

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (٦)

بريطانيا والوحدة العربية

١٩٤٥ ـ ٢٠٠٥

الدكتور علي محافظة



مركز دراسات الوحدة العربية

وقفية جمال عبد الناصر الثقافية

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية: (٦)

بريطانيا والوحدة العربية

١٩٤٥ ـ ٢٠٠٥



الدكتور علي محافظة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

محافظة، علي

بريطانيا والوحدة العربية، ١٩٤٥ - ٢٠٠٥ / علي محافظة.
٤٦٢ ص. - (وقفية جمال عبد الناصر الثقافية). (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٦)
ببليوغرافية: ص ٤٣٣ - ٤٤٥.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-391-1
١. الوحدة العربية. ٢. بريطانيا - العلاقات الخارجية - البلدان العربية. ٣. بريطانيا - السياسة الخارجية. أ. العنوان. ب. السلسلة.
327.420174927

العنوان بالإنكليزية

Britain and Arab Unity, 1945-2005
by Ali Muhafzah

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ - لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/مارس ٢٠١١

المحتويات

خلاصة الكتاب

تندرج هذه الدراسة في إطار مشروع مركز دراسات الوحدة العربية لدرس مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية. وكان قد صدر عن هذا المشروع عدد من الدراسات خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وقد اعتمد الباحث على وثائق أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، وعلى المذكرات الشخصية للساسة البريطانيين والأمريكيين، والمؤلفات والدراسات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، ناهيكم عن الكثير من الوثائق الرسمية العربية والمذكرات الشخصية للعديد من القادة السياسيين العرب، والمؤلفات والأبحاث المنشورة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية المتصلة به.

يتصدّر الدراسة **مدخل** يتناول أثر الحرب العالمية الثانية في بريطانيا بوجه عام، وفي سياستها العربية بوجه خاص، ومن ذلك أثرها في الاقتصاد البريطاني، والاعتماد الكبير على الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد تلك الحرب لإنعاش الحياة الاقتصادية البريطانية، وما كان للوضع الاقتصادي والمالي من تأثير في الموقف من القواعد العسكرية البريطانية في آسيا وأفريقيا وفي البحار والمحيطات، والتفكير في سحب الكثير من القوات البريطانية المنتشرة في مختلف بقاع العالم وإعادتها إلى الوطن الأم، للتخفيف من الأعباء المالية المترتبة على خزانة الدولة.

يحتوي **الفصل الأول** على الموقف البريطاني من الوحدة العربية في المشرق العربي بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٥٤، ويشمل الجدل الذي دار في وزارة كليمنت أتلي العمالية حول مصير الإمبراطورية البريطانية ومستقبلها؛ هذا الجدال الذي استمر حوالى ثلاث سنوات، وانتهى في ربيع ١٩٤٧، بعد سحب القوات البريطانية من اليونان، وإقرار استقلال الهند وباكستان، وعرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة، لصالح الإبقاء على القواعد العسكرية البريطانية

في الوطن العربي (في ليبيا ومصر والسودان والأردن والعراق وسواحل شبه الجزيرة العربية الجنوبية والخليج العربي).

ويتناول هذا الفصل موقف بريطانيا من جامعة الدول العربية، وهو موقف اتسم في البداية بالتردد والشك وعدم الاعتراف بالجامعة كمنظمة إقليمية، إلا بعد اعتراف الولايات المتحدة بها، أي في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠. . وكان سفراء بريطانيا في العواصم العربية يتابعون نشاط الجامعة بدقة، ويحرصون على عدم تعارض هذا النشاط والاتفاقيات التي تعقد بين الدول العربية في إطارها مع المعاهدات المبرمة بين بريطانيا وبعض الدول الأعضاء فيها. ولم تتردد في الهجوم على الأمين العام للجامعة عبد الرحمن عزام، حينما اتخذ موقفاً مؤيداً لمصر في نزاعها مع بريطانيا حول مسألة جلاء القوات البريطانية عن التراب المصري، وإلغاء معاهدة التحالف الأنغلو ـ مصرية لسنة ١٩٣٦، في خريف ١٩٥١، وحرضت رئيس وزراء العراق نوري السعيد وغيره من الساسة العرب على عدم التجديد له.

واشتمل الفصل أيضاً على الموقف البريطاني من القضية الفلسطينية، ولا سيما الموقف الشخصي لرئيس الوزراء أتلي ووزير خارجيته إرنست بيفن، اللذين لم يكونا مؤيدَين للحركة الصهيونية ومشروعها في فلسطين، بخلاف موقف حزبهما (العمال) المناصر للصهيونية. ولكنهما اضطرا إلى الخضوع للضغوط الأمريكية والقبول بتوصيات اللجنة الأنغلو ـ أمريكية التي تضمنت السماح بدخول مئة ألف مهاجر يهودي إلى فلسطين. واستطاع الرئيس الأمريكي هاري ترومان تأمين الأغلبية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧. ولمّا رفض العرب القرار، ودارت الحرب العربية ـ اليهودية بعد إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨، حرمت بريطانيا حلفاءها العرب من الحصول على السلاح والذخيرة، بينما فُتحت أبواب الولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا في وجه الوكالة اليهودية، وإسرائيل في ما بعد، للحصول على مختلف أنواع الأسلحة ومصانع الذخيرة. ولكي تحفظ بريطانيا ماء وجهها أمام العرب، تأخرت في الاعتراف بدولة إسرائيل مدة ثمانية أشهر، على الرغم من الضغوط الأمريكية عليها، وربطت هذا الاعتراف الواقعي (de facto) باعتراف الولايات المتحدة بالأردن. وسارعت إلى المشاركة في البيان الثلاثي في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٥٠، الذي نظم بيع الأسلحة الغربية إلى الدول العربية وإسرائيل على قاعدة التوازن بينهما، والاعتراف بحدود إسرائيل كما جاءت في اتفاقيات الهدنة التي عقدتها مع الدول

العربية، وليس وفقاً لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وبذلك أضافت إسرائيل ٢٣ بالمئة من مساحة فلسطين إليها، من خلال حربها مع العرب.

واعترفت بريطانيا بوحدة ضفتي الأردن التي أعلنت في نيسان/ أبريل ١٩٥٠، وشملت معاهدة التحالف التي أبرمتها مع الأردن في ١٥ آذار/ مارس ١٩٤٨ أراضي الضفة الغربية. وبذلت الحكومة البريطانية جهوداً لمنع الدول العربية من اتخاذ قرار بفرض عقوبات على الأردن بسبب عملية توحيد الضفتين. وقاومت المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وللشركات البريطانية المتعاملة معها.

والمسألة المعقدة المهمة التي احتواها هذا الفصل هي مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر. فقد كانت مصر متحمسة لإعادة النظر في معاهدتها مع بريطانيا التي أبرمتها سنة ١٩٣٦، من أجل جلاء القوات البريطانية عن الأرض المصرية وتأمين وحدة مصر والسودان. وبعد مفاوضات متقطعة بين الحكومتين امتدت من سنة ١٩٤٦ حتى سنة ١٩٥١، لم تستجب بريطانيا للمطالب المصرية، وهو ما دفع رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس إلى إلغاء المعاهدة من جانب واحد في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥١. واستمر التوتر في العلاقات البريطانية ـ المصرية حتى قيام انقلاب ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، الذي أطاح الملكية في مصر. وكانت الولايات المتحدة طوال مدة المفاوضات الآنفة الذكر تمارس ضغوطها على بريطانيا من أجل الموافقة على وحدة مصر والسودان تحت التاج الملكي، غير أن بريطانيا عارضت ذلك بشدة، وكانت الإدارة الأمريكية تعتقد أن وحدة مصر والسودان هي الثمن الذي ستقبل به مصر للانضمام إلى المشروع الغربي للدفاع عن الشرق الأوسط.

لم تحرك بريطانيا ساكناً عندما أُطيح فاروق، على الرغم من وجود ٨٠ ألف جندي بريطاني في منطقة قناة السويس. ولم تسع بريطانيا، حسب تعبير ونستون تشرشل، إلى الظهور «كالمدافعين عن كبار الملاّكين والباشوات ضد الإصلاحات من أجل الفلاحين». واستؤنفت المفاوضات الأنغلو ـ مصرية في عهد الثورة المصرية، وبدئ بحل مشكلة السودان بإبرام اتفاقية بين الطرفين لإقامة حكم ذاتي فيه، تمهيداً لتقرير مصيره، وتم ذلك في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٥٣. وتركزت المفاوضات بعد ذلك حول الجلاء. وأثمرت الضغوط الأمريكية على بريطانيا بإبرام اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤.

كانت الجهود البريطانية منصبّة، خلال مفاوضاتها مع مصر، على إقناع

مصر بالانضمام إلى حلف غربي للشرق الأوسط، من أجل الإبقاء على قاعدتها العسكرية في قناة السويس مقراً رئيسياً وقاعدة للحلف الذي سيحل محل معاهدة ١٩٣٦. وردّت مصر منذ البداية على البيان الثلاثي بميثاق الضمان الجماعي العربي، الذي اعتبرته بريطانيا غير واقعي لأن إسرائيل ليست عضواً فيه. ولذا قدمت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا مشروع القيادة العليا للشرق الأوسط، كبديل للميثاق. ولم تعر بريطانيا اهتماماً لمشروع فاضل الجمالي بشأن الوحدة العربية في مطلع سنة ١٩٥٤، واعتبرت أن الغاية من المشروع هي الدعاية لحكومة الجمالي، وشجعت باكستان وتركيا على إبرام ميثاق بينهما في ربيع سنة ١٩٥٤، وهو الميثاق الذي كان تمهيداً لحلف بغداد.

واحتوى هذا الفصل أيضاً على مساعي بريطانيا لعزل ليبيا عن جامعة الدول العربية وربطها بالميثاق التركي ـ الباكستاني، بتوقيع اتفاقية مع تركيا. أما المحميات البريطانية في الخليج العربي، فقد حاولت بريطانيا عزلها عن بقية البلاد العربية، بعد أن شاركت شركاتها النفطية مثيلاتها الأمريكيات والأوروبيات في التنقيب عن النفط في المحميات واستخراجه. وسعت بريطانيا إلى قطع صلاتها بالجامعة طوال هذه الفترة، وعزلت أيضاً محمياتها في جنوب اليمن، غير أن النهوض القومي الذي شهده الوطن العربي في الخمسينيات امتد إلى المحميات عن طريق الدراسة في الجامعات المصرية، وعن طريق إذاعتي القاهرة وصوت العرب. واستطاعت الحركات القومية العربية بلوغ جنوب اليمن بعد منتصف الخمسينيات، وتأسيس نوى لها هناك، ما لبثت أن تحولت إلى حركة وطنية شديدة المراس في مقاومتها للاستعمار البريطاني.

يتناول **الفصل الثاني** موقف بريطانيا من الوحدة العربية والتضامن العربي بين سنتي ١٩٥٥و ١٩٦٦. ويشمل دور بريطانيا في قيام حلف بغداد في شباط/ فبراير ١٩٥٥، وجهودها الكثيفة لضم الأردن وسورية ولبنان إلى الحلف المذكور، وفشلها في ضم الأردن إلى هذا الحلف، بالرغم من الإغراءات والضغوط التي مارستها عليه طوال سنة كاملة. وكان فشلها في سورية ولبنان مؤشراً على تراجع النفوذ السياسي البريطاني في المشرق العربي. وبلغ هذا النفوذ أدنى مستوياته بعد عزل الفريق جون غلوب والقيادة البريطانية للجيش الأردني في ١ آذار/مارس ١٩٥٦، والعدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦.

وقد تدخلت بريطانيا لدى الولايات المتحدة للحيلولة من دون منح مصر

قرضين من الخزانة الأمريكية ومن البنك الدولي لبناء السد العالي في أسوان. ونجحت في ذلك في تموز/يوليو ١٩٥٦، بسبب امتناع مصر عن قبول الشروط القاسية التي عُرضت عليها مقابل الحصول على القرضين المذكورين. وردّ الرئيس المصري جمال عبد الناصر على هذا الرفض بتأميم شركة قناة السويس التي كانت بريطانيا تملك ٤٤ بالمئة من أسهمها. صممت الحكومة البريطانية برئاسة أنتوني إيدن على غزو مصر وإطاحة عبد الناصر والسيطرة على القناة بالقوة. وتآمرت لهذه الغاية مع فرنسا التائقة إلى القضاء على نظام عبد الناصر الذي أمد الثورة الجزائرية بالسلاح والعتاد والمال والدعم الدبلوماسي والإعلامي، ومع إسرائيل المتحمسة للقيام بحرب استباقية لتحطيم الجيش المصري، الذي أخذ يتسلح بالأسلحة الحديثة من الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية.

يعرض الباحث في هذا الفصل للجهود الأمريكية التي بُذلت للحيلولة دون العدوان العسكري على مصر، والشكوى المُرّة التي أظهرها إيدن ووزير خارجيته سلوين لويد من السلوك السياسي الأمريكي خلال هذه الأزمة. ولما أقدمت الدول الثلاث على غزو مصر، تعاونت الولايات المتحدة برئاسة أيزنهاور مع الاتحاد السوفياتي وأفشلا العدوان، وأجبرا الدول المعتدية على سحب قواتها من الأراضي المصرية في ربيع سنة ١٩٥٧. وقد أسفرت حرب السويس عن سقوط حكومة إيدن، التي فشلت في تحقيق أهدافها من هذه الحرب. وفقدت بريطانيا مكانتها في الوطن العربي، وحلت محلها الولايات المتحدة باعلان مبدأ أيزنهاور في بداية سنة ١٩٥٧.

كان حزب المحافظين البريطاني يرى في الرئيس عبد الناصر، الذي سطع نجمه بقوة في الوطن العربي، دكتاتوراً لا يختلف عن هتلر وموسوليني. ولمّا أُعلنت الوحدة بين سورية ومصر، بقيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٥٨، اعتبر رئيس الحكومة البريطانية هارولد مكميلان ذلك الحدث «دليل شؤم»، واندفعت حكومته تشجع العراق والأردن على الاتحاد للوقوف في وجه الوحدة الجديدة. ولما طلب نوري السعيد من الحكومة البريطانية منح الكويت الاستقلال وضمها إلى الاتحاد العربي، رفض مكميلان ذلك وأصر على استمرار الحماية البريطانية عليها.

وتدخلت بريطانيا لحماية النظام الأردني في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥٨، أي بعد يومين من وقوع الانقلاب العسكري في بغداد الذي قضى على الأُسرة

المالكة فيه. ونزلت القوات البريطانية في عمّان، وبقيت في البلاد حتى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨. وخشي مكميلان من امتداد الثورة في العراق إلى الخليج والمحميات البريطانية فيه، ولكنه رحب بالانقلاب العسكري الذي جرى في سورية في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٦١ وأدى إلى انفصالها عن مصر.

وأبدت الحكومة البريطانية ارتياحها إلى انضمام المغرب وتونس إلى جامعة الدول العربية في أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، معتبرة انضمامهما عاملاً إيجابياً لزيادة عدد الدول المعتدلة فيها، والتخفيف من نفوذ الدول الثورية، وعلى رأسها مصر عبد الناصر. وسعت حكومة مكميلان لدى الإدارة الأمريكية إلى مساندة ملك المغرب محمد الخامس والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة باعتبارهما من أنصار التعاون مع الغرب.

دفع الانقلابان العسكريان اللذان حدثا في العراق وسورية في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٦٣ على التوالي، الحكومة البريطانية إلى الاهتمام بدراسة أحوال الحركة القومية العربية بفرعيها الناصري والبعثي، لاتخاذ الموقف المناسب منها. وصدر عن وزير الخارجية دوغلاس ـ هيوم في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ مذكرة بعنوان «السياسة البريطانية تجاه الرئيس عبد الناصر والناصرية والقومية العربية». وأكد دوغلاس ـ هيوم أن المصالح البريطانية تتلخص في الحصول على النفط العربي والإبقاء على النمط القائم للاستثمار والربح والفوائد فيه، وفي الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وإبعاد النفوذ السوفياتي عنها. وذهب إلى أن الموقف البريطاني من عبد الناصر يجب أن لا يقوم على العداء له، وانما على التقاء مصالح بريطانيا مع مصالحه في أمور مثل: دعم استقلال الكويت، ونقل نفط الخليج عبر قناة السويس، ومقاومة الشيوعية. وقرر ضرورة قيام تعايش مع القومية العربية وإظهار التعاطف معها، وترك كل بلد عربي يختار طريقه للخلاص من أي تدخل خارجي، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والتنسيق مع الولايات المتحدة في سياسة الدولتين تجاه البلاد العربية.

لم تتغير هذه السياسة مع تولي دوغلاس ـ هيوم رئاسة الحكومة سنة ١٩٦٤؛ إذ ركزت وزارة الخارجية في عهده على دراسة حزب البعث العربي الاشتراكي وعلاقته بالرئيس عبد الناصر، وموقف الجانبين من الوحدة العربية، وعلى الانقسام في الوطن العربي بين الدول الثورية أو التقدمية والدول التقليدية أو المعتدلة، والصراع بينها خلال السنوات ١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦ وصولاً إلى

حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وموقع مصلحة بريطانيا في هذا الصراع.

واحتوى هذا الفصل معالجة لموقف بريطانيا من جامعة الدول العربية بين سنتي ١٩٥٦ و١٩٦٦، قامت على دراستين أعدتهما وزارة الخارجية البريطانية: الأولى صدرت في آب/أغسطس ١٩٦٠ بعنوان «الوضع الراهن للجامعة العربية»، والثانية صدرت في أيار/مايو ١٩٦٧ بعنوان «مذكرة مشتركة لدائرة الأبحاث: الجامعة العربية ١٩٦١ ـ ١٩٦٧». ركزت الدراستان على ضعف الجامعة وعلى انقسام الدول الأعضاء فيها إلى كتل وتجمعات تحولت في الستينيات من القرن العشرين إلى تجمعات إقليمية، مثل تجمع دول المغرب العربي، وتكتلات اقتصادية، مثل تكتل الدول المنتجة للنفط، وتكتل الدول غير المنتجة للنفط. وبينت الدراستان عجز الجامعة عن حل النزاعات بين الدول الأعضاء، وعن تحقيق أهدافها الواردة في ميثاقها.

أما **الفصل الثالث**، فدار حول موقف بريطانيا من الوحدة العربية بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٨٠، واحتوى على الانسحاب البريطاني من الجنوب العربي والخليج، والدوافع المحلية لهذا الانسحاب، ودور حركات المقاومة الوطنية فيه. وقد بدأ الانسحاب من جنوب اليمن في نهاية سنة ١٩٦٧، وتم الاستقلال الوطني بعد نضال بالسلاح امتد عدة سنوات وانتهى باستيلاء الجبهة القومية على السلطة. وانتهى نظام الحماية في إمارات الخليج العربية في نهاية سنة ١٩٧١، بعد جهود كبيرة بذلتها الحكومة البريطانية لإقامة اتحاد يشمل هذه الدول التسع، من أجل الحيلولة دون ضمها إلى العراق أو إلى العربية السعودية، والإبقاء على النفوذ السياسي البريطاني فيها. ونجحت الحكومة البريطانية في دفع إمارات ساحل عُمان المتصالح إلى الاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، مثلما نجحت في تحقيق استقلال البحرين في السنة نفسها، بعد تسوية مشكلتها مع إيران، وهي السنة نفسها التي استقلت فيها قطر أيضاً. وبذلك ضمنت بريطانيا مصالحها النفطية والاقتصادية الأخرى في هذه الإمارات الغنية.

ومدت بريطانيا يد المساعدة العسكرية والفنية إلى سلطنة عُمان بغية القضاء على ثورة ظفار التي امتدت سنوات عدة. وقد ساهمت القوات الإيرانية، إبان عهد الشاه محمد رضا بهلوي، في القضاء على الثورة التي كان لعوامل داخلية في الثورة دور في عزلها والقضاء عليها سنة ١٩٧٥.

واحتوى هذا الفصل على مواقف بريطانيا من الصراع العربي ـ الإسرائيلي،

ولا سيما موقفها من تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن وروافده، ومحاولات الدول العربية المحيطة بفلسطين تحويل روافد الأردن إلى أراضيها، وتهديد إسرائيل للدول العربية بحرب استباقية لمنع العرب من إنجاز مشاريعهم المائية. وكان الرأي الرسمي البريطاني أن لا مبرر لإسرائيل لشن حرب على الدول العربية المجاورة لها، لأن هذه الدول لن تستطيع، مهما حولت من مياه روافد نهر الأردن، أن تحصل على حصتها من المياه، كما ورد في مشروع المهندس الأمريكي إريك جونستون، مبعوث الرئيس الأمريكي أيزنهاور إلى المنطقة سنة ١٩٥٣.

أما موقف الحكومة البريطانية العمالية برئاسة هارولد ويلسون من حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، فكان مثيراً للدهشة والغرابة، كما ورد في مذكرات ويلسون الشخصية؛ إذ برر ويلسون العدوان الإسرائيلي على مصر، معتبراً تسليح الجيش المصري بالأسلحة السوفياتية، وخطابات عبد الناصر المعادية لإسرائيل، وتحريك قواته نحو حدود مصر مع إسرائيل لردعها عن الاعتداء على سورية، وطلبه سحب قوات الطوارئ الدولية، وموافقة يوثانت، الأمين العام للأمم المتحدة على الطلب، دافعاً لإسرائيل كي تقْدم على توجيه الضربة الاستباقية. وأيدت حكومة ويلسون إسرائيل باعتبار خليج العقبة ومضائق تيران ممرات دولية، وسعت إلى الضغط على مصر للسماح لإسرائيل بمرور سفنها عبر هذه الممرات. وقد غاظه اتهام حكومته بالمشاركة في الضربة الجوية الإسرائيلية التي استهدفت المطارات المصرية عند بدء القتال في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، ووصف الاتهامَ بـ «الكذبة الكبرى». وقامت سورية والعراق والسودان بقطع علاقاتها مع بريطانيا، وأضرب عمال النفط العرب في البحرين والكويت وليبيا لمدة أسبوع، رداً على تعاطف الغرب مع إسرائيل. وكان لمندوب بريطانيا في الأمم المتحدة اللورد كارادون دور مميز في صوغ قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٢٤٢) في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، الذي نص على مبادلة الأرض بالسلام، وسحب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية، مقابل إقامة سلام بين العرب وإسرائيل. وقامت الحكومة العمالية البريطانية بين سنتي ١٩٦٧ و١٩٧٠ ببذل جهود لدى الإدارة الأمريكية والحكومة السوفياتية وأطراف الصراع، للتوصل إلى تسوية عربية - إسرائيلية، وقدمت مقترحات لهذه الغاية سنة ١٩٦٩، غير أن جهودها في هذا الصدد باءت بالفشل بسبب ضعف نفوذها الدولي ولدى أطراف الصراع، وترددها في الإقدام على أي مبادرة، خوفاً على مصالحها في المنطقة.

ولما جاءت حكومة إدوارد هيث المحافظة بعد حكومة العمال سنة ١٩٧٠، واستمرت حتى سنة ١٩٧٤، واجهت مشكلة خطف طائرة «العال» الإسرائيلية في مطار هيثرو في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وقد حلت المشكلة بوساطة من الرئيس عبد الناصر قبل وفاته بأيام. واتخذت حكومة هيث موقف الحياد من مشروع روجرز لوقف حرب الاستنزاف بين مصر وإسرائيل. وحينما أبدى الرئيس أنور السادات، خليفة عبد الناصر، مزيداً من المرونة في المفاوضات غير المباشرة مع إسرائيل، شجعته حكومة هيث على ذلك، وسعت إلى استعادة ثقة العرب بالغرب من خلال الضغط على الولايات المتحدة لدفع إسرائيل إلى قبول تسوية شاملة مع العرب.

كانت حرب رمضان (تشرين الأول/أكتوبر) ١٩٧٣ مفاجئة للحكومة البريطانية. وقد شغل الحظر النفطي العربي بال هيث وحكومته، فسعى هيث لدى الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى إصدار بيان مشترك يتضمن دعوة إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني، ولا سيما حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم. واتصل هيث بالرئيس الأمريكي نيكسون لإرسال قوات دولية إلى ميادين القتال لإنقاذ الجيش المصري الثالث المحاصَر، والبدء في التفاوض لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٢٤٢). وواصلت حكومة هيث خلال سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٤ جهودها لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتطبيق قرارات مجلس الأمن من أجل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

ولما خلفت حكومة حزب العمال برئاسة ويلسون حكومة هيث في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، واصلت الجهود البريطانية السابقة في التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، بعد أن تولى جيمس كالاهان وزارة الخارجية. غير أن هنري كيسنجر، الذي تولى وزارة الخارجية الأمريكية، لم يتح لبريطانيا أن تقوم بدور فاعل أو ذي أثر في المفاوضات التي أجراها مع الأطراف العربية والإسرائيلية. وانفرد كيسنجر بالرئيس السادات، ونجح في التوصل إلى الفصل بين القوات المتحاربة على مراحل، بانسحابها إلى مسافات محدودة على أرض المعركة في مصر وسورية. وتمكن من عزل مصر عن سورية في دبلوماسية الخطوة خطوة التي انتهجها. وعلى صعيد حقوق الفلسطينيين، ذهبت حكومة العمال الجديدة إلى أبعد ممّا ذهبت إليه حكومة المحافظين السابقة؛ فقد أشار المحافظون إلى أماني الفلسطينيين المشروعة، بينما أشارت حكومة العمال إلى الفلسطينيين كـ «شعب»، وإلى «حقوقهم السياسية المشروعة». واتخذت بالمقابل

موقفاً متحفظاً من منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من وجود ممثل للمنظمة في لندن. واقترع المندوب البريطاني في الأمم المتحدة ضد قرار يمنح المنظمة صفة «مراقب» في الأمم المتحدة. وامتنع المندوب نفسه عن التصويت على مشروع قرار عربي قُدِّم إلى مجلس الأمن الدولي لتفسير قراري مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) والرقم (٣٣٨) في مطلع سنة ١٩٧٦.

بذلت حكومة كالاهان، التي خلفت حكومة ويلسون في نيسان/أبريل ١٩٧٦، نشاطاً كثيفاً لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط. ودعمت الرئيس السادات في توجهه نحو الحل السلمي، ولا سيما بعد انتخاب جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة في خريف ١٩٧٦، وزيارة السادات للقدس المحتلة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. وظل كالاهان على اتصال مستمر مع الرئيس السادات ومع رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن طوال مدة محادثاتهما التي جرت في منتجع كامب ديفيد في أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وأسفرت عن توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد.

تابعت الحكومة البريطانية الحرب الأهلية اللبنانية منذ بداياتها، والمخططات الإسرائيلية للتدخل فيها، إلى أن جاءت إلى الحكم حكومة المحافظين برئاسة مارغريت تاتشر في أيار/مايو ١٩٧٩. ولم يكن لحكومة العمال التي سبقتها موقف يذكر من الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨، سوى موافقة مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن الرقم (٤٢٥). ولمّا اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، متذرعة بتعرّض سفير إسرائيل في لندن لمحاولة اغتيال في ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢، وحاصرت العاصمة اللبنانية، لم تشر تاتشر في مذكراتها إلى هذا الحدث الخطير، واكتفت بذكر الضغوط الأمريكية والأوروبية واللبنانية التي مورست عليها لإرسال قوات بريطانية للمشاركة مع القوات المتعددة الجنسيات في لبنان لمساعدة حكومته وجيشه في استعادة سلطتهما على الوضع الداخلي، بعد المذابح التي جرت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في ضواحي بيروت، فوافقت على إرسال مئة جندي فقط لهذه الغاية، وما لبثت أن سحبتهم في آذار/مارس ١٩٨٤.

لم تحبذ تاتشر سياسة حكومة العمال التي سبقتها في تأييدها لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، كما يذكر وزير خارجيتها دوغلاس هيرد (D. Hurd) في مذكراته. وكان هيرد يخالف رئيسته في موقفها المؤيد لإسرائيل بدون أن يجرؤ على إظهاره أمامها. وقد رفضت استقبال وفد عربي رفيع المستوى لوجود ممثل

لمنظمة التحرير الفلسطينية فيه. وأعربت في مذكراتها عن إعجابها الشديد بالشعب اليهودي، والأعضاء اليهود في وزارتها، والموظفين اليهود في مكتبها.

احتوى **الفصل الرابع**، وعنوانه بريطانيا والوحدة العربية بين سنتي ١٩٨٠و٢٠٠٥، على ستة موضوعات رئيسية. **أولها** موقف بريطانيا من الاتحادات العربية التي أُعلنت بين سنتي ١٩٧٠و١٩٩٠، بدءاً من «اتحاد الجمهوريات العربية» الذي أُعلن سنة ١٩٧١ وضم مصر وليبيا وسورية. وقد شككت الحكومة البريطانية في نجاحه وجدواه. و**ثانيها** مشروع «المملكة العربية المتحدة» لاتحاد الأردن وفلسطين، الذي أعلنه الملك حسين في ١٥ آذار/مارس ١٩٧٢، واتخذت بريطانيا منه موقفاً محايداً، فلم تؤيده ولم تعارضه بسبب معارضة شديدة للمشروع من جانب منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الثورية، وعلى رأسها مصر السادات التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن. **وثالثها** «الجمهورية العربية الإسلامية» باتحاد ليبيا وتونس سنة ١٩٧٤، الذي رحبت بفشله السريع، ودعت الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية إلى دعم حكومة الهادي نويرة التي أنهت الاتحاد. أما «مجلس التعاون الخليجي»، الذي ضم ستاً من دول الخليج العربية سنة ١٩٨١، فقد رحبت به تاتشر واعتبرته عامل استقرار وحماية للمصالح البريطانية والغربية في المنطقة. وبدأ اهتمام الحكومة البريطانية بفكرة اتحاد المغرب العربي منذ سنة ١٩٧٤، فقدمت دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية دراسة حول الموضوع في تلك السنة، تناولت تطور الفكرة على الصعيد الواقعي، أي على صعيد العلاقات بين دول المنطقة الخمس (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)، وما اعترض تحقيق هذه الفكرة من عقبات وعراقيل منذ استقلال هذه الأقطار الخمسة حتى سنة ١٩٧٤. وذهب معدو هذه الدراسة إلى أن على الرغم من هذه العقبات والعراقيل، فقد ظلت فكرة الاتحاد المغربي حية في أذهان القادة السياسيين المغاربة وفي ضمائر شعوبهم.

أُعلن الاتحاد رسمياً بإبرام معاهدة اتحاد المغرب العربي في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩، في مدينة مراكش، بحضور رؤساء الدول الخمس. وتابعت الحكومة البريطانية تطور العلاقات بين هذه الدول وما اعتراها من عقبات ومصاعب جمدت الاتحاد، وجعلته بين سنتي ١٩٨٩ و٢٠٠٥ مجرد حبر على ورق، على الرغم من محاولات بعثه وتفعيله، التي منيت جميعها بالفشل. وأظهرت بريطانيا خلال هذه المدة عداءها الشديد لنظام العقيد معمر القذافي في ليبيا، واتهمته بتقديم الدعم المالي للاتحاد الوطني لعمال المناجم في بريطانيا

لتشجيعهم على الإضراب في عهد حكومة تاتشر (١٩٧٩ ـ ١٩٩٠)، وتزويد الجيش الجمهوري الإيرلندي بالمال والسلاح. ولذا أيدت تاتشر العدوان العسكري الأمريكي على ليبيا في نيسان/أبريل ١٩٨٦، على الرغم من أن الرأي العام البريطاني ومجلس العموم البريطاني عارضا العدوان وشجباه.

ولم يبد المسؤولون البريطانيون موقفاً من مجلس التعاون العربي، الذي تأسس في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩، وضم مصر والعراق والأردن واليمن، سوى الهجوم على العراق وعلى رئيسه صدام حسين، واتهامه بإنتاج أسلحة الدمار الشامل. وربما كان لِقِصَر عمر المجلس دور في عدم الاهتمام به.

وقد عبّر سفير بريطانيا السابق في اليمن الشمالي تشارلز دونبار (١٩٨٨ ـ ١٩٩١)، بصورة غير مباشرة، عن موقف حكومته من وحدة شطري اليمن في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ بمقال نشره في المجلة الأمريكية *Middle East Journal* في سنة ١٩٩٢. وقد بيّن فيه العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على قيام الاتحاد. ثم تناول العقبات التي اعترضت مسيرة الاتحاد، مؤكداً أن الوحدة اليمنية ستدوم على الرغم من هذه العقبات.

واحتوى هذا الفصل موقف حكومة تاتشر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي (١٩٧٩ ـ ١٩٩٠) كما نجده في مذكرات هيرد، وهو موقف منحاز إلى إسرائيل انحيازاً قوياً. ولعل هذا الموقف هو الذي دفع هيرد إلى التعبير عن موقف ناقد للسياسة الإسرائيلية ولتصرفات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

كما احتوى هذا الفصل موقف حكومة تاتشر من الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وكان موقفاً عجيباً تداخلت فيه الأحقاد ضد العرب والمنافع التجارية والرغبة الشديدة في إنهاك الدولتين وتدميرهما. ومنذ بداية الحرب، اعتبرت تاتشر أن العراق هو الدولة المعتدية. وكان كل ما يهمها أن لا تمتد نيران الحرب إلى دول الخليج، المصدر الرئيسي لتزويد بريطانيا بالنفط الخام. وحينما تعرض النقل البحري الغربي في الخليج للتهديد من الدولتين المتحاربتين، شاركت بريطانيا في الحراسة البحرية العسكرية لناقلات النفط.

ولم تتردد الحكومة البريطانية في تزويد العراق وإيران بالأسلحة، في البداية، ثم ركزت مبيعاتها على العراق، وقدمت له تسهيلات مالية لهذه الغاية. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥، أعلن جفري هاو، وزير الخارجية البريطاني، في مجلس العموم أن سياسة حكومته تقوم على عدم الانحياز إلى

أي من طرفي النزاع، والامتناع عن تزويدهما بالأسلحة المدمرة. غير أن الحكومة البريطانية لم تلتزم بهذه السياسة؛ إذ ما لبثت أن أوفدت وزير التجارة والصناعة، ألان كلارك، إلى بغداد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ لتشجيع الحكومة العراقية على طلب المزيد من التجهيزات العسكرية والمواد الكيميائية التي تستعمل في صناعة الأسلحة الكيميائية. ووصلت قيمة هذه التجهيزات والمواد التي استوردها العراق من بريطانيا بين سنتي ١٩٨٠و ١٩٩٠ إلى ٣٥١٧ مليون جنيه إسترليني. وساهمت بريطانيا في مشروع المدفع العملاق الذي بدأ في مطلع سنة ١٩٨٨، وانتهى باغتيال الخبير الكندي المسؤول عنه، وهو د. جيرالد بول، في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠.

وساءت العلاقات بين بريطانيا والعراق في بداية آذار/مارس ١٩٩٠، بسبب إعدام الصحفي البريطاني الجنسية، الإيراني الأصل، فارزاد زوفت، لاتهامه بالتجسس لصالح إسرائيل. وبلغت هذه العلاقات أدنى مستوياتها بعد غزو العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وقامت تاتشر بدور تحريضي لدفع الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) بحشد القوات الأمريكية على أرض العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى، وإنشاء ائتلاف دولي، من خلال مجلس الأمن الدولي، لتحرير الكويت. واتخذ المجلس المذكور قرارات قاسية للغاية ضد العراق، وفرض عليه حصاراً دولياً شاملاً استمر حتى قيام القوات الأمريكية والبريطانية باحتلاله في ربيع ٢٠٠٣. وتعاونت حكومة تاتشر وخليفتها حكومة جون ميجور مع الإدارة الأمريكية في «عملية عاصفة الصحراء» التي أدت إلى إخراج القوات العسكرية العراقية من الكويت في آذار/مارس ١٩٩١. وبلغ عدد القوات البريطانية التي شاركت في هذه الحرب ٤٥ ألف جندي. وكانت خسائر بريطانيا فيها ست طائرات تورنيدو و٤٧ قتيلاً.

ومنذ بداية الغزو العراقي للكويت، جمدت الحكومة البريطانية الأصول المالية العراقية والكويتية في مصارفها، وفرضت عقوبات شديدة على استيراد البضائع من العراق وتصديرها إليه. وساهمت مع الولايات المتحدة في فرض الحصار الجوي والبحري على العراق. واستمر هذا الحصار بموجب قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٦٨٧) تاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١. وكان لبريطانيا دور رئيسي في إصدار قرارات عديدة من مجلس الأمن، كان من أهمها ما يتصل ببرنامج النفط مقابل الغذاء ونزع أسلحة العراق. وأعلنت بريطانيا مع الولايات المتحدة منطقتي حظر جوي في شمال العراق وجنوبه في حزيران/

يونيو ١٩٩١ وآب/أغسطس ١٩٩٢ على التوالي. وواصلتا قصف المواقع العسكرية والمدنية العراقية طوال هذه المدة حتى قررتا غزو العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣. واستهدف القصف محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومنشآت تنقية المياه، ونظم توزيع المياه، والمنشآت الهاتفية واللاسلكية، ومحطات البث، ومصانع إنتاج الغذاء، ومعامل الحليب المجفف، ومعامل المشروبات، ومصانع النسيج، ومصانع تجميع السيارات والحافلات، والقاطرات والسكك الحديد، والجسور، وآبار النفط، والمواقع الأثرية، والجامعات والمدارس والمستشفيات. وكان لذلك كله آثاره المدمرة في العراق وشعبه.

بقي ميجور رئيساً للحكومة البريطانية حتى الانتخابات النيابية التي أجريت في أيار/مايو ١٩٩٧، وحصل فيها حزب العمال على أكثرية المقاعد في مجلس العموم، وألّف توني بلير الحكومة، وعيّن روبين كوك وزيراً للخارجية.

تعاونت حكومة بلير العمالية تعاوناً تاماً مع إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) في سياستها تجاه الشرق الأوسط بعامة، وفي موقفها من العراق بخاصة. فقد تعاونتا على فرض أقسى العقوبات الاقتصادية والعسكرية على العراق، وعلى التفتيش عن برامج أسلحة الدمار الشامل التي لم يعثر مفتشو الأمم المتحدة على ما يؤكد فعالية هذه البرامج طوال هذه المدة. وخططت حكومتا الدولتين لغزو العراق عسكرياً، وتكوين ائتلاف دولي للمشاركة في هذا الغزو الذي تم في ربيع ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من المعارضة القوية للحرب على العراق داخل الوزارة البريطانية وفي صفوف حزب العمال الحاكم، وفي الرأي العام البريطاني والأوروبي، فقد أصر بلير على المضي مع إدارة بوش لاحتلال العراق. وكانت مشاركة بريطانيا بارزة في الائتلاف الدولي، إذ بلغ عدد قواتها التي شاركت في الحرب على العراق ٤٠ ألف مقاتل. وتمكنت من احتلال جنوب العراق، أي منطقة البصرة وماجاورها. واعتبرت حكومة بلير نفسها بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ شريكاً فاعلاً في احتلال العراق. وقد تعرض بلير لنقد شديد من وسائل الإعلام البريطانية ومن المعارضة السياسية التي نعتته بالكذاب («Bliar»)، ووصفت الحجج والمبررات التي ساقها للمشاركة في الحرب على العراق بـ «التلفيق» و«التزوير». لكن بلير دافع عن موقفه هذا في مذكراته السياسية التي نشرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في ١٠٥ صفحات.

مقدمة

كُلِّفت بإعداد هذه الدراسة قبل سنة ونيف. وكان د. خير الدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، قد زوّدني بملفات تحتوي على وثائق وزارة الخارجية البريطانية التي كان قد جمعها المرحوم أ. د. رؤوف عباس، ولم يمهله القدر لإعداد هذه الدراسة، التي تعد استكمالاً لمشروع المركز في دراسة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، وهو المشروع الذي أُنجز في إطاره عدد من الدراسات صدرت عن المركز خلال العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة.

لم تسعفني الوثائق المذكورة كثيراً في البداية، وهو ما دفعني إلى البحث عن مذكرات الساسة البريطانيين والأمريكيين المتعلقة بفترة الدراسة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سنة ٢٠٠٥، وحصلت على بعض مذكرات رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية ووزارة الدولة للشؤون الخارجية من خلال مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت. أما معظم هذه المذكرات، فقد حصلت عليها، وبصعوبة، من مراكز بيع الكتب القديمة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال مدة زمنية امتدت ٩ أشهر. وقد أنجزت الدراسة في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٠، ولكني علمت، بواسطة الإنترنت، أن توني بلير، رئيس وزراء بريطانيا بين سنتي ١٩٩٧و ٢٠٠٧، سوف يصدر مذكراته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ولم أشأ تقديم دراستي بدون الاطلاع على هذه المذكرات التي تحتوي على معلومات قيّمة ومهمة عن دور حكومة بلير في الحصار الشامل الذي فُرض على العراق قبل الغزو الأمريكي ـ البريطاني سنة ٢٠٠٣، ودورها المميز في تحريض إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن على غزو العراق، والمشاركة البريطانية في الغزو والاحتلال من آذار/مارس ٢٠٠٣ حتى نهاية سنة ٢٠٠٥.

ولم أكتف بمذكرات الساسة البريطانيين والأمريكيين، بل اطلعت على الدراسات والأبحاث المنشورة والمتعلقة بموضوع الدراسة، ولا سيما المؤلفات العربية، وتلك الصادرة باللغتين الإنكليزية والفرنسية، والعديد من الأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية المختصة باللغات الثلاث.

ولا بد في هذا المقام من توجيه جزيل الشكر إلى د. خير الدين حسيب، المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، الذي كان وراء هذا المشروع خير معين، كما إني أشكر السيدة إيناس حمد على ما بذلته من جهد وأبدته من تفان في العمل لدى طباعتها هذه الدراسة على الكمبيوتر.

وأرجو، في الختام، أن تساهم هذه الدراسة في جلاء الموقف البريطاني من الوحدة العربية والتضامن العربي، وأن تفيد الباحثين والقرّاء العرب. والله من وراء القصد.

علي محافظة

عمّان، ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠

مدخـــل
بريطانيا والحرب العالمية الثانية

كان للحرب العالمية الثانية آثارها العميقة في بريطانيا ومستعمراتها في آسيا وأفريقيا؛ فقد خاضت بريطانيا الحرب منذ بدايتها، واتفقت أحزابها السياسية على تأليف حكومة ائتلافية برئاسة ونستون تشرشل، زعيم حزب المحافظين، في أيار/مايو ١٩٤٠. وتعرضت الجزر البريطانية لغارات جوية ألمانية بالغة العنف، استهدفت مصانعها ومطاراتها وبواخرها التجارية، وعاصمتها لندن والعديد من مدنها، تمهيداً لغزوها براً. واستطاع سلاح الجوي الملكي البريطاني الدفاع عن هذه الجزر والحيلولة دون وصول القوات الألمانية إلى البر البريطاني.

ودامت «معركة بريطانيا» الجوية خمسة أشهر، قُتل خلالها حوالى ٢٣ ألفاً من العسكريين والمدنيين، وما يربو على هذا العدد من الجرحى. وانتهت تلك المعركة إلى فشل ألمانيا في تحقيق أهدافها[١].

وواصلت بريطانيا الحرب بدعم من مستعمراتها التي زودتها بالرجال والعتاد. وامتدت ميادين القتال مع دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) إلى المحيطات والبحار وقارتي آسيا وأفريقيا. وحصلت في أيلول/سبتمبر ١٩٤٠ على مدمرات أمريكية، ثم تلا ذلك دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب الحلفاء في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤١، في مرحلة حاسمة من

(١) هربرت ألبرت لورنس فيشر، **تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ١٧٨٩ ـ ١٩٥٠**، ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، ط ٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨)، ص ٦٧٣ ـ ٦٧٥.

تاريخ الحرب العالمية الثانية. فقد كانت دول المحور تسيطر على أوروبا الغربية وشبه جزيرة البلقان، وتتوغل في قلب روسيا.

وكانت الغواصات الألمانية تهيمن على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، بينما كانت القوات الألمانية والإيطالية تتقدم بقيادة الماريشال الألماني إيرفن رومل نحو الإسكندرية، بعد أن سيطرت على تونس وليبيا. وتقدمت القوات اليابانية في سيام (تايلاند) والملايو (ماليزيا)، وشلت السلاح البحري البريطاني في جنوب شرقي آسيا بتدمير البارجتين البريطانيتين «ذي ريبَلْس» (The Repulse) و«برينس أوف ويلز» (The Prince of Wales)، وسقطت هونغ كونغ وسنغافورة وبورما والفليبين وجزر الهند الشرقية (إندونيسيا). ولم يبدأ تعادل قوات المحور وقوات الحلفاء إلا في صيف ١٩٤٢[٢].

أدى دخول الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا ومستعمراتها المستقلة، أو «الدومنيون» (Dominions)، والصين ومعظم دول أمريكا اللاتينية إلى تعادل قوى الحلفاء مع قوى دول المحور. وبدأ يبرز للعيان منذئذ تفوق الحلفاء عدة وعدداً في الشهور والسنين التالية على مختلف جبهات القتال؛ فقد كانت معركة العلمين، التي خاضتها قوات الحلفاء على الأرض المصرية بقيادة الجنرال البريطاني برنارد مونتغمري في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٢، بداية التحول لصالح الحلفاء؛ إذ انسحبت قوات المحور من الأراضي المصرية والليبية، ودخلت الأراضي التونسية في مطلع سنة ١٩٤٣. ونزلت القوات الأمريكية والبريطانية في شمال أفريقيا، بالقرب من الدار البيضاء ووهران والجزائر العاصمة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٢. واستسلمت قوات المحور في شمال أفريقيا في ٥ أيار/مايو ١٩٤٣. ثم نزلت قوات الحلفاء في جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا، واحتلت إيطاليا بعد استقالة موسوليني، ودخلت روما في ٤ حزيران/يونيو ١٩٤٤.

وتمكن الجيش الأحمر من تحقيق الانتصار على القوات الألمانية بدءاً من مطلع سنة ١٩٤٣، واسترد المدن والمناطق التي احتلها الألمان في أيار/مايو ١٩٤٤[٣].

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٧٦ ـ ٦٩٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٩٦ ـ ٧٠٤.

وبدأت المرحلة الأخيرة من الحرب بإنزال قوات الحلفاء في نورماندي في شمال فرنسا، بقيادة الجنرال الأمريكي دوايت أيزنهاور في ٦ حزيران/يونيو ١٩٤٤. وفي منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٤٤، كانت معظم الأراضي الفرنسية قد تحررت من الاحتلال الألماني. وبدأ زحف قوات الحلفاء على ألمانيا نفسها من الغرب ومن الشرق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤، وسقطت برلين في ٢ أيار/مايو ١٩٤٥، وانتهت الحرب في أوروبا باستسلام القوات الألمانية في ٧ أيار/مايو ١٩٤٥[٤].

شاركت بريطانيا خلال الحرب في مؤتمرات الحلفاء التي استهدفت تسوية المشاكل التي ستخلّفها الحرب. وأصبحت عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي. ومع اعتراف الجميع، باستثناء البريطانيين أنفسهم، فقدت بريطانيا مكانتها كدولة عظمى بمستوى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. ومع أنها خرجت من الحرب العالمية الثانية منتصرة، فقد كانت دون تينك الدولتين العظميين عسكرياً واقتصادياً[٥]؛ فوضعها الاقتصادي والمالي بعد الحرب كان من الضعف بحيث هدد كيان الدولة. وظلت بحاجة ماسة إلى القروض المالية من الولايات المتحدة الأمريكية حتى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين.

أما قدرتها العسكرية، فقد انخفضت بعد الحرب بحيث أصبحت مكرهة على سحب قواتها من مستعمراتها في آسيا وأفريقيا، والبدء بعملية تصفية مستعمراتها، بمنح تلك المستعمرات الاستقلال السياسي، مع الحرص على ضمها إلى الكومنولث، أو أبرام معاهدات تحالف معها.

وعلى الصعيد الداخلي، استقالت حكومة نيفيل تشمبرلين في ٩ أيار/مايو ١٩٤٠. وتألفت حكومة حرب ائتلافية شارك فيها حزب العمال بقيادة أتلي بسبعة وزراء، وانضم إليها بيفن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٠. وكان أتلي نائباً لرئيس الوزراء تشرشل، رئيس حزب المحافظين[٦].

---

(٤) المصدر نفسه، ص ٧٠٤ ـ ٤١٠.

(٥) George R. Burridge, *International Politics: States, Power and Conflict Since 1945* (New York: Brighton Sussex Wheatsheaf Books, 1987), pp. 10-16.

(٦) Trevor Burridge, *Clement Attlee: A Political Biography*, 2nd ed. (London: Johathan Cape Ltd., 1987), p. 141.

كانت السياسة الخارجية البريطانية خلال الحرب من عمل الحكومة الائتلافية لا من عمل فرد واحد. صحيح أن تأثير تشرشل كان قوياً بين سنتي ١٩٤٠و١٩٤٣، حينما كانت المقتضيات العسكرية أهم من السياسة، ولكن في السنة الأخيرة من الحرب، كان لأتلي نفوذ مساو لنفوذ تشرشل في السياسة الخارجية. وكان المؤشران الوحيدان للسياسة البريطانية نحو البلاد العربية في أثناء الحرب بيانين لوزير الخارجية إيدن بشأن الوحدة العربية صدرا في نيسان/أبريل ١٩٤١ وشباط/فبراير ١٩٤٣[٧].

---

(٧) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

الفصل الأول

بريطانيا والوحدة العربية في المشرق العربي

١٩٤٥ ــ ١٩٥٤

أولاً: الجدال حول السياسة البريطانية في الشرق الأوسط

قبل شهرين من نهاية الحرب العالمية الثانية، ألّف مجلس الوزراء البريطاني «لجنة قناة السويس» (Suez Canal Committee) برئاسة أتلي، نائب رئيس الحكومة الائتلافية التي يرأسها تشرشل. وعقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات، كان أهمها اجتماع يوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٤٥، الذي طرحت فيه عدداً من المقترحات المهمة التي من شأنها تغيير وضع بريطانيا في المنطقة بصورة جذرية، وكان من أهمها المشاركة في القوة الدفاعية عن المنطقة، على أساس أن بريطانيا لم تعد قادرة على فرض رقابتها على بحار العالم ومحيطاته، كما كانت فيما مضى[1].

أثارت هذه المقترحات وما رافقها من حجج وزير الخارجية إيدن، الذي رد عليها في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٤٥ بمذكرة تضمنت حججاً مألوفة لدى موظفي وزارة الخارجية البريطانية ولدى رئاسة أركان جيوش الإمبراطورية. وتدور هذه الحجج حول ضرورة عودة الإمبراطورية البريطانية إلى ما كانت عليه قبل الحرب سنة ١٩٣٩. وقد أبرزت الحرب العالمية الثانية أهمية الشرق الأوسط بعامة وقناة السويس بخاصة. ورأى إيدن أن مهمة بريطانيا هي الدفاع عن القناة على الدوام. أما أتلي، فرأى مشاركة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الدفاع عن المنطقة، أو إيجاد رقابة دولية لتحمّل الأعباء الدفاعية. وتقرر، في ضوء رد إيدن على مقترحات أتلي، عرض الموضوع على مجلس الوزراء. ومن جهة أخرى، كرر أتلي حججه بصفته رئيساً لـ «لجنة الهدنة وما بعد الحرب» (Armistice and Post-War Committee)، وذكر أن في إمكان الولايات المتحدة مشاركة بريطانيا في الدفاع عن المنطقة.

---

(١) John Saville, *The Politics of Continuity: British Foreign Policy and the Labour Government, 1945-1946* (London; New York: Verso, 1993), p. 32.

في مجلس الوزراء المصغّر، عُرضت مذكرة إيدن فأيدها رؤساء أركان الجيوش الذين افترضوا أن الإمبراطورية غير قابلة للمساس أو التغيير. وأكدوا أن الحربين العالميتين عززتا بوضوح أهمية خطوط المواصلات عبر البحر المتوسط. وتوضح الفقرتان التاليتان من مذكرة إيدن جوهر موقف وزارتي الخارجية والحرب:

«أولاً منطقة الشرق الأوسط. . . هي ملتقى قارتين، وإذا أضيفت إليها تركيا تصبح ملتقى ثلاث قارات. وهي بذلك أهم المناطق الاستراتيجية في العالم. . . هي مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية (كما بينت حربان عالميتان). ونتيجة لذلك، نحن ملزمون بإعطاء الشرق الأوسط أولوية عالية جداً. ولا نستطيع أن نتخلى عن وضعنا الخاص في المنطقة. . . والسماح لوضعنا بأن يكون عالة على ترتيبات ذات طابع دولي.

«ثانياً: الشرق الأوسط هو المصدر الكبير الوحيد للنفط المتاح لنا، خارج أمريكا. وتشير الدراسات الحديثة إلى أنه لن يكون في إمكان الإمبراطورية البريطانية، ولا حتى الولايات المتحدة، القيام، في مدى عشر سنوات قادمة، بجهد حربي كامل بدون حاجتها إلى إمدادات نفطية من منطقة العراق ـ الخليج الفارسي».

وأضافت المذكرة حجة أخرى هي نظرة شعوب الشرق الأوسط إلى مشاركة دول أخرى في الدفاع عن المنطقة كنقطة ضعف وخضوع من بريطانيا لهذه الدول. وأكدت المذكرة أن على «الحكومة البريطانية تأمين المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية والكومنولث في الشرق الأوسط بوسائلها الخاصة بها»[٢].

ولمّا عُقد مؤتمر بوتسدام في ١٧ تموز/يوليو ١٩٤٥، وحضره تشرشل وأتلي وإيدن، خشي إيدن أن يبحث أتلي موضوع المشاركة السوفياتية في الدفاع عن الشرق الأوسط، أو حق السوفيات في الوصول إلى البحر المتوسط، فقدم مذكرة إلى تشرشل جاء في الفقرة الرابعة منها ما يلي:

«كل هذا يأتي بي إلى مسألة دخول الروس إلى البحار الكبرى. أعرف أنك تشعر بأن مطالبهم في هذا الصدد عادلة، وأنا شخصياً أوافق معك على أنه

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

لا يوجد سبب لعدم السماح لروسيا بحرّية الدخول إلى البحر المتوسط. وأشعر، في الوقت نفسه، أنه من غير الحكمة الحديث عن هذا إلى الروس في هذا الاجتماع. لقد أخبرناهم سابقاً أننا نحبذ إعادة النظر في اتفاقية مونترو (Montreux Convention). وماذا كان جوابهم؟ تقديم طلبات أخرى إلى تركيا التي قد ينجم عنها وضع إسطنبول في مرمى المدافع الروسية، وربما تكون المرحلة الأولى لإخضاع تركيا لروسيا. يجب أن نتذكر أيضاً، أنه بينما نوافق على أن يكون الروس أحراراً في الدخول إلى البحر المتوسط، فليس لديهم الحرية للخروج منه. وعند حصولهم على ما يريدون من تركيا، فإن طلب روسيا التالي قد يكون وضعاً لهم في طنجة، حيث سيسببون لنا متاعب أكثر. وهل هناك اهتمام لهم بلبنان كمرحلة أولى للاهتمام بمصر التي هي آخر ما نريدهم أن يكونوا فيها، خاصة أن هذا البلد ببشاواته الأغنياء وفلاحيه المعدمين سيكون غنيمة سهلة للشيوعية؟ إذا كنا سنتحدث بوجه عام إلى الروس هذه المرة حول الدخول إلى المحيطات الأوسع، فإني أخشى أن يعتبروا ذلك مؤشراً إلى أننا لا نعارض مطالبهم من تركيا، وقد يتقدمون، بمطالب أكثر فأكثر من إيران وبلاد الشرق الأوسط الأخرى»[٣].

أُرسلت نسخة من مذكرة إيدن هذه إلى أتلي، الذي رد عليها في اليوم التالي، وهاجم الافتراضات التي قامت عليها حجج إيدن. كان لدى أتلي ٣ نقاط: **الأولى** هي أن إيدن لم يعط اهتماماً جدياً لإمكانيات رقابة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة. و**الثانية** هي أن حجة إيدن الاستراتيجية بشأن أهمية الشرق الأوسط بُنيت على فكرة باطلة للدفاع عن الإمبراطورية من عهد السيطرة البحرية قبل أن تغير الحرب الجوية الاستراتيجيا الدفاعية. و**الثالثة** هي أن مذكرة إيدن تفترض وجود قوى عظمى في حالة حرب في هذا العالم.

دعا أتلي، في رده على مذكرة إيدن، إلى مراجعة رئيسية للمواقف العامة لوزير الخارجية وموظفيه الدائمين. وبدأ بالطلب من تشرشل أن ينظر إلى الشرق الأوسط من وجهة النظر الروسية، مشيراً إلى أن ضعف المنطقة في الماضي أتاح للدول الأخرى الحصول على مواقع استراتيجية. وقال أتلي: «لقد سيطرنا، لمدة طويلة، على طريق البحر المتوسط التي اعتبرناها حيوية لمصالحنا. ولهذا السبب احتفظنا بجبل طارق، وشاركنا في السيطرة الدولية على طنجة.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.

وسيطرنا، مع فرنسا كشريك أدنى، على قناة السويس. ومصر، من وجهة النظر الروسية، تابعة لبريطانيا». وأضاف: «يبدو لي أن المطالب الروسية الحالية من تركيا، وطلبها المشاركة في الانتداب على المستعمرات الإيطالية السابقة في شمال أفريقيا، وإثارة مسألة طنجة، وربما أيضاً الاهتمام الواضح بسورية ولبنان، والسياسة الروسية في إيران، كلها تعبّر عن تصميم روسيا على تأكيد حقها النّدّي في حرية الدخول إلى المحيطات، وأن تكون في وضع استراتيجي لتعزيز هذا الحق عند الضرورة. هذا ليس أمراً شاذاً بالنسبة إلى الدولة العظمى الثانية في العالم. ومطالبتنا بأن يكون لنا صوت في تسوية نظام المضائق، هي دعوة لروسيا للمطالبة في الاشتراك في منافذ البحر المتوسط والقواعد الاستراتيجية في هذه المناطق».

وواصل أتلي حديثه بالتأكيد: «إننا نعيش في وضع عالمي جديد». وشكك في إمكانية حصول بلاده على دعم كبير من الولايات المتحدة في هذا الصدد، وأنها قد لا تتنازل عن سيطرتها على قناة بنما. وأوضح أن الوضع الاستراتيجي العالمي قد تغير مع الأبعاد الجديدة للقوة الجوية. ولم يعد للمناطق الاستراتيجية القديمة إلا أهمية نسبية. واختتم بقوله:

«السبيل الوحيد لتلبية المطالب الروسية الجديدة، هو في إطار التنظيم العالمي العام للسلام، وعلينا أن ننظر بجدية في اقتراحات بناءة حينما تقوم منظمة الأمم المتحدة».

لم يتلق أتلي من تشرشل رداً على مذكرته هذه. ولكن الأميرال أندرو كننغهام، قائد الأسطول الحربي، كتب في يومياته في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٤٥ أن أتلي كتب، كما يبدو، رسالة سخيفة إلى رئيس الوزراء يقول: «يجب أن لا نعارض بلداً كبيراً مثل روسيا في أن يكون له قواعد في أي مكان يريده. يا له من حمار»[٤]!

أُجريت الانتخابات النيابية في بريطانيا في ٥ تموز/يوليو ١٩٤٥، وأعلنت نتائجها في ٢٦ من الشهر نفسه بفوز حزب العمال بزعامة أتلي[٥]. وخشي كبار

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٥) Trevor Burridge, *Clement Attlee: A Political Biography*, 2nd ed. (London: Johathan Cape Ltd., 1987), p. 183.

الموظفين في وزارة الخارجية أن يفرض رئيس الوزراء الجديد آراءه عليهم، على الرغم من ثقتهم بوزير خارجيته الجديد بيفن. وكان أول هؤلاء غلادوين جِب (G. Jebb) الذي قدم مذكرة في ٢٩ تموز/يوليو، أي في اليوم التالي لوصول أتلي إلى بوتسدام. وهي وثيقة طويلة القصد منها استنفار وزارة الخارجية وهيئة أركان الجيوش البريطانية للمشاكل الجديدة التي سيواجهونها.

لخّص جِب موقف أتلي بالعبارات التالية:

«يقترح رئيس الوزراء:

أ) بغضّ النظر عن أي اعتبارات أخرى، نحن لسنا في وضع لمقاومة المطلب الروسي في السيطرة على المضائق، ومحاولة روسيا أن تضع نفسها في وضع استراتيجي لتعزيز حقها في الدخول الحر إلى المحيطات.

ب) إذا تحققت هذه الأهداف من الجانب الروسي، فإن لها أهمية نسبية، في ضوء الاعتبارات الحربية الحديثة، حيث القوة الجوية تتجاوز جميع الحدود، وتهدد جميع الأوطان.

ويقترح، في ضوء وضعنا الاقتصادي، أنه قد لا نستطيع الاستمرار في تحمل المسؤولية وحدنا في الدفاع عن منطقة قناة السويس وسنغافورة».

وقام جب، بعد هذا التلخيص، بالتوسع في بيان النتائج السياسية لمقاربة أتلي، فقال إن سيطرة روسيا الفعلية على المضائق قد تعني قيام حكومات في اليونان وتركيا على نمط الحكومتين البلغارية واليوغسلافية. ثم أضاف: «إن إحدى نقاط الضعف في حالتنا عند معارضتنا للقواعد الروسية في المضائق، هي وضعنا الراهن في قناة السويس. وإذا أردنا إلقاء أوراقنا برفض مطالب الروس بينما نصر على حقنا في منطقة القناة، فهذا يمكن تحقيقه فقط من خلال الدعم الأمريكي لنا». وحث جِب رؤساء هيئة الأركان على تقديم آرائهم في هذه المسائل الأساسية[٦].

وطلب السير ألكسندر كادوغان (A. Cadogan)، الوكيل الدائم لوزارة الخارجية، من أورم سارجنت (O. Sargent) في ٢٠ تموز/يوليو دراسة مذكرة جِب والتعليق عليها.

(٦) Saville, Ibid., pp. 125-126.

وفي آب/أغسطس ١٩٤٥، أُلغي منصب الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط. وكان السير إدوارد غريغ (E. Grigg) آخر من شغلوا ذلك المنصب. وأُلغي أيضاً مركز تموين الشرق الأوسط (Middle East Supply Centre) في القاهرة.

كان يسيطر على تفكير بيفن أمران: الدفاع عن الشرق الأوسط عن طريق اتحاد فدرالي للدول العربية، والتنمية الاقتصادية للمنطقة كلها، بمساعدة بريطانية. وقد كتب إلى سارجنت في مذكرة: «يجب أن ننظر أيضاً في الإجراءات اللازمة للتقدم الاجتماعي، الذي قد يحسّن الظروف التجارية. إنني مهتم، بوجه عام، بأن لا تعطي سياستنا الشرق الأوسطية فرصاً للروس لنقدها»(٧).

ومن الجدير بالذكر أن القائد الأعلى للقوات البريطانية في الشرق الأوسط، الجنرال السير برنارد باغت (B. Paget)، قد أعد مذكرة حول الدفاع عن الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب، تضمنت قيام اتحاد فدرالي للدول العربية. وبعد مناقشتها شخصياً مع بيفن في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٤٥، طلب الأخير عرضها على مؤتمر الممثلين الدبلوماسيين البريطانيين لدى دول الشرق الأوسط. ولعل أهم ما في مذكرة باغت المقاربة الجديدة في عرض المشروع البريطاني للدفاع عن الشرق الأوسط، هي المقاربة التي تقوم على مصالح دول المنطقة وربطها بالمصالح البريطانية. وهذه، في نظره، «فرصة أفضل للحصول على ما نريد. وقد تشعر دول الشرق الأوسط أن لها مصلحة مشتركة معنا كما لنا معها، في تأمين الأمن للشرق الأوسط ككل أو لأي دولة عضو». وتضمن اقتراحه اتحاداً لجميع دول الشرق الأوسط، باستثناء إيران، «لأنها حالياً وجزئياً منطقة نفوذ روسية»(٨).

وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٤٥، وزع بيفن على زملائه الوزراء بياناً منه يوضح أهداف مؤتمر الشرق الأوسط للسفراء البريطانيين. ويتضمن البيان أن هدف المؤتمر النظر في مسألة تأكيد الهيمنة السياسية البريطانية في الشرق الأوسط، وفي الأسس المالية والبشرية لتقديم مساعدة كثيفة للدفاع عن

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

المنطقة، وانتهاج سياسة اقتصادية جديدة يفيد منها الناس العاديون في المنطقة. وقد أقر مجلس الوزراء المصغر ما جاء في ذلك البيان.

وأعدت «هيئة التخطيط المشتركة لرؤساء الأركان» في ٢٠ آب/أغسطس تقريراً أكدت فيه أهمية برقة (ليبيا) بالنسبة إلى بريطانيا في إطار الدفاع عن الشرق الأوسط. وبعد ذلك بأربعة أيام، أي في ٢٤ آب/أغسطس، قدّم بيفن ووزير المستعمرات جورج هول (G. Hall) إلى أتلي مذكرة مشتركة تدور حول الوصاية البريطانية على برقة. وجاءت هذه المذكرة في وقت كانت الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا) على وشك النظر في مستقبل المستعمرات الإيطالية. وردّ أتلي على المذكرة في ١ أيلول/سبتمبر بلغة قوية وبطريقة مكشوفة جاء فيها: «لست راضياً عن الحجج والاستنتاجات حول مستقبل المستعمرات الإيطالية التي قدمها وزيرا الخارجية والمستعمرات.. وبمعزل عن امتلاك القنبلة الذرية الذي سيؤثر في جميع الاعتبارات الاستراتيجية في المنطقة، فالكومنولث والإمبراطورية البريطانية ليسا وحدة يمكن الدفاع عنها بنفسها». وخلافاً لمزاعم سلاح البحرية، فإن الحرب الجوية جعلت الدفاع عن سلسلة من الممتلكات المتناثرة على قارات خمس أمراً ممكناً، وزالت فكرة الأسطول القائمة على قلاع من الجزر. وبيّن أتلي أن لا فائدة من تحمّل بريطانيا وحدها مسؤولية الدفاع عن المناطق الاستراتيجية، وأضاف: «برقة سوف ترهقنا بنفقات سنتحمّلها بصعوبة، فلماذا يجب علينا تحمّلها؟ ولماذا يجب أن يتولى عدد قليل من الدول الكبرى العناية بشعوب متخلفة؟»(٩).

سجّل قائد الأسطول الحربي في يومياته أن رئيس الوزراء لا يحسن قراءة دروس الحرب، ولا سيما عظات نزع السلاح من جانب واحد، ولا يقر مطلبنا في الوصاية على برقة والصومال الكبير. والواقع، أن مذكرة أتلي المؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥ بقيت الأساس المعتمد في الاستراتيجيا لدى رؤساء هيئة الأركان للأشهر الثمانية عشر التالية. وقد نظر مجلس الوزراء المصغر في مذكرة أتلي هذه في ٣ أيلول/سبتمبر، وتقرر أن يناقَش الموضوع في اجتماع لاحق وأن يبحث رئيس الوزراء مع وزير الخارجية الإجراءات الواجب اتباعها. وبعد ذلك بأيام، قدّم بيفن مذكرة إلى مجلس الوزراء للنظر فيها على الفور؛ فقد كان

(٩) المصدر نفسه، ص ١٢٨.

مجلس وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى مجتمعاً للنظر في مستقبل المستعمرات الإيطالية. وطلب بيفن توجيهات من المجلس، الذي قرر رفض مشاركة الاتحاد السوفياتي في إدارة هذه المستعمرات، كما قرر الموافقة على طلب بيفن إبقاء برقة والصومال تحت الحكم العسكري البريطاني(١٠).

جرى في اجتماع وزراء الخارجية الأربعة في ١٤ أيلول/سبتمبر الحديث حول المستعمرات الإيطالية السابقة، واقترح وزير الخارجية الأمريكي بايرنز (J.F. Byrnes) وضع ليبيا تحت وصاية الأمم المتحدة، على أن تنال استقلالها بعد عشر سنوات. وتحدث بيفن بعد ذلك قائلاً إن ليبيا مؤلفة من قسمين هما برقة وطرابلس، ولم يجرؤ على المطالبة بالوصاية على برقة، خشية منه أن يبعد هذا الطلب بريطانيا عن الولايات المتحدة، وأن يشجع وزير الخارجية السوفياتي مولوتوف على طلب الوصاية على طرابلس. وطالب بيفن بإحالة الموضوع إلى نواب وزراء الخارجية. ولما تحدّث مولوتوف، طالب بوصاية بلاده على طرابلس.

ولمّا نقلت هذه المعلومات عن اجتماع وزراء الخارجية الأربعة إلى مجلس الوزراء البريطاني يوم ١٥ أيلول/سبتمبر، أصرّ رؤساء هيئة الأركان على أن برقة ضرورية للأمن البريطاني في الشرق الأوسط. ولكن رئيس الوزراء أيد التوجه الأمريكي، وحصل على موافقة مجلس وزرائه على ذلك(١١).

أما مؤتمر ممثلي بريطانيا الدبلوماسيين في الدول العربية، الذي عقد في لندن بين ٥ و١٧/٩/١٩٤٥، برئاسة وزير الخارجية بيفن، فقد ضم السفراء في بغداد والقاهرة وطهران، والوزراء المفوضين في بيروت وجدة، والمندوب السامي لفلسطين وشرق الأردن، وممثلي المكتب البريطاني للشرق الأوسط، والمدير العام لمركز تموين الشرق الأوسط في القاهرة، وممثلي وزارة الخارجية والدوائر المعنية في لندن.

طلب بيفن من المؤتمرين القيام بعملية مسح للسياسة الخارجية البريطانية في الشرق الأوسط، على أساس أن الحكومة البريطانية ستواصل هيمنتها السياسية على المنطقة، وتستمر في تحمّل مسؤوليتها الأولى في الدفاع عنها.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

واقترح عليهم النظر إلى هذه المسألة في ضوء الاعتبارات التالية:

- «لا يمكن أن يدوم النفوذ القائم على الدعم العسكري أو السياسي، وعلينا توسيع القاعدة التي يقوم عليها النفوذ البريطاني، ولهذه الغاية يجب تطوير سياسة اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى ازدهار المنطقة وإرضائها ككل.
- من الضروري اعتبار المنطقة منطقة واحدة، للوصول إلى الحل السليم لمشاكلنا الشرق الأوسطية.
- لقد أفدنا من خبرة مركز تموين الشرق الأوسط خلال الحرب القائمة على سياسة في التنسيق الاقتصادي مع الحكومات المحلية في المنطقة.
- علينا أن نسعى إلى شراكة اقتصادية بين المملكة المتحدة وبلدان الشرق الأوسط، وبدفع التطور في هذا الميدان نتحرك نحو شراكة في الميدان الدفاعي.
- يجب إعداد المعايير لتطور التجارة البريطانية في المنطقة.
- بالسير خطوة خطوة في الميدان الاقتصادي والتجاري، لا بد من العمل بكل ما في وسعنا، لتطوير الإصلاح الاجتماعي لشعوب المنطقة.
- يجب دراسة المسألة كلها بعلاقتها مع قدرة المملكة المتحدة على المساهمة في تنمية الشرق الأوسط عن طريق التجهيزات الرأسمالية، وخدمات الخبراء التقنيين، حيثما تدعو الحاجة إلى ذلك.
- لا بد من أن نأخذ في الحسبان العوامل السياسية والاقتصادية التي تظهر من القضية الفلسطينية، ومن نشاطات الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا السوفياتية في الشرق الأوسط»(١٢).

أخذ المؤتمر بهذه التوجيهات، وناقش المسائل المطروحة، وتبادل الآراء حولها، وأصدر التوصيات التالية:

- «يجب تناول المسألة الفلسطينية بصورة منفصلة.
- أما نشاط الولايات المتحدة، فقد بدأ بهجوم تجاري في الشرق الأوسط. ولكن اندفاعه في الصادرات توقف بسبب قلة الدولارات في بلدان الشرق

(١٢) اجتماع ممثلي بريطانيا في الدول العربية في لندن بين ٥ و١٧/ ٩/ ١٩٤٥، F.O. 371/45239, Arab League.

الأوسط. ولا نستطيع تحمل أي تنازلات من جانبنا بسبب وضعنا الحرج في العملات الصعبة. وتجربة التعاون الأنغلو ـ أمريكي في مركز تموين الشرق الأوسط استمرت طوال الحرب، ولكنها لا تقدم مزيداً من التشجيع لاستمرار هذا التعاون، على الأقل في تلك الصيغة في ميدان يقوم أساساً على التنافس. وبرفع الرقابة المفروضة في زمن الحرب، سوف ندخل في تنافس تجاري مع الولايات المتحدة. ويجب أن لا نقدم أي تنازلات قد تساعد على التغلغل التجاري الأمريكي في منطقة كانت لأجيال عديدة سوقاً بريطانية ثابتة، ما عدا التوسع في الامتيازات النفطية، وفقاً للاتفاق الأنغلو ـ أمريكي المبرم في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٥.

ـ تتركز علاقتنا مع فرنسا في الشرق الأوسط حول الوضع في سورية ولبنان، بدون أي اعتبار آخر. لقد أعلنت حكومة جلالته رسمياً رغبتها في أن ترى فرنسا تحافظ على وضعها المميز في المنطقة، إذا كانت قادرة على الحصول عليه من الدولتين نفسيهما. أمّا تدخلنا في سورية خلال الاضطرابات في أوائل الصيف من هذه السنة، فقد استعاد سمعتنا في العالم العربي لدرجة عالية كما كانت سابقاً. ولكن أي دعم علني قد نقدمه لفرنسا للحصول على وضع لا ترغب الدولتان المعنيتان في منحه لها بالتفاوض الحر، سوف ينظر إليه، بلا شك، بعداء في كل العالم العربي. ويبدو أن الفرنسيين قد خلقوا وضعاً مستحيلاً لأنفسهم في سورية وفي لبنان. ويمكن استبعاد كل مشاركة من المواطنين الفرنسيين (كممثلين للحكومة الفرنسية) بصفاتهم الإدارية أو الاستشارية في دولتي الشرق، حتى تزول العداوات الراهنة. وأقر المؤتمر توصية بيفن بعقد مؤتمر لممثلي حكومة جلالته والحكومة الفرنسية ودولتي الشرق (سورية ولبنان)، بعد الاتفاق على أسلوب الجلاء ووقته بين حكومة جلالته والحكومة الفرنسية.

ـ أتيح للمؤتمر الاستماع إلى آراء غير رسمية لرؤساء هيئة الأركان عن الدفاع عن الشرق الأوسط، بناء على خلفية اقتراح بيفن بضرورة المشاركة بين المملكة المتحدة وبلدان الشرق الأوسط نفسها في مجال الدفاع. وسوف تنال المسألة مزيداً من الدراسة من قبل رؤساء هيئة الأركان، وتقدم توصيات رسمية بشأنها. وتم الاتفاق بوجه عام على أن مسألة الدفاع حساسة وتستحق معالجة فعالة أكثر في إطار سياستنا العامة نحو المنطقة».

وقدم المؤتمر توصيات بشأن السياسة الاقتصادية البريطانية في الشرق الأوسط، يمكن إجمالها بما يلي:

ـ «يجب أن تسير التنمية الاقتصادية وتحسين الأحوال الاجتماعية جنباً إلى جنب.

ـ لمّا كانت حكومات الشرق الأوسط بين أكبر دائنينا، فعلينا أن نقدم لها إرشاداً حكيماً لتعبئة مواردها الوفيرة من الاسترليني، وإنفاقها بواسطة تشجيع كل منها على رسم خطتها للتنمية الاقتصادية، وتقديم مساعدة فنية لها، لمساعدتها على صياغة خططها، وتسيير هذه الخطط على خطوط من التطابق مع الخطوط المفروضة علينا من وضعنا المالي والتمويني وحاجات المنطقة ككل.

ـ يجب تبنّي معايير معيّنة أوصى بها مجلس التجارة البريطاني حول تحفيز التجارة البريطانية في منطقة الشرق الأوسط.

ـ لعل أفضل بداية لنا هي وضع خبراء تقنيين مؤهلين تحت تصرف حكومات الشرق الأوسط التي تحتاج إليهم. ويجب أن يرتبط هؤلاء الخبراء بالمنظمة البريطانية التي مقرها القاهرة، وأن يعملوا كجزء منها. ويجب أن تطور هذه المنظمة البريطانية خطة لمؤتمرات تقنية إقليمية تؤدي إلى قيام مجلس لتنمية أقطار المنطقة، وأن يكون من مهام هذا المجلس توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق الخطوط العامة لخطة إقليمية تنسيقية منسجمة.

وقد أخذ المؤتمر علماً بقرار حكومة جلالته، بإنشاء المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة. وسيجتمع المؤتمر في القاهرة كلما اقتضت الضرورة ذلك، على أن يزود المكتب المؤتمر بأمانته العامة. وسيتولى المكتب تنسيق السياسة البريطانية في جوانبها الاقتصادية في الشرق الأوسط».

أما بشأن العلاقات البريطانية مع جامعة الدول العربية، فقد جاءت توصية المؤتمر كما يلي:

«لم تطور جامعة الدول العربية بعدُ تنسيقاً كافياً لضمان الاعتراف بها كمنظمة تعاونية ممثلة للدول العربية كلها. لقد أنشأت لجنة اقتصادية بهدف التوصل إلى تنسيق ما في السياسة الاقتصادية بين الدول الأعضاء للجامعة. ولا بد من قيام اتصالات غير رسمية سياسية مع الجامعة بين وقت وآخر.

ولهذا الغرض وافق المؤتمر على أن يكون التركيز في هذه الاتصالات، في الظروف الراهنة، على سفارة جلالته في القاهرة. ولن تتناول الاتصالات مع الجامعة العربية المسائل المتعلقة بسورية أو لبنان. ووافق المؤتمر أيضاً على أن يكون المكتب البريطاني للشرق الأوسط نقطة التركيز في أي مسائل اقتصادية. وللصعوبة العملية في الفصل بين المسائل السياسية والمسائل الاقتصادية، لا بد من الاتصال بين السفارة في القاهرة والمكتب البريطاني للشرق الأوسط لبحث جميع المسائل المتصلة بالعلاقة بين حكومة جلالته وجامعة الدول العربية»[١٣].

ونقل بيفن هذه الخلاصة إلى مجلس الوزراء؛ فقد كان يسعى إلى سياسات اقتصادية واجتماعية قد تحسّن الحالة الاجتماعية لشعوب المنطقة، حيث تستطيع المملكة المتحدة تقديم مساهمتها في المال والتجهيزات والخبرة. وكان يصر على ضرورة الاتصال بالفلاحين لا بالباشوات. والواقع، أن هذه الأفكار لا تستند إلى واقع الحال في بريطانيا نفسها التي تراكمت عليها الديون الكبيرة، وافتقرت إلى احتياطيات اقتصادية. كما أنها تتجاهل توق الشعوب العربية إلى الحرية والاستقلال والخلاص من الهيمنة الاستعمارية الغربية.

كان بيفن معجباً بفكرة الاتحاد الفدرالي بين دول الشرق الأوسط، فقام بإرسال الماريشال السير ألان بروك (A. Brooke)، رئيس هيئة الأركان الإمبراطورية، في جولة على عواصم دول الشرق الأوسط، كي يبحث مع حكامها فكرة الاتحاد الفدرالي، في إطار التعاون مع بريطانيا في الدفاع عن المنطقة. وجاء في تقرير بروك أن الأردن والعراق قبلا بالخطة البريطانية، بينما رفضتها مصر وأبدت عزمها على إزالة قوات الاحتلال البريطانية.

كان المشرق العربي مليئاً بالقواعد العسكرية والمطارات والمنشآت البحرية البريطانية. وكانت منطقة قناة السويس ترسانة تضم ٢٠٠ ألف جندي في نهاية الحرب العالمية الثانية، مع أن المعاهدة الأنغلو ـ مصرية لسنة ١٩٣٦ نصت على مرابطة ١٠ آلاف جندي فقط في هذه المنطقة. وكانت منطقة القناة، في نظر رؤساء هيئة الأركان البريطانيين، لا بديل منها[١٤].

(١٣) برقية بالشيفرة من بيفن إلى ممثلي بريطانيا في الدول العربية في ١٨/ ١٠/ ١٩٤٥ حول توصيات المؤتمر مع المرفقات F.O. 371/45239, Arab League, Annex: Part 1.

(١٤) Saville, Ibid., pp. 131-133.

بعد اختتام مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى الأربعة ومؤتمر السفراء البريطانيين لدى بلدان الشرق الأوسط، خف الجدال في مجلس الوزراء البريطاني حول الاستراتيجيا البريطانية في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط. وتركز الاهتمام في خريف وشتاء ١٩٤٥ على زيارة أتلي للرئيس الأمريكي ترومان والتفاوض بشأن قرض أمريكي كانت بريطانيا بحاجة ماسة إليه.

وعاد في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ النقاش في مجلس الوزراء البريطاني حول تخفيض عدد القوات المسلحة البريطانية، وتخفيض الكلفة الدفاعية. كان أتلي من أنصار التخفيض، بينما كان بيفن وآخرون لا يريدون ذلك، وأيدهم في ذلك رؤساء هيئة الأركان الذين رأوا أن القواعد العسكرية البريطانية في شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط ضرورية لتأمين هيمنة بريطانيا على المنطقة. وقدم هؤلاء تقريراً بذلك في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦، وردّ أتلي على التقرير في ٢ آذار/مارس، مبيناً عدم حاجة بريطانيا إلى هذه القواعد العسكرية، لأن بقاء الهند في الكومنولث ليس مضموناً. أما النفط في العراق وجنوب إيران، «فلسنا مضطرين إلى صد هجوم عليه من الشمال، ولسنا قادرين على ذلك». ودعا أتلي إلى الاعتماد على الولايات المتحدة في استراتيجية بريطانيا الجديدة، والتخلي عن السيطرة على البحر المتوسط والطريق إلى الهند والشرق الأقصى[١٥].

واجهت أفكار أتلي هذه مقاومة ونقداً شديدين في وزارة الخارجية من جانب جب وأوليفر هارفي (O. Harvey) اللذين اعتبراها استسلاماً لروسيا التي ستحول البحر المتوسط إلى بحر تحت هيمنتها. ولن يقف النفوذ الروسي في أوروبا وإنما سيمتد إلى أفريقيا. وأيد هذا النقد زميلهما سارجنت الذي قدم مذكرة جاء فيها ما يلي: «يعتمد وضعنا، كقوة عالمية وكقوة عظمى، بتأكيد حفاظنا على وضعنا في البحر المتوسط، لا لأسباب استراتيجية وإنما لأسباب سياسية. وبعبارة أخرى، البحر المتوسط ذو أهمية حيوية لنا، لا لأنه يؤمّن اتصالنا المباشر بالشرق، وإنما لأن تخلينا عنه في الظروف الحالية يجعل الروس يحتلون مكاننا هناك، مع ما يتبع ذلك من نتائج غير محسوبة، ليس في الشرق الأوسط فقط بل في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وأفريقيا أيضاً». وختم سارجنت مذكرته بالعبارة التالية: «إذا انسحبنا لأسباب اقتصادية ومالية، فسيتبع ذلك بالضرورة قيام بريطانيا

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

بدور التابع في شؤون أوروبا، وبدور أضعف في القارات الأخرى»[١٦].

كان أتلي قد أعلن أنه يحبذ سحب القوات البريطانية من اليونان، وتسليم الانتداب البريطاني في فلسطين إلى الأمم المتحدة. وردّ عليه بيفن بأنه يود تأجيل القرار بشأن فلسطين حتى يحاول عقد صفقة مع رئيس الاتحاد السوفياتي ستالين في ما يتعلق ببرقة. وقال أيضاً أنه ينوي تقديم عرض بسحب القوات البريطانية من اليونان مقابل سحب القوات السوفياتية من بلغاريا. وقدم أتلي بعد بضعة أيام مذكرة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧ تتضمن نقده لسياسة الشرق الأوسط التي يحبذها وزير الخارجية ورؤساء هيئة الأركان. وطوّر هؤلاء الأخيرون حججهم بالقول إن المملكة المتحدة هي قلب الكومنولث، ومعرضة للأسلحة البعيدة المدى، وليس لديها أي دفاع فعال ضدها. إن العدو الممكن الوحيد للمملكة هو روسيا، والقواعد الوحيدة التي تستطيع روسيا الهجوم عليها هي في الشرق الأوسط. ولذا على المملكة المتحدة الحفاظ على نفوذها في المنطقة. يضاف إلى ذلك أمن الإمدادات النفطية وخطوط المواصلات عبر البحر المتوسط. ولذلك يترتب على بريطانيا التزام عسكري قوي في المنطقة، وضرورة الحصول على دعم سياسي من دول الشرق الأوسط: تركيا واليونان والعراق وإيران وسورية ولبنان وشرق الأردن. ومن الضروري الحفاظ على موقع بريطانيا في فلسطين. وبما أن العدوان السوفياتي مفترض ضد أوروبا الغربية والشرق الأوسط، فمن الضروري أن لا يكون للروس أي قواعد في منطقة البحر المتوسط[١٧].

كانت حجة أتلي إزاء حجج رؤساء هيئة الأركان هي أن أوروبا الغربية سوف تنمو اقتصادياً خلال السنوات القادمة، وسيؤدي ذلك إلى تقوية الديمقراطية الغربية وتخفيف التوتر الدولي. وفي تناوله للشرق الأوسط قال:

- «عسكرياً: تركيا وحدها لها سجل قتالي خلال مدة طويلة. وهي متخلفة صناعياً، وتفتقر إلى الموارد البشرية والطبيعية والعلمية.

- صناعياً: هو دول متخلفة وتحتاج إلى تطور رأسمالي واسع حتى تصبح وحدات فعالة.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

- استراتيجياً: هو في وضع سيىء لمقاومة دولة أقوى، وخاصة تركيا والعراق وإيران التي لها حدود مع الاتحاد السوفياتي.

- سكانياً: مجموع سكان المنطقة، باستثناء مصر، أقل من ٥٠ مليون نسمة.

- إنه هش جداً بسبب تكوينه الاجتماعي والسياسي؛ فاليونان تبدو منقسمة على نفسها. أما الدول الأخرى، فتوجد فيها طبقة صغيرة غنية وفاسدة في القمة، وجماهير فقيرة تعمل لدى الإقطاعيين في أسفل السلم الاجتماعي؛ حكوماتها رجعية بصورة أساسية، ولديها تربة صالحة لبذر الشيوعية فيها.

- إن البلاد التي علينا دعمها في الشرق الأوسط، إذا كان علينا استعمال تلك المنطقة كقاعدة محتملة ضد الاتحاد السوفياتي، هي ضعيفة.

- لذلك كله، فإن وضْعنا صعب جداً أمام العالم وأمام شعبنا. وسنظهر دوماً بأننا ندعم مصالح راسخة للفقراء. ونواجه هذه الصعوبة في اليونان الآن. ومن المحتمل أن يظهر الوضع نفسه في جميع البلاد الأخرى»[١٨].

وأكد أتلي الدعم المالي الضروري لتلك الأنظمة الحاكمة الضعيفة. وأنهى بيانه بأنه يعتبر الاستراتيجيا، التي لخّصها، «استراتيجية يأس» (Strategy of Despair)، وقال إن في الإمكان التفاهم مع الاتحاد السوفياتي. ولكن موظفي الخارجية لم يقبلوا وجهة نظر أتلي، لأنهم اعتبروا الشيوعية أيديولوجيا نضالية تسعى إلى إضعاف الديمقراطية الغربية، والتقليل من شأنها وإثارة المتاعب في بقية العالم. وفي إمكان روسيا الخروج من أوروبا إلى الشرق الأوسط وأفريقيا بسهولة.

عقد سكرتير بيفن الخاص، بيرسون ديكسون (P. Dixon)، اجتماعاً لكبار موظفي الخارجية في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧. وأجمع هؤلاء على أن انسحاب القوات البريطانية من الشرق الأوسط هو بمثابة «ميونيخ ثانية»، وأن من الحماقة جعل الشرق الأوسط منطقة حيادية. وقد لخّص ديكسون الموقف بالنقاط الأربع التالية:

- «قد تكون نتيجة الانسحاب من الشرق الأوسط مدمّرة لوضعنا هناك وفي البلاد المجاورة وأوروبا.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٤١.

ـ قد تدفع الولايات المتحدة إلى اليأس منا، وتقسم العالم إلى كتلتين: أمريكية وروسية.

ـ قد تزيد من احتمال حرب عالمية نُذبح فيها.

ـ حتى لو أن السيطرة الروسية على العالم مستحيلة، فلا يمكن أن نسقط من الحساب إمكانية دفع الدب الروسي مخالبه إلى الأماكن السهلة»[١٩].

ظل أتلي متمسكاً بآرائه حتى آذار/ مارس ١٩٤٧، حينما قبِل بالسياسة العامة لوزارة الخارجية تجاه الشرق الأوسط. وكان الوضع الداخلي والدولي قد تغير بسرعة سنة ١٩٤٧؛ فقد شهدت بريطانيا في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧ أزمة الفحم الحجري التي استمرت ٨ أسابيع. وعانت الصناعة والتشغيل أزمة حادة، وتم سحب القوات البريطانية من اليونان في شباط/ فبراير، وانتهت الإمبراطورية البريطانية في شبه القارة الهندية باستقلال الهند وباكستان. وأخذ وضع بريطانيا في العالم يتغير، وغدا واضحاً تراجعها كدولة كبرى[٢٠].

ثانياً: بريطانيا وجامعة الدول العربية

أصدرت الحكومة البريطانية إبان الحرب العالمية الثانية بيانين أذاعهما وزير خارجيتها إيدن، **الأول** في نيسان/ أبريل ١٩٤١ **والثاني** في شباط/ فبراير ١٩٤٣، وهما يشجعان الحكام العرب على الاتحاد في ما بينهم. ولما بدأت المشاورات بين الحكومات العربية في أعقاب البيان الثاني، حرصت الحكومة البريطانية على مراقبتها ومتابعة كل خطوة في هذا الاتجاه، حتى لا تتعارض أهداف الاتحاد المقترح مع المصالح البريطانية في المنطقة. ويؤكد ذلك ما جاء في رسالة أليك كيركبرايد (A. Kirkbride)، المعتمد البريطاني في الأردن، إلى سمير الرفاعي، رئيس الوزراء الأردني، المؤرخة في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥، يحذر حكومته فيها من الدخول في «التزامات في هذا المؤتمر (مؤتمر الوحدة العربية الذي كان من المقرر عقده في مصر) بدون الرجوع المسبق إلى حكومة صاحب الجلالة، لأنها قد تدخلها في ما يناقض التزامات التعاهد مع بريطانيا العظمى». ويؤكد له في هذه الرسالة: «يجب على حكومة شرق الأردن

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤١ ـ ١٤٣.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

أن لا تقبل أي قرار قد يتعارض مع سياسة حكومة جلالته، سواء في فلسطين أو في غيرها»[٢١]. وتتضح أيضاً هذه المتابعة البريطانية في لقاء المستشار العربي لدى الوزير البريطاني المقيم بالقاهرة مع يوسف ياسين، مستشار الملك عبد العزيز آل سعود، والحديث الذي دار بينهما في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٤٥ حول المسألة السورية والقضية الفلسطينية، وموقف الملك السعودي منهما، ولا سيما رأيه بضرورة التعاون التام مع الحكومة البريطانية، وبضرورة التفاهم بين جامعة الدول العربية والحكومة البريطانية[٢٢].

ولمّا طلب رئيس وزراء مصر، محمود النقراشي، من السفير البريطاني اللورد كيلرن (Killearn) الاتصال بالجامعة رسمياً، أجابه: «من المبكر جداً الاتصال الرسمي مع الجامعة، لأن هذه الجامعة لم تكن ولن تكون قط كياناً ذا سيادة يمكن أن تقدم إليه أوراق اعتماد». ولكنه أكد له ضرورة الاستمرار في اتصال غير رسمي بينها وبين السفارة[٢٣]. وكان رد كيلرن على طلب مماثل من الملك عبد العزيز آل سعود في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٦ مماثلاً لرده على طلب النقراشي[٢٤].

ونقلت السفارة البريطانية في القاهرة دعوة الملك فاروق لقيام الجامعة، إلى «مواطَنة عربية عامة» نالت تأييد توفيق السويدي، رئيس وزراء العراق، وجميل مردم بك، رئيس وزراء سورية[٢٥]. ولدى استقبال الملك فاروق السفير البريطاني الجديد في القاهرة رونالد كامبل (R. Campell) أعطاه مذكرة بعنوان La Question de Citoyenneté arabe commune، أي «مسألة المواطَنة العربية المشتركة»، التي تضمنت ما يلي:

«لكل مواطن من البلاد العربية الأعضاء في الجامعة العربية جنسية

(٢١) Aspects of British Government Policy regarding the Arab League and effects on the Middle East 1945, in: F.O. 371/45239, Arab League British Documentry Sources: A.L. B.D.S.

(٢٢) برقية الوزير البريطاني المقيم بالقاهرة إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ١٩/ ٦/ ١٩٤٥، F.O. 371/45239.

(٢٣) برقية اللورد كيلرن إلى وزارة الخارجية ـ لندن في ٨/ ١/ ١٩٤٦، Official Channel of Communications and Nature of Relations between the Arab League and British Government, 1946. A.L.B.D.S., vol. 4, FO. 37/45241.

(٢٤) برقية اللورد كيلرن إلى وزارة الخارجية ـ لندن في ٢١/ ١/ ١٩٤٦، A.L.B.D.S., vol. 4, FO. 371/45241.

(٢٥) المصدر نفسه، ترجمة عن الصحيفة المصرية، في: *Journal d'Egypt*, 25/3/1946.

مزدوجة: جنسيته الخاصة (مصرية أو سورية... إلخ) وجنسية عامة عربية. ويجب الاعتراف بالجنسية العربية، بدون قيود إجرائية، لكل مواطن من الدول الأعضاء في الجامعة. ويتمتع كل شخص يحمل هذه الجنسية بالامتيازات التالية:

- الإعفاء من تأشيرات الدخول.

- الحصول على جنسية بلد عربي آخر بدون الخضوع للشروط التي يخضع لها الآخرون.

- تمكينه من شراء الأملاك المحظورة على الأجانب.

- تعذّر نفيه من بلد عربي إلى آخر.

وسوف تدرس لجنة فنية تعينها الجامعة العربية مسألة إصدار جوازات السفر»[٢٦].

كانت الخطوة الحاسمة بشأن الاعتراف الرسمي البريطاني بالجامعة قد قام بها لطفي السيد، وزير خارجية مصر، في كتابه الموجه إلى السفير البريطاني كامبل في أيار/مايو ١٩٤٦. وقد أبلغه في الكتاب أن «الحكومة المصرية الموقّعة على ميثاق جامعة الدول العربية ترى أن هذه الأخيرة هيئة دولية لها شخصية مستقلة عن الدول الأعضاء فيها لتحقيق الأهداف المحددة في ميثاقها، وهي مبرر وجودها، وبصورة رئيسية هدف تحديد وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التي ستقام من أجل صيانة الأمن والسلام، ومن أجل تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية». وأكد له في رسالته هذه «أن الجامعة قد اتخذت، من جانبها، الاستعدادات اللازمة للممارسة الدولية لتوكيد شخصيتها ووجودها المنتظم والمستقل. ولهذه الغاية، سارعت في إرسال ميثاقها إلى المؤتمر المنعقد في سان فرانسيسكو، وإلى كل عضو في الأمم المتحدة لم يبلغ باستلام هذا الميثاق. جميع هذه الاتصالات تدفع إلى الاعتقاد بأن هذه الدول قد اعترفت بالشخصية الدولية للجامعة». وطلب الوزير السيد من السفير أن تدخل حكومته رسمياً في اتصال دبلوماسي مع الجامعة[٢٧]. وعلى أثر ذلك، بعث

(٢٦) رسالة من السفير كامبل إلى وزير الخارجية إرنست بيفن في ٢/ ٤/ ١٩٤٦، في: المصدر نفسه.

(٢٧) A.L.B.D.S., vol. 4, FO. 371/45241.

السفير كامبل برسالة تتضمن ما جاء في كتاب الوزير السيد وتطلب من وزير الخارجية رأيه في الموضوع[٢٨]. وردّت وزارة الخارجية على هذا الطلب بأن توجه سفاراتها في القاهرة وبغداد وبيروت وجدة مذكرة إلى الحكومات المعتمدة لديها، هذا نصّها:

«تلقت حكومة جلالته حديثاً عبر سفيرها في القاهرة عدداً من المراسلات الرسمية المكتوبة من الأمين العام للجامعة العربية. إن حكومة جلالته قد امتنعت عن الرد على هذه المراسلات، لأنها لم تبلّغ حتى الآن رسمياً من قِبل حكومات الدول الأعضاء في الجامعة أن الأمين العام مفوض بهذا الاتصال. ويسعد الحكومة أن تعلم إذا كانت رغبة كل حكومة عضو تعتبر مراسلات الأمين العام للجامعة صادرة عنها، وإذا كانت توافق على أن أي رد من جانب حكومة جلالته على هذه المراسلات يُعد في مستواه كرد موجه لكل من الحكومات الأعضاء»[٢٩]. وردّت الحكومات العربية على هذه المذكرة التي تسلمتها، وأبلغت السفارات البريطانية أن الأمين العام للجامعة مفوض من قِبل مجلس الجامعة بتبادل الرسائل الرسمية مع الممثلين الدبلوماسيين، لنقل قرارات المجلس إلى الأوساط الدبلوماسية المعنية، وباستطاعته مراسلتهم في نطاق ما منحه ميثاق الجامعة والنظام الداخلي لمجلس الجامعة[٣٠].

خشيت بريطانيا انضمام إمارات ومشيخات الخليج إلى الجامعة؛ فقد ورد على لسان رئيس وزراء العراق ووزيره المفوض في القاهرة هذا الاحتمال في تقرير بعث به العميد جلبرت كلايتون (G. Calyton) في المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة. ولكن وزارة الهند في لندن بعثت برسالة إلى باكستر (C.W.Baxter) في وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٤٦ تؤكد له عدم وجود أي مؤشر إلى رغبة أي من دول الخليج ومسقط في الانضمام إلى الجامعة. وتبيّن «أن مصالحنا الإمبراطورية في هذه الدول، التي تشمل أمن الطريق الجوية إلى الشرق، ومصادر النفط الضخمة غير المستغلة التي تحتويها يجب تشجيعها، بحيث تنظر دوماً إلى الهند فقط التي يدينون باستقلالهم

(٢٨) رسالة كامبل إلى بيفن، بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٤٦، في: المصدر نفسه.

(٢٩) برقيّة وزارة الخارجية ـ لندن إلى السفارات البريطانية في القاهرة وبغداد وجدّة وبيروت والمندوب السامي في القدس بتاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٤٦، في: المصدر نفسه.

(٣٠) رسائل السفراء البريطانيين في بيروت (١٥/ ٧/ ١٩٤٦)، والقاهرة (١٧/ ٧/ ١٩٤٦)، وبغداد (٢٦/ ٧/ ١٩٤٦)، والوزير المفوض البريطاني في عمّان (٢/ ٧/ ١٩٤٦)، في: المصدر نفسه.

لها»[٣١]. ومن الجدير بالذكر، أن كلايتون كان ضابط الارتباط بين الأمانة العامة للجامعة والمكتب البريطاني للشرق الأوسط، ومكلّف بالنظر في المسائل الاقتصادية والاجتماعية بين الأمانة والمكتب المذكور، وبالنظر في الشؤون السياسية بين الأمانة العامة والسفارة البريطانية في القاهرة[٣٢]. وعلى أي حال، طلبت وزارة الخارجية البريطانية من سفيرها في القاهرة أن يبلغ الأمانة العامة للجامعة بضرورة الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية المسؤولة عن العلاقات الخارجية لدول الخليج، لأن الحكومة البريطانية هي المسؤولة عن هذه العلاقات[٣٣].

وتحسنت علاقات بريطانيا مع الجامعة العربية؛ فقد جاء في مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦: «كلما كانت علاقاتنا أوثق مع الجامعة، غدا وضعنا أفضل في الحد من نشاط أعضائها الذي قد يضايقنا»[٣٤]. وبعثت وزارة الخارجية البريطانية ببرقية إلى سفرائها في القاهرة وبغداد وبيروت وجدة وعمّان والمكتب البريطاني للشرق الأوسط تتضمن اعتراف «الحكومة البريطانية بالجامعة العربية كقوة متماسكة ومفيدة للدول العربية. وتحبذ تطورها شريطة أن يتم ذلك بحركة عفوية من الدول الأعضاء. وتتمنى تجنب إعطاء الانطباع بأنها تشجع بقوة تطويرها، لأن مثل هذا الانطباع قد يغذي الشك بأن الجامعة استُعملت كأداة للسياسة البريطانية. وهذا يضعف فاعليتها»[٣٥].

وما لبثت الحكومة البريطانية أن قلبت للجامعة ولأمينها العام عبد الرحمن عزام باشا ظهر المجن، حينما تبنى الأخير وجهة النظر المصرية في المطالبة بالغاء المعاهدة الأنغلو - مصرية لسنة ١٩٣٦، وسحب جميع القوات البريطانية من مصر. وأخذ سفراء بريطانيا في العواصم العربية يشكون من هيمنة مصر وعزام باشا على الجامعة وعلى مجلسها، وعجز الدول العربية الأخرى عن

---

(٣١) رسالة من وزارة الهند إلى باكستر في وزارة الخارجية - لندن في ٢٨/ ٥/ ١٩٤٦، في: A.L.B.D.S., vol. 5, FO. 371/45313.

(٣٢) مذكرة من وزارة الخارجية إلى F. J. Erroll، عضو مجلس العموم بتاريخ ٢٦/ ٦/ ١٩٤٦، في: المصدر نفسه.

(٣٣) رسالة من باكستر إلى السفير كامبل بتاريخ ٨/ ٧/ ١٩٤٦، في: المصدر نفسه.

(٣٤) A.L.B.D.S., vol. 4, FO. 371/45241.

(٣٥) برقية من وزارة الخارجية إلى سفرائها في الدول العربية بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٤٦، في: A.L.B.D.S., vol. 4, FO. 371/45313.

التصدي لهذه الهيمنة؛ فوزير بريطانيا المفوض في جدة غرافتي - سميث (Grafftey - Smith) يشكو من أن الملك عبد العزيز والأميرين سعود وفيصل يصدقون عزام باشا بأنه متعاون مع الحكومة البريطانية، ويرفضون أي نقد له[٣٦].

وفي مذكرة تناولت مشروعاً للدفاع عن الدول العربية قدمه الجنرال دمبسي (Dempsey)، ويقوم على الإبقاء على القواعد العسكرية البريطانية في العراق والكويت والأردن، ووضع ترتيبات دفاعية عامة تباركها الجامعة العربية وتشترك فيها جميع الدول العربية، علقت وزارة الخارجية بالقول إن مصر ستعارض هذا الحلف الدفاعي لأنها لا ترغب في الاشتراك في حرب محتملة على أرضها. كما رأت فيه إضعافاً للجامعة العربية، وقد يساهم في قيام جامعة عربية حقيقية تحت رعاية بريطانيا. وتقترح الوزارة تجسير الهوة بين الهاشميين في العراق والأردن وخصومهم (مصر والسعودية). وقد تقف الجامعة العربية حائلاً دون حصول بريطانيا على برقة. ولذا، تقترح الوزارة الاتصال مباشرة بكل دولة من لدول الأعضاء على حدة، وإثارة مخاوفها من هيمنة مصر. وذهب بعض المحللين في وزارة الخارجية إلى عزل مصر، وجعل المشروع الدفاعي مقتصراً على آسيا العربية. ويتفق هذا الاقتراح مع تفكير المسؤولين العراقيين في إنشاء مجلس دفاع مشترك لدول الهلال الخصيب. وفي تعليق على المذكرة، رأى هارولد بيلي (H. Beeley) ضرورة تشجيع الجامعة العربية على تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في عملها، وتشجيع عزام باشا على التعاون مع بريطانيا. ورأى أيضاً أن الجامعة العربية مفيدة من وجهة النظر السياسية البريطانية للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي والتغلغل الشيوعي. واقترح دراسة نتائج عزل مصر عن بقية الدول العربية[٣٧].

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٤٨، طلبت وزارة الخارجية البريطانية من سفرائها في القاهرة وبغداد وجدة، ووزرائها المفوضين في كل من دمشق وبيروت وعمان، والسير جاك تروتبيك (J. Troutbeck) وكلايتون من المكتب

---

(٣٦) برقية من غرافتي - سميث إلى وزارة الخارجية - لندن في ٦/ ٤/ ١٩٤٧، في: A.L.D.S., vol. 5, FO. 371/61523.

(٣٧) مذكرة حول الجامعة العربية ومشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، لندن بتاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٤٧، في: المصدر نفسه.

البريطاني للشرق الأوسط، الإجابة عن عدد من الأسئلة حول التطور المستقبلي المحتمل للجامعة العربية، وهل تحول اهتمامها إلى بناء التماسك الداخلي وإلى المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وما هي السياسات البديلة: الاستمرار في التعاطف الحذر مع الجامعة أم السعي إلى تمزيقها؟

أجاب جميع المعنيين عن هذه الأسئلة، وتناولوا أموراً أخرى لها صلة بهذه الأسئلة. وكُلِّف كيبل (J.E. Cable)، وهو من كبار موظفي الخارجية البريطانية، بتحليل هذه الآراء، وقدّم تحليله في مذكرة مؤرخة في ١٦ آذار/مارس ١٩٤٨.

حول السؤال **الأول**: ما هو في نظرهم التطور المستقبلي المحتمل للجامعة العربية؟ وافق الدبلوماسيون البريطانيون جميعاً، باستثناء اثنين منهم، على أن الجامعة قد تنشغل بصورة رئيسية بالمسائل السياسية، وقد تستمر في التركيز على تحقيق الاستقلال العربي عن الدول الغربية. وأضاف السير كيركبرايد، الوزير المفوض في عمّان، أن الحياد العربي في حرب قادمة كان هدفاً آخر. وعزز الوزير المفوض في دمشق والسفير في جدة آراءهما بالتعبير عن الشك في قدرة الجامعة على الاستمرار. أما الاستثناءان، فكانا الوزير المفوض في بيروت الذي رأى أنه، في حال تسوية المسألتين الفلسطينية والمصرية، فسوف يستعمل العرب الجامعة لا للدفاع عن المصالح العربية ضد غير العرب فحسب، وإنما أيضاً للنضال من أجل التماسك السياسي والاقتصادي بين العرب أنفسهم. وتوقّع كلايتون أن توجه الجامعة اهتمامها إلى المسائل الداخلية حالما تتم تسوية مستقبل فلسطين وليبيا.

أما الإجابة عن الجزء الأخير من السؤال، حول الهدف المباشر للجامعة، فظهر فيها اختلاف كبير؛ إذ بيّن كلايتون والوزير المفوض في بيروت أن المستعمرات الإيطالية السابقة، وخاصة ليبيا، بالإضافة إلى شمال أفريقيا الفرنسية، قد تكون الموضوعات الرئيسية لنشاط الجامعة. وأكد الوزير في بيروت وعي عزام باشا أهمية العالم العربي بالنسبة إلى احتياجات بريطانيا الاستراتيجية في البحر المتوسط، بينما اعتقد كلايتون أن ليبيا وحدها سوف تشد انتباه العرب، وأن تعاطفهم القومي مع شمال أفريقيا الفرنسية قد لا يجد تعبيراً فعالاً. واتفق الجميع على أن من غير المحتمل أن يشد الخليج ومحمية عدن انتباه الجامعة في المدى القريب.

وكشفت الإجابة عن السؤال **الثاني**، وهو حول ما إذا كانت الجامعة ستحول اهتمامها إلى بناء التماسك الداخلي والعناية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حالما تحل قضايا فلسطين ومصر ودولتي الشرق (سورية ولبنان)، عن درجة كبيرة من الاختلاف؛ فقد بيّن كيركبرايد أن الجامعة حققت نجاحاً ضئيلاً في مجال الوحدة العربية، باستثناء معارضة الدول الغربية. ورأى أنه إذا تم التغلب على التهديد الصهيوني، وأُكمل الانسحاب البريطاني من مصر، فإن النزاعات ستظهر حالاً بين العرب أنفسهم. وأيد هذا الرأي الوزيرُ المفوض في بيروت، الذي رأى أن تأثير الجامعة المؤيد للوحدة العربية سوف يزداد متى حُلت القضيتان الفلسطينية والمصرية، وتتجه نحو التماسك السياسي والاقتصادي. وقد أيد هذا الرأي السفيرُ في القاهرة، واعتبر الوحدة السياسية ممكنة، بينما رأى أملاً ضعيفاً في التكامل الاقتصادي. وأكد الوزير المفوض في جدة أنه في حال استمرار الجامعة، فإن أعضاءها لن يتخلوا عن ذرة من سيادتهم.

لم يعلّق الدبلوماسيون البريطانيون جميعاً على احتمال تحول اهتمام الجامعة إلى المسائل الاقتصادية والاجتماعية، ولكن الذين فعلوا ذلك اختلفوا في آرائهم؛ فكيركبرايد بيّن أن الجامعة تحت سيطرة العناصر الثرية والرجعية في العالم العربي، وأن استجابتها لهذه القضايا هي مقدار ما يُتوقّع من هذه الفئات. وقد أيده في هذا الرأي السير تروتبيك، من المكتب البريطاني للشرق الأوسط، الذي رأى أن الجامعة لن تهتم بالمسائل الاقتصادية، حتى ولو كانت المحنة الاقتصادية تقتضي ذلك. وبيّن أيضاً أن العلاجات الاقتصادية البطيئة والمملة لا تثير اهتمام المثقفين العرب وقادتهم وأغنيائهم الذين يكرهون الإصلاح الاقتصادي وكل ما يتصل به. وتوقّع تروتبيك أن تؤدي محنة اقتصادية عربية إلى تفعيل النشاط السياسي للجامعة في اتجاه تحرير الشعوب العربية والقيام بحملة معادية للأجانب. وقد رفض هذا الرأي كلٌّ من كلايتون وهوستون ـ بوزويل (Houstoun-Boswell)، الوزير المفوض في بيروت، وتوقعا أن تبدي الجامعة مزيداً من الاهتمام بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. واقتصر الوزير المفوض في دمشق، برودميد (Broadmead) على التعبير عن أمله في أن تتمكن الجامعة من معالجة هذه المسائل بسبب حسن النية لدى أعضائها.

وأظهرت الإجابة عن السؤال **الثالث** حول رأي ممثلي جلالته في السياسات البديلة للاستمرار في التعاطف الحذر مع الجامعة العربية أو السعي

إلى تمزيقها، إجماعاً أكثر بينهم. وكان رأي كيركبرايد الاستثناء الوحيد؛ فقد اقترح مكافأة أصدقاء بريطانيا من العرب لكسب دعمهم من داخل الجامعة نفسها، والتعامل مع الدول العربية بصورة فردية، وتبنّي سياسة الانقسام بين الدول العربية. أما ممثلو جلالته الباقون، فكانوا ضد محاولة تمزيق الجامعة العربية. وذهب كامبل وبرودميد إلى أن أي محاولة لتمزيق الجامعة سوف تثير العداء من كل العالم العربي ضد بريطانيا، بينما رأى تروت (Trott)، الوزير المفوض في جدة، وتروتبيك وكلايتون أنه إذا ما دُمرت الجامعة فقد تحل محلها منظمة أكثر إزعاجاً لبريطانيا. وأكد برودميد وجوب التعامل مع الدول العربية بصورة فردية، وليس مع الجامعة. ولم ير تروت سبباً يدعو بريطانيا إلى محاولة تلافي أي انقسامات بين الدول العربية، بينما خالفه في هذا الرأي السفير في القاهرة والوزير المفوض في بيروت وتروتبيك، الذين رأوا أن في الإمكان استخدام الجامعة لتأمين إبرام اتفاقية دفاعية عامة بين الدول العربية وبريطانيا، ولذا يقتضي ذلك التعاملَ معها بشيء أكثر من التعاطف الحذر باعتبارها «صناعة بريطانية».

وبالإضافة إلى الإجابة عن هذه الأسئلة الثلاثة، علق الدبلوماسيون البريطانيون على جوانب أخرى من التطور المستقبلي للجامعة العربية، وعلى السياسة البريطانية تجاهها، وقد لخّصها كيبل بالموضوعات الثلاثة التالية:

ـ النصح بعقد اتفاقية دفاعية عامة مع الجامعة العربية ككل، بدلاً من معاهدات منفصلة مع كل دولة على حدة.

ـ النفوذ المصري في الجامعة.

ـ الموقف العربي من الشيوعية والاتحاد السوفياتي.

حبّذ معظم الدبلوماسيين البريطانيين محاولة التوصل إلى تفاهم عام مع الجامعة قبل محاولة التفاوض على المعاهدات مع الدول بصورة منفردة. وكان رأي هوستون ـ بوزويل أن هذه المقاربة قد تقوّي موقف الحكومات العربية لدى الرأي العام في دولها، وبذلك تسهّل على هذه الحكومات التنازل لبريطانيا، وتقديم تسهيلات استراتيجية تفصيلية من المحتمل أن لا تقدمها في الاتفاقية العامة. وقد أيد هذا الرأيَ السفير كامبل، الذي رأى أن عزام باشا قد يكون مستعداً للتعاون في التفاوض على اتفاقية كهذه، وأنه يمكن الحصول عليها في وقت قصير. وبهذه المقاربة يمكن لبريطانيا أن تحوّل

الجامعة العربية لصالحها في وقت قصير. واقترح تروتبيك ترك الترتيبات الاستراتيجية التفصيلية لمحادثات رؤساء هيئة الأركان السرية، ولم ير أن الوقت حان لمقاربة جديدة مع الدول العربية، وأيده في هذا الرأي كلايتون. أما كيركبرايد، فقد رأى أن الخلاف بين الدولتين الهاشميتين (العراق والأردن) وبقية الدول العربية أساسي في أي محاولة للتعامل مع الجامعة العربية من أجل تفكيكها. ورأى تروت صعوبات عملية عظيمة على طريق إبرام اتفاقية دفاعية مع الجامعة ككل.

لم يتفق ممثلو الملك على الموقف الذي يجب أن تتبنّاه الحكومة البريطانية تجاه هيمنة مصر على الجامعة العربية. فالسفير في بغداد السير ماك (H. Mack)، اعتبر النفوذ المصري في الجامعة مؤذياً، وأعرب عن أمله بأن يخف هذا النفوذ بتشجيع قيام علاقات أوثق بين دول الهلال الخصيب، مع أن هذه ستكون عملية طويلة. وأيده تروت في رفضه للنفوذ المصري لأنه لم ير طريقة عملية لتخفيف النفوذ المصري. ورأى برودميد أن هذا النفوذ أمر واقع يجب على بريطانيا القبول به «والانسجام مع أفكارنا بتسوية نزاعنا مع مصر». وتبنّى تروتبيك رأياً مماثلاً، بينما أنكر هوستون ـ بوزويل والسفير كامبل وكلايتون مقولة أن النفوذ المصري في الجامعة هو بالضرورة مؤذ للمصالح البريطانية. وكان من رأيهم أن في حالة تسوية النزاع الأنغلو ـ مصري الحالي، فقد تمارس مصر على الدول العربية تأثيراً معتدلاً، ويمكن أن تساعد، بفضل الدرجة العالية لديها من «التغريب»، في الحد من قوميتها المتطرفة. وذهب هوستون ـ بوزويل إلى القول إن الخدمة المدنية المصرية مشبعة بالأفكار البريطانية. وأشار السفير كامبل إلى محاولة الملك فاروق الحد من تعصب عزام باشا.

لم يشر جميع ممثلي الملك البريطاني إلى الموقف العربي التفصيلي من الشيوعية والاتحاد السوفياتي، ولكن كيركبرايد أشار إلى أن العرب أملوا بالوقوف على الحياد في الصراع المحتمل بين الاتحاد السوفياتي والدول الغربية. وذهب كامبل إلى أن من غير المحتمل أن تساوم الدول العربية على موضوع الشيوعية. وخالف هذا الرأيَ تروتبيك، الذي اعتقد أن الدول العربية تنظر إلى الإمبريالية الغربية كتهديد أعظم من الشيوعية والاتحاد السوفياتي. وأضاف إلى ذلك أن القادة العرب يخشون جماهيرهم التي ليست الشيوعية هاجسهم وإنما الإمبريالية الغربية. واعتبر هوستون ـ بوزويل وتروت أن

الجامعة تمارس نفوذاً إنقاذياً في الحد من تغلغل الشيوعية[٣٨].

إن قراءة متأنية لهذه التقارير تشير إلى تجاهل تأثير حركة التحرر والاستقلال العربية، والأحزاب السياسية في الأقطار العربية المستقلة، في مستقبل العلاقات بين بريطانيا وهذه الأقطار من جهة وبينها وبين الجامعة العربية من جهة أخرى[٣٩]. كما افترضت هذه التقارير كلها بقاء الأنظمة العربية الحاكمة بدون تبدل أو تغيير. والتقرير الوحيد الذي تناول الشخصية العربية بروح عنصرية إلى حد ما هو تقرير كيركبرايد الذي يؤكد فيه أن «العربي، كقاعدة، هو إنسان فردي». ويضيف: «عند الحكم على العرب، يجب أن نتذكر أيضاً أن لهم النصيب الأوفى في الضعف السامي في التقلب والجمود، وهذه النقائص تؤثر في علاقاتهم بين بعضهم وبعضهم الآخر كما تؤثر في علاقاتهم معنا». وتوقع في تقريره هذا قرب نهاية الأُسرتين المالكتين في مصر والعراق[٤٠].

وأثير موضوع عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام للجامعة العربية، مرة أخرى في ربيع ١٩٤٩، بعد أن سرت شائعات عن احتمال استقالته بسبب انتقادات وجهها إليه نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، وتعيين خلف له. فأرسل تروتبيك برقية من المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة في ٢٢ أيار/مايو يقترح فيها ترك المسألة كلياً للحكومات العربية، وينصح بعدم التورط في التعيينات الشخصية في الجامعة العربية[٤١]. وكرر رأيه هذا في برقية أخرى بتاريخ ٢حزيران/يونيو[٤٢]. وفي تصريح لنوري السعيد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، انتقد الجامعة العربية وأمانتها العامة، واتهمها بالفوضى والابتعاد عن

---

(٣٨) مذكرة في تحليل تقارير ممثّلي جلالته في الدول العربية حول مستقبل الجامعة العربية، لندن بتاريخ ١٦/٣/١٩٤٨، في: A.L.B.D.S., vol. 6 (J. E. Cable, FO. 37/68382).

(٣٩) تقرير السفير كامبل في القاهرة بتاريخ ٥/٣/١٩٤٨؛ وتقرير الوزير المفوض في جدّة تروت بتاريخ ٢٩/٢/١٩٤٨؛ تقرير الوزير المفوض في دمشق، برودميد، بتاريخ ١٧/٢/١٩٤٨؛ تقرير الوزير المفوض في بيروت، هوستون ـ بوزويل، بتاريخ ١٣/٢/١٩٤٨؛ تقرير السفير في بغداد، ماك، بتاريخ ١٨/٢/١٩٤٨؛ تقرير العميد كلايتون بتاريخ ١٦/٢/١٩٤٨، وتقرير تروتبيك من المكتب البريطاني للشرق الأوسط بتاريخ ٢٠/٢/١٩٤٨، في: المصدر نفسه.

(٤٠) تقرير كيركبرايد في عمان بتاريخ ٧/٢/١٩٤٨، في: المصدر نفسه.

(٤١) برقية من (Sir J. Troutbeck)، إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢٢/٥/١٩٤٩، في: A.L.B.D.S., vol. 6, FO. 371/75075.

(٤٢) برقية من تروتبيك إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢/٦/١٩٤٩، في: المصدر نفسه.

الأهداف الواردة في ميثاقها. وقال إننا نواجه خيارين: إما أن نجعل تعاوننا مسألة متفقة مع المسؤوليات الواردة في قوانيننا الحكومية ومؤسساتنا، وإما نُعد ميثاقاً جديداً تتنازل بموجبه كل دولة عربية عن جزء معيّن من سلطاتها ومسؤولياتها كدولة مستقلة. ولكن محاولة جمع الخيارين معاً سيجلب لنا الفشل والانتقال من السيىء إلى الأسوأ. وأعرب عن قدرة العرب على التوصل إلى تسوية على أسس أقوى ممّا هي عليه حالياً، وتنهي الخلافات والمآسي التي واجهها العرب في الماضي[٤٣]. ولمّا افتتح اجتماع مجلس الجامعة العربية في القاهرة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، هاجم نوري السعيد أمين عام الجامعة، وبعد يومين بعثت السفارة البريطانية في القاهرة بتقرير تتوقع فيه استقالة عزام باشا، وتقديم اقتراح مصري لإنشاء حلف عسكري عربي للأمن الجماعي[٤٤].

انعقد مؤتمر لممثلي بريطانيا الدبلوماسيين في الشرق الأوسط في حزيران/يونيو ١٩٤٩. ولخصت وزارة الخارجية البريطانية ما توصل إليه المؤتمر من آراء وتوصيات، بمذكرة تحت عنوان «الجامعة العربية والهلال الخصيب»، في ١٣ تموز/يوليو. وقد تضمنت المذكرة أربع نقاط رئيسية هي:

- **فكرة الوحدة العربية** التي نما الشعور بها خلال الحرب العالمية الأولى، ونالت الدعم البريطاني. ولكن تجزئة القسم الشمالي من العالم العربي إلى كيانات صغيرة مختلفة ولّدت إحباطاً حاداً كان بمثابة دفع قوي للقومية العربية، التي سببت إزعاجاً مستمراً ومصاعب للدول المنتدبة في فترة ما بين الحربين العالميتين. وغدا من المستحيل تجاهلها في أثناء الحرب العالمية الثانية.

- **الجامعة العربية** التي نالت دعم الحكومة البريطانية، غير أن المصاعب الناجمة عن عجزها في مجال التعاون والاتفاق على سياسة مشتركة نحو فلسطين، غطت على الانقسامات الناجمة عن التحاسد وفقدان الثقة، والأطماع المتضاربة بين الدول الأعضاء عرقلت عملها. ونجحت الجامعة في إيجاد قاعدة مشتركة لأعضائها في النضال ضد الصهيونية وإزالة السيطرة الأجنبية. وكانت إنجازاتها الثقافية والاقتصادية ضئيلة. وظلت الجامعة التعبير الظاهر الوحيد عن

---

(٤٣) تصريح نوري السعيد حول الجامعة العربية في ٢٤/١٠/١٩٤٩، في: المصدر نفسه.

(٤٤) تقرير السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٤٩، في: المصدر نفسه.

إرادة العرب في الوحدة، على الرغم ممّا واجهها من عقبات.

ـ **مشروع الهلال الخصيب**: تدور فكرة الهلال الخصيب حول الاتحاد السياسي والاقتصادي بين العراق وسورية والأردن وفلسطين العربية، وربما لبنان. ويمكن للمشروع أن يتحقق نظرياً من خلال آلية الجامعة العربية، ولكن الأكثر احتمالاً أن يتحقق على الرغم من الجامعة. من الصعب تصور قبول أهل سورية حكماً من بغداد، أو أن يُحكم العراقيون من دمشق. ليس واضحاً ما إذا كانت النتائج الاقتصادية للاتحاد ستحسّن مستوى حياة الطبقات الدنيا. وإذا تم الاتحاد، فإنه سيواجه تعديلات صعبة في التجارة الخارجية، ولا سيما في الرقابة على التبادل التجاري. وربما كانت المسائل الدفاعية الميدان الممكن التعاون فيه مع الحكومة البريطانية.

ـ **سياسة الحكومة البريطانية**: تشير المذكرة إلى أن بريطانيا انتهجت سياسة عدم التدخل في الأمور السابقة الذكر. ولكن التهديد الشيوعي للمنطقة يجعل دعم الحكومة البريطانية لفكرة الوحدة العربية أمراً مرغوباً فيه. وجاء في المذكرة أن لا فائدة من محاولة إنعاش الجامعة العربية التي تمثّل عدداً محدوداً من الفئات الحاكمة في كل بلد عربي، ويسودها الاختلاف بوجه عام. أما مشروع الهلال الخصيب، فعلى الرغم من كونه طويل الأمد، فهو مشروع أسلم. ولكن الجهود العراقية الملحة جلبت العداء له، وتأجيل إمكانية تحقيقه. وتذهب المذكرة إلى استحالة قيام وحدة بين مصر والعربية السعودية. وتحبذ تحقيق مشروع سورية الكبرى، وإن كان لا يخلو من صعوبات، وأهمها شخصية الملك عبد الله بن الحسين، ولكنها لا تحبذ التدخل البريطاني في الأمر[٤٥].

وحينما طلبت الأمانة العامة للجامعة قبولها كمراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية السفير البريطاني في واشنطن أنها ستدعم قراراً بدعوة ممثل للجامعة إلى الحضور، ولكنها لا تحبذ الاعتراف بالجامعة كمنظمة إقليمية، بسبب تدخل إسرائيل التي تدّعي أن الجامعة لا تمثل جميع دول منطقة الشرق الأوسط[٤٦]. ولكن وزارة الخارجية

(٤٥) مذكرة وزارة الخارجية حول مؤتمر ممثلي جلالته في الشرق الأوسط، لندن، بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٤٩، في: المصدر نفسه.

(٤٦) برقية من السير فرانكس (Sir O. Franks)، في واشنطن إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١/ ٩/ ١٩٥٠، في: A.L.B.D.S., vol. 6, FO. 371/81933.

البريطانية أبلغت سفيرها في واشنطن في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٠ أن على الوفد البريطاني أن يصوت لصالح الاقتراح السوري بدعوة ممثل للجامعة إلى اجتماعات الأمم المتحدة دوماً. وطلبت منه إبلاغ وزارة الخارجية الأمريكية بذلك، وسؤال الوزارة عن رأيها بشأن الاعتراف بالجامعة كمنظمة إقليمية في حال إثارة الموضوع في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وردت السفارة البريطانية في واشنطن في ١٥ أيلول/ سبتمبر بموافقة وزارة الخارجية الأمريكية على الاقتراح السوري وعلى الاعتراف بالجامعة العربية منظمة إقليمية، مثلها مثل منظمة الدول الأمريكية، وأن الولايات المتحدة ستدحض الحجج الإسرائيلية[٤٧].

بقبول جامعة الدول العربية في الأمم المتحدة كمنظمة إقليمية، لم يعد مستقبلها وموقف الحكومة البريطانية منها يثيران اهتمام وزارة الخارجية البريطانية. ولكن هذه الأخيرة شعرت في خريف ١٩٥١، ولأول مرة، بأن النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط في تراجع حاد، وبأن المصالح البريطانية والغربية مهددة من جانب القومية العربية المعادية لهذه المصالح، وبسبب ضعف دول المنطقة نفسها، وما بينها من توتر يهيىء الظروف المؤاتية للتغلغل الشيوعي وللنفوذ السوفياتي.

جاء هذا الشعور في مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر. وتضمنت المذكرة تحليلاً عميقاً وسليماً للأوضاع الداخلية في البلاد العربية المستقلة، وأشارت إلى أن الدول العربية متباينة في مستوى تطورها، وأنها جميعاً غير ناضجة؛ فالديمقراطية البرلمانية العربية ما زالت عرجاء وناقصة، والرأي العام يوجد بين سكان المدن المتعلمين فقط، والسلطة مركزة في أيدي طبقة حاكمة محدودة رجعية وفاسدة، يؤدي عدم مبالاتها وتنافسها الشخصي إلى زعزعة سياسية دائمة في المنطقة. وهي مسؤولة عن تدني مستوى الإدارة. والحكومات القائمة المستعدة للتعاون مع الغرب مجبرة باستمرار على التوافق مع العناصر القومية المتطرفة، التي تستند إلى وعي قومي أصيل وتثير شعاراتها ضد الإمبريالية والاستعمار جاذبية «الرعاع». واهتمام هذه الحكومات بالإدارة والتنمية الاقتصادية متقطع ومحدود، بحيث إنه يحبط أي

(٤٧) برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى سفارتها في واشنطن بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٥٠، وبرقية السفارة البريطانية في واشنطن إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٥٠، في: المصدر نفسه.

جهود لرفع مستوى معيشة السكان. وقد حالت بنية السكان الاجتماعية الأبوية دون التوجه نحو الشيوعية.

وتتناول المذكرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مؤكدة رغبة إسرائيل في السلام مع جيرانها حتى تستطيع تحقيق تنميتها الاقتصادية، من غير أن تقدم أي تنازلات أرضية أو غيرها. وليس لدى الدول العربية أي رغبة مماثلة لأنها لا ترى أن أي تسوية مع إسرائيل ستكون لصالحها. وما زالت تأمل بأن يؤدي حصارها لإسرائيل إلى انهيارها من الداخل. وتخشى أن يؤدي رفع الحصار عنها إلى هيمنتها على المنطقة اقتصادياً.

وأضافت المذكرة أن الدول العربية لم تنس بعدُ هزيمتها المُرّة على يد إسرائيل، ولا تجد مبرراً للاعتراف بإسرائيل ضمن حدودها الحالية. ولا شك أن وجود مليون لاجئ عربي على أراضي الدول العربية يشكل تحريضاً دائماً لها. ويتفق سفراء بريطانيا في الدول العربية على تعذّر نجاح أي ضغوط من الدول الغربية في تحقيق تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

أما بشأن فكرة الوحدة العربية، فتسجل المذكرة أنها «ما زالت مغرية جداً في البلاد العربية». وعلى الرغم من انقسام جامعة الدول العربية بسبب الخلافات بين الملوك الهاشميين في العراق والأردن من جهة والملك ابن سعود والملك فاروق من جهة أخرى، فإن أعضاءها متحدون في عدائهم لإسرائيل، وعادة ما يقترعون ككتلة واحدة في الأمم المتحدة.

وتبيّن المذكرة أن الانسحاب البريطاني من الهند وفلسطين أدى إلى انحسار النفوذ والاحترام البريطانيين بين الناس في الشرق الأوسط كله. وما زال جزء كبير من الرأي العام في العراق والأردن يحبذ استمرار العلاقات الوثيقة مع المملكة المتحدة. ولذا، ليس من مصلحة بريطانيا أن تعادي القومية العربية.

وتحدد المذكرة أهداف بريطانيا والدول الغربية بما يلي:

ـ تنظيم الدفاع عن المنطقة ضد عدوان روسي محتمل.

ـ تشجيع الظروف السياسية والاقتصادية المستقرة في كل دولة من أجل تعزيز مقاومتها للشيوعية.

ـ الحفاظ على المصالح الاقتصادية الغربية، وبخاصة النفط.

تضمنت المذكرة أن الدول الغربية تجابه عقبتين كبيرتين هما: «قومية غير مسؤولة ومطلقة العنان، وعداء ظهر حديثاً في مصر»، والتوترات الداخلية في المنطقة، ولا سيما الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وضعف الدول. وجاء أن الحفاظ على المصالح الغربية بالقوة طريق مليء بالمخاطر الشديدة. كما أن التهدئة بتقديم القروض المالية والمساعدات التقنية، كما تفعل الولايات المتحدة، ليس مسلكاً مضمون النجاح. أما الحفاظ على السلام وتشجيع الاستقرار في المنطقة، فهما خارج إمكانيات الدول الغربية. وبلغت سمعة الغرب الحد الأدنى في انحسارها، وكذلك سمعة بريطانيا، فيما المصالح النفطية الغربية مهدَّدة. ولم تنجح الحكومة البريطانية في سياستها في المنطقة في السنوات الأخيرة.

ولاستعادة هذه السمعة، تقترح المذكرة إنشاء قيادة الشرق الأوسط بأسرع وقت ممكن، وإظهار الدول الغربية عزمها على الدفاع عن مصالحها، وصوغ مبادئ مشتركة لسياسة نفطية في جميع البلاد المنتجة للنفط، وتقديم المساعدة إلى دول المنطقة، بعد تنسيق تام بين الدول الغربية المانحة(٤٨).

ثالثاً: بريطانيا والقضية الفلسطينية

واجه أتلي، عند توليه رئاسة الحكومة، القضية الفلسطينية، وبريطانيا مفلسة وضعيفة عسكرياً، ومفتقرة إلى القوة لفرض حل لهذه القضية. ولذا أمل بتدخل أمريكي كامل للمساعدة في حل القضية في إطار الشرق الأوسط والهند وأوروبا. ولم يكن متحمساً لفكرة جعل فلسطين الوطن الوحيد لليهود. ولم يقتنع بمزاعم للصهيونيين بشأن فلسطين تعود إلى ألفي سنة. وشعر بأن الوقت حان كي تراجع بريطانيا سياستها تجاه فلسطين، ولا سيما بعد أن وقعت الحركة الصهيونية تحت سيطرة المتعصبين المتهورين الساعين إلى تحقيق أهدافهم بالعنف. ولم يكن مقتنعاً بالمشروع الصهيوني، ومن أقواله: «لا يمكن إلا لخياليّ أن يتصور أن في إمكان فلسطين استيعاب جميع اليهود». وطالب اليهود المقيمين خارج فلسطين بالضغط على الصهيونيين للتخلي عن هذا المشروع. وكان أتلي ووزير خارجيته بيفن يختلفان في موقفهما من الصهيونية عن موقف حزبهما، حزب العمال،

---

(٤٨) مذكرة وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٥١، FO. 371/91200, Middle East Policy, 1951.

الذي كان ميالاً إلى الصهيونية، وعبّر في مؤتمره السنوي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٤ عن تأييده للحركة الصهيونية، وذلك في بيان لجنته التنفيذية تحت عنوان «التسوية الدولية في ما بعد الحرب» (The International Post-War Settlement). وجاء في البيان: «لا أمل ولا معنى لوطن قومي يهودي، بالتأكيد، إذا لم نكن مستعدين للسماح لليهود، إذا أرادوا الدخول إلى هذه البلاد الصغيرة بأعداد حتى يصبحوا فيها أكثرية... ولا بد من تشجيع العرب على الخروج من البلاد ليتاح لليهود الدخول إليها، ولا بد من تعويضهم بعدل عن بلادهم، وتوطينهم في مكان آخر بشكل منظم وبتمويل كريم. فللعرب أراض واسعة، وعليهم أن لا يطالبوا باستبعاد اليهود من هذه المنطقة الصغيرة من فلسطين، التي هي أقل من ويلز مساحة. حقاً، علينا أن نعيد النظر أيضاً في إمكانية توسيع حدود فلسطين الحالية باتفاق مع مصر وسورية أو شرق الأردن. يضاف إلى ذلك، يجب أن نسعى إلى كسب التعاطف التام والدعم الكامل من الحكومتين الأمريكية والروسية لتنفيذ هذه السياسة في فلسطين»[٤٩].

١ ـ السعي إلى إنهاء الانتداب البريطاني

لمّا تولى حزب العمال الحكم، ألّف أتلي لجنة للنظر في موضوع فلسطين برئاسة هربرت موريسون (H. Morrison)، الصهيوني المتحمس، وعضوية وزير الخارجية بيفن، ووزراء الهند وبورما والمستعمرات والحربية والجو. وصدرت عن بيفن ووزير المستعمرات الجديد هول في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٤٥ مذكرة مشتركة تناولت أهمية فلسطين في المواصلات البريطانية، والدفاع عن الإمبراطورية، والنفوذ الروسي المحتمل في المنطقة، وتخلي الولايات المتحدة عن تحمل المسؤولية في برقة والصومال. غير أن أتلي لم تعجبه المذكرة والأفكار التي تضمنتها؛ إذ كان مقتنعاً بأن الكومنولث والإمبراطورية البريطانية عاجزان عن الدفاع عن نفسيهما، وهما بحاجة ماسة إلى دعم جميع البلدان المطلة على البحر المتوسط. وفي الإمكان الدفاع عن الإمبراطورية بالاعتماد على الأمم المتحدة إذا أصبحت منظمة دولية حقيقية، وعندها لا يهم من سيمسك ببرقة أو الصومال، أو من سيدير قناة السويس. وأوصت لجنة موريسون الاستمرار في الهجرة اليهودية إلى فلسطين بالمعدل الحالي، وهو

(٤٩) Burridge, *Clement Attlee: A Political Biography*, pp. 250-252.

حوالى ١٥٠٠ يهودي شهرياً، بالإضافة إلى ٧٥ ألف يهودي آخرين، كما ورد في الكتاب الأبيض البريطاني لسنة ١٩٣٩. وفي هذه الحال، لا بد من استشارة عرب فلسطين والدول الأعضاء في الجامعة العربية. ولدى اطلاع أتلي على توصيات اللجنة وعرضها على مجلس الوزراء، تقرر عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة[٥٠].

في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥، نشر الرئيس الأمريكي ترومان تقرير هاريسون، وطلب من البريطانيين فتح أبواب فلسطين لـ ١٠٠ ألف مهاجر يهودي من ألمانيا والنمسا. وقدم بيفن إلى مجلس الوزراء البريطاني في ١١ تشرين الأول/أكتوبر اقتراحاً باسم لجنة فلسطين، لنقل اليهود من وسط أوروبا إلى الولايات المتحدة كخطوة أولى، وأيده أتلي في ذلك. واقترح بيفن تشكيل لجنة أنغلو ـ أمريكية للنظر في مصير يهود ألمانيا والنمسا. وقبل ترومان هذا الاقتراح، شريطة نقلهم إلى فلسطين. واضطر أتلي إلى قبول هذا الشرط عند لقائه ترومان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٥.

أعدت اللجنة الأنغلو ـ أمريكية تقريرها في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٤٦، واقترحت رفض تقسيم فلسطين، وإقامة دولة فيها بقوميتين، والموافقة على إدخال ١٠٠ ألف يهودي إليها، واستمرار الانتداب البريطاني على البلاد حتى تتم وصاية الأمم المتحدة عليها. وقد أبلغ بيفن إلى وزير الخارجية الأمريكي بايرنز توصية إدخال ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين شريطة تجريد يهود فلسطين من السلاح. ولكن ترومان أعلن في ٣٠ نيسان/أبريل تأييده للتوصية القاضية بإدخال ١٠٠ ألف يهودي إلى فلسطين، فما كان من أتلي إلا أن دعا مجلس الوزراء إلى اجتماع في ١ أيار/مايو، وقدم بياناً إلى مجلس العموم اشترط فيه تجريد المنظمات العسكرية اليهودية في فلسطين من السلاح، وحلها، وقبول دخول اليهود إلى فلسطين بالتدريج. وإزاء احتجاج العرب على قرارات اللجنة الأنغلو ـ أمريكية، طلب ترومان من أتلي التنسيق بين حكومتيهما والتشاور مع اليهود والعرب، فوافق أتلي على ذلك في ١٠ أيار/مايو[٥١].

في مؤتمر حزب العمال السنوي في ١٠ ـ ١٢ حزيران/يونيو ١٩٤٦، سأل

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٢ و٢٥٤ ـ ٢٥٦.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٥٧ ـ ٢٦١.

رئيس الحزب هارولد لاسكي (H. Lasky) عن الـ ١٠٠ ألف مهاجر يهودي، وعن ضرورة منحهم أذونات للدخول فوراً. وردّ بيفن بإثارة القضية الفلسطينية في إطار أوسع، موضحاً أن دخول هؤلاء إلى فلسطين يقتضي إرسال فرقة من القوات البريطانية إليها، وهو ما لا تستطيعه بريطانيا، فوزارة المالية لا توافق على مزيد من الإنفاق على فلسطين. وأعرب عن تحبيذه قيام دولة فلسطينية، وليس دولة يهودية، لأنه لا يؤمن بالدول العرقية الخالصة. وفي ١١ تموز/يوليو، قرر مجلس الوزراء البريطاني أن توصيات اللجنة الأنغلو - أمريكية ليس لها فرص عملية للنجاح، وأن الوقت غير مناسب لتقسيم فلسطين. غير أن ترومان كان من أنصار التقسيم، ولم يستطع أتلي مقاومة الرغبة الأمريكية، لا سيما أن بريطانيا لا تملك الوسائل لفرض حل يرفضه الطرفان العربي واليهودي. واستسلم أتلي وبيفن للضغوط الأمريكية والضغوط الداخلية، ولا سيما في حزب العمال ومجلس الوزراء، وقبلا في اجتماع مجلس الوزراء في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧ بفكرة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود. وواصل بيفن وآرثر كريش - جونز (A. Creech-Jones)، الذي حل محل هول وزيراً للمستعمرات، بحث الموضوع، وقدما تقريراً تضمن فشلهما في إيجاد حل مرض لطرفي النزاع، وطالبا بعرض القضية برمتها على الأمم المتحدة بأسرع وقت ممكن. ووافق مجلس الوزراء على رأي بيفن وكريش - جونز، وأعلن قراره أمام مجلس العموم في ١٧ شباط/فبراير.

كانت بريطانيا آنذاك في طريقها إلى الخروج من الهند واليونان وتركيا ومصر. وقدمت إحالة القضية إلى الأمم المتحدة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٤٧. وألّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة تحقيق من ممثلي ١١ دولة للنظر في مستقبل فلسطين وتقديم توصيات بذلك. وقدمت اللجنة تقريرين: تقرير أغلبية أعضائها، الذي يحبذ التقسيم، وتقرير الأقلية، الذي يحبذ قيام دولة واحدة في فلسطين للعرب واليهود. وتوصل أتلي إلى الاقتناع بضرورة الانسحاب البريطاني من فلسطين، ولكنه كان يخشى أن ترافق الانسحاب مذبحة أو كارثة. وأخيراً، صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي رافقه ضغوط شديدة وكثيفة من الولايات المتحدة على الدول الأعضاء من أجل الموافقة على قرار التقسيم، وهو ما تم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧[٥٢].

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٢٦٢ - ٢٦٧.

وعلى الصعيد المحلي في فلسطين نفسها، كان المندوب السامي البريطاني قد أعرب في برقية بعث بها إلى وزير الخارجية البريطاني في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٤٥ عن قلقه من قبول جامعة الدول العربية لموسى العلمي ممثلاً لفلسطين، واقترح أن ترفض الحكومة البريطانية، بصفتها منتدبة على فلسطين، اعتبار الأخيرة دولة مستقلة، والمطالبة بأن يكون العلمي مراقباً[٥٣]. وقد أكد محمود النقراشي، رئيس وزراء مصر، تلبية المطلب البريطاني، وأن يحضر مندوب فلسطين، الذي يعينه مجلس الجامعة، جلسات المجلس المذكور، ولا يوقع قرارته، باعتباره مراقباً[٥٤].

وتابعت الحكومة البريطانية جهود الجامعة في معالجة القضية الفلسطينية. وطالب الوزير المفوض البريطاني في بيروت، شون (Shone)، من وزارة الخارجية البريطانية إرسال كلايتون إلى مؤتمر بلودان (١٨ أيار/مايو ١٩٤٦) كي يضغط على المندوبين العرب فيه حتى لا يتخذوا قرارات متطرفة[٥٥].

وبعث الملك البريطاني جورج السادس في ٢٣ أيار/مايو ببرقية إلى الأمير عبد الإله، الوصي على عرش العراق، وإلى رئيس الجمهورية اللبنانية، ورئيس الجمهورية السورية يؤكد فيها أن الحكومة البريطانية لن تتخذ قراراً بشأن توصيات اللجنة الأنغلو - أمريكية حول فلسطين قبل استشارة الحكومات العربية[٥٦].

وعقد الملوك الرؤساء والأمراء العرب في ٢٩ أيار/مايو مؤتمر أنشاص في مصر، وختموه ببيان أكدوا فيه أن قضية فلسطين «ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم، بل هي قضية العرب جميعاً. وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها، وأن ليس في إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أي هجرة جديدة». وكلف المؤتمرون الأمين العام للجامعة العربية أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج أبحاثهم

---

(٥٣) Representation of Palestine Arabs on the Arab League Council, 1946, FO. 371/45313, A.L.B.D.S., vol. 5.

(٥٤) برقية من المندوب السامي البريطاني في القدس إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١١/٤/١٩٤٦، في: المصدر نفسه.

(٥٥) برقية من الوزير المفوض شون في بيروت إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١١/٥/١٩٤٦، في: المصدر نفسه.

(٥٦) A.L.B.D.S., vol. 4, Outward Telegram of 13/5/1946.

ومداولاتهم وتوجيهاتهم في هذا الشأن، كي يعتمد أنجع الوسائل لصون مستقبل فلسطين[٥٧].

وجاء في برقية من السير كامبل، سفير بريطانيا في القاهرة، إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٣٠ أيار/مايو، أن نوري السعيد، الذي لم يحضر مؤتمر القمة العربية في أنشاص وإنما اطلع على وقائعه من الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله بن علي، قدم في صباح ذلك اليوم تقريراً سرياً إلى كلايتون حول ما دار في المؤتمر من مناقشات حول قضايا فلسطين وليبيا ومصر، وحول حديث جرى بينه وبين إسماعيل صدقي، رئيس وزراء مصر السابق[٥٨].

وقام الملك عبد الله، عقب عودته إلى عمان، بإطلاع قائد الجيش الأردني الجنرال غلوب على معلومات تفصيلية عن مؤتمر أنشاص، فنقلها الأخير بدوره إلى المندوب السامي البريطاني في فلسطين الجنرال السير كننغهام، الذي بعث بالتفاصيل في برقية إلى وزارة المستعمرات البريطانية في ٤ حزيران/يونيو. وجاء في تقرير كننغهام أن شكري القوتلي، رئيس الجمهورية السورية، افتتح الحديث بنداء مؤثر إلى العرب للموت في سبيل فلسطين، وتلاه بشارة الخوري، رئيس الجمهورية اللبنانية الذي تحدث في خط مماثل، ولكن باعتدال. ثم أعلن الأمير سعود بن عبد العزيز، ولي عهد العربية السعودية أن ليس لديه ما يقوله بعد أن فوض والده الملك فاروق بتمثيله. واعتذر الأمير سيف الإسلام عبد الله، مندوب اليمن، عن الحديث بحجة أن القوتلي قال كل شيء. وقال الوصي على عرش العراق إن الملك عبد الله سيتحدث باسمه. وألمح الملك فاروق إلى أن ابن سعود وأولاده على استعداد لبذل دمهم في سبيل فلسطين. وقد أكد الأمير سعود ذلك. ثم أخرج الملك فاروق رسالة من الحاج أمين الحسيني موجهة إلى عزام باشا، يطلب فيها دعم الجامعة العربية لعرب فلسطين. وعند ذلك انفجر الملك عبد الله وتساءل: هذا ليس الوقت المناسب للمفتين أو غيرهم في الدين، إننا في عصر القنبلة الذرية والغارات الجوية.

وتحول النقاش بعد ذلك إلى موضوع القتال دفاعاً عن فلسطين، فقال الملك

---

(٥٧) **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، إعداد يوسف خوري، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٥٨) Meeting of the Heads of States of Arab League Countries in May 1946, FO. 371/52313, A.L.B.D.S., vol. 4.

عبد الله إنه يؤكد أن أحداً لن يقاتل من أجل فلسطين. وشدد على أن بريطانيا تُعَدّ في الحالة الدولية الراهنة المدافع الوحيد عن العرب أمام روسيا. وقال إن اللجنة الأنغلو ـ أمريكية وضعت حكومة جلالته (البريطانية) في مأزق صعب، وعلى العرب مساعدتها للخروج منه، بدلاً من جعلها في وضع أصعب. وكرر أن فلسطين كانت ويجب أن تبقى بلداً عربياً. وأوضح أنه إذا سيطر اليهود على فلسطين، فان البلد التالي الذي سيتعرض للتهديد هو شرق الأردن. ولكن الحرب ضد بريطانيا ستكون انتحاراً للعرب. واقترح العاهل الأردني الحيلولة دون حيازة اليهود الأراضي في فلسطين، وذلك بإنشاء صندوق تديره الجامعة العربية، وتزوده الدول العربية بانتظام بمليوني جنيه استرليني سنوياً. ودعا الجامعة العربية إلى دراسة اقتراحه والعمل على وضع التفاصيل لتنفيذه[٥٩].

وواصل المسؤولون البريطانيون اتصالاتهم بالمسؤولين العرب لتبنّي موقف معتدل في القضية الفلسطينية خلال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في بلودان. وقابل كننغهام رئيس الوفد العراقي حمدي الباجهجي في ٥ حزيران/يونيو، وكان هذا الأخير قد وعد المندوب السامي البريطاني في فلسطين بتقديم تنازلات بشأن المهاجرين اليهود إلى فلسطين، كمساهمة في حل مشكلة اليهود الذين هم بلا مأوى[٦٠].

وتكوّن لدى القنصل البريطاني في دمشق وكلايتون انطباع مؤداه أن الاجتماعين الأولين لمجلس الجامعة العربية في بلودان قد سادهما الاعتدال. ونُقل عن فارس الخوري، رئيس الوفد السوري، أنه قال: ليس من مصلحة سورية فرض عقوبات اقتصادية على بريطانيا وأمريكا، لأن سورية بحاجة إلى مساعدتهما. وحبذ رفع قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة لكي يتحول الانتداب البريطاني عليها إلى وصاية للأمم المتحدة[٦١].

وفي ١٥ جزيران/يونيو ١٩٤٦، سلم رئيس وزراء سورية والأمين العام للجامعة العربية الوزير المفوض البريطاني في بيروت مذكرة وملحقاً بشأن فلسطين. وقد تضمنت المذكرة النقاط التالية:

---

(٥٩) برقية كننغهام إلى وزارة المستعمرات في لندن بتاريخ ٤/٦/١٩٤٦، في: المصدر نفسه.

(٦٠) برقية كننغهام إلى وزارة المستعمرات في لندن بتاريخ ١١/٦/١٩٤٦، المصدر نفسه.

(٦١) برقية شون في بيروت إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٢/٦/١٩٤٦، في: المصدر نفسه.

- تعتبر الجامعة العربية أن لا مبرر للجنة التحقيق الأنغلو - أمريكية، وأن اللجنة لا تستند إلى أي أساس قانوني، لأنها فُرضت بدون موافقة الأمم المتحدة، ولم تمثَّل فيها الدول العربية المعنية مباشرة.

- تعتبر الجامعة العربية حكومة المملكة المتحدة وحدها مسؤولة عن الحالة المدنية والسياسية في فلسطين، وأن لا حقّ للولايات المتحدة بالتدخل إلا إذا أعيدت المسألة إلى منظمة الأمم المتحدة. وقد يصل تبنّي توصيات اللجنة إلى إنكار حقوق العرب في فلسطين.

- ساهم تقرير اللجنة في إثارة الخلافات العنصرية في فلسطين، وقد تمتد هذه الخلافات إلى البلاد العربية المجاورة.

- لا يعترف مجلس الجامعة العربية بشرعية الانتداب على فلسطين لأنه تضمن وعد بلفور، الذي حرم عرب فلسطين حقوقهم الواردة في الفقرة الرابعة من المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم. وينكر تقرير اللجنة استقلال فلسطين خلافاً للفقرة المذكورة سابقاً.

- يعتبر مجلس الجامعة أن وعد الحكومة البريطانية الوارد في بيان بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين قد تحقق، ولا يستطيع القبول بمزيد من التنازلات لليهود أكثر من تلك الواردة في الكتاب الأبيض البريطاني لسنة ١٩٣٩.

- قد تعتبر الجامعة العربية تطبيق تقرير اللجنة عملاً غير ضروري.

- إن أي اضطرابات قد تحدث في فلسطين أو في الشرق الأوسط نتيجة لتقرير اللجنة هي من مسؤولية أولئك الذين يؤيدون رغبات اللجنة.

أما تعليقات الأمانة العامة للجامعة على اللجنة وتقريرها، وقد أُرفقت بالمذكرة، فتتضمن النقاط التالية:

- اللجنة مؤيدة للصهيونية بصورة واضحة.

- قررت اللجنة الموافقة على دخول ١٠٠ ألف مهاجر يهودي بناء على طلب الرئيس ترومان.

- كانت مناقشات اللجنة على عجل، ولم تعر بالاً للعرب ولا لمصالح البلاد العربية المجاورة.

- بُنيت قرارات اللجنة على أسس عاطفية لا على أسس عملية. ومن الحماقة التفكير في التعاون بين العرب والصهيونيين، لأنه غير عملي ما دامت الهجرة مستمرة.

- مع أن اللجنة تعير اهتماماً للمبادئ الديمقراطية، فقد اقترحت تطبيق نظام بالقوة.

- لماذا يجب على فلسطين وحدها أن تتوقع حل المسألة اليهودية؟ ولماذا لا تشارك بلاد اخرى في ذلك؟

- إن دخول ١٠٠ ألف مهاجر يهودي لا يتناسب مع كثافة السكان، ولا مع القدرة الاستيعابية الاقتصادية لفلسطين.

- تؤيد الدول العربية حق اليهود في المساواة السياسية في فلسطين.

- التوصية باستمرار الانتداب من شأنها أن تشجع الصهيونيين على التطلع إلى وضع الأكثرية في فلسطين، وهذا يسيء إلى الصداقة والتفاهم بين العرب واليهود.

- إن مستوى المعيشة في فلسطين ليس أعلى ولا أقل من المستوى نفسه في البلاد العربية الأخرى. والجماعتان العربية واليهودية عاشتا بلا خلاف بينهما في مساواة ورضى. وكل خلاف قد يظهر يُعزى إلى الاختلاف في المشاعر. لقد أنفقت الدول المنتدبة كثيراً من المال على الأمن (الإنفاق العسكري)، لا على الصحة والخدمات العامة، وبذلك حُرم العرب من التطور إلى مستوى اليهود.

- حدد الكتاب الأبيض البريطاني لسنة ١٩٣٩ نسبة هجرة اليهود إلى فلسطين.

- لن يتعاون العرب في المشاريع الاقتصادية التي تساهم في توسع الصهيونية، ويجب ضمانة عروبة فلسطين مقدماً.

- توصي اللجنة الأنغلو - أمريكية بالتعليم الابتدائي الإلزامي، ولكن لم يجر تحت الانتداب إنفاق أموال لجعل التعليم الابتدائي إلزامياً.

- لم تقم الحكومة البريطانية بتوزيع الخدمات بعدالة بين العرب واليهود. وقد عاملت العرب بمنتهى القسوة، بينما عاملت اليهود بمنتهى التساهل. ولم تبذل أي جهد جدي لمنع تسليح اليهود، بينما قامت بحل اللجنة العربية العليا،

واعتقلت أعضاءها ونفتهم، ولكنها لم تفعل شيئاً ضد الوكالة اليهودية. وقول اللجنة الأنغلو ـ أمريكية بأنها ستؤمن المساواة في المعاملة بين العرب واليهود لا يمكن الثقة به مطلقاً[٦٢].

وبعثت الأمانة العامة للجامعة العربية في ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٤٦ بمذكرة إلى السفارات والمفوضيات البريطانية المعتمدة في الدول العربية، تطلب فيها إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، والاتفاق مع الدول العربية المعنية على تقرير مصير فلسطين بمفاوضات، قبل عقد الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر ١٩٤٦. وحتى يتم إبرام هذه الاتفاقية، رجت الأمانة العامة الحكومة البريطانية أن لا تتخذ قراراً يتناقض مع ما جاء في الكتاب الأبيض البريطاني لسنة ١٩٣٩[٦٣].

وعقد في صوفر (لبنان) اجتماع للجنة السياسية في الجامعة العربية، عقب مؤتمر لندن، الذي حضره مندوبون عن الدول العربية وأمين عام الجامعة العربية في آب/ أغسطس ١٩٤٦، ولم يسفر عن أي نتائج ملموسة. وعلى هامش اجتماع اللجنة السياسية، التقى الوزير المفوض البريطاني في بيروت في ١٦ أيلول/ سبتمبر رئيس وزراء العراق صالح جبر ورئيس وزراء الأردن سمير الرفاعي، وكان من رأي الأول توجيه إنذار عربي إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية. ولمّا قال سمير الرفاعي إن إنذاراً من العرب قد يدفع حكومة جلالته البريطانية إلى بذل محاولة لإيجاد حل لصالح العرب، ردّ عليه الوزير المفوض البريطاني: إن النتيجة قد تكون مناقضة لأي محاولة مماثلة لممارسة الضغط العربي. عندها تراجع الرفاعي ووافق على رأي الدبلوماسي البريطاني، وقال إن نتيجة الاقتراح العراقي قد تكون مدمرة. ولكنه قال: الصعوبة الآن هي أن صالح جبر قد تحدث إلى السوريين واللبنانيين، وألزم نفسه بهذا الموقف.

هذا وقد بذل الوزير المفوض البريطاني في بيروت إيفانز (Evans) وكلايتون جهوداً متواصلة لإقناع رؤساء الحكومات العربية، المجتمعين في

---

(٦٢) برقيّة من دائرة ما وراء البحار (Dept. of Overseas Territories)، في وزارة الخارجية إلى حكومات كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا في ١٧/ ٦/ ١٩٤٦، في: المصدر نفسه.

(٦٣) مذكرة الأمانة العامة للجامعة العربية التي أرسلت من وزارات خارجية الدول العربية إلى السفارات والمفوضيات البريطانية المعتمدة لديها بتاريخ ١٦/ ٦/ ١٩٤٦، A.L.B.D.S., vol. 5, FO. 371/ 45313.

صوفر في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧، بالعدول عن توجيه إنذار إلى بريطانيا والولايات المتحدة في ما يتعلق بتطبيق توصيات لجنة التحقيق الدولية بشأن فلسطين[٦٤].

وفي حديث بين إيفانز وسمير الرفاعي في أعقاب اجتماع صوفر، قال الرفاعي إنه يرى أن قرارات بلودان السرية قد عفاها الزمن، وأصبحت بلا معنى وغير فعالة. ولما سأله إيفانز عن قرارات بلودان السرية أجابه الرفاعي بأنها قرارات خمسة هي:

- عدم منح امتيازات اقتصادية جديدة للأنغلو ـ ساكسون.
- المقاطعة الأدبية للأنغلو ـ ساكسون.
- سحب الامتيازات الاقتصادية التي يتمتع بها الأنغلو ـ ساكسون حالياً.
- إحالة القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة.
- عدم تعاون العرب مع الأنغلو ـ ساكسون في الهيئات الدولية.

وقال الرفاعي إن رئيس وزراء لبنان رياض الصلح أيد وجهة نظره بشأن قرارات بلودان السرية، وكذلك فعل يوسف ياسين، مندوب العربية السعودية. وقال أيضاً إن المجتمعين كلفوا لجنة مؤلفة من شخصيات معتدلة هم: فؤاد عمون (لبنان) وكامل عبد الرحيم (مصر) ومعين الماضي (فلسطين) وعبد المهدي قابيل (الجامعة العربية) لإعداد مذكرة توجه إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية، وصوغ البيان الختامي[٦٥]. وأهم القرارات، التي اتخذتها اللجنة السياسية في تقرير سمير الرفاعي الشفوي إلى الوزير المفوض البريطاني إيفانز في بيروت، هي:

- رفض توصيات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، أو «الأونسكوب» (UNSCOP).
- تقديم مساعدة فعالة إلى عرب فلسطين في حالة تنفيذ توصياتها.

---

(٦٤) برقية من إيفانز في بيروت إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٤٧، A.L.B.D.S., vol. 5, FO. 371/61875.

(٦٥) برقية إيفانز من بيروت إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٤٧، وبرقية بيري غوردون (Pirie Gordon) من عمّان إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢٠/ ٩/ ١٩٤٧، في: المصدر نفسه.

- إرسال تعليمات إلى الوفد العربي في ليك سكسس (Lake Success) للقيام باتصالات دبلوماسية لدعم القضية الفلسطينية.

- إرسال مذكرة إلى الحكومة البريطانية وأخرى إلى الحكومة الأمريكية.

- عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧ للنظر في قرارات بلودان السرية.

- اتخاذ قرار مؤيد لمصر في مطالبها من بريطانيا[٦٦].

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧، تسلمت السفارة البريطانية في بغداد مذكرة من وزارة الخارجية العراقية، تنفيذاً لقرارات اللجنة السياسية للجامعة العربية، فيها تحذير للحكومة البريطانية من الإقدام على تقسيم فلسطين تنفيذاً لتوصية «الأونسكوب»، وأن في وسع عرب فلسطين في هذه الحال أن يعتمدوا على الرجال والمال والتجهيزات من البلاد العربية الأخرى، ما دام الصهيونيون يعتمدون على المساعدة الخارجية من هذا النوع. وحمّلت المذكرة الحكومة البريطانية مسؤولية ما يترتب على هذا القرار الصادر عن الأمم المتحدة.

واستقبل رئيس الوزراء العراقي السفير البريطاني في بغداد بلهام (Pelham) والمستشار الشرقي (مستشار الدائرة الشرقية؟) في السفارة. وعبّر عن استيائه من خطاب الجنرال مارشال، وزير الخارجية الأمريكي، في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧ حول توصيات «الأونسكوب»، وأنه كان يفكر بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة، وأنه يكره أن يفعل ذلك مع بريطانيا، لأن العراق سيكون خاسراً كبيراً في هذه الحال. ولكنه لن يتردد في قطع العلاقات مع بريطانيا إذا طبقت قرارات الأمم المتحدة غير المقبولة من العرب. وقال: إن العرب يرحبون بأي قرار من الحكومة البريطانية بالتخلي عن انتدابها على فلسطين والخروج منها، وإن اليهود سيكونون أكثر استعداداً للسلام مع العرب حين لا يعودون تحت حماية بريطانيا[٦٧].

وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، سلّم سمير الرفاعي، رئيس وزراء الأردن، غوردون في عمّان القرارات السرية التي اتخذتها اللجنة السياسية للجامعة العربية

(٦٦) برقية إيفانز من بيروت إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢٠/٩/١٩٤٧، في: المصدر نفسه.

(٦٧) برقيتان من السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢٤/٩/١٩٤٧، في: المصدر نفسه.

في اجتماعها في صوفر. وقام غوردون بإرسال ترجمتها إلى وزارة الخارجية البريطانية. وفي ما يلي هذه القرارات:

- تعتبر اللجنة السياسية للجامعة العربية أن توصيات لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين لا تنتهك الحقوق الطبيعية لاستقلال عرب فلسطين فحسب، بل تؤلف أيضاً خرقاً لجميع الوعود والعهود التي قُطعت للعرب، وتتناقض أيضاً مع مبادئ الأمم المتحدة. وتعتبر اللجنة أن تنفيذ التوصيات يشكل بالتأكيد خطراً على الأمن العام في فلسطين وفي العالم العربي كله. وفي ضوء هذه الحقائق قررت اللجنة أنه من أجل الحصول على فلسطين حرة ومستقلة، ومن أجل الدفاع عن وجود الدول العربية نفسها، يجب استعمال جميع الوسائل العملية والفعالة لتأمين عدم تطبيق التوصيات المذكورة آنفاً، أو أي ترتيبات لا تضمن استقلال فلسطين كدولة عربية.

- توصي اللجنة بأن على كل دولة عربية أن توجه مذكرة إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية لشد انتباههما إلى الأخطار الحقيقية التي تهدد الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وتعتبرهما مسؤولتين عن النتائج في حال اتخاذ أي قرارات تنتهك حق فلسطين في أن تكون دولة عربية مستقلة.

- تنصح اللجنة الدول العربية ببذل جهد دبلوماسي لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإقناعها بأن للدول العربية كل الحق لمعارضة ورفض توصيات لجنة الأمم المتحدة، وأن تتوقع دعمها للمطلب العربي الحالي المعروض على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتضمن طلب استقلال فلسطين.

تطلب اللجنة من الدول الأعضاء أن تمنح عرب فلسطين المساعدة الفورية من المال والأسلحة والرجال. إن تنظيم الجهود والمساعدة الإدارية التي ستصدر عن البلاد العربية هي من مسؤولية لجنة فنية دائمة، ستشكل في الجامعة العربية من أعضاء ممثلين للدول الأعضاء: شرق الأردن وسورية والعربية السعودية ولبنان ومصر واليمن والعراق وفلسطين. وسيكون مقر اللجنة الفنية القاهرة. أما مهامها فهي ما يلي:

- دراسة طرق ووسائل تعزيز الدفاع عن فلسطين والتوصية بها كالآتي:

- تنسيق المساعدة المادية المقدمة من البلاد العربية وتنظيمها.

- الإشراف على إنفاق الأموال التي تزودها بها الدول العربية.

والمطلوب من اللجنة تقديم تقارير دورية للدول العربية. وأول تقرير يقدم خلال ثلاثة أسابيع. ولها الحرية في عقد اجتماعاتها خارج القاهرة إذا أرادت ذلك.

ـ توصي اللجنة السياسية الدول الأعضاء بفتح أبواب بلادها لاستقبال الأطفال والنساء والشيوخ ودعمهم، في حالة انفجار اضطرابات في فلسطين، وإكراه بعض سكانها العرب على مغادرة البلاد.

ـ تقرر اللجنة السياسية الاقتراح على مجلس الجامعة العربية في اجتماعه المقبل إبلاغ الحكومتين البريطانية والأمريكية بقرارات بلودان السرية. وتوصي بعقد الاجتماع التالي لمجلس الجامعة في القاهرة في بداية تشرين الأول/أكتوبر القادم.

وقال الرفاعي لغوردون إن الاجتماع القادم لمجلس الجامعة سيعقد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧، وإن من غير المحتمل فرض عقوبات اقتصادية على بريطانيا[٦٨].

عقد مجلس الجامعة العربية في موعده المحدد، وصدر بيان ختامي عنه في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وتضمن البيان ثلاثة قرارات مهمة هي:

ـ يعتبر المجلس أن قرارات بلودان السرية، التي كانت ستنفذ في حال قبول تقرير لجنة التحقيق الأنغلو ـ أمريكية وخطة تنفيذها، ما زالت جاهزة، ويجب تنفيذها إذا صدر حل يؤثر في حق فلسطين في كونها دولة عربية مستقلة.

ـ أما بشأن تخلي الحكومة البريطانية عن الانتداب على فلسطين وسحب قواتها وإدارتها، في إطار وجود قوات صهيونية ومنظمات إرهابية تهدد أمن عرب فلسطين، فإن المجلس يعتبر أن على الدول العربية أن تتخذ الاحتياطات العسكرية على حدود فلسطين. لذلك يوصي المجلس حكومات الدول العربية باتخاذ هذه الاحتياطات العسكرية، وعلى الدول المجاورة لفلسطين تسهيل اشتراك وتعاون الدول غير المجاورة.

ـ يوصي المجلس حكومات الدول الأعضاء بالشروع في تقديم المعونة

(٦٨) برقية بيري غوردون في عمّان إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢٤/٩/١٩٤٧، A.L.B.D.S., vol. 5, FO. 371/61875.

المادية والمعنوية إلى عرب فلسطين، من أجل تشجيعهم وتقويتهم على الدفاع عن أنفسهم وعن وجودهم. كما يوصي المجلس الدول الأعضاء في الجامعة بتقديم المال الضروري لهذا الغرض فوراً، وبأن تصرف هذه الأموال تحت إشراف لجنة خاصة[٦٩].

خلاصة القول، إن الدول العربية لم تكن جادة في موقفها من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يتردد رؤساؤها ورؤساء حكوماتها في إفشاء القرارات السرية التي اتخذوها، ونقلها حرفياً إلى سفراء بريطانيا المعتمدين لديهم.

٢ ـ الحرب العربية ـ اليهودية (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩) وتداعياتها

اندلعت الحرب العربية ـ اليهودية فور انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ وإعلان قيام دولة إسرائيل. وأسفرت الحرب عن هزيمة الجيوش المصرية والسورية والعراقية والأردنية واللبنانية، وعجزها حتى عن الحفاظ على الجزء العربي من فلسطين الذي تضمنه قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. وكانت بريطانيا قد فرضت حظراً على تزويد الأطراف المشاركة في هذه الحرب بالأسلحة والعتاد. وقد أعلنت الوكالة اليهودية قيام دولة إسرائيل، فاعترف بها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية فور إعلانها، وتلكأت الحكومة البريطانية في ذلك مدة ٨ أشهر[٧٠].

تعرضت الحكومة البريطانية لضغوط أمريكية قوية للاعتراف بإسرائيل. وقال رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية برنارد بَروز (B. Burrows): «في إمكاننا أن نكرر للأمريكيين أن موقفنا من الاعتراف سيعتمد على نجاح الخطة التي نعمل عليها. وقد نضيف أننا نعتبر دوماً اعترافنا ورقة ثمينة في أيدينا يجب أن نستعملها للحصول على أقصى الفائدة منها». وقال هارولد بيلي (H. Beeley)، المسؤول عن مقعد فلسطين في وزارة الخارجية البريطانية: «إن سياسة عدم الاعتراف ضرورية في إطار العلاقات العامة لبريطانيا مع الدول

(٦٩) برقية مفتوحة من مكتب علاقات الكومنولث (Commonwealth Relations Office) إلى حكومات أستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا، في: المصدر نفسه.

(٧٠) W. Keith Pattison, «The Delayed British Recognition of Israel,» *Middle East Journal*, vol. 37, no. 3 (Summer 1983), pp. 412-413.

العربية». وقال وزير الخارجية بيفن: «ومهما يكن، هناك خطوط معيّنة بشأن فلسطين لا أستطيع أن أحيد عنها. لا أتوقع في المستقبل القريب الاعتراف بدولة يهودية، ولن أؤيد أي اقتراح بأن تكون عضواً في الأمم المتحدة»[٧١]. واستمر هذا الموقف حتى كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. ويذهب بعض المؤرخين البريطانيين إلى أن هذا الموقف من بيفن يستند إلى شعوره العميق بأن بريطانيا لم تنصف العرب في فلسطين، والى التزام أخلاقي في ضوء الموقف الأمريكي المنحاز إلى إسرائيل، ومحاولة إيجاد توازن في صالح بريطانيا بالميل نحو العرب. وربما رأى بيفن والمسؤولون في وزارة خارجيته أن الأيديولوجيا الصهيونية خطرة وتوسعية، تهدد وضع بريطانيا في الشرق الأوسط كله[٧٢].

وخشي بيفن من تحول الدول العربية نحو الاتحاد السوفياتي بسبب موقف الدول الغربية من إسرائيل، فقال في برقية بعث بها إلى السفير البريطاني في واشنطن في ٢٠ أيار/مايو ١٩٤٨: «ما لم يكن في الإمكان إغراء البلاد العربية بالاحتفاظ ببعض الثقة في التفاهم والعدالة لدى حكومة الولايات المتحدة وحكومة صاحب الجلالة في المسألة الفلسطينية، فإنها قد تتحول عن البلاد الغربية كلها».

كانت بريطانيا تسعى إلى أن يكون شرق الأردن دولة قوية ومعترفاً بها دولياً باعتبارها عنصر استقرار في الشرق الأوسط. أما الولايات المتحدة، فكانت تنظر إليه، في هذه الفترة، كأداة لتوسيع المصالح الإمبريالية البريطانية في المنطقة. والواقع، أن شرق الأردن لم يكن لا دولة مستقلة تماماً، كما ادعى البريطانيون، ولا دولة تابعة لبريطانيا، كما اعتقدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، اللتان كانتا ترفضان قبول عضويته في الأمم المتحدة. وقد أغاظ حكومة أتلي معارضةُ الولايات المتحدة الاعتراف بشرق الأردن. وعبّر عن الموقف البريطاني م. ت. ووكر (M. T. Walker)، المسؤول عن مقعد الأردن في وزارة الخارجية البريطانية بقوله: «سيكون من الظلم ومن الخطأ قانونياً في هذه الظروف قبول الدولة اليهودية في الأمم المتحدة في هذه المرحلة المبكرة ومنحها اعترافاً دولياً، بينما لا تتخذ أي خطوات مماثلة بالنسبة إلى بقية فلسطين. وفشل شرق الأردن في الحصول على هذا».

---

(٧١) المصدر نفسه، ص ٤١٢.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٤١٢.

هذا وقد حدد المندوب البريطاني جب في حديثه إلى «اللجنة الدائمة لدول معاهدة بروكسل» في أيلول/سبتمبر ١٩٤٨ شروط الاعتراف البريطاني بأي دولة، وهي:

«ـ أن تعيّن حدود الدولة بوضوح.

ـ أن تمارس الحكومة التي تطلب الاعتراف بها سيطرتها التامة داخل حدودها، وفي حالة السلطات اليهودية في فلسطين ليس واضحاً، بأي صورة، ما هي الحدود الدقيقة للمنطقة التي تديرها حالياً. وعلى أي حال، هذه المنطقة لا تماثل تلك التي يطالبون بإدخالها على الدوام في دولتهم».

وعلّل وكيل وزارة الخارجية البريطانية للشؤون البرلمانية كريستوفر ميهيو (C. Mayhew) تأجيل الاعتراف البريطاني بدولة إسرائيل، باعتبار الاعتراف تدخلاً سياسياً لا يتفق وروح الهدنة. وأضاف في ١ تشرين الثاني/نوفمبر شرطاً آخر للاعتراف وهو أن تكون الدولة التي تطلب الاعتراف بها قادرة وراغبة في الوفاء بالتزاماتها الدولية.

وجاء الاعتراف البريطاني الواقعي بدولة إسرائيل في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، أي بعد خمسة أيام من أول انتخابات نيابية في إسرائيل. وعللت بريطانيا قرارها بالحاجة إلى التأثير في الإسرائيليين في السعي العام إلى السلام والاستقرار. وجاء في بيان الاعتراف: «تعتبر حكومة جلالته أن الوقت حان لمنح اعتراف واقعي (de facto) بالحكومة الإسرائيلية. وهي في ذلك متأثرة بأهمية الدخول في علاقات مباشرة مع إسرائيل، من أجل تسهيل المعاملات اليومية التي تغطي منطقة فلسطين التي يحتلها اليهود، ولممارسة نفوذ مباشر أقوى على حكومة إسرائيل من أجل التوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية وإعادة السلام في الشرق الأوسط»، وتأجل الاعتراف القانوني (الرسمي) البريطاني بإسرائيل إلى ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٥٠، أي بعد مرور ثلاثة أيام على قرار مجلس الأمة الأردني بوحدة الضفتين. وتحفظت بريطانيا، في اعترافها هذا، بشأن أجزاء من القدس التي احتلتها إسرائيل، وحدود الدولة الجديدة مع جيرانها العرب. وشجع بريطانيا على الاعتراف الواقعي بإسرائيل اعترافُ مصر والعربية السعودية وسورية ولبنان بحكومة عموم فلسطين في غزة، في إثر قيام الهيئة العربية العليا في فلسطين تشكيل تلك الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، بناء على ادعاء الهيئة سيادتها على فلسطين كلها. والواقع أن اعتراف

بريطانيا الواقعي بإسرائيل جاء بعد اتفاقها مع الولايات المتحدة على أن تعترف الأخيرة بشرق الأردن اعترافاً واقعياً. وقد اعترفت الولايات المتحدة بشرق الأردن في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، أي بعد يوم واحد من الاعتراف البريطاني بإسرائيل[٧٣].

بعد إبرام اتفاقات الهدنة بين إسرائيل من جهة، ومصر والأردن وسورية ولبنان من جهة أخرى في النصف الأول من سنة ١٩٤٩، أوصى الوسيط الدولي رالف بانش (R. Bunch) في تقريره إلى مجلس الأمن الدولي في ٢١ تموز/يوليو ١٩٤٩، بإنهاء القيود المفروضة على الأطراف المتحاربة، ومنها منع تزويد هذه الأطراف بالأسلحة. واقترح المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة السفير وارن أوستن (W. Austin) على مجلس الأمن في ٤ آب/أغسطس رفع الحظر المفروض على الأسلحة إلى الشرق الأوسط. ووافق الرئيس ترومان على التشاور مع الحكومتين البريطانية والفرنسية حول تزويد دول الشرق الأوسط بالأسلحة. وأبدت بريطانيا رغبتها في تزويد مصر بالأسلحة مع نهاية سنة ١٩٤٩. وسعت إسرائيل إلى الحيلولة دون ذلك بالوسائل الدبلوماسية وعن طريق «مؤسسة النداء الإسرائيلي الموحد» (UIA) الأمريكية. وفي ٦ نيسان/أبريل ١٩٥٠، اقترحت السفارة البريطانية في واشنطن إصدار بيان أنغلو ـ أمريكي مشترك لردع أي عدوان في الشرق الأدنى، والحفاظ على الحدود القائمة، غير أن الإدارة الأمريكية رفضت هذا الاقتراح، وطرحت أن يكون موضوع البيان أمن الشرق الأوسط وسباق التسلح، وأن يتم التشاور بشأنه في اجتماع وزراء الدول الثلاث في ١٠ أيار/مايو ١٩٥٠. واقترح وزير الخارجية الأمريكي دين أتشيسون (D. Acheson) على الرئيس ترومان في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٠ إصدار بيان مشترك حول بيع الأسلحة لدول الشرق الأوسط. وبعد أن اتفق الأمريكيون والبريطانيون على نص البيان، دعي وزير خارجية فرنسا، روبير شومان (R. Schuman) إلى وضع البيان، الذي صدر في ٢٥ أيار/مايو[٧٤].

تضمن البيان استعداد الدول الثلاث للنظر في الطلبات المقدَّمة من الدول العربية للحصول على الأسلحة والعتاد الحربي، شريطة عدم قيام سباق على

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤١٤ ـ ٤٢٥ و٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٧٤) Shlomo Slonim, «Origins of the 1950 Tripartite Declaration on the Middle East,» *Middle Eastern Studies*, vol. 5, no. 34 (February 1987), pp. 135-149.

التسلح بين الدول العربية وإسرائيل، وأن تتعهد هذه الدول باستعمال الأسلحة لأغراض دفاعية. وأعربت الدول الثلاث عن اهتمامها العميق بإحلال السلام والاستقرار وصونهما في المنطقة، ومعارضتها الثابتة لاستعمال القوة أو التهديد بها بين دول المنطقة. كما أكدت أنها «ستسارع، في حال ظهور استعداد من أي من هذه الدول لتجاوز الحدود أو خطوط الهدنة، وفقاً لواجباتها كأعضاء في الأمم المتحدة، للقيام بعمل في نطاق الأمم المتحدة أو خارجها لمنع هذا التجاوز»[٧٥].

أحدث البيان الثلاثي ردود فعل مختلفة في الأقطار العربية، على الصعيدين الرسمي والشعبي؛ فعلى الصعيد الرسمي، اعتبر الهاشميون في العراق والأردن البيان رفضاً من قبل الدول الغربية الكبرى الثلاث لمشروعي سورية الكبرى والهلال الخصيب، فأثار بذلك غضبهم كما اتضح في البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عن الملك عبد الله وكبار المسؤولين العراقيين. ودعيت اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية إلى الاجتماع في الإسكندرية لدراسة البيان والرد عليه. وعُقدت جلسات اللجنة بين ١٢ و٢١ حزيران/يونيو ١٩٥٠، وصدر عنها بيان سلّم إلى سفراء الدول الغربية الثلاث المعتمدين لدى الدول العربية. وتضمن البيان رفضاً للبيان الثلاثي استناداً إلى الحجج التالية:

ـ إن الدول الكبرى هي التي تقدّر حاجة الدول العربية من السلاح، وهذا يعني أنه يحظر على العرب الحصول على السلاح من خارج الدول الغربية الثلاث، وأن تسليح هذه الدول سيكون محدوداً جداً.

ـ إن مبدأ تزويد الدول العربية بالسلاح لا يؤخذ بالاعتبار إلا إذا التزمت هذه الدول بأن لا تستعمله إلا للأهداف الثلاثة الواردة في البيان وهي: ضمان أمنها الداخلي، والدفاع المشروع عن النفس، والقيام بدورها في الدفاع عن المنطقة ككل. وهذا يعني الاعتراف العربي بدولة إسرائيل، والالتزام بالحفاظ عليها.

ـ جاء في البيان أن الدول الثلاث سوف تتدخل خارج نطاق الأمم المتحدة

(٧٥) حليم أبو عز الدين، **تلك الأيام: مذكرات وذكريات: سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة**، ٢ ج (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢)، ج ١، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢، وخالد العظم، **مذكرات خالد العظم**، ٢ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ج ٢، ص ٢٤٢.

للحفاظ على السلام، وهذا يعني استبعاد الاتحاد السوفياتي من كل نقاش حول شؤون المنطقة. ويستدل من البيان، أن الدول الثلاث تعتبر انضمام الدول العربية إلى المعسكر الغربي أمراً واقعاً، ولا يقتضي حتى استشارتها.

ـ يتضح من البيان أن الدول الثلاث رمت إلى الحفاظ على السلام في هذه المنطقة من أجل تأمين رخاء شعوبها. وهذا يعني إقامة علاقات اقتصادية وسياسية بين الدول العربية وإسرائيل، الأمر الذي يتيح للاقتصاد الصهيوني غزو البلاد العربية. واعتبرت الدول العربية البيان الثلاثي خطراً، لأنه يستهدف وضع البلاد العربية تحت وصاية الدول الغربية[٧٦].

أكدت الدول العربية في بيانها الذي نشرته الصحف العربية في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٥٠ أنها الأحرص «على استتباب السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وأن إسرائيل دأبت على إشاعة أن الدول العربية تطلب السلاح لأغراض عدوانية». وأعلنت الدول العربية في بيانها هذا أن أفضل السبل لـ «صيانة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط حل قضاياه على أساس الحق والعدالة، والمبادرة إلى تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم عن أملاكهم وأموالهم»، وأكدت رفضها لـ «أي عمل من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها»[٧٧].

وعلى الصعيد الشعبي، اعتبر البيان الثلاثي تدخلاً مباشراً ومرفوضاً من جانب الدول الغربية في الشؤون العربية، وانحيازاً من جانبها إلى إسرائيل من أجل حمايتها. ورأى العرب فيه جرحاً لكبريائهم القومي، ولذا حرك غضبهم[٧٨].

٣ ـ بريطانيا ووحدة ضفتي الأردن

رأينا في ما سبق أن الدول الأعضاء في الجامعة العربية، باستثناء الأردن، اعترفت بحكومة عموم فلسطين التي تشكلت في غزة في خريف ١٩٤٨. ولمّا

---

(٧٦) Marcel Colombe, *Orient Arab et Non-engagement*, 2 vols. (Paris: Publications Orientalister de France, 1973), vol. 1, pp. 84-85.

(٧٧) أبو عز الدين، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٤.

(٧٨) نقلاً عن: علي محافظة، **فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٦٢.

جرى توحيد ضفتي الأردن بعد إجراء انتخابات نيابية عامة في نيسان/أبريل ١٩٥٠، رفضت الدول العربية الاعتراف به، بينما كانت الحكومة البريطانية تؤيده بقوة. وشملت معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية لسنة ١٩٤٨ اتحاد فلسطين العربية (الضفة الغربية) وشرق الأردن.

وتقرر اجتماع اللجنة السياسية في الجامعة العربية لبيان رأيها في وحدة الضفتين في ١٠ أيار/مايو ١٩٥. وقام العراق، بالتشاور مع الحكومة البريطانية، بالوساطة للحيلولة دون اتخاذ قرار بفصل الأردن من جامعة الدول العربية. والتقى السفير البريطاني في بغداد هنري ماك (H. Mack) بتوفيق السويدي، رئيس وزراء العراق في ٤ أيار/مايو، وعرض الأخير الخطة العراقية لاجتماع اللجنة السياسية القادم، وقال إنه يسعى إلى إقناع مصر بهذه الخطة قبل الاجتماع، وأن الخطة تشمل خيارين أو احتمالين:

الخيار **الأول** هو إذا كانت لدينا الشجاعة لمواجهة الحقائق بأن عرب فلسطين مهددون من قِبل اليهود، وهم الآن قد ضمنتهم الحكومة البريطانية، مع أن اليهود لا يقبلون هذه الضمانة، فقد نوافق على العمل الأردني ونؤكده، بينما نحفظ الحق عند إعادة النظر في معالجة كل فلسطين في إطار المصالح العربية.

والخيار **الثاني** هو أن اللجنة السياسية تبتغي الالتزام بالبيانات السابقة، ولا سيما بيان الملك فاروق في أيار/مايو ١٩٤٨ الذي قال فيه إن الهدف الرئيسي للجيوش العربية هو تخليص فلسطين من اليهود، واستعادتها إلى أهلها ليقرروا مصيرهم كما يريدون. وإذا أرادت اللجنة السياسية التمسك بمسألة المبدأ فهذا يتأثر بأمرين:

أولهما طلب الدول العربية من حكومة الولايات المتحدة إقناع اليهود بقبول مشروع التقسيم لسنة ١٩٤٧.

وثانيهما إبرام الدول العربية مع لجنة التوفيق الدولية بروتوكول لوزان في أيار/مايو ١٩٤٩، واعترافها بوجود قسمين في فلسطين، أحدهما يهودي والثاني عربي. وقد تضمن هذا القبول التقسيم بطريقة ما. وقد فقد بيان لوزان قيمته، وغدا موقف اللجنة السياسية ضعيفاً جداً. وإذا أرادت اللجنة السياسية معارضة ضم فلسطين إلى الأردن بدافع الحفاظ على فلسطين موحدة نظرياً،

ومن أجل الاحتفاظ بكرامة الجامعة، فالعراق يقترح التالي:

«في ضوء ضرورة الحفاظ على فلسطين موحدة، وتسهيل حل لمستقبلها على أساس الوحدة، لا تستطيع اللجنة السياسية الموافقة على أي عمل يتخذ صيغة ضم الأراضي الباقية من فلسطين إلى أي دولة عربية تحتلها الآن أو تديرها. ولذلك تعتبر ما حدث أو ما قد يحدث في المستقبل في سبيل التغيير، تدابير مؤقتة بانتظار الحل النهائي للقضية الفلسطينية».

شجّع السفير البريطاني في بغداد توفيق السويدي على تبنّي الخيار الأول[٧٩].

وحول الموضوع نفسه، التقى السفير البريطاني في القاهرة كامبل مع رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس في ٤ أيار/مايو ١٩٥٠، وقال النحاس إن الوضع خطير بعد قيام الأردن بضم فلسطين العربية، وإن الوضع ازداد تعقيداً باعتراف بريطانيا والولايات المتحدة المؤسف بهذا الضم، وإنه يعارض تمزيق الدول العربية، ولكنه يريد أن تبدي كل دولة رأيها بحرية، في ضوء الوضع الجديد الذي خلقه الأردن. كما أنه حث الأردن على إرسال مندوب عنه ليبين رأي حكومته. ويذكر كامبل أنه شجع النحاس على الاعتدال بوجه عام، وشرح قرار حكومته بالاعتراف بالعمل الأردني. وأبدى النحاس خشيته من أن القبول بضم الضفة الغربية إلى الأردن نهائياً قد يشجع الدول الأخرى على ضم الأجزاء المتبقية من فلسطين إليها، والنتيجة هي الفوضى[٨٠].

اجتمعت اللجنة السياسية في ١٠ أيار/مايو، وكان الجو معادياً للأردن، إذ طلب مندوب مصر طرد الأردن من الجامعة العربية. وعلى أثر ذلك (في ١٤ أيار/مايو) اتصل الملك عبد الله بالوزير المفوض البريطاني كيركبرايد في عمّان وأعلمه بذلك، واقترح أن يعلن الأردن انسحابه من الجامعة العربية قبل أن يُتخذ القرار بطرده، لكنه طلب النصيحة من الوزير البريطاني، الذي اقترح عليه استشارة مجلس الوزراء الأردني قبل اتخاذ أي قرار. ولما ألحّ الملك

(٧٩) تقرير من السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٤/ ٥/ ١٩٥٠، A.L.B.D.S., vol. 6, FO. 371/81934.

(٨٠) برقية من السفير كامبل في القاهرة إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٥/ ٥/ ١٩٥٠، في: المصدر نفسه.

عليه لبيان رأيه أجاب: من المستحسن الدفاع عن الموقف الأردني حتى النهاية. وبيّن له أنه إذا انسحب الأردن من الجامعة بإرادته، فقد يُتهم في المستقبل بأنه دمر هذه المنظمة عن قصد. ولدى مناقشة الموضوع في مجلس الوزراء الأردني، تمسك بعدم الانسحاب من الجامعة في حالة اتخاذ قرار معاد للأردن[٨١].

وقد أبلغت الحكومة العراقية الحكومة الأردنية بأنها ستحول دون اتخاذ قرار بطرد الأردن إذا ما طُرح القرار للتصويت. واتخذت اللجنة السياسية في الجامعة العربية ليلة ١٥ أيار/مايو قراراً باعتبار ضم الأردن لفلسطين (الضفة الغربية) خرقاً لقرار مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٥٠. وقد أفشل مندوبا العراق واليمن مشروع قرار بطرد الأردن بامتناعهما عن التصويت. وتقرر تأجيل النظر في الموضوع إلى اجتماع مجلس الجامعة في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٥٠.

وطلب توفيق السويدي من السفير البريطاني في بغداد أن تحث حكومته الحكومة الأردنية على إرسال رسالة إلى الجامعة العربية تتضمن النص التالي:

«أُجبرت الحكومة الأردنية على العمل لتوحيد فلسطين العربية والأردن للدفاع عن هذه الأراضي وحماية الضرورات الاقتصادية والسياسية لضفتي الأردن. وعلى أي حال، فالحكومة الأردنية تعتبرها وديعة تحت وصايتها حتى الحل النهائي للقضية الفلسطينية».

وقال السويدي: إذا أرسلت رسالة إلى مجلس الجامعة بهذا المعنى، فقد يأخذ علماً بها ويقرر أن لا ضرورة لأي قرار ضد الأردن، وبذلك يمكن إنقاذ الجامعة من التفكك[٨٢].

وقد استجابت الحكومة الأردنية لنصيحة الحكومة العراقية، وقدمت مذكرة إلى مجلس الجامعة تتضمن المقترح العراقي، فاتخذ مجلس الجامعة

(٨١) برقيتان من كيركبرايد في عمّان إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٥٠، في: المصدر نفسه.

(٨٢) برقية كيركبرايد من عمّان إلى وزارة الخارجية ورئاسة الوزراء في لندن بتاريخ ١٥/ ٥/ ١٩٥٠، وبرقية تروتبيك من المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة إلى وزراء الخارجية في لندن بتاريخ ١٦/ ٥/ ١٩٥٠، وبرقيّة السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٥٠، في: المصدر نفسه.

في ١٧ حزيران/يونيو قراراً بقبول ما جاء في المذكرة الأردنية[٨٣].

وبعثت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٥ أيار/مايو ببرقية إلى ممثلي بريطانيا لدى الدول العربية وتل أبيب وباريس وواشنطن تبلغهم بأنها لا ترى مبرراً لكي تقدّم الحكومة الأردنية أي تنازلات في موضوع اتحاد الضفتين، لأنه تم بصورة دستورية، وتم التصويت عليه بالإجماع في مجلس النواب ومجلس الأعيان الأردنيين. وترى أنه أفضل الحلول، من وجهة نظر مصالح عرب فلسطين. وطلبت البرقية حث رئيس وزراء العراق على تأييد الأردن بحزم، وأن يقود الجامعة العربية إلى اتخاذ قرار معقول وواقعي[٨٤].

وهكذا نرى كيف ساهمت بريطانيا في الدفاع عن وحدة ضفتي الأردن، وكيف أنها كانت أول دولة اعترفت بها.

٤ ـ بريطانيا والمقاطعة العربية لإسرائيل

من القرارات التي اتخذها مجلس الجامعة العربية قرار المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ولجميع الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تتعامل معها، وإنشاء مكتب للمقاطعة العربية مقره الرئيسي في دمشق ويكون تابعاً للأمانة العامة للجامعة. وبدأت الشكوى البريطانية من المقاطعة العربية في نهاية سنة ١٩٥٢؛ فقد قدم الوزير المفوض البريطاني في جدة، بلهام، شكوى إلى وزارة الخارجية السعودية بشأن الحظر المفروض على الشركات القبرصية بسبب تعاملها مع إسرائيل. وذهب الدبلوماسي البريطاني إلى أن الموقف السعودي المتشدد تجاه الشركات القبرصية يعود إلى الموظفين السوريين واللبنانيين في الحكومة السعودية[٨٥].

وقدم السفير البريطاني في دمشق في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣ تقريراً إلى وزارة الخارجية حول إنذار الحكومة السورية الموجه إلى شركة «سبينيز» (Spenneys) بإغلاق مكاتبها قبل يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢، باعتبارها

(٨٣) برقية المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٠، في: المصدر نفسه.

(٨٤) برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى ممثلي جلالته في الدول العربية وتل أبيب وباريس وواشنطن بتاريخ ٢٥/٥/١٩٥٠، في: المصدر نفسه.

(٨٥) برقية بلهام من جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٥٢، A.L.B.D.S., vol. 7, FO. 371/104201.

الشركة المشرفة على المحطات الخارجية لشركة نفط العراق (I.P.C)، الأمر الذي يجعلها تسعى إلى التحول إلى شركة سورية عن طريق الوكيل السوري[٨٦].

وأبلغت السفارة البريطانية في بيروت وزارة الخارجية في لندن في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣ أن الشركة الإمبراطورية للصناعات الكيميائية (I.C.I) (Imperial Chemical Industries Ltd.)، التي تساهم في شركة Fertilizers and Chemical Limited في حيفا قد تلقى مكتبها الرئيسي من السفارتين السورية والأردنية إنذاراً بالانسحاب من إسرائيل. ويطلب السفير دعم السفارات البريطانية الثلاث، في بيروت ودمشق وعمّان للسيد ت. إ. عطية، ممثل الشركة في الدول العربية في الدفاع عن الشركة[٨٧].

وجّه المكتب الرئيسي للشركة المذكورة في لندن رسالة إلى مجلس التجارة (Board of Trade) في رئاسة الوزراء البريطانية، بيّن فيها أن مساهمة الشركة في الشركة الإسرائيلية السابقة الذكر تمت بناء على تعاقد مُنحت الشركة بموجبه امتياز توزيع السماد في إسرائيل مقابل الحصول على ثلث إنتاجها منه، وأن من المتعذر إلغاء التعاقد. كما يتعذر إيجاد مشتر لأسهمها في الشركة الإسرائيلية. ويطلب من المجلس الاستجابة لطلب عطية، مدير مكتب الشركة في بيروت، بممارسة ضغوط من السفارات البريطانية على المسؤولين في لبنان وسورية والأردن لرفع المقاطعة عنها، والضغط على أديب الشيشكلي في سورية بصورة خاصة[٨٨].

وقد نظرت لجنة مقاطعة إسرائيل، خلال اجتماعها في عمّان في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، في موضوع البضائع المصدرة من قبرص، فسمحت بتجارة محدودة شريطة استخراج شهادة منشأ للبضاعة صادرة عن غرفة تجارة قبرص، أو عن الاتحاد القبرصي للتجارة والصناعة، ومصدّقة من حكومة قبرص ومن قنصلية عربية فيها[٨٩].

(٨٦) تقرير السفير البريطاني في دمشق إلى وزير الخارجية أنتوني إيدن بتاريخ ٧/١/١٩٥٣، في: المصدر نفسه.

(٨٧) تقرير السفير البريطاني في دمشق إلى وزير الخارجية أنتوني إيدن بتاريخ ٧/١/١٩٥٣، في: المصدر نفسه.

(٨٨) رسالة من (M. N. Lubin) مدير الشركة في لندن إلى (I. E. More) في مجلس التجارة بتاريخ ١٢/١/١٩٥٣، في: المصدر نفسه.

(٨٩) برقيّة من السكرتارية التجارية في السفارة البريطانية في بغداد إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢/١١/١٩٥٣، في: المصدر نفسه.

رابعاً: مسألة جلاء القوات البريطانية عن مصر

بعد تأليف حكومة أتلي العمالية بشهرين، قرر مجلس الوزراء المصري برئاسة محمود النقراشي، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥ التفاوض مع الحكومة البريطانية بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر، وتحقيق وحدة مصر والسودان. وسلم سفير مصر في لندن، عبد الفتاح عمرو، مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية تتضمن طلب الدخول في مفاوضات بين الحكومتين لإعادة النظر في المعاهدة الأنغلو ـ مصرية لسنة ١٩٣٦. وردّت الحكومة البريطانية على المذكرة المصرية بمذكرة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، أعربت فيها عن استعدادها لإعادة النظر في أحكام المعاهدة المذكورة، وأنها ستقوم قريباً بإرسال تعليمات إلى سفيرها في مصر، لإجراء محادثات تمهيدية مع الحكومة المصرية[٩٠].

وفي ١٧ شباط/فبراير، تألفت في مصر حكومة جديدة برئاسة إسماعيل صدقي، وتولى وزارة الخارجية فيها أحمد لطفي السيد حتى أيلول/سبتمبر من السنة نفسها، وخلفه إبراهيم عبد الهادي. ونُقل السفير البريطاني اللورد كيلرن وحل محله كامبل في شباط/فبراير ١٩٤٦. وتألف الوفد المصري للتفاوض برئاسة إسماعيل صدقي، وضم ممثلين عن الأحزاب السياسية باستثناء الحزب الوطني وحزب الوفد. وتألف الوفد البريطاني للتفاوض برئاسة اللورد ستانسغيت (Stansgate)، وزير الطيران، ووصل إلى مصر في منتصف نيسان/أبريل ١٩٤٦. وابتدأت المفاوضات في النصف الثاني من الشهر المذكور. وأصر الوفد البريطاني على الاحتفاظ بالقاعدة الحربية في منطقة قناة السويس، في إطار دفاع مشترك بين البلدين أو لكل المنطقة[٩١].

وفي ٩ أيار/مايو، استؤنفت المفاوضات الرسمية بين الوفدين المصري والبريطاني في وزارة الخارجية المصرية. وإزاء إصرار الوفد البريطاني على موقفه الآنف الذكر، توقف التفاوض في ٢٢ أيار/مايو، ثم استؤنف في الإسكندرية في تموز/يوليو، بعد أن جلت القوات البريطانية عن قلعة القاهرة

(٩٠) عبد الرحمن الرافعي، **في أعقاب الثورة المصرية**، ٣ ج (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١)، ج ٣، ص ١٨٢ ـ ١٨٣، ولطيفة محمد سالم، **فاروق وسقوط الملكية في مصر، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩)، ص ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

(٩١) الرافعي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٨٣ و١٨٧ ـ ١٩١.

في ٤ تموز/يوليو. لكن المفاوضات تعثرت، وهو ما دفع إسماعيل صدقي إلى السفر إلى لندن للتباحث مع بيفن. وبعد محادثات جادة، توصل الطرفان إلى مشروع معاهدة وقّعاها بالأحرف الأولى في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٦.

وقد نصّت المعاهدة على إنهاء العمل بمعاهدة التحالف الأنغلو ـ مصرية لسنة ١٩٣٦، وعلى التعاون وتبادل المساعدة بتأليف لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين، لاتخاذ الإجراءات الدفاعية اللازمة في حالة تعرض مصر لاعتداء مسلح، أو في حالة دخول بريطانيا في حرب نتيجة وقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر. وتعهد الطرفان بألّا يعقد أي منهما تحالفاً أو ألّا يدخل في حلف أغراضهما مضادة لمصالح الآخر. وعقد الطرفان بروتوكولاً خاصاً بالسودان تضمن استمرار الحكم الثنائي المنصوص عليه في معاهدة ١٨٩٩، وتأجيل النظر في مستقبله. ونص بروتوكول خاص بجلاء القوات البريطانية على أن يتم ذلك في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٤٦، وأن يتم الجلاء عن مدينتي القاهرة والإسكندرية والدلتا قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٤٧[٩٢].

بعد عودة صدقي من لندن، عرض مشروع الاتفاقية والبروتوكولين على هيئة الوفد الرسمي، مع مذكرة تفسيرية، فرفضه سبعة من أعضاء الوفد الرسمي، البالغ عددهم ١١ عضواً، وأصدروا بياناً بذلك في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦، فما كان من رئيس الوزراء إلا أن قام في اليوم التالي بحل هيئة الوفد الرسمي بمرسوم ملكي. وتلا ذلك استقالة الحكومة في ٨ كانون الأول/ديسمبر، وتأليف وزارة في اليوم التالي، برئاسة محمود النقراشي الذي تولى أيضاً وزارة الخارجية[٩٣].

استأنف النقراشي المفاوضات مع السفير البريطاني في مصر رونالد كامبل، لكن الجانب البريطاني أصر على موقفه، فقرر مجلس الوزراء المصري في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٧ عرض النزاع المصري ـ البريطاني على مجلس الأمن الدولي. وقدم سفير مصر في الولايات المتحدة، محمود حسن، في ١١ تموز/يوليو شكوى إلى مجلس الأمن الدولي في نيويورك، مطالباً باسم مصر بجلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان، وإنهاء النظام الإداري

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٩٣ ـ ١٩٩.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٩٩ ـ ٢٠٤ و٢١٧، وسالم، المصدر نفسه، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٨.

الحالي للسودان، تطبيقاً للمادتين ٣٥ و٣٧ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة. وطلبت بريطانيا من مجلس الأمن شطب الشكوى المصرية، متذرعة بالمعاهدة الأنغلو ـ مصرية لسنة ١٩٣٦ وباتفاقية ١٨٩٩ المتعلقة بالسودان، فامتنع مجلس الأمن عن اتخاذ أي قرار في القضية المصرية، فبقيت معلقة. ودافع النقراشي بقوة عن قضية بلاده أمام مجلس الأمن، واستُقبل حين عودته إلى مصر في ٢٠ أيلول/سبتمبر استقبالاً حافلاً. وصرح في نيويورك بأن بلاده لن تستأنف المفاوضات مع بريطانيا إلا بعد جلاء قواتها عن مصر، وسعى إلى الاستعانة بالولايات المتحدة[٩٤].

حاولت بريطانيا فرض إرادتها على مصر بمختلف الوسائل والسبل، فاستعانت بالملك فاروق أول الأمر، لكنه انقلب عليها حين رفضت وحدة مصر والسودان تحت تاجه[٩٥]. كما بدأت الرّحّالة والكاتبة الإنكليزية فريا ستارك (Freya Stark) إنشاء منظمة «إخوان الحرية» (Brotherhood of Freedom) التي ضمت في نهاية أيار/مايو ١٩٤٦ نحو ربع مليون عضو من أفراد الطبقة الوسطى في مصر. واقترح كلايتون من المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة دعم الحكومة البريطانية لهذه المنظمة «لأنها من أفضل هيئات الدعاية لنا في مصر»[٩٦]. ولما حاولت مصر الاستعانة بمجلس جامعة الدول العربية في معركتها الدبلوماسية مع بريطانيا، حرضت بريطانيا حلفاءها العرب ضد مصر. ففي حديث حول هذا الموضوع بين الوزير المفوض البريطاني كيركبرايد والعاهل الأردني عبد الله بن الحسين في مطلع تموز/يوليو ١٩٤٦، أعرب الملك الأردني عن تأييده لبريطانيا، واستغرابه موقف المندوب الأردني في الجامعة العربية. ومارس السفير البريطاني في القاهرة ضغوطاً على الأمين العام للجامعة، عبد الرحمن عزام، لإضعاف الموقف المصري[٩٧].

ولعل مذكرة السفير البريطاني اللورد كيليرن قبل مغادرته مصر في خريف

---

(٩٤) المصدران نفسهما، ج ٣، ص ٢٢٢ ـ ٢٣٤، وص ٤١٣ ـ ٤٢٠ على التوالي.

(٩٥) سالم، المصدر نفسه، ص ٤٢١ ـ ٤٤١.

(٩٦) برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في القاهرة بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٤٧، British Government Attitude and Policy regarding the Arab League, 1946, FO. 371/45313, A.L.B.D.S., vol. 5.

(٩٧) برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في القاهرة بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٤٧، FO. 371/61875, A.L.B.D.S., vol. 5.

سنة ١٩٤٥ تبيِّن بصورة جلية العنجهية البريطانية والنزعة الاستعمارية الإمبراطورية، والاستهتار بتطلعات الشعب المصري نحو الحرية والاستقلال الوطني، والإصرار على البقاء في مصر والهيمنة عليها. فقد جاء فيها: «يجب أن لا يساور الرأي العام المصري أي وهم بأن الحرب سوف تنتهي بالانهيار في الغرب، وأن الميل المصري إلى التطلع للحصول على تعويض نهج خاطئ للتعاون المخلص على وجه التأكيد. ولكنه بالتأكيد ليس نزيهاً تماماً. وحتى من دون معاهدة، يتعين أن تقف مصر إلى جانبنا. والواقع أنها مدينة لنا باستمرار وجودها كدولة مستقلة. ولذلك، فإن الحديث عن التعويض لامحل له أبداً، وأن هذا الاتجاه يجب أن يتلاشى لاجتناب أي إحباط». ويؤكد في مذكرته هذه هيمنة بريطانيا بقوله «تذكّر أننا نكسب حرباً، ولسنا في مزاج يسمح بأن يُعبث بنا»[٩٨].

وفي ضوء اجتماعات لجنة الدفاع عن الإمبراطورية، وتوصيات رؤساء أركان حرب الإمبراطورية، أصدر بيفن في آذار/مارس ١٩٤٦ توجيهاً سياسياً إلى السفير كامبل جاء فيه: «لا بد أن نواصل الاحتفاظ بقوات في مصر، ولو أصبح الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس إقليمي واقعاً، فإن المقرّ الرئيسي لا بد أن يوجد في منطقة القناة... والمقصود من وجود القوات في منطقة القناة أن تكون نواة ومقراً رئيسياً للمنظمة الدفاعية الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط». ويؤكد بيفن في هذا التوجه أن مهمة الوفد البريطاني للتفاوض هي «التغلب على اعتراضات صدقي باشا المبيّنة في مذكرته، والتماس بعض الوسائل للتوفيق بين المتطلبات السابقة والمفاهيم المصرية للكرامة والاستقلال»[٩٩].

وطرحت لجنة رؤساء الأركان الإمبراطورية فكرة استئجار مواقع معيّنة في منطقة قناة السويس لمدة ٩٩ سنة[١٠٠].

ولمّا توقفت المفاوضات بين مصر وبريطانيا، صدر بيان عن مجلس الجامعة العربية المنعقد في بلودان، جاء فيه «أن الدول العربية الممثلة في

---

(٩٨) محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٦)، ص ٦٤٠ ـ ٦٤١.

(٩٩) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦٤١.

(١٠٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٦٤٢.

مجلس الجامعة العربية تعلن تأييدها التام للأماني الوطنية المصرية في وحدة وادي النيل، والجلاء الكامل للقوات البريطانية. وتعبّر عن قلقها إزاء توقف المفاوضات الأنغلو ـ مصرية، وتعتبر أن الصداقة الحالية بينها وبين بريطانيا لا يمكن أن تستمر إلا إذا لبّت المطالب المصرية بصورة تضمن لمصر وللبلاد العربية المكانة الدولية التي تستحقها»[١٠١].

وقد سعت بريطانيا إلى الاستعانة بعبد العزيز آل سعود لإقناع مصر بقبول فكرة الدفاع المشترك بديلاً من معاهدة ١٩٣٦. وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٤٧، طلبت من وزيرها المفوض في جدة بيان رأيه في ذلك[١٠٢]. بيد أن محاولات بريطانيا لم تنجح في إقناع المصريين بوجهة نظرها.

أشغلت الحرب العربية ـ اليهودية في فلسطين حكومة مصر عن متابعة مسألة النزاع الأنغلو ـ مصري. وفي إثر اغتيال النقراشي، ألّف إبراهيم عبد الهادي الحكومة المصرية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، واستمر في الحكم حتى ٢٥ تموز/يوليو ١٩٤٩. ثم خلفه حسين سري في اليوم التالي حتى ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠. وتولى مصطفى النحاس تأليف الحكومة في اليوم نفسه، وعهد إلى محمد صلاح الدين بوزارة الخارجية. وفي بريطانيا، أُجريت في شباط/فبراير ١٩٥٠ انتخابات نيابية أسفرت عن فوز حزب العمال واستمرار حكومة أتلي في الحكم. وقد عيّنت تلك الحكومة سفيراً جديداً لها في مصر هو رالف ستيفنسون (R. Stevenson) في نيسان/أبريل ١٩٥٠[١٠٣].

هذا وقد بعث ستيفنسون في ٧ تموز/يوليو بتقرير إلى وزارة الخارجية في لندن، بيّن فيه مواقف الملك فاروق وعدد من كبار المسؤولين المصريين من النزاع الأنغلو ـ مصري، وانتهى إلى استنتاج مؤداه تعذّر الاتفاق مع المصريين في موضوعي الجلاء والسودان[١٠٤].

وبعثت وزارة الخارجية البريطانية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر بتعليمات

(١٠١) برقية من تيرنس شون في بيروت إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٤/٦/١٩٤٦، A.L.B.D.S., vol. 4, FO.371/45313.

(١٠٢) هيكل، المصدر نفسه، ص ٦٤٧ ـ ٦٤٨.

(١٠٣) الرافعي، **في أعقاب الثورة المصرية**، ج ٣، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٧، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٨٨، ٢٩٢ ـ ٢٩٣ و٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(١٠٤) هيكل، المصدر نفسه، ص ١١٤ ـ ١١٨.

إلى سفرائها في الدول العربية للتدخل لدى حكوماتها كيلا تتخذ في اجتماع اللجنة السياسية التالي في الجامعة العربية قراراً قد يؤثر في تصلب موقف الحكومة المصرية، لأن إصرار الحكومة المصرية على مطالبها في جلاء القوات البريطانية غير المشروط ووحدة وادي النيل سينجم عنه الانهيار الذي ستكون له نتائج عكسية على الشرق الأوسط ككل[١٠٥].

في اجتماع البرلمان المصري بمجلسيه (النواب والشيوخ)، ألقى النحّاس في ٨ تشرين الأول/أكتوبر 1951 بياناً مستفيضاً بشأن سياسة حكومته، أعلن فيه قطع المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية بعد أن تبين عدم جدواها. وأعلن إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقتي ١٩ كانون الثاني/يناير و١٠ تموز/يوليو ١٨٩٩ المتعلقتين بإدارة السودان[١٠٦]. وبعد هذا البيان، بدأت عمليات الهجوم على القوات البريطانية في منطقة قناة السويس، وردت القوات البريطانية عليها بقسوة[١٠٧].

وكان الملك جورج السادس قد استجاب في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١، لطلب أتلي بحل البرلمان، فأُجريت الانتخابات النيابية التي أسفرت عن فوز حزب المحافظين وعودة تشرشل إلى رئاسة الوزراء، وتعيين إيدن وزيراً للخارجية ولويد وزير دولة للشؤون الخارجية. وقد احتوى خطاب العرش الذي أُلقي أمام البرلمان البريطاني في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر العبارة التالية: «تعتبر حكومتي إلغاء معاهدة التحالف الأنغلو ـ مصرية من قِبل الحكومة المصرية واتفاقية الحكم الثنائي في السودان لسنة ١٨٩٩، غير شرعي وملغياً»[١٠٨]. وطلب إيدن من السفير البريطاني في القاهرة تقديم مذكرة إلى الحكومة المصرية تنص على تمسك الحكومة البريطانية بحقوقها الواردة في المعاهدة: «لا تحتوي معاهدة الصداقة والتحالف الأنغلو ـ مصرية لسنة ١٩٣٦ أي نص على رفضها من جانب واحد في أي وقت. إذا كان المبدأ مقبولاً بحيث يحق لطرف واحد

(١٠٥) تعليمات وزارة الخارجية البريطانية إلى سفاراتها في الدول العربية بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٥٠، A.L.B.D.S., vol. 6, FO. 371/81936.

(١٠٦) الرافعي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٣٥.

(١٠٧) هيكل، المصدر نفسه، ص ١٢٤، و Anthony Eden, *The Memoirs of Sir Anthony Eden, Full Circle* (London: Cassel and Co. Ltd., 1960), p. 226.

(١٠٨) Selwyn Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account* (London: Jonathan Cape Ltd., 1978), pp. 3-5, 8 and 10.

أن يلغي الاتفاقية من جانب واحد، فلن يكون هناك اعتماد على أي اتفاق دولي، وجميع أسس وبنية العلاقات الدولية سوف تنتهي». وأعربت الحكومة البريطانية في مذكرتها هذه عن رغبتها في الدخول في تفاوض في أي وقت لإعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦، وفقاً للإجراء الوارد في المادتين (٨) و(١٦) من تلك المعاهدة. كما أنها «تعتبر الحكومة المصرية مسؤولة عن أي خرق للسلام، أو إلحاق ضرر بالحياة والممتلكات الذي قد ينجم عن إلغائها لهذه الاتفاقيات»[١٠٩].

التقى إيدن في باريس وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين بعد أيام من تأليف الحكومة البريطانية، على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. ودار بينهما حديث حول سوء حال العلاقات بين حكومتيهما. وأكد صلاح الدين تعذّر قبول مصر احتلالاً بريطانياً أو أي احتلال أجنبي. وقال إن الحكومة المصرية رفضت مقترحات الدول الأربع (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا) لإنشاء قيادة حليفة مشتركة في الشرق الأوسط، تشارك مصر في تأسيسها على قدم المساواة مع الدول الأربع، بعد أن تبين لها أنها لا تختلف إلا قليلاً عن مقترحات نيسان/أبريل السابقة والمرفوضة أيضاً. وبعد أن شرح إيدن لصلاح الدين فوائد مقترحات الدول الأربع لمصر، أكد له أن حكومته لا تستطيع تلبية طلب مصر بالجلاء[١١٠].

١ ـ وحدة مصر والسودان

كانت وحدة مصر والسودان عقبة كبرى في المفاوضات الأنغلو ـ مصرية؛ فبريطانيا كانت عازمة على فصل السودان عن مصر، فبذلت جهوداً كبيرة لتحقيق هذا الفصل. وكان الحكم الثنائي الأنغلو ـ مصري للسودان، منذ سنة ١٨٩٩، حكماً ثنائياً بالاسم فقط، إذ كانت بريطانيا تحكم السودان كمستعمرة من مستعمراتها، وكان الموظفون البريطانيون يحتلون جميع المناصب العليا في إدارة البلاد. وكانت هذه الإدارة مسؤولة أمام وزارة الخارجية البريطانية لا أمام وزارة المستعمرات. ومع أن الحركة الوطنية السودانية بدأت في الثلاثينيات من القرن العشرين، فإن أول ضغط سياسي مثمر بدأ بعد قيام الحرب العالمية

(١٠٩) Eden, Ibid., pp. 226-227.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

الثانية. وأوجدت الإدارة البريطانية مؤسسات مستقلة ذاتياً في ولايات السودان الشمالية، وأهملت ولاياته الجنوبية. وأنشأت جمعية تشريعية منتخبة جزئياً ومجلساً تنفيذياً[١١١]. يقول لويد: «كان القادة المصريون يطالبون بالسودان كجزء من مصر. وكنا نعارض ذلك بقوة. واعتقدنا أننا حمينا السودان من الإمبريالية والاستغلال المصريين. وأردنا أن يختار السودان استقلاله وأن لا يدمج في مصر. وأملنا بأن ينضم السودان المستقل إلى الكومنولث»[١١٢].

انقسمت الحركة الوطنية السودانية إلى حزبين رئيسيين، يعودان في أصولهما إلى طريقتين صوفيتين هما: المهدية والختمية. وقد أطلق على أتباع الأولى اسم «الأنصار»، وكانوا قد ألّفوا حزباً سياسياً هو «حزب الأمة» بقيادة عبد الرحمن المهدي الذي تعاون مع بريطانيا في سبيل استقلال السودان. أما أتباع الختمية، فألّفوا «حزب الأشقاء» الذي حبذ الاتحاد مع مصر، وطالب بإنهاء الحكم الثنائي[١١٣].

واصلت بريطانيا مساعيها لاستقلال السودان، فقدمت إدارتها هناك في أيار/مايو ١٩٥٢ مشروع نظام للحكم الذاتي، نص على انتخاب برلمان سوداني ومجلس للوزراء يكون مسؤولاً أمام البرلمان. وصادقت الجمعية التشريعية السودانية على مشروع النظام المذكور[١١٤].

كانت الحكومة الأمريكية مهتمة بمستقبل السودان. وقد سعى سفيرها في لندن غيفورد (Gifford) إلى حث الحكومة البريطانية على الاعتراف بالملك فاروق ملكاً على السودان. ولكن الحكومة البريطانية قاومت الضغوط الأمريكية، وبيّنت للسفير الأمريكي أن قبولها هذا اللقب يعني أنها تعترف بملك مصر حاكماً مستقبلياً للسودان، وتشجيعاً للسودانيين للاقتراع لصالح ملك مصر. ومارس السفير الأمريكي في القاهرة جيفرسون كافري (J. Caffery) ضغوطاً مماثلة لصالح الملك فاروق. وفي أواخر آذار/مارس ١٩٥٢، ضغطت الحكومة الأمريكية على الحكومة البريطانية للإسراع في مفاوضاتها مع مصر، والاعتراف

(١١١) J. C. Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension* (Boulder, CO: Westview Press, 1982), pp. 164-165.

(١١٢) Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account*, pp. 9-10.

(١١٣) Hurewitz, Ibid., p. 165.

(١١٤) Lloyd, Ibid., p. 10.

لملك مصر بلقب ملك السودان. فاستدعى وزير الخارجية البريطاني حاكم السودان السير روبرت هاو (R. Howe) والسفير البريطاني في القاهرة السير ستيفنسون، وعقد معهما عدة اجتماعات بحضور مستشاري الوزير في وزارة الخارجية. وتوصل الجميع إلى صيغة فُوض الحاكم العام بتقديمها إلى المجلس التنفيذي السوداني في الخرطوم. وأُجريت بين مصر والسودان خلال أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٥٢ محادثات مورست خلالها ضغوط أمريكية على بريطانيا لإقناع السودانيين بقبول الاتحاد مع مصر، كما يزعم إيدن في مذكراته. وكانت زيارة بايرود (Byroade)، وهو من كبار موظفي وزارة الخارجية الأمريكية، للندن في هذه الفترة لهذا الغرض. والتقى إيدن في وزارة الخارجية البريطانية، بحضور الحاكم العام للسودان والسفير البريطاني في القاهرة وسفير الولايات المتحدة في لندن. وبيّن إيدن للمسؤولين الأمريكيين أن عبد الرحمن المهدي، راعي حزب الأمة، يرفض منح فاروق لقب ملك مصر والسودان، وأن أول برلمان سوداني سينتخب في الخريف، وقد يقرر مسألة ملك السودان[١١٥].

٢ ـ الموقف البريطاني من انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢

يتناول إيدن في مذكراته حالة الاضطراب والتدهور التي عاشتها مصر في أعقاب حريق القاهرة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢، والارتباك الذي وقع فيه الملك فاروق؛ إذ قام بعزل مصطفى النحاس من رئاسة الوزارة، وكلف علي ماهر بتأليف حكومة جديدة لم تدم في الحكم أكثر من خمسة أسابيع، ثم كلف الهلالي، ثم حسين سري، فبهاء الدين بركات، فحسين سري في ١ تموز/يوليو ١٩٥٢. وبعد ثلاثة أسابيع، قام الانقلاب العسكري برئاسة اللواء محمد نجيب في القاهرة، بينما كان الملك ووزراؤه في الإسكندرية. وطلب فاروق من السفير الأمريكي التدخل عسكرياً لإنقاذه وأسرته. يقول إيدن: «لقد ذكرت مراراً لسفارتنا أن القوات البريطانية لن تتدخل في إبقاء الملك فاروق على عرشه. وكان القائم بأعمال سفارتنا يعرف ذلك، ولم يعط جواباً مشجعاً لرسائل كافري». ووجّه إيدن إلى هاملتون، المستشار في السفارة البريطانية في القاهرة والخبير بالشؤون المصرية، أمراً بمقابلة اللواء نجيب وإعلامه عدم رغبة بريطانيا في التدخل في شؤون مصر الداخلية إلا إذا تعرضت حياة البريطانيين

(١١٥) Eden, *The Memoirs of Sir Anthony Eden, Full Circle*, pp. 235-236.

للخطر. ولهذا، صدرت الأوامر الي القوات البريطانية، البالغ عددها نحو ٨٠ ألف جندي، بالتأهب والاستعداد. وأعلن نجيب أن الجيش المصري سيكون مسؤولاً عن حماية الأجانب وممتلكاتهم، ثم عيّن علي ماهر رئيساً للوزراء، ودخل إلى الإسكندرية في ٢٥ تموز/يوليو على رأس قوة من الدبابات والمدفعية. وفي اليوم التالي قبل الملك تنازله عن العرش ومغادرة البلاد مساء اليوم نفسه[١١٦].

كانت الحكومة البريطانية تراقب تطور الأحداث في مصر عن كثب. ولعل مذكرة رئيس الوزراء تشرشل، المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٥٢ والموجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية، تلقي ضوءاً على موقف حكومته من الانقلاب المصري: «كلما اطلعت على الأنباء الواردة من مصر أعجبني برنامج نجيب، والذي أرجو أن يضعه علي ماهر في شكل دستوري. إن علينا أن نساعد نجيب وشركاه بقدر ما نستطيع، إلا إذا تحولوا إلى الحقد. ومن المهم جداً أن لا نظهر كمدافعين عن كبار الملاكين والباشوات ضد الإصلاحات من أجل الفلاحين، والتي تأخرت أكثر من اللازم. ولن نحصل على شيء ذي قيمة من الوفد أو الإخوان المسلمين. ولكن قد تكون هناك سياسة مناسبة تشترك فيها الولايات المتحدة لإنجاح نجيب. ومن حسن الحظ أن موضوع السودان لا يظهر كثيراً في الصورة في الوقت الحالي»[١١٧].

يقول إيدن: «هبت ريح جديدة على مصر، وكان عليّ أن أقر موقفنا من القادة الثوريين». وأول ما لاحظه الدبلوماسيون البريطانيون في القاهرة على نجيب أنه في لقاءاته معهم لم يكن وحيداً، ولم يبد عليه أنه يقود من معه. ولكن إيدن كان يرى «أن اللواء نجيب رهان أفضل من الملك ومن الوفد. ويجب أن يعطى فرصته في حكم مصر»[١١٨].

٣ ـ المفاوضات الأنغلو ـ مصرية في عهد الثورة، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤

كانت مسألة السودان تحتل الأولوية في المفاوضات المصرية ـ البريطانية. وقد تولى رئاسة الوفد المصري قائد الانقلاب اللواء محمد نجيب، بينما تولى

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢، ٢٣٧ و٢٣٩.

(١١٧) نقلاً: هيكل، **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة**، ص ٧٢٨.

(١١٨) Eden, Ibid., pp. 241-242.

رئاسة الوفد البريطاني ستيفنسون، السفير في القاهرة. وبدأت المفاوضات في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. قال محمد نجيب: «إن هدفنا تحرير السودان من أي نفوذ أجنبي. وسواء اتحدنا أو انفصلنا، فان مآلنا واحد ومصيرنا لبعضنا. وفي كل الأحوال، فإن مصر تطالب للسودانيين بحقهم في تقرير مصيرهم، فإذا قرروا بعد ذلك الوحدة معنا فمرحباً، وإذا قرروا الاستقلال فهذا حقهم»[١١٩]. وكانت الأحزاب السودانية المؤيدة للاتحاد مع مصر قد اندمجت في الحزب الوطني الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهري، الذي نادى بمبدأ حق تقرير المصير كمنطلق للمستقبل. وأيده في هذا التوجه حزب الأمة بزعامة المهدي. وعندها لجأت بريطانيا إلى زعماء الجنوب الموالين لها، ودفعتهم إلى المطالبة بانفصال جنوب السودان عن شماله[١٢٠].

أدركت الحكومة المصرية اللعبة البريطانية، فأوفدت بعثة مصرية إلى الجنوب برئاسة الصاغ (الرائد) صلاح سالم، عضو هيئة المفاوضات المصرية، لإقناع زعماء جنوب السودان بالمطالبة بحق تقرير المصير للسودان كله، ونجحت البعثة في ذلك. أما الحكومة البريطانية، فدعت عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني إلى زيارة بريطانيا لكسب ولائهما. وقررت تقوية الإذاعات الموجهة إلى السودان. وتم الاتفاق بين الوفدين المصري والبريطاني على توقيع اتفاق ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٣، الذي احتوى على ١٥ مادة، نصت على إقامة حكم ذاتي كامل للسودانيين في الفترة التي تسبق تقرير المصير، وأن يقوم هذا الحكم على أسس برلمانية ديمقراطية ليعمل على تصفية إدارة الحكم الثنائي وإجلاء الجيشين البريطاني والمصري عن السودان، وعلى أن لا تتجاوز الفترة الانتقالية ثلاث سنوات. وأعطى البرلمان المنتخب حق تقرير المصير للسودان بين الاستقلال التام أو الارتباط بمصر بأي صورة من الصور.

ونص الاتفاق أيضاً على قيام لجنة خماسية لمعاونة الحاكم العام في أداء واجباته، تضم عضوين سودانيين يعيّنهما البرلمان السوداني، وثلاثة أعضاء آخرين (مصري وبريطاني وباكستاني) ترشحهم حكوماتهم، وتكون رئاسة اللجنة

(١١٩) هيكل، المصدر نفسه، ص ١٧١.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧٢ ـ ١٧٤.

للعضو الباكستاني. كما نصّ الاتفاق على تأليف لجنة للانتخابات من ثلاثة أعضاء سودانيين، وعضو واحد من كل من مصر وبريطانيا والولايات المتحدة والهند، ويتولى رئاستها العضو الهندي. واشتملت ملاحق الاتفاق الأربعة على وظائف وسلطات اللجنتين المذكورتين، ولجنة سودنة الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانية. وقد أقرت الجمعية التشريعية التعديلات على مشروع قانون الحكم الذاتي فصدر في ٢١ آذار/مارس ١٩٥٣ كقانون للحكم الذاتي[١٢١].

لم يعجب الاتفاق الأنغلو ـ مصري بشأن السودان رئيس الوزراء البريطاني تشرشل، الذي وجّه مذكرة إلى إيدن، وزير خارجيته، جاء فيها: «إنني أريد أن أفهم كيف وقّعنا مثل هذه الاتفاقية مع المصريين حول السودان؟». ورد إيدن بخطاب مختصر جاء فيه: «لم يكن أمامنا خيار آخر، لقد أخطرني السير روبرت هاو بأن علينا قبول أي شروط معقولة نستطيع الحصول عليها، لأن الصاغ صلاح سالم سحب البساط من تحت أقدامنا عندما استطاع أن يوفق موقف الجنوب مع الشمال في السودان». وطلب تشرشل الاطلاع على تقارير هاو من وزارة الخارجية، فلما اطلع عليها استشاط غضباً[١٢٢].

أُجريت الانتخابات التشريعية السودانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، فحققت الأحزاب المؤيدة لمصر نجاحاً ملموساً، وأصبح إسماعيل الأزهري، رئيس حزب الاتحاد الوطني، رئيساً للوزراء. وشجعت بريطانيا حزب الأمة على تكوين معارضة برلمانية فعالة لمقاومة الاتحاد مع مصر. وبدأت بمد جسور مع حزب الاتحاد الوطني لحثه على الاستقلال والابتعاد عن مصر. ويذكر لويد هذه المساعي البريطانية في مذكراته، وينقل عن وليام لوس (W. Luce) أن الأزهري قال له: «يجب أن لا تفترض أن أي إنسان بكامل عقله قد تخلّى عن سيّد قد يضع نفسه تحت إمرة سيّد جديد»[١٢٣].

افتُتح البرلمان السوداني الجديد في ١ آذار/مارس ١٩٥٤، ومثّل لويد، وزير الدولة للشؤون الخارجية، بريطانيا في حفل الافتتاح. استمرت سنوات الحكم الذاتي الثلاث، وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، انسحب آخر

(١٢١) المصدر نفسه، ص ١٧٣، وأحمد إبراهيم دياب، **تطور الحركة الوطنية في السودان، ١٩٣٨ ـ ١٩٥٣** (بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٤)، ص ٣٤٠ ـ ٣٤٣.

(١٢٢) هيكل، المصدر نفسه، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥.

(١٢٣) Lloyd, *Suez, 1956: A Personal Account*, p. 16.

جندي بريطاني ومصري من السودان. وفي ١٩ شباط/فبراير ١٩٥٥، قرر البرلمان السوداني الاستقلال الفوري والتام. وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ اعترفت مصر وبريطانيا باستقلال السودان[١٢٤].

بعد توقيع اتفاقية ١٢ شباط/فبراير ١٩٥٣ بشأن السودان، تفرغت القيادة المصرية لموضوع جلاء القوات البريطانية عن مصر. ولما كان موضوع الجلاء مرتبطاً بمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، بيّنت القيادة المصرية للحكومة الأمريكية موقفها من المسألتين، طالبة منها المساعدة في مفاوضاتها مع بريطانيا. ولا شك أن القيادة المصرية أدركت جيداً الموقف الأمريكي من مسألة السودان في أثناء العهد الملكي، ومبلغ اهتمام هذا الموقف بالنزاع المصري ـ البريطاني حول الجلاء. وأوضحت أيضاً ما يلي:

«ـ إن فكرة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، التي تقترحها الدول الغربية أو أية منظمة من نوعها، غير مقبولة بالنسبة لمصر. فمثل ذلك يعني ببساطة أن مصر سوف تستبدل بقوات بريطانية تحتل أراضيها قوات من دول غربية تفعل الشيء نفسه. وهذا بدوره سوف يعني استمرار الاحتلال الأجنبي.

ـ إن الدفاع عن الشرق الأوسط ينبغي له أن يتركز على ميثاق الضمان الجماعي بين دول الجامعة العربية. ولما كانت بريطانيا مرتبطة بمعاهدات مع العراق والأردن، ثم إن الولايات المتحدة مرتبطة بمعاهدات مع المملكة العربية السعودية، فليست هناك حاجة إذن إلى شيء إضافي.

ـ بعد إتمام الانسحاب غير المشروط من مصر، فان مصر ستكون على استعداد لمناقشة أية أفكار للدفاع عن الشرق الأوسط.

ـ إن مصر لا يمكن أن تكون شيوعية، وهي، على أي حال، سوف تقاوم أي عدوان على أراضيها من دافع مصالحها الخاصة.

ـ إن العلاقات مع بريطانيا قد تتطور إلى الأسوأ، وسوف تقدر مصر كل التقدير كل مساعدة تقدمها الولايات المتحدة لإقناع بريطانيا بعدم الإصرار على البقاء في قاعدة قناة السويس.

ـ إن مفتاح الموقف في الشرق الأوسط يرتبط بقوة مصر الاقتصادية

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ١٦ ـ ١٩.

والعسكرية. وفي هذا الصدد، فإن حكومة الثورة في مصر تتطلع باهتمام إلى مناقشة جدية مع الطرف الأمريكي، بهدف مساعدتها اقتصادياً وتمكينها من تسليح جيشها»[١٢٥].

وقبل بدء التفاوض بين بريطانيا ومصر، أُعلن في موسكو وفاة ستالين، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي، وتولّي قيادة جديدة السلطة، تضم الماريشال فوروشيلوف رئيساً للدولة، ومالنكوف رئيساً للوزراء، وبولغانين نائباً له[١٢٦].

وقد سعت بريطانيا بدورها إلى الاتفاق مع الولايات المتحدة على التسوية القادمة مع الحكومة المصرية. وصاغ إيدن الأفكار التي يجب أن تتضمنها التسوية، وهي:

«ـ انسحاب القوات البريطانية من مصر على مراحل.

ـ الحفاظ على قاعدة عسكرية في منطقة قناة السويس في زمن السلم، بشروط تساعدنا وحلفاءنا على استعمال مباشر لها في حالة الحرب.

ـ منظمة أنغلو ـ مصرية للدفاع الجوي عن مصر.

ـ مشاركة مصر في منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط.

ـ برنامج معونة عسكرية واقتصادية لمصر من المملكة المتحدة والولايات المتحدة».

وأكد إيدن أيضاً ضرورة مشاركة الولايات المتحدة فعلياً في منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط[١٢٧].

قام تشرشل بزيارة الرئيس الأمريكي المنتخب حديثاً أيزنهاور في كانون الثاني/يناير ١٩٥٣، حيث أكد له الرئيس الأمريكي التعاطف والدعم الأمريكيين خلال المفاوضات مع المصريين. وبناء على طلب إيزنهاور، سافر إيدن إلى واشنطن في بداية آذار/مارس ١٩٥٣ والتقى الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته جون فوستر دلاس (J. F. Dulles)، بحضور السفير البريطاني في واشنطن. قال

(١٢٥) «مذكرة وزارة الخارجية المصرية إلى سفيرها في واشنطن أحمد حسين،» في: هيكل، المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(١٢٧) Eden, *The Memoirs of Sir Anthony Eden, Full Circle*, p. 248.

إيدن في تقريره إلى رئيس الوزراء حول محادثاته هذه: «وافق معي الرئيس (الأمريكي) على أن من الضروري الحفاظ على قاعدة في مصر، وأن في حال الجلاء عن منطقة القناة قبل عمل ترتيب دفاعي عن الشرق الأوسط، فإننا نعرض أنفسنا للابتزاز المصري. وبخلاف دلاس، كان واضحاً وحازماً حول هذه النقطة». ولما اقترح عليه إيدن إرسال مندوب عسكري للعمل مع الجنرال سْليم في القاهرة، وعد بإرسال الجنرال هل (Hull)، نائب رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة الأمريكية. واشترط الرئيس أيزنهاور للمشاركة في المفاوضات الأنغلو - مصرية دعوة الحكومة المصرية الحكومة الأمريكية للمشاركة، في أثناء لقائه بإيدن في ٦ آذار/مارس ١٩٥٣[١٢٨].

قدم إيدن اقتراحاً يتألف من احتمالات أو خيارات ثلاثة:

- بقاء حوالى ٧ آلاف بريطاني في قاعدة فايد في منطقة قناة السويس من أجل إدارة المخازن والمنشآت فيها.
- يقوم المصريون بإدارة القاعدة تحت إشراف بريطاني.
- يقوم البريطانيون بتفتيش دوري في إدارة القاعدة المصرية[١٢٩].

وتلقى إيدن من وزارة الخارجية البريطانية نصاً لاتفاق مع حكومة الولايات المتحدة، لعرضه على الرئيس الأمريكي، جاء فيه:

«سوف تقترح حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على الحكومة المصرية تسوية عامة تحتوي على:

- الحفاظ على قاعدة منطقة القناة في حال السلم، مع إمكانية تفعيلها مباشرة في حالة قيام حرب.
- ترتيب لدفاع جوي عن مصر.
- انسحاب على مراحل للقوات المسلحة البريطانية من الأرض المصرية.
- مشاركة مصر في منظمة دفاع عن الشرق الأوسط.
- برنامج للمعونة العسكرية والاقتصادية لمصر».

---

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

قابل إيدن الرئيس الأمريكي أيزنهاور في ٩ آذار/مارس وعرض عليه الاقتراح البريطاني الآنف الذكر، فوافق عليه، ووعد بأن يرسل إلى اللواء محمد نجيب رسالة شخصية بشأن الموضوع. واقترح البدء فوراً بالتفاوض مع المصريين.

رفض القادة المصريون فكرة مشاركة الأمريكيين في المفاوضات، وبذلك أفسدوا الخطة البريطانية. وكانت الحجة المصرية هي: يجب التوصل أولاً إلى اتفاقية حول جلاء القوات البريطانية عن مصر، أما الدفاع عن الشرق الأوسط، فيمكن النظر فيه بعد ذلك. وشكا إيدن من موقف السفير الأمريكي في القاهرة كافري، الذي رفض ممارسة أي ضغوط على القادة المصريين. وطلب من السفير الأمريكي في لندن أن تمتنع الولايات المتحدة عن تزويد الجيش المصري بأي أسلحة أمريكية.

وبعد تردد من الجانب البريطاني، تقرر أن يتولى الماريشال وليم سْليم (W. Slim)، رئيس هيئة أركان حرب الإمبراطورية، رئاسة الوفد البريطاني. وطلب من الحكومة الأمريكية أن يرأس الجنرال هل الوفد الأمريكي للتفاوض. ولما وصل كيرمت روزفلت (K. Roosevelt)، مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A)، إلى القاهرة، التقى بجمال عبد الناصر لإقناعه بمشاركة الأمريكيين في المفاوضات وبأن يتولاها كبار العسكريين. لكن عبد الناصر رفض الطلبين: الأول بحجة أن اشتراك الولايات المتحدة كطرف ثالث قد يبدو للرأي العام المصري تحالفاً غربياً ضد مصر، وفضّل أن تبقى الولايات المتحدة على الحياد حتى تستطيع القيام بدور الوسيط المساعد إذا اقتضت ظروف التفاوض ذلك. ولما كان موضوع التفاوض تصفية الاستعمار القديم، فإنه لم يكن من مصلحة الولايات المتحدة أن تضع نفسها في هذا الوضع الحرج. ورفض عبد الناصر قيادة كبار العسكريين للمفاوضات لأنها تعطي الانطباع بان التفاوض سيكون حول الدفاع عن الشرق الأوسط، وليس حول الجلاء عن مصر، وهو ما يثير الرأي العام المصري.

غضب إيدن حين علم أن دلاس سيزور عواصم الشرق الأوسط في أيار/مايو ١٩٥٣؛ إذ خشي أن يبتز المصريون الزيارة، وطلب تأجيلها، لكن وزير الخارجية الأمريكي لم يعبأ بالطلب البريطاني، وزار المنطقة في الموعد المقرر لها. وأصيب إيدن بوعكة صحية لمدة ستة أسابيع، فتولّى تشرشل خلال تلك

المدة وزارة الخارجية ومتابعة أمر المفاوضات. وعبّر عن خشيته من ممارسة دلاس ضغوطه عليه. ولتجنب ذلك، لم يتردد في الاتصال بالرئيس أيزنهاور مباشرة طالباً منه الدعم والمساندة في المفاوضات مع مصر[١٣٠].

واستمر الجانب البريطاني في الامتناع عن التفاوض بحجج واهية، عاقداً آمالاً وهمية على ما كان يجري على الساحة الداخلية المصرية، ولا سيما الخلاف بين اللواء محمد نجيب وقيادة الضباط الأحرار في الجيش، وعلى رأسها البكباشي جمال عبد الناصر. وبعد أن قبل القادة المصريون بالسماح لبريطانيا بالعودة إلى قاعدة القناة إذا هُددت تركيا بعدوان، استأنف البريطانيون التفاوض.

وقام تشرشل وإيدن بزيارة واشنطن في أواخر حزيران/يونيو ١٩٥٤، حيث أثارا موضوع المفاوضات مع مصر، وحثّا الأمريكيين على استعمال معونتهم الاقتصادية لمصر كإغراء لإبرام اتفاقية بشروط معتدلة. وفي هذه الأثناء حبّذ وزير الدفاع البريطاني اللورد ألكسندر وزميله وزير الحربية أنتوني هيد (A. Head) ومعظم العسكريين المقترح المصري. كما حبّذه أصدقاء بريطانيا من رؤساء الدول والحكومات العربية. وأخيراً كُلف هيد برئاسة الوفد البريطاني، فوقّع الاتفاقية مع عبد الناصر في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٥٤ بالحروف الأولى، ووقع الاتفاقية بصورتها النهائية أنتوني ناتنغ (A. Nutting) مع الرئيس عبد الناصر في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤[١٣١].

خامساً: بريطانيا بين مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط ومشاريع الوحدة العربية

فكرت حكومة أتلي في صيف ١٩٤٧ بمشروع معاهدة دفاعية متعددة الأطراف بين بريطانيا وجامعة الدول العربية. وطلب بيفن من المستشار القانوني في السفارة البريطانية في القاهرة بيان الرأي في مدى اتفاق مثل هذه المعاهدة مع ميثاق الأمم المتحدة أو تعارضه معه. وأجاب المستشار القانوني بإمكان إبرام معاهدة بين بريطانيا والجامعة العربية، ولكنه فضّل إبرام اتفاقيات ثنائية مع

(١٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٥، وهيكل، المصدر نفسه، ص ١٨٣ و٢٢٠ ـ ٢٣١.

(١٣١) المصدران نفسهما، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٥، وص ٢٣٢ ـ ٢٣٣، ٢٤٤ ـ ٢٤٩، ٢٦٨، ٣٠٣ و٧٥٩ ـ ٧٦٠ على التوالي.

الدول الأعضاء في الجامعة[١٣٢]. ومنذ سنة ١٩٤٨، بدأ عدد من أصدقاء بريطانيا في المشرق العربي، مثل الملك فاروق والوصي على عرش العراق وملك الأردن عبد الله بن الحسين ورئيس وزراء لبنان رياض الصلح، يبدون خشيتهم من الخطر الشيوعي، وضرورة التحالف مع الدول الغربية لدفع هذا الخطر[١٣٣]. ولدى لقاء كلايتون من المكتب البريطاني للشرق الأوسط برياض الصلح في ٦ نيسان/أبريل ١٩٤٨، أكد له الأخير أن الرئيس السوري شكري القوتلي ورئيس وزرائه جميل مردم يؤيدانه في اقتراحه لإبرام اتفاقية عامة وليست ثنائية بين بريطانيا والجامعة العربية[١٣٤]. وفي اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية في نيسان/أبريل ١٩٤٨، اقترح رياض الصلح إقامة حلف دفاعي بين الدول العربية، وإبرام معاهدة دفاعية بين بريطانيا وكل دولة من الدول العربية ضد الشيوعية، وللدفاع عن الأخطار الخارجية[١٣٥].

١ ـ ميثاق الضمان الجماعي العربي

أصبحت الحاجة ملحّة لإقامة حلف دفاعي يشمل الدول العربية الأعضاء في الجامعة، بعد هزيمة جيوش هذه الدول في الحرب العربية ـ اليهودية سنة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩. ولذا تبنّت اللجنة السياسية للجامعة العربية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، وبالإجماع، المشروع المقدم من رئيس الوزراء المصري حسين سري، المتضمن إقامة حلف عام يشمل جميع الدول العربية، وتوحيد التدريب والتجهيزات العسكرية في الجيوش العربية. ووافق مجلس الجامعة على هذا القرار في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر..[١٣٦] ولما طلب ممثلو بريطانيا لدى الدول العربية من وزارة الخارجية بيان موقف حكومتهم من مشروع الدفاع العربي المشترك، أجابت الوزارة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر بأنه يجب «إيضاح

(١٣٢) تقرير المستشار القانوني في السفارة البريطانية في القاهرة إلى بيفن بتاريخ ٥/ ٩/ ١٩٤٧، FO. 371/61580, A.L.B.D.S., vol. 5.

(١٣٣) برقية من المفوضية البريطانية في بيروت إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ آذار/ مارس ١٩٤٨، A.L.B.D.S., vol. 6, FO. 371/68382, FO. 371/68381.

(١٣٤) برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى الوزير المفوض في بيروت بتاريخ ٦/ ٤/ ١٩٤٨، وبرقية كلايتون إلى وزارة الخارجية ـ لندن في ١٦/ ٤/ ١٩٤٨، A.L.B.D.S., vol. 6, FO. 371/68382.

(١٣٥) برقية من (L. F. Pyman) إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٤٨، FO. 371/68385, A.L.B.D.S., vol. 6.

(١٣٦) A.L.B.D.S., vol. 6, FO. 371/75080.

أن مصالحنا الدفاعية هي: التسهيلات التي نحتاج إليها في مصر، والحفاظ على الترتيبات الدفاعية مع العراق والأردن. . . وأنه ليس لدينا شيء ضد ترتيبات الدفاع المتبادل بين هذه الدول»[١٣٧].

ولدى لقاء نوري السعيد بكلايتون في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، انتقد الأول المشروع المصري للدفاع المشترك، وعزاه إلى رغبة مصر في إبعاد الأنظار عن مشروع الاتحاد السوري ـ العراقي، وأنه طُرح في وقت غير مناسب وعلى عجل، وليس وراءه فكرة لتطبيقه عملياً، وأن ليس في إمكان بعض الدول العربية، مثل العربية السعودية واليمن، المشاركة فيه عملياً. وهو يعتقد أن هذا المشروع يحتاج إلى ربطه بالغرب[١٣٨].

وفي حديث جرى بين الملك فاروق والسفير البريطاني كامبل، شكّك الأخير في جدوى المشروع العربي، ورأى أنه قد يعيق التعاون بين كل دولة عربية وبريطانيا[١٣٩]. وتطور الدفاع المشترك إلى توقيع معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، وذلك في القاهرة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٥٠. وقد نص بعض مواد المعاهدة على ما يلي:

المادة الثانية: «تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها، أو على قواتها، اعتداء عليها جميعاً، ولذلك فإنها، عملاً بحق الدفاع الشرعي ـ الفردي والجماعي ـ عن كيانها، تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ على الفور، منفردة ومجتمعة، جميع التدابير، وتستخدم جميع ما لديها من وسائل، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولإعادة الأمن والسلام إلى نصابهما».

المادة الخامسة: تأليف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة، لتنظيم خطط الدفاع المشترك، وتهيئة وسائله وأساليبه. وقد حدد ملحق المعاهدة العسكري اختصاصات هذه اللجنة الدائمة.

---

(١٣٧) برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارات والمفوضيات البريطانية في الدول العربية، بتاريخ ١/١١/١٩٤٩، في: المصدر نفسه.

(١٣٨) برقية المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ٢/١١/١٩٤٩، في: المصدر نفسه.

(١٣٩) تقرير كامبل إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ٥/١١/١٩٤٩، في: المصدر نفسه.

المادة السادسة: إنشاء مجلس للدفاع المشترك تحت إشراف مجلس الجامعة العربية، يختص بتنفيذ ما جاء في هذه المعاهدة. ويتألف المجلس المذكور من وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة، أو من ينوبون عنهم.

المادة الثامنة: إنشاء مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم، من أجل تحقيق التعاون على «النهوض باقتصاديات بلادهم واستثمار مرافقها الطبيعية، وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية، وبوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه، وإبرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الأهداف»[١٤٠].

تابعت بريطانيا، عن طريق ممثليها الدبلوماسيين في العواصم العربية، المعاهدة الآنفة الذكر. ولما سلّم رئيس وزراء الأردن نسخة منها إلى الوزير المفوض البريطاني، نصح له الأخير بعدم توقيع المعاهدة إلا بعد دراسة أثرها في أحكام معاهدة التحالف الأردنية ـ البريطانية لسنة ١٩٤٨[١٤١]. وقام السفير البريطاني في القاهرة بدراسة أحكام هذه المعاهدة وملحقها العسكري ومقارنتها بأحكام المعاهدة الأنغلو ـ مصرية لسنة ١٩٣٦، فوجد أن المادة الثانية من المعاهدة العربية تماثل في أحكامها المادة السابعة في معاهدة ١٩٣٦؛ فإذا تعرضت دولة عربية لعدوان، فمصر ملزمة بالإسراع إلى مساعدتها، وإذا ذهبت مصر إلى حد التورط في حرب، فقد يطلب من الحكومة البريطانية أن تهرع إلى مساعدة مصر بصفتها حليفاً، بما قد يتطلب إرسال قوات مسلحة. وإن خطر انفجار محلي في الشرق الأوسط يورط مصر في حرب قد يؤدي إلى دعوة بريطانيا إلى المساعدة. أما الفقرة (و) من المادة الأولى من الملحق العسكري للمعاهدة العربية، فتتناقض مع الفقرة الثانية من المذكرة المصرية المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٣٦ المتعلقة بالشؤون العسكرية. ويقترح السفير أن توخذ هذه المعاهدة بالاعتبار عند إعادة النظر في معاهدة التحالف الأنغلو ـ مصرية لسنة ١٩٣٦[١٤٢].

---

(١٤٠) **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، ص ١٦٠ ـ ١٦٤.

(١٤١) برقية من كيركبرايد في عمّان إلى وزارة الخارجية ـ لندن، بتاريخ ١/٥/١٩٥٠، A.L.B.D.S., vol. 6, FO. 371/81936.

(١٤٢) تقرير من السفير البريطاني في الإسكندرية إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ٢٣/٧/١٩٥٠، A.L.B.D.S., vol. 6, FO. 371/81935.

قال كلايتون في حديث مع أمين عام الجامعة عبد الرحمن عزام: هذه المعاهدة غير واقعية، لأن إسرائيل ليست عضواً فيها. وردّ عزام بتعذر إبرام اتفاقية مباشرة بين الدول العربية وإسرائيل[١٤٣].

تأخر العراق والأردن في توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. واقترح رئيس وزراء العراق نوري السعيد على ستيفنسون عند لقائه به في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٥١ في القاهرة، إجراء تعديلات على المعاهدة وملحقها العسكري، بحيث تصبح مفتوحة لكل دولة مهتمة بالدفاع عن الشرق الأوسط. ولما قال السفير البريطاني إن أي منظمة دفاعية شرق أوسطية غير واقعية بدون إسرائيل، ردّ نوري السعيد بأن الحل قد يكون بإبرام اتفاقية ثنائية بين إسرائيل وبريطانيا. وطلب السعيد من السفير البريطاني إطلاعه على رأي حكومته في اقتراحه هذا[١٤٤].

وقدمت الحكومة الأردنية في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٥١ مذكرة تطالب فيها بتعديل بعض مواد معاهدة الدفاع المشترك وملحقها العسكري. وأهم التعديلات الواردة في المذكرة الأردنية أن تقتصر المعاهدة على الدول العربية المهدَّدة بخطر العدوان ولديها قوات مسلحة وإمكانات للدفاع تساهم في وقف أي عدوان عند حدوثه. وتقترح المذكرة إنشاء هيئة خاصة ذات سلطة لتقرير حالة «خطر الحرب» و«الوضع الدولي المفاجئ». كما تقترح إلغاء موافقة مجلس الجامعة على قرارات مجلس الدفاع المشترك ما دام هذا المجلس يضم وزراء خارجية الدول العربية، وأن تكون قرارات مجلس الدفاع المشترك بأكثرية الثلثين. وتقترح تعديل البند الحادي عشر في المعاهدة بحيث «لا تؤثر هذه المعاهدة، ولن تؤثر، على الحقوق والالتزامات الواردة في المعاهدات النافذة المفعول»[١٤٥]. وعلى أي حال، وقّعت الحكومة الأردنية برئاسة توفيق أبو الهدى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي،

(١٤٣) تقرير ستيفنسون في القاهرة إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٥١، A.L.B.D.S., vol. 7, FO. 371/91204.

(١٤٤) برقية ستيفنسون في القاهرة إلى وزارة الخارجية ـ لندن، بتاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٥١، FO. 371/ 91205, A.L.B.D.S., vol. 7.

(١٤٥) مذكرة الحكومة الأردنية حول ميثاق الأمن الجماعي كما نشرتها جريدة **المصري** بتاريخ ١/ ٢/ ١٩٥١، الواردة في رسالة المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٥١، في: المصدر نفسه.

بعد مصادقة البرلمان الأردني عليها في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢[١٤٦].

٢ ـ مشروع القيادة العليا للشرق الأوسط

قدم السفير البريطاني في بغداد، تروتبيك، دراسة في العلاقة بين معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ومشروع القيادة العليا للشرق الأوسط (Middle East Command) الذي قدمته بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا إلى مصر للمشاركة فيه كدولة مؤسسة. وربما تأثر تروتبيك بأفكار نوري السعيد بشأن الموضوع؛ فهو يرى أن المعاهدة العربية للدفاع المشترك هي «الوسيلة الوحيدة للحصول على التعاون العربي في الأمور الدفاعية». ويعتبر أن الرأي السائد في لندن بأنه غير مبال، سواء اختارت الدول العربية الارتباط بقيادة الشرق الأوسط أو لم تختر، هو رأي خاطئ. ويؤكد أن الدولتين العربيتين اللتين «تبديان الرغبة في التعاون مع الغرب هما العراق والأردن. وإذا ثبتتا على موقفيهما، فمن المشكوك فيه أن يكون تعاونهما مفيداً كثيراً لنا بدون تعاون مصر وبقية الدول العربية». ويقول أيضاً: «في تقييمنا لخططنا أعتقد أنه يجب أن لا نبخس من قيمة الوحدة العربية، التي هي، على الرغم من عجز العرب عن العمل المشترك، عامل ثابت دوماً في العلاقات العربية مع العالم الغربي... وأود القول إنها تتجاوز ما يسود العلاقات بين الدول العربية من خصومات وحسد الدول... وإذا أريد من الدول العربية أن تكون إلى جانبنا فلا يمكن تجاهل مشاعرها»[١٤٧].

ولدى اتصال السفير البريطاني في واشنطن بَروز بمساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط لويس جونز (Lewis Jones) في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٥٢، وبحث الآراء بشأن علاقة معاهدة الدفاع المشترك العربية وقيادة الشرق الأوسط، عارض المسؤول الأمريكي بشدة استعمال الميثاق أو الجامعة العربية في المفاوضات من أجل إنشاء قيادة الشرق الأوسط. وكان أهم اعتراض من الجانب الأمريكي عدم وجود إسرائيل في المعاهدة العربية، وهو في موقفه هذا يشارك بريطانيا الموقف نفسه[١٤٨].

(١٤٦) برقية ووكر (Walker) في السفارة البريطانية في عمّان إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٥٢، A.L.B.D.S., vol. 7, FO. 371/98262.

(١٤٧) تقرير تروتبيك في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٥٢، في: المصدر نفسه.

(١٤٨) تقرير من برنارد بروز في واشنطن إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٩٥٢، في: المصدر نفسه.

وبعد فشل المساعي العراقية والأردنية لتعديل معاهدة الدفاع المشترك، صادق مجلس الأمة العراقي عليها في ٢٨ آذار/مارس، وصادق عليها مجلس النواب اللبناني في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر[١٤٩].

وحدث تغير في الموقف العراقي من مشروع القيادة العليا للشرق الأوسط؛ فقد قال وزير الخارجية توفيق السويدي للسفير البريطاني في بغداد إنه يرى أن على الدول العربية ترتيب المسائل الدفاعية في ما بينها قبل أن تفكر في الانضمام إلى الأحلاف الغربية في المنطقة[١٥٠].

ومن الغريب أن كثيراً من المسؤولين العرب كانوا يسلمون الوثائق السرية العربية للدبلوماسيين البريطانيين؛ ففي ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، سلَّم رئيس أركان الجيش اللبناني العقيد توفيق سالم تقرير اجتماع رؤساء أركان الجيوش العربية المرفوع إلى مجلس الدفاع العربي، إلى الملحق العسكري البريطاني في القاهرة العميد ديوك (G.W. Duke)، الذي بعث به بدوره إلى وزارة الحرب البريطانية. ويدور التقرير حول إعداد الخطط العسكرية، وتوحيد التدريب والمصطلحات الفنية العسكرية، ودراسة خطط التعبئة العسكرية، وتحسين مستوى الاستخبارات العسكرية، وتقديم المشورة حول تحسين التموين والفروع الإدارية في القوات المسلحة العربية، وتبادل البعثات العسكرية والكتب والتمارين العسكرية[١٥١].

٣ ـ مشروع فاضل الجمالي للوحدة العربية

سعى د. محمد فاضل الجمالي منذ توليه رئاسة الوزارة العراقية إلى جس نبض الدول الغربية الكبرى بشأن مشروع للاتحاد العربي قبل عرضه على مجلس الجامعة العربية؛ فاتصل أول الأمر بسفير الولايات المتحدة في بغداد د. بري (Berry)، وعرض عليه تحسين علاقات بلاده مع الدول الغربية من خلال مساعدة الولايات المتحدة العراق في الاتحاد مع سورية والأردن. وقال له: إن

(١٤٩) برقية من تروتبيك في بغداد إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٢٨/ ٣/ ١٩٥٢، وبرقية من المفوضية البريطانية في بيروت إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ٤/ ١١/ ١٩٥٢، في: المصدر نفسه.

(١٥٠) رسالة من السفير البريطاني في بغداد إلى السير جيمس بوكر (Sir James Bowker) في وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٩٥٣، A.L.B.D.S., vol. 7, FO. 371/104196.

(١٥١) تقرير البريجادير ديوك إلى الكولونيل ماكفي (D. Macfie) في وزارة الحرب البريطانية ـ لندن، بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٥٣، في: المصدر نفسه.

البريطانيين هم العقبة الرئيسية في طريق قيام اتحاد عراقي ـ أردني. وردّ بري بأن حكومته لن تعارض أي مشروع اتحادي، شريطة أن ينال تأييد السكان المعنيين. وقال الجمالي إن هذا ليس كافياً، وإن ما يحتاج إليه هو دعم أمريكي إيجابي.

ثم التقى الجمالي بالسفير البريطاني تروتبيك في بغداد، وقال له إنه يسعى إلى قيام اتحاد فيدرالي بين العراق وسورية والأردن، بحيث يبدأ أولاً بالاتحاد بين العراق والأردن، ولا يمكن تحقيق هذه الخطوة إلا بالاتفاق أولاً مع البريطانيين. وطلب من السفير البريطاني معرفة شروط بريطانيا لهذا الاتحاد، وبيّن له أنه يريد بقاء الأسرتين المالكتين في الحكم، مع انتهاج سياسة خارجية واحدة وجيش واحد واقتصاد واحد، ومجلس فيدرالي. ردّ السفير البريطاني بأن وزير خارجيته إيدن يرى أن هذه مسألة خاصة بين بلدين عربيين. غير أن الجمالي لم يصدق هذا القول. ولما طلب الجمالي دمج الجيش الأردني بالجيش العراقي، قال له تروتبيك: إننا نعتبره (أي الجيش الأردني) قوة مقاتلة جيدة جداً، ولا نحبذ زواله. أكد الجمالي أنه مستعد لحماية المصالح البريطانية في أي اتحاد فيدرالي يتم التوصل إليه. وفي رسالته إلى وزارة الخارجية البريطانية، يقول تروتبيك إنه لا يجد «سبباً يدعونا إلى تغيير سياستنا بشأن الاتحاد العربي... كنا نقول دوماً إننا لن نعارض أي حركة نحو الوحدة شريطة أن تنال موافقة الشعوب المعنية». ولكنه يذكر أيضاً أن «قلة من العراقيين تؤمن بإخلاصنا حينما نقول هذه الألفاظ. وهم يعرفون أننا نعرف أنه لا توجد وسيلة تستطيع بها الشعوب المعنية أن تعبّر عن إرادتها، ويذهبون إلى استنتاج أننا معارضون للاتحاد، سواء كان اتحاداً فيدرالياً بين العراق والأردن أو مشروع الهلال الخصيب. ويعتقدون أن مصالحنا ستتضرر إذا تحقق هذا الاتحاد، وأننا في كل الأحوال، تحت ضغط يهودي للحيلولة دون حدوث ذلك». ويرى تروتبيك أن من مصلحة بريطانيا أن تقول الآن أنها ستنظر بعين العطف إلى أي ارتباط أوثق بين الدول العربية التي ستفعل ذلك بحرية، ولا سيما بعد موت عبد العزيز آل سعود وإطاحة فاروق ملك مصر، وهما أكبر المعارضين للاتحاد العراقي ـ الأردني. ويعتقد كثير من العراقيين أن الجامعة العربية فشلت لخضوعها للهيمنة المصرية، ولذا اتجهوا الآن إلى مشروعات اتحادية على مقياس أصغر[١٥٢].

(١٥٢) تقرير من تروتبيك في بغداد إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩٥٣، A.L.B.D.S., vol. 7, FO. 371/104197.

وفي ليلة ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، سلّم الجمالي نسخة من مسودة مشروعه للاتحاد العربي إلى السفير تروتبيك، الذي بعث بها مترجمة إلى إيدن في ٦ كانون الثاني/يناير. وقد اطلع على المسودة من رؤساء الوزراء السابقين صالح جبر ونوري السعيد، فأيدها الأول، ونظر إليها الثاني بعين الشك، لأنه لم ير مبرراً لعرض الموضوع على مجلس الجامعة ما دام ميثاق الجامعة لا يحول دون قيام اتحاد بين الدول العربية. أما ردّ الجمالي على نوري، فكان أن من شأن عرض المشروع على مجلس الجامعة أن يرفع سمعة العراق بين المثقفين العرب، ويضع الداعين إلى الوحدة العربية علناً ويعارضونها سراً في دائرة الضوء، فضلاً على اضطرار المصريين إلى بيان موقفهم من الاتحاد[١٥٣].

وقدم الجمالي مشروعه لإدراجه على جدول أعمال اللجنة السياسية للجامعة العربية، التي نظرت فيه يوم ١١ كانون الثاني/يناير. وبرر مشروعه بخطاب ألقاه في ذلك اليوم قال فيه: «إن الأخطار المحيطة بالأمة العربية، والخطر الصهيوني في مقدمتها، لا تجابه بجيوش ودويلات عديدة، ولكن تجابه بجسم موحد وروح موحدة وجيش موحد». وبيّن الجمالي أن الفرقة والاختلاف والتجزئة بين العرب هي التي أدت إلى ضياع فلسطين. ولما كان من المتعذر أن تتحد الدول العربية دفعة واحدة، فيمكن البدء بدولتين ثم تنضم إليهما ثالثة، وهكذا حتى تنضم الدول العربية جميعاً. وينص المشروع على إجراء مفاوضات بين الدول الراغبة في الاتحاد حتى إذا تم الاتفاق بينها، تحيط جامعة الدول العربية علماً بذلك. ثم تشرع في سن دستور الاتحاد ليعرض على برلماناتها من أجل إقراره وتعديل دساتيرها على هذا الأساس. ويتضمن الدستور الاتحادي وحدة السياسة الخارجية والدفاع والشؤون الاقتصادية المشتركة، وينص الدستور على الإدارة الاشتراعية والتنفيذية للاتحاد. ويعرب العراق عن استعداده للدخول في الاتحاد مع أي قطر من الأقطار العربية[١٥٤].

أبلغ الجمالي السفير البريطاني في القاهرة ستيفنسون في ١٣ كانون الثاني/يناير أن مذكرته بشأن الاتحاد العربي أحيلت إلى الدول الأعضاء في الجامعة العربية للدراسة، وذلك باقتراح من مندوب لبنان. وقال الجمالي إن مصر حبذت

(١٥٣) تقرير من تروتبيك في بغداد إلى وزير الخارجية أنتوني إيدن ـ لندن بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٥٤، A.L.B.D.S., vol. 8, FO. 371/110785.

(١٥٤) خوري، **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٩.

أفكاره، ولم يبد الأردن التزاماً، وعارضت المشروع بقية الدول العربية. ونشرت الصحف العراقية المشروع وعلقت عليه بالتأييد، باستثناء صحف حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي المعارضين للحكومة. ونشرت صحيفة **آخر ساعة** المصرية في ١٣ كانون الثاني/يناير تصريحاً للصاغ صلاح سالم أن مصر ترحب بفكرة الاتحاد الفيدرالي بين دولتين عربيتين أو أكثر، شريطة موافقة شعوب البلاد المعنية[١٥٥].

وعلقت مجلة *The Economist* البريطانية، في عددها الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير، على اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية ومجلس الجامعة في القاهرة بالقول إن معتقدين شعبيين يسيطران على اللجنة والمجلس: **أولهما** أن بإمكان الدول الضعيفة عسكرياً والغنية أن تتحمل الحياد. **وثانيهما** أن قبول القواعد العسكرية الأجنبية هو دعوة للهجوم عليها أكثر مما هو تثبيط له. وأشارت المجلة إلى مشروع الاتحاد الفيدرالي الذي قدمه الجمالي، وبينت أن برحيل الملك فاروق وموت الملك عبد العزيز واغتيال الملك عبد الله، زالت العقبات الأُسرية من أمام هذا المشروع، ولكنها ذكرت عائقاً جديداً بين الذين يملكون والذين لايملكون وبين الدول النفطية والدول غير النفطية[١٥٦].

بعث السفير البريطاني في بغداد تروتبيك إلى وزير الخارجية إيدن في ٢٠ كانون الثاني/يناير بتقرير مفصّل بشأن مشروع الجمالي. وذكر في التقرير أن الجمالي عقد مؤتمراً صحفياً في بغداد في ١٨ كانون الثاني/يناير، بعد عودته من القاهرة، تحدث فيه بتوسع عن مشروعه في الاتحاد الفيدرالي، وعبّر عن رضاه عن الصدى الذي استقبل به المشروع، وأن السفير دعاه (أي دعا الجمالي) في مساء ذلك اليوم وبحث معه المشروع، فأكد له الجمالي تحبيذ القيادة المصرية له، وأعرب عن قلقه من الوضع في الأردن، وقال: «أمام الأردن ثلاثة احتمالات: إما أن يبتلعه اليهود، وإما أن يستمر تحت حماية (بريطانيا)، وإما أن يتحد مع العراق. أول الاحتمالات، بالطبع، أسوأها، ولكن قد يعني الاحتمال الثاني بقاء الأردن مشهراً به من الدول العربية الأخرى بأنه

(١٥٥) برقية من ستيفنسون في القاهرة إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ١٤/ ١/ ١٩٥٤، ورسالة من تروتبيك في بغداد إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٥٤، ورسالة من ستيفنسون في القاهرة إلى وزارة الخارجية ـ لندن، بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٥٤، A.L.B.D.S., vol. 8, FO. 371/110785.

(١٥٦) *Economist* (16 January 1954).

أحسن قليلاً من مستعمرة، والطريقة الوحيدة التي يصبح بها آمناً من اليهود ويكون بلداً عربياً محترماً هي اتحاده مع العراق». رد السفير البريطاني على الجمالي بقوله: «هذا بالتأكيد تبسيط شديد للمسألة. فحتى يكون العراق قد بنى قوات مسلحة أكبر مما يملك حالياً، لن يكون بإمكانه المساهمة بصورة فعالة في الدفاع عن الأردن ضد إسرائيل. ولذا، حتى لو تحقق الاتحاد، فالأردن سيحتاج دوماً إلى مساعدتنا. والواقع لا أستطيع أن أرى كيف يؤثر الاتحاد بصورة فعالة في الدفاع عن الأردن في مواجهة إسرائيل. لقد كنا سابقاً ملتزمين بحمايته بمعاهدتنا، والعراق ملزم بمساعدته. وقد لا يزيد الاتحاد من التزاماتنا، بل قد يزيد من عصبية إسرائيل»[١٥٧].

أشار الجمالي إلى أن الجامعة العربية لم تلتزم بوعدها بمنح الأردن مليوني دينار لتمكين حرسه الوطني من ردع الاعتداءات الإسرائيلية، بل قررت تخفيض المبلغ إلى ٨٥٠ ألف دينار، بما في ذلك مبلغ ٥٠٠ ألف دينار سبق أن دُفع، فبقي ٣٥٠ ألف دينار فقط. وذكر الجمالي أنه يواجه صعوبة في الحصول على موافقة البرلمان العراقي على دفع ١٥٠ ألف دينار للأردن. وما لم يتحد الأردن مع العراق، سوف تتذمر الدول العربية الأخرى من دعمه مالياً.

وبيّن الجمالي أن رئيس الوزراء الأردني، فوزي الملقي، كان مستاء من قرار الجامعة العربية، وأنه قال له بأنه قد يطلب من بريطانيا مرابطة قواتها على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية. وقال له أيضاً: «توجد عقبتان رئيسيتان في طريق الاتحاد: الوضع البريطاني في الأردن الذي يجعل الاتحاد مستحيلاً، ومعارضة المحيطين بالملك، ولا سيما الملكة الوالدة». ووافق الملقي مع الجمالي على أن الشعب في الضفة الغربية محبذ للاتحاد مع العراق.

وأبلغ السفير رئيس الوزراء العراقي موقف حكومته من مشروع الأخير، وهو عدم تحبيذ أي «تسوية قسرية للمشكلة التي تحققنا أنها لم يكن مرغوباً فيها من أي طرف. ولن نحتج على اتحاد يتم بالموافقة الحرة للبلاد المعنية. ولسنا مستعدين للضغط على الأردنيين». فقال الجمالي إنه «لا يطلب الضغط على الأردنيين، وكل ما يطلب منا عمله أن تعلموهم أنكم لا تعترضون على ذلك، أو

(١٥٧) تقرير من السفير البريطاني في بغداد إلى أنتوني إيدن بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٥٤، FO. 371/11785, A.L.B.D.S., vol. 8.

بعبارة أخرى، أن تعطوهم الضوء الأخضر بحيث يشعرون بأنهم لا يتوقعون وجود أي صعوبة منا، إذا رغبوا في الإقدام على هذا الاتجاه. . . إنه يرغب في أن نضع أوراقنا على المائدة، لأنه يعتقد أنه إذا كانت لدينا مثل هذه التحفظات ففي الإمكان إيجاد سبيل لحلها». وقال الجمالي إن الملك فيصل الثاني وولي عهده الأمير عبد الإله يحبذان الاتحاد مع الأردن، ولكنه ليس متأكداً من موقف نوري السعيد[١٥٨].

أشار تروتبيك في تقريره هذا إلى رسالة سرية وصلت إليه من روجر ألن (R. Allen)، وهو من كبار موظفي الخارجية البريطانية، ومؤرخة في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٣ تؤكد عدم رغبة وزير الخارجية البريطاني في الاتصال بالأردنيين كما أراد الجمالي، وعدم الرغبة في التوسع في الحديث مع رئيس وزراء العراق حول أسباب الموقف البريطاني من مسألة الاتحاد العراقي ـ الأردني القائم على عدم الالتزام (Non-committal)[١٥٩].

وعلى الصعيد العربي، تم في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٤ في القاهرة لقاء بين تريفور إيفونز (T. Avons)، المستشار الشرقي في السفارة البريطانية في القاهرة، ورئيس وزراء لبنان عبد الله اليافي ورئيس وزراء الأردن فوزي الملقي، وذلك بناء على طلب إيفونز. وهناك قال اليافي إنه معجب بأعضاء مجلس قيادة الثورة المصرية، ومصدوم بواقعيتهم، إذ إنهم لا يثقون ببريطانيا ويخشون قبول شروطها. وفي حديثه عن الجمالي ومشروعه، قال اليافي: اعترض السوريون على المشروع بحجة أنه لم يتجاوز ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، وأيدهم السعوديون في ذلك. أما الملقي، فأشار إلى مواقف الدول العربية من النزاع الأنغلو ـ مصري، ومطالبة الوفد السوري بإعادة النظر في السياسة العربية نحو بريطانيا، ولكن أعضاء الوفدين العراقي واللبناني والأمين العام الجديد للجامعة العربية، عبد الخالق حسونة، كانوا من المعتدلين[١٦٠].

أحدث مشروع الجمالي قلقاً شديداً في الأردن وسورية. وقد عبّر الملك

(١٥٨) تقرير من تروتبيك في بغداد إلى أنتوني إيدن في لندن بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٥٤، A.L.B.D.S., vol. 8, FO. 371/110785.

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) تقرير من السفارة البريطانية في القاهرة إلى المكتب البريطاني للشرق الأوسط ـ فايد، بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٥٤، A.L.B.D.S., vol. 8, FO. 371/110785.

حسين عن قلقه في حديثه إلى السفير البريطاني فيرلونغ (G. W. Furlonge) في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، حيث قال له إن العراقيين يتآمرون عليه، وينفقون على دعايتهم مئة ألف جنيه استرليني شهرياً من أجل الاتحاد بين العراق والأردن. وحاول السفير طمأنة الملك، وأنه لا يعرف شيئاً عن نشاط العراقيين وإنفاقهم الأموال، وذكّره بالبيان الثلاثي. ويبدو أن الملك كان يأمل في أن يقول البريطانيون كلمة في بغداد للحد من نشاط العراقيين[١٦١]. أما في سورية، فقد بلغ التوتر أشده لدى أديب الشيشكلي، الذي كان يواجه معارضة داخلية قوية في أيامه الأخيرة في الحكم. وقام عبد الله اليافي بزيارة دمشق من أجل تخفيف التوتر بين سورية والعراق[١٦٢].

وبعث فالا (P.S. Falla) من وزارة الخارجية البريطانية برد على رسائل السفير في بغداد تروتبيك في ٢ شباط/فبراير بيّن فيه أن العراق والجامعة العربية عاجزان عن تزويد الأردن بالمال والدعم الكافي لإقامة اتحاد بين العراق والأردن. ويبدو من رسائل فيرلونغ في عمان، أن الحكومة الأردنية تدرك ذلك. ولذا قال فالا: «نشعر بأن ملاحظات الجمالي لك غير واقعية، ومن الصعب أخذها على محمل الجد... ونحن لسنا على استعداد لأخذ المبادرة لإبلاغ الحكومة الأردنية أن لا اعتراض لدينا على الاتحاد، ولا نرغب، بالطبع، في أن تخبر أنت الحكومة العراقية بتحفظاتنا الخاصة حول الموضوع»[١٦٣].

٤ ـ الميثاق التركي ـ الباكستاني والإعداد لحلف بغداد

ظلت مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط بدون حل لارتباطها بالمفاوضات البريطانية ـ المصرية حول إنهاء معاهدة ١٩٣٦، ولا سيما بعد رفض مصر الدخول في مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط التي اقترحتها حكومة العمال البريطانية. ولذا رأت حكومة المحافظين التي خلفت حكومة العمال سنة ١٩٥١ ضرورة إيجاد مقاربة جديدة لحل الإشكالية؛ فقد أثار اهتمام بريطانيا الوضع الجديد في المنطقة بعد إبرام الميثاق التركي ـ الباكستاني في ربيع سنة ١٩٥٤. وطلبت وزارة الخارجية

(١٦١) رسالة من فيرلونغ في عمّان إلى فالا في وزارة الخارجية، بتاريخ ٢٧/١/١٩٥٤، في: المصدر نفسه.

(١٦٢) تقرير السفير البريطاني في دمشق إلى أنتوني إيدن ـ لندن، بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٤، في: المصدر نفسه.

(١٦٣) رسالة من فالا في لندن إلى تروتبيك في بغداد بتاريخ ٢/٢/١٩٤٥، في: المصدر نفسه.

من سفرائها في العواصم العربية معرفة ردود الفعل العربية على الوضع الجديد، وحول إمكانية التوفيق أو الدمج بين ميثاق الأمن الجماعي العربي (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لسنة ١٩٥٠) والميثاق التركي ـ الباكستاني.

جاءت التقارير من السفارات البريطانية في العواصم العربية حول الموضوع متباينة، وحتى متناقضة في تحليلها وفي النتائج التي توصلت إليها؛ فمن بغداد، جاء تقرير هوبر (R. W. J. Hooper) في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٥٤ يقول إن وضع الحكومة العراقية ضعيف جداً على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويشكك في إمكانية إقدام الحكومة على الانضمام إلى الميثاق التركي ـ الباكستاني، كما يشكك في مقدرة نوري السعيد، رئيس الوزراء، على إقناع القيادة المصرية بجدوى الميثاق وإغرائها بالانضمام إليه. وكان نوري السعيد قد اقترح تعديل ميثاق الأمن الجماعي العربي بحيث يتاح للدول غير العربية الدخول فيه، مثل تركيا وإيران وباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة، وبحيث يحمي الأردن وسورية والعربية السعودية من هجوم إسرائيلي.

وذهبت السفارة البريطانية في القاهرة إلى احتمال ممارسة مصر وبقية الدول العربية ضغوطاً على العراق لحمله على التخلي عن فكرة الدخول في الحلف التركي ـ الباكستاني إذا قدمت له وسيلة بديلة للدفاع عن نفسه. وقد يكون للمساعدة الأمريكية دورها في القرار العراقي للانضمام إلى حلف إقليمي. وترى السفارة أن التعاون الأنغلو ـ أمريكي لإغراء المصريين في الانضمام إلى الحلف التركي ـ الباكستاني قد ينجح في ربط الحلف المذكور بميثاق الأمن الجماعي العربي[١٦٤].

وجاء في تقرير السفير البريطاني في دمشق، وهو بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٥٤، أن سورية تعيش فترة انتقالية بعد سقوط الشيشكلي، وليست في وضع للانحياز إلى أحد. وسوف تحدد الانتخابات النيابية القادمة خيارات سورية حول التقارب مع العراق والدخول في الحلف التركي ـ الباكستاني، والتمهيد لإقامة اتحاد سوري ـ عراقي. وفي ضوء الانقسام القائم في صفوف الحزبين الرئيسيين في البلاد (الوطني والشعب) حول هذا الموضوع، يبقى الجيش هو الحكم الأخير

(١٦٤) تقرير من هوبر في بغداد إلى روجر ألن في لندن بتاريخ ١٤/٤/١٩٥٤، A.L.B.D.S., vol. 8, FO. 371/110786-7.

في الوضع السياسي. ويقترح السفير عدم تشجيع العراقيين على التأثير في السياسة الداخلية السورية من خلال التمويل أو تشجيع العناصر المؤيدة لهم، وكل تدخل عراقي يساهم في مساعدة الشيوعيين وأحزاب اليسار في حملتها الانتخابية[١٦٥].

وأثارت زيارة صلاح سالم، مبعوث القيادة المصرية إلى بغداد، ومباحثاته مع نوري السعيد، اهتمام السفارات البريطانية في المشرق العربي. والتقى السفير الأمريكي في بغداد بنوري السعيد، بعد اجتماع الأخير بصلاح سالم، ونقل إلى السفير البريطاني في بغداد فحوى الاجتماع، وهو أن العراقيين يتجهون نحو مشروع يشمل ميثاق الضمان الجماعي العربي بعد تعديله ليتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، ويتوسع ليشمل عضوية الدول غير العربية، وأنه تم الاتفاق بين نوري السعيد وصلاح سالم على ما يلي:

أ ـ تعديل ميثاق الأمن الجماعي العربي، بحيث تقدم الدول العربية قوات ودعما عسكرياً للدول العربية الأخرى في حالة عدوان على أي منها من أي مصدر كان. وتقدم الدول غير العربية دعماً للدول العربية الأعضاء ذا طبيعة فنية عسكرية في زمن السلم، ومساعدة بقوات عسكرية في حالة العدوان، مقابل الدعم العربي العام للدول غير العربية من الدول العربية الأعضاء في الميثاق.

ب ـ قد يكون من وظائف الميثاق الجديد الإعداد للسلام مع إسرائيل وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

ج ـ يقدم الاقتراح إلى ممثلي بريطانيا والولايات المتحدة في بغداد والقاهرة لبيان رأييهما في الانضمام إلى ميثاق كهذا، خاضع للتعديل الضروري.

د ـ ما موقف الولايات المتحدة من انضمام فرنسا إلى الميثاق؟ يعتقد نوري السعيد أن لا ضرورة لدعوة فرنسا، ويأمل بأن لا تصر الولايات المتحدة على ذلك، لأنها (أي فرنسا) مكروهة لدى عرب سورية وشمال أفريقيا.

هـ ـ يجتمع ممثلو مصر والعراق في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، بعد الانتخابات النيابية العراقية، للنظر في الرد البريطاني والرد الأمريكي[١٦٦].

(١٦٥) تقرير السفير البريطاني في دمشق، إلى فالا في لندن بتاريخ ٣٠/٦/١٩٥٤، FO. 371/110785.

(١٦٦) ملخّص برقيّة من السفير الأمريكي في بغداد حول محادثاته مع نوري السعيد عن اجتماع الأخير مع صلاح سالم، FO. 371/110791.

سلّم السفير العراقي في القاهرة السفير البريطاني، ستيفنسون، في ١ أيلول/سبتمبر تقريراً حول مباحثات نوري السعيد ـ صلاح سالم، والاتفاق الذي تم بينهما مختلف عما جاء في برقية السفير الأمريكي. وقد تضمن التقرير ثلاث نقاط تم الاتفاق عليها وهي:

ـ يجب أن تكون سياسة الدول العربية واحدة في تعاون تام وصريح مع الغرب.

ـ يحتاج ميثاق الضمان الجماعي العربي إلى إعادة نظر حتى يكون أسلوباً أكثر فاعلية للدفاع المشترك، ووسيلة للتعاون في الدفاع مع الغرب، وبخاصة مع بريطانيا والولايات المتحدة. ولا بد من معرفة رأي بريطانيا والولايات المتحدة حول كيفية تحقيق ذلك.

ـ قد يأتي نوري السعيد إلى القاهرة في ١٥ أيلول/سبتمبر من أجل بحث ردود فعل بريطانيا والولايات المتحدة مع الحكومة المصرية.

وقد أبدى السفير العراقي استغرابه لعدم اتصال الحكومة المصرية بالسفيرين البريطاني والأمريكي[١٦٧].

في ضوء الموقف المصري الفاتر، اقترح سكرتير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية السير كيركباتريك (I. Kirkpatrick) ضرورة التعاون مع نوري السعيد وتكييف اقتراحه مع الحاجات البريطانية. واقترح برويز (J.F. Brewis) من وزارة الخارجية البريطانية ضرورة دراسة اعتراضات رئيس دائرة الشرق الأوسط بوكر (J. Bowker) سنة ١٩٥٢ على دمج الاقتراح البريطاني بانشاء قيادة الحلفاء في الشرق الأوسط مع ميثاق الضمان الجماعي العربي وهي: استثناء دولة إسرائيل من ميثاق الدفاع الإقليمي للشرق الأوسط، وصعوبة التعامل الجماعي مع الدول العربية، والخشية من أن يكون الميثاق وسيلة للحصول على أكبر كمية من السلاح من الغرب بشروط سهلة. واقترح برويز إجراء تعديلات ستة على معاهدة الدفاع العربي المشترك وهي:

ـ تحديد منطقة المعاهدة، بحيث تشمل قبرص حيث ستقام القيادة العامة لقوات التحالف.

(١٦٧) برقية ستيفنسون إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ١/٩/١٩٥٤، في: المصدر نفسه.

ـ إدخال نص من أجل انضمام دول أخرى إلى الميثاق.

ـ لطمأنة إسرائيل، لا بد من التشديد على النوايا السلمية الواردة في المادة الأولى، وأن تؤكد دول الجامعة العربية علناً أن الأسلحة التي تستلمها من الغرب لن تستعمل لأغراض عدوانية.

ـ لا بد من إلغاء رقابة الجامعة العربية على مجلس الدفاع المشترك، وإلغاء اتخاذ القرارات بأغلبية ثلثي الأصوات.

ـ يجب تحديد العلاقة بين القيادة العسكرية العامة العربية ورؤساء الأركان لدى بريطانيا في الشرق الأوسط.

ـ لا بد من تحديد ارتباط القواعد العسكرية بمجلس الدفاع المشترك أو باللجنة العسكرية الدائمة.

ويقترح برويز تشجيع نوري السعيد على السير في خطه هذا[١٦٨].

علق فالا، رئيس دائرة الشرق في وزارة الخارجية البريطانية، على تقرير برويز هذا بأنه يتفق تماماً مع ما جاء فيه. وفي هذه الأثناء قررت القيادة المصرية إلغاء اتفاق نوري السعيد ـ صلاح سالم، مؤكدة عدم وجود أي مبادرة تربط مصر بالغرب قبل توقيع اتفاقية لجلاء القوات البريطانية عن مصر[١٦٩].

قام نوري السعيد بزيارة رسمية لبريطانيا، وأجرى مباحثات مع لويد، وزير الدولة للشؤون الخارجية، في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤. قال نوري إن القيادة المصرية لا ترغب في السنتين القادمتين في النظر في أفكاره المتعلقة بحلف إقليمي. وقال لهم إنه لا يستطيع الانتظار هذه المدة الطويلة، وإنه يفكر حالياً بميثاق يضم خمس دول هي: العراق وتركيا وسورية وإيران والمملكة المتحدة. وبيّن ضرورة دخول سورية في الميثاق، فإذا لم ترغب يقتصر الميثاق على الدول الأربع، وإنه يفكر في منظمة شبيهة بمنظمة معاهدة شمال الأطلسي «الناتو» (NATO).

ولما سأله لويد إذا كانت المنظمة الجديدة ستحل محل معاهدة التحالف

(١٦٨) تقرير عن مقترحات نوري السعيد ـ صلاح سالم حول الدفاع عن الشرق الأوسط بتاريخ ١٠/ ٩/ ١٩٥٤، في: المصدر نفسه.

(١٦٩) تعليق فالا على تقرير برويز بتاريخ ١١/ ٩/ ١٩٥٤، في: المصدر نفسه.

الأنغلو ـ عراقية، رد بالإيجاب. واقترح أن تكون مدة المنظمة عشر سنوات، تجدد بعد ذلك لخمس سنوات. وتحدث عن التعاون العسكري العراقي ـ البريطاني على الأسس القديمة[١٧٠].

ولدى اطلاع بيك (J. H. Peck)، من المكتب البريطاني للشرق الأوسط في القاهرة، على تعليق فالا الذي يحبذ تشجيع نوري السعيد على أفكاره حول تطوير ميثاق الضمان الجماعي العربي، كتب إلى فالا يقول إنه «وجد نفسه بدون فكرة واضحة عما يفكر به (نوري) حقاً، وليس لديه أفكار محددة».

وإزاء هذا الوضع المائع، يرى بيك إمكانية تحويله لصالح بريطانيا، ويرى أن الاتفاقية البريطانية ـ المصرية ستؤثر بعمق في المصالح البريطانية في الشرق الأوسط كله. فالقوات البريطانية خارج مصر مؤلفة من لواء مدرع في ليبيا، ولواء مشاة محمول في قبرص، وقوة مدرعة صغيرة في الأردن، وقوة جوية صغيرة في الأردن وقبرص؛ «وبعد الانسحاب من قناة السويس لن نستطيع الطيران فوق مصر بدون إذن من المصريين. . . إذا احتجنا إلى نقل قوات إلى كينيا أو السودان أو عدن أو الخليج جواً فقد لا تمنحنا مصر الإذن».

«كما أن مشكلة تنفيذ التزاماتنا التعاهدية نحو الأردن، في حالة عدوان إسرائيلي عليه، تطرح مشكلة عسكرية لم نجد لها حلاً بعد». وهو لا يرى سبباً يدفع مصر إلى التعاون مع بريطانيا في الدفاع عن مصالحها في السودان أو شرق أفريقيا أو عدن أو الخليج. ويذهب بيك إلى أن البلد الوحيد الذي لدى بريطانيا فيه حقوق مضمونة لمدة ١٤ سنة هو الأردن، ولكن هذا البلد هو النقطة الأكثر عرضة لتهديدات إسرائيل في العالم العربي، ووسيلته الوحيدة للبقاء هي الأسلحة والأموال البريطانية. ويقترح تركيز الجهود البريطانية على الأردن وسورية والعراق[١٧١].

لم تثمر جهود نوري السعيد في تعديل ميثاق الضمان الجماعي العربي، بسبب معارضة مصر والعربية السعودية، ولذا سعى إلى إبرام ميثاق مع تركيا بالتفاهم مع بريطانيا.

(١٧٠) تقرير فالا عن مباحثات نوري السعيد ـ سلوين لويد بتاريخ ٢٠/ ٩/ ١٩٥٤ إلى السفير البريطاني في بغداد بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٥٤، في: المصدر نفسه.

(١٧١) تقرير جون بيك إلى فالا ـ لندن بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٥٤، في: المصدر نفسه.

سادساً: عزل ليبيا والمحميات البريطانية على سواحل الجزيرة العربية

١ ـ عزل ليبيا

مع نجاح الحلفاء في طرد الإيطاليين والألمان نهائياً من ليبيا في شباط/ فبراير ١٩٤٣، تولت إدارة عسكرية بريطانية حكم منطقتي برقة وطرابلس، بينما تولت حكم فزان إدارة عسكرية فرنسية تابعة للجنة فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول. ولما أبرمت معاهدة السلام مع إيطاليا سنة ١٩٤٧، تعهدت الدول الحليفة الأربع الكبرى (بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) بقبول توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذا لم تستطع الاتفاق على مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة خلال سنة واحدة من دخول المعاهدة حيز التنفيذ. وبسبب تعذر اتفاق هذه الدول، أحيل موضوع ليبيا إلى الأمم المتحدة، التي قررت جمعيتها العامة توحيد ولايات ليبيا الثلاث (برقة وطرابلس وفزان) في دولة واحدة ذات سيادة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٩، في مدى لا يتجاوز ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢. وعينت مفوضاً للأمم المتحدة لمساعدة الليبيين في صوغ دستور للبلاد تمت المصادقة عليه في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥١. وقد نص الدستور على قيام مملكة ليبية متحدة على رأسها الملك إدريس الأول السنوسي وبعاصمتين: طرابلس وبنغازي[١٧٢].

وقد أبرمت بريطانيا معاهدة تحالف مع ليبيا في تموز/ يوليو ١٩٥٣ لمدة عشرين سنة، منحت الحكومة الليبية بريطانيا، بموجبها، قواعد لقواتها العسكرية البرية والجوية في البلاد، مقابل مساعدة مالية بريطانية مقدارها ٢,٨ مليون دولار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و٧,٧ مليون دولار سنوياً تقدم للموازنة العامة للدولة. وأبرمت اتفاقية ليبية ـ بريطانية لمساعدة ليبيا في إنشاء قواتها المسلحة وتدريبها وتدريب قوات الشرطة والدرك الليبية. وقد انسحبت القوات البريطانية من ولاية طرابلس سنة ١٩٦٦، وتجمعت القوات البريطانية منذئذ في برقة، ولم يتجاوز عددها ١٦٠٠ جندي[١٧٣].

(١٧٢) Hurewitz, *Middle East Politics: The Military Dimension*, pp. 233-235.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

سعت بريطانيا إلى عزل ليبيا المستقلة عن الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية. ولما حاولت ليبيا الانضمام إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربية، وردت تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في طرابلس في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٥٣ بالطلب من الحكومة الليبية تأجيل انضمامها، وفي حال إصرارها على الانضمام يتعين عليها أن تقدم تحفظاً لضمان التزاماتها في المعاهدة والاتفاقيات الأنغلو ـ ليبية. وطلبت وزارة الخارجية البريطانية من سفيرها الاتصال بالمستشار القانوني الاتحادي للقيام بدراسة شاملة للمعاهدة العربية وملحقها العسكري، وتحذيره من الانضمام إلى المعاهدة[١٧٤].

٢ ـ عزل المحميات البريطانية في الخليج العربي

أما في المحميات البريطانية في جنوب اليمن والخليج العربي، فقد قامت سياسة بريطانيا على مبدأين رئيسيين: الحفاظ على حالة التفكك التي وجدتها منذ وصولها إلى هذه المنطقة، وعزل هذه الإمارات والمشيخات عن الخارج، للحيلولة دون وصول أي دولة خارجية إلى المنطقة. ولتحقيق هذين المبدأين، عقدت مع كل إمارة أو مشيخة معاهدة حماية تضمن سيطرتها التامة عليها، واستخدمت قواتها البحرية لتأديب هذه الإمارات والمشيخات إذا ما حاولت التمرد أو الخروج على سياستها. وسيطرت بريطانيا على نفط العراق والكويت وقطر وأبو ظبي، وبلغ نصيبها من نفط الخليج ٣٣ بالمئة سنة ١٩٥٨.

وإذا عدنا إلى الوراء قليلاً نجد أن جميع الشركات المساهمة في «شركة النفط التركية» (Turkish Petroleum Company) وقّعت في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٢٨ اتفاقية حدّت من نشاط كل شركة مساهمة في المنطقة، التي رسمت على خارطة مرفقة بالاتفاقية بخط أحمر، وأصبحت منذئذ تعرف بـ «اتفاقية الخط الأحمر» (The Red Line Agreement). وكانت نسبة المساهمة في شركة النفط التركية ٢٣,٧٥ بالمئة لكل من الشركات الأربع التالية:

- Anglo-Persian Oil Company

(١٧٤) برقية من ريفنزديل (Revensdale) في طرابلس إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ٢٥/ ٨/ ١٩٥٣، وبرقية من وزارة الخارجية ـ لندن إلى ريفنزديل ـ طرابلس بتاريخ ٢٩/ ٨/ ١٩٥٣، في: A.L.B.D.S., vol. 7, FO. 371/10305.

- Royal Dutch-Shell
- Compagnie française des pétroles
- The American Group

و ٥ بالمئة للوسيط غولبنكيان (S.C. Gulbenkian).

وتغير اسم شركة النفط التركية إلى «شركة نفط العراق» (Iraq Pertroleum Co. (I.P.C)) سنة ١٩٣١. ومُنحت امتياز التنقيب عن النفط واستغلاله في جميع الأراضي، إلى الشرق من نهر دجلة، أي مساحة ٣٢ ألف ميل مربع. والتزمت الشركة بدفع عائدات للعراق بمعدل أربعة شلنات ذهباً للطن المتري الواحد، مع حد أدنى لا يقل عن ٤٠٠ ألف جنيه ذهباً خلال السنوات العشرين الأولى، بدءاً من التصدير الأول للنفط. وقد أعفيت الشركة بالمقابل من الضرائب، شريطة أن تدفع ٩٠ ألف جنيه ذهباً حتى تاريخ التصدير التجاري، وتدفع بعد ذلك ٦٠ ألف جنيه ذهباً عن أول أربعة ملايين طن تنتج حسب النسبة، و٢٠ ألف جنيه ذهباً عن كل مليون طن متري إضافي ينتج بالتناسب (وفق كل حصة).

وحصلت «الشركة البريطانية للتنمية النفطية» (British Oil Development Company) في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٣٢على امتياز للتنقيب عن النفط واستغلاله في محافظتي الموصل وبغداد، غربي نهر دجلة وشمال دائرة العرض ٣٣، أي في مساحة تقدر بـ ٤٦ ألف ميل مربع. وكان على هذه الشركة أن تدفع للعراق أجرة ميتة قدرها ١٠٠ ألف جنيه ذهباً في سنة ١٩٣٣، وزيادة هذا المبلغ ٢٥ ألف جنيه ذهباً سنوياً، حتى يبلغ ٢٠٠ ألف جنيه ذهباً. ويحق للحكومة العراقية أخذ ٢٠ بالمئة من إنتاج الشركة من النفط للاستهلاك المحلي، وإعادة الفائض إلى الشركة، بدون ثمن. واتفق على دفع عائدات للحكومة العراقية بمعدل أربعة شلنات للطن المتري الواحد. وتعفى الشركة من دفع الضرائب مقابل دفع ألف جنيه ذهباً سنوياً للحكومة العراقية حتى تاريخ الإنتاج التجاري. وبعد ذلك بعشر سنوات، حوّل الامتياز إلى شركة نفط الموصل التي كانت فرعاً من شركة نفط العراق.

ونالت شركة نفط البصرة (The Basrah Petroleum Company) في ١٢ نيسان/أبريل امتيازاً للتنقيب عن النفط لمدة ٧٥ سنة في الأراضي غير الداخلة في الامتيازات السابقة على مساحة مقدارها ٩٣ ألف ميل مربع. وتضمن الامتياز أن تدفع الشركة للحكومة العراقية ٢٠٠ ألف جنيه ذهباً حتى تصدر النفط

بكميات تجارية. وبدأت هذه الشركة بالإنتاج في سنة ١٩٥١[١٧٥].

الجدول الرقم (١ ـ ١)

إنتاج العراق من النفط خلال السنوات السبع ١٩٤٥ ـ ١٩٥١

السنة	إنتاج النفط بالأطنان المكعبة	إنتاج النفط بالبراميل
١٩٤٥	٤٦٠٧٠٠٠	٣٥١١٢٠٠٠
١٩٤٦	٤٦٨٠٠٠	٣٥٦٦٥٠٠٠
١٩٤٧	٤٧٠٢٠٠٠	٣٥٨٣٤٠٠٠
١٩٤٨	٣٤٢٧٠٠٠	٢٦١١٥٠٠٠
١٩٤٩	٤٠٦٧٠٠٠	٣٠٩٥٧٠٠٠
١٩٥٠	٦٤٧٩٠٠٠	٤٦٧٦٠٠٠٠
١٩٥١	٨٣٥١٠٠٠	٦١٥٣٤٠٠٠

المصـــدر: Benjamin Shwadran, *The Middle East: Oil and Great Powers* (Boulder, CO; London: Westview Encore Edition, 1985), p. 241.

لم يكن العراقيون راضين عن العائدات النفطية التي كانوا يتلقونها من شركات النفط الآنفة الذكر، ولا عن عدد مواطنيهم في المواقع الإدارية العليا في عمليات إنتاج النفط. وفي منتصف سنة ١٩٤٨، طالبت الحكومة العراقية شركة نفط العراق بزيادة العائدات، مع أن الامتياز ينص على إعادة النظر في العائدات بعد سنة ١٩٥٤. وبعد مفاوضات طويلة، أعلنت الحكومة العراقية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ أن المباحثات مع الشركة أسفرت عن زيادة العائدات على الطن المتري الواحد من النفط من ٤ إلى ٦ شلنات ذهباً. ولم يتم التوصل إلى اتفاق حول تقدير قيمة الشلن الذهب. وقررت الحكومة العراقية نقل الموضوع إلى المحكمة. وحدث في سنة ١٩٥١ أمران مهمان أديا إلى حقائق جديدة في ميدان النفط في الشرق الأوسط:

أولهما إبرام اتفاقية بين شركة «أرامكو» (ARAMCO) والعربية السعودية نصت على اقتسام أرباح الشركة من النفط مناصفة.

(١٧٥) Benjamin Shwadran, *The Middle East: Oil and Great Powers* (Boulder, CO; London: Westview Encore Edition, 1985), pp. 238-240.

وثانيهما تأميم شركة النفط الأنغلو ـ فارسية (The Anglo - Persian Oil Co.) في نيسان/أبريل ١٩٥١. فبعد ذلك بأسبوعين وجّه نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، تهديداً إلى شركات النفط في بلاده، مطالباً برفع العائدات بحيث تساوي ما في العربية السعودية، والدفع بقيمة الذهب على أساس سعر السوق الحرة، وإلا فقدت امتيازاتها. استجابت شركات النفط للتهديد، ووافقت على الطلب. ووقّعت في ٣ شباط/فبراير ١٩٥٢ اتفاقية بين الحكومة العراقية وشركات النفط بحيث أصبح الطرفان يتقاسمان الأرباح، قبل خصم الضرائب والرسوم، مناصفة، على أن تأخذ الحكومة ١٢,٥ بالمئة من إنتاج الشركات الصافي كحصة من أرباحها نفطاً خاماً، وأن تدفع كل شركة سنوياً ٢٠ ألف جنيه بدل ضرائب(١٧٦).

وفي البحرين، أبرمت شركة نفط البحرين (Bahrain Petroleum Co.)، وهي فرع كندي للشركة الأمريكية Standard Oil Company of California، مع شيخ البحرين اتفاقية في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٣٠، باعتبارها شركة بريطانية، للتنقيب عن النفط واستغلاله. وبدأت الشركة الحفر في ٣١ أيار/مايو ١٩٣٢، واستخرجت النفط بعد سنتين. أما في الكويت، فقد أنشئت شركة نفط الكويت (Kuwait Oil Company) بتمويل متساوي النسب من شركة تنقيب الخليج (Gulf Exploration Company)، وشركة النفط الأنغلو ـ فارسية، وشركة Eastern and General Syndicate. وبعد سنة حصلت هذه الشركة البريطانية على امتياز مدته ٧٥ سنة يغطي كامل أراضي الكويت. وقد اكتُشف النفط في البلاد سنة ١٩٤٦، وأنتجت الكويت في تلك السنة حوالى ٦ ملايين برميل من النفط الخام. وفي سنة ١٩٥٤، بلغ إنتاجها ٣٤٨ مليون برميل، وبلغت عائدات الحكومة الكويتية في السنة نفسها ٢١٧,٣ مليون دولار(١٧٧).

وفي قطر، حصلت شركة النفط الأنغلو ـ فارسية على ترخيص حصري من شيخها في أيلول/سبتمبر ١٩٣٢. ثم نالت في ١٧ أيار/مايو ١٩٣٥ امتيازاً مدته ٧٥ سنة يغطي مساحة البلاد. وبعد سنتين، حصلت شركة فرعية من شركة نفط العراق، هي Petroleum Development (Qatar)، على الامتياز، وبدأ الحفر سنة ١٩٣٨، واكتُشف النفط بكميات تجارية في السنة التالية، وأصبحت قطر في سنة

(١٧٦) المصدر نفسه، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١.

(١٧٧) المصدر نفسه، ص ٤٠٧ ـ ٤١١.

١٩٥٠ منتجة للنفط بمعدل ٣٣,٨٠٠ برميل يومياً، وفي سنة ١٩٥٤ بلغ إنتاجها ٤,٧ مليون طن، وبلغت عائداتها منه ٣٥ مليون دولار في سنة ١٩٥٥(١٧٨).

وكانت الحكومة البريطانية قد وقّعت في ٣ أيار/مايو ١٩٢٢ اتفاقية مع شيخ أبو ظبي، التزم بموجبها الشيخ بمنح الامتيازات النفطية إلى من تعينه الحكومة البريطانية. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٣٩، منح شيخ أبو ظبي شركة Petroleum Development (Trucial Coast)، وهي فرع لشركة نفط العراق، امتيازاً لمدة ٧٥ سنة.

كما منح الشيخ شخبوط آل نهيان امتيازاً لشركة Abu Dhabi Marine Areas، التي تملك شركة النفط البريطانية (British Pertoleum) (BP) ثلثي أسهمها، وتملك الشركة الفرنسية للبترول (Compagnie française des pétroles) ثلثها الباقي، لمدة ٦٥ سنة. واكتشفت شركة Petroleum Development النفط سنة ١٩٥٢، ثم اكتشفته بكميات تجارية سنة ١٩٦٠. وغيرت اسمها سنة ١٩٦٢ إلى شركة نفط أبو ظبي (Abu Dhabi Petroleum Co.). أما شركة Abu Dhabi Marine Areas، فقد اكتشفت النفط سنة ١٩٥٨. وبدأ إنتاج أبو ظبي للنفط سنة ١٩٦٢ بـ ٨٠٠ ألف طن سنوياً، وبعائدات مقدارها ٣ ملايين دولار سنوياً. وفي دبي، منح أول امتياز للنفط سنة ١٩٥٢ لشركة Dubai Marine Areas التي تملك شركة البترول البريطانية (BP) والشركة الفرنسية للبترول (CFP) أسهماً بنسبة ٢:١. وبعد ١١ سنة، حصلت الشركة الأمريكية، شركة نفط دبي (Dubai Petroleum Co.) على امتياز يغطي مساحة الإمارة وشواطئها. واشترت هذه الشركة في آب/أغسطس ١٩٦٣ نسبة ٥٠ بالمئة من أسهم شركة Dubai Marine Areas، ولكن دبي لم تبدأ بإنتاج النفط إلا سنة ١٩٦٩، بمعدل نصف مليون طن(١٧٩).

وأبرمت بريطانيا في سنة ١٩٢٣ اتفاقية مع سلطان مسقط وعُمان تقضي بعدم السماح بالتنقيب عن النفط واستخراجه إلا بموافقة بريطانيا. وحصلت الشركة البريطانية Petroleum Development (Oman) على امتياز للتنقيب عن النفط واستخراجه في السلطنة لمدة ٧٥ سنة بحيث يغطي البلاد كلها، باستثناء

(١٧٨) المصدر نفسه، ص ٤٣١.

(١٧٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٩ و٤٤٢.

منطقة ظفار. وهذه الشركة فرع لشركة نفط العراق. ولم يجر اكتشاف النفط في عُمان إلا في سنة ١٩٦٦[١٨٠].

وهكذا نرى أن بريطانيا استغلت ثروات العراق، ولا سيما ثروته النفطية، بعد أن هيمنت عليه، ثم فعلت الشيء نفسه مع محمياتها في الخليج العربي. وحرصت على عزل هذه المحميات عن محيطها العربي بعد الحرب العالمية الثانية، وأغلقت أبوابها أمام رياح القومية العربية العاتية وحركات التحرر الوطني والاستقلال التي اجتاحت الوطن العربي.

أوفد وزير الخارجية البريطاني إيدن السير روجر ماكنز (R. Makins) إلى دول الخليج العربية في أيار/مايو ١٩٥٢، للتعرف إلى نفوذ الجامعة العربية، ومدى انتشار الأفكار القومية التحررية فيها. وقدم ماكنز تقريراً يؤكد «عدم وجود إشارات واضحة في الدول المذكورة إلى نفوذ الجامعة العربية، ولكنه لا يشك في أن الشعور القومي ليس بعيداً عن السطح». ولما اطلع ستيفنسون، رئيس المكتب البريطاني للشرق الأوسط في فايد (مصر)، على التقرير المذكور، بعث إلى إيدن بتقرير يبيّن فيه التغير الكبير الذي حدث في هذه المحميات وفي نظرة العرب إليها؛ فهو يقول إن منطقة الخليج كانت، حتى عهد قريب، في حالة ركود سياسي، بسبب مصادرها الطبيعية المحدودة جداً، ومناخها القاسي، والخدمات البدائية فيها التي حالت دون أن يزورها أحد إلا لضرورة ملحة. وقد تغيرت الصورة كلياً في ثلاث مشيخات هي البحرين والكويت وقطر، حيث تتوافر الخدمات الجيدة، ومن المحتمل أن تصبح متوافرة في مشيخات أخرى. وتوقع ستيفنسون أن تصبح هذه المشيخات مناطق جاذبة للأعمال المالية والتجارية، وأن ينتشر التعليم فيها على نطاق واسع، وأن تتعدد قنوات الاتصال بينها وبين بقية العالم العربي ومع الغرب. وسينجم عن ذلك انتشار للوعي والنشاط السياسيين بين جيل الشباب. وتوقع أيضاً أن تزول الروابط القبلية والولاءات التقليدية، وتنشأ هوة اجتماعية بين الحكام والأغنياء من جهة والعناصر الواعية سياسياً، التي تعد تربة خصبة للمشاعر القومية المعادية للغرب، من جهة أخرى.

ونبّه ستيفنسون في تقريره إلى أطماع إيران في البحرين، وإلى دعوة الحكومة العراقية شيخ الكويت لزيارة بغداد. كما أشار إلى محاولتين قامت بهما

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٤٣٧.

الجامعة العربية: **الأولى** في بداية سنة ١٩٥١، حين وجهت دعوة إلى شيخ الكويت للمشاركة في مؤتمر ثقافي عربي، و**الثانية** أشير إليها في برقية وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥١ بأن الجامعة العربية تنوي إرسال وفد إلى مشيخات الخليج لإقناع حكامها بمنع إمداد إسرائيل بالنفط. ويتساءل: «كيف علينا أن نستعد لمواجهة أي تمرد محتمل ذي مشاعر وطنية أو عروبية في الخليج، وحماية مصالحنا الاقتصادية في المنطقة، والحفاظ على وضعنا الخاص فيها؟»، ويقترح تقوية إدارة تلك المشيخات، وحماية نموها الاقتصادي. ويرى أيضاً أن لدى بريطانيا سلاحاً مهماً لمكافحة الدعاية المعادية لها هو الإذاعة، باعتبارها «الوسيلة الأولى والرئيسية لنقل أفكارنا إلى السكان بحرّية». ويقترح إنشاء محطة إذاعة في البحرين كفرع لإذاعة الشرق الأدنى (Near East Association) في قبرص، وربطها بهيئة الاذاعة البريطانية (B.B.C) وبمحطة إذاعة الكويت[١٨١].

وقد علق المقيم السياسي البريطاني في البحرين السير روبرت هاي (R. Hay) على تقرير ستيفنسون هذا بتقرير بعث به إلى إيدن في ١١ حزيران/يونيو ١٩٥٢. وبيّن أن مشيخات الخليج ليست أمماً، ولكنها مجموعة من دول المدن تحت حكم أبوي، وتضم سكاناً من مختلف الأجناس. الشعور بالعروبة فيها ضعيف جداً، وباستثناء الكويت، فالشعور الوطني فيها أيضاً ضعيف. والصراع القائم فيها هو بين عامة الشعب والارستقراطية الحاكمة، وقال: «لا توجد فيها بطالة ولا أزمة اقتصادية. ولا بد من جهود لإبقاء الشيوخ تحت السيطرة، مع أنهم والشعب يفضلون وصايتنا الناعمة حالياً على إمكانية استيعابهم من قبل دولة عربية قوية». واستبعد هاي أن تتفق العربية السعودية والعراق على إخراج بريطانيا من الخليج. ورأى ضرورة تجنب التدخل المكشوف في الشؤون الداخلية لهذه المشيخات، وتشجيع الاستقلال الداخلي بأقصى مدى. وخالف هاي رأي ستيفنسون في إنشاء محطة إذاعة في البحرين. وأكد هاي عدم وجود محطة إذاعة في الكويت آنذاك. وقال: «إن الإذاعة العربية في هيئة الإذاعة البريطانية لها شعبية في دول الخليج، ومن الأفضل كثيراً أن تتوسع وتتحسن من أن يتم إنشاء محطات محلية»[١٨٢].

(١٨١) تقرير ستيفنسون إلى أنتوني إيدن، القاهرة بتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٥٢، FO. 371/98333.

(١٨٢) تقرير هاي إلى إيدن، من البحرين بتاريخ ١١/ ٦/ ١٩٥٢، في: المصدر نفسه.

درس إيدن التقارير الآنفة الذكر، وبعث برأيه إلى ستيفنسون. بدأ بالقول: «لا تستطيع حكومة جلالتها تجاهل الخطر الذي تمثله القومية العربية على تطور دول الخليج... فسياسيو الجامعة العربية قد يتجهون إلى الخليج الفارسي بعد أن يستنفدوا الإمكانيات في تونس والمغرب والنزاع الأنغلو ـ مصري والذرائع الأخرى المناسبة للهياج... في تصيدهم الدائم للشعارات القومية وصرخات التظاهر، لتحويل الانتباه عن الشؤون الداخلية في بلادهم». ويضرب مثلاً على ذلك العراق: «لو وقع تحت قيادة أقل توازناً وأقل وداً لبريطانيا من قيادة نوري السعيد، فقد نتصور جيداً أنها قد تستعمل الجامعة العربية كأداة لإزالة السيطرة البريطانية على الخليج والحلول محلها». وإذا قررت الجامعة العربية السيطرة على الخليج، فمن المحتمل أن ترفع أولاً شعار السيادة التامة والاستقلال الوطني، قبل الاتحاد مع الأخوة العرب.

كان من رأي إيدن ضرورة التفريق بين سلطنة مسقط وعُمان والإمارات المتصالحة من جهة (وهي لا يخشى جانبها) ومشيخات النفط الثلاث، الكويت والبحرين وقطر، من جهة أخرى. فقطر في نظره أصغرها وأكثرها تخلفاً، والبحرين محظوظة بإدارة معقولة وبدخل متواضع من النفط، أما الكويت فتدعو إلى القلق والخوف، مع أن الخطر عليها قد لا يكون مباشراً، وهو خطر من توسع عراقي.

عبّر إيدن عن مخاوفه من انتشار التعليم في المشيخات النفطية الثلاث، لأن من شأن ذلك أن يتيح المجال لاطلاع الشباب المتعلم في هذه المشيخات على الصحف العربية المعادية لبريطانيا، ولا سيما الصحف العراقية، والاستماع إلى الإذاعة المصرية[١٨٣].

ولمّا سئل أمين عام الجامعة العربية في ١٥ شباط/فبراير ١٩٥٣، خلال مؤتمر صحفي عقد في القاهرة، عن إمكانية مشاركة الإمارات العربية الخليجية، مثل الكويت، في الجامعة العربية قال: «الجامعة العربية بيت كل الشعوب العربية، ونأمل أن تشارك الإمارات قريباً في تقوية هذه المنظمة». وأوضح أن الكويت التزمت بالمقاطعة العربية لإسرائيل.

أثار هذا التصريح وزارة الخارجية البريطانية، التي طلبت من المقيم

---

(١٨٣) رسالة من إيدن إلى ستيفنسون من لندن بتاريخ ٢/ ٩/ ١٩٥٢، في: المصدر نفسه.

السياسي في البحرين الاتصال بحاكم الكويت عن طريق الوكيل السياسي فيها، واستشارة الحكومة البريطانية حول أي دعوة يتلقاها من الجامعة العربية، وأن يتلقى الرد البريطاني من الوكيل السياسي نفسه[١٨٤].

أثير في مطلع سنة ١٩٥٣ موضوع مقاطعة مشيخات الخليج الاقتصادية لإسرائيل؛ فقد وردت معلومات عن تعامل شركة غرابلي الكويتية مع شركة يهودية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعن تهريب الذهب من الكويت إلى إسرائيل. وقام المدير العام للجمارك العراقية بزيارة الكويت للتحقق من الأمر، فأنكرت الكويت ذلك ونفته[١٨٥].

وفي الوقت نفسه، شاركت الكويت في المؤتمر التربوي العربي الذي عقد في الإسكندرية بين ١و٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣[١٨٦]. وكان حاكم الكويت قد أبلغ الوكيل السياسي البريطاني في الكويت بيلي (Pelly) أن بلاده سوف تتعاون مع الجامعة العربية، ولكن لن تتعامل معها في المسائل السياسية والدفاعية[١٨٧]. هذا وقد قام مكارثي (D.J. Mc Carthy)، من المكتب البريطاني للشرق الأوسط، بإبلاغ الأمين العام المساعد للجامعة العربية، أحمد الشقيري، في ٥ آذار/مارس ١٩٥٣ أن العلاقات الخارجية لمشيخات الخليج العربية من مسؤولية حكومة بريطانيا[١٨٨].

كانت عُمان مقسمة بين سلطنة مسقط التي تشمل الساحل، وإمامة الداخل التي تشمل المناطق الجبلية الداخلية. وكان سعيد بن تيمور البوسعيدي سلطاناً على مسقط منذ سنة ١٩٣١، بينما كان إمام الداخل محمد بن عبد الله الخليلي

---

(١٨٤) برقية من المكتب البريطاني للشرق الأوسط في فايد إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٥٣، ورسالة من وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي في البحرين بتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٥٣، A.L.B.D.S., vol. 7, FO. 371/104266.

(١٨٥) كتاب المقيم السياسي البريطاني في البحرين إلى السكرتير التجاري في المفوضية البريطانية في جدّة بتاريخ ٧/ ١/ ١٩٥٣، وبرقية بيلي من الكويت إلى وزارة الخارجية في لندن بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٥٣، في: FO. 371/104201, A.L.B.D.S., vol. 7.

(١٨٦) برقية من بيلي في الكويت إلى الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٦/ ٨/ ١٩٥٣، وبرقية من وزارة الخارجية ـ لندن إلى المقيم البريطاني في البحرين بتاريخ ١٩/ ٨/ ١٩٥٣، في: المصدر نفسه.

(١٨٧) برقية من بيلي في الكويت إلى وزارة الخارجية ـ لندن، بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٥٣، في: المصدر نفسه.

(١٨٨) تقرير من مكارثي في فايد إلى (G. H. Baker) في وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ٢٧/ ٢/ ١٩٥٣، وتقريره إلى بيكر المؤرخ بتاريخ ١٩/ ٣/ ١٩٥٣، في: A.L.B.D.S., vol. 7, FO. 371/104266.

منذ سنة ١٩٢٠. وكان الخلاف بين السلطان والإمام يعتمد على القوى القبلية في البلاد والتدخل البريطاني. توفي الإمام الخليلي سنة ١٩٥٤ وانتُخب غالب ابن علي الهناوي إماماً خلفاً له. وكان الإمام قبل توليه منصبه هذا قاضياً للرستاق ونزوة، ومسؤولاً عن الشؤون المالية في الإمامة، ولم يكن مقبولاً لدى سعيد ابن تيمور.

وقد انتهزت شركة تطوير النفط العمانية (Petroleum Development Oman (P.D.O.)) تقلب الأحوال في الداخل، باعتبارها صاحبة امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه في عُمان، وتقدمت إلى جبل فهود في أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، بمساندة من قوات مسقط وعُمان البرية التي كانت الشركة تمولها وكان ضباط بريطانيون يدربونها ويقودونها. واحتلت هذه القوات، على الرغم من معارضة السلطان سعيد بن تيمور، مدينة إبري في المنطقة التابعة للإمامة. وقد قاوم الإمام غالب هذا العدوان السافر على الإمامة، وسعى إلى الاتصال بالعربية السعودية طالباً النجدة. ولما هاجم الإمام غالب إبري، انتهز السلطان الفرصة وحاول فرض سلطته على الإمامة، وأيد غزو قوات مسقط وعمان البرية للداخل، بل زحف بقواته على غدف، حيث هزم قوات غالب بن علي التي يقودها شقيقه، واستولى على الرستاق في أواخر سنة ١٩٥٥.

وفي هذه الأثناء احتلت قوات عمان المتصالحة (Trucial Oman Scouts) واحة البريمي، وأخرجت القوات السعودية منها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥، وبذلك قطعت الإمدادات العسكرية والمالية عن الإمام غالب وقواته. واحتلت قوات مسقط وعمان البرية نزوة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، بدون مقاومة حقيقية. وقُضي على الإمامة بعد ذلك. وتقدم السلطان سعيد بن تيمور من صلالة إلى نزوة، حيث عين أحمد بن محمد الحارثي حاكماً على نزوة. وبذلك توحدت سلطنة مسقط وعمان[١٨٩].

وكان طالب بن علي، شقيق الإمام غالب، قد وصل إلى القاهرة، وعقد مؤتمراً صحفياً في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، وقدم شكوى باسم الإمام إلى الجامعة العربية حول العدوان البريطاني على مدينة إبري. وتدخلت السفارة

(١٨٩) Calvin H. Allen, *Oman: The Modernization of the Sultanate* (Boulder, CO: Westview; London; Sydney: Croom Helm, 1987), pp. 61-65.

البريطانية في القاهرة لدى مندوبي الدول العربية لعدم إثارة الشكوى في اجتماع مجلس الجامعة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وقدمت الأمانة العامة للجامعة العربية مذكرة إلى المجلس تضمنت طلب تقديم المساعدة للإمام غالب. واستمعت اللجنة السياسية في الجامعة إلى طالب بن علي وإلى وزير خارجية مصر، الذي قدم بيانات السفارة البريطانية في القاهرة حول الموضوع. وقررت اللجنة السياسية إدراج القضية على جدول أعمال مجلس الجامعة القادم، الذي سيعقد في آذار/مارس ١٩٥٤[١٩٠]، غير أن ما جرى على أرض عمان سنة ١٩٥٥ أنهى القضية.

وكان لما جرى في عمان صلة باحتلال القوات السعودية لواحة البريمي سنة ١٩٥٢؛ ففي آب/أغسطس من تلك السنة، احتلت القوات السعودية قرية حماسة في الواحة. ولم تلجأ بريطانيا، أول الأمر، إلى القوة، وإنما لجأت إلى التفاوض، وطلبت عرض المسألة على محكمة دولية للتحكيم، ووقّعت اتفاقية مع الحكومة السعودية حول التحكيم وشروطه في جدة في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٥٤. تألفت المحكمة من السير ريدر بولارد (R. Bullard)، وهو دبلوماسي بريطاني وسفير سابق في جدة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، والشيخ يوسف ياسين، نائب وزير الخارجية السعودي، ود. إرنستو دو ديبغو (E. de Dihigo) من كوبا، ومحمد حسن من باكستان، ود. شارل دو فيشر (Ch. de Visscher) القاضي البلجيكي السابق في محكمة العدل الدولية، رئيساً. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥، استقال العضو البريطاني من المحكمة، متهماً العضو السعودي بالتحيز والممارسات غير اللائقة، وزاعماً أن العربية السعودية نقلت إمدادات عسكرية إلى واحة البريمي واستمرت في محاولة كسب ولاء شيوخ القبائل في الواحة بمختلف الوسائل. وأدت هذه الاستقالة إلى تعطيل أعمال المحكمة. وكما بيّنا سابقاً، قامت قوات مسقط وعمان البرية، مدعومة بقوات عمان المتصالحة (Trucial Oman Levies) بدخول الواحة، وأجبرت القوات السعودية على الخروج منها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥.

وقال إيدن في خطاب أمام مجلس العموم، مبرراً احتلال البريمي: «حينما بدأت الشركات الحاصلة على امتيازات التنقيب عن النفط عملها بعد الحرب

(١٩٠) برقيّة من (B. A. B. Burrows) المقيم العام البريطاني في البحرين إلى السلطان سعيد بن تيمور بتاريخ ٤/١/١٩٥٤، في: L.B.D.S., vol. 8, FO. 371/11458.

العالمية الثانية، شعرت الحكومة البريطانية بأن من واجبها حماية الكونسورتيوم (التجمع) النفطي الذي يتخذ لندن مقراً له، حتى ولو عنى ذلك التخلي عن سياسة مستقرة طويلة الأمد في عدم التدخل في شؤون الدول المتصالحة الداخلية. وما يعرف بنزاع البريمي غدا عملياً نقطة تحول في السياسة البريطانية في المنطقة»[١٩١].

٣ ـ عزل المحميات البريطانية في جنوب اليمن

سعت بريطانيا أيضاً إلى عزل محمياتها في جنوب اليمن عن اليمن الشمالي وعن بقية الأقطار العربية. وكانت قد قسمت الجنوب اليمني إلى مشيخات مستقلة عن محمية عدن، حيث يقيم الحاكم البريطاني المسؤول عن هذه المحميات كلها. ووقّعت بريطانيا مع بعض حكام محميات شرقي عدن اتفاقيتين استشاريتين، وخمس اتفاقيات مماثلة مع حكام مشيخات غربي عدن (الفضلي، والعوالق السفلى، ويافع السفلى، وبيحان والضالع) في سنتي ١٩٤٤ و١٩٤٥. كما أبرمت ثلاث اتفاقيات مماثلة مع حكام العوالق العليا والعوذلي ولحج سنة ١٩٥١.

كان اليمن الشمالي يطالب باليمن الجنوبي ويعتبره جزءاً محتلاً من الوطن. ومع اغتيال الإمام يحيى، عاهل اليمن، سنة ١٩٤٨، وتولي ابنه أحمد الإمامة من بعده، لم يتوان الأخير عن تحريض شيوخ الجنوب اليمني على التمرد على السلطات البريطانية هناك. وكان أحد شيوخ الضالع قد تمرد في سنة ١٩٤٨، ولما هزمته القوات البريطانية لجأ إلى اليمن الشمالي. ولما الإمام أحمد حاكم عدن السير شامبيون (Shampion) لزيارته في تعز، لبى شامبيون الدعوة، وطلب من الإمام إقامة علاقات دبلوماسية مع بريطانيا، فقال له الإمام بأنه يقبل به ممثلاً دبلوماسياً لديه. وقد استجابت الحكومة البريطانية لطلب الإمام، ولما أبلغ بقرارها في شباط/فبراير ١٩٤٩، قرر الإمام تأجيل الموضوع.

واستمر الخلاف على الحدود بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي. ودارت معارك مع القوات البريطانية التي لم تتردد في قصف القرى اليمنية الحدودية بطائرات سلاح الجو الملكي البريطاني. وفي مطلع سنة ١٩٥٠ زار محمد بن

(١٩١) Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*, 2nd ed. (London: Longman Group Ltd., 1984), pp. 304-305.

عبد الله العمري، موفداً من الإمام، لندن لبحث موضوع تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين، ولكنه فشل في مسعاه. وفي ١٠ تموز/يوليو، أبدت الحكومة البريطانية رغبتها في البحث عن تسوية لجميع المشاكل القائمة بين الدولتين، وأجملتها في النقاط التالية:

- تسوية نزاع الحدود وتعيين الحدود الجنوبية لليمن الشمالي.
- إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.
- النظر في شكاوى اليمن الخاصة بمنطقة شبوة وإيجاد حل لها.
- تحسين العلاقات التجارية بين البلدين.

وبدأت المحادثات بين الطرفين في لندن في ٢٨ آب/أغسطس، واستمرت حتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. واتفق الطرفان على تسوية الحدود وتبادل التمثيل الدبلوماسي. وفي أعقاب ذلك، عيّن اليمن حسن بن علي بن إبراهيم أول وزير مفوض له في لندن في مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، وعينت الحكومة البريطانية مايكل جاكوب (M. Jacob) أول وزير مفوض لها في اليمن[١٩٢].

وقد أثار اهتمام الثورة المصرية بالجنوب اليمني بريطانيا، التي سعت إلى عزل محمياتها عمّا يجري في الوطن العربي. واقترح حاكم عدن السير هيكنبوثام (T. Hickinbotham) في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٥٤ إقامة اتحاد فيدرالي بين حكام مشيخات غربي محمية عدن، بعد أن عرضه عليهم وقبلوا به.

سعى الإمام أحمد إلى إفشال هذا المشروع الذي يهدف إلى الفصل النهائي بين شطري اليمن. ولم يتردد في تحريض قبائل الجنوب ضده، ومدهم بالمال وبالسلاح. ولا يستبعد أن الإمام كان يخشى قيام تحالف بين الشوافع (أتباع المذهب الشافعي من السنّة) في الاتحاد وشوافع اليمن للتخلص من الإمامة الزيدية.

انتظمت المقاومة اليمنية الجنوبية للسلطات البريطانية سنة ١٩٥٦، ونالت الدعم العسكري والمالي من مصر والعربية السعودية[١٩٣]. وعلى الصعيد

(١٩٢) إريك ماكرو، **اليمن والغرب، ١٥٧١ ـ ١٩٦٢**، تعريب وتعليق حسين عبد الله العمري (صنعاء: دار الفكر، ١٩٧٨)، ص ١٩٢ و١٧٧ ـ ١٧٨.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ١٩٤، ١٩٧، ٢٠١ ـ ٢٠٢، ٢٠٥ و٢١٧.

العربي، كان الوفد اليمني قد طلب في مطلع سنة ١٩٥٤ دعم الجامعة العربية ضد العدوان البريطاني على بلاده. وصدر عن مجلس الجامعة العربية في ٢٧ كانون الثاني/ يناير بيان أدان المحاولات البريطانية لفرض نظام جديد على محميات اليمن الجنوبي وفصلها عن اليمن. وحيا المجلس مقاومي العدوان، وأعلن تأييده الكامل للموقف اليمني. وألّف بعثة لتقصي الحقائق في اليمن الجنوبي وتقديم تقرير إلى المجلس. وصلت البعثة إلى تعز في ١٨ شباط/ فبراير برئاسة عبد الخالق حسونة، أمين عام الجامعة العربية، وضمت مندوبين عن العربية السعودية ومصر وسورية. وزارت البعثة عدن في ٢٥ شباط/ فبراير، وقدمت تقريرها إلى مجلس الجامعة. وأصدر الأمين العام للجامعة العربية بياناً في ١٧ حزيران/ يونيو أدان فيه الجهود البريطانية لفصل جنوب اليمن عن شماله، والاعتداءات العسكرية البريطانية على القرى الحدودية اليمنية. ودعا حكام المشيخات العرب إلى رفض مشروع الاتحاد، والوقوف في وجه المساعي البريطانية الرامية إلى فصل بلادهم عن اليمن[١٩٤].

---

(١٩٤) برقية من السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية ـ لندن بتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٥٤، وبرقية من وزير المستعمرات البريطاني إلى حاكم عدن بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٤، وبرقية من تعز إلى وزارة الخارجية ـ لندن، بتاريخ ٢١/ ٢/ ١٩٥٤، وبرقية من وزير المستعمرات إلى حاكم عدن، بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٥٤، وبرقية من حاكم عدن إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٥٤، وكتاب من ستيفنسون في القاهرة إلى وزارة الخارجية في لندن، بتاريخ ٢٣/ ٦/ ١٩٥٤، في: A.L.B.D.S., vol. 8, Co. 1015/813.

الفصل الثاني

بريطانيا والوحدة العربية

١٩٥٥ ــ ١٩٦٦

أولاً: بريطانيا وحلف بغداد

بعد إبرام الحلف العسكري بين تركيا وباكستان في ١٩شباط/ فبراير ١٩٥٤، أعلنت الدولتان استعدادهما للتباحث مع العراق للانضمام إلى الحلف الجديد. كانت مصر ما تزال تأمل بالتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا بشأن جلاء قواتها عن الأرض المصرية، بدون الانضمام إلى أي حلف عسكري إقليمي يبقي على القوات البريطانية في قواعدها في منطقة قناة السويس. ولذا شعرت مصر بأن الحلف الجديد وسيلة ضغط غربية عليها للقبول بالانضمام إليه. ورداً على ذلك، عقد عبد الناصر، رئيس وزراء مصر، مؤتمراً صحفياً، بعد أيام من إبرام الحلف المذكور، حذر فيه الحكومة العراقية من الانضمام إلى حلف غير عربي، ما دام العرب يملكون ميثاق الضمان الجماعي الذي يعبّر عن إرادتهم. والتقى عبد الناصر الأمير عبد الإله، ولي عهد العراق، وعبد الله اليافي، رئيس وزراء لبنان في ٨ تموز/ يوليو ١٩٥٤، وبحث معهما مسألة انضمام العراق إلى الحلف المذكور. وصرّح في ٣٠ آب/ أغسطس بأن مصر لن تنضم إلى أي حلف دفاعي خارجي، لأن مثل هذا الحلف سيؤدي إلى انقسام الوطن العربي وتشتيت قواه وتهديد أمنه القومي، وبأن ميثاق الضمان الجماعي هو الأداة الوحيدة للدفاع عن العرب ضد أي أخطار تهددهم[1].

فوجئت مصر بإبرام اتفاق عسكري بين ليبيا والولايات المتحدة في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ حصلت بموجبه الأخيرة على قاعدة عسكرية كبيرة في طرابلس. ووقّعت ليبيا في اليوم نفسه اتفاقية دفاع مشترك مع تركيا، وهذا يعني ربط ليبيا، الواقعة على حدود مصر الغربية، عسكرياً بالحلف التركي ـ الباكستاني. والتقى عبد الناصر نوري السعيد في ١٥ أيلول/ سبتمبر، وحاول الأخير إقناع رئيس

---

(١) محمد حسنين هيكل، **ملفات السويس**: **حرب الثلاثين سنة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٦)، ص ٣١٢، ٣١٥ و٣١٨.

الوزراء المصري بفوائد قيام حلف للدفاع عن الشرق الأوسط تكون نواته الحلف التركي ـ الباكستاني، وبضرورة انضمام مصر والعراق إليه. ولكن عبد الناصر لم يقتنع بحجة نوري السعيد، وشعر بأن مسعى نوري وسيلة ضغط جديدة على مصر للرضوخ للمطالب البريطانية في المفاوضات الدائرة بين الدولتين. ولما حاول السفير الأمريكي الجديد لدى مصر هنري بايرود (H. Byroade) بحث موضوع الحلف مع عبد الناصر، أجابه الأخير بأنه لن ينظر في موضوع الحلف قبل جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر[٢].

ولمّا وصل عدنان مندريس، رئيس وزراء تركيا، إلى بغداد في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥، وأعلن في اليوم التالي عزم تركيا والعراق على إبرام حلف عسكري بينهما يهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، قررت مصر دعوة رؤساء الحكومات العربية إلى اجتماع عاجل في القاهرة يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير، لبحث موضوع انفراد العراق بالدخول في حلف عسكري يهدد كيان جامعة الدول العربية. رد نوري السعيد على هذه الدعوة برفض حضور الاجتماع، الذي عُقد في موعده المقرر بغياب العراق، واستمر الاجتماع حتى ٦ شباط/فبراير، بدون التوصل إلى قرار[٣]. كان القادة البريطانيون يرون أن الخلاف بين عبد الناصر ونوري السعيد، خلاف شخصي دافعه غيرة الأول من الآخر، وخشيته من تولي العراق قيادة الدول العربية[٤].

التقى أنتوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني، عبد الناصر في القاهرة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٥٥، وهو في طريقه من لندن إلى بانكوك، عاصمة تايلاند، لحضور اجتماع حلف جنوب شرقي آسيا (S.E.A.T.O)، بغرض اختبار نوايا عبد الناصر بشأن الدفاع عن الشرق الأوسط، بعد توقيع اتفاقية الجلاء بين البلدين. وكان اللقاء في منزل السفير البريطاني رالف ستيفنسون، وضم من الجانب البريطاني، بالإضافة إلى إيدن، السفير والماريشال هاردينغ (Harding)، رئيس أركان حرب الإمبراطورية، ومن الجانب المصري رئيس الوزراء جمال عبد الناصر، ورئيس هيئة أركان الجيش المصري عبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي وزكريا محيي الدين، ووزير الخارجية د. محمود فوزي. سأل إيدن

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٨ و٣٢١.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

(٤) Selwyn Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account* (London: Jonathan Cape Ltd., 1978), pp. 26-27.

عبد الناصر عن الأسباب التي تدعوه إلى معارضة الأحلاف، وكيف يرى مستقبل الدفاع عن الشرق الأوسط، فشرح عبد الناصر تصوره لأمن الشرق الأوسط، واستبعد قيام حرب عالمية في ظل التوازن النووي، واحتمال هجوم سوفياتي على الشرق الأوسط. ولما سأله إيدن: «من أين إذن تتوقعون الخطر على الشرق الأوسط؟» تدخل الماريشال هاردينغ وقال: «إنكم لا تتوقعون خطراً إلا من إسرائيل وحدها»؟ التفت إليه إيدن وقال: «ألم يكن مناسباً أن تنتظر، وألم تسمع المثل العربي الذي يقول: لسانك حصانك إن صنته صانك وإن خنته خانك؟».

طلب إيدن من عبد الناصر أن لا يعارض العراق في توجهه إلى ما يرى فيه مصلحته وأمنه، مبيناً أن من حق عبد الناصر أن يقرر بالنسبة إلى مصر، ولكن ليس من حقه اعتراض سبيل دولة عربية أخرى، لا سيما أن الحملة الإعلامية والسياسية على الحلف العراقي ـ التركي ـ الباكستاني تفضي إلى حملة على السياستين البريطانية والأمريكية في المنطقة، وتسيء بالتالي إلى علاقات مصر بالغرب.

لخص محمد حسنين هيكل وجهة نظر عبد الناصر في هذا اللقاء بنقطتين، كانت إحداهما «أنه ليس من حق بلد عربي أن ينفرد وحده بسياسة طالما هو عضو في الجامعة العربية، وقابل لمسؤوليات عضويته وما تعنيه من تحديد لهويته والتزامه». والثانية أنه «على فرض أن بلداً عربياً قرر أن يختار لنفسه ما يرى، فليس من حقه أن يضغط على دولة عربية أخرى لكي تتبعه في السياسة نفسها، وهو يعلم أن ذلك يؤدي إلى بعثرة العالم العربي كله»[٥].

وأكد عبد الناصر لإيدن أن لديه معلومات قاطعة بأن «الحكومة العراقية تمارس ضغوطاً على لبنان وسورية والأردن، ولا تستطيع مصر أن تقف ساكتة، خصوصاً وأن تحول كل الدول العربية في المشرق إلى مخاطر غير مؤكدة في الشمال يترك مصر وحيدة أمام إسرائيل. وهذه قضية تخص الكل ولا تخص مصر بمفردها».

عبّر إيدن في نهاية اللقاء عن قلقه من تصريحات عبد الناصر المعادية للأحلاف، وقال إنها تحرج بريطانيا والولايات المتحدة، وحذر عبدَ الناصر من اللعب على الخلاف بين السياسة البريطانية والسياسة الأمريكية في المنطقة، مبيناً أنهما متفقتان على استراتيجيا واحدة[٦].

---

(٥) هيكل، المصدر نفسه، ص ٣٣٣ و٣٣٥ ـ ٣٣٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٧.

تم توقيع الاتفاق العراقي ـ التركي، الذي عُرف في ما بعد بـ «حلف بغداد» في العاصمة العراقية في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥، ووقّعه من الجانب العراقي نوري السعيد وبرهان باش أعيان، ومن الجانب التركي عدنان مندريس وفؤاد كوبرولو، بحضور رئيس الجمهورية التركية جلال بايار وملك العراق فيصل الثاني. وبانضمام بريطانيا إلى حلف بغداد في ٤ نيسان/أبريل، أُلغيت معاهدة التحالف الأنغلو ـ عراقية لسنة ١٩٣٠.

توقعت حكومة إيدن، التي شُكّلت في ٥ نيسان/أبريل، انضمام الولايات المتحدة إلى الحلف، غير أن ذلك لم يتحقق. وعزا سلوين لويد، وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطاني، عزوف الولايات المتحدة إلى وزير الخارجية الأمريكي دلاس، الذي تذرع بتعذر الحصول على ثلثي أصوات مجلس الشيوخ لدخول الحلف. وانضمت باكستان في تموز/يوليو ١٩٥٥، وإيران في تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها. أما الولايات المتحدة، فوافقت على إرسال مراقبين عسكريين وسياسيين إلى اجتماعات الحلف(٧).

كانت ردود الفعل العربية على قيام حلف بغداد متباينة بين راغب في الانضمام اليه، ورافض مقاوم له، ومتردد؛ فبعد توقيع الحلف بأربعة أيام، دعا رئيس الوزراء السوري صبري العسلي إلى إقامة جيش عربي موحد يضم الجيشين السوري والمصري، فردت مصر بالموافقة الفورية على هذه الدعوة. ووقّعت الحكومتان السورية والمصرية على ميثاق الدفاع المشترك بينهما في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٥. ونص الميثاق على إنشاء مجلس دفاع أعلى، ومجلس حربي، وقيادة مشتركة للجيشين(٨). وأبرمت العربية السعودية ميثاقاً عسكرياً مماثلاً مع مصر في ٢٧ من الشهر نفسه(٩). وانضم اليمن إلى الميثاق في وقت لاحق، وكانت هذه هي الدول الرافضة لحلف بغداد والمقاومة لانضمام أي من الدول العربية إليه.

أما الدول الراغبة في الانضمام إليه، فكانت الأردن ولبنان في عهد رئاسة

(٧) Lloyd, Ibid., p. 27.

(٨) **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩ : دراسة توثيقية**، إعداد يوسف خوري، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

كميل شمعون. وكان الأردن قد رأى، بعد إبرام اتفاقية الجلاء الأنغلو ـ مصرية، ضرورة إعادة النظر في معاهدة التحالف الأنغلو ـ أردنية لسنة ١٩٤٨. وتوجه الملك حسين في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٤ إلى لندن، يرافقه رئيس وزرائه توفيق أبو الهدى ووزير الدفاع أنور نسيبة. وبدأ الوفد الأردني التفاوض مع الحكومة البريطانية في ٢١ من الشهر نفسه. وقد طلب الوفد الأردني تعديل المعاهدة بحيث تأخذ المعونة المالية البريطانية السنوية للأردن شكل أجرة سنوية للقواعد العسكرية البريطانية في البلاد. وأصر أبو الهدى على أن تدفع هذه الأجرة مباشرة إلى الحكومة الأردنية وليس إلى الحساب البنكي الخاص بالجيش الأردني في لندن، الذي ينفق منه رئيس أركان الجيش الفريق جون باغوت غلوب البريطاني الجنسية. وطالب أيضاً بمعونة إضافية للحرس الوطني الأردني المرابط في القرى الحدودية مع إسرائيل، وبتشكيل وحدات جوية عسكرية. أما الحكومة البريطانية، فطلبت من الوفد الأردني تأجيل النظر في مطالبه ريثما تنتهي المفاوضات الجارية لإنشاء حلف دفاعي في الشرق الأوسط.

عاد الوفد الأردني إلى عمان بخفَّي حنين، وأعرب رئيس الوزراء الأردني عن تذمره من الرد البريطاني، بتصريح أدلى به عند عودته إلى عمان، واشترط للانضمام إلى الحلف الدفاعي الذي تتبناه بريطانيا موافقة جميع الدول العربية عليه. وصرح وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية أنتوني ناتنغ (A. Nutting) بالقول: «لا ترى الحكومة البريطانية في الوقت الراهن ضرورة لإعادة النظر في المعاهدة (الأنغلو ـ أردنية)، بل يجب انتظار ما تسفر عنه المفاوضات الدائرة حول منظمة الدفاع المشترك في الشرق الأوسط»(١٠).

ولمّا كانت المادة الخامسة من ميثاق حلف بغداد قد نصت على فتح الباب لأي دولة من دول الجامعة العربية، وغيرها من الدول، للانضمام إلى الحلف، أصبح الأردن الدولة العربية الأولى المرشحة للانضمام إليه. ولكن الحكومة الأردنية ترددت كثيراً في اتخاذ أي موقف منه أمام الحملات الإعلامية المصرية والسعودية ضده. وقررت اتخاذ موقف الحياد من الحرب الإعلامية الدائرة بين القاهرة وبغداد. وفي مؤتمر باندونغ الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٥٥،

(١٠) علي محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣)، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

انحاز الوفد الأردني إلى جانب مصر، وأعلن تبنّيه الحياد الإيجابي[١١].

ولمّا كانت قضية فلسطين والخطر الإسرائيلي شاغل العرب الأول، فقد روج نوري السعيد لحلف بغداد، وأعلن أمام مجلس الأمة العراقي في ٢ شباط/فبراير ١٩٥٥ أنه أوضح للمصريين بأن للعرب عدوين: إسرائيل والشيوعية. أما في ما يتعلق بإسرائيل، فسياسة العراق هي العمل بقدر المستطاع لكسب مساعدة أكبر عدد ممكن من الدول الإسلامية، وكسب تأييد العالم لاستئصال هذا الخطر[١٢]. ويناقض هذا البيان بيان إيدن في مجلس العموم البريطاني في أعقاب التصديق على انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد؛ إذ قال: «أظن أنه من الواضح عند دراسة هذه الاتفاقية أن إسرائيل ستعتبرها تطوراً وتغيراً تتمناه، لأنه للمرة الأولى توجّه دولة عربية أنظارها إلى اتجاه آخر لا إلى إسرائيل»[١٣]. وقد أضعف هذا التناقض من قيمة حلف بغداد في عيون العرب بعامة والأردنيين منهم بخاصة، الذين يرون أن إسرائيل هي عدو العرب الأول لا الاتحاد السوفياتي. وظهرت حجة العناصر الراغبة في ضم الأردن إلى الحلف واهية وغير منطقية.

وفي هذه الأثناء، أعلن عبد الناصر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ إبرام صفقة الأسلحة التشيكية، وبرز منذئذ بطلاً قومياً لأنه كسر طوق احتكار الغرب لتسليح الدول العربية. وبينما كان نجم عبد الناصر يعلو في سماء العرب، بدأت الانتقادات توجه إلى الملك حسين، مع التركيز على الفريق غلوب ووجوده في قيادة الجيش الأردني. وأصبحت شعارات الأحزاب والمنظمات السياسية الأردنية المحظورة منها والعلنية تدور، كما يقول الملك حسين، حول موضوع واحد: «اطردوا الإنكليز من الجيش، وتخلصوا من الملك الذي حوّل الأردن إلى مجرد أداة في يد الغرب»[١٤].

تولى الرئيس التركي جلال بايار المبادرة لإقناع الأردن بالانضمام إلى حلف بغداد، فوصل إلى عمان في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في زيارة رسمية للأردن. وحاول في أثناء زيارته أن يخفف من مخاوف الأردنيين من الحلف،

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(١٢) Elizabeth Monroe, *British Moment in the Middle East, 1914-1956* (London: Chatts and Windus, 1963), p. 185.

(١٣) «Great Britain,» Hansard, Parliamentary Debates, House of Commons, vol. 538, Col. 382.

(١٤) King Hussein, *Uneasy Lies the Head* (London: Heinemann, 1962), p. 88.

فأعلن في خطاب ألقاه في إحدى الوحدات العسكرية الأردنية المرابطة في القدس: «يجب أن لا يندهش الأردنيون إن رأوا الجيش التركي يحارب إلى جانب الجيش الأردني إذا ما تعرض الأردن للعدوان»[١٥].

وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت في القصر الملكي الأردني (في الشونة الجنوبية ـ وادي الأردن) المحادثات الرسمية حول انضمام الأردن إلى الحلف. وكان الجانب الأردني مؤلفاً من الملك حسين، ورئيس وزرائه سعيد المفتي، ورئيس أركان الجيش الفريق غلوب، بينما كان الجانب التركي مؤلفاً من الرئيس جلال بايار، ووزير الخارجية فؤاد فطين زورلو. وبيّن الرئيس التركي الفوائد التي سيجنيها الأردن إذا ما انضم إلى الحلف، فأبدى الملك حسين استجابة ورغبة في الانضمام، وأردف قائلاً: «يعيش الأردن في وضع غريب قائم على الخوف الدائم من عدو قوي وشرس. كما أننا في ضائقة اقتصادية دائمة بسبب وجود مليون لاجئ دون عمل. ونحن بحاجة للمال لتنفيذ مشاريع التنمية». أجابه بايار بأن بلاده لا تستطيع تقديم معونة مالية للأردن، واقترح على الحكومة الأردنية أن تجري اتصالات مع لندن لهذا الغرض. ووعد بدعم تركيا للمطالب الأردنية[١٦]. وانتهت المحادثات الأردنية ـ التركية عند هذا القدر من تبادل وجهات النظر.

كان السفير البريطاني في عمّان والفريق غلوب قد أبلغا إلى الحكومة البريطانية، قبل المحادثات الأردنية ـ التركية رغبة الأردن في الانضمام إلى حلف بغداد. وطلب إيدن من وزارة الخارجية إعداد اتفاقية تتضمن الفوائد التي سوف يجنيها الأردن من انضمامه إلى الحلف. وتولى بنفسه إبراز الفوائد المتوخاه من الحلف، بعد أن وضعت مصر شروطاً مسبقة للانضمام إلى أي حلف دفاعي غربي، وهي «تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية». حاول رئيس الوزراء البريطاني استمالة العرب في خطابه السنوي الذي ألقاه في بلدية لندن (Guild Hall) في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥؛ فبعد أن استعرض الوضع في الشرق الأوسط، انتقل إلى المسألة الفلسطينية، فأعاد إلى الأذهان المقترحات التي قدمتها الحكومة الأمريكية في هذا الصدد في آب/أغسطس من السنة نفسها، وقال: «إذا قبلت إسرائيل والدول العربية الترتيبات الخاصة بمشاكل

(١٥) John Bagot Glubb, *A Soldier with the Arabs* (London: Hodder and Stoughton, 1957), p. 391.

(١٦) هزاع المجالي، **مذكراتي** (عمّان، [د. ن.]، ١٩٦٠)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦، و King Hussein, Ibid., p. 89.

الحدود، فإننا نعتقد أن الولايات المتحدة، وربما بعض الدول الأخرى، ستكون على استعداد لإعطاء ضمانات كافية للطرفين المتنازعين. وربما أدى ذلك إلى تعزيز الثقة والأمن بينهما. وستقدم دولتانا معونة مالية كبيرة، أو أي معونات أخرى لحل مشكلة اللاجئين المؤلمة. كل هذا سنفعله. ولكن ألا يمكننا أن نذهب إلى أبعد من ذلك؟ ما هو الوضع الحالي؟ هنالك العرب من جهة، يبنون موقفهم على قرارات الأمم المتحدة لسنة ١٩٤٨ وغيرها. فهذه وجهة نظرهم. ويقولون أيضاً إنهم على استعداد للدخول في مفاوضات مع إسرائيل على هذا الأساس. أما الإسرائيليون، فيتمسكون باتفاقيات الهدنة لسنة ١٩٤٩ وبالأراضي التي احتلوها في حينها. بين هذين الموقفين هوة واسعة. ولكن هل هي حقاً من الاتساع بحيث لا تستطيع المفاوضات اجتيازها؟ ليس من العدل، وهنا أعترف، أن لا نأخذ في حسابنا قرارات الأمم المتحدة. ولكن هل من المؤكد إمكانية تطبيق هذه القرارات المتعلقة بفلسطين كما هي؟ والحق أنه إذا أرادت هذه الشعوب أن تبلغ السلام الذي هو في صالحها، ونحن نرغب في مساعدتها لبلوغه، فيجب عليها أن تقبل بالتحكيم بين هذين الموقفين. وإنني مقتنع بإمكان التوصل إلى ذلك. فإذا نجحنا بلغنا الانفراج، وحققنا السعادة والرفاه لآلاف البشر»[١٧].

كان هدف هذا الخطاب تشجيع الدول العربية، وخاصة الأردن، المعني بالقضية الفلسطينية والمستضيف للأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين، على الانضمام إلى حلف بغداد. وقد استُقبل بشيء من التفاؤل في البلاد العربية؛ إذ قال جمال عبد الناصر في تصريح أدلى به لصحيفة *News Chronicle* اللندنية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥: «إنه لأول مرة يحاول رئيس وزراء غربي مسؤول أن يكون عادلاً ويذكر قرارات الأمم المتحدة، وإن إيدن اتخذ مسلكاً إيجابياً إنشائياً إزاء مشكلة أُهملت أمداً طويلاً، ويمكن أن تؤدي إلى منع التوتر والتخفيف من حدته. وإنني لا أقول إن كل عربي سيوافقني على هذا، فهذه وجهة نظري الشخصية»[١٨]. وعلّق الناطق الرسمي الأردني على هذا الخطاب بقوله: «هذه هي المرة الأولى التي تقترب فيها مقترحات غربية من وجهة النظر العربية، التي تطالب

(١٧) Anthony Eden, *The Memoirs of Sir Anthony Eden, Full Circle* (London: Cassel and Co. Ltd., 1960), p. 330.

(١٨) جمال عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**، ٣ ج (القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، ١٩٦؟)، ج ١: **٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨**، ص ٤٣٠.

بتنفيذ مشروع الأمم المتحدة في التقسيم»[١٩]. أما إسرائيل، فقد رفضت رفضاً باتاً مقترحات إيدن، وقال رئيس وزرائها دافيد بن غوريون، معلقاً على مقترحات إيدن: «إن هذه المقترحات لا يبررها القانون ولا الأخلاق ولا المنطق»[٢٠].

وعند انعقاد اجتماع الدول الموقّعة حلف بغداد في العاصمة العراقية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، دعا وزير الخارجية البريطاني هارولد ماكميلان (H. Macmillan) إلى فتح الباب لانضمام بعض الدول العربية إلى الحلف، واقترح البدء بالأردن. ولتشجيع الأردن على الإسراع في الانضمام، قرر إيدن إهداء الأردن بضع طائرات حربية قبيل الدخول في مفاوضات الانضمام إلى الحلف[٢١].

جاءت المبادرة من الحكومة الأردنية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، إذ قدمت إلى السفير البريطاني في عمّان مذكرة تحتوي على مطالب الأردن وشروطه للانضمام إلى الحلف، وهي:

ـ المحافظة على ميثاق الضمان الجماعي العربي، بحيث يتمكن الأردن من القيام بالتزاماته بموجب نصوص هذا الميثاق.

ـ تأييد الأردن تأييداً مطلقاً في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين، ودفع العدوان عن الأردن أياً كان مصدره.

ـ النظر بعين الاعتبار إلى الوضع في الداخل والخارج، وترك الفرصة للحكومة الأردنية لتهيئة الجو المناسب.

ـ زيادة قدرة الجيش الأردني بإنشاء فرقة مشاة وفرقة مدرعات ومدفعية ثقيلة ولواء مظليين ومجموعة كوماندو (مغاوير)، وقوة جوية من قاذفات ومقاتلات، وقوة بحرية صغيرة في العقبة والبحر الميت.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع رئيس الوزراء الأردني بسفراء تركيا والعراق والولايات المتحدة، وأعلمهم بالخطوة الأردنية، وشرح لهم وجهة نظر حكومته، وأعرب لهم عن أمله في أن تؤيد حكوماتهم انضمام الأردن إلى حلف بغداد. وبعث الملك حسين برسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، مع

(١٩) نقلاً عن: محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧**، ص ٢٣١.

(٢٠) David Ben Gourion, *Années de Lutte*, traduit par Yves Massip (Paris: Flammarion, 1964), p. 89.

(٢١) Eden, *The Memoirs of Sir Anthony Eden, Full Circle*, p. 342.

الفريق عبد الحكيم عامر الذي كان في زيارة رسمية للأردن آنذاك. وساق الأردن المبررات التالية للانضمام إلى الحلف:

ـ الحاجة إلى تعديل المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لسنة ١٩٤٨، وتقليص مدتها من ١٢ سنة إلى ٤ سنوات.

ـ زيادة القوات المسلحة الأردنية عدداً وعدة، والحصول على أسلحة حديثة.

ـ الحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة للتقليل من اعتماد البلاد على المعونات الخارجية.

ـ التخلص من القيادة البريطانية للجيش الأردني خلال ٤ سنوات[٢٢].

وقد اختارت الحكومة البريطانية، بعد تسلّمها المذكرة الأردنية المؤرخة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، رئيس الأركان العامة للجيوش البريطانية الجنرال جيرالد تمبلر (G. Templer)، لرئاسة الوفد البريطاني الذي سيفاوض الحكومة الأردنية. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، وصل تمبلر، يرافقه مايكل روز (M. Rose)، رئيس قسم الشرق العربي في وزارة الخارجية البريطانية، إلى عمّان، حاملاً مشروع اتفاقية أردنية ـ بريطانية من إعداد وزارة الخارجية. ودامت المفاوضات ٤ أيام بدون التوصل إلى مقترحات محددة. وكانت الحكومة الأردنية قد اقترفت خطأ عدم تأليفها وفداً رسمياً للتفاوض مع الوفد البريطاني، مكتفية باستدعاء الجنرال تمبلر لحضور اجتماعات مجلس الوزراء من أجل إقناع الوزراء بفوائد الانضمام إلى حلف بغداد. وبذلك انتفت الصفة السرية عن المفاوضات، وانتقلت تفاصيلها إلى الشارع، وانتشرت الشائعات حول التنازلات الأردنية ومخاطر الانضمام إلى الحلف.

وقدم تمبلر إلى الحكومة الأردنية في ١١ كانون الأول/ديسمبر مذكرة تضمنت رداً على بعض المطالب الأردنية، ومنها: زيادة عدد قوات الجيش الأردني بنسبة ٦٥ بالمئة عمّا كان عليه آنذاك، وتزويده بأسلحة متنوعة، ثقيلة ومتوسطة، قيمتها ٦,٥ ملايين دينار أردني، والدخول في مفاوضات فوراً لإبدال اتفاقية خاصة بالمعاهدة الأردنية ـ البريطانية لسنة ١٩٤٨[٢٣]. أما المطلبان

(٢٢) هزاع المجالي، **هذا بيان للناس** (عمّان: [د. ن.]، ١٩٥٥)، ص ٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧ ـ ٨.

الأول والثاني من المطالب الأردنية الخاصين بالحفاظ على ميثاق الضمان الجماعي العربي وتأييد الأردن في المطالبة بحقوق عرب فلسطين، فلم يردا في المذكرة البريطانية.

اجتمع مجلس الوزراء الأردني في اليوم التالي (١٢ كانون الأول/ديسمبر) لدراسة المقترحات البريطانية، وألف لجنة برئاسة وزير الداخلية هزاع المجالي للرد على المذكرة البريطانية، فأعدت اللجنة مشروع اتفاقية أردنية ـ بريطانية قدمتها إلى مجلس الوزراء، فوافق عليها. وفجأة استقال ٤ من وزراء الضفة الغربية من الوزارة لإفشال المفاوضات، وطلبوا عرض الرد الأردني على مقترحات تمبلر على الحكومة المصرية، باعتبار أن القضية الفلسطينية لا تعني الأردن وحده بل تعني الدول العربية كلها. ولمّا علم تمبلر بذلك، بعث برسالة إلى رئيس الوزراء الأردني في اليوم نفسه جاء فيها ما يلي: «إنني مفوض بالنيابة عن حكومة جلالتها البريطانية بأن أعلمكم بأنه بالنسبة إلى حكومتي، فإن انضمام الأردن إلى حلف بغداد سوف لا يؤثر، ولا بشكل من الأشكال، في وضع الأردن بالنسبة إلى الحل النهائي لقضية فلسطين». ولكن مبادرة تمبلر لم تثن الوزراء الأربعة عن الاستقالة التي قدموها خطياً في ١٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي اليوم نفسه، قدم رئيس الوزراء استقالة حكومته إلى الملك حسين.

قَبِل الملك استقالة وزارة سعيد المفتي، وكلف هزاع المجالي، وزير الداخلية في الحكومة المستقيلة، بتأليف وزارة جديدة. قدم المجالي أعضاء وزارته إلى الملك في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، معلناً عزم حكومته على ضم الأردن إلى حلف بغداد. وطلب من الجنرال تمبلر مغادرة الأردن من أجل تهدئة الخواطر. وقد أثار تأليف الحكومة الجديدة وإعلان نواياها موجة واسعة من التظاهرات والاضطرابات في ضفتي الأردن، وأضرب الناس عن أعمالهم وامتنع موظفو الدولة عن الذهاب إلى مقار عملهم حتى يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وهو اليوم الذي قدم فيه وزير الداخلية ووزيران آخران من الحكومة استقالاتهم، فاضطر رئيس الحكومة إلى تقديم استقالته إلى الملك، الذي قَبِلها وكلف إبراهيم هاشم بتأليف وزارة جديدة لإجراء انتخابات نيابية، لكنها لم تتمكن من البقاء في الحكم، فقدمت استقالتها في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦. وبعد ذلك بيومين، ألف سمير الرفاعي وزارة جديدة. وفي غضون ذلك، استمرت التظاهرات والإضرابات في البلاد، وأصبح الجيش غير قادر على السيطرة على الوضع في الداخل، فطلب سمير الرفاعي من القائم بالأعمال البريطاني في

عمّان إرسال كتيبتين من الجنود البريطانيين لتعزيز قوات الجيش الأردني، وطلب الملك حسين من الحكومة البريطانية التوسط لدى الحكومة العراقية لإرسال تعزيزات من الجيش العراقي إلى الأردن. استجابت بريطانيا للطلب الأردني، وقررت في ١٠ كانون الثاني/ يناير إرسال كتيبتين من المظليين، وكتيبة من جنود المدفعية من قواتها في قبرص إلى الأردن بصورة فورية. كما تلقت القوات الجوية البريطانية المرابطة في ماركا، وكتيبة الدبابات البريطانية المرابطة في العقبة، داخل الأردن، تعليمات بالتوجه إلى العاصمة الأردنية[٢٤].

وعلى الصعيد الدبلوماسي، بعث وزير الخارجية البريطاني لويد برسالة شديدة اللهجة إلى عبد الناصر، عن طريق السفير البريطاني في القاهرة، جاء فيها: «إن مستقبل علاقاتنا يتوقف على امتناع مصر عن عدائها الشديد لنا، خاصة أن أجهزة الإعلام المصرية ما انفكت تدعو الشعب الأردني إلى الحرب الأهلية والثورة على حليفته بريطانيا». واستجاب عبد الناصر للطلب البريطاني، ووعد السفير بأنه سيعمل على وقف الحملة الإعلامية على الأردن فوراً. وتدخلت بريطانيا لدى العربية السعودية للحيلولة دون استمرار نشاطها في الأردن[٢٥].

وفي الأردن نفسه، استمرت التظاهرات مع عودة سمير الرفاعي إلى الحكم، فأعلن حالة الطوارئ، وفرض منع التجول في جميع أنحاء البلاد، واعتقل العديد من قادة الأحزاب وناشطيها والمثقفين الأردنيين، وألقي بهم في معتقل الجفر الصحراوي. وأعلن أيضاً عن امتناع الأردن عن الانضمام إلى أي أحلاف جديدة. ووجه الملك حسين خطاباً إلى الشعب الأردني شكر فيه الحكومة والجيش على دورهما في إعادة الهدوء إلى البلاد[٢٦].

أما الحكومة البريطانية، فقد رأت أن الوضع في الأردن في غاية الخطورة، وأن من الأنسب تأجيل انضمامه إلى حلف بغداد. وأعرب الملك حسين للسفير البريطاني عن رغبته في إرجاء الدخول في الحلف إلى موعد لاحق أكثر ملاءمة[٢٧]. وبذلك تجنب الأردن الدخول في حلف بغداد، وكان ذلك نصراً

---

(٢٤) Glubb, *A Soldier with the Arabs*, p. 397.

(٢٥) Eden, Ibid., pp. 342-346.

(٢٦) المجالي، **مذكراتي**، ص ١٧٥.

(٢٧) الحسين بن طلال (ملك الأردن)، **مجموعة وثائق رسمية من الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧** (عمّان: [د. ن.]، ١٩٥٧)، ص ٥٨، وسهيلا سليمان الشلبي، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٧**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٦.

لعبد الناصر ولأحزاب المعارضة الأردنية، كما كان درساً مفيداً للبنان الذي أعلن رفضه الانضمام إلى حلف بغداد.

ثانياً: تعريب قيادة الجيش الأردني

شغل الضباط البريطانيون المناصب العليا في قيادة الجيش الأردني منذ بداية تكوينه. وكان أول قائد بريطاني له فردريك بيك (F. Peake) الذي رُقي إلى رتبة فريق وتولى قيادته بين سنتي ١٩٢١و ١٩٣٩. ثم حل محله غلوب، الذي دخل صفوف الجيش سنة ١٩٣٠ قادماً من العراق، وتولى قيادة قوات البادية الأردنية التي أنشئت لمراقبة الحدود الجنوبية والشرقية للبلاد. وتولى قيادة الجيش سنة ١٩٣٩. وكان غلوب والمعتمد البريطاني في عمّان الممثلين للنفوذ البريطاني في البلاد طوال عهد الانتداب (١٩٢٢ ـ ١٩٤٦). ولما حصل الأردن على استقلاله السياسي سنة ١٩٤٦، بقي غلوب في منصبه مع بقية الضباط البريطانيين الذين يحتلون المواقع القيادية في الجيش. وظل في نظر الأردنيين رمزاً للهيمنة البريطانية على البلاد. وفي الحرب العربية ـ اليهودية الأولى (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩)، اتُّهم غلوب بمحاولة منع الجيش الأردن من احتلال مدينة القدس بأكملها، وبالتخلي عن مدينتي اللد والرملة، وبمساعدة اليهود على احتلال النقب الجنوبي والمنطقة المحاذية للعقبة (أم الرشراش، مكان إيلات حالياً)[٢٨]. ومنذئذ أصبح مجرد ذكر غلوب يثير مشاعر الجماهير الشعبية. وكان عدد من الضباط الأردنيين يشعرون بأن غلوب يقيد من نشاط الجيش وفاعليته ضد إسرائيل. وتحول هذا الشعور إلى كراهية وحقد بسبب تباطؤ غلوب في ترقيتهم. وقد قام غلوب بدور رئيسي في وحدة الضفتين، وفي الحفاظ على العرش الهاشمي في الأردن. وكان تدخله في الشؤون الداخلية للبلاد، ولا سيما في الانتخابات النيابية، أمراً معروفاً، لأن قانون الانتخاب كان يسمح للجيش الانتخاب في ثُكنه.

وضاعفت الاعتداءات الإسرائيلية على قرى الحدود الأردنية بين سنتي ١٩٥١ و١٩٥٦ وتقاعس الجيش في الرد عليها، من هجوم الوطنيين الأردنيين عليه. ونُظمت التظاهرات المندّدة بغلوب في إثر الغارات الإسرائيلية على قرى قبية ونحالين وقلقيلية، واتُّهم غلوب بالتخاذل والتآمر. أدرك الملك حسين،

---

(٢٨) عبد الله التل، **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**، ط ٢ (القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩)، ص ٢٠٣.

الذي تولى سلطاته الدستورية في ٢ أيار/ مايو ١٩٥٣، دور غلوب المهيمن في مملكته. ولدى اتصال تنظيم الضباط الأحرار في الجيش الأردني به في مطلع سنة ١٩٥٦، تم الاتفاق على إعفاء غلوب والضباط الإنكليز في وقت مناسب. واتخذ هذا القرار في ١ آذار/ مارس ١٩٥٦، وعهد إلى الزعيم (العميد) راضي عناب برئاسة أركان الجيش[٢٩].

أثار هذا القرار ردود فعل شديدة وسريعة في وايت هول (White Hall)، وطلب السفير البريطاني في عمّان تشارلز ديوك مقابلة الملك حسين لبيان الدوافع لهذا القرار، فأجابه الملك بأنه يرغب في الحفاظ على العلاقات الودية مع بريطانيا، لكنه ينتقد تصرفات غلوب. تولى رئيس الوزراء البريطاني إيدن معالجة الموضوع نفسه، وبعث برسالة شخصية إلى الملك حسين أوضح فيها أن مجلس الوزراء البريطاني اجتمع صباح الأول من آذار/ مارس لبحث ما جرى في الأردن، وأن المعلومات التي تلقاها لا تكفي لتوضيح القرار الملكي. وبُذلت جهود كبيرة لإقناع الملك بالعدول عن قراره، غير أنه صمم على التمسك به. لقد كان من مصلحة بريطانيا آنذاك المحافظة على العلاقات الودية مع الأردن، باعتباره، على حد تعبير إيدن، «المخفر الأمامي للعراق»، ولم يكن في صالحها وضع الملك حسين على طريق مسدود[٣٠].

طلبت الحكومة البريطانية سحب جميع الضباط البريطانيين من الجيش الأردني. وعندما رجت الحكومة الأردنية الحكومة البريطانية إعادة النظر في طلبها والتحلي بضبط الأعصاب، رد إيدن رداً عنيفاً يعبّر عن مدى التوتر الذي ساد العلاقات بين الدولتين: «أرجو إبلاغ رئيس وزراء الأردن أن قراري قد اتُّخذ بعد أربعة أيام من الدراسة، وأنه للأسباب التي وردت سابقاً يجب التمسك به. أما بخصوص إشارته إلى ضرورة التحلي بضبط الأعصاب والاتزان، فباستطاعتك أن تؤكد له بأنني استغرب أن أتلقى مثل هذه النصائح من جانب الأردن بعد أحداث الأول من آذار/ مارس»[٣١].

---

(٢٩) لمزيد من التفاصيل، انظر: شاهر أبو شحوت، «الجيش والسياسة في الأردن: ذكريات عن حركة الضباط الأردنيين الأحرار،» **القبس** (الكويت) (١٩٨٥)، وضافي الجمعاني، **من الحزب إلى السجن، ١٩٤٨ - ١٩٩٤** (بيروت: رياض الريس للكتب، ٢٠٠٧).

(٣٠) Eden, *The Memoirs of Sir Anthony Eden, Full Circle*, pp. 347-349.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

وأكد إيدن أمام مجلس العموم في ٥ آذار/ مارس أن «عزل الفريق غلوب كان منافياً لروح معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية»[٣٢]. وبعد يومين، قال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ناتنغ: «لا ينكر أحد بأننا مقبلون على مرحلة صعبة ومؤلمة في علاقاتنا مع القومية العربية. فهذا منطق التاريخ. ويزيد في صعوباتنا حدّة العداء العربي لإسرائيل. ولن نجد في القريب العاجل علاجاً ناجحاً لمتاعبنا ما دام هنالك طرف ثالث يصب السم في الجرح ويثير العداوة ضدنا وضد جميع الذين ندعمهم. ولمواجهة ذلك لا بد من سلوك السبيل الأمثل، وذلك بأن نكون أكثر تعقلاً وجدية وصبراً، وفي الوقت نفسه أكثر حزماً في سياستنا»[٣٣].

كان من نتائج إعفاء غلوب من منصبه أن طلب حزب العمال البريطاني المعارض في جلسة مجلس العموم في ٧ آذار/ مارس إعادة النظر في السياسة البريطانية في الشرق الأوسط. وأورد زعيم المعارضة البريطانية هيو غيتسكل (H. Gaitskell) ٣ نتائج خطيرة لإعفاء غلوب، وهي: تزايد احتمال قيام حرب بين الدول العربية وإسرائيل، وتدهور سمعة بريطانيا والتحالف مع الغرب في الشرق الأوسط، وتراجع لكل سياسة تعتمد على حلف بغداد. وأكد غيتسكل أن الأردن سينضم إلى المعسكر المصري، وقال أيضاً: «لم يبق بين الرجال الذي تعتمد عليهم بريطانيا في المنطقة، بعد إعفاء غلوب، سوى نوري السعيد في بغداد»[٣٤].

وازداد عداء بريطانيا لعبد الناصر، الذي اعتبرته مسؤولاً عن فشل محاولة ضم الأردن إلى حلف بغداد، وعن عزل غلوب من منصبه. وقال وزير الخارجية البريطاني لويد: «في المساء (١ آذار/ مارس ١٩٥٦) كان لنا عشاء مع عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ومحمود فوزي ومعي والسفير همفري ترافليان وهارولد كاشيا. قال عبد الناصر إن لا مجال لتحسين العلاقات الأنغلو - مصرية إلا إذا قدمنا تعهداً بعدم انضمام أعضاء عرب جدد إلى حلف بغداد. واتفقت مع عبد الناصر على أن أسعى إلى إقناع زملائي بالتعهد بعدم ضم أي بلد عربي إلى حلف بغداد، مقابل توقف الدعاية المصرية ضدنا... وفي طريقنا إلى السفارة

---

(٣٢) Great Britain, Hansard, Parliamentary Debates, House of Commons, vol. 549, Col. 1719-1720.

(٣٣) Ibid., Col. 2126, 7/3/1956.

(٣٤) Ibid., Col. 2136-2138, 7/3/1956.

ليلاً، قال لي ترافيليان إن غلوب عُزل وأُمر بمغادرة الأردن في السابعة صباحاً في اليوم التالي. حينما عدنا إلى السفارة اتصلت فوراً بلندن. اقترح رئيس الوزراء أن عليّ الطيران إلى عمّان للتباحث مع الملك حسين. كان من المشكوك فيه أن أصل قبل أن يغادر غلوب. وقدّرت أن الطيران إلى عمّان بعد مغادرته، أو بدون وقت كاف لتأخير مغادرته سيكون أكثر إهانة. قررت أن لا أذهب إلى عمّان وأن أواصل رحلتي كما هو مخطط لها. هذا يعني أن عليّ مقابلة عبد الناصر بعد ساعة أو ساعتين من النوم. كان الاجتماع مهذباً ولكن ليس ودياً. بدأ عبد الناصر بتهنئتي لأننا عزلنا غلوب لتحسين العلاقات مع مصر»[٣٥]. شعر لويد بالإهانة، لأنه كان يعتقد أن عبد الناصر كان وراء إعفاء غلوب. والحقيقه أنه لم يعلم شيئاً عن الموضوع إلا من وسائل الإعلام.

وعلى الصعيد العربي، اجتمع الرئيس عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي والملك سعود بن عبد العزيز في القاهرة في ٦ آذار/مارس، وأوفدوا في ٩ آذار/مارس رئيس وزراء سورية سعيد الغزي إلى عمّان، حاملاً رسالة خاصة من الرؤساء الثلاثة. وصدر عنهم في ١٢ آذار/مارس بيان مشترك أيد الأردن تأييداً مطلقاً، وأعلن مساعدته في مقاومة كل ضغط أجنبي أو أي عدوان إسرائيلي. وخطا الملك حسين الخطوة الأولى للتفاهم والتعاون مع الدول الثلاث بزيارة رسمية لسورية في ١٠ نيسان/أبريل، صدر في نهايتها بيان مشترك بانتهاج الدولتين «سياسة مبنية على عدم الانضمام إلى أي أحلاف أجنبية»[٣٦]. وتلت هذه الزيارة خطوات انتهت إلى بانشاء قيادة عسكرية مشتركة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٥٦[٣٧].

ثالثاً: بريطانيا وأزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر

كانت مصر تسعى إلى بناء سد على نهر النيل يكون أوسع من سد أسوان، لزيادة مساحة الأراضي الزراعية وتوفير الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها الصناعات المصرية. وقامت بدراسات للموضوع، وقدرت تكاليف بناء السد

---

(٣٥) Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account*, pp. 45-46.

(٣٦) الحسين بن طلال، **مجموعة وثائق رسمية من الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧**، ص ١٠٠ ـ ١٠١.

(٣٧) محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧**، ص ٢٥١.

الجديد (العالي)، وفقاً لخبراء البنك الدولي للإنشاء والتعمير بـ ١,٣ مليار دولار، منها ٤٠٠ مليون دولار بالنقد الأجنبي والباقي يدفع بالنقد المصري. وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية نيتها المشاركة في تمويل السد، فبعث الرئيس أيزنهاور بمشروع قانون إلى الكونغرس يقترح فيه تقديم معونة مالية لمصر مقدارها ٢٠٠ مليون دولار، حتى تتمكن من تنفيذ بناء السد المذكور. وكان من المنتظر أن يوافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبعض الدول الغربية الأخرى على إقراض مصر ٢٠٠ مليون دولار لتغطية بقية المبلغ من النقد الأجنبي المقدر لتمويل السد[٣٨].

كان للدول الغربية شروطها السياسية والعسكرية لتأمين التمويل المذكور، وكانت تلك الدول تتوقع من مصر قبول الشروط، التي منها توقف مصر عن الهجوم على حلف بغداد، والانضمام إليه بصورة من الصور، وتمهيد الطريق لقيام صلح مع إسرائيل، وهي شروط لا تقبل بها القيادة المصرية، التي انطلقت بقوة نحو التعاون مع منظومة الدول الاشتراكية، واعترفت رسمياً بالصين الشعبية في ٢٠ أيار/مايو ١٩٥٦. يذكر وزير الخارجية البريطاني لويد، في مذكراته عن السويس، أنه حذر مجلس الوزراء في آذار/مارس ١٩٥٦ من أن الحكومة البريطانية قد تنسحب من عرضها للمساهمة في تمويل السد العالي. ثم بعث برسالة إلى السفير البريطاني في واشنطن في نهاية الشهر المذكور، يبلغه بأن حكومته لن تعطي عبد الناصر المال لبناء السد إلا إذا غيّر موقفه من المصالح الغربية في الشرق الأوسط. كما أنه اتفق مع وزير الخارجية الأمريكي دلاس، في أثناء حضورهما اجتماعاً في باريس لمجلس حلف الأطلسي، في مطلع أيار/مايو ١٩٥٦، على أن من غير المحتمل التوصل إلى اتفاق حول السد العالي مع تردد شائعات بأن عبد الناصر سيطلب مزيداً من الأسلحة من الاتحاد السوفياتي. واتفقا على تأجيل النظر في التمويل. وبشأن هذا الموضوع، تحدث لويد مع مدير البنك الدولي يوجين بلاك (E. Black) في حزيران/يونيو، وبيّن له بلاك أن الحكومة الأمريكية قد تواجه معارضة قوية في الكونغرس للموافقة على مشروع المعونة المصرية بسبب مقاومة اللوبي الصيني لاعتراف مصر بالصين الشعبية، ولوبي القطن بسبب توريد القطن المصري إلى الاتحاد السوفياتي مقابل الأسلحة السوفياتية، واللوبي الإسرائيلي الذي يسعى

---

(٣٨) هيكل، **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة**، ص ٤٢٩.

دوماً إلى إضعاف مصر، وأصدقاء الغرب في الشرق الأوسط الذين يرون وجوب مكافأة الأصدقاء بدلاً من الأعداء[٣٩].

قابل بلاك الرئيس عبد الناصر (الذي كان قبل يوم واحد ـ أي في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٥٦ ـ قد انتُخب رئيساً لجمهورية مصر)، وقدم شروط الدول الغربية، التي تضمنت نوعاً من الرقابة على المال المصري، ورفض المعونات من مصادر شيوعية. وردّ عبد الناصر على الشروط باقتراحات لم تقبل بها الولايات المتحدة، فتوقفت المحادثات بعدها. وفي هذه الأثناء، وتحديداً في ١٣ حزيران/يونيو، كان قد تم انسحاب آخر جندي بريطاني من الأراضي المصرية. وفي ١٩ تموز/يوليو، أبلغ دلاس السفير المصري في واشنطن، أحمد حسين، رفض الحكومة الأمريكية تمويل بناء السد العالي. كان الانسحاب الأمريكي مفاجئاً لمصر ولبريطانيا ولوزارة الخارجية الأمريكية نفسها، كما يقول ريتشارد مورفي (R. Murphy). وبحث مجلس الوزراء البريطاني في ١٧ تموز/يوليو موضوع الانسحاب البريطاني من تمويل السد، بدون شعور بالعجلة، ووعد لويد زملاءه في المجلس بإعداد مذكرة للسفير البريطاني في القاهرة حول كيفية سحب العرض البريطاني. وعندما علم لويد بقرار دلاس، قال له إيدن إنه لم يُستشر في هذا القرار الأمريكي. اجتمع مجلس الوزراء البريطاني في ٢٠ تموز/يوليو، وقرر الانسحاب من المشروع. وقابل كاشيا من وزارة الخارجية البريطانية السفير المصري في لندن وأبلغه بقرار حكومته[٤٠].

كان عبد الناصر آنئذ في يوغسلافيا مجتمعاً إلى الماريشال تيتو ورئيس وزراء الهند نهرو، وكانت الأنباء جارحة لكرامته[٤١]، فردّ على الرفض الغربي لتمويل السد بتأميم شركة قناة السويس في ٢٦ تموز/يوليو، ولقي تأييداً رسمياً وشعبياً في مصر نفسها وفي معظم الأقطار العربية. أما إيدن، فتلقّى النبأ خلال حفل العشاء الذي أقامه في مقر رئيس الوزراء (10 Downing Street) في لندن، على شرف الملك العراقي فيصل الثاني، وولي عهده الأمير عبد الإله، ورئس وزرائه نوري السعيد، وكان في الحفل أيضاً اللورد سالزبوري (Salisbury)،

---

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٤٤، و Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account*, pp. 68-69.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧١؛ هيكل، المصدر نفسه، ص ٤٤٦ و٤٥٠؛ Dwight Eisenhower, *The White House Years: Waging Peace, 1956-1961* (London; New York: Heineman 1966), and Eden, *The Memoirs of Sir Anthony Eden, Full Circle*, pp. 419-422.

(٤١) Eden, Ibid., p. 422.

واللورد هيوم، ولويد. وبعد حفل العشاء، عقد إيدن مجلس الوزراء بحضور رؤساء أركان الحرب، والسفير الفرنسي في لندن، شوفيل، والقائم بالأعمال الأمريكي فوستر. ونوقش في ذلك الاجتماع قرار التأميم، وصدر بيان جاء فيه: «إن القرار التعسفي الذي أصدرته الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس، بدون إخطار سابق، وخلافاً لعقد الامتياز، يمس المصالح الحيوية لأمم كثيرة. إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة، في تشاور عاجل مع بعض الحكومات المهتمة بالأمر في صدد الموقف الخطير الناشئ عن تأميم شركة قناة السويس، وما يمكن أن يكون له من أثر في عملياتها من جراء هذا القرار التعسفي». وطلب لويد من السفير الفرنسي والقائم بالأعمال الأمريكي أن تصدر حكومتاهما بياناً مشابهاً للبيان المذكور[٤٢].

بيّن الرئيس عبد الناصر في الخطاب الذي ألقاه في العيد الخامس للثورة وأعلن فيه القرار بتأميم شركة قناة السويس، الشروط التي وضعتها الدول الغربية لتمويل السد العالي ورفضتها القيادة المصرية. وتحدث عن زيارة وزير خارجية الاتحاد السوفياتي دمتري شبيلوف (D. Shepilov) لمصر في حزيران/يونيو ١٩٥٦، حيث عرض مساعدة بلاده لمصر وتقديم قروض لها طويلة الأجل، بلا قيد أو شرط. وقد جاء في قرار تأميم شركة السويس تعويض المساهمين بحسب سعر الإقفال السابق على تاريخ القرار في بورصة الأوراق المالية في باريس، على أن يتم دفع هذا التعويض بعد استلام الدولة جميع أملاك الشركة المؤممة. كما نص القرار على تولي هيئة مستقلة إدارة مرفق المرور في قناة السويس، وعلى تجميد أموال الشركة المؤممة وحقوقها في مصر والخارج، والاحتفاظ بجميع موظفي الشركة المؤممة ومستخدميها وعمالها[٤٣].

أثار القرار وخطاب عبد الناصر غضب إيدن وحقده. وكان التأميم في نظره استيلاء على واردات القناة وتحويلها إلى تمويل بناء السد العالي. واستولت مصر فعلاً على رصيد حساب شركة قناة السويس في فرع البنك العثماني في القاهرة، ومقداره ٥ ملايين جنيه مصري. وكانت واردات القناة ثروة كبيرة؛ ففي سنة ١٩٥٥ بلغ عدد السفن التي عبرت القناة ١٤٦٦٦ سفينة، كان ثلثه تقريباً سفناً

---

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٢٤، وعبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**، ص ٥٤٧ ـ ٥٦٤.

بريطانية. وكانت بريطانيا تملك ٤٤ بالمئة من أسهم شركة القناة، ويبلغ ريعها السنوي ٨ ملايين دولار. وبلغت قيمة سهم الشركة قبل تأميمها ٢٦٠ دولاراً.

قررت حكومة إيدن اللجوء إلى العمل العسكري لتخليص القناة من أيدي مصر، واتخاذ الخطوات الفورية لذلك. وشرعت في الاتصال بالولايات المتحدة لإرسال ممثل لها إلى لندن للقاء بوزير الخارجية البريطاني ووزير الخارجية الفرنسي كريستيان بينو (C. Pineau) لدراسة ما يجب عمله في مواجهة عملية التأميم المصرية. ولما اجتمع ممثلو الدول الثلاث، قرروا عدم اللجوء إلى مجلس الأمن، لما في ذلك من مخاطر لجوء الاتحاد السوفياتي إلى استعمال حق النقض (الفيتو) عند طرح أي قرار لا يعجب مصر. واتُّفق على ممارسة الحد الأقصى من الضغط السياسي والاقتصادي على مصر لإنشاء رقابة دولية على القناة. ولم تستبعد الحكومة البريطانية، من البداية، اللجوء إلى العمل العسكري ضد مصر؛ فقد أعطي رؤساء الأركان تعليمات لإعداد خطة وجدول زمني لعملية عسكرية لاحتلال القناة والسيطرة عليها إذا فشلت الأساليب الأخرى. وقد أبلغ إيدن إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور عزم حكومته، وفي نهاية المطاف «استعمال القوة لإعادة عبد الناصر إلى رشده».

وجهت الحكومتان البريطانية والفرنسية إلى مصر احتجاجاً شديد اللهجة بسبب تأميم شركة قناة السويس، ورفضت مصر تسلم الاحتجاج. وقررت الحكومتان تجميد أرصدة مصر وودائعها في البنوك البريطانية والفرنسية، وتلتهما الولايات المتحدة بقرار مماثل. وقامت الحكومات الثلاث بحماية أرصدة وصناديق شركة قناة السويس ضد الاستغلال المصري، وحظرت بريطانيا وفرنسا تصدير الأسلحة والمواد العسكرية إلى مصر[٤٤].

حينما أرسل الرئيس الأمريكي أيزنهاور مساعد وزير الخارجية، روبرت مورفي، إلى لندن، تضمنت التعليمات التي حملها الأخير معه تأجيل اتخاذ قرارات قبل وصول وزير الخارجية الأمريكي دلاس، لأن الرئيس أيزنهاور لا يرى داعياً «لكل هذه الهستيريا التي تبدو في التصرفات البريطانية»، وينبغي ألا يبدو أي عمل تقرره الحكومات الثلاث وكأنه تجمع عدواني ضد عبد الناصر. وحمل مورفي معه اقتراحاً بدعوة جميع الدول البحرية التي يهمها أمر القناة إلى

(٤٤) هيكل، **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة**، ص ٤٧٦.

مؤتمر موسع لدراسة مستقبل القناة. والتقى كلاّ من إيدن ولويد وبينو، وبعث بتقرير إلى أيزنهاور يبين نوايا إيدن الحقيقية في شن حملة عسكرية على مصر. فعقد أيزنهاور اجتماعاً مع جون دلاس وشقيقه ألان دلاس، مدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، ومدير العمليات في الجيش الأمريكي، وناقشوا تقرير مورفي. وتحددت في هذا الاجتماع الخطوط العامة للسياسة الأمريكية في المرحلة المقبلة من الأزمة، كما يلي:

- تعذر مسايرة الحكومة الأمريكية للحكومة البريطانية في تصرفاتها الهوجاء.

- لا تستطيع الولايات المتحدة المشاركة في عمل عسكري إلا بموافقة الكونغرس مسبقاً، وهذا أمر من الصعب تحقيقه.

- لا بدّ عند القيام بأي مغامرة عسكرية من أن يؤخذ في الاعتبار أهمية النفط واستمرار تدفقه نحو العالم الغربي، والولايات المتحدة ليست على استعداد للتضحية بمخزونها الاستراتيجي من النفط.

وصل دلاس إلى لندن في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٥٦، وأقنع إيدن بعقد مؤتمر للدول البحرية تدعو إليه الدول الثلاث (بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا). وانتهى اجتماع وزراء الخارجية الثلاثة في ٢ آب/أغسطس بصدور بيان تضمن دعوة إلى مؤتمر دولي تحضره ٢٤ دولة، بينها مصر، في ١٦ آب/أغسطس. واتُّفق على استمرار مالكي السفن البريطانية المارة بقناة السويس في دفع رسوم المرور في حساب الشركة في لندن إلى حين قيام السلطة الدولية الجديدة. ووافق الفرنسيون على ذلك. أما الأمريكيون، فوجدوا صعوبة في تطبيق هذا القرار[٤٥].

عُقد المؤتمر في لندن، وغابت عنه مصر واليونان. ودافع ممثل الهند كريشنا منون (K. Menon) وممثل الاتحاد السوفياتي عن مصر بحماسة. وقرر المؤتمر إرسال بعثة برئاسة رئيس وزراء أستراليا روبرت منزيس (R. Menzies)، المؤيد المتحمس لإيدن، إلى مصر لنقل قرارات المؤتمر إلى عبد الناصر والتفاوض معه. استقبل عبد الناصر بعثة منزيس في ٣ أيلول/سبتمبر. وكان إيدن قد تلقى في اليوم السابق رسالة من أيزنهاور، يقول فيها إن الرأي العام

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٧٥ ـ ٤٨١؛ Eden, *The Memoirs of Sir Anthony Eden, Full Circle*, pp. 425-453, and Donald Neff, *Warriors at Suez* (New York: Simon and Schuster, 1981), pp. 275-296.

الأمريكي يرفض فكرة استعمال القوة. وردّ عليه إيدن برسالة جاء فيها: «أؤكد لك أننا مدركون للأعباء والأخطار الناجمة عن التدخل العسكري، لقد قدنا أوروبا مراراً في القتال من أجل الحرية. وستكون نهاية حقيرة لتاريخنا الطويل إذا قبلنا بمذلة أن نزول تدريجياً». وأجاب أيزنهاور عن هذه الرسالة في ٨ أيلول/سبتمبر، مؤكداً رفضه استعمال القوة ضد عبد الناصر، ومكتفياً بالضغوط الاقتصادية، الأمر الذي أشعر إيدن بالإحباط[٤٦].

أما رئيس البعثة منزيس، فقد اتخذ التهديد أسلوباً لإقناع عبد الناصر، الذي قال له: ما هي مشكلتكم؟ وتساءل: حرية المرور؟ أنا مستعد لبحثها. الرسوم؟ أنا مستعد لبحثها، اتهامات الصحافة البريطانية لي بأني أسعى إلى بناء إمبراطورية؟ نحن باستطاعتنا بحثها أيضاً، إذا أردتم. ولكن لن أبحث معكم سيادة مصر. لكن هذه الأسئلة لم يُرَد عليها بصورة جدّية، وانتهت البعثة بكراهية من الطرفين، ورفض عبد الناصر مقترحات الدول الـ ١٨[٤٧].

كان إيدن ورئيس الوزراء الفرنسي غي موليه (G. Mollet) يسعيان إلى الحصول على عذر مقبول دولياً لغزو مصر عسكرياً، ولكن دلاس لم يتردد في عرقلة مساعيهما، بل سعى إلى إنشاء منظمة لمستخدمي قناة السويس («هيئة المنتفعين بقناة السويس» ـ (Suez Canal Users Association (SCUA)). وفي هذه الأثناء تغير الموقف في مجلس العموم البريطاني؛ إذ عارض الحرب ٢٤٨ نائباً وأيدها ٣١٩ نائباً، وأصدرت المعارضة البرلمانية بياناً جاء فيه أن استعمال القوة له ما يبرره إذا كان عقوبة من الأمم المتحدة[٤٨].

أرادت بريطانيا إحالة المسألة إلى مجلس الأمن الدولي، غير أن دلاس أصر على مشروع إنشاء الهيئة المشار إليها، وعارض الذهاب إلى مجلس الأمن. وصرح عبد الناصر، في هذه الأثناء، بأنه سيعتبر كل من يدفع رسوماً للمرور في القناة من مالكي السفن إلى «هيئة المنتفعين بقناة السويس» كأنه يقوم بعمل عدواني. وقبِل إيدن مشروع دلاس على مضض. وعُقد مؤتمر لندن الثاني في ١٩ أيلول/سبتمبر برئاسة وزير الخارجية البريطاني لويد، واستمر حتى ٢١ من الشهر نفسه، وأسفر عن اقتراح إنشاء «هيئة المنتفعين بقناة السويس»، وقد

---

(٤٦) Eden, Ibid., pp. 443-444.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٤٧ ـ ٤٥٢.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٦، و Neff, Ibid., pp. 296-307.

دُعيت الحكومات الممثلة في المؤتمر إلى الانتساب إليها، ومهمتها استلام العائدات الفائضة من رسوم المرور في القناة، والمبالغ الأخرى التي قد يدفعها أي منتفع بالقناة إلى الهيئة.

طلبت الحكومة البريطانية في ٢٣ أيلول/سبتمبر عرض مسألة السويس على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي. وكان هذا الطلب وثيقة أنغلو ـ فرنسية. وطار لويد إلى نيويورك في ١ تشرين الأول/أكتوبر ليقدم الشكوى البريطانية، بالتعاون التام مع وزير خارجية فرنسا ومندوب أستراليا في مجلس الأمن. وبدأت المحادثات مع وزير خارجية مصر محمود فوزي في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وبعد عشرة أيام من المناقشات في مجلس الأمن، قدم مشروع قرار أعده مندوبو بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، ويتألف من جزأين: **الأول** يحتوي على المبادئ الستة المتفق عليها، وهي:

- حرية المرور المفتوح عبر القناة، بدون تمييز علني أو ضمني.
- احترام سيادة مصر.
- فصل تشغيل القناة عن سياسات أي بلد.
- تقرير أسلوب تثبيت المكوس والرسوم باتفاق مع مصر والمنتفعين بالقناة.
- تخصيص نسبة عادلة من الرسوم لتطوير القناة.
- تسوية أي خلاف بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية بالتحكيم.

أما الجزء **الثاني**، فقد دعا الحكومة المصرية إلى تقديم مقترحاتها لتنفيذ هذه المبادئ. وعارض مشروع القرار هذا المندوب السوفياتي شبيلوف الذي استعمل حق النقض، فحال دون صدوره[٤٩].

كانت شكوى إيدن ولويد من دلاس وأيزنهاور مريرة، واعتبراهما مسؤولين عن تشجيع عبد الناصر على المضي في موقفه الرافض للمقترحات الغربية في وضع القناة تحت إدارة دولية[٥٠].

---

(٤٩) Eden, Ibid., pp. 488-505.

(٥٠) لمزيد من التفاصيل عن الموقف الأمريكي، انظر: John Foster Dulles, *The Last Year* (New York: Harcourt Brace, 1963).

بعد عودة لويد من الأمم المتحدة، سافر مع إيدن إلى باريس في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر للإعداد للحرب. يقول لويد إنه علم لأول مرة أن إسرائيل ستشارك في الحملة العسكرية الأنغلو ـ فرنسية على مصر. وطلب إيدن من الجانب الفرنسي إقناع إسرائيل بعدم الهجوم على الأردن لارتباطه بمعاهدة تحالف مع بريطانيا. عاد إيدن ولويد إلى لندن، وعُقد اجتماع لمجلس الوزراء البريطاني في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر عرضت فيه مباحثات باريس، وأبلغ المجلس بأن إسرائيل قد تشن حرباً على مصر[٥١].

كانت دوافع المشاركين في العدوان على مصر متباينة؛ فبريطانيا تملك أكبر حصة في أسهم شركة قناة السويس، وهي بذلك الخاسر الأكبر في عملية التأميم، كما أن حوالى نصف وارداتها من النفط يمر في قناة السويس، ونجاح عبد الناصر في تأميم شركة القناة سوف يشجع المحميات العربية على سواحل شبه جزيرة العرب الجنوبية والشرقية والخليج على المطالبة بالاستقلال، وبالتالي فقدان سيطرتها على منطقة حيوية تعوم على بحر من النفط وتحتل موقعاً استراتيجياً مهماً. ولرئيس وزراء بريطانيا إيدن موقفه الشخصي من هذه الأزمة، فهو الذي فاوض على اتفاقية الجلاء عن قناة السويس سنة ١٩٥٤ بمساعدة من لويد، وهو الذي أكد لحزب المحافظين أن عبد الناصر يمكن الوثوق به. وتولد لديه شعور بأن عبد الناصر خدعه. وكان حزب المحافظين والصحف البريطانية يشجعانه على التشدد والاندفاع نحو الحرب. وتملّكه هوس عظمة الإمبراطورية البريطانية، وهذا ما لاحظه أيزنهاور ووزير خارجيته دلاس وأشارا إليه مراراً[٥٢].

أما فرنسا، فمع أن حصتها في أسهم قناة السويس ليست بمستوى حصة بريطانيا، ومصالحها في المشرق العربي أقل كثيراً من المصالح البريطانية، فإن المساعدة العسكرية والدبلوماسية والإعلامية التي كانت مصر تقدمها إلى الثورة الجزائرية التي انطلقت في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، دفعتها إلى التعاون العسكري الوثيق مع إسرائيل، والمشاركة بحماسة شديدة في الحملة العسكرية على مصر. لقد روى سفير إسرائيل في فرنسا، جاكوب تسور في كتابه **مدخل**

(٥١) Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account*, pp. 125, and Eden, Ibid., pp. 135, 143-144, 150, 154, 157, 159-160 and 507-515.

(٥٢) Lloyd, Ibid., p. 21.

إلى السويس، الصادر بالفرنسية، تفاصيل المحادثات السرية الفرنسية ـ الإسرائيلية للمشاركة في العدوان على مصر سنة ١٩٥٦[٥٣].

وكانت إسرائيل تعِدّ قواتها المسلحة لضرب الجيش المصري قبل أن يكتمل تسليحه بالأسلحة السوفياتية وقبل أن يتقن استعمال هذه الأسلحة، في ضربة استباقية، تهيأت لها الفرصة المؤاتية بعزم بريطانيا وفرنسا على شن حرب على مصر.

كانت هيئة أركان حرب القوات البريطانية قد أعدت خطة حربية لغزو مصر أطلقت عليها اسم Musketeers (الفرسان)، لكن الخطة عُدلت بعد انضمام الفرنسيين إلى العملية. وقد احتج وزير الدفاع البريطاني والتر مونكتون (W. Monkton) على غزو مصر، وقدم استقالته في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦. وسافر رئيس وزراء إسرائيل دافيد بن ـ غوريون إلى باريس في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، حيث تم توقيع اتفاقية سيفر لغزو مصر، على أن يتم هجوم القوات الإسرائيلية على مصر مساء يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر بهدف الوصول إلى قناة السويس، وأن توجه الحكومتان البريطانية والفرنسية نداء إلى الحكومتين المصرية والإسرائيلية في اليوم التالي لوقف إطلاق النار وسحب قواتهما لمسافة عشرة أميال بعيداً عن قناة السويس، وإنزال قوات بريطانية وفرنسية في منطقة القناة لاحتلالها والسيطرة عليها، وتأمين مرور السفن فيها[٥٤].

بدأ الهجوم الإسرائيلي على سيناء الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، فكان مفاجأة للقيادة المصرية. وفي صباح اليوم التالي، تسلم سفيرا مصر في لندن وباريس الإنذار من الحكومتين البريطانية والفرنسية بسحب القوات المصرية إلى مسافة عشرة أميال بعيداً عن قناة السويس[٥٥].

كان الاتفاق قد تم بين الحكومتين البريطانية والفرنسية على أن يتولى الجنرال السير تشارلز كيتلي (Ch. Keightley) البريطاني ونائبه نائب الأميرال الفرنسي بارجو (Barjot) القيادة العليا للحملة، وأن يتولى الجنرال البريطاني

(٥٣) Jacob Tsur, *Prélude à Suez: Journal d'une ambassade 1953-1956* (Paris: Presses de la Cité, 1968).

(٥٤) Neff, *Warriors at Suez*, p. 313.

(٥٥) هيكل، **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة**، ص ٥٢٧ و٥٣٠.

ستوكويل (Stockwell) قيادة قوات إنزال ونائبه الجنرال الفرنسي أندريه بوفر (A. Beaufre). وبلغ عدد القوات البريطانية في الحملة ٥٠ ألف مقاتل، وهي المشارك الأكبر.

في صباح يوم ٣٠/١٠/١٩٥٦، قدمت الولايات المتحدة مشروع قرار إلى مجلس الأمن الدولي يطلب من إسرائيل سحب قواتها من الأراضي المصرية، غير أن بريطانيا وفرنسا استعملتا حق النقض لرفض مشروع القرار. ولما رفضت مصر الإنذار الأنغلو ـ فرنسي، بدأت القوات البريطانية والفرنسية بالإنزال في منطقة القناة. واضطر إيدن ولويد إلى الكذب أمام مجلس العموم البريطاني حينما أنكرا تآمرهما مع الحكومتين الفرنسية والإسرائيلية. واحتجاجاً على ذلك، قدم ناتنغ استقالته من حكومة إيدن. ومع سقوط القنابل على القاهرة والمدن المصرية الأخرى، اجتمع مجلس العموم البريطاني يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وكان النواب العمال في حالة هيجان على إيدن، الذي لم يبلغ زعيمهم غيتسكل بخطته. وصدرت صيحات في المجلس ضد إيدن وحكومته: «فاشيون، جبناء، قتلة»، وطالبوا إيدن بالاستقالة. وحاول النواب العمال التصويت على الثقة، غير أن المحافظين وقفوا مع إيدن[٥٦].

أما الولايات المتحدة، التي كانت تعارض منذ بداية الأزمة اللجوء إلى القوة، فقد خشيت أن ينتهز الاتحاد السوفياتي هذه الفرصة ويقدم نفسه للعالم الثالث، وللعرب بخاصة، مدافعاً عن البلاد الضعيفة أمام عودة الاستعمار القديم. وقال دلاس في هذا الصدد: «إذا لم نكن الآن مستعدين لتأكيد قيادتنا في هذه المنطقة، فإن الاتحاد السوفياتي سوف يتولاها بالتأكيد. ولكن تأكيد قيادتنا قد يورطنا في مشكلة أساسية جداً، فلسنين عديدة حتى الآن والولايات المتحدة تسير على حبل مشدود بين الجهد للحفاظ على علاقاتنا الثمينة القديمة مع حلفائنا البريطانيين والفرنسيين من جهة، وعلى محاولتنا تأكيد صداقتنا وتفهمنا للبلاد المستقلة حديثاً، التي تخلصت من الاستعمار، من جهة أخرى. وإذا لم نؤكد ونحافظ على هذه القيادة، فإن جميع البلاد المستقلة حديثاً سوف تتحول عنا وتتجه نحو الاتحاد السوفياتي، وسينظر إلينا بأننا مرتبطون إلى الأبد مع السياسات الاستعمارية البريطانية والفرنسية»[٥٧].

---

(٥٦) Neff, Ibid., pp. 313, 384 and 388.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٠.

كانت القوات الجوية البريطانية والفرنسية تقصف مدن مصر ومواقعها العسكرية بين يومي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وبدأ إنزال قوات المظليين في منطقة القناة يوم ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بينما كانت مدافع الأسطول البريطاني تقصف مدينة بورسعيد. وكانت الحملة البحرية البريطانية ـ الفرنسية تتقدم من مالطة نحو مصر، وكان من المتوقع وصولها في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

سعت يوغسلافيا إلى تحويل النزاع من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب إجراء يُعرف بـ «الاتحاد من أجل السلام» (Uniting for Peace). واقتضى هذا التحويل موافقة ٧ أعضاء في مجلس الأمن، بدون الخضوع للفيتو (حق النقض). ووافق عليه مندوبو الصين وكوبا وإيران ويوغسلافيا وبيرو والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وقررت الجمعية العامة في اجتماعها الاستثنائي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وبـ ٦٤ صوتاً ضد ٥ أصوات، الموافقة على مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة يدعو إلى وقف إطلاق النار، وسحب القوات المهاجمة إلى ما وراء خطوط الهدنة، ووقف تحرك القوات العسكرية في المنطقة. ولم يصوت إلى جانب الدول المعتدية سوى أستراليا ونيوزيلندا[٥٨].

كان الموقف السوفياتي من العدوان موقفاً مميزاً؛ ففي حفل للسفارة الرومانية في موسكو، التقى نيكيتا خروتشوف (N. Khrushchev) السفير البريطاني في موسكو، وصاح في وجهه: «ها قد أقبل المستعمرون. أهذه حرب مقدسة؟». وقال خروتشوف للسفير المصري في موسكو، محمد القوني: «إنكم قطعتم ذيل الأسد البريطاني بتأميم القناة، وإذا تجرأ وهاجمكم بالقوة، فأنا واثق أنكم تستطيعون تكسير أسنانه»[٥٩].

بعث رئيس الوزراء السوفياتي الماريشال نيقولاي بولغانين (N. Bulganin) في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بإنذار إلى حكومات لندن وباريس وتل أبيب لسحب قواتها من الأراضي المصرية، وهددها بضرب عواصمها بالصواريخ. ولمّا طلبت الحكومتان البريطانية والفرنسية من الحكومة الأمريكية الرد على التهديد السوفياتي

---

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٨٩ ـ ٣٩٠؛ Eden, *The Memoirs of Sir Anthony Eden, Full Circle*, pp. 531-539, and Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account*, pp. 195-203.

(٥٩) هيكل، **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة**، ص ٥٥٢ ـ ٥٥٣.

باعتبارهما عضوين في الناتو، لم تستجب الحكومة الأمريكية لطلبهما[٦٠].

لم تستجب بريطانيا وفرنسا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يعد بمثابة قرار صادر عن مجلس الأمن، بينما توقف القتال بين مصر وإسرائيل في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، في الوقت الذي وصلت الحملة البحرية الأنغلو - فرنسية، المؤلفة من مئتي سفينة حربية، بعضها حاملات طائرات وبعضها الآخر مجرد قوارب إنزال صغيرة، وبدأت بقصف مدينة بورسعيد.

اشتدت الضغوط الداخلية والدولية على إيدن، فقد هاجمته الصحف البريطانية، وانطلقت التظاهرات في لندن تندد بالحرب، واستقال سكرتير إيدن الصحفي بيل كلارك (B. Clark) والسير إدوارد بويل (E. Boyle)، وكان من كبار موظفي وزارة المالية. وتوقف تصدير النفط إلى الغرب، وتراجعت قيمة الجنيه الاسترليني. ورفضت الولايات المتحدة الموافقة على تقديم قرض إلى بريطانيا مقداره ١,٥ مليار دولار، إلا إذا انسحبت القوات الغازية من أرض مصر. عندها قبل إيدن بقرار وقف إطلاق النار في الساعة الثانية من صباح ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر بتوقيت القاهرة. وأبلغ إيدن موليه بذلك بعد ظهر ذلك اليوم. وطلب موليه مقابلة أيزنهاور ومعه إيدن، غير أن الرئيس الأمريكي اشترط قبول وقف إطلاق النار قبل المقابلة، فقبلت فرنسا بدورها وقف إطلاق النار[٦١].

قامت الحكومة المصرية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر بفرض الحراسة على المصالح البريطانية والفرنسية في مصر، كما وافقت على مرابطة قوات طوارئ دولية على حدودها مع إسرائيل وفتح القناة للملاحة. وفي ٣ كانون الأول/ ديسمبر، قرر مجلس الوزراء البريطاني سحب القوات البريطانية من مصر وفق جدول زمني متفق عليه بين القائد الأعلى للحملة على مصر الجنرال كيتلي وقائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال بيرنز (Burns). وبدأت المرحلة الأولى من الانسحاب في ٥ كانون الأول/ ديسمبر، وغادرت آخر هذه القوات مصر في يوم ٢٢ من الشهر نفسه، وبدأ تنظيف قناة السويس في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر[٦٢].

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٥٥٤، و Neff, *Warriors at Suez*, p. 403.

(٦١) Neff, Ibid., pp. 410 and 413.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٠ - ٤١٠؛ هيكل، المصدر نفسه، ص ٥٥٢ - ٥٥٣، ٥٦٣ و٥٦٨؛ Eden, *The Memoirs of Sir Anthony Eden, Full Circle*, pp. 542-543; Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account*, pp. 209-211 and 234-235, and Anthony Sampson, *Macmillan: A Study in Ambiguity* (Middlesex, England: Penguin Books, 1967), p. 124.

كان إيدن مريضاً ومرهقاً خلال أيام القتال على جبهة السويس، فسافر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى جمايكا، لتمضية إجازة مدتها ٣ أسابيع، تولى رئاسة الحكومة خلالها ريشارد بتلر (R. Butler). ونصح الأطباء لإيدن في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ بالاستسلام للراحة والهدوء، وبعد يومين قدم استقالته[٦٣].

يفخر إيدن في مذكراته بأن خسائر القوات البريطانية الغازية قليلة (١٦ قتيلاً و٩٦ جريحاً)، وكذا خسائر القوات الفرنسية (١٠ قتلى و٣٣ جريحاً)، بينما يقدر عدد من فقدتهم مصر بـ ٦٠٠ شخص وعدد قتلاها٥٠ وجرحاها ٩٠٠. ويذكر أيضاً أن عدد المقاتلين الغزاة من البريطانيين والفرنسيين الذين نزلوا إلى الأرض في منطقة القناة بلغ ٢٢ ألف مقاتل، منهم ١٣,٥٠٠ بريطاني[٦٤].

أثارت «حرب السويس»، كما سمّاها الكتّاب والمؤرخون الغربيون، اهتمام الساسة البريطانيين والفرنسيين، فألّفوا فيها الكتب، واحتلت مكانة مهمة في مذكراتهم. وتحدث عنها إيدن في مذكراته، وغطاها بما يربو على ٢٠٠ صفحة. وألّف لويد كتاباً خاصاً بها تحت عنوان **السويس ١٩٥٦: رواية شخصية**. وتناولها إدوارد هيث (E. Heath)، المسؤول عن تنظيم نواب حزب المحافظين (ويسمّى «The Chief Whip») في عهد وزارة إيدن، في مذكراته مثلما تناول شخصية إيدن فقال: «خلال ثلاثة أسابيع راقبت إيدن عن قرب، وبخاصة راقبت الطريقة المفعمة بالنشاط التي يعمل فيها. وبينما كان يقرأ برقية تلو البرقية من سفرائنا في الأمم المتحدة وفي العواصم الرئيسية في العالم، لا يسع المرء إلا أن يُعجب بالمهارة والسرعة اللتين كان يعمل بهما. ومثل أفضل القادة في الحرب والسلم، بدا قادراً على النظر إلى الوضع من زوايا عديدة، كما كان قادراً على إجراء تقديرات واقعية ومقترحات إبداعية للتعامل معها. الاستثناء الوحيد الذي لاحظته هو استعداده لقبول أي معلومات تأتي له من أجهزة الاستخبارات في الشرق الأوسط. وكثير جداً منها مضلل بما يكفي عند النظر إليها للوهلة

(٦٣) في سنة ١٩٦١ منحت الملكة إليزابيث الثانية إيدن لقب اللورد وأصبح اسمه اللورد آفون (Lord Avon) وبقي عضواً في مجلس اللوردات منذئذ حتى وفاته سنة ١٩٧٧. انظر: Eden, Ibid., pp. 569-576, and Sampson, Ibid., p. 125.

(٦٤) Eden, Ibid., p. 560.

الأولى. . . كان إيدن عازماً على إطاحة عبد الناصر ونظام حكمه وجهاز الاستخبارات يزوده، في الغالب، بشائعات وأشياء على وشك الحدوث، ولكنها لم تقدم قط شيئاً صحيحاً»[٦٥].

ولخص لويد نتائج حرب السويس في نقاط ٥ سلبية و٩ نقاط إيجابية، والنقاط السلبية هي:

ـ ألحقت الحرب هزيمة دبلوماسية ببريطانيا وفرنسا، وتمت إدانتهما من الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ـ فشلت بريطانيا وفرنسا في التوصل إلى نظام دولي للإشراف على قناة السويس.

ـ لم تشجع هذه الحرب أي تصورات لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

ـ تركت هذه الحرب جرحاً في نفوس العديد من البريطانيين.

ـ فشلت محاولة التفاهم الودي والتحالف بين بريطانيا وفرنسا.

أما النتائج الايجابية لهذه الحرب فهي:

ـ إضعاف قوة مصر العسكرية بالقضاء على سلاحها الجوي.

ـ انكشاف التعاون بين عبد الناصر والاتحاد السوفياتي.

ـ مرابطة قوات الطوارئ الدولية على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية.

ـ فتح مضائق تيران للسفن الإسرائيلية، ونمو ميناء إيلات الإسرائيلي على خليج العقبة.

ـ أظهرت الحرب الأثر السلبي لإغلاق قناة السويس على مالكي السفن وبُناتها.

ـ إعلان مبدأ أيزنهاور في بداية سنة ١٩٥٧.

ـ حال الهجوم الأنغلو ـ فرنسي على قناة السويس دون قيام حرب بين مصر وإسرائيل (وهذه حجة تبرير الهجوم نفسه).

(٦٥) Edward Heath, *The Course of My Life: My Autobiography* (London: Hodder and Stoughton, 1998), p. 169.

ـ لم تضعف هذه الحرب من مكانة بريطانيا في الشرق الأوسط كما كان متوقعاً.

ـ أدت هذه الحرب إلى تعاون أوثق بين الولايات المتحدة وبريطانيا في عهد خليفة إيدن، هارولد ماكميلان[٦٦].

قبيل استقالة إيدن بأسابيع قليلة، بدأت معركة الخلافة بين ريتشارد بتلر، نائب رئيس الوزراء، وهارولد مكميلان، وزير المالية. وكانت أغلبية نواب حزب المحافظين تؤيد مكميلان الذي استدعته الملكة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، وكلفته بتأليف الحكومة الجديدة[٦٧].

وعلى الصعيد العربي، كان الأردن ومصر قد وقّعا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ معاهدة دفاع مشترك نصت على إنشاء قيادة عسكرية مشتركة أردنية ـ سورية ـ مصرية، على رأسها الفريق المصري عبد الحكيم عامر، الذي كان في زيارة للأردن، ثم غادر في مساء اليوم الذي شنت فيه إسرائيل عدوانها على مصر. وكانت أزمة السويس بالنسبة إلى الدول العربية تظاهرة دولية ضد الاستعمار؛ فاجتمع ملوك ورؤساء الدول العربية في مؤتمر في بيروت يومي ١٣و١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وطالبت سورية والسعودية في هذا المؤتمر قطع العلاقات مع الدولتين المعتديتين، فأُحرج العراق، واشترط الأردن لقطع العلاقات مع بريطانيا مساهمة الدول العربية بمعونة مالية للأردن تحل محل المعونة المالية البريطانية. واتُّخذ قرار بتطبيق المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك[٦٨]. وانتهت أزمة السويس بنصر دبلوماسي لمصر أنقذ سمعة عبد الناصر من الهزيمة العسكرية. وقد أكدت هذه الأزمة ما كان يقوله القوميون واليساريون العرب من مساندة بريطانيا لإسرائيل ووقوفها إلى صفها وليس إلى صف العرب. وأثبتت هذه الأزمة صحة ما ساقته أجهزة الإعلام المصرية من اتهامات لبريطانيا ولحلف بغداد، بأن كل تحالف مع الغرب تشترك فيه بريطانيا لن يكون في صالح العرب، بل يهدف، قبل كل شيء، إلى حماية مصالحها في المنطقة وضمان استمرار وجود إسرائيل وتفوقها العسكري. وفتحت الهزيمة السياسية التي منيت بها بريطانيا وفرنسا في أزمة السويس باب التنافس واسعاً

(٦٦) Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account*, pp. 251-257.

(٦٧) Heath, Ibid., pp. 177-179.

(٦٨) محافظة، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧**، ص ٢٦١.

بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي. وبرز الاتحاد السوفياتي حليفاً قوياً للعرب يُعتمد عليه في مواجهة المخططات الغربية في المنطقة، وفقد حلف بغداد أهميته، وتدهورت مكانة العراق في الوطن العربي. وأظهرت أزمة السويس ضعف التضامن العربي، وخاصة بين الدول الأعضاء في القيادة العربية المشتركة (الأردن وسورية ومصر والعربية السعودية).

وكان من النتائج المباشرة لأزمة السويس إبرام اتفاقية التضامن العربي في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، وهي الاتفاقية التي نصت على اشتراك مصر والعربية السعودية وسورية في دفع معونة مالية للأردن بديلاً من المعونة المالية البريطانية. كما كان من نتائجها المباشرة إنهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية لسنة ١٩٤٨ في ١٣ آذار/مارس ١٩٥٧، وصدور «مبدأ أيزنهاور» (Eisenhower Doctrine) في ٥ كانون الثاني/يناير ومؤداه أن هناك فراغاً في منطقة الشرق الأوسط بعد انحسار نفوذي بريطانيا وفرنسا عنها، وضرورة ملئه بالنفوذ الأمريكي قبل أن يسارع الاتحاد السوفياتي إلى ملئه. وتضمن المبدأ أيضاً إعلان حكومة الولايات المتحدة عزمها على تقديم المساعدة إلى جميع دول الشرق الأوسط التي تواجه أو تخشى مواجهة التدخل أو الخطر الشيوعي. وكانت العربية السعودية أولى الدول العربية التي رحبت بالمبدأ، وتلاها الأردن ولبنان[٦٩]. وانقسمت الدول العربية من جديد في موقفها من الغرب ومن التحالف معه.

● بريطانيا وذيول العدوان الثلاثي على مصر

جاء في رسالة إيدن إلى الرئيس الأمريكي أيزنهاور في ١٥ آذار/مارس ١٩٥٦ السعي إلى تنفيذ انقلاب في سورية وإطاحة عبد الناصر في مصر. فكر أيزنهاور بضرورة إيجاد منافس لعبد الناصر في زعامة الوطن العربي، ووقع اختياره على الملك سعود، الذي لم يكن على المستويين الفكري والشخصي قادراً على القيام بالمهمة. وفي هذه الأثناء، دعا جورج كندي يونغ (G. K. Young)، نائب مدير CIA، في بداية نيسان/أبريل ١٩٥٦ لبحث نتائج سياسة بريطانيا المتشددة في الشرق الأوسط. وبناء على أوامر المدير العام لـ CIA ألن دلاس، حضر إلى لندن ممثل المدير العام في الشرق الأوسط ويلبور إيفلاند (W. C. Eveland) ومدير محطة القاهرة جيمس آيشلبرغر (J. Eichelberger). أبلغ يونغ عميلي

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٧١ ـ ٢٧٤، والجمعاني، **من الحزب إلى السجن، ١٩٤٨ ـ ١٩٩٤**.

الـ CIA أن مصلحة الاستخبارات السرية البريطانية قررت أن تطيح حكومات مصر وسورية والعربية السعودية لأنها تهدد الوجود والمصالح البريطانية في المنطقة؛ فسورية تكاد تكون دولة في الدائرة الشيوعية، ومستقبل لبنان والأردن يتوقف على إطاحة الحكومة السورية. وقال يونغ إن بلاده تستعد الآن لشن معركتها الأخيرة[٧٠].

ولمّا عاد إيفلاند من واشنطن إلى سورية، التقى في طريق عودته في لندن يونغ الذي أبلغه أن بريطانيا والعراق تخططان لانقلاب مؤيد للغرب في سورية. وانتقل إيفلاند من لندن إلى بيروت، حيث قابل في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٦ مسؤول الـ CIA في المنطقة كيم روزفلت (K. Roosevelt). وأبلغ إيفلاند أن الرجل الذي يتعاون معه السوريون المعادون للشيوعية يدعى ميخائيل إليان، وهو أحد قادة الحزب الوطني في سورية، ووزير خارجية سابق، ومن الملاّك الأثرياء وذوي الصلات الواسعة. وحين التقى إيفلاند إليان في بيروت، أبلغه الأخير أن موعد الانقلاب في سورية قد تقرر، وهو ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أي يوم بدء العدوان الإسرائيلي على مصر. أما المؤامرة الأنغلو ـ أمريكية على سورية، فقد كُشف أمرها وباءت بالفشل. وأبدى إليان، بسبب العدوان الإسرائيلي على مصر، أسفه لهذا التآمر[٧١].

وقد وجّهت إلى ٨ أعضاء من مجلس النواب السوري، ونائب سابق، وعدد من ضباط الجيش، ورئيس الجمهورية السابق أديب الشيشكلي، وعضو في الحزب القومي السوري الاجتماعي، تهمة الاشتراك في المؤامرة. ومن بين هؤلاء عدنان الأتاسي (من حزب الشعب، وهو نجل رئيس الجمهورية الأسبق هاشم الأتاسي)، وعادل العجلاني (مستقل)، والأمير حسن الأطرش (كتلة دستورية)، وفيضي الأتاسي (حزب الشعب)، والشيخ هايل سرور (كتلة دستورية)، وميخائيل إليان، ومنير العجلاني (كتلة دستورية)، ود. سامي كبارة (نائب سابق). وبلغ عدد المتهمين ٤٧ شخصاً، هرب منهم ١٧ شخصاً إلى خارج سورية (منهم إليان والأطرش وفيضي الأتاسي وكبارة وسرور).

حوكم الجميع في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧ أمام محكمة عسكرية أقيمت

(٧٠) Neff, *Warriors at Suez*, p. 215.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٦٥، ٣٣٨ و٣٨٤.

على مدرج الجامعة السورية. وترأس المحكمة العقيد عفيف البزري، يساعده العقيدان أمين النافوري وصالح يوسف آغا، والمدعي العام العقيد محمد الجراح. وصدرت الأحكام ضد المتهمين في ٢٦ شباط/فبراير، فحكم على ١٢ منهم بالإعدام، منهم الهاربون الـ ٦ المذكورة أسماؤهم آنفاً. وحُكم على النائب منير العجلاني ٢٦ عاماً مع الأشغال الشاقة، وعلى أحمد قنبر ١٠ سنوات، وعلى الرئيس الشيشكلي مدى الحياة، وبرئ فيضي الأتاسي، بينما تراوحت الأحكام على البقية بين السجن مدى الحياة والسجن لمدة ثلاثة أشهر[٧٢].

وبعد انتهاء حرب السويس، واجهت حكومة ماكميلان رفض إسرائيل سحب قواتها من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، وامتناع سورية عن إصلاح أنابيب النفط الواصلة إلى البحر المتوسط، واحتمال عدم سماح الحكومة المصرية للسفن البريطانية والفرنسية بعبور قناة السويس، إذا أصرت إسرائيل على موقفها، وإصرار مصر على طلب دفع رسوم المرور في القناة كاملة.

طلب الجنرال ويلر (Wheeler)، قائد عمليات الأمم المتحدة لتنظيف قناة السويس، سحب آخر السفن البريطانية مع نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٥٧. ولم تكتمل عملية تنظيف القناة إلا في أيار/مايو ١٩٥٧.

وقد مورس في الأمم المتحدة ضغط شديد على إسرائيل حتى وافقت على سحب قواتها من سيناء وشرم الشيخ في ٢٢ كانون الثاني/يناير١٩٥٧. وهدد المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة كابوت لودج (C. Lodge)، بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على إسرائيل إذا لم تنسحب من قطاع غزة، فلجأت إسرائيل إلى بريطانيا للحصول على ضمانات للسماح لسفنها بعبور قناة السويس وخليج العقبة. ولهذه الغاية، قابل السفير الإسرائيلي في لندن ماكميلان في ٢٠ شباط/فبراير، بعد أن أعلن أيزنهاور في خطاب عبر الإذاعة ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية بدون شروط. وفي ١ آذار/مارس، أعلنت إسرائيل في الأمم المتحدة رغبتها في الانسحاب من غزة، ومن مواقع قواتها في خليج العقبة، معتمدة على تطمينات سرية من دلاس بحرية مرور سفنها في مضائق تيران. وجرى الجلاء الإسرائيلي في ٧ آذار/مارس، وسلمت إدارة قطاع غزة إلى قوات الطوارئ الدولية (UNEF). وخلال أيام قليلة، عادت

(٧٢) Gordon H. Torrey, *Syrian Politics and the Military, 1945-1958* (Ohio: Ohio State University Press, 1964), pp. 323-330.

أنابيب النفط عبر سورية إلى عملها، واستلمت مصر إدارة قطاع غزة[٧٣].

رابعاً: بريطانيا والوحدة السورية ـ المصرية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١

كان حزب المحافظين يرى في عبد الناصر دكتاتوراً لا يختلف عن هتلر وموسوليني، ويرى في كل اتحاد عربي برئاسته مجرد بناء لإمبراطورية مصرية. وقد جاء في دراسة أعدتها وزارة الخارجية البريطانية في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٥٧ بعنوان: «القومية العربية: موجز من إعداد وزارة الخارجية» (Arab Nationalism: Brief Prepared by Foreign Office)، أن القومية العربية ليست حديثة النشأة، وإنما تعود إلى القرن التاسع عشر، وبدأت تحظى بأهمية سياسية بعد الثورة العربية على الحكم التركي في الحرب العالمية الأولى. وقد وجدت تعبيراً جزئياً بقيام الدول الوطنية العربية بعد سنة ١٩١٨. وأصيبت بخيبة أمل بفرض الوصاية البريطانية والفرنسية التي حلّت محل الحكم التركي. ومع أن الدول العربية حصلت على استقلال تام نتيجة الحرب العالمية الثانية، فقد نشأ شعور قوي بالظلم ضد الغرب لحظة إنشاء دولة إسرائيل، التي اعتُبرت بريطانيا والولايات المتحدة مسؤولتين عن قيامها. وجامعة الدول العربية، التي تأسست سنة ١٩٤٥، لم تكن أداة فعالة. ومع ظهور العقيد عبد الناصر، أصبحت القومية العربية قوة سياسية رئيسية في الشرق الأوسط.

تقول وزارة الخارجية في دراستها هذه: «نحن نعترف بهذه القوة، ونرغب في التعاون معها لغايات بناءة. لقد فعلنا هذا حقاً في مصر والعراق والأردن، حينما أنهينا، طوعاً منا، في السنوات الثلاث الأخيرة، المعاهدات التي أساءت إلى المشاعر القومية العربية. ونحن نعارض القومية العربية بمقدار ما سمحت لنفسها (بدافع الكراهية لإسرائيل) أن تصبح أداة في يد الإمبريالية المصرية، وأداة في يد السوفيات، وبالتالي أداة سلبية، بصورة رئيسية بسبب إصرارها على إزالة إسرائيل ومعارضتها للتعاون مع الغرب»[٧٤]. وكانت المؤامرة الأنغلو ـ أمريكية السابقة الذكر تستهدف إبعاد سورية عن مصر منذ خريف ١٩٥٦.

وقد اعتبر ماكميلان أن سنة ١٩٥٨ بدأت بـ «حادث شؤم»، وهو إعلان مصر وسورية في ١ شباط/فبراير ١٩٥٨ تكوين وحدة بينهما باسم «الجمهورية

(٧٣) Harold Macmillan, *Riding the Storm, 1956-1959* (London: Macmillan, 1971), pp. 209-219.

(٧٤) FO. 371/127759.

العربية المتحدة»؛ إذ اعتبره «مؤشراً إلى الاضطراب والفوضى في الدول العربية». ففي نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، طلبت اليمن من الحكومة البريطانية سحب القائم بالأعمال البريطاني في صنعاء، بدون بيان الأسباب. وكان ولي عهد اليمن الأمير محمد البدر قد وقّع في بكين في ١٢ كانون الثاني/يناير اتفاقية مع الصين الشعبية لمدة خمس سنوات، وصدر بيان مشترك عن الأمير البدر ورئيس وزراء الصين، شو إن لاي، تضمن إدانة للاستعمار والإمبريالية. كما وقّع بعد ذلك اتفاقية مماثلة مع الاتحاد السوفياتي. وجاء قرار اليمن بالانضمام إلى «اتحاد الدول العربية»، الذي ضم الجمهورية العربية المتحدة واليمن، في ٨ آذار/مارس ليثير حفيظة الحكومة البريطانية التي اعتبر رئيسها هذا الانضمام «حماقة»[٧٥].

كان ردّ حلف بغداد على قيام الجمهورية العربية المتحدة تشجيع العراق على الاتحاد مع الأردن. وفعلاً اتحدت الدولتان في «الاتحاد العربي» في ١٤ شباط/فبراير. وبعد قيام الاتحاد، زار نوري السعيد لندن، وطلب من رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان الإسراع في منح الكويت استقلالها وانضمامها إلى الاتحاد العربي، وقال إن الأمريكيين وعدوه بدعم هذا الاتجاه. رفض ماكميلان الاستجابة لطلب نوري السعيد، «بدون أن يجعله يفقد الثقة ببريطانيا أو إضعاف حماسته في مقاومة مصر وسورية». وأجرى وزير الخارجية البريطاني لويد حديثاً مع الملك فيصل الثاني ونوري السعيد حول الموضوع نفسه. وشعر لويد بأن العراق والأردن ينويان بهذه العملية وضع أيديهما على عائدات الكويت النفطية الضخمة من أجل تغذية مواردهما. وردّ لويد على طلب الملك ورئيس وزرائه بأنه طلب غير منطقي، وأن «من الحكمة الحفاظ على الحماية البريطانية للكويت وبقية مشيخات الخليج»، وأن باستطاعة بريطانيا تقديم المعونة العسكرية (السلاح) والمال للعراق وإقناع الأمريكيين بتقديم معونة مالية سخية[٧٦].

وكان لمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩[٧٧] مضاعفات كبيرة في الأردن؛ إذ تعرض الملك حسين لضغوط من

---

(٧٥) Macmillan, Ibid., p. 502.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٥٠٢ ـ ٥٠٤، والشلبي، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٧**، ص ١٣٧ ـ ١٤٨.

(٧٧) أمير إسكندر، **صدام حسين: مناضلاً ومفكراً وإنساناً** (باريس: هاشيت، ١٩٨٠)، ص ٤٣ - ٤٩.

الجيش واللاجئين السياسيين العراقيين في الأردن كي يعدّ لتدخل عسكري في العراق فاستشار الملك سفيري بريطانيا والولايات المتحدة اللذين تلقيا تعليمات لبذل قصارى جهدهما لعدم تشجيعه على ذلك. وشاركهما في هذا الجهد ممثل الأمم المتحدة سبينلي (Spinelli) الذي كان موجوداً في عمّان آنذاك. وقال السفير البريطاني تشارلز جونستون للملك: «من المحتمل أن تكون محاولة الاعتداء على قاسم من أعراض ضعف نظام الحكم في العراق، كما أن من المحتمل أن تكون ظاهرة منعزلة. ومن الممكن أن تستثير محاولة الملك استيلاء الشيوعيين أو الناصريين على الحكم هناك». ولذا من الأفضل للأردن، كما كان يقول الملك، أن يحفظ سجله الدولي نظيفاً. وفي برقية وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩، الموجهة إلى السفارة البريطانية في القاهرة، تأكيد عدم التدخل السياسي في العراق من أجل تجنب ارتماء قاسم في أحضان الشيوعيين، وتسهيل التغلغل الشيوعي في العراق[٧٨].

ولمّا كانت العلاقات الدبلوماسية بين لندن والقاهرة مقطوعة منذ العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦، سعت حكومة ماكميلان إلى استئنافها، لكن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تذرعت آنذاك بأنها تشك في دعم بريطانيا للحزب القومي السوري ولنشاطه المعادي للجمهورية العربية المتحدة في إقليمها الشمالي (سورية). وقد أكد هذا الدعم كل من محمد حسنين هيكل وكمال رفعت، وزير الدولة المسؤول عن المخابرات العامة، في لقائهما مع الوزير المفوض الأمريكي أنشويتز (Anschuetz) في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩[٧٩]. والتقى هيكل عضو لجنة المِلْكية البريطانية (British Property Commission) كرو في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وأبدى استياءه من هيئة الاذاعة البريطانية (B.B.C) التي نقلت أخباراً عن صحيفة **البناء** البيروتية، الناطقة بلسان الحزب القومي السوري، عن نزاع بين الضباط السوريين والمصريين. وأكد كرو لهيكل إنكار أي علاقة بين الحكومة البريطانية والحزب القومي السوري. وشكا هيكل من طائرات الاستطلاع الإسرائيلية التي تجوب أجواء سيناء، وطلب من كرو أن تصدر الحكومة البريطانية بياناً حول هذا الاعتداء الإسرائيلي على أجواء

---

(٧٨) FO. 371/141928.

(٧٩) رسالة من كرو (C. T. Crowe) من لجنة الملكية البريطانية في القاهرة إلى السير روجر ستيفنز (Sir Roger Stevens) في وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٥٩، FO. 371/141929.

الجمهورية العربية المتحدة، وبذلك تزيل حجر عثرة التقدم من طريق عودة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين[٨٠]. وردّت وزارة الخارجية البريطانية على طلب هيكل بالقول إن انطباعها العام هو «أن الإسرائيليين ليسوا متوترين»، وأنها لم تتلق تحذيرات رسمية أو مطالب لضمانات طارئة أو مساعدة عسكرية تشير إلى حالة توتر خطيرة». وطلبت الوزارة من كرو أن يذكّر هيكل بدعاية القاهرة الحالية وهجومها المتواصل على السياسة البريطانية، والإشارات إلى «كلاب الإمبريالية» في أوغندا ونياسالاند وروديسيا من إذاعة القاهرة، باللغة السواحلية، وإذاعة «صوت أفريقيا الحرة» السرية التي كانت تذيع من القاهرة على موجة إذاعتها، وإذاعة «صوت العرب» المهاجمة للسياسة البريطانية في الصومال البريطاني وعدن وعُمان والبحرين، مع التأكيد لهيكل أن هذه النشاطات الدعائية لا تسبب قلقاً حقيقياً للحكومة البريطانية[٨١].

وفي ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، بعثت وزارة الخارجية البريطانية بتعليمات إلى سفيرها في بيروت السير مور كروسثويت (M. Crosthwaite) بشأن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية المتحدة. وجاء في التعليمات أن هناك تياراً قوياً في الرأي العام البريطاني يود أن يرى عبد الناصر خارجاً من سورية، وخلعه إن أمكن. ويقول كاتب التعليمات ستيفنز (R. B. Stevens) أنه يعتقد أن ما يطمح إليه عبد الناصر هو إبعاد النفوذ الأجنبي عن البلاد العربية، ويرى أيضاً أنه لو تُرك العالم العربي وشأنه كلياً، فإن حلم عبد الناصر لن يتحقق، لأن الاتجاهات الانقسامية فيه قوية جداً[٨٢].

● بريطانيا والأزمتان اللبنانية والأردنية سنة ١٩٥٨

كان الرئيس اللبناني الأسبق كميل شمعون أكثر رؤساء الدول العربية حماسة لمبدأ أيزنهاور. ومع أنه كان رئيس الدولة المضيفة لمؤتمر القمة العربي الذي عُقد في أثناء العدوان الثلاثي على مصر، وتقرر فيه قطع العلاقات

(٨٠) برقية من كرو في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/١١/١٩٥٩، في: المصدر نفسه.

(٨١) برقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى كرو في القاهرة بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٩، في: المصدر نفسه.

(٨٢) رسالة من ستيفنز في وزارة الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في بيروت بتاريخ ٨/٩/١٩٦٠، FO. 371/150931.

الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا، فإنه لم ينفذ هذا القرار. وقد استقالت حكومة عبد الله اليافي بسبب موقف رئيس الجمهورية هذا، وانضم رئيسها إلى معارضة الرئيس شمعون، التي كونت «جبهة الاتحاد الوطني». وتألفت الجبهة من العناصر الإسلامية المتأثرة دينياً بمصر وسياسياً بشخصية جمال عبد الناصر وسياسته، والأحزاب اليسارية اللبنانية المعادية للسياسات الإمبريالية الغربية. وانحاز الحكم في لبنان إلى الغرب في مواجهة عبد الناصر والقومية العربية، وأعلن الرئيس شمعون في ١٦ آذار/مارس ١٩٥٧، في بيان لبناني ـ أمريكي مشترك، انضمام بلاده إلى مبدأ أيزنهاور، فاستثار بذلك أكثرية المسلمين واليسار في لبنان، مستندين إلى دعم مصر وسورية لهم. ورأت المعارضة أن سياسة شمعون تشكل خروجاً على تعهداته غداة انتخابه رئيساً للجمهورية في أيلول/سبتمبر ١٩٥٢، وخرقاً للميثاق الوطني اللبناني لسنة ١٩٤٣، ولميثاق جامعة الدول العربية، وتحدياً للضمان الجماعي العربي.

وتمحور الصراع الداخلي خلال سنة ١٩٥٧ حول تجديد فترة ولاية الرئيس شمعون، وازداد حدة بعد قيام الوحدة السورية ـ المصرية في شباط/فبراير ١٩٥٨. وانفجرت الأزمة بعد توقيع النواب المؤيدين لشمعون عريضة تطالب بتعديل الدستور والتجديد للرئيس شمعون. وتحولت الأزمة إلى حرب أهلية كانت شرارتها اغتيال الصحفي اللبناني نسيب المتني في الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ٨ أيار/مايو ١٩٥٨ فيما كان عائداً إلى منزله من جريدته **التلغراف**. وأعلنت جبهة الاتحاد الوطني الإضراب العام الشامل حداداً على فقيد الصحافة. وبدأت في اليوم التالي لاغتيال المتني الاشتباكات المسلحة بين الجيش اللبناني من جهة والمسلحين من أنصار رشيد كرامي في عاصمة الشمال طرابلس، من جهة أخرى. وطالبت الجبهة باستقالة شمعون. وامتدت الصدامات المسلحة إلى بيروت ومناطق الهرمل والبقاع والجبل والجنوب، وكانت صراعاً سياسياً بامتياز، وإن اتخذ صبغة طائفية أحياناً. ولم تتردد الجمهورية العربية المتحدة في تزويد جبهة الاتحاد الوطني بالسلاح والمال لإسقاط حكم شمعون. واستمرت الاضطرابات في لبنان خمسة أشهر ونيفاً. وفي أثناء ذلك، فرضت حكومة سامي الصلح، التي تولى فيها د. شارل مالك وزارة الخارجية، واللواء فؤاد شهاب، قائد الجيش، وزارة الدفاع، حالة الطوارئ في البلاد، وأوكلت إلى قائد الجيش الإشراف على الأمن الوطني. وضمت جبهة الاتحاد الوطني الزعماء التقليديين: أحمد الاسعد، ورشيد كرامي، وصائب

سلام، وعبد الله اليافي، وصبري حمادة، وحسين العويني، وكمال جنبلاط، بالإضافة إلى الحزب الشيوعي اللبناني وحزب البعث العربي الاشتراكي والناصريين والحزب التقدمي الاشتراكي[٨٣].

كانت حكومة ماكميلان تراقب الأحداث في لبنان عن كثب وبقلق؛ فقد كانت تخشى ضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة. ولما شعر شمعون بالخطورة على نفسه وبالمقاومة العنيفة لفكرة تجديد ولايته بعد تعديل للدستور، طلب من الحكومتين البريطانية والأمريكية التعرف إلى استعدادهما للتدخل العسكري في لبنان خلال ٢٤ ساعة من تلقّي طلبه، الذي بيّن فيه أنه إذا لم تستطع الدولتان عمل هذا في لبنان، فسينهار البلد كدولة مستقلة، ويجري ضمه إلى الجمهورية العربية المتحدة. وافقت الحكومة البريطانية في ١٣ أيار/مايو على انضمامها إلى الولايات المتحدة في الاستجابة لطلب الرئيس شمعون، ووافقت أيضاً على أن يتولى قائد أمريكي قيادة قوات التدخل البريطانية والأمريكية. وقدم لبنان شكوى إلى مجلس الأمن الدولي في ٢٢ أيار/مايو ضد الجمهورية العربية المتحدة لتدخلها الكثيف في الشؤون الداخلية اللبنانية[٨٤].

اتصل السفير الأمريكي في القاهرة، هير (Hare)، بحكومة الجمهورية العربية المتحدة لإطلاعها على تسوية سلمية في لبنان. وتم الاتفاق على أن يبقى شمعون رئيساً حتى نهاية مدته، شريطة أن لا يرشح نفسه ثانية، وأن يتولى اللواء فؤاد شهاب رئاسة الوزراء. ومع قيام انقلاب عسكري في بغداد صباح يوم ١٤ تموز/يوليو، طلب شمعون التدخل العسكري البريطاني ـ الأمريكي في لبنان. وفي أثناء اجتماع مجلس الوزراء البريطاني في ذلك اليوم، تلقى ماكميلان من الملك حسين رسالة يستفسره عن نوايا الحكومة البريطانية في مساعدة الأردن عسكرياً. ثم جدد الملك طلب المساعدة الفورية من الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية. وفي صباح ١٥تموز/يوليو، قررت الحكومة الأمريكية إنزال قوات من الأسطول السادس الأمريكي على شواطئ مدينة بيروت. ولم يعر

(٨٣) رياض طه، **قصة الوحدة والانفصال: تجربة إنسان عربي خلال أحداث ١٩٥٥ ـ ١٩٦١** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٤)، ص ٥٢ ـ ٥٣، ٨٣، ٩١، ١١٥ ـ ١٢٦، ورزق رزق، **رشيد كرامي: السياسي ورجل الدولة** (بيروت: مختارات، ١٩٨٧)، ص ٦٢ ـ ٧٣.

(٨٤) Macmillan, *Riding the Storm, 1956-1959*, pp. 506 and 508-509.

الرئيس الأمريكي بالاً لطلب الأردن. وبالفعل، نزلت بعد ظهر ذلك اليوم قوات من البحرية الأمريكية في بيروت، بدون إبلاغ الحكومة البريطانية بذلك، وبلغ عدد جنود قوة الإنزال ١١ ألف جندي. وأصدر الرئيس الأمريكي بياناً جاء فيه أن الإجراءات التي اتخذتها حكومته ستنتهي حالما يتخذ مجلس الأمن الدولي تدبيراً للحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

قررت الحكومة البريطانية في ١٦ تموز/يوليو إيفاد وزير الخارجية لويد إلى واشنطن ليبحث مع دلاس الوضع في الشرق الأوسط، ورافقه رئيس هيئة أركان الدفاع البريطانية السير وليام ديكسون (W. Dickson). وبناء على طلب الملك حسين في ذلك اليوم، قرر مجلس الوزراء البريطاني إرسال كتيبتين من المظليين من قبرص إلى عمّان للمرابطة في مطار ماركا قرب العاصمة الأردنية. ولما اتصل ماكميلان بدلاس، وسأله عن إمكانية إرسال قوات أمريكية إلى الأردن، اعتذر عن ذلك ووعد بالدعم المعنوي واللوجستي. كانت القوات البريطانية صغيرة الحجم وسيئة التجهيز، وبحاجة إلى الإمداد بالأسلحة الثقيلة والتجهيزات. كما أن عملية التدخل في الأردن قد تسبب شرخاً حاداً في الرأي العام البريطاني. وفي صبيحة ١٧ تموز/يوليو، تحركت القوات البريطانية جواً من قبرص إلى الأردن، مروراً بالمجال الجوي الإسرائيلي، بعد الحصول على إذن مسبق من السلطات الإسرائيلية. ووصلت الكتيبتان خلال ٢٤ ساعة، وتولتا حراسة المطار والمنشآت الحكومة والقصر الملكي[٨٥]. ثم أُرسلت من القوات البريطانية المرابطة في عدن كتيبة أخرى لحماية العقبة، فوصلت إليها في ٨ آب/أغسطس.

وجرى على الصعيد الدولي تحرك بين بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا لبحث الوضع في الشرق الأوسط، أسفر عن اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ آب/أغسطس، وموافقتها على مشروع قرار من الدول العربية في ٢١ آب/أغسطس. وقد طلب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة القيام بترتيبات عملية من أجل المساعدة في الحفاظ على مبادئ الميثاق وأهدافه في ما يتعلق بلبنان والأردن، وتأكيد الدول العربية بعدم تدخلها في الشؤون الداخلية في ما بينها. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، انتخب مجلس النواب اللبناني

(٨٥) المصدر نفسه، ص ٥٠٥ ـ ٥٢٢.

اللواء فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، وبدأ الاستقرار يعود تدريجياً إلى البلاد، بتعيين رشيد كرامي، زعيم المعارضة، رئيساً للوزراء. وتم انسحاب القوات الأمريكية من لبنان في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وغادرت القوات البريطانية الأردن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر[٨٦].

خامساً: بريطانيا وانقلاب ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق، وتداعياته على الكويت

كان انقلاب ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ في العراق مفاجئاً لبريطانيا ولجميع الدول الغربية؛ إذ قال رئيس وزراء بريطانيا ماكميلان: «ولكن لا سفيرنا ولا الحكومة شعرا بأي تحذير. وبثقة كان الملك وخاله يريان أن الوضع تحت السيطرة. وبناء عليه قررا المغادرة في اليوم التالي (للانقلاب) لزيارة تركيا. والمهم هو أن المصالح البريطانية في أمان». ثم قال: «كان وزير الخارجية قادراً على إبلاغ مجلس العموم في اليوم التالي أن شركة نفط العراق قالت إن كل شيء هادئ في كركوك والبصرة، ولم تجر أي محاولة للتدخل من مؤسساتنا العسكرية والقوة الجوية في الحبانية». وأضاف: «علمنا أيضاً أن السفارة اقتحمها الرعاع، وقُتل ضابط بريطاني، واضطر السفير وموظفو السفارة إلى اللجوء إلى فندق مجاور». وعلّق رئيس الوزراء البريطاني على نتائج الانقلاب بقوله: «ووضعنا في الشرق الأوسط كان في أسوأ حال بحيث أصبحنا مكشوفين ومنعزلين... وكل ما نأمله هو أن نعمل ما نستطيع مع الحكومة الجديدة»[٨٧].

ويعبّر ماكميلان عن التوتر والقلق والخشية من امتداد الثورة إلى الخليج ومحمياته بالكلمات التالية: «هل سنتدخل الآن؟ وإذا كان كذلك، هل هو عدوان؟ وهل سننتظر؟ وإذا كان كذلك، فقد نكون متأخرين جداً. والكويت بإنتاجها الضخم من النفط مفتاح لحياة شعب بريطانيا وأوروبا. والحاكم شخصية مبهمة. هو في دمشق في إجازة، فهل سيعود؟ قابل عبد الناصر، فهل

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٥٢٤ ـ ٥٣٤؛ **قصة الوحدة والانفصال: تجربة إنسان عربي خلال أحداث ١٩٥٥ ـ ١٩٦١**، ص ١٣٩ ـ ١٤٠، وبيتر مانغولد، **تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط**، ترجمة أديب شيش (دمشق: دار طلاس، ١٩٨٥)، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.

(٨٧) Macmillan, Ibid., pp. 505-514.

باع نفسه لعبد الناصر؟ لا أحد يعرف. ليس لدينا قوات في الكويت... وهل نستطيع جعل الحاكم يطلب كتيبة أو بارجة الآن؟ كل هذه الأسئلة قد طرحت بدون حل»[٨٨].

عقد مجلس وزراء حلف بغداد في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٥٨ اجتماعاً في لندن، بحضور دلاس كمراقب. وتبين للمجلس أن قائد الانقلاب عبد الكريم قاسم سيطر على الوضع في العراق، واقترح جميع الأعضاء في الحلف الاعتراف بنظام الحكم الجديد، بحيث تبدأ أولاً الدول الإسلامية ثم تتبعها بريطانيا.

وبدأ الحكم في العراق يتجه بسرعة نحو روسيا والشيوعية. وفي هذه الأثناء، أعلن العراق انسحابه من حلف بغداد، وألغى اتفاقياته العسكرية مع بريطانيا. وغادرت آخر وحدة عسكرية بريطانية مطار الحبانية في ٣١ أيار/مايو ١٩٥٩[٨٩].

وأصبح حاكم الكويت يخشى عدواناً من العراق، وطلب في أيار/مايو ١٩٥٩ ضماناً مجدداً للمساعدة من بريطانيا في حال تعرض الكويت لتهديد بعدوان، وقد أعطته ما طلب[٩٠]. ولمّا قررت الحكومة البريطانية إلغاء معاهدة الحماية على الكويت لسنة ١٨٩٩، ومنحت الكويت الاستقلال سنة ١٩٦١، أعلن عبد الكريم قاسم ضمها إلى العراق، ووجّه في هذا الشأن رسالة إلى أميرها الشيخ عبد الله السالم الصباح في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٦١. لكن الشيخ رفض طلب قاسم، وأبلغ الحكومة البريطانية بذلك. فوجّه ماكميلان في ٣٠ حزيران/يونيو برقية إلى رؤساء حكومات الكومنولث جاء فيها: «أشعر بأن من الواجب عليّ أن أعلمكم أن الوضع في الكويت يبدو خطيراً. هناك مؤشرات إلى أن قاسم يعدّ لإرسال قوة كبيرة من بغداد إلى البصرة. ومن هناك باستطاعته بالطبع، إذا قرر، أن يغزو أرض الكويت ويحتلها خلال ساعات قليلة. نحن نقوم بكل الاستعدادات الضرورية الأولية التي في استطاعتنا لمنع دخوله أرض

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٥٢٣.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٥٣٥.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٥٣٦، وبرقية من هارولد بيلي (H. Beeley) في السفارة البريطانية في القاهرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٩٦٣، وبرقية من وزارة الخارجية البريطانية إلى المقيم السياسي في الكويت بتاريخ ٢٣/ ٧/ ١٩٦١، وبرقية من بلاك في الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٩٦١، FO. 371/156896, A.L.B.D.S., vol. 10.

الكويت عملياً. ولكن من المحتمل جداً أن يطلب الحاكم منا المساعدة. ونحن نعمل كل ما في وسعنا في مختلف البلاد العربية للتحريض على الاحتجاج ضد هذا العمل العدواني من الحكومة العراقية، ولكن الاحتجاجات وحدها، بالطبع، قد لاتكون كافية. نأمل الحصول على مزيد من المعلومات اليوم أو في اليومين القادمين. وقد تتطور الأمور بسرعة، ولذا رأيت من الحكمة إعلامكم عن الوضع. وكما تعرفون، معاهدتنا الجديدة التي حلت محل نظام الحماية القديم تضعنا تحت التزام لمساعدة الحاكم، وبحكم طبيعة القضية فقد نعمل بإشعار قصير جداً، وسوف أبقيكم على اطلاع طوال الوقت».

طلبت حكومة الكويت المعونة العسكرية من بريطانيا رسمياً في ٣٠ حزيران/يونيو، وقدمت، في الوقت نفسه، طلباً مماثلاً، من الدول الأعضاء في الجامعة العربية التي تقدمت بطلب الانضمام إليها، مع إلغاء معاهدة الحماية الأنغلو ـ كويتية. واستجابت الحكومة البريطانية للطلب الكويتي، وأبلغت دول الكومنولث وفرنسا بذلك لتنال دعمها في الأمم المتحدة، التي رفعت حكومة الكويت إليها شكوى ضد العراق. ونزلت أولى القوات البريطانية في الكويت في ١ تموز/يوليو، وتم الإنزال خلال عشرة أيام، مع أن قرار مجلس الوزراء البريطاني بشأن الإنزال لم يُتخذ إلا في ٨ تموز/يوليو.

وفي هذه الأثناء، وتحديداً في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦١، قُبلت الكويت عضواً في جامعة الدول العربية، فاحتج العراق على ذلك. وقرر مجلس الجامعة العربية إرسال قوات عسكرية عربية لحماية استقلال الكويت. وبدأت الوحدات العسكرية العربية بدخول الكويت في الأسبوع الثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وكان أمير الكويت قد طلب رسمياً سحب القوات البريطانية من بلاده في ١٣ آب/أغسطس، وشرعت هذه القوات في الانسحاب في ١٩ أيلول/سبتمبر وأكملته في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر[٩١].

شعرت الحكومة البريطانية بالارتياح حينما علمت بالانقلاب العسكري الذي أدى إلى انفصال سورية عن مصر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، علماً بأنها فوجئت به. وشعرت وزارة الخارجية البريطانية بقلق لأنها توقعت أن يسبب انهيار الجمهورية العربية المتحدة متاعب جديدة لبريطانيا في المنطقة، لأنه قد

(٩١) Harold Macmillan, *Pointing the Way, 1951-1961* (New York: Harper and Row Publishers, 1972), pp. 383-386.

يساعد عبد الكريم قاسم على أن يكون أكثر إزعاجاً ويضع الكويت في خطر. وكان رئيس الوزراء البريطاني ماكميلان يرى أن (قاسم) في العراق «أحمق وخطير جداً». ولم يتردد في الاعتراف بحكومة الانفصال في سورية[٩٢]. الذي جاء بعد وصول القوات العربية إلى الكويت بأيام. وكان السفير البريطاني في بيروت السير موركروسشويت، قد بعث بتقرير إلى وزارة الخارجية في لندن يؤكد فيه أن الحكم الانفصالي في سورية «غير واثق من نفسه ومرتبك في معرفة الخط السياسي الذي سيأخذه»[٩٣].

سادساً: الموقف البريطاني من انضمام دول المغرب العربي إلى جامعة الدول العربية

قرر المغرب الانضمام إلى جامعة الدول العربية في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، وتلته تونس في ٩ أيلول/سبتمبر. ورأى سفير بريطانيا في بغداد كروفورد (R. S. Crawford) أن دخول هذين القطرين المغربيين في الجامعة «سيزيد من عدد الدول المعتدلة في الجامعة الموالية للغرب ومن نفوذها، ويضعف من تطرف عبد الناصر ومن نفوذه في البلاد العربية». وكتب سفير بريطانيا في تونس، مالكولم (A. C. E. Malcolm)، إلى وزير الخارجية البريطانية لويد في ١٥ أيلول/سبتمبر أن بورقيبة يرى أن مصير تونس مرتبط بأوروبا الغربية أكثر من ارتباطه بالمشرق العربي، ويرى في موقف العرب من إسرائيل «موقفاً سخيفاً ولا جدوى منه».

واستنتج السفير أن انضمام تونس إلى الجامعة سوف يورطها في مسألة إسرائيل، ويخلق توتراً غير مرغوب فيه بين العرب واليهود. ولذا، اعتبر أن خطوة إقدام المغرب على الانضمام إلى الجامعة هي التي أكرهت بورقيبة على القيام به. واعتبر السفير أن انضمام الدولتين المغربيتين إلى الجامعة جعل فكرة قيام مغرب عربي موحد أكثر صلة بفرنسا غير محتملة التحقيق[٩٤].

(٩٢) British Policy Towards President Nasser, Nasserism and Arab Nationalism, 174/1963, in: FO. 1110/1631.

(٩٣) تقرير من السفير البريطاني في بيروت إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧/ ٣/ ١٩٦٢، A.L.B.D.S., vol. 10, FO. 371/163979.

(٩٤) برقية من مالكولم في تونس إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٥٨، وبرقية من مالكولم في تونس إلى سلوين لويد في لندن، بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٥٨، A.L.B.D.S., vol. 9, FO. 371/133812.

ونقلت السفارة البريطانية في الرباط تصريحاً أدلى به علال الفاسي، زعيم حزب الاستقلال في ٣ أيلول/سبتمبر، وقال فيه إن انضمام المغرب إلى الجامعة العربية لا يعني الانفصال عن الغرب، وإنما سيبقى المغرب حلقة وصل بين المشرق العربي والغرب وحلقة وصل بين الحضارتين العربية والغربية[٩٥].

والواقع أن الصراع بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، الأمين العام السابق للحزب الدستوري الجديد، ألقى بظلاله على الطلب التونسي للانضمام إلى الجامعة؛ فقد أخبر الباهي الأدغم، سفير الولايات المتحدة في تونس في ٢٩ أيلول/سبتمبر، أن الحكومة التونسية لن ترسل ممثلاً لها إلى اجتماعات الجامعة ما دام صالح بن يوسف يعيش في القاهرة وينال دعم حكومة الجمهورية العربية المتحدة، وأن تونس تعتزم إقناع الدول العربية بنقل مقر الجامعة من القاهرة إلى بلد عربي آخر يمكن للجامعة أن تعمل فيه بحرية أكثر[٩٦].

ونشرت الحكومة التونسية مذكرة قدمتها إلى مجلس الجامعة العربية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، تتهم فيها حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في الشؤون التونسية، ومساعدة صالح بن يوسف وجماعته. وقدم سفير تونس في بيروت الحبيب الشطي المذكرة ومعها ملف وثائقي. وقد انسحب وفد الجمهورية العربية المتحدة من الاجتماع احتجاجاً على قول الشطي إن الجامعة أصبحت في يد شخص واحد ولخدمته، قاصداً بذلك الرئيس عبد الناصر[٩٧]. وعقد وزير خارجية تونس، صادق المقدم، مؤتمراً صحفياً في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، بيّن فيه الأسباب التي دفعت تونس إلى الدخول في الجامعة العربية، وهي:

- لأن الثورة العراقية فتحت الباب لعهد جديد في العلاقات بين الدول العربية، وإنعاش الجامعة العربية كمنظمة إقليمية.

- وبسبب القرار العربي في الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي خلق مناخاً جديداً من الأمل للوحدة العربية.

(٩٥) رسالة من السفارة البريطانية في الرباط إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٣/ ٩/ ١٩٥٨، في: المصدر نفسه.

(٩٦) برقية من السفارة البريطانية في تونس إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٥٨، في: المصدر نفسه.

(٩٧) برقية من السفارة البريطانية في تونس إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٣/ ١٠/ ١٩٥٨، في: المصدر نفسه.

- حث د. عبد الوهاب جومرد، وزير خارجية العراق، على عضوية تونس في الجامعة العربية.

- الأمل الذي عقدته تونس على حل خلافاتها مع الجمهورية العربية المتحدة[٩٨].

جاء الموقف البريطاني من انضمام هذين القطرين العربيين إلى الجامعة العربية صريحاً وواضحاً في المذكرة التي أعدها واتسون (J. H. A. Watson) في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨. وقد ورد في المذكرة: «والحقيقة إنه ليس من صالحنا أن يُجر هذان البلدان إلى الدائرة العربية... ويجب أن لا نشجعهما على البقاء في الجامعة العربية». ورأى في الموقف التونسي السابق الذكر فائدة كبرى لتشجيع الأعضاء الآخرين في الجامعة، مثل السودان وليبيا، على مقاومة «أطماع» عبد الناصر[٩٩].

وقد أعدت الدائرة الأفريقية في وزارة الخارجية البريطانية في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٩ مشروعاً لسياسة بريطانيا تجاه الرئيس بورقيبة، وطلبت من اللجنة التوجيهية في الوزارة دراسته وتقديمه، بعد الموافقة عليه، إلى وزارة الخارجية الأمريكية، وهو بعنوان «الخطر على تونس» (The Threat to Tunisia)، وفي ما يلي خلاصة للدراسة التي نجمت عن المشروع:

تؤكد الدراسة اتفاق بريطانيا والولايات المتحدة على أن الحفاظ على موقع الرئيس بورقيبة يصب في مصلحة الغرب استراتيجياً وسياسياً، «لأنه الزعيم العربي الشعبي الوحيد الذي يعلن صراحة صداقته للغرب». وهو بحاجة إلى مزيد من الأسلحة، والمساعدة الاقتصادية، وإلى تدخل غربي في وجه ثورة مستوحاة من مصر. ومن أجل تقوية موقفه في وجه الدعاية المصرية الكثيفة ضده، يجب أن يكون قادراً على ان يُظهر لشعبه الفوائد المباشرة من سياسته الموالية للغرب؛ فهو بحاجة إلى معونة اقتصادية وتقنية على نطاق واسع.

وجاء فيها أن فرنسا هي المصدر الطبيعي لهذه المساعدة؛ فالفرنسيون يزعمون أنهم راغبون في تزويده بها شريطة القبول بشروطهم الخاصة. ولكن

(٩٨) برقية من السفارة البريطانية في تونس إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٥٨، A.L.B.D.S., vol. 9, FO. 371/133812.

(٩٩) مذكرة واتسون في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٨، في: المصدر نفسه.

بورقيبة يرى حداً لكمية المساعدة الفرنسية، لأنه لا يرغب، لأسباب سياسية، في أن يتلقى المعونة من فرنسا وحدها. وهناك عناصر متنفذة في فرنسا تعارض مساعدة بورقيبة من أي مصدر غربي آخر؛ فالموقف الفرنسي من بورقيبة والضغط الداخلي مرتبطان بسير الأحداث في الجزائر.

ووصلت إلى النتيجة التالية: في هذه الظروف، على بريطانيا أن تستعد للقيام بدور أكثر فعالية لتقوية مركز بورقيبة على المديين القريب والبعيد. ويقتضي هذا الاتفاق مع وزارة الخارجية الأمريكية على الخطوات العملية التي يجب اتخاذها، ما دام يتعذر تقديم مساعدة فعالة إلى تونس بدون الأمريكيين.

من المؤكد أن مصلحة الغرب، ومصلحة فرنسا خاصة، هي الحفاظ على بورقيبة في السلطة؛ فهو ينادي علناً بالعلاقات الخاصة لشمال أفريقيا مع الغرب، ويعارض بشدة محاولات عبد الناصر في الهيمنة على العالم العربي؛ فـ «إذا وقعت تونس في يد عبد الناصر، يغدو من الصعب أن تصمد ليبيا... وسيصبح الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي معرضاً للخطر، وتصبح مواصلاتنا البحرية والجوية في خطر».

وحول الحالة الاجتماعية في تونس، فإن هناك فقراً وبطالة يسيطران على حياة السكان البالغ عددهم ٤ ملايين نسمة، نصفهم دون العشرين سنة. وقد بلغت البطالة نصف مليون شخص. ولذا لا بد من معونة اقتصادية خارجية لتونس.

وأضافت الدراسة أن الفرنسيين ما يزالون غير قادرين على التعامل مع المشاكل الفرنسية ـ التونسية على أساس أن تونس دولة مستقلة وذات سيادة، لا تقبل وصاية فرنسية عليها. هذا الشعور الفرنسي عائق أمام تعزيز العلاقات الودية بين الدولتين. وما دامت الحرب الجزائرية مستمرة، سيبقى النزاع قائماً بين فرنسا وتونس. وعلى الفرنسيين أن يدركوا أن استعمال تونس من قبل جبهة التحرير الوطني الجزائرية ثمن يستحق دفعه إذا أراد بورقيبة البقاء في السلطة. وبقاؤه قوة مفيدة محتملة للمساعدة في التفاوض على تسوية في الجزائر: «لا نستطيع قبول الشعور الفرنسي أن تونس هي من اختصاصهم وحدهم، وبورقيبة نفسه لا يقبل هذا».

وجاء فيها أيضاً أن الحكومة التونسية جددت طلبها من بريطانيا والولايات المتحدة للمساعدة في بناء جيش تونسي من ٢٠ ألف جندي، قادر على التعامل

مع التهديد للأمن الداخلي المتمثل في وجود جيش التحرير الوطني الجزائري. وبورقيبة يريد شراء أسلحة بريطانية وأمريكية: دبابات خفيفة وسيارات مصفحة وناقلات جنود، ويجب الاستجابة لطلبه.

وأوضحت المذكرة أن تونس بلد زراعي، وباستثناء خامات الحديد والفوسفات، فإن مصادرها الطبيعية محدودة. ومعونة اقتصادية وتقنية كبيرة ضرورية، وإلا اندفعت إلى الكتلة السوفياتية تطلب المعونة منها.

وجاء فيها أيضاً أن تونس قد تتعرض لهجوم مشترك من الجزائريين المسلحين على حدودها الغربية وجيش تحرير ناصري ـ يوسفي من الجنوب الشرقي، والهدف اغتيال بورقيبة. وفي مثل هذا الاحتمال، لا بد من التدخل العسكري من بريطانيا والولايات المتحدة عن طريق الأمم المتحدة. وعلى الحكومتين الاستعداد لذلك بقيادة أمريكية. هذه خلاصة الدراسة البريطانية «الخطر على تونس»[١٠٠].

وفي دراسة أخرى أعدتها الدائرة الأفريقية المشار إليها في ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٩، وهي دراسة تتعلق بالمغرب، وقد أُرسلت نسخ منها إلى السفارة البريطانية في واشنطن لمناقشتها مع الحكومة الأمريكية، صيغة للسياسة البريطانية والأمريكية المقترح تبنيها نحو المغرب وملكه محمد الخامس.

تبدأ الدراسة بافتراض أن الحرب الجزائرية سوف تستمر، وأن على الدولتين القبول بنتائجها في أي ترتيبات لمساعدة المغرب. وتؤكد الدراسة انخفاض مستوى المساعدة الفرنسية للمغرب، وتزايد النشاط السوفياتي والمصري فيه، وحاجته الماسة إلى المساعدة الاقتصادية والتقنية، وضرورة إيجاد حل لمشكلة القواعد العسكرية الجوية الأمريكية فيه، لإزالة أحد الأسباب المهمة للخلاف بينه وبين الغرب. كما تقترح الدراسة اشتراك دول غربية، مثل ألمانيا الاتحادية وإيطاليا، في النشاطات الإعلامية والثقافية والتربوية في المغرب، إلى جانب بريطانيا والولايات المتحدة.

اعتمدت الدراسة على تقرير «لجنة الاستخبارات المشتركة» البريطانية، وعنوانه «الوضع في المغرب والتطورات المحتملة خلال سنة ١٩٥٩» (The Situation in Morocco and Likely Developments during 1959). وقد جاء

---

(١٠٠) FO. 371/143690.

في هذا التقرير أن التهديد للمصالح الغربية في المغرب هو في انتقاله من الاعتماد على الغرب إلى وضع حيادي، قد يدفعه إلى أحضان الاتحاد السوفياتي والجمهورية العربية المتحدة. فالمغرب بعد الاستقلال (في ٢ آذار/ مارس ١٩٥٦) غدا أكثر انجذاباً نحو العروبة، ووقع في ارتباك شديد مع قيام الثورة الجزائرية. وعلى الصعيد الاقتصادي، غابت المعونة الفرنسية والإسبانية، وانسحب رأس المال الخاص الفرنسي من البلاد، فازدادت البطالة وألقت بثقلها على الحكومة المغربية.

لم يعد في إمكان أي حكومة مغربية إقامة علاقات وثيقة مع فرنسا ما دامت الحرب دائرة في الجزائر. ولا عجب أن يطالب المغرب، وبإلحاح، بسحب القوات الفرنسية من أراضيه، بعد أن حصل على استقلاله. ولذا، يجب على الغرب استبعاد إمكانية أن تُترك لفرنسا مساعدة المغرب كلياً أو بصورة رئيسية. لقد أحرز المصريون نجاحاً في جذب المغاربة إلى العروبة، وفتح السوفيات سفارة لهم في الرباط، ويسعون إلى إنشاء قنصليات لهم في البلاد. وسوف يفيدون من الفكرة بأن الغرب أبقى المغرب متخلفاً. وباختصار يقدم العالم الشيوعي والجمهورية العربية المتحدة بديلاً اقتصادياً وسياسياً للغرب، جاذباً للعديد من المغاربة.

ليس في الإمكان ممارسة ضغط رسمي على الحكومة الفرنسية بشأن الجزائر. وكل ما تستطيعه بريطانيا والولايات المتحدة هو الامتناع عن التصويت على قرارات تتعلق بالجزائر. أما على الصعيد الاقتصادي، فتقدّر الدراسة حاجة المغرب إلى ٥٠٠ مليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمس ١٩٥٩ - ١٩٦٤، أي بمعدل ١٠٠ مليون دولار سنوياً. فاذا كانت الولايات المتحدة قد قدمت ٤٠ مليون دولار سنة ١٩٥٩، ودفع الفرنسيون حصتهم، سيبقى ٢٥٠ مليون دولار للسنوات الخمس الباقية، ولا بد من تشجيع ألمانيا الاتحادية وإيطاليا على دفع هذا المبلغ. ويجب أن لا تظهر المساعدة من الغرب للمغرب كجهد مشترك ومنسق. ولا بد من إقناع فرنسا بأن ليس لدينا الرغبة في الحلول محلها في المغرب. وتقترح الدراسة نشر تعليم اللغة الإنكليزية في المغرب، بترتيب مع المجلس الثقافي البريطاني (The British Council).

ولمّا كان الملك محمد الخامس يقوم بدور مهيمن في السياسة المغربية، ويسعى إلى إبراز دوره التقدمي في الشؤون المحلية، فإنه قوة فاعلة لصالح

التعاون مع الغرب، وقلعة متينة في وجه النفوذين السوفياتي والمصري، شريطة أن يكون الغرب مستعداً لمساعدته[١٠١].

وبعد ثلاث سنوات من انضمام المغرب إلى الجامعة العربية، قرر الانضمام إلى ميثاق الضمان الجماعي العربي (١٤ حزيران/ يونيو ١٩٦١)[١٠٢].

أما الجزائر، فقد انضمت إلى الجامعة العربية بعد إعلان استقلالها بـ ٤٥ يوماً، وأصبحت في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٦٢ العضو الثالث عشر في الجامعة، بعد أن كانت عضواً مراقباً منذ تأليف أول حكومة مؤقتة لها سنة ١٩٥٩. وتولى تمثيلها في القاهرة توفيق المدني، الذي واصل مهمته بعد انضمامها الرسمي عضواً فاعلاً في الجامعة[١٠٣].

سابعاً: الموقف البريطاني من انقلاب ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ في العراق، وانقلاب ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ في سورية، والحركة القومية العربية

أدى انقلاب عسكري في العراق في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ إلى إطاحة حكم عبد الكريم قاسم ومقتله، على يد الضباط البعثيين والناصريين. وبعد ذلك بشهر واحد، حدث في سورية انقلاب مماثل قام به ضباط بعثيون وناصريون في الجيش السوري وأنهوا به حكم الانفصال في سورية. وتلت هذين الانقلابين محادثات بين حكومات العراق وسورية ومصر لإقامة وحدة بين الأقطار الثلاثة، انتهت إلى ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣.

كان لهذين الحدثين المهمين والمحادثات التي تلتهما آثارها في السياسة البريطانية نحو القومية العربية والحركة الناصرية. وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد طلبت من سفرائها في البلاد العربية وفي الولايات المتحدة تزويدها بآرائهم في السياسة البريطانية الواجب اتباعها نحو الرئيس عبد الناصر والحركة الناصرية والقومية العربية. وبعث السفراء خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة

---

(١٠١) رسالة من ويلدنغ (R. W. L. Wilding) بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٥٩، FO. 371/143690.

(١٠٢) تقرير السفارة البريطانية في الرباط إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٦١، FO. 371/156896, A.L.B.D.S., vol. 10.

(١٠٣) تقرير من السفير البريطاني في القاهرة آرثر (G. G. Arthur) إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢١/ ٨/ ١٩٦٢، FO. 371/163978, A.L.B.D.S., vol. 10.

١٩٦٣، بآرائهم حول الموضوع. وبعد دراسة لهذه الآراء والمقترحات في وزارة الخارجية، قدم اللورد هيوم في ١٧ نيسان/أبريل مذكرة بعنوان «السياسة البريطانية نحو الرئيس ناصر والناصرية والقومية العربية» (British Policy towards President Nasser, Nasserism and Arab Nationalism).

يقول هيوم في مذكرته أنه قرأ جميع الرسائل التي وصلت إليه من السفراء البريطانيين، وشملت المصالح البريطانية والسياسية البريطانية في الشرق الأوسط والخليج الفارسي، وكيفية حماية هذه المصالح وتطويرها بأفضل السبل. ويؤكد أن السؤال المثار هو: إلى أي مدى تتفق المصالح البريطانية مع الأطماع المصرية، وكيف يجب أن تتعامل بريطانيا مع الرئيس عبد الناصر والناصرية؟

يبدأ هيوم بالتأكيد أن هناك اتفاقاً عاماً على أن المصلحة البريطانية، بمعزل عن إبعاد النفوذ السوفياتي عن المنطقة، هي في الوصول إلى نفط الشرق الأوسط، الذي سيكون له أهمية عظمى في المدى المنظور. وهي ليست في الحفاظ على تدفقه فحسب، وإنما أيضاً في الإبقاء على النمط الحالي للاستثمار والربح والفوائد. وهناك اتفاق عام ثان على أن المصلحة البريطانية هي في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة، وهذا يعني عدم قيام حروب بين الدول العربية وإسرائيل، أو بين الدول العربية نفسها، وخلق ظروف تستطيع فيها هذه الدول النمو والتطور بسلام.

يبقى عبد الناصر، في نظر هيوم، شخصية خلافية، مع أن له نفوذاً لا ينكر في جميع أنحاء العالم العربي؛ فهو يستوحي القومية العربية في معارضته لأنظمة الحكم المحافظة في الشرق الأوسط، وللدول الغربية الصديقة لهذه الأنظمة. وهو حليف، بل زعيم للمتطرفين العرب مثل البعثيين في العراق وسورية. وما زال نفوذه الشخصي لا يجارى، ومهارته وهيمنته الشخصية كان لهما دور واضح وحاسم في المشروع الذي أعلن لإنشاء دولة اتحادية عربية تضم مصر وسورية والعراق. ولا يمكن اعتبار عبد الناصر السبب الوحيد للخلاف في العالم العربي وخلق المتاعب للغرب؛ فالجمهورية العربية المتحدة نفسها كانت، بصورة لا تُنكر، مستقرة تحت قيادته، كما كانت سورية خلال السنوات الثلاث ونصف السنة من الوحدة.

لدى دراسة هيوم لآراء السفراء في عبد الناصر، وجد رأيين متناقضين حول درجة خطورته على المصالح البريطانية وكيفية مواجهته بأفضل السبل.

يقول **الرأي الأول**، إن عبد الناصر معاد للمصالح البريطانية في المنطقة، ولا يمكن تعديل موقفه هذا، ويمثل التهديد الرئيسي لوضع بريطانيا في الخليج الفارسي. ولذا يجب أن يكون الموقف البريطاني منه متصلباً ومعادياً، وأن يتم السعي إلى بناء قاعدة من الدول المعتدلة التقدمية المعادية له في شبه الجزيرة العربية.

أما **الرأي الثاني**، فيؤكد أن عبد الناصر معارض للوجود الأجنبي في أي مكان في العالم العربي، ولكنه منشغل كلياً بالشرق العربي، ومهتم بتوطيد نفوذه فيه. ولم يوجه دعايته حديثاً ضد بريطانيا في الخليج وفي ليبيا؛ فهو رجل واقعي، يسعى إلى تطوير قوة الجمهورية العربية المتحدة وقوته شخصياً. والمهم هو أن ليس لديه القدرة والإرادة لإيذاء المصالح البريطانية. وسوف تصبح لديه مثل هذه القدرة إذا تبنت بريطانيا سياسة عدوانية نحوه. وليس في الإمكان التفريق بين الناصرية والقومية العربية، ومعارضة الواحدة بالأخرى. وإذا عادته بريطانيا صُنفت كحليفة للأنظمة الرجعية، وجعلت العناصر المترددة في العالم العربي تنحاز إليه وتعادي الغرب والعلاقة معه. وبحسب هذا الرأي، فإن أفضل سبيل لتحييد نفوذ عبد الناصر خارج مصر هو تجنب إظهار العداء له، إلا إذا أصبحت المصلحة البريطانية مهددة من جانبه مباشرة.

بعد التمعن في هذين الرأيين، يقرر اللورد هيوم أن الرأي الثاني هو الأفضل. ويقول: «يجب أن لا تعامل عبد الناصر كما لو أنه معاد لحكومة صاحبة الجلالة». عبد الناصر واقعي بما يكفي ليفهم أين تلتقي مصالحنا. كلانا معني بالحفاظ على مرور نفط الخليج الفارسي عبر قناة السويس. وكلانا دعم استقلال الكويت. واستبعاد النفوذ الشيوعي عن الشرق الأوسط اهتمام مشترك آخر... والشيوعيون على أي حال مقموعون بشدة في مصر... والجمهورية العربية المتحدة تقدم دعماً كاملاً للعراق في الحملة ضد الشيوعيين، ومن المحتمل الإبقاء على ذلك لو نفذ مشروع توسيع الجمهورية العربية المتحدة. ولا شك أن القومية العربية هي الترياق الأكثر فاعلية لمقاومة الشيوعية في الشرق الأوسط، حتى ولو اتخذت شكلاً معادياً للغرب».

يؤكد هيوم ضرورة قيام تعايش (modus vivendi) مع القومية العربية، وضرورة إظهار التعاطف معها. أما الناصرية، التي يعتبرها مظهراً معبراً للقومية العربية، فيرى وجوب التعامل معها بتسامح.

أما احتمال انضمام الكويت إلى الاتحاد الفيدرالي العربي، الوارد في ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣، فيتناوله هيوم بواقعية شديدة، ويفترض تحقيق هذا الاحتمال. ولكنه يعود ويشكك في إمكانية قيام الاتحاد الفيدرالي العربي، ويعزو فشله إلى التنافس التقليدي الكثيف بين مصر والعراق على سورية. ويؤكد في الوقت نفسه عجز بريطانيا عن التأثير في التطورات العربية. ويتمنى أن تتفق الدول العربية، الملكية منها والجمهورية، في ما بينها، لأن في ظل هذا الاتفاق يتدنى مستوى التعاون بينها، ويضعف عداؤها لبريطانيا.

ويدعو هيوم إلى ضرورة أخذ الولايات المتحدة في الاعتبار في التعامل البريطاني مع الدول العربية، لأن لها نفوذاً طاغياً فيها، ولأنها تساهم في استقرارها من خلال المساعدات المالية والعسكرية والتقنية التي تقدمها إلى دولها. والتنسيق في السياسة الأنغلو ـ أمريكية في المنطقة يجب أن يعطى الأولوية.

ويلخص هيوم في ختام مذكرته مبادئ سياسة بريطانيا نحو عبد الناصر والناصرية والقومية العربية بما يلي:

«**أولاً**: يجب ترك كل بلد في الشرق الأوسط يختار طريقه للخلاص من أي تدخل خارجي. فهدفنا هو العمل مع أي حكومة في السلطة على أساس المصالح المشتركة القائمة بيننا، ومساعدتها في حدود وسائلنا.

ثانياً: يجب الامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وفي المنازعات في ما بينها، ما عدا إلى المدى الذي تجعلها مسؤولياتنا الخاصة فيها ضرورياً بصورة استثنائية.

ثالثاً: يجب أن نوضح أنه حيثما توجد لنا مسؤوليات خاصة ننوي تنفيذها، يجب أن يكون عملنا حازماً وفعالاً لتحقيق هدفنا.

رابعاً: ينبغي القبول بالقومية العربية والناصرية التي تعد أحد التعبيرات عنها، كحقيقة في الحياة. ويجب أن نأخذها في الاعتبار، ونتبنى موقفاً متعاطفاً منها، كما لو كانت على وفاق مع المصالح البريطانية.

خامساً: ينبغي تجنب أي موقف مناهض للقومية العربية أو لعبد الناصر أو للثورة، لأنه لن يكون فعالاً، ولأنه سيزود القوميين العرب بهدف ملائم يضم العرب الآخرين ضد الغرب ويلحق أذى أكبر بمصالحنا.

سادساً: يجب أن نستمر في البقاء على اتصال وثيق مع حكومة الولايات المتحدة، وتأمين التنسيق في سياساتنا، وفهم كل منا للآخر»[١٠٤].

لا شك أن هذه السياسة تختلف كثيراً عن السياسة البريطانية المتبعة في البلاد العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع سنة ١٩٦٣.

وعلى الصعيد الداخلي، حل بوزارة مكميلان الضعف والاضطراب، وبلغا أوجهما بفضيحة وزير الدفاع في الحكومة بروفيومو (Profumo)، الذي كان على علاقة مع محل للدعارة كان يتردد عليه الملحق البحري في السفارة السوفياتية في لندن. وبدا على حزب المحافظين، بعد ١٢ سنة في الحكم، أنه استهلك. وتلقت حكومة مكميلان ضربة قوية برفض الجنرال ديغول قبول بريطانيا في السوق الأوروبية المشتركة. وبعد ظهور هارولد ويلسون زعيماً لحزب العمال المعارض، بعد موت غيتسكل سنة ١٩٦٣، كزعيم سياسي قدير قادر على ركوب الموجة الشعبية المطالبة بالتغيير، ظهر مكميلان غير قادر على التكيف، باعتباره من بقايا الجيل السابق البعيد عن العالم الحديث. لذا طرحت الخلافة في رئاسة حزب المحافظين والحكومة في خريف ١٩٦٣، على بساط البحث. وفي ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، أصبح دوغلاس ـ هيوم رئيساً للوزراء، بعد استقالة مكميلان، واستمر في الحكم حتى ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤. وكان هذا الاختيار مفاجأة للجميع في بريطانيا. وقد هاجمته صحف *Sunday Times* و*The Observer* و*Mirror*، ووصفته بأنه ضعيف التصور والخيال، وتنقصه الخبرة في الشؤون الداخلية والاقتصادية. كما هاجمه قادة حزب العمال المعارض. أما وزارة الخارجية في الحكومة الجديدة، فتولاها ريتشارد بتلر[١٠٥].

لم يؤثر التغيير الوزاري في بريطانيا في موقف حكومتها من القضايا العربية، وعلى رأسها مسألة الوحدة العربية؛ فبعد مرور سنة على توقيع الميثاق الثلاثي في القاهرة في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣، قدمت دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية مذكرة/ دراسة بعنوان «حزب البعث العربي الاشتراكي منذ سنة ١٩٦١»

---

(١٠٤) مذكرة من اللورد هيوم في وزارة الخارجية البريطانية إلى السير هارولد بيلي في القاهرة، بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٦٣، في: FO. 1110/1631.

(١٠٥) David Dutton, *Douglas-Home* (London: Haus Publishing Ltd., 2006), pp. 44, 46, 60 and 63.

(The Arab Socialist Renaissance Party (The Ba'ath) Since 1961). تناولت فيه العلاقة بين حزب البعث والرئيس عبد الناصر والصراع على السلطة بين البعثيين والناصريين في العراق وسورية، والصراع بين مختلف فئات البعث على السلطة. كما تناولت أوضاع حزب البعث في الأقطار العربية الأخرى، كالأردن وليبيا والكويت ولبنان والبحرين وقطر.

تركز الدراسة على حزب البعث في العراق وسورية. وتذهب إلى أن الحزب في العراق قد أعاد تنظيم صفوفه منذ سنة ١٩٥٩ على مثال تنظيم الخلايا الشيوعية، لتجنب الرقابة الأمنية الشديدة. وأنه أصبح مع بداية سنة ١٩٦٣ يشعر بالثقة بالنفس والوحدة السائدة في وحداته التنظيمية الواسعة. ولمّا استولى الحزب على السلطة في العراق في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ شعر ميشيل عفلق، الأمين العام للحزب، أن الوقت حان للمصالحة مع عبد الناصر واستئناف التفاوض معه على الوحدة العربية، مؤكداً لقادة العراق الجدد أن لا وحدة عربية بدون مصر. ولم يكن البعثيون في العراق جبهة موحدة، كما أن رئيس الجمهورية العراقية الذي جاء به الانقلاب، عبد السلام عارف، لم تكن لديه النية للابتعاد عن عبد الناصر والتعاون مع عفلق.

أما الانقلاب العسكري السوري، الذي قاده العقيد زياد الحريري في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣، فقد قضى على الحكومة القائمة بأسلوب سلمي. ولكن اللواء لؤي الأتاسي، الذي تولى رئاسة مجلس قيادة الثورة، كانت له ميول وحدوية. والقوة الحقيقية كانت في يد الجيش، أما البعث وحلفاؤهم الوحدويون، فكانوا مجرد واجهة لحكم الجيش. وكان مجلس قيادة الثورة من العسكريين، وهو الذي يعيّن الوزراء ويقيلهم بقرار منه بأغلبية ثلثي أعضائه. وكان المجلس معارضاً للوحدة مع مصر، ومتساهلاً مع الاتحاد الفيدرالي معها. كان قادة البعث المدنيون يرون أنه من الصعب الاعتماد على مجموعة من الضباط القليلي الخبرة السياسية. ولذا، سعوا إلى الحصول على تأييد شعبي واسع في سورية. وانقسموا على أنفسهم في ذلك، فبينما أظهر أكرم الحوراني وجماعته العداء العلني لمصر ولعبد الناصر، دعا عفلق وأنصاره إلى المصالحة مع مصر.

وظهر الخلاف حول الموضوع نفسه وأمور أخرى بين فرعي حزب البعث في العراق وسورية؛ فقد كان البعث السوري يرفض الاتحاد بين العراق وسورية

بدون الاتحاد مع مصر، ويرى أن التعاون مع الاتحاد السوفياتي والشيوعيين في سورية أمر مقبول، بينما كان بعث العراق يرفض ذلك.

ومثلما بدأ الخلاف بين الانقلابيين في سورية، أعلنت الحكومة العراقية بعد ٥ أسابيع من إعلان ميثاق القاهرة اكتشاف مؤامرة ناصرية بقيادة صديق شنشل. وعاد الصراع من جديد بين المعتدلين بقيادة طالب شبيب، وزير الداخلية العراقي المتعاون مع الرئيس عبد السلام عارف، والجناح المتطرف في حزب البعث بقيادة علي صالح السعدي، وأسفر عن فوز الفريق المعتدل ونفي السعدي إلى إسبانيا، وتلا ذلك إبعاد طالب شبيب وحازم جواد، وهيمنة الرئيس عارف على السلطة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، ألّف الفريق طاهر يحيى الوزارة، وتولى أحمد حسن البكر منصب نائب رئيس الجمهورية.

أما الخلاف بين عبد الناصر وحزب البعث، فتعزوه الدراسة إلى خلاف بين الشخصيات والأيديولوجيا السياسية؛ فبالنسبة إلى عفلق وأنصاره، ينبع الحكم من الشعب، والديمقراطية يجب أن تبدأ من القاعدة إلى الأعلى. أما عبد الناصر، وفق الدراسة، فمع تأييده للمبادئ الديمقراطية نظرياً، ينكر تطبيقها في العالم العربي، وإمكانية الوصول بها إلى الوحدة العربية. والديمقراطية، في نظر عبد الناصر، نظام للحكم يجب البدء به من الأعلى «أي ديمقراطية موجهة»، الرقابة فيها ضرورية. ويتفق البعثيون وعبد الناصر على أن هدفهم الوحدة العربية، وعلى إزالة النفوذ الغربي من الوطن العربي، ويختلفون في تفسيرهم للاشتراكية. وتركز الناصرية على أهمية الدين، بينما يصر البعث على العلمانية، وكلاهما ينادي بدولة جمهورية علمانية. وتعود جذور الخلاف إلى مسألة القيادة؛ فعبد الناصر يرفض بشكل قاطع أن يشاركه أحد في السلطة، ويرفض أي ادعاء بوجود صيغة بديلة للاشتراكية المصرية، وهو لا يثق بالبعث، ويرى وجوب القضاء عليه. ويعود موقفه من الحزب إلى الإهانة التي شعر بها على يدي البعث بانفصال سورية عن مصر سنة ١٩٦١، وهذا واضح في خطابه الذي ألقاه في تموز/يوليو ١٩٦٣ في عيد الثورة. وأصبحت «خيانة» قادة البعث عقدة لديه. وتؤكد الدراسة أن الديمقراطية الحقيقية في سورية أو العراق أو مصر لا وجود لها، وأن المعركة بين عبد الناصر والبعثيين معركة كلامية بين أنظمة حكم استبدادية تستعمل تعابير ديمقراطية لأغراض دعائية محض.

وجاء في الدراسة أن أحداث ما بعد توقيع ميثاق القاهرة الثلاثي حملت

العداء الشديد بين عبد الناصر والبعث، وهو ما دفع عبد الناصر إلى رفض الاتفاق الوارد في الميثاق الثلاثي.

عُقد المؤتمر القومي السادس لحزب البعث في دمشق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ بسرية تامة، وصدرت قراراته التي دلت على سياسة الحزب الحالية. وكان أهم قراراته إعلان قيام اتحاد بين سورية والعراق، على الرغم من العوائق التي تعترضه. وعبّرت القرارات الأخرى عن هيمنة الجناح المتطرف في الحزب على المؤتمر. ولا شك أن إبعاد البعثيين المتطرفين عن الحكم في العراق في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، وسيطرة الناصريين بقيادة عبد السلام عارف على الحكم جعلا قرار المؤتمر القومي السادس لحزب البعث بشأن الاتحاد بين العراق وسورية حبراً على ورق.

وتعزو الدراسة البريطانية فشل حزب البعث في العراق إلى عدة عوامل، منها العداء الذي أثاره البعث لدى الشعب العراقي من أن من حقه أن يحكم العراق استناداً إلى عقيدته القومية، ونصب من نفسه نخبة حاكمة، لم تكن أفضل من النخب التي سبقتها. فقد احتل البعثيون وظائف الدولة المهمة، وحلوا محل الموظفين الأكفياء، وهم يجهلون الأمور الإدارية. لقد وضعوا أنفسهم فوق البلاد، ووضع كل منهم نفسه فوق الحزب. وكان للنزاعات الشخصية بين قادة الحزب دورها في تدميره.

وفي تناول هذه الدراسة لحزب البعث في الأقطار العربية الأخرى، تذكر أن أعضاء الحزب في لبنان لا يتجاوزون ١٥٠٠ عضو، يتوزعون بين طرابلس وبيروت وصيدا والبقاع، وأن تأثيرهم في الحياة السياسية اللبنانية لا يُذكر. أما في ليبيا، فقد تعرض الحزب لحملة اعتقالات واسعة في تموز/ يوليو ١٩٦١، وحُكم على العديد من قادته ونشطائه بالسجن. وحُظر نشاطه منذئذ. وضعف نشاط الحزب بعد ذلك، وحلت الناصرية محله. وفي الأردن لم يعد حزب البعث، بعد انشقاق عبد الريماوي وأنصاره عنه، قوياً في تنظيمه، ولم يعد يشكل خطراً على نظام الحكم فيه. وتحسن وضع الحزب في البحرين وقطر، وأعطاه انقلاب الثامن من شباط/ فبراير في العراق دافعاً قوياً لينشط في الكويت.

في نهاية الدراسة استنتاجات ونصائح يمكن إجمالها بما يلي:

ـ من الخطأ التقليل من نفوذ البعث في العراق أو في سورية؛ فالتأييد لعبد الناصر في العراق أقل كثيراً من التأييد الذي يحظى به لدى الشعب في

سورية. وكلما زاد هجوم القاهرة على البعث في دمشق وبغداد، قويت أواصر التعاون بينهما.

ـ استمرار الصراع بين مصر والعراق على سورية. وفي معزل عن السيطرة الأجنبية، فإن عملية التحديث زادت من حدة الصراع بدلاً من تخفيفه. فالنخب الجديدة التي ظهرت على الساحة السياسية لديها تعطش للسلطة كما كانت النخب التي سبقتها.

ـ يسيطر البعث حالياً على سورية، وكان إلى حين في العراق. ومن الصعب القول إن الجيش في البلدين يتبنى مبادئ البعث، أو إنه ببساطة يستعمل البعث غطاء لحكمه المستبد. وليس في الإمكان زعم أن «الجبهة الاشتراكية الواسعة» التي وعد بها الحزب سيتم التخلي عنها لدكتاتورية عسكرية، مع أن هذه ستكون المحصلة النهائية. وما زال البعث في سورية يفتقر إلى قاعدة شعبية يستند إليها، وسياسته الاشتراكية لا يمكن تطبيقها اقتصادياً، والصراع على السلطة بين أجنحته لم ينته.

ـ كلا البلدين (العراق وسورية) في تغير متواصل للتحالفات والتهديد بالثورة، ومن المستحيل التنبؤ وتحديد المجموعة التي ستصل إلى السلطة.

ـ ربما كان من سوء حظ البعث في سورية والعراق أنه لم يظهر فيه قائد بمقدرة عبد الناصر أو بجاذبيته الشعبية؛ فأي اتحاد عربي أو أي شكل من الرابطة العربية يحتاج إلى ظهور قائد ليتحمل الضغوط والتوترات التي تصاحب مثل هذا الاتحاد أو هذه الرابطة. وحتى يظهر مثل هذا القائد، من المتوقع أن تستمر المنافسات الصغيرة والمناورات على السلطة بين الفئات الحاكمة[١٠٦].

وفي اجتماع مجلس الناتو، الذي عُقد في لندن في يومي ٣١ آذار/ مارس و١ نيسان/ أبريل ١٩٦٥، أثار جورج بول (G. Ball)، ممثّل الولايات المتحدة، الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط باعتباره الجناح الأيمن لأوروبا عسكرياً، ويحتوي على ثلثي احتياطي النفط المعروف في العالم. وأشار إلى أن أهم التطورات الأخيرة التي هددت المصالح الغربية في المنطقة هي الوحدة العربية المدعومة بأموال الكويت، وأزمة مياه الأردن، وزيادة مبيعات الأسلحة المتطورة

(١٠٦) Resarch Department Momorandum, Middle East Section-Research Department-Foreign Office, 14/4/1964, FO. 37/22547.

لدول المنطقة. والموضوع المهيمن هو الاشتراكية العربية المستوحاة من الاتحاد السوفياتي، المعادية بقوة للغرب، وتعد الجمهورية العربية المتحدة مفتاحها. ولكن لمّا كان في إمكانها أن تكون قوة كابحة أو قوة مدمرة، فإن الولايات المتحدة تعتقد أنه يجب عليها أن تحاول الحفاظ على نفوذ في هذا البلد، على الرغم من الاستفزاز. وإن سياسة تقوم على المجابهة الغربية لعبد الناصر لن تنجح، لأن المجابهة العسكرية تقدم مجازفات لا حدود لها.

وقال ممثّل إيطاليا السنيور كاتاني (Cattani): «على الغرب أن يقبل بأن نظام حكم عبد الناصر قوي، وأن ليس أمامه أي بديل ممكن. وعبد الناصر نفسه رجل حصيف أكثر ممّا نسمع من خطاباته المسرحية، فهو يريد قيادة عالم عربي موحد، وعلى الغرب أن لا يعيقه». وطالب كاتاني بعدم معارضة الوحدة العربية وإنما بتشجيعها لتتطور بطريقة بناءة. أما ممثّل ألمانيا الاتحادية د. كارستنز (Carstens) فقال: «ليس عبد الناصر بالضرورة الناطق باسم العالم العربي... ولكنه ما زال المفتاح للانتشار المستمر للنفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط».

أما ممثّل بريطانيا في المجلس، اللورد كالفونت (Chalfont) فقال: «ليس لدى المملكة المتحدة أوهام حول عبد الناصر، كما أننا قد لا نتجاهل أصدقاءنا وحلفاءنا. ولكننا متأكدون من أننا لا نستطيع تقديم ما هو طيب لأصدقائنا بتوريط أنفسنا، وهم في مجابهة مباشرة مع عبد الناصر». وقال ممثّل الدنمارك شارم ـ نيلسن (Scharm-Nielsen): «ليس عبد الناصر بالرجل الذي يُحَب، ولكن يجب أن لا نقلل من شأنه. لقد كان أكثر عقلانية في السر منه في العلن»[١٠٧].

سألت وزارة الخارجية البريطانية، كعادتها، سفراءها في العواصم العربية وسفيرها في واشنطن عن الانقسام في العالم العربي بين أنظمة الحكم الثورية وأنظمة الحكم غير الثورية، ومصالح بريطانيا في المنطقة العربية، والسياسة الواجب تبنّيها نحو هاتين المجموعتين من الدول العربية. وبعد أن تلقت آراء سفرائها المذكورين، وضعت ورقة قدمتها إلى اللجنة التوجيهية في الوزارة لدراستها وإقرارها سنة ١٩٦٦.

(١٠٧) مذكرة عن المحادثات في مجلس حلف شمال الأطلسي المنعقد يومي ٣١/ ٣ و١/ ٤/ ١٩٦٥، FO. 371/180651.

وللإجابة عن سؤال: لماذا يجب علينا أن نتقدم مع الثوريين؟ جاء في الدراسة أن رغبة شديدة نمت خلال ربع القرن الماضي (١٩٤١ ـ ١٩٦٦) لتحقيق الشعور بالكرامة القومية، ومطلب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والحرية السياسية، وأن أقوى مصدر لقوة الرئيس عبد الناصر هو نجاحه في تسخير هذه التيارات من المشاعر في العالم العربي لتأييد سياساته. ومن الإنصاف القول «إن عبد الناصر استطاع وهو في أوج شعبيته أن يجسّد هذه الأسباب، وكان زعيماً لا يباريه أحد في البلاد العربية».

هناك ٥ دول عربية تتجمع تحت أسماء عديدة بصورة فضفاضة: «التقدمية» و«الاشتراكية العربية» و«الثورية»، وهي تضم: الجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية العربية اليمنية، والجمهورية العربية السورية، والجزائر، والعراق. وتعدّ الجمهورية العربية المتحدة أكبر الدول الخمس وأقواها نفوذاً. وتؤكد الدراسة أن «من الأفضل لنا أن نتمتع بصداقة البلاد الثورية بدلاً من المعاناة من عدائها». وتبيّن أيضاً أن الخبرة والمعرفة بمواقف هذه الدول الثورية وطبيعة المصالح البريطانية فيها تقود إلى الاستنتاج بأن بريطانيا لا تستطيع أن تتوقع أكثر من نجاح محدود فيها. وتعزو ذلك إلى الإخفاقات الغربية (البريطانية والأمريكية والفرنسية) طوال ربع قرن من الزمن في جهودها الرامية إلى التوفيق بين المصالح العربية والغربية. كما تعزوها إلى سعي الدول الثورية إلى إزالة القواعد العسكرية والامتيازات الاقتصادية وجميع آثار النفوذ الغربي في العالم العربي. وثالث هذه الأسباب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، واعتبار بريطانيا والغرب مسؤولين عن بقاء إسرائيل. ورابع هذه العوامل السياسة السوفياتية التي استغلت الخلاف بين الدول الثورية والغرب، وقدمت العون والمساعدة لها.

وتعقد الدراسة مقارنة بين إنجازات الأنظمة الثورية العربية والأنظمة غير الثورية، وتشن هجوماً شديداً على عبد الناصر وسياسته «التدميرية» تجاه عموم البلاد العربية، ومصالح الغرب فيها. وتبيّن التراجع في الاقتصاد ومستوى المعيشة والحريات السياسية في الدول الثورية، مقابل النمو والارتفاع في مستوى المعيشة وانتعاش الحريات في الدول غير الثورية.

وعلى صعيد علاقات بريطانيا الاقتصادية مع المجموعتين العربيتين، تذكر الدراسة أن صادرات بريطانيا إلى الدول الثورية الخمس سنة ١٩٦٦ بلغت ربع مجمل صادراتها إلى البلاد العربية (٥٥ مليون جنيه استرليني)، وحوالى سدس

مجمل التجارة البريطانية مع الشرق الأوسط (٣٣٧ مليون جنيه)، وأن صادرات بريطانيا إلى الدول الثورية انخفضت قيمتها من (٦٥ مليون جنيه إلى ٥٥ مليون جنيه)، بينما زادت صادراتها إلى الدول غير الثورية ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة (١٩٥١ ـ ١٩٦٦).

وجاءت النتائج المستخلصة في الدراسة المذكورة كما يلي:

ـ يجب أن تكون لبريطانيا علاقات ودية مع المجموعتين، وأن تتجنب الانجذاب إلى صراعهما.

ـ إن مصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية قد تجرها بقوة نحو البلاد غير الثورية أكثر منها نحو البلاد الثورية.

ـ في الإمكان التعاون فقط مع البلاد الراغبة في التعاون مع بريطانيا.

ـ إن التقدم الاقتصادي والسياسي في البلاد غير الثورية أكثر ممّا هو في البلاد الثورية.

ـ بينما تواصل بريطانيا متابعة مصالحها في التعاون مع البلاد غير الثورية، يجب أن تبحث عن الفرص لتحسين علاقاتها مع البلاد الثورية، حتى ولو كانت فرص النجاح ضئيلة.

ـ يجب على بريطانيا أن تحاول، على المدى البعيد، انتهاج سياسات تبدو معقولة للقوميين العرب الإصلاحيين المحدثين، سواء كانوا مؤيدين للأنظمة الثورية أو غير الثورية، وشريطة أن تكون مصالح بريطانيا هي المحك.

أما المصالح السياسية والاقتصادية البريطانية التي يجب حمايتها وتطويرها في المنطقة العربية، فهي:

ـ الحفاظ على الشروط التي تساعد على أن يأخذ التطور السلمي والنظامي مجراه.

ـ منع التوسع السوفياتي والتغلغل الشيوعي.

ـ حماية المصالح الاقتصادية التالية: الوصول إلى نفط الشرق الأوسط بشروط تسمح بتطور جوهري للاقتصاد البريطاني؛ الاستثمارات البريطانية التي يعد النفط الجزء الأكبر منها؛ تجارة التصدير المتوسعة؛ حرية المرور بحراً

وجواً لأغراض عسكرية ما دام على بريطانيا مسؤوليات دفاعية في الشرقين الأوسط والأقصى، ولأغراض تجارية غير محدودة[١٠٨].

وفي مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية البريطانية لدى دول الشرق الأوسط، وكان قد عُقد في لندن بين ١٦و٢٠ أيار/مايو ١٩٦٦ وضم، بالإضافة إلى رؤساء البعثات المعتمدين لدى الدول العربية، رؤساء البعثات في أنقرة وطهران وتل أبيب وواشنطن، و١٤ من كبار المسؤولين في وزارات الخارجية والدفاع والطاقة البريطانية، كان من الأسئلة التي طُرحت على المؤتمرين: «هل هناك سبيل لإخراج أنفسنا من الحرب الدائرة بين العرب، بين الأنظمة الثورية والأنظمة التقليدية، ما دمنا باقين في الخليج، وحتى بعد ذلك؟ وما هي أفضل الوسائل غير التقليدية للتدخل السياسي والعسكري لرعاية مصالحنا؟ وهل كان برنامج مساعداتنا مسعفاً في رعاية مصالحنا؟ وما هي الأهمية التي يجب أن نوليها للعمل الإعلامي والثقافي؟ وهل هناك أي تحسينات يمكن اقتراحها في آليات دبلوماسيتنا في المنطقة؟».

في هذا المؤتمر، سأل مايكل ستيوارت (M. Stewart) من وزارة الخارجية ما إذا كان العربي العادي لا يشعر بأنه أفضل حالاً في دولة ثورية من وجوده في ظل نظام حكم تقليدي؟ وردّ مكارثي (D. J. Mac Carthy) من الإدارة البريطانية في عدن، بأنه كان من الشائع الاعتقاد أن الإنسان العادي في مصر أحسن حالاً من غيره، ولكنه يشك في صحة هذا الاعتقاد. وقال: ليس في التاريخ الحديث جداً ما يثبت أن حلول عبد الناصر قابلة للتصدير. ولكن إذا اعتقد العرب أن نظاماً ثورياً قد يقدم لهم حياة أفضل، فلماذا نراهن على الحصان الخاسر؟ وقال السفير البريطاني في دمشق إيفانز (T. E. Evans) «إن العربي العادي يكره الطغيان، مثل أي إنسان آخر، سواء كان طغياناً بريطانياً أو ناصرياً أو بعثياً. كانت سورية بلداً إشتراكياً، ولكن فيها حكومة من حزب البعث انقسمت على نفسها الآن، وغدت أقلية من الحزب تضطهد السوريين... هدفنا كان محاولة جعل السلطة الحاكمة عادلة ومنصفة. الوضع السوري بعيد جداً عن رضا السوريين وعن رضا جيرانهم أو رضانا: المستفيدون الوحيدون هم خلف الستار الحديدي». وقال السفير البريطاني في بيروت السير ديريك ريتشيز (D. Riches):

(١٠٨) Draft Paper for the Steering, Committee: Revolutionary and Non-revolutionary Regimes in the Middle East and British Policy, 1966, in: FO. 17/9.

«على الصعيد الشعبي: اللبنانيون المسيحيون كانوا ضد عبد الناصر بقوة، ولكن المسلمين كانوا سريعي التأثر بدعايته. المشكلة في الشرق الأوسط هي وجود إمبريالية أهلية ودعاية فعالة. ولمكافحة هذه يجب أن يكون لنا أصدقاء من الأهالي مثل حكام الخليج والسعوديين، الذين عارضوا إمبريالية عبد الناصر».

أما السفير البريطاني في الأردن السير رودريك باركس (R. Parkes)، فقال: «في الأردن الرجعي حرية أكثر وسعادة أكثر ورخاء عام أكثر من أي بلد عربي آخر. ورجل الشارع الأردني ظالم للملك حسين. ولكن منذ أن تصالح الملك مع عبد الناصر تحسن الوضع». وقال السير ريتشارد بومونت (R. Beaumont)، السفير البريطاني في بغداد: «المسألة الأساسية في العراق هي الوحدة العربية، التي تعادل القومية العربية. ومهما فعلنا، فلن ننال شكراً... لقد بدأ رجل الشارع يتحقق من أن التقدميين طغاة... لا نستطيع التخلص من عار الإمبريالية البريطانية الذي زرعه عبد الناصر في عقول الناس». وتساءل بومونت: «هل هناك أي سبيل لإخراج أنفسنا من النيران المتقاطعة بين العرب، بين أنظمة الحكم الثورية وأنظمة الحكم التقليدية، ما دمنا باقين في الخليج أو حتى بعد ذلك؟ وقال إن وزير الخارجية ربما كان مبالغاً في تقديره للجاذبية الشعبية للأنظمة القومية العربية. في العراق هناك شعور متنام بأن التجربة الناصرية ليست التجربة التي يرغبون في تقليدها. صحيح أن عبد الناصر ورئيس الجمهورية عبد السلام عارف قد بدآ، كتقدميين، يسعيان إلى القضاء على الاستغلال الأجنبي والمحلي، ولكن يجب على المرء أن يحكم على النتائج والعدالة الاجتماعية والحرية الفردية، التي كانت متوافرة في الأردن، وحتى في العربية السعودية، أكثر مما كانت عليه في العراق ومصر. يجب أن لا تؤخذ أنظمة الحكم الثورية من خلال تقييمها لنفسها. فالقومية العربية هي في الحقيقة عقيدة عرقية متعصبة استهدفت سيطرة العرب المسلمين على جميع الأقليات، بما في ذلك المسيحيين العرب واليهود الناطقين بالعربية. يقوم المبدأ القومي على أن العالم العربي عالم واحد، وأن للقادة العرب مثل عبد الناصر والبزاز (عبد الرحمن) الحق في التدخل وفي فرض آرائهم على بقية العالم العربي، بينما لا يحق لأحد غيرهم ذلك». هذا الفهم الخاطئ والمشوه للقومية العربية لدى سفراء بريطانيا في البلاد العربية جعلهم يشبّهونها بالقومية الآرية لدى النازيين.

تساءل بومونت بعد هذا: «كيف إذن نتجنب تقاطع النيران؟» وأجاب: «في

ما يتعلق بالخصومة المصرية ـ السعودية، بقينا خارجها مثلما فعلنا في النزاع العربي ـ الإسرائيلي. ولكن التزاماتنا في الخليج جعلت من المتعذر البقاء خارجها كلياً. من الناحية النظرية توجد ثلاثة سبل للعمل: أولاً سحق القومية العربية بقوة السلاح، الذي هو غير مناسب اليوم. ثانياً الانسحاب الفوري الذي لا يزيل كل الضغط علينا، وإن كان سوف يخففه إلى حد ما. والسبيل الثالث هو إبطاء الانسحاب».

علّق السير روجر ألن من وزارة الخارجية بالقول إنه مهما تكن مزايا الأنظمة التقليدية والثورية، فليس مؤكداً أن المستقبل للناصريين، ولكن من المؤكد وجود تغيرات على المؤتمر أن ينظر فيها.

وركز المؤتمرون على ضرورة دعم هيئة الإذاعة البريطانية ـ القسم العربي، وتجنب الهجوم على المقاطعة العربية لإسرائيل، وارسال البعثات التجارية لرفع صادرات بريطانيا إلى الأسواق العربية[(١٠٩)].

وفي اجتماع مجموعة خبراء حلف الناتو، الذي عُقد بين ٢ و٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦، تناولت المجموعة التطورات في الشرق الأوسط. وركز الفريق البريطاني في المجموعة على الخلافات العربية، والانقسام بين دول ثورية وأخرى تقليدية. وأشاد بجهود الملك فيصل، عاهل العربية السعودية، وبدعوته إلى الحلف الإسلامي للوقوف في وجه المد القومي العربي، وبنشاطه المكثف في هذا الصدد، ولا سيما زياراته للولايات المتحدة وإسبانيا وباكستان وتركيا وتونس والمغرب ومالي وغينيا، خلال الأشهر الخمسة الماضية. وبيّنت المجموعة البريطانية الصدى الواسع الذي خلفته في العالم العربي الزيارة التي قام بها الملك فيصل لواشنطن، ولقائه بالرئيس الأمريكي ليندون جونسون، وأن الهدف من هذا النشاط اجتذاب المشاعر الدينية في العالم العربي، وتشويه سمعة عبد الناصر، وإضعاف مكانته. أما الاستجابة لدعوة الملك فيصل، فقد كانت، في نظر المجموعة، متواضعة، لأن سمعة بورقيبة تُلقي ظلالاً من الشك على صدق حماسته الدينية، وتركيا العلمانية من الصعب استجابتها لهذه الدعوة. كما أن استجابة الغرب كانت فاترة.

وأشارت المجموعة البريطانية إلى التغير الوزاري الذي جرى في

(١٠٩) Middle East Heads of Missions, Conference, London, 16-20 May 1966, FCO. 17/9.

الجمهورية العربية المتحدة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦، باستقالة حكومة زكريا محيي الدين وتأليف وزارة برئاسة محمد صدقي سليمان، بسبب المصاعب الاقتصادية التي تواجهها البلاد. وشككت في إمكانية حصول الحكومة الجديدة على معونات مالية واقتصادية من الغرب أو من الاتحاد السوفياتي.

وتوسعت المجموعة في الحديث عن التطورات الداخلية في سورية، واستيلاء المتطرفين البعثيين على السلطة في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦، والصراع بين الضباط الدروز والعلويين على السلطة، الذي تمثّل في محاولة الرائد سليم حاطوم، قائد المغاوير، القيام بانقلاب عسكري. وأن الوضع في سورية ما زال مضطرباً وقلقاً جداً، على الرغم من انعقاد مؤتمرين لحزب البعث، أحدهما قطري والآخر قومي، لتسوية الوضع في الداخل. وزاد الوضعَ تعقيداً نشاطُ ألوية العمال المسلحين الموجه ضد الموظفين الرجعيين[١١٠].

يتضح ممّا سبق متابعة السفارات والأجهزة الاستخبارية والعسكرية البريطانية لتطور الأحداث في الوطن العربي، وسعيها إلى فهم واستيعاب ما يجري على أرضه من صراع بين القوى الثورية الساعية إلى تحرير أقطاره من الهيمنة الأجنبية، والقوى التقليدية المتحالفة مع بريطانيا والغرب بعامة، واقتراح الحلول الدبلوماسية والاقتصادية وأساليب الضغوط غير التقليدية لمواجهة القوى الثورية في سبيل الحفاظ على المصالح الغربية في المنطقة العربية بعامة، والمصالح البريطانية بخاصة.

ثامناً: الموقف البريطاني من جامعة الدول العربية، ١٩٥٦ ـ ١٩٦٦

تراوحت حظوظ جامعة الدول العربية خلال هذا العقد من الزمن بين صعود وهبوط، واختلاف في العلاقات البينية العربية. وكانت شبه مشلولة بين سنتي ١٩٥٥و ١٩٥٨، بسبب الخلاف العربي حول حلف بغداد، وكادت أن تنهار في سنة ١٩٦٢، بسبب الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الانفصال السورية في اجتماع شتورا (لبنان). وحتى في عهد القمم العربية (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥)، قلّما كان يصغى إلى مجلس الجامعة. ولما تم التخلي، إلى

(١١٠) NATO Expert Working Group on the Middle East, 2-5 November 1966, FO. 371/186429.

حين، عن مؤتمرات القمة، غدت الجامعة منتدى للنقاش العربي.

قدمت دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية دراستين حول الجامعة، صدرت الأولى في آب/أغسطس ١٩٦١ بعنوان «الوضع الراهن للجامعة العربية» (The Present State of the Arab League)، وصدرت الثانية في أيار/مايو ١٩٦٧ بعنوان «مذكرة مشتركة لدائرة الأبحاث: الجامعة العربية ١٩٦١ ـ ١٩٦٧» (Joint Research Department Memorandum). وقد توصلت الأولى إلى نتيجة أن من المحتمل أن يشبه مستقبل الجامعة ماضيها كثيراً جداً. وكان هذا التنبؤ صحيحاً خلال السنوات الست التالية؛ فقد استمرت الجامعة على ما كانت عليه قبلاً. وأصدرت العديد من القرارات، التي اقترب قليل منها من مرحلة التنفيذ. وتعاملت مع المصاعب التي واجهتها، معتمدةً على الوقت كوسيلة لتأجيل القرارات إلى ما لا نهاية. ولكنها بقيت عنصراً ضرورياً في المحادثات لأي هيئة تمثيلية عربية. وعكست بياناتها بوضوح موقف الأمين العام، حينما أشار إلى طلب العراق بضم الكويت في صيف ١٩٦١ بأنه «نزاع ظرفي خالص».

ذكرت الدراسة البريطانية أن اتجاهاً للانقسام داخل الجامعة إلى كتل إقليمية أو اقتصادية أو سياسية كان مهيمناً عليها. والتجمع الإقليمي الواضح المعالم، هو تجمع دول شمال أفريقيا الأربع (تونس والجزائر وليبيا والمغرب) الذي كان عليه، مع انتهاج الجزائر سياسات ثورية متطرفة، أن يسير ببطء شديد على طريق طويل نحو الاندماج السياسي والاقتصادي. واتخذ تجمع آخر شكل الدول النفطية (العراق والكويت وليبيا والعربية السعودية)، بينما ضم الدول الباقية تجمع الدول التي لاتملك نفطاً.

وأضافت أن التحالفات داخل الجامعة تقوم، ثم ما تلبث أن تنهار، ثم تتجمع ثانية بسهولة مدهشة. وفي ضوء التغيرات العنيفة التي تحدث اضطراباً في سياساتها الوطنية، يصبح حلفاء اليوم، بين عشية وضحاها، أعداء الغد. والانقسام الحالي في العالم العربي هو بين ثلاث مجموعات من الدول: المجموعة الأولى هي الدول الثورية (التقدمية) بقيادة الجمهورية العربية المتحدة (وتضم الجزائر والعراق وسورية واليمن، وقادة جميع هذه الدول باستثناء سورية من العسكر وصلوا إلى السلطة نتيجة انقلابات عسكرية)، والمجموعة الثانية هي الدول المقابلة لها (وتشمل تونس والعربية السعودية والأردن)،

والمجموعة الثالثة هي الدول الحيادية غير المنحازة (وتشمل الكويت والسودان وليبيا ولبنان والمغرب).

تواجه الجامعة أزمة مالية بسبب تلكؤ الدول الأعضاء في دفع حصصها. وكادت الجمهورية العربية المتحدة أن تنسحب منها سنة ١٩٦٢، ولكنها عادت في السنة التالية. وشهدت سنتا ١٩٦٤و ١٩٦٥ قمماً عربية ثلاثاً أسفرت عن تنقية الأجواء العربية. ولكن رفض الجمهورية العربية المتحدة عقد مؤتمر القمة الرابع سنة ١٩٦٦ أدى إلى توتر جديد في العلاقات البينية العربية. وأدت القمم العربية إلى تطوير الأمانة العامة للجامعة العربية، وإنشاء عدد من المنظمات الفرعية. وآلت إلى الأمانة العامة مسؤولية ما صنعت القمم العربية، أي منظمة التحرير الفلسطينية، ومشاريع تحويل مياه نهر الأردن وروافده، والقيادة العربية الموحدة.

وتبيّن المذكرة البريطانية أن سجل الجامعة في تسوية النزاعات بين الدول العربية، خلال هذه المدة الزمنية، لا يدعو إلى الإعجاب؛ فلقد أظهرت الجامعة بعض الحزم في التعامل مع العراق في نزاعه مع الكويت، ولكنها فشلت في تسوية نزاع الحدود بين الجزائر والمغرب سنة ١٩٦٣، وظهر فشلها في حل الحرب الأهلية اليمنية، وفي النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة وسورية سنة ١٩٦٢. ولاحظ معدو المذكرة أن ما من دولة عربية ترغب حقاً في الرجوع إلى الجامعة في حل أي نزاع.

ووفق الدراسة، تشعر بعض الدول العربية الحيادية بأن صورة الجامعة شُوهت بالتنافس بين الدول العربية، كما تشعر بأن الجمهورية العربية المتحدة في وضع لممارسة مزيد من النفوذ فيها، لأن المقر العام للجامعة في القاهرة، ولأن معظم موظفيها المتنفذين مصريون. صحيح أن الجمهورية العربية المتحدة تساهم بـ ٢٥ بالمئة من موازنة الجامعة، أي بمقدار مساهمة سبع دول عربية هي: الجزائر وتونس والسودان وليبيا ولبنان والأردن واليمن مجتمعة، إلا أن الأمين العام عبد الخالق حسونة ومساعده سيد نوفل هما من مواطنيها، والمصريون يشكلون ٦٠ بالمئة من موظفيها البالغ عددهم ١٥٠ موظفاً.

وتطرقت الدراسة إلى الجهود التي بُذلت لتعديل ميثاق الجامعة من أجل تبنّي اتخاذ القرارات بأغلبية الثلثين، وإلزام جميع الدول الأعضاء بها، والنص على التحكيم في النزاعات بين الدول الأعضاء، والسماح بلا مركزية أوسع، وإعادة النظر في أهداف الجامعة.

ركزت المذكرة، بعد هذا العرض بشأن الجامعة ودورها في العلاقات البينية العربية، على دورها في منطقة الخليج العربي، حيث توجد المصالح البريطانية، وبيّنت أن الجامعة أظهرت اهتمامها بحركات التحرر العربية في الجنوب العربي ومسقط وعُمان وفي الخليج العربي، ودعمتها بالدعاية والمعونات المالية غير المنتظمة. وأرسلت الجامعة بعثة عربية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ برئاسة الأمين العام للتحقيق في الحالة العامة في دول الخليج. وكانت قد سبقتها بعثة فنية غايتها إقامة اتصال مع حكام الخليج. وكانت الجامعة قد عيّنت «لجنة تحرير الخليج» ولجنة «الخليج العربي الدائمة»، التي تألفت من الأمين العام ومندوبي الجمهورية العربية المتحدة والعراق والعربية السعودية والكويت، وقدمت مقترحات لإقامة اتحاد فيدرالي بين دول الخليج تحت رعاية الجامعة، وتعيين مندوب سام خاص مسؤول أمام مؤتمرات القمة العربية. واقترحت اللجنة أيضاً إرسال وفد إلى الخليج لدراسة المعاهدات والاتفاقيات المختلفة التي أبرمها حكامه مع الحكومة البريطانية، من أجل إلغائها، وإنشاء رابطة الحكام العرب التي ستمثّل في الجامعة العربية، غير أن هذه المقترحات لم يؤخذ بها. وتم الاتفاق على إنشاء صندوق تنمية الجامعة العربية برأس مال أولي مقداره ٥ ملايين جنيه استرليني، يضاف إليه بالاشتراك التطوعي، ويدار من مركز تنمية الجامعة العربية في الدول المتصالحة. وقد قبل خمسة من الحكام الستة بذلك العرض، ولكن الجامعة ما لبثت أن تراجعت عن مشروعها هذا.

وتناولت المذكرة المنظمات التابعة للجامعة العربية مثل: مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل، واتحاد البريد العربي، والاتحاد الدولي لاتحادات العمال العرب، والمعهد العالي للدراسات العربية، ومجلس الطيران العربي، ومعهد الأبحاث النفطية، ومجلس الطاقة النووية العربية المشترك، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. أما السوق العربية المشتركة، التي بدأت العمل في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ بين دول أربع هي الجمهورية العربية المتحدة والأردن وسورية والعراق، فقد أسفرت عن تخفيض تدريجي للتعرفة الجمركية، وإزالة القيود التجارية حتى تبلغ أوجها باتحاد جمركي كامل في سنة ١٩٦٩، بالنسبة إلى المنتجات الزراعية والأولية، وفي سنة ١٩٧٤ بالنسبة إلى بقية المنتجات. وشككت المذكرة في إمكانية تحقيق هذا الاتحاد الجمركي.

وأشارت المذكرة إلى عدم اقتناع العديد من الدول العربية بالقرارات التي

يتخذها مجلس الجامعة، وإلى ترددها في تنفيذ تلك القرارات. ولذا اتسمت مواقف الدول الأعضاء بالمراوغة والتأجيل والمواربة. وتتوقع أن تستمر في هذه المواقف في المستقبل[(١١١)].

لدى اطلاع السفير البريطاني في ليبيا رود ساريل (R. F. G. Sarell) على المذكرة الآنفة الذكر، كتب إلى فورد (J. F. Ford)، رئيس دائرة الأبحاث المشتركة في وزارة الخارجية البريطانية، يقول: «أوافق بعامة على التقييم السلبي نوعاً ما للجامعة وإنجازاتها من النواحي العملية في رعاية التعاون بين الدول العربية، ولكني أشك في ما إذا كانت البلاد العربية نفسها تحكم عليها بهذه القسوة وعلى سجلها المخيب للآمال». وفي نظره، «تؤلف الجامعة عنصراً أساسياً في التفكير السياسي لجميع البلاد العربية، بما في ذلك تلك التي تقاطعها بين الفينة والأخرى. أما افتقارها إلى الإنجاز، فهو بطريقة ما من أعراض القدرة العربية المشتركة في التعامل مع الحياة السياسية، على مستويين بارزين هما الطموح والواقع»[(١١٢)].

---

(١١١) FCO. 51/39.

(١١٢) رسالة من رود ساريل في طرابلس الغرب إلى فورد في وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٦٧، في: المصدر نفسه.

الفصل الثالث

بريطانيا والوحدة العربية
١٩٦٧ ــ ١٩٨٠

أولاً: الانسحاب البريطاني من الجنوب العربي والخليج

١ ـ حركات المقاومة الوطنية في الخليج العربي

انفردت بريطانيا، دون بقية الدول الأوروبية الاستعمارية، بفرض حمايتها على سواحل شبه الجزيرة العربية الجنوبية والشرقية، من عدن إلى الكويت، بين سنتي ١٨٢٠ و١٩١٦. وقد أبرمت مع شيوخها وأمرائها وسلاطينها معاهدات تجاوز عددها ٢٠٠ معاهدة. وقسمت المنطقة إلى كيانات سياسية، بحيث أوجدت ٢٦ سلطنة ومشيخة في ساحل عدن وحضرموت وحده. وحولت عدن رسمياً إلى مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني سنة ١٩٣٧. وعوملت عُمان كمستعمرة بدون اعتراف رسمي بريطاني بذلك. والتزمت بريطانيا بالإبقاء على القيادات القبلية في جميع محمياتها عند إبرام معاهداتها معهم، ما داموا أوفياء للالتزامات الواردة في تلك المعاهدات، ومنها الامتناع عن مزوالة ما كانت تعتبره بريطانيا «قرصنة»، وتجارة الرقيق، ومعاقبة كل من يمارسها. واستطاعت بريطانيا بأسطولها وبقواتها المرابطة في المواقع الاستراتيجية من هذه المحميات أن تعزلها عن البلاد العربية الأخرى، وأن تربطها بالهند وبقية مستعمراتها في جنوب شرقي آسيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. كما أبقت عليها مجزأة، ومنعت أي تدخل من الدول الأوروبية في شؤونها[١].

ولا شك أن النهوض القومي العربي الذي بدأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبلغ أوجه بظهور جمال عبد الناصر على الساحة السياسية العربية قائداً قومياً يتحدى القوى الاستعمارية الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا، وقيام الوحدة بين مصر وسورية سنة ١٩٥٨، كان له أثره الفاعل وصداه المدوي بين شعوب

---

(١) خلدون حسن النقيب، **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٩٦ و١٠٨ ـ ١٠٩.

هذه المحميات؛ إذ اشتد ساعد حركات المعارضة فيها. وكان لنكبة فلسطين سنة ١٩٤٨ وقدوم مئات الفلسطينيين إلى هذه المحميات للعمل فيها بعد ذلك أثرهما في إيقاظ الحس القومي لدى الشباب المتعلم في هذه المحميات.

وخلال السنوات العشر التي تلت نكبة فلسطين، قامت الهيئة التنفيذية العليا في البحرين، كتنظيم شعبي عضوي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، في إثر الاضطرابات الطائفية في البلاد خلال سنتي ١٩٥٣ و١٩٥٤ بين الشيعة والسنّة. وبسبب حظر التنظيمات السياسية في البحرين، انضمت الهيئة إلى الأندية الاجتماعية والرياضية مثل: نادي العروبة والنادي الأهلي. ورفعت الهيئة شعار الوحدة الوطنية والعمل الوطني المشترك في إطار جبهة وطنية تضم الشيعة والسنّة، ولجأت إلى العمل السري، واستعملت الإضراب والصحافة في مطالبها السياسية من السلطة الحاكمة، وهي مطالب تلخصت في إنشاء مجلس تشريعي منتخب، والحد من تدخل البريطانيين في شؤون البلاد الداخلية، وتحسين أحوال الشعب المعيشية، ومنح العمال حق التنظيم النقابي، وتلبية مطالبهم المهنية. وفي أعقاب العدوان الثلاثي على مصر في خريف ١٩٥٦، هاجم المتظاهرون في البحرين الممتلكات البريطانية وأحرقوها ونهبوها. واتُّهمت الهيئة التنفيذية العليا بتدبير هذه الأعمال، فاعتُقل أعضاؤها، وقُدموا للمحاكمة، وتم نفي بعضهم واعتقال بعضهم الآخر وتشريد العديد من أنصارهم[٢].

وفي عُمان، أفرز الصراع على السلطة بين السلطان سعيد بن تيمور والإمام غالب بن علي الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، التي انطلقت عملياتها الثورية في ظفار في ٩ حزيران/يونيو١٩٦٥. وكانت نواتها في ظفار مجموعة من التنظيمات التي اندمجت سنة ١٩٦٤ لإقامة جسر بين الكفاح المسلح في جنوب اليمن، الذي اندلع في جبال ردفان بقيادة «الجبهة القومية» في ١٤تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، ومنطقة عُمان والخليج. وكان من نتائج هذا الاندماج قيام «جبهة تحرير ظفار»، التي تحولت إلى الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي. واعتبرت بريطانيا وسلطان عُمان هذه الثورة حركة قبلية تهدف إلى فصل إقليم ظفار عن السلطنة، ولم ينظرا إليها على أنها تنظيم تابع لحركة القوميين العرب. وقد بدأ هذا التنظيم سنة ١٩٦٢ بإنشاء «الجمعية الخيرية الظفارية» التي أعلنت أن هدفها بناء المساجد ومساعدة الفقراء. ثم

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٦ ـ ١٤٠.

نشأت «منظمة الجنود الظفاريين»، التي اندمجت مع الجمعية الخيرية الظفارية، وأنشأتا معاً «جبهة تحرير ظفار»، التي عقدت في ١ حزيران/يونيو ١٩٦٥ أول مؤتمر لها في الوادي الكبير في ظفار الوسطى لإعلان الكفاح المسلح.

ولمّا استقل الجنوب اليمني، وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وتسلمت الجبهة القومية بقيادة قحطان الشعبي مقاليد الحكم في عدن، تلقت جبهة تحرير ظفار مزيداً من الدعم العسكري والمالي والإعلامي. غير أن الخلافات العقائدية بين قادة الجبهة وحالة الجمود التي رافقتها أدت إلى عقد مؤتمر في وادي حمرين في أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، ظهر خلاله اتجاه لتبنّي الماركسية ـ اللينينية ومحاولة فرض طروحاته عليه، وهو ما دفع القادة القوميين غير الماركسيين إلى الانسحاب والهجرة إلى البلاد المجاورة. واستمر المؤتمر بسيطرة الاتجاه الماركسي ـ اللينيني عليه، وانتخب قيادة جديدة، وغيّر اسم الجبهة إلى «الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي»، واعتمد العنف الثوري سبيلاً وحيداً لدحر الإمبريالية والبرجوازية والإقطاع، وتبنّى الاشتراكية العلمية باعتبارها الأسلوب العلمي لتحليل الواقع وفهم التناقضات في صفوف الشعب. ومع دخول الجبهة في الخط الجديد، نالت المساعدات العسكرية والمالية من الصين الشعبية وكوريا الشمالية والاتحاد السوفياتي. وتدفقت عليها المساعدات عبر اليمن الجنوبي[٣].

في الكويت، تولّى الشيخ عبد الله السالم الصباح الحكم بعد وفاة ابن عمه في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠. واعترفت به بريطانيا رسمياً في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٥٠. وكان الجنرال هيستد (Hasted)، الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، مكروهاً من الكويتيين بسبب منح العقود والامتيازات الخاصة لبني جلدته، ومساعي موظفي الخزانة والبنوك البريطانيين لمنع بيع النفط الكويتي خارج منطقة الاسترليني، ومعارضة إنشاء بنك وطني كويتي. واشتدت الكراهية للهيمنة البريطانية على البلاد بعد العدوان الثلاثي على مصر، ونمو حركات التحرر العربية في المنطقة. وبدعم من الشباب الكويتي، طالب الأمير بحرّية الكويت في إدارة شؤونها الداخلية. وأيد السير غاوين بيل (G. Bell)، الوكيل السياسي البريطاني (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧) المطالبة بحكومة تمثيلية في الكويت

(٣) خالد يحيى العزي، **الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عمان: دراسة ومشاهدات** (بغداد: الدار القومية للكتاب العربي، ١٩٨٦)، ص ١٤١ ـ ١٤٣.

وإصدار دستور للبلاد، وبحث هذا الأمر مراراً مع عبد الله السالم. وفي الوقت نفسه، تحولت الخدمات البريدية والطوابع من إدارة البريد العام البريطاني (GPO) إلى الحكومة الكويتية، وتم تحرير عدد من الاحتكارات التي كانت بيد البريطانيين. ولم ترض هذه التغيرات البسيطة المعارضة الكويتية، لا سيما بعد الانقلاب الذي أطاح الأسرة الملكية في العراق في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨؛ فمنذئذ تسارعت التغيرات، حيث دعا عبد الله السالم في سنة ١٩٥٩ عدداً من المحامين المصريين لوضع نظام قضائي وتشريعي للبلاد. وأصبح للكويت عملتها، وانضمت إلى منظمات دولية مثل اليونسكو (UNESCO) ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC).

وازداد نشاط الشباب القومي العربي في الكويت؛ ففي مهرجان في مدرسة الشويخ الثانوية في شباط/ فبراير ١٩٥٩، أثنى الشاب الكويتي جاسم القطامي على الرئيس عبد الناصر، وأدان أنظمة الحكم الرجعية العربية، بما فيها حكومة الكويت. واقتنع الكويتيون والبريطانيون بأهمية التحولات السياسية في داخل الكويت وفي المشرق العربي. وفي نيسان/ أبريل ١٩٦١ غادر الشيخ عبد الله المبارك الكويت، كما فعل قبله بعامين الشيخ فهد السالم، حينما وصل إلى طريق مسدود مع أقاربه حول مسألة وراثة الحكم والحفاظ على امتيازاته كاملة. وأخيراً، أبلغ إدوارد هيث، الوزير بلا حقيبة، مجلس العموم بأن الاتفاقية الأنغلو ـ كويتية لسنة ١٨٩٩ قد أُلغيت وحلت محلها اتفاقية صداقة تعترف باستقلال الكويت وسيادتها في ١٩حزيران/ يونيو ١٩٦١[٤]. وقد بيّنا في ما سبق الأزمة الكويتية ـ العراقية التي بدأت بعد أسبوع من إعلان استقلال الكويت، والموقف البريطاني والعربي منها.

٢ ـ حركة المقاومة الوطنية في جنوب اليمن واستقلاله

احتلت بريطانيا عدن التابعة لسلطنة لحج سنة ١٨٣٩. وقاوم سلطان لحج هذا الاحتلال طوال عشرين سنة انتهت بهزيمته وسيطرة بريطانيا على المدينة وجوارها سنة ١٨٥٨. وازدادت أهمية عدن بعد فتح قناة السويس سنة ١٨٦٩، فاحتلت بريطانيا سلطنة لحج في هذه السنة، وتوالى خضوع إمارات الجنوب

(٤) Alan Rush, *Al-Sabah: History and Genealogy of Kuwait Ruling Family 1752-1987* (London; Highlands: Ithaca Press, 1987), pp. 40-45.

اليمني التسع بعد ذلك، وفرضت بريطانيا عليها جميعاً حمايتها. وأكرهت بريطانيا الدولة العثمانية على الاعتراف بهذه الحماية سنة ١٨٧٣، وأبرمت معها اتفاقية سنة ١٩٠٥ لتعيين الحدود بين المناطق اليمنية الواقعة تحت حمايتها والمناطق اليمنية التابعة للدولة العثمانية[٥].

ولمّا زالت الدولة العثمانية مع نهاية الحرب العالمية الأولى، استقل اليمن الشمالي، الذي ارتقى عرش الإمامة الزيدية فيه الإمام يحيى حميد الدين منذ سنة ١٩٠٤. وانتهزت بريطانيا الفرصة، فاستولت على مدينتي الحديدة ولحيا، وعلى عدد من المدن والبلدات في تهامة اليمنية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٨. وأعلن الإمام يحيى عدم اعترافه بالاتفاقيات البريطانية ـ العثمانية، وسعى إلى استعادة المناطق التي احتلتها بريطانيا، وتوحيد اليمن تحت سلطته المطلقة. واستعاد الإمام منطقة تهامة اليمنية سنة ١٩٢٥. واستمرت بريطانيا في اعتداءاتها العسكرية على اليمن الشمالي حتى سنة ١٩٢٩. ثم استغلت الحرب اليمنية ـ السعودية سنة ١٩٣٤، فأبرمت في ١١ شباط/ فبراير معاهدة مع الإمام يحيى، اعترف بموجبها الإمام بسلطة بريطانيا على جنوب اليمن، مقابل اعتراف بريطانيا بالمملكة اليمنية بحدودها القائمة آنذاك. واستمر الإمام يحيى في حكم اليمن حتى اغتياله في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٤٨، في محاولة انقلاب فاشلة ضده. وتولى الحكم من بعده ابنه الإمام أحمد حتى وفاته في ١٩أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢[٦].

أما اليمن الجنوبي، الذي ظل خاضعاً للحماية البريطانية حتى كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦، حينما أعلنت الحكومة البريطانية أنها ستمنحه الاستقلال وتجلي قواتها عن أراضيه في مدة لا تتجاوز كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، فقد بدأ الوعي السياسي بين سكانه في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ إذ تأسس «النادي الشعبي» في لحج، و«حركة الجنوب العربي» و«الحزب الوطني» في سلطنة القعيطي، و«لجنة العمل من أجل توحيد حضرموت» في سلطنة الكثيري، و«الجمعية الإسلامية» و«الجمعية العدنية» في عدن. وتكونت في سنة ١٩٥٠ «رابطة أبناء الجنوب العربي»، التي طالبت بإقامة دولة عربية مستقلة في أراضي

(٥) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧١)، ص ١١٠ و٤١٦ ـ ٤١٧.

(٦) أكاديمية العلوم السوفييتية، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، ٢ ج (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥)، ج ١، ص ٤٥٨ ـ ٤٦٦.

مستعمرة عدن والمحميات. وكانت تضم ممثلي الطبقة الوسطى في المدن، والأُسر الإقطاعية التي يمثّلها رئيس الرابطة محمد عال الجفري، وأمينها العام شيحان عبد الله الحبشي. وبدأت بين سنتي ١٩٥٠ و١٩٥٥ انتفاضات عفوية محلية في مدينة المكلاّ وإمارات الضالع والعواذل والعوالق العليا وبيحان والقعيطي والكثيري. ولمقاومة هذه البوادر للحركة الوطنية، اقترحت بريطانيا في سنة ١٩٥٤ أن يقام تحت إشرافها اتحاد فيدرالي بين إمارات الجنوب العربي[٧]. ومنذ سنة ١٩٥٥ أصبحت صنعاء وتعز والرياض موئلاً لقادة رابطة أبناء الجنوب.

ونشأ في الجنوب تنظيم «المؤتمر العمالي»، الذي تألفت نقاباته الأولى في مطلع الخمسينيات؛ إذ تشكلت «رابطة عمال الصناعات المتنوعة» سنة ١٩٥٢. وبلغ عدد النقابات الكبيرة في عدن في سنة ١٩٥٥ اثنتي عشرة نقابة. وغدا للمؤتمر العمالي قياداته من الناصريين والبعثيين، وصحفه الناطقة باسمه. وتولى عبد الله الأصنج منصب الأمين العام فيه. ونشأت حركة القوميين العرب في جنوب اليمن سنة ١٩٥٧ بصورة سرية. وتألف «الاتحاد الوطني» و«المؤتمر الدستوري سنة ١٩٥٨»، و«حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي» سنة ١٩٦١. وكانت جميع هذه التنظيمات، باستثناء الأخير، تتصارع حول انضمام أو رفض انضمام عدن إلى المحميات، فكان الاتحاد الوطني والمؤتمر الدستوري يؤيدان ضم عدن إلى المحميات، ويؤيدان ضمنياً قيام الاتحاد السلاطيني الذي أُعلن سنة ١٩٥٩ تحت اسم «اتحاد الجنوب العربي». أما تنظيم «جماعة عدن للعدنيين»، فقد نال تأييد المؤتمر الدستوري واتحاد العمال بزعامة البيومي، الذي غدا زعيماً بارزاً في حكومة الاتحاد.

كانت هذه التنظيمات السياسية تنشد الاستقلال عن طريق التفاوض السلمي مع بريطانيا. وكانت تنطق بلسانها صحف في عدن مثل **صوت المؤتمر العمالي** و**فتاة الجزيرة** و**القلم العدني** و**الأيام**[٨].

أما بريطانيا، فقد سعت إلى الإشراف المباشر على محمياتها في اليمن الجنوبي، وأبرمت مع سلاطين هذه المحميات وحكامها معاهدات الاستشارة،

(٧) المصدر نفسه، ص ٥١٢ ـ ٥١٧، وسلطان ناجي، «نشوء الدعوة إلى الوحدة اليمنية،» **المستقبل العربي**، السنة ٦، العدد ٥٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٤)، ص ٣٠ ـ ٤٤.

(٨) عبد الله البردوني، **اليمن الجمهوري** (دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٣)، ص ١٩٢ ـ ١٩٦.

التي نصت على تعيين مستشار بريطاني لدى كل سلطان أو حاكم محلي[٩]. وتعرضت قرى عدن الحدودية لهجمات صغيرة متواصلة خلال نيسان/ أبريل ١٩٥٨، وبلغت هذه الهجمات أوجها بهجوم ١٠٠٠ من رجال القبائل المسلحين على قلعة السرير. وقد أرسلت الحكومة البريطانية تعزيزات من قواتها المسلحة إلى عدن، وفوضت حاكمها البريطاني باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الموقف. وفي مطلع أيلول/ سبتمبر، تدهور الوضع في المنطقة، فاستُدعي الحاكم البريطاني السير وليم لوس (W. Luce) إلى لندن، والتقى رئيسَ الحكومة هارولد مكميلان ووزيرَ المستعمرات لينوكس ـ بويد (Lennox-Boyd) وعدداً من موظفي وزارة المستعمرات، لدراسة الموقف بعد لجوء سلطان لحج الشاب إلى مصر ولجوء رجاله إلى اليمن. وأعقب ذلك مجيء بقية حكام المحميات من العرب إلى لندن لتأكيد ولائهم للسلطة البريطانية، ولبحث إمكانية قيام اتحاد لدولهم[١٠].

كانت بريطانيا تهدف إلى قيام اتحاد لإمارات الجنوب العربي من أجل تهيئة حكومة الاتحاد لاستلام الاستقلال، بعيداً عن المملكة اليمنية، بغية حماية المصالح البريطانية. واستطاعت إقامة الاتحاد في ١١ شباط/ فبراير ١٩٥٩. ولكن إقامة الاتحاد لم تحل دون استمرار المقاومة الوطنية في جنوب اليمن. ومن التطورات المهمة فيه تحول المؤتمر العمالي إلى «حزب الشعب الاشتراكي» سنة ١٩٦٢، الذي كان أميل إلى طروحات حزب البعث العربي الاشتراكي. وتكونت منه «جبهة التحرير الوطني»، التي ضمت اتجاهات قومية وبعثية وأممية. وبدت ملامح الانشقاق في صفوفها من بداية سنة ١٩٦٣. ولذا، انقسمت في سنة ١٩٦٥ إلى جبهتين: «جبهة التحرير» و«الجبهة القومية». واشتد التناحر بينهما. ومن الطريف أن الجمهورية العربية المتحدة اعترفت بجبهة التحرير، مع أن معظم أعضاء الجبهة القومية من الناصريين. واعتمدت جبهة التحرير في نضالها على مدينة عدن، بينما اعتمدت الجبهة القومية على الريف، وانطلقت من ردفان في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣.

نشأت حركة القوميين العرب، التي كانت وراء الجبهة القومية، في الشطر

(٩) أسمهان عقلان العلس، **مفاوضات إستقلال جنوب اليمن: الوثائق الأصلية، دراسة وثائقية وتحقيق** (عمّان: دار البشير، ١٩٩٧)، ص ١٤.

(١٠) Harold Macmillan, *Pointing the Way, 1951-1961* (New York: Harper and Row Publishers, 1972), pp. 504-505.

الجنوبي من اليمن سنة ١٩٥٧، تحت الأرض. وكان مثقفوها يقرأون كتب ساطع الحصري ومحسن إبراهيم وعبد الرحمن البزاز. وكان أول قادتها البارزين قحطان محمد الشعبي، الذي ظهر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، في حوار سياسي نشرته جريدة **الحرية** البيروتية، وكان وقتها في جبهة التحرير الوطني قبل انقسامها. واستمر التنافس بين الجبهتين في ميادين القتال ضد الوجود البريطاني في جنوب اليمن والاتحاد بين الإمارات الموالي لبريطانيا. وانتهى هذا التنافس بفوز الجبهة القومية، التي نالت دعم الجمهورية العربية المتحدة ودعم الجمهورية اليمنية. وتحول التنافس بين الجبهتين في سنة ١٩٦٧ إلى حرب أهلية حقيقية قبل البدء بالتفاوض مع بريطانيا حول الاستقلال(١١).

ضمّن الجنرال السير بيتر دو لا بيليير (P. de la Billière) في مذكراته وصفاً دقيقاً للوضع في جنوب اليمن خلال سنتي ١٩٦٢ و١٩٦٣، حيث كان يعمل ضابطَ استخبارات. وذكر أن قيادة جيش الاتحاد النظامي بيد قلة من الضباط البريطانيين، وباقي أفراده من العرب. وكان يتألف من خمس كتائب ترابط في نقاط مختلفة في البلاد. وهو المكلف بحفظ الأمن بين قبائل متناحرة. وكان هذا الجيش مؤيداً للسياسة البريطانية الرامية إلى توحيد الحكام المستقلين في اتحاد واحد.

انتقد دو لا بيليير السياسة البريطانية في الجنوب اليمني بقوله: «الواقع أننا باحتلالنا للمنطقة تصرفنا بطريقة أنانية بالتركيز على تجارتنا، ولم نفعل شيئاً للسكان المحليين. لم نعبّد طريقاً خارج المدينة (عدن)، ومع أننا أقمنا إدارة فضفاضة في البلاد، وبذلنا محاولات ضعيفة لإنشاء مدارس، فإننا لم نسع إلى جمع القبائل المتحاربة في دولة موحدة، أو ندخل تحسينات مهمة في نمط معيشتهم. وكانت النتيجة أن العرب لم يشعروا قط بالولاء لنا. والطريقة الفعالة الوحيدة هي جعل الحكام إلى جانبنا عن طريق رشوتهم بالأسلحة والذخيرة والمال. أما السيطرة البريطانية على المناطق الداخلية، فكانت هشة، ولما جاء التحدي المستوحى شيوعياً من الشمال، بدأت السيطرة في الانهيار».

وأضاف دو لا بيليير أن الوضع البريطاني كان قوياً في مدينة عدن، فهناك مندوب سام مدني هو السير تشارلز جونستون، رأس الإدارة. وتوجد حامية

(١١) العلس، المصدر نفسه، ص ١٥ - ١٩.

بريطانية من وحدات الجيش النظامي، وقوة من سلاح الجو الملكي في المطار في خور مكسار. أما قائد جيش الاتحاد النظامي، فهو العميد جيمس لنت (J. Lunt)، الذي أصبح في ما بعد جنرالاً ومؤلفاً لعدة كتب. ولم يكن الوضع آمناً في المنطقة الداخلية، حيث كان إطلاق النار على الوحدات العسكرية البريطانية يومياً. وكان لا بد من حراسة الطريق لأي مسؤول بريطاني عند زيارته لأي موقع في البلاد(١٢).

وتحدث دو لا بيليير عن المرتزقة الأوروبيين والبريطانيين الذين جيء بهم للاعتداء على القوات المصرية في اليمن الشمالي. وقال إن صاحب الفكرة هو توني بويل (T. Boyle)، السكرتير الخاص للمندوب السامي البريطاني. وامتدت عمليات المرتزقة هذه ٥ سنوات، وتمت بصورة سرية لم تعلم بها الحكومة البريطانية. وكان وراء هذا التنظيم أحمد الشامي، وزير خارجية الإمام البدر وتموله العربية السعودية. وكان يؤتى بالمرتزقة من لندن إلى عدن ثم يُنقلون إلى بيحان، ومنها يدخلون ليلاً بالتهريب إلى اليمن الشمالي. وقد استطاع هؤلاء المرتزقة تخريب طائرة حربية مصرية في مطار صنعاء. واستاء الأمريكيون، الذين اعترفوا بجمهورية اليمن، من دعم البريطانيين للملكيين في اليمن. وقام الفرنسيون بدور فاعل ضد الجمهورية اليمنية من خلال قاعدتهم العسكرية في جيبوتي. وبذل الإسرائيليون والإيرانيون جهوداً مماثلة. وكان السعوديون يمولون هذه العمليات ويقدمون التسهيلات في جدة. وقد اتصل الرئيس الأمريكي جون كنيدي برئيس وزراء بريطانيا السير دوغلاس هيوم، وطلب منه سحب المرتزقة البريطانيين من اليمن. وقال دوغلاس هيوم: إنه، بمقدار ما يعرف، لا يوجد مرتزقة متورطون، ومع ذلك فإنه سوف يحقق في الأمر. وفي اليوم التالي اغتيل الرئيس كنيدي.

ومع نهاية سنة ١٩٦٣، كان الوضع الأمني في عدن متدهوراً. وتطورت حملة من العنف المنظم في حي كريتر، وفرض منع التجول. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر١٩٦٣ أُلقيت قنبلة على المندوب السامي السير كنيدي تريفاسكيس (K. Trevaskis) بينما كان واقفاً في المطار للسفر مع وفد للمحادثات في لندن(١٣).

(١٢) Peter de la Billière, *Looking for Trouble: SAS to Gulf Command: The Autobiography* (London: Harper Collins Publishers, 1994), pp. 191-194.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٣ - ٢١١.

هذا وكانت لجنة التخطيط في وزارة الخارجية البريطانية قد أعدت في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٦٥ ورقة حول «السياسة البريطانية البعيدة المدى في الجنوب العربي والخليج الفارسي» (Long-term British Policy in South Arabia and Persian Gulf). وقد بيّنت الدراسة أن أهداف هذه السياسة هي: متابعة السلام، ومجابهة التغلغل الشيوعي، وهما هدفان للحفاظ على المصالح البريطانية والغربية. والهدف الثالث حماية المصالح المادية البريطانية (ولاسيما المصالح النفطية والإمدادات والاستثمارات والتجارة). والهدف الرابع والأخير هو الحفاظ على وسائل النقل المدنية والعسكرية البريطانية البحرية والجوية.

وتوضح الدراسة أن الجنوب العربي يشمل مدينة عدن بسكانها البالغ عددهم ٢٠٠ ألف نسمة، ومساحتها البالغة ١٠٠ ميل مربع، جميع محميات الجنوب العربي بسكانها المليون نسمة ومساحتها التي كانت تربو على ١٠٠ألف ميل مربع. أما اتحاد الجنوب العربي، فلا يشمل سوى ثلاث دول من المحمية الشرقية، ودولة واحدة من الدول الـ ١٦ في المحمية الغربية. والمنطقة بوجه عام فقيرة في مواردها الطبيعية، وتعتمد اقتصادياً على ميناء عدن ومصفاة النفط والقاعدة العسكرية البريطانية. وقد بلغت المعونة البريطانية للاتحاد في سنة ١٩٦٤ عشرة ملايين جنيه استرليني. وتؤكد الدراسة التزام بريطانيا بمنح الاستقلال للجنوب العربي قبل سنة ١٩٦٨، ولكنها تبين مختلف الاحتمالات لعلاقة بريطانيا بالمنطقة بعد استقلالها، ولا سيما بقاء القاعدة العسكرية البريطانية في عدن أو الجلاء عنها. وذلك يعتمد على الحكومة التي ستتولى إدارة المنطقة بعد الاستقلال، وترجح الدراسة إزالة القاعدة العسكرية، وعندها ستحل محلها القواعد العسكرية البريطانية في البحرين والشارقة ومصيرة[١٤].

وقبل بدء التفاوض بين الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل والسلطات البريطانية في جنيف، بيومين، أرسل ديفيد مكارثي (D. J. McCarthy) من وزارة الخارجية في لندن إلى السير ريتشارد بومونت، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، مذكرة تناول فيها بالتفصيل الأخطاء التي وقعت فيها الإدارة البريطانية والحكومة البريطانية في جنوب اليمن، لتكون دروساً يجب تجنبها في منطقة الخليج. والمذكرة بعنوان «دروس من الجنوب العربي». وقد

---

(١٤) مذكرة سكرتير لجنة التخطيط في وزارة الخارجية البريطانية ويد ـ غوري (R. L. Wade-Gory) بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٦٥ والدراسة المرفقة بها، FO. 953/225.

أكد مكارثي في مذكرته أن المسؤولين البريطانيين كانوا يعرفون أن تصفية الاستعمار حتمية. ولكن الجهود البريطانية لتكوين الاتحاد في الجنوب العربي كانت بطيئة، وساهم الفقر والجهل على الصعيد الشعبي في إفشالها. ومن الأخطاء التي ارتكبتها بريطانيا، في نظره، التأخير في ضم عدن إلى الاتحاد، والتردد في منح حكام المحميات السلطة والنفوذ اللازمين، والمفاجأة باندلاع الثورة في الجنوب اليمني، ونجاح الجبهة القومية في تفكيك الاتحاد، وعدم استغلال عبد الله الأصنج وحزب الشعب الاشتراكي في الصراع الدائر بينه وبين الجبهة القومية، والتصريحات البريطانية المتسرعة لتحديد موعد للانسحاب من الجنوب العربي قبل سنة ١٩٦٨، ومراجعة الخطط الدفاعية البريطانية في آسيا، وعجز بريطانيا عن تطوير جيش الاتحاد النظامي ليكون قوة فاعلة في تقرير مستقبل المنطقة[١٥].

بدأ التفاوض بين وفد «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل» برئاسة قحطان الشعبي وعضوية سيف أحمد الضالعي، وفيصل عبد اللطيف، وعبد الفتاح إسماعيل، وخالد محمد عبد العزيز، والعقيد عبد الله صالح عولقي ومحمد أحمد البيشي، وعدد من المستشارين، والوفد البريطاني برئاسة الوزير بلا وزارة شاكلتون (Shackleton) وعضوية هوبر ومكارثي والعميد غريبون (N. C. T. Gribon) وعدد من المستشارين، في جنيف بين ٢٢و٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٦٧. وفي اليوم الأول للمفاوضات، أعلن الوفد البريطاني أن بلاده قررت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر تسليم جزر كوريا موريا إلى سلطنة مسقط وعُمان، وهو ما أثار الوفد اليمني الجنوبي، الذي دخل في نقاش امتد ثلاثة أيام من المفاوضات حول الدوافع البريطانية لهذا القرار. وصدر في نهاية المفاوضات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر بيان تضمن اتفاق الوفدين على إنهاء الحماية البريطانية على إقليم اليمن الجنوبي، ونقل السيادة إلى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية ابتداءً من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وأصبحت عضواً في جامعة الدول العربية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وغدت عضواً في الأمم المتحدة بعد ذلك بيومين[١٦].

---

(١٥) مذكرة من ديفيد مكارثي في لندن إلى السير ريتشارد بومونت في البحرين، بتاريخ ٢٠/ ١١/ ١٩٦٧، FO. 8/253.

(١٦) العلس، المصدر نفسه، ص ٢١ ـ ٥١، وأكاديمية العلوم السوفييتية، **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**، ج ١، ص ٥٢٨.

٣ ـ إنهاء نظام الحماية البريطاني في إمارات الخليج، ومساعي توحيدها

أصبح الهدف الرئيسي للوجود البريطاني في إمارات الخليج العربية وعُمان ضمان استثمار الثروة النفطية فيها لصالح الدول الغربية، وحمايتها من التغلغل السوفياتي، بعد الانسحاب البريطاني من اليمن الجنوبي. وانتقلت القاعدة العسكرية البريطانية من عدن إلى البحرين والشارقة. ومن الجدير بالذكر أن قيادات حزب العمال البريطاني لم تتوان، طوال حكم وزارتي مكميلان (١٩٥٧ ـ ١٩٦٣) والسير دوغلاس ـ هيوم (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤) المحافظين، عن انتقاد سياستهما الدفاعية بسبب الزيادة السنوية في النفقات الدفاعية. ولذا، حينما تولى حزب العمال الحكم سنة ١٩٦٤، وشكّل هارولد ويلسون الحكومة التي بقيت في السلطة حتى سنة ١٩٧٠، لم يتردد ويلسون في إلغاء جميع القواعد العسكرية شرقي قناة السويس، وسحب القوات البريطانية منها. وفي هذا الصدد أصدرت الحكومة في ١٦ شباط/فبراير ١٩٦٧ كتاباً أبيض تضمن سحب جميع القوات البريطانية من الجنوب العربي سنة ١٩٦٨، واستقلال اتحاد عدن والمحميات، ودعم قوات الاتحاد المذكور. واتخذت حكومة ويلسون قراراً بزيادة عدد القوات المرابطة في الخليج العربي، بعد إخلاء قاعدة عدن. ثم أعادت النظر في الموضوع في أيار/مايو ١٩٦٧، في إثر توجيه فيصل بن عبد العزيز، ملك العربية السعودية، نقداً إليه خلال زيارته للندن في الشهر نفسه(١٧).

وغدا الانسحاب من شرقي السويس حتمياً بعد تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني في خريف ١٩٦٧، وإن كانت الحكومة البريطانية ما زالت ملتزمة بسياستها نحو دول الخليج. فقد زار كورونوي روبرتس (C. Roberts)، وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية، إيران ودول الخليج، والتقى حكامَها وطمأنهم بالتزام حكومته بحمياتهم. ولكن ويلسون عاد وأكد في مجلس العموم في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ عزم حكومته على تخفيض النفقات الدفاعية، وعلى الانسحاب كلياً من الخليج في نهاية سنة ١٩٧١، وقال: «لقد قررنا أيضاً سحب قواتنا من الخليج الفارسي في الوقت نفسه». وعاد روبرتس ثانية إلى دول الخليج العربية بين ٨ و١١كانون الثاني/يناير ليبلغهم قرار الحكومة(١٨).

(١٧) جعفر عباس حميدي، طارق نافع الحمداني وصادق ياسين الحلو، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩١)، ص ٢١٣ ـ ٢١٥.

(١٨) Frauke Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*, 2nd ed. (London: Longman Group Ltd., 1984), pp. 336-337.

كانت المشكلة الوحيدة التي تعترض الانسحاب البريطاني المنتظم من الخليج هي السيادة على البحرين؛ فحالما أُعلن الانسحاب البريطاني من الخليج، كررت إيران مطلبها بجزر البحرين التي سمّتها «درة التاج» الشاهنشاهي، واعتبرتها إحدى ولاياتها، مع أنها لم تمارس سيادة عليها. ولقطع الطريق على إيران، اقترحت بريطانيا إجراء استفتاء بشأن مستقبل البحرين تحت إشراف الأمم المتحدة. وكان أمير البحرين يعارض الاستفتاء، لكنه وافق عليه تحت ضغط من الحكومة البريطانية. وأرسل الأمين العام للأمم المتحدة المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف فيتوريو ونسبير غيتشياردي (V. W. Guicciardi) ممثلاً شخصياً له للإشراف على عملية الاستفتاء. وصل غيتشياردي إلى المنامة في ٣٠ آذار/مارس١٩٧٠، وبقي فيها حتى ١٨ نيسان/أبريل. وأنشأ مكتباً لتسهيل الاتصال به ومقابلته وبحث الموضوع معه. والتقى المنظماتِ والجمعيات والمؤسسات والمواطنين العاديين. وقدم تقريراً إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢ أيار/مايو جاء فيه: «أقنعتني استنتاجاتي أن الأغلبية الكاسحة من شعب البحرين ترغب في الحصول على اعتراف بهويته في دولة مستقلة ذات سيادة حرة في تقرير علاقتها مع الدول الأخرى». وقد وافق مجلس الأمن الدولي على هذا التقرير في ١١ أيار/مايو، وصادق مجلس النواب الإيراني في ١٤ أيار/مايو على اعتراف الأمم المتحدة باستقلال البحرين بـ ١٨٦ صوتاً مقابل ٤ أصوات، وبإجماع مجلس الشيوخ الإيراني في ١٨ أيار/مايو. وبذلك، تخلت إيران عن مطلبها بالسيادة على البحرين.

يرى مكميلان أن الحكومة الإيرانية كانت تدرك تماماً أخطار الانسحاب البريطاني من الخليج، وتستعد في الوقت نفسه للقيام بدور القوة العسكرية الرئيسية في المنطقة. وكانت على استعداد لتقديم هذه التضحية بالتنازل عن السيادة للبحرين مقابل العلاقات الطيبة مع جيرانها العرب، وتأمين الاستقرار في المنطقة. كانت البحرين اختباراً لقدرة بريطانيا على تسوية أي نزاعات قائمة في المنطقة قبل جلاء قواتها عنها(١٩).

٤ ـ ثورة ظفار

كانت ثورة ظفار في عُمان تقلق بريطانيا بعد اطلاعها على قرارات لمؤتمر

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩.

حمرين الثاني لجبهة ظفار في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨، تضمنت إشعال الثورة في منطقة الخليج العربي. وقام مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن بدراسة انتهت إلى لفت عناية الحكومة البريطانية إلى ضرورة إعادة النظر في قرارها الذي أعلنته في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨، وضرورة إبرام اتفاقية دفاعية مع دول الخليج قبل الانسحاب. وحذرت الصحيفة البريطانية *The Daily Mail* في ١٧ آذار/ مارس ١٩٧٠ من مغبة تجاهل ما يجري في ظفار، بعد أن امتدت العمليات العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي المحتل إلى رأس مسندم المطل على مدخل الخليج العربي في حزيران/ يونيو ١٩٧٠. وقامت الجبهة، في إثر الانتصارات التي حققتها، بعقد مؤتمرها الثالث في رخيوت بين ٩ و١٩ حزيران/ يونيو ١٩٧١، الذي قرر تأسيس حزب ثوري جماهيري لقيادة الثورة، مسترشداً بالنظرية الماركسية ـ اللينينية[٢٠].

نجحت بريطانيا في هذه الأثناء (وبالتحديد في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٧٠) في إحلال قابوس محل والده سعيد بن تيمور، سلطاناً على مسقط وعُمان، متذرعة بفشل السلطان سعيد في استعمال ثروته الحديثة من النفط لتلبية أماني شعبه. وقد استجاب قابوس لروح العصر، وسعى إلى إخراج البلاد من حالة الانغلاق والتخلف، بالتعاون مع الشباب المتعلم من خريجي الجامعات العربية والأجنبية. وبعد أن سيطرت الجبهة الشعبية على نحو ثلاثة أرباع مساحة ظفار، تعرضت للانشقاق في ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. ونشأت الجبهة الوطنية كمنافس للجبهة الشعبية، وبدأ تراجع الجبهتين على الساحة العسكرية. وعقدت الجبهة الشعبية مؤتمرها العام الرابع في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، الذي قرر تغيير اسم الجبهة إلى «الجبهة الشعبية لتحرير عمان» بعد تخلي الصين الشعبية عن دعم الجبهة، ودخول القوات الإيرانية إلى عُمان في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢ لمؤازرة قوات السلطان قابوس. وتلقت الجبهة ضربات قاسية ومتوالية بعد أن بلغ عدد القوات الإيرانية المشاركة في قتالها ١١ ألف جندي. وتمكنت القوات السلطانية والحليفة في ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ من استعادة جميع المناطق التي كانت الجبهة تسيطر عليها[٢١].

(٢٠) العزي، **الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عمان: دراسة ومشاهدات**، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٤٦ ـ ١٥٢، و The Persian Gulf, Including Iran, Saudi Arabia, Muscat and Oman and Oil, FCO. 8/1343, Position Paper, no. 13, 1970.

واجهت حكومة ويلسون العمالية معارضة قوية من حزب المحافظين في سياستها الرامية إلى الانسحاب من منطقة الخليج. وكانت حجة المعارضة أن تكاليف الإنفاق العسكري البريطاني لا تتجاوز ١٦ مليون جنيه استرليني سنوياً، بينما يبلغ الاستثمار البريطاني في المنطقة، ولا سيما في مجال النفط، أضعاف هذا المبلغ. وزار المنطقة نائب زعيم المعارضة ريجنالد مودلنغ (R. Maudling) في شباط/ فبراير ١٩٦٨، وتلاه إدوارد هيث في نيسان/ أبريل في السنة نفسها ليجري محادثات مع الحكام العرب وشاه إيران. ولمّا أُجريت الانتخابات النيابية في بريطانيا في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٠، وفاز حزب المحافظين، توقّع حكام الإمارات العربية تغير سياسة الحكومة الجديدة في الخليج.

وقد تألفت حكومة المحافظين برئاسة إدوارد هيث، وتولى دوغلاس ـ هيوم منصب وزير الخارجية. تأخرت الحكومة الجديدة في اتخاذ قرار بشأن سياستها في الخليج مدة ٩ أشهر، درست خلالها إمكانية إبرام معاهدة صداقة وتحالف للحلول محل معاهدات الحماية البريطانية القديمة، والآثار التي قد تترتب على ذلك في المستقبل. وجيء بالسير وليام لوس، المقيم السياسي السابق في الخليج (١٩٦١ ـ ١٩٦٦)، بعد تقاعده، ليعمل مستشاراً لوزير الخارجية، وعُيّن السير جفري آرثر، سفير بريطانيا السابق في الكويت، مقيماً سياسياً في الخليج، خلفاً للسير ستيوارت كروفورد. وزار وليام لوس المنطقة مرتين، الأولى في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠، والثانية في كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٧١، وذلك قبل أن يقدم توصياته إلى وزير الخارجية. وكان من المقرر أن تتخذ الحكومة البريطانية قرارها النهائي في ١ آذار/ مارس ١٩٧١، لكنها اتخذت قرارها بالانسحاب قبل ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١[٢٢].

٥ ـ اتحاد الإمارات العربية

أحدث قرار الانسحاب المفاجئ من الخليج دافعاً لبعض حكام الخليج كي يقيموا اتحاداً بينهم. وكانت وزارة الخارجية البريطانية تشجعهم على ذلك، مع أن بعض الدبلوماسيين البريطانيين كانوا يسخرون من هذه المحاولة، بعد أن رأوا انهيار اتحاد الجنوب العربي الذي خطط له البريطانيون.

(٢٢) Edward Heath, *The Course of My Life: My Autobiography* (London: Hodder and Stoughton, 1998), pp. 468 and 482, and Heard-Bey, Ibid., p. 341.

كان حاكم البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة أول من أعلن ضرورة إقامة اتحاد فيدرالي بين إمارات الخليج، باعتباره «قضية وطنية، سوف نقرره نحن ولن يقرره أحد لنا»[٢٣]. وقد قام بزيارات رسمية للعربية السعودية والكويت خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٦٨ لبحث مستقبل الخليج. وأعلن وزير خارجية الكويت، صباح الأحمد الجابر الصباح، دعم بلاده للتعاون بين دول الخليج عند زيارته لدول الخليج السفلي في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨. والتقى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، أمير أبو ظبي، الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم أمير دبي في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨، واتفقا على توحيد إمارتيهما في اتحاد يشمل الشؤون الخارجية والدفاع والأمن والخدمات الاجتماعية، وتبنّي سياسة مشتركة نحو الهجرة. وتم هذا الاتفاق بعد تسوية خلاف بين الإمارتين حول الحدود الساحلية بينهما، وجاءت التسوية في مصلحة دبي. ودعا الشيخان أيضاً بقية شيوخ الإمارات إلى الدخول في الاتحاد. والتقى حكام سبع من الإمارات المتصالحة والبحرين وقطر في ٢٥ شباط/ فبراير في دبي لبحث دستور الاتحاد، وذلك بتشجيع من المسؤولين البريطانيين في المنطقة. ولا شك أن مجلس الدول المتصالحة، الذي أنشأته بريطانيا، وضم ٧ حكام في سنة ١٩٥٢، ساعد هؤلاء الحكام على التشاور ومناقشة الشؤون والمسائل المشتركة مرتين في السنة على الأقل. والواقع أن اجتماع الحكام التسعة في دبي في شباط/ فبراير لم يكن بدعوة من مجلس الدول المتصالحة، ولا من الحكومة البريطانية، وإنما من شيخي أبو ظبي ودبي اللذين رغبا في توسيع الاتحاد ليضم البحرين وقطر. فقد كان أمير قطر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني صهر الشيخ راشد آل مكتوم، الذي قدم عروضاً وهبات لتمويل المشاريع التنموية في دبي. كما كان للشيخ زايد صلات وثيقة بأمير البحرين الذي قدم مساعدات قيّمة إلى إمارة أبو ظبي[٢٤].

قدمت قطر، في اجتماع الشيوخ التسعة الذي عُقد في دبي في شباط/ فبراير ١٩٦٨، مشروع اتفاقية لإنشاء اتحاد بين الإمارات التسع، كان موضوع نقاش الوفود التسعة. وقد تضمن المشروع القطري إنشاء اتحاد بين الإمارات الصغيرة الخمس (الشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة) باسم

(٢٣) Heard-Bey, Ibid., p. 341.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٤٠ ـ ٣٤٢.

«اتحاد الإمارات العربية الساحلية» بحيث تصبح كل إمارة منها ولاية يديرها حاكم هو شيخها، ويتوالى على رئاسة هذا الاتحاد الشيوخ الخمسة بالتناوب. وبذلك ينخفض عدد الدول المشاركة في الاتحاد العام من تسع إلى خمس دول، بحيث تتساوى هذه الدول تقريباً في عدد السكان والموارد الاقتصادية. ولكن شيوخ الإمارات الصغيرة الخمسة رفضوا الفكرة، واعتبرها الباقون غير عملية.

وبعد نقاش دام بين ٢٥ و٢٧ شباط/ فبراير، صدر عن الاجتماع اتفاق مختلف عن المشروع القطري في عدد من النقاط. ولكن هذا الاتفاق لم يكن كافياً لدمج الإمارات التسع في منظمة سياسية تحقق قيام دولة اتحادية أو اتحاد بينها. ولم يكن الاتفاق دستوراً، وإنما مجرد تعبير عن النوايا؛ فقد احتوى على قيام مجلس أعلى من الحكام التسعة، هو الذي يضع الدستور، ويصوغ سياسات الاتحاد، ويسن قوانين الاتحاد، ويعد موازنته السنوية. أما السلطة التشريعية، فيتولاها المجلس الاتحادي الذي قصد منه أن يكون بمثابة برلمان. وتضمّن الاتفاق أيضاً إنشاء ثلاثة مجالس للدفاع والاقتصاد والثقافة مرتبطة بالمجلس الاتحادي، الذي يعمل تحت إشراف المجلس الأعلى. أما تشكيل المجلس الاتحادي، فتُرك ليصدر بقانون. وجاء في الاتفاق، تحت «أحكام عامة»، الحاجة إلى التعاون في الدفاع عن الإمارات الأعضاء والاتحاد ككل ضد أي عدوان خارجي، وإنشاء محكمة اتحادية عليا، وتعيين المقر الدائم للمجلس الأعلى للاتحاد، واحتفاظ كل إمارة بحقها في إدارة شؤونها الداخلية وغير الاتحادية، وحق المجلس الأعلى للحكام في تعديل هذا الاتفاق، وبخاصة من أجل تقوية الأواصر بين دول الاتحاد. ونص الاتفاق على أن يصبح ساري المفعول بدءاً من ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٦٨، وإلى حين صدور ميثاق دائم للاتحاد. وجاء موعد البدء بتنفيذ الاتفاق، ولم يجتمع المجلس الأعلى للحكام[٢٥].

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٥، و Record of Conversation in Jedda on Sunday, 24/1/1971, H.St.J.B. Armitage;
محضر اجتماع موريس (Morris) والسير وليام لوس وآرميتاج مع الأمير نواف بن عبد العزيز في جدة بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٧١، FO. 8/552.
Record of Converstion in Jedda on 24/1/1971, FCO. 8/552.
ومحضر اجتماع الوفد البريطاني المؤلف من موريس والسير وليام لوس وسليتر (D. Slater) والوفد السعودي المؤلف من الملك فيصل والأمير نواف بن عبد العزيز وعمر السقاف ود. رشاد فرعون في جدّة بتاريخ ٢٤/ ١/ ١٩٧١.

عقد اجتماع لمستشاري شيوخ الإمارات التسع في أبو ظبي يومي ١٨ و١٩ أيار/مايو ١٩٦٨ لتقييم الاتفاق والموقف العام، ولوضع جدول أعمال لاجتماع المجلس الأعلى للحكام. وظهر في اجتماعهم أن الخلافات بين الإمارات تدور حول أولوية بعض الأمور، وتأكيد بعضها الآخر؛ فقد كانت الإمارات التسع محبذة للاتحاد، ولكن بعضها أراده اتحاداً فضفاضاً، بينما أراده بعضها الآخر ذا سلطات مركزية قوية، ورأى غيرها فيه أداة لتطوير التمثيل الديمقراطي. وبحث المستشارون في صوغ دستور دائم للاتحاد. وتبين من المناقشات أن قطر كانت تقدم مقترحات ومشاريع لاتفاقيات للإسراع في قيام الاتحاد، بينما كانت أبو ظبي تنادي بإجراءات بطيئة لتمكين الإمارات من التكيف مع الوضع الجديد، وتأجيل إنشاء مؤسسات الاتحاد، وأيدتها في ذلك البحرين[٢٦].

عقد المجلس الأعلى للحكام اجتماعاً في أبو ظبي يومي ٢٥و٢٦ أيار/مايو، وصدر عنه بيان حول النية لتعزيز الاتحاد. ثم عقد اجتماعه الثاني في ٨ تموز/يوليو في أبو ظبي، وتقرر فيه دعوة د. عبد الرزاق السنهوري، الذي صاغ الدستور الكويتي، لوضع دستور للاتحاد. كما تقرر إقامة مجلس اتحادي مؤقت. واختارت جميع الإمارات، باستثناء البحرين، ممثليها في هذا المجلس. وحُددت مهمة المجلس بالنظر في شؤون الدولة الاتحادية بوجه عام، واقتراح القوانين الاتحادية ومراقبة تنفيذها، وإعداد مشروع موازنة الاتحاد السنوية، وتأليف اللجان المختصة لمساعدته في القيام بمهامه، وتقديم تقرير سنوي عن نشاطه إلى المجلس الأعلى للحكام. وتولى رئاسة هذا المجلس الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني نائب أمير قطر. وعقد المجلس الاتحادي المؤقت أولى جلساته في الدوحة يومي ٨ و٩ أيلول/سبتمبر. وعقد المجلس الأعلى للحكام اجتماعاً في الدوحة بين ٢٠ و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتقرر فيه إنشاء ٦ لجان إضافية للتربية والتعليم والصحة والهجرة ومشاكل الجنسية وغيرها. كما قرر إنشاء قوات اتحادية برية وجوية وبحرية بقيادة موحدة، لتحل محل القوات البريطانية بعد انسحاب الأخيرة في نهاية سنة ١٩٧١، على أن تحتفظ كل إمارة بحرس وطني خاص بها[٢٧].

(٢٦) Heard-Bey, *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*, pp. 345-347.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٤٧ ـ ٣٤٩.

أبدت إيران تحفظاتها تجاه قيام الاتحاد، مدعية حقها التاريخي في المنطقة. ولذا، سارع كل من شيوخ الإمارات التسع إلى زيارة إيران في خريف ١٩٦٨، لتسوية الأمور معها. وعُقد الاجتماع الرابع للمجلس الأعلى للحكام في الدوحة بين ١٠و١٤ أيار/مايو١٩٦٩، قدمت له قطر جدولاً للأعمال لبحث الخطوات التي تساعد الاتحاد على العمل الفعال قبل إقرار دستوره. ولكن البيان الذي صدر عن الاجتماع لم يتضمن شيئاً ذا بال. وساد ركود عام بعد ذلك، إلى أن اجتمع الحكام التسعة في أبو ظبي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وصدر عن الاجتماع بيان تضمن انتخاب الشيخ زايد آل نهيان رئيساً للاتحاد، والشيخ راشد آل مكتوم نائباً له، واختيار أبو ظبي عاصمة للاتحاد، والشيخ خليفة بن أحمد، نائب حاكم قطر، رئيساً لحكومة الاتحاد، و١٣ وزيراً، بحيث يحق لكل إمارة ترشيح ثلاثة مرشحين للوزارة. وقُدّم للاجتماع مشروعان للدستور الاتحادي أحيلا إلى لجنة من كبار الموظفين والمستشارين القانونيين لدراستهما. وبسبب خلافات بين المجتمعين، لم يوقع الحكام البيان في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، كما كان مقرراً. وحضر في نهاية الاجتماع الوكيل السياسي البريطاني في أبو ظبي جيمس تريدويل (J. Treadwell)، وراح يقرأ رسالة من المقيم السياسي في البحرين السير ستيوارت كروفورد تحث المجتمعين على الاتفاق وتجاوز خلافاتهم، فما كان من حاكمي قطر ورأس الخيمة إلا أن خرجا من الاجتماع في أثناء قراءة الرسالة، احتجاجاً على التدخل البريطاني. وكان سبب تردد بعض الحكام في توقيع البيان خشيتهم من ردود فعل الدول المجاورة، ولا سيما إيران والعربية السعودية[٢٨].

شرعت البحرين وقطر، في هذه الأثناء، في بناء مؤسساتهما استعداداً لانسحاب القوات البريطانية. ووعد أمير البحرين في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، في العيد الثامن لارتقائه العرش، بإعادة تنظيم الحكومة ومنح الشعب دوراً في إدارة شؤون البلاد. وأعلن في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠ تأليف حكومة جديدة باسم «مجلس الدولة»، ضمت ٧ من مجموع أفرادها الـ ١٢ من غير الأسرة الحاكمة.

وسارت قطر على خطى البحرين، فأصدرت في ٢ آذار/مارس دستوراً مؤقتاً يؤكد سيادة دولة قطر، رغم أنه يتضمن إشارة إلى «اتحاد الإمارات

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٠ ـ ٣٥٣.

العربية». وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٧٠ عيَّن أمير قطر حكومة من ٧ أعضاء، ثلاثة منهم من أفراد الأُسرة الحاكمة[٢٩].

والتقى نواب الحكام التسعة في أبو ظبي في ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٠ من أجل إعداد جدول الأعمال لاجتماع المجلس الأعلى للحكام. وكان موقف إيران الإيجابي من استقلال البحرين قد شجع أميرها على الاندفاع نحو الاستقلال التام. كما أن أميري الشارقة ورأس الخيمة شعرا بقلق شديد إزاء تكرار إيران مطلبها بضم جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وسعيا إلى تسوية وإقامة علاقات خاصة معها. وحاول شيخ رأس الخيمة طلب المساعدة من العربية السعودية. وشعر شيخ أبو ظبي بالقلق تجاه مسألة حدود إمارته مع العربية السعودية. ومع مجيء حزب المحافظين البريطاني إلى الحكم في حزيران/يونيو، رحب شيوخ الإمارات بابقاء قوات بريطانية في بلادهم. وأوفدت الحكومة البريطانية السير وليام لوس إلى المنطقة في آب/أغسطس في مهمة جمع معلومات. وفي هذه الأثناء، أجّل نواب الحكام التسعة اجتماعهم الثاني إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ في أبو ظبي. وتم الاتفاق، في الوقت نفسه، على صيغة الدستور الذي أعدته اللجنة الدستورية الثانية، مع تعديلات عليه، بعد أن بحث لوس مشروع الدستور المقترح من اللجنة الدستورية الثانية مع حكام البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي. وعرض على اجتماع نواب الحكام الذين أقروا الصيغة المقدمة، وأجّلوا النظر في أربع نقاط فيها هي: مكان العاصمة، والتمثيل في مجلس الاتحاد، وطريقة الاقتراع في المجلس الأعلى للحكام، والنصوص الخاصة بالطيران. وقرر المجتمعون إرجاء تعيين موعد لاجتماع المجلس الأعلى للحكام، بسبب الاختلاف على النقاط الآنفة الذكر. وبعث لوس إلى الحكام الأربعة الآنفي الذكر بالمستشار الدستوري هولمز، لحملهم على الإجماع على المسائل الدستورية المختلف فيها. ولكنه لم يستطع اللقاء بمستشاري الإمارات الأربع القانونيين بسبب اعتراض المستشار القطري. وكان الشيخ زايد حريصاً على بقاء البحرين في الاتحاد، وطلب من أمير الكويت التوسط لإقناع أمير البحرين بذلك. وسعت العربية السعودية من جانبها إلى الحيلولة دون انهيار الاتحاد، مثلما حاولت ذلك حكومة المحافظين البريطانية[٣٠]. وكان للوساطة

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٨.

الكويتية ـ السعودية دورها في محاولة الاتفاق على النقاط المختلف فيها في دستور الاتحاد، بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٧١. ولما أعلنت الحكومة البريطانية في ١ آذار/مارس ١٩٧١ عزمها على سحب قواتها من الخليج، أبدى الشيخ راشد آل مكتوم أسفه الشديد، وقال إن زملاءه الحكام الآخرين يشاركونه هذه المشاعر. وفي ١١ آذار/مارس اجتمع حكام أبو ظبي وقطر ودبي بصورة غير رسمية لبحث مستقبل الاتحاد، بدون التوصل إلى اتفاق. وبعثت الحكومة البريطانية بلوس إلى الخليج للمرة الرابعة، فبدأ الأخير بزيارة الشاه الذي بحث معه مسألة الجزر الإماراتية الثلاث. وزار البحرين عدة مرات، كما زار الإمارات الأخرى. وبعد ذلك، وزّع مقرّ الإقامة البريطانية في البحرين مذكرة على الحكام التسعة تحتوي على اقتراحات لوس حول النقاط الأربع التي مازالت موضوع الخلاف بينهم. وفشل لوس في مهمته، ثم عاد إلى لندن، ولكنه ما لبث أن عاد إلى الخليج مرة أخرى[٣١].

سعت البحرين إلى تسوية مشاكلها مع إيران، فعقدت اتفاقاً حول ترسيم الحدود البحرية بينهما في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٧١. ثم وصل وزير خارجية إيران أردشير زاهدي إلى المنامة في ٢٣ حزيران/يونيو، وصرح بأن بلاده ستعارض قيام الاتحاد بين الإمارات العربية ما لم يسو مصير الجزر الثلاث أولاً. عندها صممت البحرين على الحفاظ على استقلالها، الذي أعلنه أميرها في ١٤ آب/أغسطس، أي بعد قيام الإمارات العربية المتحدة بين الإمارات الست في تموز/يوليو ١٩٧١، وأعلنت قطر استقلالها في ١ أيلول/سبتمبر. وكانت إمارة أبو ظبي قد أعلنت في ١ تموز/يوليو تأليف أول حكومة في تاريخها. وأعلن أميرها زايد آل نهيان تشكيل مجلس استشاري من ٥٠ عضواً يمثلون قبائل الإمارة وتجارها المهمين[٣٢].

وفي أثناء ذلك، بعث دوغلاس ـ هيوم، وزير الخارجية البريطاني، برسالة إلى الملك فيصل يبلغه بفشل الجهود الرامية إلى تأليف الاتحاد من الإمارات التسع، ويدعوه إلى إقناع الحكام السبعة الباقين، بعد خروج البحرين وقطر من الاتحاد، بإقامة اتحاد أصغر. وأبلغه أيضاً بأنه بعث برسالة مماثلة إلى أمير الكويت[٣٣].

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٣٣) Text of Message from Sir Alec Douglas-Home to H.M. King Faisal, 1971, FO. 8/1559.

التقى حكام الإمارات السبع في دبي في ١٠ تموز/ يوليو لدراسة التعاون في ما بينهم. وصدر عنهم في يوم ١٨ بيان أعلنوا فيه قيام دولة الإمارات العربية المتحدة المؤلفة من ٦ إمارات، بينما أعلنت إمارة رأس الخيمة أنها ليست على استعداد للانضمام إلى الاتحاد. ووافق الحكام الستة على صيغة معدلة لدستور مؤقت للاتحاد. وأعرب الحكام في بيانهم عن أملهم في أن يكون هذا الاتحاد نواة لاتحاد كامل يضم جميع الإمارات الشقيقة. وأرسل الشيخ زايد والشيخ راشد وفوداً إلى الدول العربية والى بريطانيا لشرح اتفاقية الاتحاد، سعياً إلى الحصول على عضوية جامعة الدول العربية والأمم المتحدة[٣٤].

والتقى حكام أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، وأعلنوا رسمياً قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. وبصفتهم يؤلفون المجلس الأعلى للحكام، انتخبوا الشيخ زايد آل نهيان، أول رئيس للاتحاد ولمدة خمس سنوات، والشيخ راشد آل مكتوم، رئيساً للوزراء. وتُرك الباب مفتوحاً لإمارة رأس الخيمة كي تنضم إلى الاتحاد في الوقت المناسب. وبعد ذلك بأسبوع، تألفت حكومة من ١٨ وزيراً، ضمت ٦ وزراء من أبو ظبي، و٤ وزراء من دبي، و٣ وزراء من الشارقة، ووزيراً واحداً لكل من الإمارات الثلاث الباقية. وقُبلت الدولة الجديدة في عضوية جامعة الدول العربية في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١، ثم قُبلت في عضوية الأمم المتحدة بعد ذلك بثلاثة أيام. وكانت معاهدات الحماية البريطانية المبرمة مع هذه الإمارات السبع قد أُلغيت في ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١. وفي اليوم التالي، قام السير جفري آرثر، المقيم السياسي البريطاني المنتهية مهمته، والشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات، بإعلان استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة، ووقّعا معاهدة الصداقة بين الدولتين في دبي. وكانت ملكة بريطانيا إليزابيث الثانية ورئيس وزرائها إدوارد هيث بين الأوائل الذين هنأوا رئيس الدولة الجديدة. وعُيّن الوكيل السياسي البريطاني الأخير في أبو ظبي، تريدويل، أول سفير لبريطانيا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، وعُيّن الوكيل السياسي البريطاني الأخير في دبي قنصلاً عاماً لبريطانيا فيها[٣٥].

يعزى عدم انضمام إمارة رأس الخيمة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨.

في تموز/ يوليو ١٩٧١، إلى ٣ أسباب هي: عدم الاهتمام الكافي بها في أثناء مشاورات الاتحاد، واحتمال استخراج النفط من أراضيها بكميات كبيرة، وإصرار إيران على حيازة الجزر الثلاث التي تعدّ اثنتان منها تابعتين لرأس الخيمة والثالثة للشارقة. وكانت القوات الإيرانية قد استولت على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١. وعلى أثر ذلك، تقدمت رأس الخيمة بطلب الانضمام إلى الإمارات العربية المتحدة، شريطة تبنّي قضية احتلال إيران للجزيرتين (طنب الكبرى وطنب الصغرى)، فقُبلت رسمياً في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٢، ومُنحت، كالشارقة، ٦ مقاعد في المجلس الاتحادي، بينما حصلت كل من أبو ظبي ودبي على ٨ مقاعد[٣٦].

لعل أهم عوامل نجاح تجربة اتحاد هذه الإمارات السبع هي:

ـ التماثل في طبيعة أنظمة الحكم السائدة فيها؛ ففي كل إمارة أُسرة حاكمة ذات تاريخ طويل فيها، ولها صلات وثيقة بالقبائل وفئة التجار المقيمين بها. وقد حافظت بريطانيا على هذه الأنظمة طوال مدة حمايتها التي دامت نحو قرن وربع القرن.

ـ التماثل في البنية الاجتماعية للسكان، مع تفاوت بسيط جداً، في جميع هذه الإمارات؛ فالنظام القبلي هو السائد، والقيم والعادات والأعراف البدوية كانت سائدة عند قيام الاتحاد وبعده. وحتى التفاوت في الثروة لم يظهر إلا بعد اكتشاف النفط في بعضها. أما التفاوت في الثقافة والتعليم والوعي السياسي، فكان محدوداً جداً.

ـ موقف أمير أبو ظبي، الشيخ زايد آل نهيان، من الإمارات الفقيرة باعتبار إمارته أغنى الإمارات بفضل عائدات النفط، فلم يتردد في دعم هذه الإمارات مالياً، وتمويل مشاريع التنمية فيها. وكان توزيع عائدات النفط عاملاً مهماً في بقاء الإمارات الفقيرة في الاتحاد.

ـ أسلوب المجلس الأعلى للاتحاد في بناء دولة الاتحاد تدريجياً، ومع مراعاة مواقف جميع الدول الأعضاء.

ـ الموقف العربي المؤيد لقيام الاتحاد، ولا سيما موقف العربية السعودية

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٦٨ ـ ٣٧٠.

والكويت المجاورتين لهذه الإمارات، ناهيكم عن دور المستشارين السياسيين والقانونيين العرب المؤيد للاتحاد.

ـ موقف الحكومة البريطانية المؤيد للاتحاد، فقد خشيت بريطانيا أن تطمع العربية السعودية وإيران وعُمان في ضم هذه الإمارات إليها أو اقتسامها في ما بينها، وهو ما يهدد المصالح الاقتصادية البريطانية والغربية في هذه الإمارات، وفي المنطقة بأسرها.

ولذا حرصت حكومتا العمال والمحافظين (حكومة هارولد ويلسون وحكومة إدوارد هيث) بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٧١ على حث شيوخ الإمارات التسع على إقامة اتحاد بينهم، وواصلتا ضغوطهما عليهم وعلى إيران والعربية السعودية من أجل قيام الاتحاد. وكانت بريطانيا والدول الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، تخشى سيطرة دولة عربية قوية كالعراق أو العربية السعودية على الثروة النفطية الضخمة التي اكتُشفت في الإمارات.

ثانياً: بريطانيا والصراع العربي ـ الإسرائيلي

بيّنا في الفصلين الأول والثاني موقف بريطانيا، بعد الحرب العالمية الثانية، من القضية الفلسطينية وقيام دولة إسرائيل. وتناولنا، بشيء من التفصيل، المؤامرة الأنغلو ـ فرنسية مع إسرائيل لشن العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، وموقف بريطانيا من المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل. وسنعرض في هذا الفصل لمواقف بريطانيا من تحويل إسرائيل مياه نهر الأردن وروافده، وللحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٦٧ والحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٧٣، والعدوانين الإسرائيليين على لبنان في سنة ١٩٧٨ وفي سنة ١٩٨٢.

١ ـ تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن وروافده

سعت إسرائيل منذ قيامها إلى الاعتداء على المياه العربية المتوافرة في نهر الأردن وروافده: دان والحاصباني واليرموك، لتتمكن من استثمار أراضي النقب في جنوب فلسطين، واستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود. وبذلت في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين جهداً لدى إدارة الرئيس أيزنهاور من أجل تأمين حصتها من هذه المياه. وقد استجاب الرئيس الأمريكي لهذه الضغوط، وأوفد خبير المياه الأمريكي إرِيك جونستون (E. Johnston) إلى المنطقة لوضع خطة

لتوزيع مياه نهر الأردن وروافده بين الدول التي ينبع منها ويمر عبر أراضيها. وضع جونستون الخطة المطلوبة بحيث تحصل سورية ولبنان والأردن على ٦٠ بالمئة من مياه نهر الأردن، وتحصل إسرائيل على ٤٠ بالمئة منها. أما مياه نهر اليرموك، فيحصل الأردن منها على ٣٣٠ مليون م^3 في السنة، وتحصل سورية على ٩٠ مليون م^3 مكعب، وإسرائيل على ٢٥ مليون م^3. واستناداً إلى هذا المشروع، وضع الأردن خططه للإفادة من مياه نهر اليرموك بإنشاء قناة الغور الشرقية بطول ٧١ كم لإرواء ١٢٠ ألف دونم (الدونم الواحد يساوي ألف متر مربع)، وانتهى العمل منها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣. وقد رفضت الدول العربية الثلاث القبول بخطة جونستون لتوزيع مياه نهري الأردن واليرموك، واعتبرت القبول بالخطة اعترافاً ضمنياً منها بإسرائيل[٣٧].

ولم تتوان إسرائيل عن المضي في مشروع تحويل مياه نهر الأردن إلى منطقة النقب. وكانت قد أنهت في سنة ١٩٥٨ تجفيف بحيرة الحولة التي يمر منها النهر، وحولتها إلى أراض زراعية، وأقامت خزاناً ضخماً لجمع مياه النهر في منطقة الطبغة الواقعة إلى الشمال الغربي من بحيرة طبرية لضخ المياه منها إلى منطقة النقب. وفرغت إسرائيل من عملية التحويل هذه في خريف ١٩٦٣، بينما لم تفعل سورية ولبنان شيئاً طوال هذه المدة لاستغلال روافد نهر الأردن التي تنبع من أراضيهما.

لمّا علمت سورية بما قامت به إسرائيل، أعلنت عزمها على تحويل روافد نهر الأردن التي تنبع من أراضيها لتحرم إسرائيل تحويل المياه. ولعل خشية الرئيس جمال عبد الناصر من اندلاع حرب بين سورية وإسرائيل هي التي دفعته إلى اقتراح عقد مؤتمر قمة عربية في خطابه الذي ألقاه في بورسعيد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ لبحث موضوع مياه نهر الأردن، لا سيما أن قسماً كبيراً من القوات المصرية كان في اليمن لحماية النظام الجمهوري الذي جاء به انقلاب ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ بقيادة العقيد عبد الله السلال. وجاءت دعوة عبد الناصر إلى مؤتمر القمة في وقت كانت العلاقات بين الدول العربية في أدنى مستوياتها[٣٨].

---

(٣٧) سليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٥**، ٢ ج (عمّان: منشورات مكتبة المحتسب، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٧١ ـ ٧٥.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٥.

وافق الملوك والرؤساء العرب على دعوة عبد الناصر بعد يومين من خطابه، وعقد مؤتمر القمة العربي الأول اجتماعاته في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بين ١٣و١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، وحضره ١٣ رئيس دولة وأحمد الشقيري ممثلاً عن فلسطين. وتم في المؤتمر تصفية الجو العربي، ووقف الحملات الإعلامية، واتُّفق على أن تكون اجتماعات القمة مرة واحدة في السنة على الأقل.

تناول المؤتمر موضوعات رئيسية ثلاثة هي:

ـ تنفيذ مشروع تحويل روافد نهر الأردن عند منابعها في الأراضي العربية.

ـ إنشاء كيان وطني فلسطيني.

ـ إنشاء قيادة عسكرية عربية موحدة.

واتخذ المؤتمر عدداً من القرارات كان من أبرزها:

ـ تشكيل «الهيئة الفنية لمياه نهر الأردن وروافده» من ممثلين عن الجمهورية العربية المتحدة وسورية والأردن ولبنان.

ـ تكليف أحمد الشقيري بإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة لتقرير الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين، تمهيداً لاتخاذ القرارات الخاصة بذلك عند انعقاد مؤتمر القمة التالي.

ـ تشكيل «قيادة عربية موحدة» برئاسة الفريق علي عامر، الأمين العسكري المساعد للجامعة العربية، رئيس هيئة اركان حرب القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة.

ـ تأليف هيئة من ممثلين شخصيين للملوك والرؤساء العرب، يحضرها أحمد الشقيري لمتابعة تنفيذ القرارات وإعداد الترتيبات اللازمة لذلك.

ـ التنسيق الإعلامي بين الدول العربية، وإيفاد وزراء الخارجية العرب في جولات إلى دول العالم لشرح القضية العربية[٣٩].

---

(٣٩) أسعد عبد الرحمن، «الدول العربية والجامعة العربية والقضية الفلسطينية ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧،» في: عبد العزيز الدوري، محرّر، **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني**، ٢ ج (القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٩)، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١.

أثار هذا التحرك العربي اهتمام الدول الغربية. وبناء على طلب الوفدين الألماني والأمريكي، بحث خبراء حلف الناتو النزاع العربي ـ الإسرائيلي على مياه نهر الأردن في اجتماعهم الذي عقد في باريس في ١٠ آذار/مارس ١٩٦٥. وقال رئيس الوفد الأمريكي دوبرو (Dubrow) إنه اقترح التشاور في نطاق الحلف، لأن حكومته قلقه من أن يتدهور الوضع الراهن في الشرق الأوسط إلى نزاع مسلح، بسبب تهديد إسرائيل بالقيام بضربة استباقية للعمل الذي قام به العرب لتحويل مياه الأردن. وقد تكون دوافع إسرائيل تدمير الأعمال العربية في مرحلة أولية، للحفاظ على مصداقية عزمها على الدفاع عن نفسها وتدمير القوات المسلحة السورية. وقد يشجع إسرائيل على ذلك وجود ٥٠ ألف جندي مصري في اليمن. وبيّن دوبرو أن الهدف من زيارة حاكم نيويورك وليام هاريمان (W. Harriman) لإسرائيل هو إقناعها ببيع كمية معتدلة من الأسلحة الأمريكية للأردن، وبعدم قيامها بهجوم استباقي على مشاريع التحويل العربية لمياه نهر الأردن.

وافق رئيس الوفد البريطاني السير شكبره (E. Shuckburgh) على وجهة النظر الأمريكية بشأن الوضع في الشرق الأوسط والتدخل الشيوعي المتزايد فيه. ولكنه أوضح أن مشاريع تحويل المياه العربية لن تحوّل أكثر من ١٠٠ مليون متر مكعب، وهذا أقل من خُمس تدفق مياه الأردن. وفي حال حصول العرب على المعونة الفنية الأجنبية، لا يمكن تحويل أكثر من ١٣٠ ـ ١٥٠ مليون م^{3} في مدة السنوات العشر القادمة. وليس لدى الحكومة البريطانية دليل على معونة فنية من الكتلة السوفياتية لأي مشروع عربي، باستثناء سد المخيبة في الأردن الذي لن يؤثر في تزود إسرائيل بالمياه. كما أن أثر مشاريع التحويل العربية في مشروع المياه الإسرائيلي ليس جدياً، لأن مشروع جونستون يعطي سورية ولبنان ٧٧ مليون م^{3} من مياه المنابع، ويطلب من إسرائيل أن تعطي ١٠٠ مليون م^{3} من مياه بحيرة طبرية لنهر الأردن الأدنى، وأي تحويل في الينابيع وفرع نهر الأردن، سيزيد من ملوحة بحيرة طبرية التي تشكل مشكلة خطيرة للإسرائيليين. «وليس لدى الإسرائيليين مبرر للقيام بعمل عسكري استباقي ضد العرب، على الرغم من بياناتهم العلنية والسرية، وإذا أقدم الإسرائيليون على عمل عسكري فقد يكون دافعهم الشعور بالعزلة إزاء العداء العربي والشكوك العربية نحو الدعم الذي يحصلون عليه في حالة الطوارئ من الغرب، أكثر من خوفهم من التزود بالماء». وأكد شكبره أن حكومته نصحت للإسرائيليين بعدم القيام بأي عمل

متسرع، مثلما حذرت العرب من خطر النزاع. وقد أيد رئيس الوفد الإيطالي شكبره في تقديره للموقف في الشرق الأوسط[٤٠].

وضعت وزارة الخارجية البريطانية ورقة للوزير تتضمن رأيها في الموضوعات التي قد يثيرها في مباحثاته حول الشرق الأوسط في أثناء زيارته لواشنطن بين ٢١و٢٤ آذار/مارس١٩٦٥، ومنها ما يتصل بالصراع العربي - الإسرائيلي وزيارة رئيس وزراء إسرائيل ليفي إشكول للندن في نهاية آذار/مارس ١٩٦٥. وقد تضمنت الورقة إبداء قلق الحكومة البريطانية من انتشار الأسلحة النووية، ودعمها اتفاقية عامة حول عدم انتشار هذه الأسلحة، والطلب من الحكومة الأمريكية أي معلومات عن مفاعل ديمونة في إسرائيل، وعرض تقييم بريطانيا للوضع العسكري في إسرائيل الذي يقوم على أن إعادة تسلح قوات إسرائيل المدرعة سوف يساعدها على الاحتفاظ بتفوقها على جميع الدول العربية. وجاء في الورقة أن الحفاظ على ميزان الأسلحة الراهن بين إسرائيل والدول العربية مهم، ومهم أيضاً تجنب جعل الغرب المزود الوحيد للسلاح لطرف واحد فقط في هذا الصراع. فقد زودت بريطانيا إسرائيل بـ ٢٥٠ دبابة، حتى أنه لم يبق لديها دبابات «سنتوريون» (Centurion) للبيع. وسوف يبيّن لإشكول تعذّر تزويد إسرائيل بأسلحة هجومية متطورة مثل الطائرة الحربية «بوكانير» (Buccaneer) («القرصان»)، ويجب تشجيع إسرائيل على اللجوء إلى الأمم المتحدة وممثليها في المنطقة.

وبشأن تحويل مياه نهر الأردن، رأى معدو الورقة أن لا بد من الاتفاق مع الولايات المتحدة على أن العرب سيحتاجون إلى سنوات حتى يتم تحويل روافد نهر الأردن إلى أراضيهم، وأن حصة إسرائيل من مياه نهر الأردن لن تتأثر جدياً، حسب مشروع جونستون. وقد أبلغت البعثات الدبلوماسية البريطانية الدول العربية المعنية بعدم أخذ كميات من المياه تتعارض مع الاستعمال المعقول كيلا لا تخاطر باندلاع حرب في المنطقة. ويجب تشجيع إسرائيل على اللجوء إلى الأمم المتحدة في موضوع المياه.

ولمّا عقد مجلس حلف الناتو اجتماعه في يومي ٣١/آذار/مارس و١

(٤٠) مذكرة بتاريخ ١١/ ٣/ ١٩٦٥ عن مناقشة مجلس حلف شمال الأطلسي المنعقد بباريس للوضع في الشرق الأوسط بتاريخ ١٠/ ٣/ ١٩٦٥، FO. 371/180651.

نيسان/أبريل ١٩٦٥، تناول قضايا الشرق الأوسط، مستعيناً بالورقة التي أعدها الخبراء قبل ثلاثة أسابيع. واقترح المندوب الأمريكي جورج بول الاتفاق على ضرورة تجنب خلل في ميزان التسلح، وتجنب انتشار السلاح النووي، وإقناع الإسرائيليين بعدم القيام بحرب استباقية، وإقناع العرب بعدم الاستمرار في مشاريع تحويل مياه روافد نهر الأردن. وقد أيد المندوب البريطاني اللورد كالفونت مقترحات جورج بول، وأكد ضرورة إبرام اتفاقية عالمية لحظر انتشار الأسلحة النووية تشمل دول الشرق الأوسط[٤١].

وعلى الصعيد العربي، عقد مؤتمر القمة العربي الثاني في الإسكندرية بين ٥ و١١ أيلول/سبتمبر١٩٦٤. وأصدر بياناً ختامياً تضمن النقاط التالية:

- تنفيذ الخطط العسكرية والفنية، والبدء فوراً بمشاريع استغلال مياه نهر الأردن وروافده.

- الترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وإقرار إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وتعيين التزامات الدول الأعضاء.

- تنظيم علاقات الدول العربية بالدول الأجنبية على أساس مواقفها من قضية فلسطين والقضايا العربية الأخرى.

- مكافحة الاستعمار البريطاني في شبه جزيرة العرب.

- تأكيد أن أي اعتداء على أي دولة عربية يعتبر اعتداء على الدول العربية كلها وتلتزم جميعها برده فوراً[٤٢].

وعقد مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء في المغرب بين ١٣ و١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، وقاطعته تونس بسبب الأزمة التي سببتها تصريحات الرئيس الحبيب بورقيبة في أثناء جولته في المشرق العربي في مطلع سنة ١٩٦٥ حول ضرورة التفاوض مع إسرائيل، والتوصل إلى تسوية معها. وقد أقر هذا المؤتمر في ١٥ أيلول/سبتمبر «ميثاق التضامن العربي»، الذي نص على التضامن بين الدول العربية في معالجة القضايا بعامة، وقضية فلسطين بخاصة،

(٤١) مذكرة عن محادثات مجلس حلف شمال الأطلسي في اجتماعه يومي ٣١/ ٣ و١/ ٤/ ١٩٦٥، FO. 371/180451.

(٤٢) موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٥**، ج ٢، ص ٨٠ ـ ٨١.

واحترام سيادة كل دولة عربية، ومراعاة النظم السائدة فيها، ومراعاة قواعد اللجوء السياسي، واستخدام وسائل الإعلام لخدمة القضايا العربية، ووقف حملات التشكيك والمهاترة. وقرر المؤتمر أيضاً الاستمرار في تنفيذ أعمال المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن، وتوفير الحرية الكاملة للتنظيم الشعبي لأبناء فلسطين، وتكليف القيادة العربية الموحدة بالاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني في إنشاء القوات الفلسطينية.

شهدت سنة ١٩٦٦ أحداثاً ثلاثة جعلت ميثاق التضامن العربي حبراً على ورق، وهي: انقلاب ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦ العسكري في سورية، الذي جاء ببعثيين ماركسيين إلى السلطة أكثر تطرفاً من الفئة الحاكمة من حزب البعث العربي الاشتراكي؛ اتفاق عاهل العربية السعودية فيصل بن عبد العزيز وشاه إيران محمد رضا بهلوي على عقد مؤتمر إسلامي لمواجهة موجة القومية العربية الصاعدة بقيادة جمال عبد الناصر؛ الخلاف بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية حول تنظيم الفلسطينيين في الأردن[٤٣]. ولقد زادت هذه الأحداث من اتساع شقة الخلاف بين أنظمة الحكم الثورية العربية وأنظمة الحكم التقليدية، واستعرت حرب إعلامية امتدت لتشمل الهجوم على السياسات الغربية المؤيدة للأنظمة التقليدية في المنطقة. وانتهزت إسرائيل الفرصة للاعتداء على المناطق المنزوعة السلاح على الحدود بينها وبين سورية.

دعت الولايات المتحدة مجلس حلف الناتو إلى الاجتماع في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر١٩٦٦ لبحث مشاكل الشرق الأوسط. وكانت سياستها في المنطقة تقوم على تجنب الاستقطاب طوال سنة ١٩٦٦، مع أنها مالت في نهاية الأمر إلى الدول التقليدية. أما بريطانيا، فوقفت إلى جانب الأنظمة التقليدية[٤٤].

وتابع المسؤولون في قسم المصالح البريطانية في السفارة الكندية في القاهرة ما كان يجري على الساحة العربية من صراع؛ فجاء في تقرير لرئيس هذا القسم (فليتشر) إلى بيتر أنوين، رئيس قسم شمال وشرق أفريقيا في وزارة الخارجية والكومنولث، في ١٦ آذار/ مارس ١٩٦٧، حول اجتماعات مجلس الدفاع العربي المشترك ومجلس الجامعة العربية في ١١ آذار/ مارس والخلافات العربية، أن

---

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٨.

(٤٤) تقرير من السفير البريطاني في واشنطن كريستوفر إيفريت (Christopher Everett) إلى ويلي موريس (Willi Morris) رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية الكومنولث البريطانية.

مندوب الجمهورية العربية المتحدة في المجلس اقترح سحب المعونة المالية من أي بلد عربي يفشل في تنفيذ قرارات مجلس الدفاع المشترك. والمقصود بذلك هو الأردن الذي حصل على ٢١,٥ مليون جنيه استرليني من القيادة العربية الموحدة، ولكنه لم يلتزم بقراراتها القاضية بدخول قوات عربية إلى أراضيه. ويذكر التقرير أن صحيفة **الأهرام** القاهرية نشرت في عددها الصادر في ١٥ آذار/ مارس قرار مجلس الدفاع العربي بحرمان الأردن من مخصصاته العسكرية، وتوزيعها على سورية ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية. ونتيجة لهذا القرار، قرر الأردن والعربية السعودية التخلي عن التزاماتهما نحو القيادة العربية الموحدة[٤٥].

وأبدى حلف الناتو اهتمامه بما كان يجري على الساحة العربية؛ ففي اجتماع لمجموعة عمل الخبراء في الحلف حول الشرق الأوسط بين ٤ و٧ نيسان/ أبريل١٩٦٧، تناولت المجموعة موضوعي حدة عداء الأنظمة الثورية العربية للغرب، واحتمال انفجار الحرب بين العرب وإسرائيل. وتوصل المجتمعون إلى أن إظهار العداء للوحدة العربية سيكون مدمراً للحلف في المنطقة، وأن من مصلحة الدول الغربية تجميع الدول العربية غير الثورية في مقاومتها للتطرف القومي للدول الثورية، وأن من مصلحتها أيضاً رفض الانحياز إلى أي طرف في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مع التأكيد بأنها لن تسمح بسحق إسرائيل. وأشار المجتمعون إلى احتمال قيام إسرائيل بهجوم انتقامي على سورية بسبب دعم الأخيرة للأعمال الفدائية في إسرائيل[٤٦].

٢ ـ بريطانيا وحرب حزيران/ يونيو بين العرب وإسرائيل

كانت حكومة حزب العمال برئاسة هارولد ويلسون في السلطة عند اندلاع حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وخلال السنوات الثلاث التالية. ويلاحظ من قراءة مذكرات ويلسون عن موقف حكومته من هذه الحرب، تبنّيه وجهة النظر الإسرائيلية في تبريره للحرب وعدوان إسرائيل على مصر[٤٧]. فهو يعتبر تسليح

---

(٤٥) تقرير هنري فليتشر في القاهرة إلى بيتر أنوين في وزارة الخارجية والكومنولث، بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٦٧، FCO. 17/6.

(٤٦) Nato Expert Working Group on the Middle East, 4-7 April 1967: United Kingdom Contribution, FCO. 17/12.

(٤٧) Harold Wilson, *The Labour Government 1964-1970: A Personal Record* (London: Weidenfeld and Nicholson and Michael Joseph, 1971), pp. 391-402.

الجيش المصري بالأسلحة السوفياتية، وخطابات عبد الناصر المعادية لإسرائيل يومي ١٤و١٥ أيار/مايو ١٩٦٧، وتحريك قواته نحو الحدود الإسرائيلية لردع إسرائيل عن الاعتداء على سورية، وطلبه سحب قوات الطوارئ الدولية المرابطة على الحدود المصرية ـ الإسرائيلية في ١٦ أيار/مايو، وموافقة الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت (U Thant) على الطلب بدون موافقة أو استشارة مجلس الأمن الدولي الذي تم بقرار منه وضع هذه القوات، وتحريك القوات المصرية إلى شرم الشيخ في ٢٢ أيار/مايو، وإعلان عبد الناصر نيته إغلاق مضائق تيران أمام السفن الإسرائيلية المتجهة إلى إيلات على خليج العقبة، ووضع ألغام في المضائق لهذه الغاية، كلّ هذه الإجراءات من جانب مصر يعدها ويلسون دافعاً لإسرائيل كي تُقْدم على توجيه الضربة الاستباقية[٤٨].

يذكر ويلسون أنه التقى الملك فيصل في لندن يوم الجمعة ١٩ أيار/مايو١٩٦٧، فيما الأزمة في أوجها. وقد حثه العاهل السعودي على إبقاء وحدات عسكرية في الجنوب العربي للدفاع عن الدولة الجديدة التي ستظهر إلى الوجود بعد إعلان استقلالها في الأشهر القادمة. وشكا إليه «أهداف عبد الناصر التوسعية»، وخطره على دول الخليج العربية، و«عدوانه في اليمن وعلى القوات السعودية». وفي ١٥ أيار/مايو، ألقى الملك فيصل خطاباً في Chatham House في لندن، كرر فيه بعبارات قوية تهديد الجمهورية العربية المتحدة للدول العربية المستقلة. ولمّا التقاه العاهل السعودي في ٢٢ أيار/مايو، قال له إن ما قاله عن عبد الناصر في الأسبوع الماضي لا قيمة له الآن؛ فقد أصبحت مصر الآن في خطر من عدو مشترك، وأنه سوف ينضم إلى إخوانه في مقاومة الهجوم الإسرائيلي[٤٩].

وكان ويلسون، في أثناء الأزمة، يلتقي يومياً وزير الخارجية جورج براون (G. Brown)، ووزير الدفاع، ورؤساء هيئة الأركان في لجنة الدفاع لدراسة تطورات الوضع في الشرق الأوسط. وتم الاتفاق على حث إسرائيل والدول العربية على ضبط النفس. وصدر عن مجلس الوزراء البريطاني في ٢٣ أيار/مايو بيان يؤيد وجهة نظر إسرائيل باعتبار خليج العقبة ومضائق تيران ممرات دولية، وضرورة تأكيد ذلك دولياً. وقررت حكومة ويلسون استشارة الدول البحرية

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٩١ ـ ٣٩٥.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

الرئيسية لإصدار بيان مماثل والاعتراف بهذا الحق. ويذكر ويلسون أن هيث ودوغلاس ـ هيوم، من قادة حزب المحافظين المعارض، طلبا منه الوقوف بحزم إلى جانب «الحقوق البحرية لجميع الدول في المياه المتنازع عليها». وبعث ويلسون بوزير الدولة في وزارة الخارجية جورج تومسون (G. Thomson) إلى واشنطن لبحث حق إسرائيل في مرور سفنها في مضائق تيران. ثم أرسل وزير الخارجية براون إلى موسكو لحث السوفيات على الضغط على الجمهورية العربية المتحدة والبلاد العربية الأخرى للسماح للسفن الإسرائيلية بعبور مضائق تيران. وزار ويلسون كندا، حيث نال تأييد رئيس وزرائها ليستر بيرسون (L. Pearson) للمساعي البريطانية. وزار واشنطن، حيث نال تأييد الرئيس جونسون لخططه في دعم الموقف الإسرائيلي وتجنب الحرب. والتقى ويلسون الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت في نيويورك في ٣ حزيران/يونيو١٩٦٧، فأبلغه يوثانت أن مصر لم توافق على السماح لإسرائيل بعبور سفنها مضائق تيران. وعاد ويلسون إلى لندن يوم ٤ حزيران/يونيو[٥٠].

في صباح يوم الاثنين ٥ حزيران/يونيو، بدأ العدوان الإسرائيلي على مصر، وشاركت في القتال في اليوم نفسه كل من الأردن وسورية. وبعد ٦ أيام، أسفرت الحرب عن هزيمة ساحقة للجيوش العربية الثلاثة، واحتلال إسرائيل قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، ووصول قواتها إلى قناة السويس، واحتلال الضفة الغربية من الأردن، ومرتفعات الجولان السورية.

أقلق الحكومة البريطانية ما أذاعته محطة إذاعة القاهرة وصوت العرب والإذاعات العربية الأخرى حول اشتراك سلاح الجو البريطاني في الهجوم الجوي الإسرائيلي على مطارات الجمهورية العربية المتحدة، لما لذلك من آثار مدمرة في مكانة بريطانيا في العالم العربي. وقد سمّى ويلسون هذه الأنباء «الكذبة الكبرى». وذكر في مذكراته أنه قدّم لمراقبي الأمم المتحدة المعلومات حول تحركات السفن والطائرات الحربية البريطانية في المنطقة، والتسهيلات لفحص جميع محطات سلاح الجو الملكي، بما في ذلك قبرص ومالطة وعلى ظهر البوارج البريطانية. وكان من نتائج هذه التهمة العربية أن هوجمت السفارات والقنصليات البريطانية في العديد من المدن العربية، وقطع العراق والكويت والجزائر وسورية ولبنان الإمدادات النفطية لبريطانيا، وصدرت تهديدات بسحب

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٨.

الأرصدة العربية بالاسترليني في بريطانيا، وأُغلقت قناة السويس فتكبدت بريطانيا خسائر بقيمة عشرين مليون جنيه استرليني شهرياً. ووجدت بريطانيا صعوبات في تعويض النفط الذي كانت تتلقاه من المشرق العربي، فاشترت النفط من نيجيريا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية. وساهمت هذه الحرب في تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني بعد الحرب بخمسة أشهر.

فرضت بريطانيا عند نشوب الحرب حظراً على إرسال أسلحة إلى أطراف القتال، وسعت إلى إقناع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بذلك، غير أنها فشلت في مسعاها، وأُلغي الحظر[٥١].

قطعت سورية والعراق والسودان علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا، استناداً إلى تهمة مشاركة الأخيرة في العدوان الإسرائيلي الجوي على مصر. وأضرب عمال شركة نفط البحرين عن العمل، وفعل أقرانهم في الكويت وليبيا الشيء نفسه لمدة أسبوع.

وفوضت الحكومة البريطانية مندوبها الدائم في الأمم المتحدة اللورد كارادون بتأييد مبدأ الانسحاب من أراض عربية محتلة، وتجنب اتخاذ موقف قد تُتهم فيه حكومته بدعم الإسرائيليين ضد العرب، وإعلان استعداد حكومته لدفع حصتها عن سنتي ١٩٦٦ و١٩٦٧ في تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، «الأونروا» (UNRWA)[٥٢]. وجاء في برقية من السفارة البريطانية في تل أبيب، أن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أعلن في ١٤ حزيران/يونيو أن لدى إسرائيل ٥٤٩٩ أسير حرب مصرياً، بينهم ٣٠٠ ضابط (منهم ٩ جنرالات و١٠ عقداء)، و٤٨٧ أسيراً أردنياً، و٣٣ أسيراً سورياً. وأن عدد الأسرى الإسرائيليين ١٦ جندياً، ٩ منهم في مصر، و٢ في العراق، و٢ في سورية، و٢ في الأردن، وواحد في لبنان[٥٣].

٣ ـ المساعي البريطانية لتسوية عربية ـ إسرائيلية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠

قام هارولد ويلسون، يرافقه السير بيرك ترند (B. Trend) وباليسير

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٩٨ و٤٠٠ ـ ٤٠١.

(٥٢) موجز برقيات ١٣/ ٦/ ١٩٦٧ حول الوضع في الشرق الأوسط، FCO. 17/111.

(٥٣) برقية من السفارة البريطانية في تل أبيب إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٦٧، في: المصدر نفسه.

(A.M.Palliser)، بزيارة الجنرال ديغول، وعقدوا اجتماعاً في فرساي في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧. وحضر الاجتماع من الجانب الفرنسي، إلى جانب الجنرال ديغول، كلٌ من بوران ديه روزييه (B. des Roziers) وأندرونيكوف (Andronikov). وتناول المجتمعون نتائج حرب الأيام الستة. وتوصلوا إلى الاقتناع بأنه ليس لدى بريطانيا وفرنسا إلا القليل للتأثير في الوضع في المنطقة[٥٤].

وبعد مرور شهر على حرب حزيران/يونيو، صدرت عن وزير الخارجية البريطاني جورج براون مذكرة بعنوان «المواقف العربية والمصالح الاقتصادية البريطانية في الشرق الأوسط»، استعرض فيها المواقف العربية من المصالح الاقتصادية البريطانية في الحرب العربية ـ اليهودية سنة ١٩٤٨، وفي العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ الذي وصفه بـ «العار المخزي»، وفي حرب ١٩٦٧ «أصبحنا معروفين إلى درجة غير حقيقية كلية بالوقوف مع إسرائيل، وهذا سبّب لنا دماراً كبيراً لوضعنا في البلاد العربية، وزادت ذكريات ١٩٥٦ من ذلك سوءاً». ثم تناول السياسة الأمريكية والسياسة السوفياتية في المنطقة.

وبيّن مواقف العرب من بريطانيا بهذه العبارات: «ولما كانت الحرب الاقتصادية ضدنا السلاح الأكثر فعالية في أيدي العرب، وهو يجعلهم أكثر تصلباً ضد مصالحنا الاقتصادية، بذريعة التعاطف البريطاني مع إسرائيل والاعتقاد بالنفوذ البريطاني عليها... يجب أن نتخلى عن أي أمل في تعديل موقف العداء التام من جانب البلاد العربية الثورية: الجمهورية العربية المتحدة والجزائر والعراق وسورية... آمالنا في التهدئة تعتمد بصورة أساسية على الحكومات غير الثورية، وعلى المدى الذي باستطاعتها العمل فيه بصورة مستقلة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة». وذهب إلى القول: «وعلى أي حال، يجب توقّع أن شعور العرب العميق بالإهانة الناجم عن لوم الآخرين، والذي ألّم بالحكومات غير الثورية والثورية على حد سواء، سوف يستمر ليكوّن تأثيراً قوياً في أعمال الحكومات لعدة أشهر».

واقترح براون في مذكرته إعادة بناء علاقات بريطانيا مع البلاد العربية،

(٥٤) Record of Discussion held at the Grand Trianon, Versailles, Tuesday 20th June 1967 at 9.30 a.m., FCO. 17/28.

«ما دام الوضع البريطاني في هذه البلاد هشاً جداً، وعدم التدخل العملي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي»[٥٥].

بدأت تقارير السفراء البريطانيين تصل إلى وزارة الخارجية في لندن بعد مرور شهر على الحرب، وكانت في معظمها تتسم بالتشاؤم بسبب تأثر هؤلاء السفراء بالحالة النفسية للمسؤولين العرب والمناخ الشعبي العام في البلاد العربية؛ فالسفير البريطاني في الأردن فيليب آدمز يبعث بتقرير إلى براون يذكر فيه أن نصر إسرائيل الصاعق على العرب كشف عن الضعف الأساسي في الدول العربية. وحلل الأسباب التي جعلت الملك حسين يدخل الحرب إلى جانب مصر، وعزاها إلى شعور الملك بالعزلة نتيجة مبادرات عبد الناصر الناجحة في سيناء ومضائق تيران في أيار/مايو ١٩٦٧، وعداء سورية المتواصل للأردن، ولامبالاة العراق به. وزاد الموقف صعوبة تفجير سيارة على الحدود الأردنية ـ السورية في ٢١ أيار/مايو ١٩٦٧ ومقتل وجرح عدد كبير من الأردنيين. وقد بعث الملك برئيس أركان جيشه، الفريق عامر خماش، إلى القاهرة للاطلاع على نوايا عبد الناصر، لكن عبد الناصر رفض مقابلته. وأعلن الأردن التعبئة العامة في ٢٤ أيار/مايو، وعرض الملك تقديم تسهيلات للعراق لمرابطة قواته على الأرض الأردنية، غير أن العراق رفض العرض الأردني بازدراء. حدث هذا كله والحماسة الشعبية في البلاد تأييداً لموقف مصر وعبد الناصر في تصاعد، بينما كانت سلطة الملك وسمعة بلاده في تدهور. ولذا جاءت زيارة الملك الدرامية للقاهرة في ٣٠ أيار/مايو، حيث وقّع معاهدة الدفاع المشترك مع الجمهورية العربية المتحدة، إنقاذاً للموقف وخروجاً من العزلة.

إلى جانب هذا التحليل، قال آدمز في تقريره: «أي هزيمة سريعة وحاسمة كهزيمة العرب أمام إسرائيل، لا بد أن تترك المهزوم في حالة صدمة عميقة. والأردن لم يفق بعدُ من هذه الحال». وتساءل بعد ذلك عن موقف بريطانيا من الأردن بعد هذا كله، وأجاب: «ليس باستطاعتنا التأكد من أن النظام الهاشمي ـ ولا يوجد بديل واضح غير البديل الناصري ـ يقدم أفضل فرصة للاستقرار هنا، وليس في إمكان الأردن أن يعتمد عليه لينهج نهجاً عربياً معتدلاً. . . وما هي

---

(٥٥) Arab Attitudes and British Interests in the Middle East, Memorandum of the Secretary of State, George Brown, 7th July 1967, FCO. 17/105.

إذاً مصلحة بريطانيا في دعم الهاشميين الآن؟ ماذا يجب أن يكون دورنا هنا بالنسبة إلى دور الولايات المتحدة، التي كانت الداعم الفاعل للأردن الهاشمي لعقد من الزمن؟»[٥٦].

كان هدف بريطانيا الأول الحفاظ على مصالحها في البلاد العربية. ولتحقيق هذا الهدف، سعت إلى التوصل إلى «تسوية عربية ـ إسرائيلية دائمة ومشرّفة» توفر السلام والاستقرار وتتيح حماية المصالح الاقتصادية والتجارية البريطانية. وقبل ذلك بذلت جهوداً لوقف إطلاق النار، ونشر قوات للأمم المتحدة من أجل حفظ الأمن في المنطقة، وإعادة اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إلى الضفة الشرقية من الأردن إلى مخيماتهم في الضفة الغربية[٥٧]. كان همها الأول التعاون مع الولايات المتحدة على صعيد الأمم المتحدة ولدى أطراف الصراع. وبذلت جهوداً كبيرة في سبيل ذلك بدون أن تحقق نجاحاً ملموساً. وقد التقى يوجين روستو (E. Rostow)، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، السفير البريطاني في واشنطن ألان يورويك (A. B. Urwick) في ٦ تموز/يوليو١٩٦٧ بناء على طلب الأول. وطلب روستو من السفير معلومات عن محادثات الملك حسين في لندن، فسلّمه السفير برقية من وزارة الخارجية البريطانية حول الموضوع. وأبدى روستو تحبيذه لعقد اجتماع لمجلس حلف الناتو خلال الأيام العشرة القادمة لبحث أحداث الشرق الأوسط. وقال للسفير إنه قابل على الغداء حاكم بنك إسرائيل المركزي هورويتز، وبحث معه دعم إسرائيل مالياً عن طريق صندوق النقد الدولي (I.M.F)، وأبدى استعداد الولايات المتحدة للمشاركة في هذا القرض[٥٨].

في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، ألقى جورج براون في ٢١حزيران/يونيو خطاباً ركز فيه على إبداء أسفه لأي عمل من جانب واحد حول أي مسألة (ويقصد ضم إسرائيل للقدس العربية) خارج نطاق تسوية شاملة محتملة، وأكد وجوب عدم ضم المدينة المقدسة أو أي قطاع يضر بالوضع المستقبلي لها. وأيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الإجراءات

---

(٥٦) تقرير آدمز في عمّان إلى جورج براون بتاريخ ٣/ ٧/ ١٩٦٧، FCO. 17/218.

(٥٧) Brief For Talks With Lord Caradon on the Middle East, 21 July 1967, FCO. 17/504.

(٥٨) تقرير من السفير البريطاني في واشنطن ألان يورويك إلى ويلي موريس (Willie Morris)، مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٧/ ٧/ ١٩٦٧، FCO. 17/12.

الإسرائيلية باطلة، لأنها تجاوزت صلاحياتها كدولة محتلة، كما حُددت في القانون الدولي[٥٩].

٤ ـ مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، ١٩٦٧

عُقد مؤتمر القمة العربية الرابع في الخرطوم بين ٢٩ آب/ أغسطس و١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧. وفي تقرير بشأن المؤتمر وضعه نورمان ريدواي، المسؤول عن المصالح البريطانية في السفارة الإيطالية في الخرطوم، جاء ما يؤكد أن عبد الناصر كان الشخصية المهيمنة في المؤتمر وخارجه. وبرز الملك فيصل، عاهل العربية السعودية، زعيماً للدول المعتدلة. وكان هدف المؤتمر «إزالة آثار العدوان الإسرائيلي». وقد حضره جميع رؤساء الدول باستثناء سورية، وحضر ممثلون عن ملك المغرب الحسن الثاني، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وملك ليبيا إدريس السنوسي، والرئيس الجزائري هواري بومدين. وعلى الرغم من اللاءات الثلاث الواردة في البيان الختامي للمؤتمر (لا صلح مع إسرائيل، ولا تفاوض معها، ولا اعتراف بها)، فقد تضمن أيضاً استعداد الدول العربية لتسوية سلمية معها[٦٠]. وأسفر مؤتمر الخرطوم عن رفع الحظر المفروض على صادرات الدول العربية المنتجة للنفط إلى بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية[٦١].

٥ ـ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، تاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧

في مجلس الأمن الدولي، رفض العرب مشروع قرار تقدمت به دول أمريكا اللاتينية يدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود الهدنة مقابل إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل، وتطبيع العلاقات بينهم وبينها. وتقدمت الولايات المتحدة بمشروع قرار رفضه الاتحاد السوفياتي والدول العربية ودول عدم الانحياز، عندها، تقدم المندوب البريطاني اللورد كارادون في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر بمشروع قرار نص على ما يلي:

---

(٥٩) Speaking Note of the United Nations Political Department For Cabinet, Tuesday, 11/7/1967: Middle East: Emergency Session, FCO. 17/504.

(٦٠) **المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، إعداد يوسف خوري، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٢١٦، و The Arab Summit Conference at Khartoum, 29 August to 1 September 1967, from Reddaway to George Brown, 13/9/1967, FCO. 17/36.

(٦١) مذكرة من وزير الخارجية البريطاني بتاريخ ١٣/ ٩/ ١٩٦٧، FCO. 17/506, Middle East Current Situation.

«إن مجلس الأمن إذ يعبّر عن قلقه المستمر للوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم قبول الاستيلاء على أراض بالحرب، والحاجة إلى عمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة من دول المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الأعضاء قد تعهدوا بقبولهم ميثاق الأمم المتحدة، الالتزام بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق،

١ ـ يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب توطيد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن يتضمن تطبيق كل من المبدأين التاليين:

(أ) انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراض احتُلت في النزاع الأخير.

(ب) إنهاء جميع الادعاءات بالحرب وحالات الحرب، واحترام سيادة كل دولة في المنطقة، وسلامة أراضيها، واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها حرة من التهديدات بالقوة أو أعمال القوة.

٢ ـ يؤكد أيضاً ضرورة:

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات الدولية في المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(ج) ضمان حرمة أرض كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي عن طريق إجراءات، من ضمنها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

٣ ـ يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تعيين ممثل خاص يتوجه إلى الشرق الأوسط ليقيم اتصالات مع الدول المعنية، ويستمر بها من أجل تشجيع الوصول إلى اتفاق لدعم الجهود الرامية لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لنصوص ومبادئ هذا القرار.

٤ ـ يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن تقديم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن»[٦٢].

احتج محمود رياض، وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة، على

---

(٦٢) جورج طعمة، «التطورات على صعيد الأمم المتحدة من حرب حزيران/ يونيو لغاية عشية حرب رمضان ١٩٧٣،» في: الدوري، محرّر، **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني**، ص ٥٢٧ ـ ٥٢٨.

صيغة «من أراض محتلة»، وأصر على «كل الأراضي المحتلة» أو «الأراضي المحتلة»، ولكن المندوب الأمريكي، آرثر غولدبرغ (A. Goldberg)، واللورد كارادون أقنعاه بأن ذلك يعني تعديلات طفيفة على الحدود بين الطرفين. وتولى الأمريكيون إقناع الأردن بذلك على يد وزير الخارجية دين رسك (D. Rusk). وقد أقر مجلس الأمن مشروع القرار بالإجماع في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٦٧. وقبلت بالقرار الجمهورية العربية المتحدة والأردن، ورفضته سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية[٦٣].

وأكد وزير الخارجية البريطاني الجديد مايكل ستيوارت في خطابه أمام مجلس العموم البريطاني، حول وضع الشرق الأوسط وسياسة حكومة صاحبة الجلالة، أن حكومته «حافظت على سياسة متوازنة تشمل ضرورة انسحاب إسرائيل من مناطق محتلة، وبالنسبة إلى العرب إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل والاعتراف بحقها في العيش بسلام في حدود آمنة ومعترف بها». واعترف بأن قدرة حكومته على التأثير في الوضع، اعتماداً على نفسها، محدودة. ولهذا، بذلت منذ حرب الأيام الستة جهوداً كبيرة للعمل من خلال الأمم المتحدة، إلى أن تبنّى مجلس الأمن مشروع القرار البريطاني. وأثنى على قرار مجلس الأمن الدولي بإدانة العدوان الإسرائيلي على الأردن في ٢١ آذار/مارس١٩٦٨. وأشار إلى استئناف علاقات بريطانيا مع الجمهورية العربية المتحدة والسودان، والمساعي التي تبذل لإعادة العلاقات مع الجزائر والعراق[٦٤].

وفي اجتماع لخبراء حلف الناتو حول الشرق الأوسط بين ١٣و١٧ أيار/مايو ١٩٦٨، تناول المجتمعون العمل الفدائي الفلسطيني، ووصفوه بـ «النشاط الإرهابي العربي». واعتبروا سورية المركز الرئيسي لتدريب الفدائيين، ولكنها حريصة على تجنب انطلاقهم من أراضيها خوفاً من انتقام إسرائيل. ولذا ينطلق الفدائيون من قواعدهم في الأردن. ويدعم عبد الناصر هؤلاء الفدائيين، وتتولى أجهزته تدريبهم. ودرس الخبراء الوضع في الأردن بحيث لم تعد حكومته قادرة على السيطرة على الأمور فيه. وقدّروا أعداد اللاجئين الفلسطينيين، المصدر

(٦٣) David A. Korn, *Stalemate: The War of Attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970* (Boulder, CO: Westview Press, 1992), pp. 34-38.

(٦٤) The Middle East Situation and the Policy of Her Majesty's Government, from A. R. Moore to Arbuthnott, 25 March 1968, FCO. 17/53.

الرئيسي للعمل الفدائي، بمليون و١٣٩ ألف لاجئ، منهم ٦٠٠ ألف لاجئ في الأردن، و٢٤٩ ألف لاجئ في سورية، و٢٨٠ ألف لاجئ في غزة، واستثنوا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

تناول الخبراء أيضاً العلاقات بين الدول العربية، ورفض الملك فيصل وعدد من رؤساء الدول العربية عقد مؤتمر قمة عربي بناء على دعوة أردنية في أعقاب معركة الكرامة (٢١ آذار/مارس ١٩٦٨). وأوضح الوفد البريطاني أن علاقات بلاده تحسنت كثيراً خلال الأشهر الستة الماضية، واستؤنفت علاقاتها مع الجمهورية العربية المتحدة والجزائر التي قُطعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ بسبب روديسيا، ومع السودان والعراق التي قُطعت خلال حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. ومازالت تسعى إلى استئناف علاقاتها مع سورية.

وفي تقدير للوضع العسكري بين طرفي الصراع في المنطقة، قدّر الخبراء أن ما لدى الجمهورية العربية المتحدة (مصر) من المدرعات أقل ممّا كان لديها قبل الحرب بـ ٤٠ بالمئة، وأن ما لدى سورية والعراق أقل من ذلك كثيراً. أما بالنسبة إلى سلاح الجو، فلدى الجمهورية العربية المتحدة من الطائرات المقاتلة أقل بنسبة ٤٠ بالمئة ممّا كان لديها قبل الحرب، ولدى سورية أقل بـ ٢٠ بالمئة، ولدى العراق أعلى من ذلك قليلاً. أما الأردن، فقد أصبحت قواته البرية الآن نصف ما كانت عليه قبل الحرب، وقواته الجوية ربع ما كانت عليه قبل الحرب. ولدى إسرائيل بالمقابل ما يربو على ألف دبابة مقابل ما لدى مصر والأردن وسورية ولبنان والعراق والعربية السعودية (٢٥٠٠ دبابة). ولدى إسرائيل ٢٠٠ دبابة سوفاتية الصنع من طرازي «ت ـ ٥٤» و«ت ـ ٥٥» غنمتها من مصر وسورية[٦٥].

شعرت وزارة الخارجية البريطانية أن الإدارة الأمريكية تتخذ موقفاً سلبياً وخاملاً نحو مساعي د. غونار يارينغ (G. Jarring)، الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، لا سيما بعد أن أبلغ جوزيف سيسكو (J. Sisco)، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا، ووزير الدولة البريطاني غورونوي روبرتس (G. Roberts) أن الولايات المتحدة ليس باستطاعتها أن تتخذ قرارات تريد ليارينغ أن يوصي بها حتى يقرر الإسرائيليون تماماً ما

(٦٥) NATO Middle East Expert Meeting 13-17 May 1968: United Kingdom Contribution, FCO. 17/12.

يريدون. وخشيت وزارة الخارجية البريطانية أن يعود العرب إلى مجلس الأمن ويطلبوا منه فرض عقوبات على إسرائيل أو فرض تسوية عليها. وقد تواجه خطر فقدان كل ما بنته مع العرب منذ حرب حزيران/ يونيو وتهديد المصالح البريطانية في العالم العربي. ورأت أن تُبيّن للأمريكيين الأخطار التي تهدد مصالحهم والمصالح البريطانية إذا ما أقدم العرب على ذلك. ولذا نوت أن تقترح على الأمريكيين أن يبيّن الطرفان للعرب أن لديهما خطة لتسوية مبنية على قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، وإقناع الإسرائيليين بتقديم مبادرة تصالحية حول القدس، واتخاذ تدابير تكتيكية في الأمم المتحدة للحيلولة دون صدور مشروع قرار بعقوبات على إسرائيل للاقتراع عليه. ولما كانت المحادثات الأنغلو ـ أمريكية في واشنطن قد تقررت يومي ٢٠و٢١ حزيران/ يونيو ١٩٦٨، فقد أعدت وزارة الخارجية ورقة حول فحوى هذه المحادثات والموقف البريطاني منها. واقترحت الوزارة أن يستعرض الطرفان البريطاني والأمريكي العناصر المؤلفة لاتفاقية محتملة بين إسرائيل من جهة والجمهورية العربية المتحدة والأردن من جهة أخرى. والمطلوب من الإدارة الأمريكية أن تميل بثقلها على الإسرائيليين لإقناعهم ببحث الأمور الجوهرية مع يارينغ، بدون الإصرار على الانسحاب الإسرائيلي المسبق، وأن الإصرار على المفاوضات المباشرة من جانب إسرائيل غير واقعي، مع إعطاء الانطباع لدى الأمريكيين بأن الحكومة البريطانية ليست أقل اهتماماً من الحكومة الأمريكية لتأمين مستقبل وجود إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها، أو أن موقفها مبني على تقدير ضيق لمصالحها التجارية والاقتصادية في المنطقة[٦٦].

وقدمت وزارة الخارجية البريطانية مقاربة لتسوية عربية ـ إسرائيلية شاملة تحتوي على العناصر الضرورية لطرفي الصراع العربي والإسرائيلي، وهي بالنسبة إلى العرب: انسحاب إسرائيلي من سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية وهضبة الجولان، وإنهاء سيطرة إسرائيل على القدس الشرقية، وتسوية قضية اللاجئين، وترتيبات أمنية تشمل مناطق منزوعة السلاح، وحضور واق للأمم المتحدة. وهي بالنسبة إلى إسرائيل: حدود متفق عليها مع مصر والأردن وسورية ولبنان، والإبقاء على القدس غير مقسمة، ومرور مضمون للسفن الإسرائيلية والشحنات

---

(٦٦) Anglo-American Talks on the Arab-Israel Situation, Washington 20-21/6/1968, The Eastern Department, The Foreign Office, London, 18/6/1968, FCO. 17/73.

إليها عبر قناة السويس وخليج العقبة، وترتيبات أمنية تشمل مناطق منزوعة السلاح، وحضور واق للأمم المتحدة، وإنهاء حال العداء العربية، بما في ذلك المقاطعة العربية، وإبرام معاهدات سلام[٦٧].

وتضمنت هذه الخطة البريطانية للتسوية أربع مراحل لتنفيذها، تشمل المرحلتان الأولى والثانية الجمهورية العربية المتحدة والأردن وإسرائيل والأمم المتحدة، بينما تشمل المرحلتان الثالثة والرابعة جميع الدول العربية وإسرائيل والأمم المتحدة[٦٨].

وقد شجعت هذه المبادرة من وزارة الخارجية البريطانية سفيرها في بيروت سيسل كينغ (C. King) على أن يكتب إلى رئيس الدائرة الشرقية في الوزارة أنتوني مور: «أليس في إمكاننا مثلاً أن نتخذ موقفاً أقل تحاملاً من جامعة الدول العربية، أي بالاعتراف بمندوبها في لندن كمندوب لمنظمة دولية، وبذلك نعطيه حق التمتع بالامتيازات السياسية والحصانة المستقلة لهذا الوضع كعضو في سفارة الجمهورية العربية المتحدة؟... وقد يكون أيضاً من المفيد النظر في دعوة الأمين العام الجديد للجامعة لزيارة المملكة المتحدة بعد تعيينه... وأنا أتساءل إذا لم لم يكن الآن في الإمكان النظر في اعتراف علني بأن العرب عانوا ظلماً تاريخياً في فلسطين؟ وفي نظري، مثل هذا الاعتراف، الذي يجب تجنب كونه اعتذارياً، قد يساعدنا، أكثر من أي شيء آخر، على الحديث بحزم إلى العرب عن بعض الجوانب الأكثر حساسية في الوضع المعقد العربي ـ الإسرائيلي، مثل حديثهم المتواصل عن حل بالقوة، ورفضهم التفكير في أي صيغة للتفاوض المباشر مع الحكومة الإسرائيلية»[٦٩].

وقد أيد السفير البريطاني في الكويت غراهام (J. A. N. Graham) ما ذهب إليه كينغ في رسالته إلى مدير الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية والكومنولث[٧٠].

---

(٦٧) Annex A: Elements Which Will need to be included in a Comprehensive Settlement, FCO. 17/73.

(٦٨) Annex B. Possible Phased Implementation of Comprehensive Settlement, Action Required by Parties to the Settlement (Including the U.N. but omitting Syria and Lebanon), FCO. 17/73.

(٦٩) رسالة من السفير البريطاني في بيروت إلى رئيس الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٨، FCO. 17/79.

(٧٠) رسالة من السفير البريطاني في الكويت إلى رئيس الدائرة الشرقية بتاريخ ٨/٧/١٩٦٨، FCO. 17/79.

وسعى وزير الخارجية البريطاني في محادثاته مع وزير الخارجية الأمريكي دين رسك في ريكيافيك (في أيسلندا) يومي ٢٤ و٢٥ حزيران/يونيو ١٩٦٨، حول الشرق الأوسط، إلى إقناع زميله الأمريكي بأن استمرار الوضع بدون تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، قد يؤدي إلى اضطراب غير مرغوب فيه في الوضع العالمي للغرب بعامة، وللولايات المتحدة بخاصة، وقد يسبب دماراً دائماً للمصالح التجارية والاقتصادية الغربية في المنطقة. وقد قال يارينغ للورد كارادون بوضوح أنه يعتقد أن في إمكان الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مساعدته كثيراً. ولذا دعا زميله الأمريكي إلى التفكير في تسوية تتضمن المبادئ الرئيسية في قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢. واستشهد بأقوال لمحمود رياض، وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة، حول ضرورة الاتفاق على التسوية كلها قبل إعداد جدول أو برنامج لتنفيذها. وحثه على ضرورة ممارسة ضغط على إسرائيل للمساعدة في التوصل إلى التسوية المرجوة(٧١).

وتكرر هذا الموقف البريطاني في المحادثات الأنغلو ـ أمريكية حول قضايا الأمم المتحدة يومي ١١و١٢ تموز/يوليو ١٩٦٨. وكان همُّ البريطانيين معرفة حقيقة موقف الرئيس جونسون من إسرائيل ومن موقفها المتعنت(٧٢).

وتعدل الموقف البريطاني قليلاً في أواخر آب/أغسطس ١٩٦٨، وذلك بالسعي إلى تمهيد الطريق لمبادرة ممكنة من الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا) في حالة عجز يارينغ عن تحقيق أي تقدم في مباحثاته مع الإسرائيليين والمصريين والأردنيين، والاستمرار في بذل الجهود لإقناع الأمريكيين بتبادل الأفكار مع البريطانيين حول التعامل مع المسائل الرئيسية في التسوية، والامتناع عن إعطاء الانطباع بأن لدى البريطانيين خططاً يقدمونها إلى يارينغ(٧٣).

تبيّن مع مطلع سنة ١٩٦٩ أن مهمة يارينغ لم تؤد إلى أي تقدم ملموس

---

(٧١) Mr. Stewart's Talks on the Middle East with Mr. Rusk in NATO Ministerial Meeting, Reyjavik 24-25/6/1968, FCO. 17/15.

(٧٢) مذكرة الدائرة الشرقية بتاريخ ٥/ ٧/ ١٩٦٨، FCO. 17/74, Anglo-U.S. Talks on U.N. Problems, 11-12 July 1968.

(٧٣) مذكرة إيفانز (R. M. Evans) إلى دينيس ألن (Denis Allen) حول النزاع العربي ـ الإسرائيلي بتاريخ ٢٧/ ٨/ ١٩٦٨، ورسالة دينيس ألن إلى روبرتس بتاريخ ٢٨/ ٨/ ١٩٦٨، ومذكرة روبرتس (G. O. Roberts) إلى وزير الخارجية بتاريخ ٣٠/ ٨/ ١٩٦٨، FCO. 17/38.

نحو تسوية عربية ـ إسرائيلية، وأن مساعدة ما لمساعيه من الدول الكبرى بدت الوسيلة الوحيدة للإبقاء على الآمال حية في تسوية سياسية. وشعر مندوبو الدول الأربع الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بضرورة التشاور، واجتمعوا في نيويورك بهدف العمل على إصدار توجه جديد لمساعدة يارينغ كي يستأنف مشاوراته، مع فرص أعظم للنجاح. وفي الوقت نفسه بدأ الحوار الثنائي بين حكومتي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في واشنطن للهدف نفسه. واعترفت بريطانيا بأن للسوفيات والأمريكيين النفوذ الأكبر على الأطراف المتنازعة، وهم في وضع أفضل لتحقيق تقدم نحو التسوية المطلوبة. واستمر الحوار السوفياتي ـ الأمريكي سبعة أشهر، حصل فيه تقدم في بعض المسائل الرئيسية، مثل موافقة المصريين على فكرة التسوية الشاملة قبل بدء إسرائيل بانسحابها من الأراضي المحتلة، وقبول المصريين للمفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين تحت رعاية يارينغ، على نمط مفاوضات رودس سنة ١٩٤٩ حول الهدنة بينهما. واقترب الأمريكيون من قبول إسرائيل لخط ما قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧، كحد دائم بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل(٧٤).

تابعت وزارة الخارجية البريطانية الحوار بين سيسكو من وزارة الخارجية الأمريكية ودوبرينين (Dobrynin)، مندوب الاتحاد السوفياتي لدى الأمم المتحدة، بدون الحصول على معلومات دقيقة عمّا كان يجري بينهما(٧٥).

وتناول وزير الخارجية والكومنولث في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٦٩ الصراع العربي ـ الإسرائيلي أمام «لجنة السياسة الدفاعية وما وراء البحار في مجلس الوزراء البريطاني». واستعرض تاريخ المفاوضات ومحادثات الدول الكبرى الأربع منذ صدور قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ والحوار السوفياتي ـ الأمريكي. وبيّن خطورة الوضع في المنطقة آنذاك على المصالح البريطانية. وأشار إلى طلب إسرائيل شراء دبابات «تشيفتِن» (Chieftain) من بريطانيا، وتحدث عن احتمال تقديم مبادرة بريطانية في مباحثات الدول الكبرى الأربع(٧٦).

---

(٧٤) The Arab-Israel Dispute, Middle East (General), 20/10/1969, Memorandum of Stewart to Lord Garadon, FCO. 17/776.

(٧٥) Memorandum of P. T. Hayman to Permanent Under-Secretary on Middle East Visit and CENTO Meeting in Tehran, London, 30/5/1969, FCO. 17/795.

(٧٦) محضر اجتماع لجنة سياسة الدفاع وما وراء البحار من أعداد (Cabinet Office)، لندن بتاريخ ٢٩/ ٧/ ١٩٦٩، FCO. 17/775.

٦ ـ مقترحات بريطانية لتسوية عربية ـ إسرائيلية ١٩٦٩

في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩، بعث وزير الخارجية والكومنولث مايكل ستيوارت إلى اللورد كارادون في الأمم المتحدة بمذكرة تشمل الموقف البريطاني من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بيّن له فيها أن مجلس الوزراء البريطاني صادق على ما جاء في المذكرة في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٦٩. وقد احتوت المذكرة على اعتبارات عامة، منها الأهمية التي توليها بريطانيا، والغرب بعامة، لإحباط الاستقطاب المتزايد في الشرق الأوسط، وخطورته على مصالحهما، وضرورة قيام بريطانيا بدورها بأن تبذل جهوداً للمساعدة في التوصل إلى تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي بما يتفق وقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ تاريخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٧. وفي المذكرة تحليل للموقف الأمريكي والقدرة الأمريكية على ممارسة الضغط على إسرائيل، وللموقف السوفياتي والنفوذ السوفياتي في الجمهورية العربية المتحدة. وأكد الوزير ستيوارت: «يجب علينا العمل ابتداءً على أساس الوثيقة الأمريكية ـ السوفياتية. وكمرحلة أولى نصدر حكماً على ما إذا كانت الصيغ التي تحتويها قد تعطي يارينغ فرصة معقولة للنجاح في الجولة التالية من المشاورات. . . يجب أن لا نتهرب من إمكانية ممارسة بعض الضغط على الأمريكيين والإسرائيليين عبر محادثات الدول الأربع، وهو الضغط الذي قد يكون مرغوباً فيه في ظروف معيّنة، بل قد يكون ضرورياً». واقترح في المذكرة فصل التسوية بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل، في المرحلة الأولى، عن التسوية بين الأردن وإسرائيل، وأن يتولى يارينغ إقناع الأردن بذلك. كما ستتولى بريطانيا والولايات المتحدة هذه المهمة أيضاً، لما لها من نفوذ في الأردن[(٧٧)].

وأرفق ستيوارت بمذكرته هذه مقترحاتٍ بريطانية للتسوية تضمنت شكل التسوية، والالتزامات نحو السلام، والحدود، وقطاع غزة، واللاجئين الفلسطينيين، وحرية الملاحة، وحضور الأمم المتحدة، والمناطق المنزوعة من السلاح، والضمانات. والتسوية البريطانية المقترحة هذه تتجسد في اتفاقية متعددة الأطراف توقّعها إسرائيل والأطراف العربية، على أن تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ قبل انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وأن تقوم الدول

---

(٧٧) The Arab-Israel Dispute, Middle East (General), from Michael Stewart to Lord Caradon, London, 20/10/1969, FCO. 17/776.

العربية ببعض التزاماتها عند وفاءِ إسرائيل بالتزامها بالانسحاب.

وتلتزم الأطراف العربية الموقّعة الاتفاقية بإنهاء حالة الحرب، والاعتراف بسيادة إسرائيل ووحدة أراضيها، واستقلالها السياسي، وببذل ما في وسعها لمنع أي عمل عسكري أو شبه عسكري ضدها، وتسوية أي نزاع مع إسرائيل بالوسائل السلمية، والامتناع عن الدخول في أي شكل من أشكال الحرب الاقتصادية ضدها. وتقوم إسرائيل بالتزامات مماثلة.

أما الحدود بين إسرائيل من جهة والجمهورية العربية المتحدة ولبنان من جهة أخرى، فستكون حدود فلسطين في ظل الانتداب، باستثناء قطاع غزة. ونقطة البداية في الحدود بين إسرائيل والأردن هي خط اتفاقية الهدنة في نيسان/ أبريل ١٩٤٩، على أن لا يُستثنى من ذلك تعديلات طفيفة عليها (الحدود بين إسرائيل وسورية لن تذكر لأن سورية لم تقبل بعدُ بقرار مجلس الأمن).

يوضع قطاع غزة تحت إدارة الأمم المتحدة لعدد معيّن من السنوات، وسوف تقرر السيادة عليه في ما بعد باتفاق بين أطراف التسوية.

تنسحب القوات الإسرائيلية خلال فترة معيّنة إلى الحدود المقررة في الاتفاقية. وسوف تنسحب بالتالي من المناطق المجردة من السلاح إلى داخل إسرائيل خلال مدة محددة.

أما بالنسبة إلى اللاجئين، فكل لاجئ مقبول وراغب في العودة إلى إسرائيل سيُسمح له بالدخول إليها ويصبح مواطناً إسرائيلياً، وسوف يقيم في منزل جديد حينما لا يستطيع استئناف ملكية بيته السابق. ولإسرائيل الحق في رفض قبول أفراد لأسباب أمنية. وسيُدفع تعويض لجميع اللاجئين الذين لحقت بهم خسارة أملاكهم أو تدميرها، وذلك على شكل دفعة لمطالب فردية أو حينما لا يكون ذلك عملياً بدفعات معيّنة بالتناسب إما إلى الحكومات وإما إلى الأفراد. وسيتم التعويض عن الملكية المشتركة للاجئين الفلسطينيين أيضاً. وستدار التعويضات كصندوق لدعم مشاريع التنمية الاقتصادية في المناطق التي سيتوطن فيها اللاجئون. وفي إمكان كل لاجئ مقبول ومؤهل لتمويل توطينه خارج إسرائيل الحصول على إقامة دائمة والحصول على الجنسية في البلد الذي يعاد توطينه فيه. وستكون منح إعادة التوطين جاهزة للاجئين المؤهلين الذي سيوطَّنون، إما في إسرائيل وإما في أي مكان آخر، ولكن ستكون مقابل مطالبتهم بالتعويض، وستكون وكالة خاصة من الأمم المتحدة مسؤولة عن إدارة

توطين اللاجئين. وستضع الاتفاقية حداً لعدد اللاجئين الذي سيقبل بهم كل طرف سنوياً للإقامة الدائمة والحصول على الجنسية. ولن يكون اللاجئون من الضفة الغربية خلال حرب ١٩٦٧ مؤهلين للإفادة من التسوية بالطريقة نفسها، مثل اللاجئين القدامى، مع أنهم سيخولون العودة إلى بيوتهم.

وبشأن حرية الملاحة، سوف تؤكد الجمهورية العربية المتحدة التزامها، وفقاً لاتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨، بتأمين حرية الملاحة في قناة السويس لسفن جميع الدول، بما فيها إسرائيل. وسوف تعترف الجمهورية العربية المتحدة بأن مع دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ينتهي المطلب البارز لها بممارسة حقوق الحرب ضد إسرائيل بموجب أحكام اتفاقية القسطنطينية المشار إليها. وتلتزم الجمهورية العربية المتحدة بتأمين حرية الملاحة عبر مضائق تيران وخليج العقبة لسفن جميع الدول، بما فيها إسرائيل. وسيقوم الأردن وإسرائيل بتعهدات مماثلة بشأن خليج العقبة.

سوف يقيم مجلس الأمن حضوراً للأمم المتحدة يتألف من قيادة ومقر وعناصر عسكرية ومدنية. وتتألف العناصر العسكرية من قوات ترابط في شرم الشيخ وقطاع غزة وفي أي أماكن أخرى تتفق عليها الأطراف المعنية، ومجموعات مراقبة وحراسة متنقلة ترابط في المناطق المنزوعة السلاح، وموظفين من العناصر المدنية يقيمون بقطاع غزة ويكونون مسؤولين عن إدارته. وسوف يقرر مجلس الأمن مرجعية هذا الحضور. وسيكون الأمين العام للأمم المتحدة مسؤولاً عن الإدارة اليومية لهذا الحضور. وسوف يفوض المجلس نفسه سحب أي عنصر. وتغطى تكاليف ذلك من الموازنة الرسمية للأمم المتحدة.

وتقام مناطق منزوعة السلاح في أراضي جميع الأطراف الموقّعة هذه الاتفاقية. وسوف تتمتع جميع كوادر الأمم المتحدة المرابطة في المنطقة بحرية غير مقيدة للحركة ضمن المنطقة والمنطقة المنزوعة السلاح المحاذية، ولها حق الدخول إلى جميع الحدود لأغراض الرقابة.

لن يُبحث في مسألة القدس في محادثات الدول الأربع، باعتبارها أكثر المشاكل عسراً في الصراع، ولذا يجب أن تُترك للنهاية. ويجب عدم البحث فيها كمشكلة حدود وإنما كمشكلة وضع (Status)[٧٨].

(٧٨) الملحقان (١) و(٢) بمذكرة مايكل ستيوارت إلى اللورد كارادون بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٦٩، FCO. 17/776, Annexes I and II, Dispute between Israel and the Arab States.

وقد علّق على هذه المقترحات سفير بريطانيا في إسرائيل بارنيس (E. J. W. Barnes)، مبيّناً مواقف الحكومة الإسرائيلية من النقاط الواردة في مشروع التسوية البريطاني، ومدافعاً عنها[٧٩].

لم يقتصر نشاط وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٦٩ على الاهتمام بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإنما امتد إلى تقييم العلاقات البريطانية ـ العربية واستشراف مستقبلها. ففي مذكرة من السير ريتشارد بومونت إلى مايكل ستيوارت مؤرخة في ٦ آب/ أغسطس١٩٦٩، تحليل لهذه العلاقات واستشراف لمستقبلها. وقد أشارت المذكرة إلى التراجع المستمر في علاقات بريطانيا مع الدول العربية خلال السنوات العشرين الماضية بسبب الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومن المحتمل استمرار تراجعها خلال السنوات العشرين القادمة إذا لم تتحقق تسوية لهذا الصراع. وعندها ستبقى إسرائيل رأس جسر غربياً في منطقة معادية للغرب. وذهب بومونت إلى أن من شأن الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل، وسياسة الغموض البريطانية أن يؤديا إلى كارثة في العلاقات الغربية مع العالم العربي. وتوقّع بومونت أن تزول أنظمة الحكم العربية التقليدية الموالية للغرب، وأن تحل محلها أنظمة أكثر حداثة وأكثر تقدماً وأكثر تصلباً في موقفها من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وستبقى إسرائيل المخفر الأمامي الوحيد الباقي للنفوذ الأمريكي في المنطقة، ويصبح الدفاع عنها كالدفاع عن فيتنام الجنوبية. ودعا بومونت حكومته إلى الضغط على الولايات المتحدة لممارسة نفوذها على إسرائيل لتقديم تنازلات من أجل تسوية دائمة لصراعها مع العرب، مؤكداً أن الحدود المتفاوض بشأنها تحت التهديد بالقوة لا تعطي أمناً على المدى البعيد، وإنما الأمر الذي يعطي أمناً هو القدرة على العيش بسلام مع الجيران في المستقبل[٨٠].

وقدم قسم الشرق الأوسط في دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية والكومنولث دراسة في ٢٣ أيلول/ سبتمبر١٩٦٩ حول مكانة عبد الناصر في العالم العربي منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وقد أكدت الدراسة أن عبد الناصر اتخذ خطاً ثورياً مثالياً في مقاربته للسياسة والشؤون الدولية. وربما ليس هو بالرجل العميق التبصر في تفكيره، ولم يسع إلى إقامة دولة أو اتحاد عربي، وإنما سعى إلى تكوين مجموعة

(٧٩) The Arab-Israel Dispute, Middle East (General), Mimorandum from Barnes to Stewart, Tel Aviv, 20/11/1969, FCO. 17/776.

(٨٠) Anglo-Arab Relations in the Longer Term, Sir Richard Beaumont to Mr. Stewart, 6/8/1969, FCO. 17/777.

من الدول التابعة التي يمكن تحريك سياساتها من القاهرة. وتصرف في أثناء أزمة السويس تصرف المقامر والمغامر والثوري العدواني. وحلّق عبد الناصر في مستويات من الارتفاع لا سابق لها. في أزمة ١٩٦٧ كان واهماً، و«ركب نمراً» دمّره. وكانت الحرب ضربة مدمرة لسمعته على جميع الصعد. وكان أشدَّ المنتقدين له عدوّاه فيصل عاهل السعودية وبورقيبة رئيس جمهورية تونس. وانتقده حلفاؤه البعثيون والقوميون العرب في سورية والعراق والجزائريون. وعلى الرغم من ذلك كله، فإنه مازال حاكماً لأقوى دولة عربية، ولامنافس له في العالم العربي.

بدأ العمل الفدائي وياسر عرفات يحظى بتأييد كثيرين من العرب ويعقدون عليه الآمال، بعد هزيمة الجيوش العربية في حربها مع إسرائيل[٨١]. وأخذ سفراء بريطانيا في البلاد العربية يتابعون نشاط العمل الفدائي والتعرف إلى منظماته وفصائله[٨٢].

في كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، ركزت حكومة هارولد ويلسون على محادثات الدول الكبرى الأربع حول إيجاد تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، التي وصلت إلى مرحلة صعبة، بعد أن قدمت فرنسا في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ مقترحات شفوية كأساس يهتدي به د. يارينغ، وأخذ الاتحاد السوفياتي يضغط على الولايات المتحدة وبريطانيا لقبول هذه المقترحات. واقترحت وزارة الخارجية البريطانية تقديم مساهمة بريطانية لتجنب الإخفاق، وذلك بتفويض اللورد كارادون إعداد مشروع بريطاني لإرشاد يارينغ في ١٦ كانون الثاني/يناير١٩٧٠، واستشارة الأمريكيين والفرنسيين بفحوى المشروع البريطاني قبل تفويض كارادون به. واحتوى المشروع على نقطتين مهمتين هما: الحصول على تعهد من الدول العربية بالسيطرة على الفدائيين الفلسطينيين العاملين على أراضيها، في محاولة لإرضاء الأمريكيين والإسرائيليين، وإجراء ترتيب مقبول لدى الإسرائيليين في شرم الشيخ كشرط لانسحاب قواتهم[٨٣].

---

(٨١) Middle East Section, Research Department, London, 23/9/1969, FCO. 51/97.

(٨٢) تقرير من السفير البريطاني في القاهرة، رايت (P. R. H Wright) إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٦٩، وتقرير بول (A. Paul) من قسم الشرق الأوسط في دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية والكومنولث حول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لندن بتاريخ ٢٥/ ١١/ ١٩٦٩، FCO. 51/92.

(٨٣) وورقة ليوارد (D. E. T. Luard) إلى وزير الخارجية والكومنولث بتاريخ ١٦/ ١/ ١٩٧٠، وورقة ليوارد إلى وزير الخارجية والكومنولث بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٧٠، Fco. 17/1142, Middle East FOur Power Talks, Memorandum of J. P. Tripp, London, 16/1/1970.

ولدى عرض المشروع البريطاني على اللورد كارادون، اكتشف أنه لم يتضمن عدداً من مقترحاته. واقترح عرضها على الأمريكيين بدون تغيير ما تحتويه، وتقديمها إلى الدول الأربع الكبرى في شباط/فبراير ١٩٧٠. لم يعلق كارادون آمالاً على جهود يارينغ، واقترح أن تبدأ المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية المباشرة تحت إشراف الدول الأربع الكبرى ورعايتها[٨٤].

٧ ـ مساعي حكومة إدوارد هيث للتسوية، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤

في الانتخابات النيابية البريطانية التي أُجريت في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٧٠، هُزم حزب العمال، وحصل حزب المحافظين على أكثرية المقاعد في مجلس العموم، وكُلف إدوارد هيث بتأليف الحكومة الجديدة، وتولّى السير أليك دوغلاس ـ هيوم وزارة الخارجية[٨٥].

واجهت حكومة هيث بعد تأليفها بشهرين مشكلة مع الفدائيين الفلسطينيين؛ ففي ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ اختطف فدائيو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أربع طائرات مدنية، أُجبرت طائرتان منها على الهبوط في الأردن، وهبطت الثالثة في القاهرة، بينما هبطت الرابعة، وهي تابعة لشركة العال الإسرائيلية، في مطار هيثرو، وقُتلت فدائية على متن الطائرة على يد الحرس الإسرائيلي، بينما اعتقلت السلطات البريطانية في المطار الفدائية الثانية، ليلى خالد. ولمّا علم الفدائيون على الطائرات الثلاث الأخرى باعتقال ليلى خالد، هددوا بتفجيرها مع الركاب إذا لم يطلق سراحها. عُرض أمر ليلى خالد على النائب العام البريطاني بيتر رولنسون (P. Rawlinson) فقرر هذا الأخير أن لا تجرى محاكمتها في محكمة بريطانية. وأبقت الحكومة البريطانية ليلى خالد رهن الاعتقال بموجب نظام الغرباء (Aliens Order). وقد كان من بين الركاب المحتجزين على الطائرات الثلاث الأخرى ٦٥ بريطانياً، فأصرّت الحكومة البريطانية على الاستمرار في اعتقال ليلى خالد حتى يُطلق سراح جميع الركاب المحتجزين من كل الجنسيات بدون أذى. وتم تفجير الطائرات بعد إخلائها من الركاب في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. وأشغلت أزمة ليلى خالد محادثات

---

(٨٤) مذكرة من كارادون إلى السكرتير الخاص لوزير الخارجية والكومنولث بتاريخ ٢٠/ ١/ ١٩٧٠، في: المصدر نفسه.

(٨٥) Heath, *The Course of My Life My Autobiography*, pp. 307-310.

مجلس الوزراء البريطاني. وقرر إدوارد هيث أن يبعث برسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر يطلب منه المساعدة. وتلقى رداً منه في اليوم التالي (٢٦ أيلول/ سبتمبر) ببذل ما يستطيع في هذا الصدد. وبالفعل أطلق سراح الركاب وسراح ليلى خالد في ٣٠ ايلول/ سبتمبر، أي بعد وفاة عبد الناصر بيومين[٨٦].

بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، تولى أنور السادات رئاسة الجمهورية العربية المتحدة، وشهدت سنة ١٩٧١ فكرة التفاوض بشأن ترتيب محدود أو اتفاقية منفصلة بين مصر وإسرائيل من أجل فتح قناة السويس. وتبنّى هذه الفكرة وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز في محادثاته مع وزير الخارجية المصري محمود رياض. وقد وافق الرئيس السادات على الفكرة، التي استغرق التفاوض حولها سنة كاملة بدون التوصل إلى نتيجة. وأعرب المسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية عن شكوكهم في نجاح المساعي الأمريكية في هذا الصدد[٨٧]. وتساءل وزير الدولة للشؤون الخارجية جوزيف غودبر (J. Godber) في مذكرته إلى وزير الخارجية البريطاني في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٧١: «أين تقع مصلحة بريطانيا في هذا الحل الجزئي؟ وما العمل الذي يجب القيام به؟» أجاب: ربما كان «الحياد الخيّر» (Benevolent Neutrality) هو الموقف السليم. ولكن إذا أثيرت مسألة الضمانات والحضور الدولي، فيجب أن تكون بريطانيا مستعدة للدعم والمشاركة. وحذّر من أخطار الحل الجزئي، ومن فشله، على مصالح بريطانيا في العالم العربي[٨٨]. ونبّه مدير دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية والكومنولث ريتشارد إيفانز في مذكرة بتاريخ ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٧١ إلى توجه الرئيس السادات في فترة مبكرة إلى حل مصري - إسرائيلي منفصل عن التسوية الشاملة العربية - الإسرائيلية[٨٩]. وذهب إيفانز إلى أن الولايات المتحدة لا ترغب في تفاهم بين إسرائيل ومصر، وأن محاولة التسوية المؤقتة مجرد تجربة مآلها إلى الفشل[٩٠]. وأكد إيفانز في مذكرة مؤرخة في ١٣ تموز/

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٣٢١ ـ ٣٢٣.

(٨٧) مذكرة ريتشارد إيفانز مدير دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية البريطانية حول الصراع العربي - الإسرائيلي بتاريخ ٢١/ ٤/ ١٩٧١، وتعليق بارسونز (A. D. Parsons) عليها، FCO. 17/1507.

(٨٨) مذكرة جوزيف غودبر إلى وزير الخارجية البريطاني بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٧١، في: المصدر نفسه.

(٨٩) مذكرة إيفانز إلى بارسونز حول حديث الرئيس السادات إلى بيو (Puaux) بتاريخ ٢٠/ ٤/ ١٩٧١، في: المصدر نفسه.

(٩٠) مذكرة إيفانز حول الشرق الأوسط بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٧١، FCO. 17/1508.

يوليو أن مصلحة بريطانيا هي في تسوية سياسية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، لأن غياب مثل هذه التسوية يعرّض بريطانيا لعقوبات مباشرة في أمنها وازدهارها. وعزا عدم تحقيق هذه التسوية إلى الموقف الإسرائيلي المتصلب. وطالب بالضغط على الأمريكيين لممارسة نفوذهم على إسرائيل لتقديم تنازلات ملموسة[٩١].

وأكد السفير البريطاني في مصر بومونت، في تقرير إلى وزير الخارجية البريطاني في ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٧١، أهمية مصر بالنسبة إلى بريطانيا، وأهمية بريطانيا بالنسبة إلى المصريين، ولا سيما بعد إمكانية انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (E.E.C)، واعتقادهم بنفوذها لدى الإدارة الأمريكية. وأشار إلى امتداح الرئيس السادات لخطاب وزير الخارجية في مؤتمر حزب المحافظين في هاروغيت (Harrogate) في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر، واعتباره تغيراً في السياسة البريطانية نحو الشرق الأوسط[٩٢]. وفي تقرير له بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر، حول قدرة مصر العسكرية أعده الملحق العسكري في السفارة، وأوامر الرئيس السادات للقوات المصرية بالاستعداد للقتال، بيّن أن أوامر السادات مجرد مناورة لإظهار مخاطر النزاع العسكري، وأنه قد يلجأ إلى عملية عسكرية محدودة عبر قناة السويس أو إلى غارات بالقوات الخاصة أو بكليهما، الغاية منها تخويف الدول الكبرى والرأي العام العالمي من أجل الضغط على إسرائيل[٩٣]. وكرر السفير نفسه هذا الرأي في تقريره إلى وزارة الخارجية والكومنولث في ١ كانون الأول/ دسيمبر ١٩٧١. وأبدى السفير نفسه استياءه من الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية دوغلاس - هيوم في حفل العشاء الذي أقامه على شرف وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبن في لندن في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، لما فيه من انحياز إلى إسرائيل[٩٤].

شهدت سنة ١٩٧٢ تغيراً جذرياً في الموقف الأمريكي من الصراع العربي - الإسرائيلي؛ ففي ٢ شباط/ فبراير ١٩٧٢، أبرمت الولايات المتحدة اتفاقاً مع

(٩١) مذكرة إيفانز بتاريخ ١٣/ ٧/ ١٩٧١، في: المصدر نفسه.

(٩٢) تقرير السفير البريطاني في القاهرة إلى دوغلاس ـ هيوم بتاريخ ٢٤/ ٨/ ١٩٧١، FCO. 17/1509.

(٩٣) تقرير السفير البريطاني في القاهرة إلى لوكين (C. M. Le Quesne) بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٧١، FCO. 17/1495.

(٩٤) تقرير السفير بومونت إلى لوكين بتاريخ ٣/ ١٢/ ١٩٧١. وبرقية من بومونت إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٩٧١، في: المصدر نفسه.

إسرائيل حصلت بموجبه الأخيرة على ٤٢ طائرة «فانتوم» (Fantom) جديدة، و٨٢ طائرة «سكاي هوك» (Sky Hawk). وتعهدت الولايات المتحدة بمذكرة قدمتها إلى إسرائيل بأنها لن تتقدم بأي مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط قبل مناقشتها مع إسرائيل[٩٥].

في لقاء بين أمين جامعة الدول العربية عبد الخالق حسونة ووزير الخارجية البريطاني دوغلاس ـ هيوم، في أثناء زيارة الأول للندن في ١٨ نيسان/أبريل١٩٧٢، أثير موضوع بيع ثلاث غواصات بريطانية لإسرائيل. وبيّن حسونة أن الموضوع أثار قلق مجلس الجامعة العربية في اجتماعه الأخير. وردّ دوغلاس ـ هيوم: «ليس في إمكان بريطانيا إلا أن تتعامل تجارياً مع الإسرائيليين وإلا فقدت نفوذها لديهم. والغواصات الثلاث صغيرة، ولن تقلب ميزان القوى بين العرب وإسرائيل». وعبّر حسونة عن أمله في أن تتخذ بريطانيا في يوم ما موقفاً مماثلاً لموقف فرنسا بشأن بيع الأسلحة إلى دول المنطقة[٩٦].

وفي وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، ذهب أنتوني بارسونز في تحليله للوضع في الشرق الأوسط في ربيع ١٩٧٢، إلى أن العرب وصلوا إلى أقصى حدود تنازلاتهم، ولن يقدموا تنازلات تتعلق بالأرض أو مفاوضات مباشرة، لعدة سنوات قادمة. ويرى الإسرائيليون أنهم في وضع مريح، ولا يرون سبباً لتقديم أي تنازلات، إلا إذا هم وحدهم توصلوا في الوقت المناسب إلى أن هذا في صالحهم الوطني. وفي ضوء الضعف العسكري والتشتت في العالم العربي، لا يوجد سبب يدعو الإسرائيليين إلى تقديم تنازلات لها ما يبررها. ولايوجد دليل على احتمال أن يمارس الأمريكيون ضغطاً فعالاً لحمل إسرائيل على تقديم تنازلات لا يريدونها. والمجابهة العسكرية المحتملة، هي بين مصر وإسرائيل على القناة، وهذه يجب أن لا يُسمح بها. ولذا استنتج بارسونز أن الفترة القادمة هي فترة جمود طويلة الأمد، تتخللها فترات قصيرة من التوتر، وربما خرق لوقف إطلاق النار على القناة. ولهذا الوضع مضاعفات خطيرة على مصالح بريطانيا وعلى السلام العالمي. وأكد بارسونز: «يجب علينا أن نعترف

(٩٥) محمود رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٨٤ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٤١٠.

(٩٦) محضر اجتماع دوغلاس ـ هيوم وعبد الخالق حسونة في وزارة الخارجية البريطانية في لندن الثلاثاء بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٧٢، FCO. 17/1628.

أن أي نشاط لنا، مع أو بدون حلفائنا الأوروبيين، سيكون هدفه الرئيسي مصالحنا أكثر منه تحقيق تسوية»[٩٧].

وأعدّ بارسونز ورقة حول العلاقات العربية ـ البريطانية في ١١ أيار/مايو١٩٧٢ بهدف تقييم هذه العلاقات، وإعادة النظر فيها من أجل تطوير مصالح بريطانيا وحمايتها. وقرر بارسونز في ورقته أن عدم التوازن في القوة العسكرية بين إسرائيل والعالم العربي سوف يستمر لعقد من الزمن. وهذا يعني أنه ما لم يحدث تدخل سوفياتي مباشر إلى جانب العرب، فلن تحدث جولة أخرى من القتال بين العرب وإسرائيل. وهو يشك في احتمال أن يجازف السوفيات بهذا التدخل. وتوقّع أن يزيد التنافس الصيني في المنطقة مع الدولتين الأعظم في المنطقة التشتت السياسي العربي، ويزيد من الاستقطاب بين أنظمة الحكم العربية التقدمية والتقليدية، ويزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. ويرى العرب أن الصمت الطويل من جانب بريطانيا يعتبر دعماً لإسرائيل. ولذا اقترح بارسونز، من أجل حماية المصالح البريطانية، أن لا بد لبريطانيا من التحرك بالتنسيق مع الدول الأوروبية العشر، والقيام بمبادرة أوروبية متوازنة «لتجعلنا في وضع أفضل في علاقاتنا مع العرب». وأيد بقوة عقدَ مؤتمر، برعاية دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية العشر، تحضره مصر وإسرائيل والأردن وسورية ولبنان. وفي هذا تلبية للمطلب العربي بمبادرة أوروبية غربية. ورأى بارسونز مناقشة هذا الاقتراح مع الفرنسيين في حزيران/يونيو في باريس. واقترح أن تبذل بريطانيا ما في استطاعتها لمنع الإسرائيليين من خلق حقائق جديدة في الأراضي العربية المحتلة، مثل مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وسيناء والجولان، ووجوب أن لا يغيروا الوضع في القدس، تنفيذاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بمعاملة المدنيين تحت الاحتلال العسكري[٩٨].

وفي ٨ تموز/يوليو١٩٧٢، أبلغ الرئيس السادات السفير السوفياتي في القاهرة قراره بسحب الخبراء السوفيات من مصر، ووضع العسكريين السوفيات في مصر تحت إمرة القيادة العسكرية المصرية[٩٩]. وكان قرار السادات هذا

(٩٧) مذكرة أنتوني بارسونز بتاريخ ١/ ٥/ ١٩٧٢، FCO. 17/1656.

(٩٨) ورقة اعدها بارسونز ووجهها إلى كريغ (Craig) ورايت (Wright) بتاريخ ١١/ ٥/ ١٩٧٢، في: المصدر نفسه.

(٩٩) رياض، المصدر نفسه، ص ٤٢١.

مفاجئاً لبريطانيا، وبدت الأمور في منتهى الغموض بالنسبة إلى سفيرها في القاهرة؛ فقد أصبحت الحالة في نظره: «لا سلام ولا حرب مضافاً إليها لا شرق ولا غرب». وجاء في تقريره إلى وزارة الخارجية: «أنا بصراحة لا أعرف إلى أين يفكر السادات بالذهاب، ولا ما إذا كان مقتنعاً بأنه يستطيع ركوب كل الخيول الأجنبية المتوفرة حالاً!». وذهب في تقريره إلى تحليل العقلية العربية في إصرار العرب على حقوقهم الكاملة، «لأن التسوية ليست من طبيعتهم المثالية. ومن المتوقع أن يواصلوا أسلوبهم الحالي لمدة زمنية طويلة»(١٠٠).

وكان محمود رياض، الأمين العام الجديد للجامعة العربية، قد زار بريطانيا والتقى وزير الدولة للشؤون الخارجية جوزيف غودبر والسير كريغ (Craig)، من كبار موظفي وزارة الخارجية، في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢. ودعا رياض إلى أن تقوم الجماعة الاقتصادية الأوروبية بدور أكثر فاعلية في التوصل إلى تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. غير أن غودبر قال له إن بريطانيا ماتزال عضواً مرشحاً لدخول الجماعة، وليس في إمكانها أن تقوم بدور قيادي فيها(١٠١).

وفي نهاية سنة ١٩٧٢، قدمت الدائرة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية ورقة بعنوان «مستقبل السياسة البريطانية تجاه النزاع العربي ـ الإسرائيلي» (Future British Policy towards the Arab - Israel Dispute). وهي ورقة تنطلق خلفيتها من الحقائق التالية: إصرار اليهود في إسرائيل على الاحتفاظ بالأراضي التي كسبوها، ولا سيما مدينة القدس العربية ومرتفعات الجولان، وصعوبة بيع هذه المطالب الإسرائيلية للشعب العربي والمنظمات الفدائية. فالعرب يرون في إسرائيل أنموذجاً للاستعمار الاستيطاني في أقسى صوره، ويعتقدون أن وجودها تعويض عن الاضطهاد الأوروبي لليهود. صحيح أن للولايات المتحدة مصالح رئيسية في العالم العربي، غير أن هذه المصالح لا تساوي أبداً نفوذ إسرائيل فيها الذي تمارسه من خلال المنظمات الصهيونية الأمريكية. وما دام الالتزام الأمريكي نحو إسرائيل قائماً، لا يمكن لأي دولة أخرى أن تمارس ضغطاً على حكومة إسرائيل للتوصل إلى تسوية.

(١٠٠) تقرير السفير البريطاني في القاهرة بتاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٧٢، FCO. 17/1647.

(١٠١) Record of Conversataion between Mr. Godber and Dr. Mahmoud Riad, Secretary General of the Arab League at Dorchester Hotel al 3 pm. on 29/9/1972, FCO. 17/1629.

في هذا الاطار العام، كان على السياسة البريطانية نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي في أعقاب حرب ١٩٦٧ التركيز على استئناف علاقاتها مع الدول العربية، وتأكيد دورها في الأمم المتحدة من خلال العمل على تسوية عربية ـ إسرائيلية، كما جاء في الورقة.

ثم تضع الورقة مشاهد (سيناريوهات) محتملة للصراع، وهي:

ـ تسوية سياسية، وقد أثبتت تجربة السنوات الخمس الماضية أن من المشكوك فيه التوصل إلى هذه التسوية، وهي في ظل الظروف الراهنة غير محتملة.

ـ حرب أخرى، سيشهد العقد الزمني القادم استئنافاً لحرب شاملة إذا تعذر التوصل إلى تسوية مقبولة من جميع الأطراف.

ـ لا سلام ولا حرب مع صدامات متفرقة، وهذه حال متوقعة، وسوف تمنح إسرائيل الفرصة لاستعمار الأرض المحتلة وضمها إليها.

ـ تدهور ثابت ومستمر أقل من مستوى الحرب التامة، قد تشهد المنطقة قتالاً متزايداً ومستمراً وهجمات جوية على مدن الطرفين، وربما قضم إسرائيل بعض الأراضي العربية.

وتحدد الورقة بعد ذلك المصالح الاستراتيجية والسياسية البريطانية في العالم العربي، وأولها أن لا تصبح الدول العربية تابعة للاتحاد السوفياتي أو دمى يحركها كما يريد، والعمل على استعادة ثقة العرب بالغرب بتوثيق العلاقات السياسية والعسكرية معه. أما المصالح الاقتصادية، فأولها النفط، حيث نجد للشركات البريطانية والأمريكية حصة الأسد في هذه الشركات. كما تعتمد بريطانيا وأوروبا على التزود بالنفط العربي بأسعار معقولة. وباختصار، أضافت الورقة أنه يمكن القول إن ٧٥ بالمئة من نفط بريطانيا هو من مصادر عربية، وهو سلاح فعال في أيدي العرب. وثاني هذه المصالح الاقتصادية السوق العربية للصادرات الأوروبية والبريطانية والأمريكية، ولا سيما بيع الأسلحة الداعم بقوة لميزان المدفوعات البريطاني. وثالث هذه المصالح دعم الجنيه الاسترليني من خلال الأرصدة الكويتية والليبية، وغيرها من الأرصدة، بهذه العملة.

تؤكد الورقة بعد ذلك أن بقاء إسرائيل مضمون بتعهد أمريكي، وهو أكثر من كاف، ولا ضرورة لتعهد بريطاني مماثل. وعلى أي حال، يوجد التزام

سياسي وعاطفي وأخلاقي في أوساط واسعة في بريطانيا للدعم المستمر، لدولة إسرائيل لتأمين بقائها ضمن حدودها لسنة ١٩٤٩.

لا شك أن تسوية سياسية للصراع تؤدي إلى السلام في الشرق الأوسط ستفيد كثيراً المصالح البريطانية والغربية، واستمرار الصراع في شكله الحالي غير مرغوب فيه لأنه يهدد المصالح المذكورة.

أما السياسات المتوقعة للحكومة البريطانية، فهي خمس:

ـ سياسة مؤيدة للعرب قد تعني دعم القضية العربية ضد إسرائيل، وقد تكون أفضل طريقة لخدمة مصالح بريطانيا السياسية والاقتصادية في المنطقة، وقد تعني مبيعات أسلحة للبلاد العربية. ولكن سياسة كهذه، ستلقى معارضة من الولايات المتحدة، لأنها قد تضر بسير المفاوضات التي تشرف عليها. وهذه السياسة من الصعب، أو من المستحيل، تبنّيها بسبب الالتزام السياسي والشعبي في بريطانيا نحو إسرائيل، وبسبب الضغط الذي تمارسه بلا شك الإدارة الأمريكية على الحكومة البريطانية.

ـ سياسة مؤيدة لإسرائيل قد تحظى بجمهور واسع وبدعم سياسي في بريطانيا. وهي تعني تبنّي موقف سياسي قريب جداً من الموقف الأمريكي، وتعزيز العلاقات العسكرية والاقتصادية مع إسرائيل، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. إن سياسة كهذه ستدمر جميع آمال الحفاظ على المصالح السياسية والاقتصادية البريطانية في العالم العربي، ولن تساهم في تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وفي السلام والاستقرار في المنطقة.

ـ متابعة فعالة لتسوية بدون الانفصال عن الولايات المتحدة. وهذه سياسة حيادية، أي إنها ليست كلياً مؤيدة للعرب أو مؤيدة لإسرائيل. وهي السياسة الحالية لبريطانيا. ولهذه السياسة فوائد، منها أن الحق ليس دوماً في طرف واحد من الصراع، مع وجود فروق جوهرية بين هذه السياسة والسياسة الأمريكية. وهي تخدم العلاقات الأنغلو ـ أمريكية على الصعيد العالمي. ولها في المقابل مضار، منها أنها تؤكد اعتقاد العرب بأن بريطانيا تؤيد إسرائيل، وتؤكد أن قدرة بريطانيا على التأثير في الأحداث محدودة. وتقتضي هذه السياسة الافتراق عن خط السياسة الأمريكية.

ـ سياسة الحياد الفاعل، التي قد تعني الاستمرار بدور فاعل في الجهود

لحل الصراع في المنطقة بدون الاتفاق في خط السياسة الأمريكية، ولا سيما في الموقف من العرب. والمبرر لهذه السياسة هو الخطر الذي يهدد المصالح البريطانية نتيجة الصراع، بحيث يجب العمل ما في وسع بريطانيا للمساعدة في إيجاد حل له. إن وسيطاً نزيهاً من الغرب في ظل الاستقطاب الراهن في المنطقة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، قد يساعد في تخفيف هذا الاستقطاب وتقديم أمل في الوساطة والإبقاء على خط مفتوح بين العرب والغرب. وقد تتمكن بريطانيا من التعاون مع الدول الأوروبية الغربية واليابان لممارسة بعض الضغط على طرفي الصراع وعلى الدولتين الأعظم. ومن مضار هذه السياسة أن تصبح الولايات المتحدة معزولة في دعمها لإسرائيل، وتلحق الضرر بعلاقة بريطانيا بالولايات المتحدة. وقد ينظر إلى هذه السياسة بأنها مؤيدة للعرب وضد الصهيونية في الرأي العام البريطاني.

ـ سياسة المجازفة المتدنية التي تعطي واقعية أكثر للدور البريطاني في العالم. وتعني عملياً أن الجهود البريطانية يجب أن تأخذ أولاً صيغة الضغط على الولايات المتحدة لتبذل قصارى جهدها للتوصل إلى تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وليس مجرد القيام بمبادرات علنية. وقد تعني أيضاً الاعتراف بالدور المحدود جداً لبريطانيا لتشجيع الجهود الدولية لهذه التسوية، وتحاشي الظهور الجذاب حينما تقرر المشاركة في المحادثات الرباعية، بالتعاون مع الفرنسيين، ورفض بيع أسلحة لدول المنطقة. ولهذه السياسة فوائد، منها أنها تقدم موقفاً حيادياً وبضرر أقل مع الولايات المتحدة. وهي تتفق مع حقائق الصراع، وتتيح إمكانية إشراك الدول الأوروبية الغربية واليابان في المسؤولية، وتسهل علاقات بريطانيا مع الدول العربية. ولها مخاطر، مثل إحباط العرب في حالة فشل هذه السياسة[١٠٢].

ثالثاً: بريطانيا وحرب رمضان (تشرين الأول/ أكتوبر) ١٩٧٣

١ ـ مجريات الحرب وذيولها

قام الأمين العام للجامعة العربية محمود رياض، وقبل اجتماع مجلس الجامعة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، بجولة على العواصم العربية. وفي الاجتماع المذكور، تم تشكيل لجنة من وزراء الخارجية والدفاع العرب لإعداد خطة

(١٠٢) Future British Policy towards the Arab-Israel Dispute, 1972, FCO. 17/1657.

عربية مشتركة لمواجهة إسرائيل. واجتمعت اللجنة في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر في الكويت. واتُّفق على اجتماع رؤساء أركان حرب الجيوش العربية في القاهرة في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر لتحديد نصيب كل دولة عربية في المساعدات العسكرية التي تستطيع تقديمها من أجل معركة تحرير الأراضي العربية المحتلة. وتم هذا الاجتماع في موعده المقرر، وتقرر فيه إنشاء مؤسسة عربية للإنتاج الحربي.

واجتمع مجلس الدفاع العربي في القاهرة في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ لمناقشة الدراسة التي أعدها الأمين المساعد العسكري في الجامعة العربية حول إنشاء المؤسسة المذكورة. واتُّفق في هذا الاجتماع على حشد الإمكانات العربية، وتسوية الخلافات بين الدول العربية، وقيام ثلاث جبهات حول إسرائيل: غربية تشمل القوات المصرية وأي قوات تنضم إليها، وشمالية تشمل القوات السورية وأي قوات تنضم إليها، وشرقية تشمل القوات الأردنية وأي قوات تنضم إليها. وتقرر أن توضع هذه الجبهات تحت إمرة قائد عام هو الفريق أحمد إسماعيل، وزير الحربية المصري. وتقرر في هذه الاجتماعات أن تقدم الدول العربية إلى مصر وسورية ١٤ سرباً من الطائرات الحربية[١٠٣].

وخلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٧٣، كانت الاستعدادات للمعركة القادمة لتحرير الأراضي المصرية والسورية المحتلة على قدم وساق، وفي مناخ من السرية التامة، بينما ظلت إسرائيل والولايات المتحدة تراوغان في التفاوض على التسوية مع مصر والأردن طوال ست من السنوات بلا نتيجة.

وبدأت الحرب على الجبهة الغربية بعد ظهر العاشر من رمضان ١٣٩٣هـ، الموافق له يوم ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، حيث اجتازت القوات المصرية خط بارليف الحصين على الضفة الشرقية لقناة السويس، وتقدمت في شبه جزيرة سيناء، ثم تدخلت الولايات المتحدة واقترحت وقف إطلاق النار بدون ربطه بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المتحلة. رفض العرب، بعد الهجوم السوري لتحرير الجولان، وقف إطلاق النار. عندها ألقى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بثقل بلاده لدعم إسرائيل عسكرياً في المعركة، بعد أن منيت بخسائر بالغة في الأيام الأولى من القتال. واستطاعت إسرائيل أن

(١٠٣) رياض، المصدر نفسه، ص ٤١٠ ـ ٤١٣.

توقف تقدم القوات العربية على الجبهتين، وأن تسترد مواقعها التي خسرتها في الجولان السوري، وأن تحدث ثغرة الدفرسوار في الجبهة المصرية وتطوق الجيش المصري الثالث. وقبلت مصر وسورية وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر، بينما واصلت القوات الإسرائيلية القتال[١٠٤].

واجتمع وزراء النفط العرب في الكويت في ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر، وقرروا تخفيض صادرات الدول العربية المنتجة للنفط بنسبة ٥ بالمئة شهرياً، حتى يتم الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ووضعوا قائمة بالدول الصديقة التي تزودها بالنفط بدون أي تخفيض، وقائمة بالدول العدوة التي فرضت الحظر على تزويدها بالنفط، وقائمة ثالثة بالدول المحايدة التي أُعطيت كميات محدودة من النفط، ودخلت بريطانيا في قائمة الدول الصديقة[١٠٥].

في متابعة وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية لتطورات الأحداث على الصعيد العربي خلال الأشهر التسعة التي سبقت حرب رمضان، قدمت السفيرة البريطانية في تل أبيب سارة هتشيسون (S. Hutchison) تقريراً إلى وزارة الخارجية في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ حول اجتماع مجلس الدفاع العربي في القاهرة. وذكرت في التقرير أن المسؤولين الإسرائيليين استقبلوا قرارات المجلس بلا مبالاة، وأجمعوا على أن لا قيمة عسكرية لها في ضوء عجز العرب المعروف، واعتبروها مجرد مناورة سياسية هدفها خلق مناخ من النشاط العسكري في انتظار مبادرة سياسية أمريكية في الشرق الأوسط، وأن الجنرال موشيه دايان قال: من المبكر جداً لإسرائيل أن تعيد انتشار قواتها أو أن تقوم بردّة فعل، لأنه لا يوجد شيء أكثر من بيان عربي آخر يشبه كثيراً بيانات كثيرة سمعناها في السنوات الأخيرة[١٠٦].

وفي ٢٠ أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها، التقى محمود رياض في لندن اللورد بالنيل (Balniel)، وزير الدولة لشؤون الدفاع، وبارسونز وكولز (A. J. Coles)

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٤٢٥ ـ ٤٣٧.

(١٠٥) Jeffrey Robinson, *Yamani: The Inside Story* (London; New York: Simon and Shuster, 1988), p. 72.

(١٠٦) تقرير سفيرة بريطانيا في تل أبيب حول اجتماع مجلس الدفاع العربي في القاهرة بتاريخ ٣١/ ١/ ١٩٧٣، FCO. 93/195.

وديفيد غور بوث (D. G. Booth) من وزارة الخارجية، ودار الحديث حول بطء المساعي الدبلوماسية الأمريكية والقمة العربية[107].

وفي أثناء الحرب (٧ تشرين الأول/أكتوبر)، كان الشيخ زايد آل نهيان في زيارة لبريطانيا، فالتقى رئيسَ الوزراء البريطاني إدوارد هيث، وطلب منه أن تقف حكومته إلى جانب ما تعتقد أنه حق. وردّ هيث بأن همَّ حكومته الأول هو وقف القتال[108].

أشغل الحظر النفطي بال هيث، ولكنه أعطى الأولوية الفورية لاحتواء القتال ووقفه، بعد أن وضعت الولايات المتحدة قواتها في بريطانيا وأوروبا في حالة استنفار، بدون إعلام بريطانيا والحكومات الأوروبية المعنية. ورفضت بريطانيا السماح للطائرات الأمريكية بالإقلاع من قواعدها في بريطانيا لنقل أسلحة إلى إسرائيل، وهو ما اضطر الولايات المتحدة إلى تزويد إسرائيل بالأسلحة من قواعدها في جزر آزور. وأعلن وزير الخارجية البريطاني دوغلاس ـ هيوم في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر امتناع بلاده عن تزويد طرفي النزاع بالأسلحة. وسعى هيث إلى إعداد ردّ أوروبي موحد بإصدار بيان مشترك للجماعة الاقتصادية الأوروبية. وتم ذلك في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تضمن البيان دعوة إسرائيل إلى التخلي عن الأراضي العربية المحتلة، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني، وفقاً لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢. وذكر هيث في مذكراته ما لم يرد في محضر حديثه مع الشيخ زايد الذي أعدته وزارة الخارجية والكومنولث، وهو وعده بتزويد بريطانيا بحاجتها من النفط وتزويد هولندا، التي اعتبرها وزراء النفط العرب دولة عدوة، من حصة بريطانيا من نفط الإمارات[109].

وأدى ارتفاع أسعار النفط الخام إلى مطالبة عمال المناجم في بريطانيا بزيادة أجورهم بنسبة لا تقل عن ٥٠ بالمئة. وطالب عمال الفحم الحجري بزيادة الأجور بنسبة ١٣ بالمئة. وتوقّع وزير المالية البريطاني خسارة في ميزان المدفوعات لسنة

---

(١٠٧) Record of a Meeting between Lord Balniel and Secretary General of the Arab League, FCO. 93/195.

(١٠٨) محضر محادثات بين إدوارد هيث، رئيس الوزراء البريطاني، ورئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، زايد آل نهيان، في تشكرز (Chequers) بتاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٧٣، بحضور محمد مهدي التاجر، واللورد بريدجيز، FCO. 93/213.

(١٠٩) Heath, *The Course of My Life: My Autobiography*, pp. 500-502.

١٩٧٤ مقدارها ٣ مليارات جنيه استرليني. واضطرت الحكومة البريطانية إلى تشغيل المصانع خمسة أيام في الأسبوع، وإغلاق التلفزيون يومياً الساعة ١٠,٣٠ مساءً. وقررت الحكومة أيضاً تخفيض النفقات بمقدار ١٢٠٠ مليون جنيه[110].

٢ ـ المساعي الدبلوماسية البريطانية لسحب القوات الإسرائيلية

طلب وزير الخارجية البريطاني من دائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا رأيها في قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢، فأعدت له في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر مذكرة تضمنت رأيها أيضاً في القرارين الرقين ٣٣٨ و٣٣٩ الصادرين في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأكدت المذكرة أن الموقف البريطاني من القرار الرقم ٢٤٢ هو أنه يجب تطبيقه بجميع أجزائه، وبمبدأيه الأساسيين: الانسحاب الإسرائيلي والالتزام العربي بالسلام؛ فينبغي سحب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية إلى حدود فلسطين مع مصر في عهد الانتداب البريطاني، والحدود مع الأردن إلى خط الهدنة سنة ١٩٤٩، على أن يخضع لتغيرات طفيفة يُتفق عليها بين البلدين، والحدود مع لبنان كما هي حالياً، ومع سورية تطبق المبادئ نفسها المطبقة على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية. أما قطاع غزة، فيجب إجراء ترتيبات خاصة بحيث يبقى عربياً. ولما كان الإسرائيليون لا يقبلون عودة القطاع إلى السيطرة المصرية، فقد يوضع تحت وصاية الأمم المتحدة لسنوات، بانتظار قرار من سكانه حول تقرير مصيرهم، أو ربما ربطه بالأردن بطريقة من الطرق.

وبالنسبة إلى القدس، تعترف بريطانيا بالأمر الواقع، أي بالسيادة الإسرائيلية على القدس الغربية وبالسيادة الأردنية على القدس الشرقية. ويمكن أن تكون السيادة على القدس الشرقية مشتركة بين إسرائيل والأردن، مع بلدية مشتركة ومرور مضمون للجميع إلى أماكنهم المقدسة.

وجاء في المذكرة أيضاً: يجب ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية في المنطقة، بما في ذلك قناة السويس ومضائق تيران وخليج العقبة. ويجب نزع السلاح كلياً من سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية وهضبة الجولان. وستقوم وحدات من قوات حفظ سلام دولية بمراقبة المناطق المنزوعة السلاح. ولا بد من وجود قوات ردع قوية في النقاط الحساسة في شرم الشيخ وهضبة الجولان وقطاع غزة، على أن تكون هذه القوات تحت سيطرة الأمم المتحدة،

---

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٥٠٣ ـ ٥٠٧.

ولا تُسحب إلا بقرار من مجلس الأمن. ويجب على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي استعمال أقمار المراقبة الاصطناعية كضمان إضافي لعدم خرق مبدأ نزع السلاح. كما يجب رفع المقاطعة العربية عن سرائيل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والتزام الحكومات العربية بالحد من هجمات الفدائيين ضد إسرائيل.

وبالنسبة إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإن موقف بريطانيا يستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم ١٩٤، بحيث يُسمح للاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ويُدفع تعويض عن أملاك الذين لا يختارون العودة. ويجب بذل جهد كبير لدى المجتمع الدولي لتمويل إعادة توطين اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة حالما يزول الاحتلال الإسرائيلي. ولا تستطيع بريطانيا تأييد أي مشروع لكيان فلسطيني، لأنه يتعارض مع اعترافها بالسيادة الأردنية على الضفة الغربية، ولكنها تدعم مشروع الملك حسين، أي مشروع المملكة العربية المتحدة، الذي يضم قطاع غزة[١١١].

وبعث هيث في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر برسالة سرية إلى الرئيس الأمريكي نيكسون، طلب منه فيها الإسراع في إرسال قوات طوارئ دولية إلى ميدان القتال لتجنب إذلال الجيش المصري الثالث الذي كانت قوات إسرائيلية تحاصره، والبدء سريعاً بالمفاوضات لتطبيق القرار الرقم ٢٤٢، لأن التأخير «سيجعل العالم العربي ينكمش على نفسه في قوقعة من الغضب والمرارة»، ويلجأ إلى الروس لإعادة بناء قواته المسلحة، ويتشدد في حظر النفط، ويشن هجمات على المصالح الغربية في المنطقة. وكخطوة أولى، على الإسرائيليين الانسحاب إلى مواقعهم عند صدور قرار وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر من أجل تبادل الأسرى ورفع الحصار عن باب المندب. والأمم المتحدة هي الساحة المناسبة للمفاوضات بين الطرفين. وتضمنت الرسالة الموقف البريطاني (موجزاً) من تطبيق قرارات مجلس الأمن الأرقام ٢٤٢ و٣٣٨ و٣٣٩ الآنفة الذكر[١١٢].

(١١١) مذكرة من دائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى وزير الخارجية والكومنولث البريطاني بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٧٣، FCO. 93-207.

(١١٢) رسالة من إدوارد هيث إلى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بتاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٧٣، في: المصدر نفسه.

بذلت الحكومة البريطانية طوال سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٤ جهوداً كبيرة لدى الإدارة الأمريكية ولدى الاتحاد السوفياتي من أجل تطبيق قرارات مجلس الأمن لتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وفقاً لموقفها الآنف الذكر. فقد التقى هيث السفير السوفياتي في لندن ميخائيل لونكوف (M. Lunkov) في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وحث الحكومة السوفياتية على العمل من أجل ذلك. كما التقى في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر مبعوثي الرئيس السادات محمد حسن الزيات وكمال الدين رفعت في مكتبه في لندن[١١٣]، وكان غرض المبعوثين من اللقاء السعي لدى بريطانيا لممارسة ضغوط على الإدارة الأمريكية كي تنسحب القوات الإسرائيلية. وفي المحادثات التي أجراها مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط جوزيف سيسكو في لندن، بعد جولته على روما وبون وباريس وبروكسل، يرافقه سترنر (Sterner) وكريغ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وكان الفريق البريطاني برئاسة اللورد بالنيل، عرض سيسكو بالتفصيل المفاوضات الأمريكية مع الرئيس السادات حول مؤتمر السلام الذي سيعقد تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف، والأطراف العربية التي قد تحضره.

وتناول سيسكو بعد ذلك العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية، وموقف دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية من حرب رمضان (حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣)، فأشار إلى اختلاف المصالح الأمريكية عن المصالح الأوروبية، ولكنه قال إن في التحليل الأخير، يشكّل النجاح الأمريكي نجاحاً للأوروبيين ويشكّل الفشل الأمريكي فشلاً للأوروبيين، ولذا من مصلحة أوروبا مساعدة الأمريكيين لا الخضوع للضغط العربي.

قال اللورد بالنيل إن أهدافنا متماثلة، ولكنا نعتقد أن على الإسرائيليين الموافقة على انسحاب كبير، فهل يوافق الأمريكيون على ذلك؟ رد سيسكو بأن هذا ليس مهماً. لقد جاء البيان الأوروبي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر في وقت سيىء بحيث إنه لم يساعد الأمريكيين محلياً ولا الإسرائيليين. ورفض الجانب البريطاني اعتبار البيان الأوروبي تنازلاً للعرب، وأنه لم يشكل أي تغيير في

(١١٣) Record of a Conversation between the Prime Minister and the Soviet ambassador at 12:20 on Monday, 5/11/1973 at 10 Downing Street, FCO. 93/208, and Record of a Conversataion between the Prime Minister and Dr. Muhammad Al-Zayyat at 10 Downing Street at 10: 30 on Wednesday 7/11/ 1973, FCO. 93/212.

السياسة البريطانية منذ سنة ١٩٧٠. وعبّر سيسكو عن انطباعاته بشأن حرب ١٩٧٣ فقال: «فقد الإسرائيليون هالة الدولة التي لا تُقهر، وشفي العرب من العار الذي ألحقته بهم حرب ١٩٦٧». وتبيّن لإسرائيل أن تجدد القتال قد لا يؤدي إلى حرب أيام ستة أخرى وإنما إلى حرب استنزاف. وإذا كان هدف السادات مقتصراً على شد الانتباه الدولي وخلق ظروف يستطيع من خلالها الذهاب إلى مائدة المؤتمر في وضع الواثق الفخور، فقد نجح في ذلك»[١١٤].

وأثير في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر موضوع البيان الأوروبي في الحديث الذي جرى بين السفير البريطاني في واشنطن ريتشارد كرومر (R. Cromer) ووزير الدفاع الأمريكي جيمس شليزنغر (J. Schlesinger). ولما سأل الأخير كرومر: «ماالذي أنجزه الأوروبيون بانفصالهم عن الولايات المتحدة في الأسابيع الأخيرة؟ لقد سجلوا ضعفهم»، رد كرومر: من الذي انفصل عن من؟ اعتمادنا على نفط الشرق الأوسط حقيقة من حقائق الحياة. لا أستطيع رؤية كيف أن مجابهة مباشرة مع العرب، مع قطع النفط عنا، يمكن أن تخدم هدفنا أو مصالح الولايات المتحدة. هل تريد الولايات المتحدة تركيعنا عسكرياً واقتصادياً؟ أما البيان الأوروبي، فقُصد منه مساعدة الهولنديين. وردّ شليزنغر: أليس خضوع أوروبا المكشوف للابتزاز العربي يزيد قوة السوط في يد العرب؟ كيف تستطيع أوروبا تحمّل وضع تكون فيه خاضعة للابتزاز المتكرر؟ أليس من المهين أن ترى العرب يتأملون في سعي أوروبا للحصول على شهادات حسن سلوك منهم؟ رد كرومر: من الصعب أن نتوقع من أوروبا أن تتبع الولايات المتحدة وتطيعها طاعة عمياء بدون مشاورات»[١١٥].

وفي إطار المساعي البريطانية لانسحاب القوات الإسرائيلية، زار وزير الخارجية دوغلاس ـ هيوم موسكو، والتقى وزيرَ الخارجية السوفياتي أندريه غروميكو في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أكد غروميكو في هذا اللقاء عدم إعطاء الإسرائيليين جائزة على عدوانهم باحتلال أراض. وكرر دعم بلاده للعرب سياسياً وبطرق أخرى، لأن القضية العربية عادلة. ولما عرض الوزير البريطاني

(١١٤) Record of the Anglo-U.S. Talks on the Middle East held at the Foreign and Commonwealth Office and Admiralty House on 15/11/1973, FCO. 93/212.

(١١٥) تقرير من السفير البريطاني في واشنطن إلى وزير الخارجية والكومنولث دوغلاس ـ هيوم بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٣، FCO. 93/215.

فكرة إنشاء مناطق مجردة من السلاح تحت رقابة الأمم المتحدة، قال له غروميكو: إسرائيل لا تهتم بالأمن وإنما تريد امتلاك الأرض العربية، والعرب يرفضون رفضاً قاطعاً التسليم لهم بها. وإذا قُصد بالمقترح البريطاني المناطق التي تعتبر أرضاً عربية، فيجب أن تكون السيادة عليها للعرب، إذ لا وجود لدولة تسمى الأمم المتحدة. وأكد غروميكو ضرورة حضور الفلسطينيين في أي مؤتمر لتسوية الصراع في الشرق الأوسط[١١٦].

وفي هذه الأثناء، استجاب الرئيس السادات لمطالب وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر، فتم تبادل الأسرى بين مصر وإسرائيل يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وجرت قبل ذلك إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية. ونقض كيسنجر تعهده بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٣. وإزاء هذا الوضع الحرج، انعقد مؤتمر القمة العربي في الجزائر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣. وتقرر فيه ضرورة التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة، وتحرير القدس، والالتزام باستعادة الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية. وقرر المؤتمر الاستمرار في استخدام النفط كسلاح في المعركة. وجاء في البيان الختامي للمؤتمر (٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر) استعداد الملوك والرؤساء العرب للمساهمة في تحقيق سلام عادل يقوم على أساسين هما: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المتحلة، وفي مقدمتها القدس، واستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة[١١٧].

رأت وزارة الخارجية البريطانية في قرارات المؤتمر جوانب إيجابية في عدم تقييد مصر وسورية والأردن في المفاوضات، وفيه تصور واضح للسلام. أما الجانب السلبي، فهو اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني[١١٨].

والتقى دوغلاس ـ هيوم وزيرَ الخارجية الأمريكي كيسنجر في ١٢/كانون

(١١٦) برقية من فورد في السفارة البريطانية في موسكو حول مباحثات دوغلاس ـ هيوم وغروميكو بتاريخ ٢١/١١/١٩٧٣، FCO. 93/215.

(١١٧) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٨٤ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٤٧٤ و٤٧٨ ـ ٤٨٠.

(١١٨) تحليل أنتوني بارسونز، مدير دائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية والكومنولث لمؤتمر القمة العربي في الجزائر، لندن بتاريخ ٢٩/١١/١٩٧٣، FCO. 93/217.

الأول/ ديسمبر، وبحث معه مؤتمر جنيف المنوي عقده قريباً. وأبلغ كسينجر زميله البريطاني أن العرب متفقون على حضور المؤتمر، وهناك بعض الصعوبة لدى الإسرائيليين، وأن المؤتمر سيُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، بدعوة من أمينها العام. وسيتم البحث في مسألة اشتراك لبنان والفلسطينيين خلال المرحلة الأولى من المؤتمر، التي ستخصص للبحث في الفصل بين القوات المتحاربة في منطقة قناة السويس، وتبادل الأسرى بين سورية وإسرائيل. ولما سئل كيسنجر عن هضبة الجولان، قال إنه يتصور عودة ثلثيها إلى سورية، وعلى أساس تجريد المنطقة كلها من السلاح، وإن الولايات المتحدة مستعدة لممارسة أقصى الضغط على إسرائيل للانسحاب، ولكن يجب عليها إعداد الرأي العام الأمريكي، وإعطاء الوضع السياسي في إسرائيل الوقت لينضج. وحول موضوع النفط قال كيسنجر: إن العرب تخلوا عن طلب الانسحاب الكامل قبل رفع سلاح النفط. ولما أشار دوغلاس ـ هيوم إلى الوضع النفطي الحرج في بريطانيا، قال كيسنجر: إنه يفهم المأزق البريطاني «ومن الحماقة أن يتمكن ثمانية ملايين بدوي من إمساك العالم الصناعي رهينة، وأن لا يتخذ المستهلكون موقفاً أصلب»(١١٩).

تابعت بريطانيا وقائع انعقاد مؤتمر جنيف في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر، الذي حضرته وفود تمثل إسرائيل ومصر والأردن، بينما رفضت سورية الحضور. ولم يسفر المؤتمر عن نتيجة، وانتهى في اليوم الأول من انعقاده إلى بيان ختامي تضمن تأليف لجنة عسكرية للبحث في الفصل بين القوات في جبهة سيناء فقط. وزاد هذا المؤتمر في الخلاف بين مصر وسورية حول التسوية، بسبب إصرار الرئيس السادات على حل منفرد بين مصر وإسرائيل. وتم الاتفاق في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ على الفصل بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية، بينما لم تتمكن سورية من توقيع اتفاق للفصل بين قواتها والقوات الإسرائيلية إلا في ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤، بعد ضغوط مارستها الدول العربية المنتجة للنفط(١٢٠).

بعثت وزارة الدفاع البريطانية في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤ بتقرير أوّلي

---

(١١٩) برقية من دوغلاس ـ هيوم إلى السفارات البريطانية في واشنطن وموسكو وعمان وبيروت والقاهرة وكوبنهاغن وتل أبيب وباريس وجدة ودمشق والبعثة البريطانية لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف، بتاريخ ١٣/ ١٢/ ١٩٧٣، FCO. 93/221.

(١٢٠) رياض، المصدر نفسه، ص ٤٩٢ ـ ٤٩٥ و٥٠٠ ـ ٥٠٦، وتقرير من السفير البريطاني في دمشق ديفيد روبرتس (David Roberts) إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٧٤، FCO. 93/493.

إلى رئيس الوزراء البريطاني بعنوان «دروس من صراع الشرق الأوسط» (Lessons from the Middle East Conflict)، وجاء في التقرير أن العرب نجحوا في إحراز مفاجأة استراتيجية وتكتيكية. ويراجع حلف الناتو الإشارات التي قد تعطي، إذا فُسرت بشكل صحيح، تحذيراً بهجوم من قوات حلف وارسو. وقد حصل نقص في ذخيرة معيّنة لدى طرفي الصراع بعد ١٨ يوماً من الحرب. وأهم الدروس العسكرية هي: فعالية الأسلحة المضادة للدبابات الموجهة من مختلف الأمدية، وهشاشة الدبابات حينما تتعرض لأسلحة مضادة للدروع قصيرة المدى، ولا سيما حينما لا تكون هذه الدبابات مدعومة بمشاة ومدفعية ومساندة جوية قريبة، والقيمة الفعالة لمشاركة صواريخ أرض ـ جو ومدفعية مضادة للطائرات ودعم قريب للقوات الأرضية، وأهمية الرقابة الدقيقة للمجال الجوي، والحاجة إلى نظام وتدريب جيدين في إشغال الطائرات بأسلحة الدفاع الجوي.

أما المعركة الجوية، فأهم دروسها، كما جاء في التقرير، الحاجة إلى كمية كافية من الإجراءات الإلكترونية المضادة الفعالة ضد أنظمة أسلحة العدو الرئيسية، والاستعمال السريع والمرن لقوة الطيران في أدوار مختلفة لمواجهة التهديدات حينما تظهر في مناطق واسعة منعزلة. وفي المعركة البحرية، نجحت صواريخ «غابرييل» الإسرائيلية الصنع نجاحاً كبيراً، بينما كان أثر الصاروخ الروسي «ستيكس» (Styx) ضعيفاً مع أنه أسرع من الصاروخ «غابرييل» وله رأس حربي أكبر، ومدى أطول. وقد تأثرت طبيعة أرض القتال بتدابير تكتيكية عربية ثلاثة هي: استعمال المشاة الراجلة بأعداد كبيرة أسلحة فردية وموجهة سلكياً ومحمولة على سيارات مع صورايخ مضادة للدروع ومحمولة على الكتف، وأسلحة موجهة سلكياً ضد الدبابات، واستعمال مشاعل ليلية واسعة المدى محمولة على الدبابات. وقد قاتل العرب على الأرض على نحو أفضل كثيراً مما توقع الإسرائيليون وبمهارة في استعمال الأسلحة الروسية. وقدر التقرير أن خسائر إسرائيل في سلاحها الجوي بلغ ١٠٠ طائرة، باستثناء خسائرها من الطائرات العمودية (الهليكوبتر). والأسلحة الفعالة المضادة للطائرات التي استعملها العرب هي الرشاش الثقيل ZSU23/4 والصاروخ «سام ٦». وقدر التقرير أن سورية فقدت حوالى ٧٥ بالمئة من قوتها الجوية(١٢١).

---

(١٢١) Ministry of Defence, U.K. Eyes A: Lessons from the Middle East, Conflict, London, 24/ 11/1974, FCO. 46/1123.

٣ ـ حكومة العمال وتسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦

أعلن هيث في ٦ شباط/ فبراير١٩٧٤ الدعوة إلى انتخابات عامة. وأُجريت الانتخابات النيابية في بريطانيا، ونال حزب العمال ٣٠١ من مقاعد في مجلس العموم، ونال حزب المحافظين ٢٩٧ مقعداً، وتوزع ٣٧ مقعداً بين أحزاب الأحرار الوطنيين الاسكتلنديين والويلش وشمال إيرلندا وآخرين. وتألفت وزارة برئاسة هارولد ويلسون بأغلبية ضئيلة، على أمل إجراء انتخابات خلال أشهر. وبالفعل أجريت الانتخابات في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤، حيث حصل حزب العمال على ٣١٩ مقعداً، وحصل حزب المحافظين على ٢٧٧ مقعداً. وأعاد ويلسون تأليف الحكومة. وتولى كالاهان وزارة الخارجية[١٢٢].

التقى كالاهان وهنري كيسنجر في واشنطن في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، وتناولا الوضع في الشرق الأوسط. وشكا كيسنجر الحملة المهووسة التي تقوم بها الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة ضد سياسة «الخطوة خطوة» التي ينتهجها في المفاوضات مع الإسرائيليين والعرب، وأن الإسرائيليين لم يفهموا العرب، مؤكداً أنه لا توجد إمكانية للسلام الشامل، بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية. ولمّا قال له كالاهان: ليس لدى حكومة الولايات المتحدة خيار سوى تمويل إسرائيل، رد كيسنجر: إنه في هذه الحال يمولون مأزقاً وطريقاً مسدوداً. ولمّا سأل كالاهان إذا كان في الإمكان فرض حل على الإسرائيليين قال كيسنجر: إن ضغوط اللوبي اليهودي الأمريكي لا حد لها، ولا حل إذا استمر الإسرائيليون في عنادهم، وإنما هناك حرب قادمة لا محالة. وأعرب كيسنجر لمحدثه عن فشل مساعيه الدبلوماسية[١٢٣].

ثم التقى كالاهان وكسينجر ثانية في مطار هيثرو ـ لندن في ٢٣ آذار/ مارس ١٩٧٥، وأكد كيسنجر المزايدات بين الحكومة والمعارضة في إسرائيل، وقد وصفها بـ «الخصام التلمودي»، والافتقار الشديد إلى الواقعية. ولذا، قرر إجراء مراجعة جذرية للسياسة التي سينتهجها[١٢٤].

---

(١٢٢) Heath, *The Course of My Life: My Autobiography*, pp. 511, 517, 534 and 537, and James Callaghan, *Time and Change* (London: Politico's Publishing, 2006), p. 293.

(١٢٣) Record of Conversation between the Foreign and Commonwealth Secretary and Dr. Henry Kissinger at the State Department at 18:15 Hours on Thursday, 30 January 1975, FCO. 93/775.

(١٢٤) Dr. Kessinger's Meeting with the Secretary of State at London Airport 23 March 1975, FCO. 93/749.

والتقى كيسنجر السفير البريطاني في واشنطن في ٢٩ آذار/ مارس ليبيّن له الأكاذيب الواردة في رسالة وزير خارجية إسرائيل إيغال ألون إلى رئيس وزراء بريطانيا هارولد ويلسون. وقد أخبره أن الإسرائيليين يريدون من المصريين اتفاقية لإنهاء حالة الحرب بين الدولتين، وإنهاء الدعاية المعادية، وعبور سفنهم لقناة السويس، والطيران فوق الأراضي المصرية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، وإنهاء أي نشاط معاد لإسرائيل في المنتديات الدولية، مقابل الانسحاب بضعة كيلو مترات في سيناء. وقد وافق السادات على جميع هذه المطالب باستثناء إنهاء حالة الحرب، ومع ذلك رفض الإسرائيليون العرض المصري. وقال كيسنجر إن الرئيس الأمريكي جيرالد فورد شعر بأن الإسرائيليين خدعوه. وقال للسفير إنه «يريد أن تعرف حكومة صاحبة الجلالة أنه كان هناك طوال المفاوضات رغبة عربية في التفاوض مع الإسرائيليين، غير أن هذه الرغبة كانت تقابل بمبالغة إسرائيلية في التطرف». ورجا كيسنجر السفير البريطاني أن لا يظهر كالاهان تعاطفه مع الموقف الإسرائيلي في زيارته القريبة للشرق الأوسط[١٢٥].

حاولت وزارة الخارجية والكومنولث تقييم الروايات الإسرائيلية والمصرية والأمريكية لمفاوضات الانسحاب الإسرائيلي، والمقارنة بينها، في مذكرة أعدها ألان يورويك، من دائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، في ٩ نيسان/ أبريل ١٩٧٥[١٢٦].

والتقى رئيس الوزراء البريطاني الرئيس الأمريكي فورد في ٧ أيار/ مايو، وبحث معه موضوع الشرق الأوسط. ثم التقى كالاهان وكيسنجر، وألمح الأول إلى أن حكومته قد تدعم إجراء صفقة شاملة، فوافقه كيسنجر على ذلك بعد إجراء المراجعة الشاملة للسياسة الأمريكية في هذا الصدد[١٢٧].

هذا وقد أبلغ كيسنجر وزير الخارجية البريطاني في ٩ حزيران/ يونيو أن محادثاته مع الرئيس السادات في سالزبورغ (Salizburg) غيرت من التفكير الأمريكي بشأن التسوية الشاملة، وتقديم تنازلات مصرية مقابل الانسحاب

---

(١٢٥) Record of Converstaion between Dr. Kissinger and H.M. Ambassador at the State Department, Washington at 10:15 am, Saturday 29 March 1975, Glover, 1/4/1975, FCO. 93/749.

(١٢٦) مذكرة يورويك حول مفاوضات الشرق الأوسط، لندن بتاريخ ٩/ ٤/ ١٩٧٥، FCO. 93/751.

(١٢٧) تقرير بيتر رامسبوثام (Peter Ramsbotham)، واشنطن بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٩٧٥، في: المصدر نفسه.

الإسرائيلي إلى ما وراء ممري متلا والجدي. وبذلك تمت العودة إلى مقاربة الخطوة خطوة[١٢٨].

وأجرى كالاهان محادثات مع وزير الخارجية المصري إسماعيل فهمي في يومي ٩ و١٠ حزيران/يونيو حول المفاوضات المقبلة[١٢٩]. وظل كيسنجر على اتصال مستمر مع كالاهان[١٣٠]، ثم التقاه في مطار لندن في ١٢ تموز/يوليو، وقدم له المسؤول البريطاني ما تم من اتصالات مع الإسرائيليين والمصريين، وما يتوقعه من اتفاق بينهما في آب/أغسطس ١٩٧٥[١٣١].

وفي تموز/يوليو، أوضحت مذكرة من دائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية والكومنولث السياسة البريطانية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي. وجاء في المذكرة أن هذه السياسة تقوم على قراري مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) والرقم (٣٣٨)؛ فالقرار الأول وضع مبادئ تسوية عربية - إسرائيلية بصياغة بريطانية، والقرار الثاني دعا إلى تطبيق القرار الرقم (٢٤٢) والمفاوضات. والعنصر الثاني في السياسة البريطانية يعنى بمسألة الفلسطينيين الذين لم يُذكروا في القرار الرقم (٢٤٢) إلا بصفتهم لاجئين. وقد عبّرت الوزارة البريطانية الحالية عن هذه السياسة في خطاب كالاهان في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ الذي جاء فيه: «الحاجات الأساسية الثلاث التي يجب أن تلبيها تسوية كهذه تبقى كما هي. يجب تلبية حاجة إسرائيل إلى اعتراف جيرانها باستمرارها كدولة وبمتطلباتها الأمنية المشروعة. ويجب إرضاء جيران إسرائيل العرب بانسحاب قوات إسرائيل المحتلة. ويجب وضع نص لتلبية حاجة الفلسطينيين، أعني به ليس حقوق الفرد الفلسطيني من اللاجئين فقط، كما وضعت لعدة سنوات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإنما أيضاً الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني».

وذهبت حكومة العمال، كما جاء في المذكرة، إلى أبعد ممّا ذهبت إليه

---

(١٢٨) مذكرة وير (M. S. Weir) إلى السكرتير الخاص لوزير الخارجية والكومنولث البريطاني بتاريخ ٩/ ٦/ ١٩٧٥، في: المصدرنفسه.

(١٢٩) من كالاهان إلى دائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٧٥، FCO. 93/781.

(١٣٠) رسالة من كيسنجر إلى كالاهان بتاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٧٥، FCO. 93/776.

(١٣١) Record of Conversation between the Foreign and Commonwealth Secretary and Dr. Kissinger at London Airport at 15:00 Saturday 12 July 1975, FCO. 93/776.

حكومة المحافظين في مسألة الفلسطينيين؛ فقد أشار المحافظون فقط إلى «الأماني المشروعة للفلسطينيين، وتحت ضغط من أصدقاء إسرائيل، بيّنوا أنهم لا يعنون بهذا أكثر من حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو تعويضهم عما خسروه منها، وفقاً للقرارات التي تتخذها سنوياً الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة ١٩٤٨». والوزارة العمالية هي أول من أشارت إلى الفلسطينيين كـ «شعب» وإلى «حقوقهم السياسية المشروعة». وجاء ذلك بوضوح في خطاب مندوب بريطانيا أيفور ريتشارد (I. Richard) في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أثناء مناقشة القضية الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

وأكدت المذكرة أن بريطانيا تبنّت تجاه منظمة التحرير الفلسطينية موقفاً أكثر تحفّظاً من موقفها نحو الفلسطينيين ككل. وثمة ممثل للمنظمة في لندن يعمل في مكتب جامعة الدول العربية، بدون أن يكون له وضع خاص، ووجوده لا يتضمن أي اعتراف من الحكومة البريطانية. ويتم الاتصال به بصورة غير رسمية خارج وزارة الخارجية والكومنولث على صعيد العمل. وقد اقترعت بريطانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ضد قرار يمنح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب في الأمم المتحدة. وامتنعت عن التصويت حينما قُدمت مقترحات مماثلة في الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

ذهبت المذكرة إلى أن الصعوبة الرئيسية في موقف بريطانيا في علاقاتها مع العرب تتعلق بالفقرة (١) العملية من قرار مجلس الأمن الرقم (٢٤٢)، حيث لاتوجد «أل التعريف» قبل عبارة «أراض محتلة» (Occupied territories) (كان الأمريكيون سيستعملون حق النقض لو أضيفت أل التعريف).

وبيّنت المذكرة أن حكومة المحافظين اعتمدت النص الإنكليزي للقرار الرقم (٢٤٢)، ولكن السير دوغلاس - هيوم قدم في خطابه في هاروغيت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ أفكاراً حول تطبيق نص الانسحاب جاءت قريبة جداً من الانسحاب الكامل. وقد رحب العرب بذلك. ورفض وزير الخارجية الحالي (كالاهان) الانجرار علناً أو سراً إلى الحديث عن مدى الانسحاب الذي يجب أن تقوم به إسرائيل.

وانتهت المذكرة إلى أن بيان دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، قد حمى بريطانيا من الهجوم العربي عليها، مع أن هارولد ويلسون هاجمه بشدة يوم صدوره. والحكومة الحالية تؤيد الحوار

العربي ـ الأوروبي شريطة أن لا يتركز على الصراع العربي ـ الإسرائيلي[١٣٢].

٤ ـ الاتفاق الثاني للفصل بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية

وقّعت مصر وإسرائيل الاتفاقية الثانية للفصل بين قواتهما في سيناء في جنيف في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥. وقد حلل سفير بريطانيا في مصر فيليب آدمز (Ph. Adams) هذه الاتفاقية في تقرير بعث به إلى كالاهان في ٢٢ أيلول/ سبتمبر.

يبدأ التقرير بالسؤال التالي: ما هي مطالب مصر الأصلية في المفاوضات، وإلى أي مدى استطاعت تحقيقها، وما هي التنازلات التي قدمتها؟ يقول الرئيس السادات أن مطالبه منذ اتفاقية فصل القوات الأولى هي: ممرا متلا والجدي وحقول نفط أبو رديس، مع أن المطلب المصري الأصلي كان في الحقيقة انسحاباً إسرائيلياً إلى خط يمر من العريش على البحر المتوسط إلى رأس محمد على الطرف الجنوبي من سيناء. ولم يتحقق أي من الهدفين المعلنين كلياً؛ فالإسرائيليون سوف ينسحبون إلى الأطراف الشرقية للممرين، ولكن المصريين لن يحلوا محلهم فيها. وسيكون حقل النفط بإدارة مدنية مصرية، غير أن الجيش المصري لن يصل إليها وإلى قطعة الأرض الممتدة على طول خليج السويس. وفي المقابل، وافق الرئيس السادات على ما أصبح يراه العديد من أقرانه العرب شروطاً مهينة: تعهد واضح بعدم اللجوء إلى القوة أو الحصار العسكري، وعدم التهديد باستعمال القوة، والسماح للإسرائيليين بالاحتفاظ بمحطة إنذار مبكر على أعلى نقطة في الممرين في أم خشبة، ومنح الفنيين الأمريكيين الحق في بناء محطات إنذار مبكر، والسماح للشحنات الإسرائيلية غير العسكرية بالمرور عبر قناة السويس.

ووفق السفير آدمز، لم يوضع حد لمدة التعهد بعدم اللجوء إلى القوة، والاتفاق يبقى ساري المفعول حتى يحل محله اتفاق آخر، «وهذه خطوة جرئية غير مسبوقة من رجل دولة عربي باستبعاد الحرب حتى إشعار آخر». يقول المصريون إنهم حصلوا على ضمانة من رئيس الولايات المتحدة بأن لا تقوم إسرائيل بهجوم على سورية، وهذه ضمانة مشكوك فيها، لعدم وجود إشارة مكتوبة إليها. وقد منحت الاتفاقية الولايات المتحدة حق الرقابة الجوية على المصريين.

ورأى السفير البريطاني أن مصر لم تحصل على أراض تعطيها فوائد

(١٣٢) Arab-Israel: British Policy, July 1975, FCO. 93/790.

عسكرية؛ فالمنطقة التي سيجلو عنها الإسرائيليون ضيقة (١٠ كم) ويصعب جداً على الجيش المصري أن يشن هجوماً منها. وتبقى قناة السويس تحت تهديد القوات الإسرائيلية.

وتساءل آدمز: ما الذي دفع الرئيس السادات إلى توقيع اتفاق فصل قوات ثانية؟ الجواب ليس في فوائد الاتفاق، وإنما في السياسة الأوسع للرئيس السادات؛ فهو يعتقد أن مصر بحاجة إلى فترة من السلام لمعالجة وضعها الاقتصادي المتدهور، وذلك بجلب التمويل الأجنبي ورأس المال المصري من الخارج، وجذب السفن للمرور في قناة السويس، وتطوير الموارد النفطية المصرية، وإعادة بناء البنية التحتية في البلاد. وهو يعتقد أن مصر تحتاج إلى تحسين علاقاتها مع الغرب بعد انقطاع طويل عنه. وكان من دوافعه اعتقاده أنه بهذه الاتفاقية يكسب ثقة الولايات المتحدة الضرورية لتنمية الاقتصاد المصري.

بعد هذا التحليل للاتفاق يقول آدمز «إن من صالحنا أن نشجع الرئيس السادات على الاستمرار في سياسته... ومن صالحنا أيضاً الدعم الكامل، إما بصورة فردية وإما بالتنسيق مع شركائنا الأوروبيين، لجهود الإدارة الأمريكية لدفع المفاوضات إلى الأمام. وأخيراً، من صالحنا بذل أقصى جهد لمساعدة الاقتصاد المصري، الذي يعتمد على تنميته توسع التجارة البريطانية والاستثمار هنا»[١٣٣].

وقد أعدت وزارة الخارجية والكومنولث لزيارة الرئيس السادات لبريطانيا التي تمت بين ٦ و٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، ومعه زوجته وابنه وثلاث من بناته، اثنتان مصحوبتان بزوجيهما والثالثة مع خطيبها. وفي أثناء الزيارة، حاول الرئيس السادات خلال حديثه مع رئيس الوزراء ويلسون استكشاف إمكانية شراء أسلحة من بريطانيا[١٣٤].

وواصلت وزارة الخارجية والكومنولث اتصالاتها مع الإدارة الأمريكية

(١٣٣) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٨٤ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٥٣٨، وتقرير السفير البريطاني في القاهرة إلى جيمس كالاهان بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٥، FCO. 93/753.

(١٣٤) مذكرة من توماس برايملو (Thomas Brimelow) إلى السير جون هنت (John Hunt) في مكتب رئيس الوزراء، حول زيارة الرئيس السادات لبريطانيا، لندن بتاريخ ١٤/ ١٠/ ١٩٧٥، FCO. 93/642، ومذكرة من وزارة الخارجية والكومنولث، لندن بتاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٧٥، ومذكرة من الوزارة نفسها بتاريخ ٥/ ١١/ ١٩٧٥، ومذكرة فيرغوسون (E. A. J. Fergusson) بتاريخ ٧/ ١١/ ١٩٧٥ بعنوان: The Secretary of State's Dinner For the Egyptian Foreign Minister on 6/11/1975, FCO. 93/644.

ومساعيها لإبرام اتفاقيات فصل بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية، وبين القوات الإسرائيلية والقوات الأردنية؛ ففي المحادثات التي أجراها كالاهان مع كيسنجر في باريس في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر، قال كيسنجر: إن السوريين في مأزق؛ فهم غير قادرين على القول إنهم لا يريدون التفاوض، ولكنهم يشعرون بأنهم قد يصبحون عاجزين عن تحقيق ما يكفي في مفاوضات منفردة والبدء بمخاطرة دخولها. وأنهم قد يشعرون بالخذلان من أي حصيلة محتملة لمساومة حول بضعة أمتار في الجولان. وأشار كالاهان إلى زيارة وزير الدولة في وزارة الخارجية والكومنولث ديفيد إينالز (D. Ennals) إلى الأردن، والاقتراح الذي سمعه من الملك حسين حول انسحاب إسرائيلي محدود بين إسرائيل وسورية. ولما قال كالاهان إنه يعتزم زيارة السعودية ومنطقة الخليج في آخر الشهر، طلب منه كيسنجر أن يطمئن الأمير فهد، ولي العهد السعودي، بأن الولايات المتحدة عازمة على بذل جهد للتوصل إلى اتفاقية شاملة، وأنها لا تسعى إلى عزل سورية[١٣٥].

وبناء على اجتماع للسفراء العرب المعتمدين لدى بريطانيا، كلف سفير العربية السعودية عبد الرحمن الحليسي وسفير سورية عدنان عمران بمقابلة إينالز للإعراب عن تقديرهم لخطاب المندوب البريطاني في الأمم المتحدة الذي ألقاه في ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ خلال مناقشة مجلس الأمن للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإبداء مشاعر الصدمة لامتناعه عن التصويت على مشروع قرار عربي يوضح ويعدل قراري مجلس الأمن الرقمين (٢٤٢) و(٣٣٨). واحتوى مشروع القرار على مبادئ ثلاثة: حق جميع الدول في العيش بسلام، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، وتوكيد الحقوق الوطنية للفلسطينيين. ودار نقاش بين السفيرين وأربعة من كبار موظفي وزارة الخارجية والكومنولث، شرح خلاله هؤلاء الأسباب التي دفعت المندوب البريطاني إلى الامتناع عن التصويت على مشرع القرار العربي، ومنها أن مشروع القرار يتعارض مع القرارين الرقمين (٢٤٢) و(٣٣٨)، وبسبب غياب إسرائيل، استعملت الولايات المتحدة حق النقض ضده[١٣٦]. وكان همُّ الحكومة البريطانية أن لا ينجح العرب في إصدار قرار عن مجلس الأمن أو عن الجمعية

(١٣٥) Record of A Discussion between the Secretary of State For Foreign and Commonwealth Affairs and the U.S. Secretary of State Dr. Henry Kissinger over Breakfast at the British Embassy, Paris on Sunday 16 November 1975, FCO. 93/777.

(١٣٦) Record of Conversation between the Minister of State at the Foreign and Commonwealth Office and the Saudi and Syrian Ambassadors held at the FCO, at 6:00 pm on Thursday, 29/1/1976, FCO. 93/953.

العامة للأمم المتحدة باللجوء إلى إجراء «الاتحاد من أجل السلام» لا تقبل به إسرائيل والولايات المتحدة[١٣٧].

وسعى الاتحاد السوفياتي إلى عقد مؤتمر جنيف ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيه، غير أن إسرائيل والولايات المتحدة رفضتا عقد المؤتمر بحجة مشاركة المنظمة التي لم تعترف بإسرائيل ولم تقبل بقراري مجلس الأمن الرقمين (٢٤٢) و(٣٣٨)[١٣٨].

٥ ـ حكومة جيمس كالاهان والصراع العربي ـ الإسرائيلي، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩

واجهت حكومة ويلسون في آذار/ مارس ١٩٧٦ أزمة بسبب معارضة النواب اليساريين من حزب العمال لخطط الحكومة في الإنفاق، وسحبهم الثقة منها في ١٦ آذار/ مارس، الأمر الذي دفع ويلسون إلى تقديم استقالة حكومته. وانتخب حزب العمال جيمس كالاهان لرئاسة الحكومة التي تولاها في ٦ نيسان/ أبريل، واختار أنتوني كروسلاند (A. Crosland) وزيراً للخارجية. وكان من الطبيعي أن تواصل الحكومة الجديدة السياسة نفسها نحو الصراع العربي ـ الإسرائيلي التي انتهجتها الحكومة السابقة وكان كالاهان يتولى وزارة الخارجية فيها[١٣٩].

بدأت الوزارة الجديدة نشاطها بإرسال وفد برئاسة وكيل وزارة الخارجية والكومنولث الدائم السير مايكل باليسير (M. Palliser) إلى موسكو لإجراء محادثات مع المسؤولين السوفيات بشأن أزمة الشرق الأوسط. أجرى الوفد في ١٤ حزيران/ يونيو مباحثات مع النائب الأول لوزير الخارجية السوفياتي كوزنيتسوف (V. V. Kuznetsov) وعدد من كبار موظفي وزارته. ولخص كوزنيتسوف موقف حكومته بقوله: «الموقف الثابت والدائم للحكومة السوفياتية هو أن الوضع في الشرق الأوسط يبقى متوتراً ومتفجراً نتيجة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. يمكن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط فقط إذا تحققت ثلاثة شروط، **أولاً**: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي

(١٣٧) تقرير من البعثة البريطانية لدى الأمم المتحدة في نيويورك إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٧٦، في: FCO. 93/963، وتقرير من السفير البريطاني في دمشق ديفيد روبرتس إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٧٦، FCO. 93/950.

(١٣٨) برقية شيفرة من السفارة البريطانية في موسكو إلى وزارة الخارجية والكومنولث، بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٧٦، FCO. 93/945.

(١٣٩) Callaghan, *Time and Change*, pp. 390, 395 and 399.

المحتلة سنة ١٩٦٧؛ **ثانياً**: تأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامة الدولة، و**ثالثاً**: ضمان الأمن لجميع الدول في المنطقة ضمن حدود معترف بها». ورداً على سؤال من باليسير حول مؤتمر جنيف، وكيفية حل المشاركة الفلسطينية في المرحلة الأولى من المؤتمر، قال نائب الوزير السوفياتي إن الولايات المتحدة تعارض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، وترفض إسرائيل الجلوس معها إلى المائدة نفسها. وأكد أن استئناف المؤتمر يعتمد في المقام الأول على موقف الولايات المتحدة[١٤٠].

بعث سفير بريطانيا في مصر، ويلي موريس (W. Morris)، في ٣ تموز/يوليو ١٩٧٦ بتقرير طويل بعنوان «السياسة الخارجية لمصر السادات»، عقد فيه مقارنة بين سياسة جمال عبد الناصر الخارجية، مبيناً آثارها السلبية في مصر وبريطانيا والغرب، وسياسة السادات التي أثنى عليها كثيراً، مبيناً تأثير عدد من الشخصيات المصرية فيها، وهم إسماعيل فهمي والفريق عبد الغني الجمصي، نائب رئيس الوزراء وزير الحربية، ومحمد رياض، ومحمد حسنين هيكل (قبل سنة ١٩٧٣) وأشرف مروان. وذكر أن هذه السياسة قامت على الأسس التالية:

- إحلال المصالح الوطنية المصرية الأساسية محل أدوار مصر القيادية في الشؤون الدولية.
- التركيز على إزالة آثار الحرب العربية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٦٧ من خلال تسوية مرْضية بالتفاوض.
- رعاية الصداقة مع الحكومات الأكثر قدرة على المساعدة في تحقيق الهدفين السابقين، وتقوية اقتصاد مصر.
- تخفيض العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، والسعي إلى إقامة علاقات متينة مع الولايات المتحدة.
- التخلي عن دور مصر القيادي في العالم العربي.
- توثيق علاقات مصر بدول أوروبا الغربية.
- الاستمرار في استعمال العلاقات المصرية ـ الأفريقية وعلاقات مصر

(١٤٠) Record of the Permanent Under Secretary's Talks in the Soviet Ministry of Foreign Affairs, at 11:00 am, on 14 June 1976, FCO. 93/945.

بدول عدم الانحياز لتعبئة التأييد الدولي للقضية العربية.

ورأى السفير موريس أن من واجب بريطانيا والدول الغربية دعم الرئيس السادات من أجل أن يبقى في السلطة[١٤١].

وبناء على طلب وزير الخارجية البريطاني الجديد، أعد مايكل وير (M. Weir)، من دائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، مذكرة في ٢٧ تموز/يوليو تضمنت مقترحات لكي تنسجم السياسة البريطانية بشأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي مع الخط السياسي لبقية دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وعقد الوزير اجتماعاً في وزارته لمناقشة هذه المقترحات في ١٦ أيلول/سبتمبر، وخلص لدى مناقشة المقترحات إلى أن لا حاجة إلى تغيير السياسة البريطانية القائمة[١٤٢].

وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، التقى أنتوني كروسلاند نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ألون في فندق والدورف أستوريا في نيويورك. وبناء على طلب كروسلاند، حلل ألون الوضع في الشرق الأوسط على النحو الذي كان عليه قبل نحو ٦ أشهر من لقائهما، وقال إن كيسنجر نصح لإسرائيل بالتفاوض على إنهاء حالة الحرب ما دامت اتفاقية سلام شاملة غير مقبولة من العرب. وقد فوضت إسرائيل كيسنجر بذلك. ولم يأت رد من العرب. عندها، اقترحت إسرائيل استئناف عقد مؤتمر جنيف، ولكن السوفيات أبطلوا الاقتراح بأن طلبوا مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر. وتوقّع ألون أن تؤدي مشاركة المنظمة إلى اتخاذ المؤتمر قرار إنهاء حالة الحرب وإقامة الدولة الفلسطينية، ولهذا السبب رفضته إسرائيل[١٤٣].

لقد اعتاد المسؤولون الإسرائيليون عند لقائهم ممثلي دول العالم على الكذب وتشويه الحقائق. وهذا ما فعله ألون عند لقائه كروسلاند، حيث طلب منه أن تصدر الحكومة البريطانية تشريعاً ضد المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل. ولكن كروسلاند لم يعده بشيء من هذا.

(١٤١) The Foreign Policy of Sadat's Egypt, A Report by Willie Morris, Cairo, 3 July 1976, FCO. 93/851.

(١٤٢) مذكرة بتاريخ ١٧/٩/١٩٧٦ تلخص اجتماع وزير الخارجية والكومنولث أنتوني كروسلاند مع المسؤولين في وزارته حول الصراع العربي ـ الإسرائيلي، FCO. 93/955.

(١٤٣) Record of a Conversation between the Secretary of State For Foreign and Commonwealth Affairs and the Israeli Deputy Prime Minister at Waldorf Astoria Hotel at 11:30 on 6 October 1976, FCO. 93/952.

وصدرت إلى سفير بريطانيا في القاهرة تعليمات لطلب لقاء إسماعيل فهمي، نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية وسؤاله عن الخطوات الضرورية التالية في عملية السلام. تم اللقاء في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وأبدى السفير إعجاب رئيس الحكومة البريطانية ووزير خارجيته بشجاعة الرئيس السادات وحرصهما على تقديم ما يمكن من مساعدة لتأييد سياسته. وطلب من فهمي أفكاره أو مقترحاته حول استئناف مؤتمر جنيف. رد فهمي بأنه كان يأمل أن يبلغه السفير باقتراحات حكومة جلالتها حول الموضوع، وهو يرجو أن تستعمل الحكومة البريطانية نفوذها لدى الأمريكيين والإسرائيليين لعقد مؤتمر جنيف بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد توقع فهمي اضطراباً في المنطقة لا استئناف القتال إذا لم يُعقد مؤتمر جنيف. وأكد للسفير أن السوريين لن يقاتلوا الإسرائيليين حتى لو لم يجددوا لقوات الأمم المتحدة لمراقبة الفصل بين القوات «الأندوف» (U.N.D.O.F)، وأن الأردنيين لن يقاتلوا من أجل سورية[١٤٤].

وأبلغ السفير إلى وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية محمد رياض في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر أن الحديث في أوساط وزارة الخارجية البريطانية عن دولة أردنية ـ فلسطينية واحدة أو اتحاد فدرالي لم يعد سياسة عملية[١٤٥].

أثارت المصالحة المصرية ـ السورية، التي تمت خلال مؤتمر القمة العربي في القاهرة (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر)[١٤٦]، اهتمام وزارة الخارجية البريطانية. وسأل وير، مدير دائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، سيتنكو (Sytenko)، رئيس دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية السوفياتية، في أثناء لقائهما في وزارة الخارجية والكومنولث في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عمّا إذا كانت المصالحة المصرية ـ السورية ستؤدي إلى موقف عربي مشترك من المفاوضات، وعمّا إذا كانت سورية تريد الدخول في اتفاقية جديدة حول الجولان مماثلة لاتفاقية سيناء الثانية؟ وماهي الاقتراحات السوفياتية حول استئناف مؤتمر جنيف؟ فكرر سيتنكو في رده الاعتراضات السوفياتية على عملية الخطوة خطوة التي مازال السوريون

(١٤٤) تقرير من السفير البريطاني في القاهرة عن حديثه مع إسماعيل فهمي بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٦، FCO. 93/968.

(١٤٥) Note of Conversation with Muhammad Riad, Minister of State For Foreign Affairs by Willie Morris, on 3 November 1976, FCO. 93/852.

(١٤٦) رياض، **مذكرات محمود رياض، ١٩٨٤ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص ٥٤٣ ـ ٥٤٤.

يعارضونها. وبعد نقاش حول مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر، اتفق الطرفان السوفياتي والبريطاني على ضرورة إيجاد صيغة تتضمن اعتراف المنظمة بإسرائيل بصورة ضمنية من أجل قبولها في مؤتمر جنيف.

ولكن سيتنكو قال: حتى لو اعترفت المنظمة بإسرائيل، فإن الأخيرة ستطرح شروطاً تحول دون تقدم المفاوضات، ولذا، على الحكومة البريطانية أن تبلغ الإسرائيليين أنهم إذا كانوا يريدون السلام حقاً، فعليهم أن يجلسوا إلى مائدة التفاوض. إن الفشل في نقد الإسرائيليين يعني التغاضي عن إحجامهم عن العمل. وردّ وير بقوله: ولكن الإسرائيليين يتساءلون عمّا إذا كان العرب يريدون مفاوضات سلام بإخلاص؛ فجلوس حكومة إسرائيلية مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل اعتراف الأخيرة بإسرائيل سيفقدها التأييد المحلي لها. وردّ سيتنكو بأنه إذا مارس الجميع ضغطاً على إسرائيل، فإن الوضع سيتغير. ولما سأله الوفد البريطاني عن إمكانية استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفياتي وإسرائيل، أجاب سيتنكو بأن الإسرائيليين لم يعطوا أي فرصة لهذا، من خلال موقفهم من أزمة الشرق الأوسط، ومن خلال حملتهم على الاتحاد السوفياتي، نيابة عن اليهود السوفيات[١٤٧].

مع انتخاب جيمي كارتر رئيساً للولايات المتحدة في خريف ١٩٧٦، بدأت مرحلة جديدة من المساعي من أجل التوصل إلى تسوية شاملة بين مصر وإسرائيل. ومع بداية إدارة كارتر الجديدة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، انتهت فترة من الجمود بعد توقيع الاتفاق الثاني للفصل بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية. وقد اختار كارتر سايروس فانس (C. Vance) وزيراً للخارجية، وزبغنيو بريجنسكي (Z. Brzezinski) مستشاراً للأمن القومي. وفي فترة قصيرة تمكن الثلاثة من وضع استراتيجيا جديدة للشرق الأوسط تختلف كلياً عن استراتيجية كيسنجر، وذلك بالتخلي عن سياسة الخطوة خطوة، والبدء في البحث عن سبيل للتفاوض على سلام شامل. وظهر منذ البداية عزم الرئيس كارتر على أن يكون له دور فاعل في حل شامل للصراع العربي ـ الإسرائيلي. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، تلقى نائب رئيس الوزراء وزير خارجية مصر إسماعيل فهمي

(١٤٧) Record of Conversation between Mr. Sytenko, Head of the Near East Department in the Soviet Ministry of Foreign Affairs and Mr. Weir, Held at the Foreign and Commonwealth Office, on 11 November 1976, FCO. 93/946.

من زميله الأمريكي رسالة تؤكد توجه الإدارة الأمريكية الجديدة[١٤٨].

كانت المواقف العربية والإسرائيلية معروفة، لا سيما في ما يتعلق باستئناف مؤتمر جنيف. وكان أول لقاء رئيسي بين الوفد المصري برئاسة إسماعيل فهمي والجانب الأمريكي في ٢١ أيلول/ سبتمبر في واشنطن. وقد بيّن كارتر لفهمي أنه لا يستطيع ممارسة ضغط كبير على إسرائيل، كما يطلب الرئيس السادات، لأن فيه خطر انتحار سياسي شخصي له؛ كما أنه لا يستطيع أن يكون متصلباً في موقفه من السوفيات، كما يطلب الرئيس السادات، لأن بريجنيف يشكو دوماً عدم التزام إدارتي بسياسة الانفراج المتفق عليها بين الدولتين. وقال أيضاً إنه يتفهم حق منظمة التحرير الفلسطينية في تحفظها على الفقرة التي تشير إلى الفلسطينيين كلاجئين في قرار مجلس الأمن الرقم (٢٤٢)[١٤٩].

وأسفرت المفاوضات بين الإدارة الأمريكية ومصر والسوفيات وإسرائيل عن تقديم مصر مشروع معاهدة سلام، وتقديم إسرائيل مشروع معاهدة سلام آخر. واتُّفق على عقد مؤتمر جنيف بحضور جميع أطراف الصراع. واحتوى المشروع المصري على الشروط الأساسية لسلام عادل ودائم، وهي: الانسحاب الكامل والشامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في حزيران/ يونيو ١٩٧٦، والاعتراف بحق شعب فلسطين العربي بإقامة دولته، والاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومضمونة دولياً، والتزام جميع الدول في المنطقة في علاقاتها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما عدم اللجوء إلى القوة، وحل الخلافات بالوسائل السلمية. واحتوى القسم الثاني منه على اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وفيها مقدمة من ٥ فقرات و٩ مواد، وسُلّم إلى وزير الخارجية الأمريكي فانس. وأعدت الإدارة الأمريكية مشروع اتفاقية مستمداً من المشروعين المصري والإسرائيلي. وصدر في ١ تشرين الأول/ أكتوبر بيان أمريكي ـ سوفياتي مشترك يدعو إلى عقد مؤتمر جنيف من قِبل جميع الأطراف، بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني. ولكن الولايات المتحدة تراجعت في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر عما جاء في البيان المشترك بسبب معارضة إسرائيل له؛ فما كان من الرئيس السادات إلا أن فاجأ

(١٤٨) Ismail Fahmi, *Negotiating For Peace in the Middle East* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983), pp. 188-190.

(١٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩٥ ـ ١٩٧.

العالم في ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر بإعلان عزمه على زيارة القدس ومخاطبة الكنيست الإسرائيلي. وهذا ما فعله بعد ذلك بيومين[١٥٠]. وفي اليوم الذي أعلن السادات قبول دعوة رئيس وزراء إسرائيل بيغن، قدم إسماعيل فهمي استقالته من منصبه. وكانت الزيارة صدمة قوية للشعب المصري وللعرب جميعاً.

لم تحقق زيارة السادات للقدس وخطابه في الكنيست ما كان يتوقعه من تنازلات على الصعيدين الإسرائيلي والأمريكي. فدعا السادات الأطراف المدعوة إلى مؤتمر جنيف إلى عقد لقاء/ اجتماع تحضيري في القاهرة (وبالتحديد في فندق مينا هاوس) في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر.

وبعد ذلك، دعا الرئيس كارتر الرئيس السادات وبيغن إلى اجتماع في منتجع كامب ديفيد في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨. واستمر الاجتماع بين الوفود الثلاثة الأمريكية والمصرية والإسرائيلية حتى ١٧ أيلول/ سبتمبر، وأسفر عن توقيع اتفاقين بين مصر وإسرائيل (اتفاقيتي كامب ديفيد) كانا الإطار لاتفاقية السلام التي وقعتها مصر وإسرائيل في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩، وكانت سبباً في إجماع الأقطار العربية على مقاطعة مصر، ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس[١٥١].

ما موقف بريطانيا من هذا كله؟ يذكر كالاهان في مذكراته أنه التقى بيغن في القدس قبل أعوام من تسلم الأخير رئاسة الحكومة في إسرائيل، ودار بينهما نقاش حام انتهى بخلاف حاد. ولما أصبح الاثنان في الحكم، قرر كالاهان دعوة بيغن لزيارة بريطانيا، وهي دعوة قدّرها بيغن كثيراً بسبب عدائه الشديد لبريطانيا في الفترة السابقة لقيام دولة إسرائيل، وكان يُعد إرهابياً في نظر حكومة الانتداب البريطانية. ولمّا دخل بيغن قاعة مجلس الوزراء البريطاني في مقر رئاسة الوزراء (١٠ دوانغ ستريت ـ لندن)، لم يخف مشاعره في القاعة التي شهدت اتخاذ قرارات عظيمة عديدة في التاريخ البريطاني؛ إذ رفع يديه إلى فوق رأسه وقال: «كم جميل أن يجلس المرء في بيت الديمقراطية». ثم طلب من العميد الذي كان

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٢١٥ ـ ٢١٩ و٢٢٣ ـ ٢٤٣، و Anwar El-Sadat, *In Search of Identify: An Autobiography* (New York; Hogerstown; San Francisco; London: Happer Colophon Books, 1978), pp. 308-313.

(١٥١) لمزيد من التفاصيل حول المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية في عهد الرئيس السادات، انظر: Fahmi, Ibid., pp. 285-300, and Moshe Dayan, *Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israel Peace Negotiations* (New York: Alfred Knopf, 1981), and William Quant, *Camp David: Peacemaking and Politics* (Washington, DC: Brookings Institution, 1986).

بجانبه أن يفتح خريطة كبيرة في القاعة، وطلب مؤشراً ليقدم محاضرة في تاريخ إسرائيل، ذاكراً دوماً مملكة إسرائيل القديمة والأسماء التوراتية للجليل والسامرة واليهودية. كان هذا أسلوباً غير تقليدي في المحادثة، وقد استمع إليه كالاهان ثم بدأ الحديث الرسمي بينهما[١٥٢]. ولما عاد بيغن إلى إسرائيل ظل على اتصال مع كالاهان، يخبره عن مفاوضاته مع السادات هاتفياً، طالباً منه ردود فعله على كل تقدم أو تراجع فيها. ويرى كالاهان أن تصلُّب بيغن أضعف مكانة إسرائيل في العالم، وأن نظرته الضيقة إلى مستقبل إسرائيل لم تسهم في وحدة شعب إسرائيل. وعلى الرغم من المذابح التي قام بها في لبنان، فإنه عجز عن تحقيق غايته فيه. ولم يكن قادراً قط على النظر إلى الأمور بمنظار واسع، كما كان السادات. وفي نظر كالاهان، كان السادات رجلاً أعظم كثيراً من بيغن الذي غادر الحكومة بدون أن يحل العديد من الأمور والمسائل. ولكن هذا هو الرجل الذي كان على الرئيس كارتر أن يتفاوض معه، فقرر في مطلع سنة ١٩٧٨ دعوة الاثنين، السادات وبيغن، إلى زيارته منفردين في واشنطن، حيث وصل السادات في شباط/فبراير، ووصل بيغن بعده بشهر واحد.

في ١٥ شباط/فبراير، أجرى كالاهان حديثاً هاتفياً مع الرئيس كارتر الذي فاتحه بأمور الشرق الأوسط التي كان على علم بتفاصيل مفاوضاتها عن طريق الاتصال المستمر بينه وبين كل من بيغن والسادات. قال له كارتر مازحاً: «أود أن أقوم وإياك بصفقة، بحيث تكون أنت مسؤولاً عن بيغن وأنا أتدبر السادات». رد كالاهان بأنه (أي كارتر) اختار المهمة الأسهل.

يذكر كالاهان أيضاً أن بيغن زار واشنطن في ٢١ آذار/مارس، وكان في حالة مزاجية سيئة لم يستطع الرئيس كارتر تحسينها، أو تعديل موقفه، فكانت زيارة فاشلة تماماً. ولما قابله كالاهان بعدها، كان كارتر مكتئباً، ومتردداً في الاستمرار في المسعى لإيجاد تسوية شرق أوسطية. ولكن كالاهان حثه بقوة على الاستمرار وعدم الاستسلام. وواصل كارتر مساعيه، وبعد ستة أشهر، كان آخر ١٣ يوماً منها محادثات ثلاثية الأطراف، صاخبة ومنهكة، انتهت إلى اتفاقية كامب ديفيد التي وقّعها بيغن والسادات[١٥٣].

والواقع، أن حكومة كالاهان العمالية لم تختلف في موقفها من الصراع

(١٥٢) Callaghan, *Time and Change*, p. 487.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٨٧ ـ ٤٩٠.

العربي ـ الإسرائيلي ومن المساعي الأمريكية والسوفياتية لإيجاد تسوية عادلة وشاملة له عن موقف الحكومات البريطانية السابقة منذ حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. فقد حرصت على أن تكون على اطلاع تام على ما يجري على الساحة الشرق الأوسطية، من خلال سفاراتها في عواصم دول المنطقة، ومن خلال الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين البريطانيين وكبار المسؤولين في هذه الدول. واتخذت موقف الحذر الشديد والامتناع عن الإقدام على أي مقترح أو مبادرة قد يعتبرها العرب أو الإسرائيليون في غير صالحهم، أو قد تعيق المساعي الأمريكية للتسوية، إلا إذا طلب الأمريكيون منها ذلك. وكان دافعها إلى اتخاذ هذا الموقف الحفاظ على مصالحها في المنطقة العربية، والخوف من ردود الفعل البريطانية المحلية والأمريكية المؤيدة لإسرائيل، وشعورها بالعجز عن ممارسة أي نفوذ أو ضغط على أطراف الصراع.

٦ ـ الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢

بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، والصدمة النفسية المروعة التي ألمّت بأنظمة الحكم العربية المحيطة بإسرائيل، تساهلت هذه الأنظمة مع نشاط العمل الفدائي الفلسطيني على أراضيها. وقد طرح الفدائيون شعار النضال الوطني الفلسطيني وحرب التحرير الشعبية كوسيلة لتحرير فلسطين، بديلاً من الجيوش النظامية العربية. وأدّت تجربة العمل الفدائي المريرة في الأردن إلى خروجهم منها بين أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ وتموز/يوليو ١٩٧١، والانتقال إلى لبنان، حيث الحكومة المركزية هشة سياسياً وعسكرياً، والفروق الاجتماعية الاقتصادية واسعة في المجتمع، والحساسيات الطائفية والإثنية تعرقل الوحدة الوطنية. وقد وجدت منظمات العمل الفدائي في لبنان البيئة المناسبة لشن عملياتها العسكرية منه ضد إسرائيل. وساهم وجود حوالى ربع مليون لاجئ فلسطيني على أرض لبنان في تزويدهم بمورد بشري مهم[١٥٤].

كان الرد الإسرائيلي على عمليات الفدائيين المنطلقة من جنوب لبنان عمليات عسكرية انتقامية لردع الفلسطينيين، وضمان أمن الحدود الإسرائيلية الشمالية مع لبنان.

(١٥٤) Emile Sahliyeh, *The PLO after the Lebanon War* (Boulder, CO; London: Westview Press, 1986), pp. 3-4.

ومنذ أن اندلعت الحرب الأهلية في لبنان سنة ١٩٧٥، واجهت إسرائيل ثلاث مشاكل هي: كيفية مواجهة العمل الفدائي المنطلق من لبنان، والموقف من المسيحيين وكيفية الإفادة منه في الحرب الأهلية، ومواجهة التدخل السوري في لبنان. بدأت إسرائيل بتنفيذ خطتها في إنشاء «الجدار الطيب» بالتعاون مع الضابطين في الجيش اللبناني المنشقين سعد حداد وسامي شدياق، بتأليف جيش لبنان الجنوبي بقيادة حداد، الذي ضم أيضاً ميليشيا مسيحية من القرى المسيحية المارونية في الجنوب اللبناني، وذلك في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٧٦. وفي هذه السنة، دخلت قوات سورية لبنان باسم «قوات الردع العربية» لإنهاء الحرب الأهلية في البلاد، واشترطت الولايات المتحدة وإسرائيل أن لا تتجاوز هذه القوات في انتشارها جنوباً نهر الأوّلي في المدخل الشمالي لمدينة صيدا اللبنانية، باعتبار أن الجنوب اللبناني أصبح مسرحاً للعمليات الفدائية الفلسطينية في ما أصبح يُعرف في الصحافة الأجنبية بـ «فتح لاند»[١٥٥].

بوصول حزب الليكود إلى الحكم في إسرائيل سنة ١٩٧٧ برئاسة بيغن، وزيارة الرئيس السادات إلى القدس في السنة نفسها، حدثت تغيرات مهمة في المنطقة؛ فقد رأت حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرف ضرورة القيام بعملية عسكرية واسعة في جنوب لبنان لاستئصال المقاومة الفلسطينية فيه. وانتهزت إسرائيل قيام مجموعة فدائية في ١١ آذار/ مارس ١٩٧٨ بعملية على طريق حيفا، تمّ فيها خطف حافلة إسرائيلية وقتل ٣٥ من ركابها، فأقدمت على عملية واسعة النطاق سمتها «عملية الليطاني»، بهدف القضاء على المقاومة الفلسطينية، والاحتفاظ بحزام أمني يوضع تحت إشراف جيش سعد حداد. بدأ الاجتياح الإسرائيلي في ١٥ آذار/ مارس، وخلال أيام وصل الجيش الإسرائيلي إلى نهر الليطاني، أي احتل ما مساحته ٥٠٠ ـ ٦٠٠ كم^2. وتدخل مجلس الأمن الدولي، ولكنه لم يدن العدوان الإسرائيلي وإنما أجبر إسرائيل على سحب قواتها من لبنان بموجب قراره الرقم (٤٢٥)، ووضع قوات دولية في هذه المنطقة من جنوب لبنان، مع قوات

(١٥٥) عبد الرؤوف سنو، **حرب لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠: تفكك الدولة وتصدع المجتمع**، ٢ ج (بيروت: الدار العربية للعلوم، ناشرون، ٢٠٠٨)، ج ١، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥؛ Robert Fisk, *Pity the Nation: Lebanon at War* (Oxford: Oxford University Press, 1991), pp. 92-133; Avner Yaniv, *Dilemmans of Security: Politics, Strategy and the Israeli Experience in Lebanon* (New York; Oxford: Oxford University, Press, 1987), pp. 64-75, and Henry Kissinger, *Years of Renewal* (New York: Simon and Schester, 1999), pp. 1045-1046.

سعد حداد. وبذلك وفرت إسرائيل لنفسها حزاماً أمنياً عمقه ٤٠ كم[١٥٦].

تابعت الحكومة البريطانية الحرب الأهلية في لبنان منذ بداياتها. وكتب السفير البريطاني في تل أبيب، نيوينغتون (M. J. Newington) تقريراً في ١١ آب/ أغسطس١٩٧٦ جاء فيه أنه علم من جوزيف هداس، رئيس قسم البحث والتخطيط في وزارة الخارجية الإسرائيلية، أن عملية إنشاء الكونتونات تسير قدماً في لبنان، وأن معظم الطوائف اللبنانية تتحول ضد الفلسطينيين، وأن إسرائيل تبذل قصارى جهدها للحيلولة دون عودة قوات فلسطينية قد تتجمع في منطقة ساحلية بين بيروت وصور، وأن السوريين قد لا يسمحون للقوات الفلسطينية بالوصول إلى أقصى الجنوب. كما أن جيش لبنان العربي الذي يقوده الضابط أحمد الخطيب لن يتمكن من فرض سيطرته على جنوب نهر الليطاني. واعترف هداس، اليهودي الدمشقي الذي غادر إلى إسرائيل سنة ١٩٤٨، أن إسرائيل تزود بعض القرى في جنوب لبنان بالأسلحة[١٥٧].

وفي لقاء تم في ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ بين وزير الخارجية البريطاني، كروسلاند، ونائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ألون في نيويورك، قال الأخير، معلقاً على الوضع في لبنان، إن القتال سوف يستمر لبعض الوقت لأن السوريين لا يريدون اتخاذ عمل عسكري حاسم، وهم قادرون عليه، ويريدون الحفاظ على التوازن، وزيادة اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية عليهم. وأكد أن إسرائيل تراقب بدقة كل ما يجري في لبنان. ولما سأله كروسلاند: إلى أي حد ضعفت منظمة التحرير الفلسطينية في التجربة اللبنانية، وهل ما أصابها عطل دائم أم مؤقت؟ قال ألون: «إن منظمة التحرير الفلسطينية ضعفت مادياً، وخسرت العديد من قادتها الشباب، ولكن لم يقض عليها كلياً. وقد حققت سياسياً بعض المكاسب، مثل انتخابها في مؤتمر كولومبو لدول عدم الانحياز في لجنة التنسيق لهذه الدول، واعتُرف بها كدولة وعضو كامل في جامعة الدول العربية»[١٥٨].

(١٥٦) سنو، المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥ و٢٨٨ ـ ٢٨٩، وWalid Khalidi, *Conflict and Violence: Confrontation in the Middle East* (Cambridge, MA: Centre for International Affairs-Harvard University, 1983), pp. 131-137.

(١٥٧) تقرير من السفير البريطاني في تل أبيب إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ١١/٨/١٩٧٦، FCO. 93/951.

(١٥٨) Record of a Conversation between the Secretary of State For Foreign and Commonwealth Affairs and the Israeli Deputy Priem Minister at Waldorf Astoria Hotel, at 11:30 Hours, on 6 October 1976, FCO. 93/952.

وقد أثار وير، مدير دائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية والكومنولث، موضوع لبنان عند لقائه سيتنكو، رئيس دائرة الشرق الأدنى في وزارة الخارجية السوفياتية، في لندن في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦. قال سيتنكو إن الحرب الأهلية بدأها المسيحيون في لبنان، وجذور النزاع هي غياب تسوية عربية ـ إسرائيلية. ولذا، يرى الاتحاد السوفياتي ضرورة وقف القتال، وضمان بقاء لبنان دولة موحدة ذات سيادة، بدون الإضرار بالحركة الوطنية الفلسطينية. وأضاف أن من المبكر جداً الحكم على مستقبل لبنان؛ فوقف إطلاق النار الحالي هو السابع والخمسون. فردّ وير بأن لا فائدة من إلقاء اللوم على أي طرف، وسأل عن تغير ممكن في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فأجابه سيتنكو: إن وضع عرفات مقبول في العالم العربي، ويبدو أن السوريين يريدون منع منظمة التحرير الفلسطينية من انتهاج سياسة مستقلة. ولكن السوفيات يحثون السوريين والمنظمة على إيجاد قاعدة لإنهاء خلافاتهم، والسوريون لم يثيروا معهم مسألة تغيير قيادة المنظمة. وأكد سيتنكو أن لا صلة للاتحاد السوفياتي بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يقودها جورج حبش، وإنما للجبهة تلك صلات مع ليبيا والعراق[١٥٩].

ظلت بريطانيا على سياستها بجمع المعلومات الوافية عمّا يجري في منطقة الشرق الأوسط، وملازمة جانب الحذر في اتخاذ أي موقف سياسي علني. ونظراً إلى عدم توافر الوثائق البريطانية الخاصة بوزارة الخارجية والكومنولث بعد سنة ١٩٧٦، فقد اعتمدنا على مذكرات الساسة البريطانيين المنشورة بعد هذا التاريخ، وعلى الدراسات المنشورة، للتعرف إلى الموقف البريطاني من أحداث المنطقة والمشاريع الوحدوية العربية.

في ٤ أيار/ مايو ١٩٧٩، أُجريت انتخابات نيابية في بريطانيا، وحصل حزب المحافظين على أكثرية المقاعد في مجلس العموم، فكُلفت مارغريت تاتشر بتأليف الحكومة، التي ضمت إيان غيلمور (I. Gilmour) وزيراً للخارجية حتى سنة ١٩٨٣، ثم حل محله جفري هاو (J. Howe) من سنة ١٩٨٣ حتى سنة ١٩٨٩[١٦٠].

لم يكن للحكومة البريطانية دور يُذكر في الاجتياح الإسرائيلي الأول في

(١٥٩) Record of Conversation between Mr. Sytenko, Head of the Near East Department and Mr. Weir, Held at the Foreign and Commonwealth Office on 11 November 1976, FCO. 93/946.

(١٦٠) Margaret Thatcher, *The Downing Street Years* (London: Harper Collins Publishers, 1993), pp. 17 and 28.

آذار/ مارس ١٩٧٨، سوى موافقة مندوبها الدائم في الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن الرقم (٤٢٥).

دخل الجنرال أريئيل شارون حكومة بيغن في ١ آب/ أغسطس ١٩٨١ وزيراً للدفاع. وكان يعتقد أن بضم لبنان إلى معاهدة سلام مع إسرائيل يكتمل مثلث السلام بيروت ـ تل أبيب ـ القاهرة. وبدأت المواجهات الاستفزازية الإسرائيلية للقوات الفلسطينية في لبنان، ومنها قصف محلة الفاكهاني في بيروت أول مرة. وانتهزت إسرائيل إبرام معاهدة السلام مع مصر في آذار/ مارس ١٩٧٩، وما تلا ذلك من توتر في الوطن العربي وقطيعة بين مصر ومعظم الأقطار العربية، واندلاع الحرب بين العراق وإيران في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، والانقسام الذي أحدثته بين الأقطار العربية، وتفكك التضامن العربي كما اتضح في القمة العربية في فاس في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢، حينما عارضت جبهة الصمود والتصدي (سورية وليبيا واليمن الجنوبي والجزائر) مشروع الأمير فهد، ولي عهد العربية السعودية (٧ آب/ أغسطس ١٩٨١)، لاجتياح لبنان لفرض معاهدة سلام على حكومته بالقوة، وإخراجه من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإحكام الكماشة على سورية، والقضاء على القوات الفلسطينية في لبنان، وإخراج القوات السورية منه.

بدأ الغزو الإسرائيلي في ٦ حزيران/ يونيو١٩٨٢، بمباركة من وزير الخارجية الأمريكي ألكسندر هيغ (A. Haig)، وباتفاق مع قائد «القوات اللبنانية» بشير الجميّل تمّ في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢. وكانت الذريعة التي تمسكت بها إسرائيل لشن عدوانها قيام منظمة «فتح ـ المجلس الثوري»، التي يقودها أبو نضال المنشق عن منظمة فتح، بمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرغوف في ٣ حزيران/ يونيو.

تقدمت القوات الإسرائيلية حتى وصلت بيروت وطريق بيروت ـ دمشق. وتوقف إطلاق النار في ١٣ حزيران/ يونيو بقرار من مجلس الأمن الرقم (٥٠٩)، ولكن قصف بيروت الغربية استمر حتى ١٩ حزيران/ يونيو. وكانت ردود الفعل العربية الرسمية والشعبية سلبية مع أول اجتياح إسرائيلي لعاصمة عربية. واكتفت الأنظمة العربية بالاستعانة بالحكومة الأمريكية لسحب القوات الإسرائيلية من لبنان[١٦١].

(١٦١) سنو، حرب لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠: **تفكك الدولة وتصدع المجتمع**، ج ١، ص ٢٠٩ ـ ٣١٤.

كيف كان موقف الحكومة البريطانية ورئيستها تاتشر؟ لا تذكر تاتشر شيئاً عن الاجتياح الإسرائيلي، سوى أنه أدى «إلى نشر قوات متعددة الجنسيات في آب/أغسطس ١٩٨٢ في بيروت، معظمها من القوات الأمريكية، ثم سُحبت ثم عادت في أيلول/سبتمبر بعد المذابح في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في ضواحي بيروت التي صدمت العالم». وتألفت هذه القوات من جنود أمريكيين وإيطاليين وفرنسيين. وطلبت الحكومة اللبنانية من الحكومة البريطانية المشاركة في هذه القوات، فردّت تاتشر بالاعتذار، عندها أرسلت الحكومة اللبنانية مبعوثاً خاصاً لمقابلة تاتشر وحثها على المشاركة، فوافقت على إرسال ١٠٠ جندي بريطاني من قبرص. والغاية من هذه القوات المتعددة الجنسيات مساعدة الحكومة اللبنانية والقوات المسلحة اللبنانية على استعادة السلطة على بيروت، وتأمين حماية السكان فيها.

تقول تاتشر في مذكراتها إنها كانت اضطرت إلى إرسال هذه القوات تحت الضغط الأمريكي والإيطالي، وزيادة عددها في ما بعد، وتمديد فترة بقائها. وكانت لديها شكوك في أن يكون عدد هذه القوات كافياً ليتيح للحكومة اللبنانية والجيش اللبناني استعادة سلطتهما، ولذا، كانت تفكر بسحب هذه القوات بدلاً من زيادة عددها. ولهذا الغرض، عقدت في ٩ أيلول/سبتمبر اجتماعاً مع الوزراء المختصين والمستشارين في تشكرز، وتلقت معلومات تفيد بأن الولايات المتحدة عازمة على أن تتخذ خطاً متشدداً مع السوريين، «مع أن سورية بالتأكيد كانت عقبة أمام أي تقدم، ولذا فإن دعمها ضروري لأي حل للأزمة اللبنانية».

تقول تاتشر: «كان الوضع العسكري والسياسي في لبنان في تدهور. وفي جبال الشوف جنوب بيروت، كانت قوات الأقلية الدرزية، الصديقة تاريخياً لبريطانيا، مشغولة في نزاع مع الجيش اللبناني في وضع ليس بإمكان أي فريق إحراز النصر فيه، وبدا كما لو أنه مأزق عسكري. كان الدروز تحت ضغط من حلفائهم السوريين لتحقيق أهدافهم الأوسع ممّا يرغبون. بالتأكيد ليس لديهم خلاف مع البريطانيين، وسعوا إلى تجنب إطلاق النار على مواقعنا». ولمّا علمت تاتشر أن قنبلة سقطت بالقرب من عناصر القوة البريطانية، طلبت من وزير الدفاع البريطاني مايكل هزلتاين (M. Heseltine) الاتصال هاتفياً بالزعيم الدرزي وليد جنبلاط، لوقف القصف المدفعي على القوات البريطانية، «فقد كانت قوتنا صغيرة ومكشوفة ومعزولة، وكانت تاتشر قلقة عليها».

تضيف تاتشر أنه لم يكن في استطاعة الرئيس اللبناني أمين الجميّل

والحكومة اللبنانية تحرير نفسيهما من الانتماء والالتزام بحزب الكتائب، والحصول على دعم لبناني أوسع. ولذلك كان لا بد لهما من الاعتماد على الأمريكيين. وقدرت تاتشر آنذاك أن ثلاثة أرباع لبنان محتل من جانب السوريين والإسرائيليين، فيما فرص السلام والاستقرار في الباقي ضعيفة[١٦٢].

في يوم الأحد ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، قام انتحاري بإدخال سيارة محملة بالمتفجرات إلى القبو في مقر قيادة مشاة البحرية الأمريكية في بيروت، فأدى انفجارها إلى تدمير البناء كلياً. وبعد ذلك بقليل، وقع انفجار ثان في مقر قوات المظليين الفرنسيين. وكانت خسائر الأمريكيين في الأرواح ٢٤٢ عسكرياً وخسائر الفرنسيين ٥٨ عسكرياً، أي كانت تلك الخسائر في مجموعها أقل من خسائر بريطانيا في حرب فولكلاند (٢٥٧ جندياً في ٢ نيسان/أبريل - ١٤ حزيران/يونيو ١٩٨٢). ونسبت منظمتان إسلاميتان شيعيتان تينك العمليتين إليهما. وكان رد الفعل البريطاني الفوري الإعراب عن الصدمة، وإدانة المتعصبين مسببي الحادثين. وكانت تاتشر تخشى تأثير هذه العملية في معنويات القوات المتعددة الجنسيات، وأنه لخطأ إعطاء الانطباع لمنفذي العملية بخروج هذه القوات من بيروت، وأن ماحدث يلقي ضوءاً على المخاطر الكبيرة على وجود القوة البريطانية في لبنان. وكان السؤال الذي طرحته: «هل هناك ما يبرر الاستمرار في المخاطرة بحياة قواتنا لهدف ليس واضحاً تماماً؟».

تقول تاتشر في مذكراتها إنها تأثرت في موقفها من عمليتي التفجير في بيروت بالموقف الأمريكي المخالف لموقفها في غزو جزيرة غرينادا (١٩٨٣)، وكان يضايقها أن الافتقار إلى التشاور وعدم التنبؤ بالمواقف قد يتكرران في لبنان، وتكون لهما نتائج مدمرة. وتقول أيضاً: «من الطبيعي أن أتفهم رغبة الولايات المتحدة في الرد بضرب الإرهابيين الذين اعتدوا على قواتها في بيروت. ولكن مهما كان العمل العسكري الذي سيتخذ الآن، فإني أردته أن يكون مشروعاً وموزوناً وفعالاً»[١٦٣].

بعثت تاتشر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر برسالة إلى الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، ترحب فيها بالتأكيدات التي تلقاها وزير الخارجية البريطاني هاو

(١٦٢) Thatcher, Ibid., pp. 326-32.

(١٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

من زميله الأمريكي جورج شولتز (G. Schultz) بأن الأمريكيين لا يفكرون برد فعل سريع، ويحض على تشكيل حكومة لبنانية موسعة. وقد رد الرئيس الأمريكي على رسالتها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مؤكداً أن «أي عمل لن يكون انتقامياً وإنما دفاعاً عن النفس، وأن من ارتكبوا الجريمة لن يُسمح لهم بتكرارها». وبعد أسبوع واحد، بعث إليها برسالة يبلغها فيها بأنه لم يتخذ بعدُ قراره النهائي، وأنه يميل إلى اتخاذ عمل عسكري محدود وحاسم. وجاء ردّ تاتشر على رسالته سريعاً، حيث قالت إنها تتفهم جيداً الضغوط التي تمارَس عليه لاتخاذ عمل عسكري، ولكنها تود أن تعطيه رأيها الصريح حول القرار الذي يجب أن يكون مشروعاً للدفاع عن النفس، ومحدوداً. ولا بد من تجنب إصابة المدنيين، وتقليل فرص استغلاله للدعاية المعادية. وتقول إنها كانت سعيدة لأنه لم يورط إسرائيل فيه، ولم يستهدف سورية أو إيران لما لذلك من خطورة. وكانت فرنسا قد ردّت بقصف جوي بتحريض أمريكي، كما قال الرئيس فرانسوا ميتران لتاتشر. وردّ الأمريكيون بقصف المواقع السورية في وسط لبنان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. ولم يكن لهذه الردود العسكرية أثر يذكر. وكانت المشكلة الحقيقية، كما تقول تاتشر، ليس متى يتم الانسحاب من لبنان، وإنما كيف يتم.

انتهزت الولايات المتحدة وبريطانيا فرصة فقدان سيطرة الحكومة اللبنانية على بيروت الغربية في شباط/فبراير ١٩٨٤، وسحبت القوات المتعددة الجنسيات منها في آذار/مارس من السنة نفسها. وترى تاتشر أن التدخل الأمريكي في لبنان كان فاشلاً تماماً، وأن ما حدث هناك يحتوي على دروس عدة، **أولها** أنه من غير الحكمة التدخل في وضع كهذا ما لم يكن لديك هدف واضح، والاستعداد والقدرة على توفير الوسائل لتحقيقه، و**ثانيها** أنه لا جدوى من القيام بعمل انتقامي لا يغير شيئاً على أرض الواقع، و**ثالثها** أنه يجب تجنب تحدي دولة إقليمية رئيسية، مثل سورية، إلا إذا توافر الاستعداد للمجابهة، مع حساب جميع النتائج المترتبة على ذلك[١٦٤].

(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨ و٣٣٣ ـ ٣٣٤.

الفصل الرابع

بريطانيا والوحدة العربية
١٩٨٠ ـ ٢٠٠٥

أولاً: بريطانيا والاتحادات العربية، ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠

١ ـ اتحاد الجمهوريات العربية

قامت ليبيا بعد ثورة الفاتح من سبتمبر/أيلول ١٩٦٩ بدور رئيسي في تجارب اتحادية بين عدد من الأقطار العربية لم تعمّر طويلاً، وكانت نهاية عدد منها مؤسفة. كان قادة الثورة الليبية، وعلى رأسهم العقيد معمر القذافي، طلبة في المرحلة الثانوية في الخمسينيات من القرن العشرين، التي بلغ المد القومي العربي فيها أوجه، ولا سيما بعد تأميم جمال عبد الناصر شركة قناة السويس، وتعرض مصر للعدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦. وقد تأثر هؤلاء الشباب بالموجة القومية الصاعدة، وبالدعاية التي كانت تنطلق من محطتي «إذاعة القاهرة» وإذاعة «صوت العرب».

وأعلنت الثورة منذ البداية توجهها إلى الخارج بعامة وإلى البلاد العربية الشقيقة بخاصة؛ فقد كان القذافي يرى أن الثورة الليبية ليست سوى الشرارة الأولى للثورة التاريخية الكبرى التي ستجتاح الوطن العربي كله. وأكد هو ورفاقه وحدة الوطن العربي، وأن الوحدة العربية لها جذورها في قلوب العرب، وهي واقع لا مراء فيه، وهدف رئيسي للثورة الليبية. ولا بد من التعرف إلى العقبات التي تعترضها، لا سيما القوى الإمبريالية الأجنبية، والرجعية العربية، والاستغلال والتخلف والظلم والجهل.

كان أول أعمال حكومة الثورة إجلاء القوات البريطانية والأمريكية عن القواعد العسكرية في ليبيا. والواقع، أن بريطانيا والولايات المتحدة لم تبديا مقاومة للمطالب الليبية؛ فالاتفاقيات مدتها ٢٠ سنة، وقد قاربت على نهايتها (الاتفاقية الليبية ـ الأمريكية تنتهي في سنة ١٩٧١، والاتفاقية الليبية ـ البريطانية تنتهي في سنة ١٩٧٣)، فقررت بريطانيا سحب قواتها من ليبيا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، وتلتها الولايات المتحدة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

وتم جلاء القوات الأمريكية عن قاعدة ويلس (Wheelus) في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠، وسُلمت القاعدتان البريطانيتان إلى الليبيين في ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٠.

وسعى قادة الثورة إلى تصفية آخر مظاهر الاستعمار الإيطالي، وكان المعمرين البالغ عددهم نحو ٥٠ ألفاً، فأمموا البنوك على مرحلتين، كان آخرها في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، وصودرت ممتلكات المعمرين في ٢١ تموز/ يوليو ١٩٧٠. وبعد أن كانت ليبيا تعتمد على بريطانيا في تسليح قواتها المسلحة، اتجهت إلى فرنسا بين سنتي ١٩٧٠ و١٩٧٤[١].

رفع قادة الثورة الليبية الشعارات القومية المعروفة: الحرية والاشتراكية والوحدة العربية، وجعلوها أهدافاً عامة لثورتهم. وركزوا على الوحدة؛ فهي في نظر القذافي ضرورة مطلقة لحماية الشعب العربي من أعدائه، وللدفاع عن إنجازاته والحرية والاشتراكية، وهي الأساس المتين والقاعدة الصلبة التي تنطلق منها الجماهير العربية لتحرير البلاد المقدسة وما اغتصبه العدو. وهي فوق ذلك الرد الحاسم والتاريخي على التحديات الإمبريالية والصهيونية، والدرع الواقية لثروات العرب، ولا تعيقها سوى القصور والعروش والحدود المصطنعة التي بنتها الإمبريالية وفرضتها على الشعب العربي بالقوة[٢].

كان من الطبيعي أن يتجه قادة الثورة الليبية إلى مصر، جارة ليبيا والمقر الرئيسي للحركة القومية العربية، وجاءت الأحداث مواتية لذلك؛ فبعد فشل مؤتمر قمة الرباط (٢٠ ـ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩) في إقرار استراتيجيا عربية لمجابهة إسرائيل، بسبب رفض سورية والمغرب والجزائر وتونس، اتجه الرئيس عبد الناصر نحو ليبيا، وأجرى محادثات مع القادة الليبيين والسودانيين بهدف إقامة تحالف ثلاثي متين. وفي ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر، وقّع عبد الناصر والقذافي وجعفر النميري، الذي وصل إلى السلطة في السودان بانقلاب عسكري في أيار/ مايو ١٩٦٩، ميثاق طرابلس الذي أسفر عن ميلاد جبهة ثورية. كان الميثاق مجرد اتفاق بين الرؤساء الثلاثة على اللقاء مرة كل ٤ أشهر. وتلا ذلك تعاون في ميادين التعليم والاتصالات والزراعة واستثمار الموارد الطبيعية.

---

(١) William Zartman et Aureliano Buendai, *La Politique étrangère libyenne, dans la libye nouvelle: Rupture et Continuité* (Paris: Editions du Centre National de la Recherche Scientifique, 1975), pp. 101-107, et Juliette Bessis, *La Libye contempraine* (Paris: Editions L'Harmattan, 1986), pp. 106-109.

(٢) Zartman et Buendai, Ibid., pp. 110-111.

جاءت وفاة عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، لتدفع القادة في الدول الثلاث إلى تحقيق حلم الرئيس الراحل، فالتقى القذافي والنميري والسادات في القاهرة بين ٤ و٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، وقرروا إقامة اتحاد ثلاثي على مراحل عدة، وتأليف عدد من لجان التخطيط والتنسيق، على رأسها قيادة ثلاثية. وبعد ذلك بأيام، جرى انقلاب عسكري في سورية جاء بحافظ الأسد رئيساً للجمهورية. وقام الأسد بزيارة القاهرة، حيث أعلن انضمام بلاده إلى الاتحاد في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر. واجتمع مجلس الرؤساء الأربعة في القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٧١، وفي نيسان/ أبريل من السنة نفسها، وقد انسحب الرئيس السوداني النميري من الاجتماع الثاني وعاد إلى الخرطوم، بينما اتجه الرؤساء الثلاثة إلى بنغازي، وأعلنوا في ١٧ نيسان/ أبريل قيام «اتحاد الجمهوريات العربية»، فاتحين باب الانضمام إليه للأقطار العربية كافة. ونصت الأحكام الأساسية للاتحاد، وكان اتحاداً كونفدرالياً فضفاضاً، على قيام مجلس رئاسة الاتحاد من رؤساء الجمهوريات الأعضاء، ومجلس وزراء، ومجلس أمة بعدد متساو لدول الاتحاد، ومحكمة دستورية اتحادية[٣].

علّق بوستغيت (M. R. Postgate) من السفارة البريطانية في القاهرة على الاتحاد بالشك في فرص نجاحه، وأنه لن يشكل خطراً على إسرائيل[٤]. وأكد هذه الشكوك السفير البريطاني في طرابلس ووكر (J. F. Walker) في مذكرته المؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠، وحاول بيان مصالح القادة الثلاثة في قيام الاتحاد؛ فالاتحاد سيعزز مكانة الجمهورية العربية المتحدة كقائد للدول العربية التقدمية، وسيقوي الدعمُ المصري النميري والقذافي في مواجهة خصومهما المحليين. وعلى الصعيد الاقتصادي، سوف تضمن مصر عملاً للقوى العاملة العاطلة فيها، وأسواقاً لمنتجاتها، وتفيد ليبيا والسودان من المعونة الفنية المصرية. ورأى ووكر أن مستقبل هذا الاتحاد غير مؤكد، بسبب خشية الليبيين والسودانيين من الهيمنة المصرية، ومعارضة الحزب الشيوعي السوداني للاتحاد.

وأشار غولدينغ (M. I. Goulding) في السفارة البريطانية في القاهرة، ضمن

---

(٣) المصدر نفسه، ص ١١٢ ـ ١١٣، و**المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية**، إعداد يوسف خوري، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠)، ص ٤٣٢ ـ ٤٣٦.

(٤) تقرير بوستغيت في القاهرة إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٧٠، ومذكرة ووكر حول الاتحاد الثلاثي بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٧٠، FCO. 17/1353.

تقريره إلى وزارة الخارجية والكومنولث في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠، إلى أن مصر ليست متحمسة لإقامة الاتحاد، وليست مؤيدة لتحركات القذافي وتصريحاته المتطرفة[٥]. وفي برقية من السفير البريطاني في القاهرة بومونت إلى وزارة الخارجية والكومنولث في ٣٠ نيسان/ أبريل ١٩٧١، تحليل لدوافع الرئيس السادات لقبول ميثاق بنغازي، يذكر أنها خمسة: شراء الوقت لتشتيت انتباه الشعب المصري عن مسألة استئناف القتال ضد إسرائيل؛ ووضع موعد نهائي جديد تقوم الولايات المتحدة قبل انقضائه بتحقيق تقدم نحو تسوية سلمية، إذا كان لا بدّ من تجنب القتال؛ إعادة التزامه بأفكار عبد الناصر في مواجهة النقد في داخل مصر وخارجها؛ الحصول على المال الليبي؛ الحيلولة دون اندفاع الليبيين باتجاه الاتحاد مع الجزائر. وذكر بومونت أن السادات جعل الاتحاد فضفاضاً لكي يحتفظ بحريته في التسوية السلمية مع إسرائيل، وأنه واجه صعوبة لتمريره في الاتحاد الاشتراكي[٦].

وعلى صعيد الاتحاد الكونفدرالي الثلاثي، صودق على دستوره باستفتاء شعبي في البلدان الثلاثة، فحصل على تأييد ٩٩,٩ بالمئة في مصر، و٩٨,٦ بالمئة في ليبيا، و٩٦,٤ بالمئة في سورية. غير أن الاتحاد لم يسر في الاتجاه المرجو؛ فبعد ٦ أشهر من صدور الدستور، قدم القذافي إلى السادات مشروع دمج كلي بين مصر وليبيا في شباط/ فبراير ١٩٧٢. فطلب الرئيس المصري مهلة ٥ أشهر للتفكير في الموضوع. ولما مرت المدة المذكورة بدون أن يبدي السادات رأيه، أعلن القذافي المشروع في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٧٢، آملاً بتعبئة الرأي العام للضغط على الرئيس المصري. واستجاب السادات في ٢ آب/ أغسطس، وأعلن القذافي وحدة مصر وليبيا، على أن تتم قبل ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣. وعمل ٣٠٠ خبير مصري وليبي موزعين على ٩ لجان لوضع تفاصيل الاتحاد.

وقد حدثت بين دول الاتحاد الثلاثي مفاجآت؛ ففي حزيران/ يونيو ١٩٧٣، اتهم السودان ليبيا بالتآمر على نظام حكم النميري. وكان قد سبق ذلك

---

(٥) تقرير غولدينغ من القاهرة إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٧٠، في: المصدر نفسه.

(٦) برقية من السفير بومونت في القاهرة إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٧١، FCO. 17/1493.

قيام طائرات حربية إسرائيلية في ٢١ شباط/ فبراير بإسقاط طائرة مدنية ليبية فوق سيناء، وهو ما أدى إلى مقتل ركابها الـ ١٠٨، فانطلقت التظاهرات في ليبيا ضد مصر لأنها لم ترد على العدوان الإسرائيلي على الطائرة الليبية التي أسقطت فوق أراضيها المحتلة. وأعلن القذافي الثورة الثقافية لتعبئة الشعب الليبي من أجل الوحدة مع مصر، غير أن هذه الخطوة أفزعت مصر التي كانت تستعد لحرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. وفي آب/ أغسطس، أطلق القذافي ٢٠ ألف ليبي على طريق القاهرة للإعراب عن الرغبة الشعبية في الوحدة مع مصر. ولما اندلعت حرب ١٩٧٣، كان القذافي معزولاً تماماً ولا يعرف شيئاً عنها، وهو ما أثار غيظه. واشتد نقد القذافي لمصر ولسياسة السادات، الأمر الذي جعل الاتحاد بين الدولتين حبراً على ورق[٧].

٢ ـ مشروع المملكة العربية المتحدة (اتحاد الأردن وفلسطين)

شعرت القيادة الأردنية بعزلة ثقيلة على الصعيد العربي، في أعقاب أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ وخروج الفدائيين الفلسطينيين من البلاد في تموز/ يوليو ١٩٧١. وكان من مظاهر ذلك قطع الكويت عن الأردن المعونة السنوية التي تقررت في مؤتمر قمة الخرطوم سنة ١٩٦٧. ولذا رأى الأردنيون، في ضوء الواقع الجديد الناشئ عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية منذ سنة ١٩٦٤، وسيطرة منظمة فتح والفصائل الفدائية الأخرى عليها منذ سنة ١٩٦٩، إعادة النظر في العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية، تمهيداً لإزالة هذه العزلة، ورغبة في المصالحة مع منظمة التحرير الفلسطينية. وأعلن الملك مشروع «المملكة العربية المتحدة» في ١٥ آذار/ مارس ١٩٧٢، وهو في الأصل يحتوي على خيارات ثلاثة يجري استفتاء الشعب الفلسطيني عليها، بإشراف هيئة دولية، وهي: العودة إلى الوحدة الاندماجية كما كانت الحال قبل حرب ١٩٦٧؛ إقامة نظام فدرالي تحت اسم «المملكة العربية المتحدة»؛ إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

تم التركيز على الخيار الثاني، باعتباره يحافظ على الهوية الفلسطينية والتكامل بين القطرين. وتضمن المشروع قيام المملكة العربية المتحدة من قُطر فلسطين، ويشمل الضفة الغربية وأي أراض فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها، وقُطر الأردن الذي يشمل الضفة الشرقية.

---

(٧) Zartman et Buendai, Ibid., pp. 114-115, et Bessis, *La Libye contempraine*, pp. 111-116.

وتكون عمّان العاصمة المركزية للمملكة، وعاصمة القطر الأردني في الوقت نفسه، بينما تكون القدس عاصمة قُطْر فلسطين. ويتولى الملك رئاسة الدولة الاتحادية والسلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي، وتناط به وبمجلس الأمة السلطة التشريعية المركزية، على أن يجري انتخاب أعضاء مجلس الأمة بالاقتراع السري المباشر، وبعدد متساو من الأعضاء لكل من القطرين. وتناط السلطة القضائية المركزية بمحكمة عليا مركزية. وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها الأعلى هو الملك. ويتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه، ومجلس وزراء قُطْري من أبنائه أيضاً. ويتولى السلطة التشريعية في كل قطر «مجلس الشعب» الذي يتم انتخابه بالاقتراع السري المباشر، وهو الذي ينتخب الحاكم العام للقطر. والسلطة القضائية معقودة للمحاكم في كل قطر، ولا سلطان لأحد عليها. وتتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤونه، باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

ولإزالة أي سوء فهم للمشروع، بعث الملك حسين بـ ٤ من رؤساء الوزراء الأردنيين السابقين إلى ملوك ورؤساء الأقطار العربية. فرفض العراق وليبيا استقبال المبعوث الأردني، وسارعت المنظمات الفدائية الفلسطينية إلى رفض المشروع، وهدد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بإسقاط نظام الحكم في الأردن. وقرر مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية رفض المشروع. وكذلك فعل العراق والجزائر والكويت واليمن الجنوبي وتونس. واتخذت العربية السعودية ولبنان والسودان والمغرب موقفاً معتدلاً من المشروع، وأقدمت الحكومة المصرية على قطع علاقاتها الدبلوماسية بالأردن[٨].

وفي صباح اليوم الذي أعلن فيه الملك حسين مشروعه، اتصل السفير الإسرائيلي في لندن، كوماي، بأنتوني بارسونز في وزارة الخارجية والكومنولث، وقال له إن الحكومة الإسرائيلية لم تُستشر أو تبلّغ مقدّماً بمقترحات الملك حسين. وعبّر عن أمله بأن لا تصدر الحكومة البريطانية بياناً رسمياً يؤيد هذه المقترحات. رد بارسونز بأن من المستحيل على حكومة

---

(٨) سليمان موسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ ـ ١٩٩٥**، ٢ ج (عمّان: منشورات مكتبة المحتسب، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٨.

بريطانيا تجنب التعليق على المقترحات، ولكن ليس من عادتها اتخاذ مواقف علنية من المسائل الداخلية للدول الأخرى[٩].

وفي اليوم التالي، قدمت وزارة الخارجية والكومنولث إلى رئاسة مجلس الوزراء تلخيصاً لمشروع المملكة العربية المتحدة، وتحليلاً لدوافع إعلانه من جانب الملك حسين، محددة تلك الدوافع بثلاثة: محاولة الحد من اندفاع سكان الضفة الغربية نحو قبول التعايش مع إسرائيل؛ السعي إلى استرجاع الاحترام لدى الرأي العام العربي المعتدل، والقيام بدور البطل المدافع عن الفلسطينيين؛ محاولة خلق ظروف مناسبة لاستئناف المعونة المالية الكويتية المقطوعة منذ سنة ١٩٧٠. وأكدت المذكرة إنكار السلطات الأردنية والإسرائيلية بحث المشروع بينهما قبل صدوره[١٠].

وبعث السفير البريطاني في إسرائيل، فوستر (P. M. Foster)، إلى بارسونز في وزارة الخارجية والكومنولث بتقرير في ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٢، بيّن فيه أن مشروع الملك حسين كان مفاجئاً للحكومة الإسرائيلية. وجاء في تقرير السفير البريطاني في الأردن جون فيليبس (J. Phillips) بتاريخ ٨ آذار/مارس، أن الملك حسين أخبره أنه أمل من الإسرائيليين التعاون، لأن المشروع في صالحهم على المدى البعيد. وذكر فوستر أن مكتب رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مئير أصدر في ١٥ آذار/مارس بياناً جاء فيه أن لا أساس لما تناقلته الأخبار عن وجود تفاهم مسبق مع إسرائيل على المشروع، واعتبر المشروع معرقلاً للسلام. واعتبر فوستر المشروع تمهيداً لتطور انفصالي للضفة الغربية[١١].

وجاء في تقرير خاص صادر عن وزارة الخارجية والكومنولث في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٢، حول قطع مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن، أن هذه الخطوة المصرية ضربة عنيفة للملك حسين، الذي لم تبيّن زيارته لواشنطن ومقابلته للرئيس نيكسون مدى المساعدة التي يمكن للولايات المتحدة أن تقدمها لإقناع الإسرائيليين بالمشروع[١٢].

---

(٩) مذكرة من أنتوني بارسونز بتاريخ ١٥/ ٣/ ١٩٧٢، FCO. 17/1687.

(١٠) مذكرة من وزارة الخارجية والكومنولث إلى رئاسة الوزراء البريطانية بتاريخ ١٦/ ٣/ ١٩٧٢، في: المصدر نفسه.

(١١) تقرير السفير فوستر إلى بارسونز، تل أبيب بتاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٧٢، FCO. 17/1688.

(١٢) تقرير خاص عن الأردن بتاريخ ٢٥/ ٤/ ١٩٧٢، في: المصدر نفسه.

وذكر السفير البريطاني في القاهرة، آلان يورويك، في تقريره إلى وزارة الخارجية والكومنولث في ١٣ حزيران/يونيو أنه التقى في ٧ حزيران/يونيو كمال الدين خليل، وكيل وزارة الخارجية المصرية، وهو سفير سابق لمصر في الأردن، وسمع منه انتقاداً لمشروع الملك حسين، ودفاعاً مطولاً عن قرار مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن. وعزا قرار الرئيس السادات بقطع العلاقات إلى ٥ أسباب هي: عدم استشارة الحكومة المصرية مسبقاً حول المشروع؛ احتواء المشروع على تنازلات أرضية لإسرائيل؛ تجاهل المشروع لقرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢؛ قبول مصر للمشروع سيضعها في موقف محرج مع أصدقائها في الأمم المتحدة؛ ليس للمشروع صلة بالواقع وإنما هو متصل بوضع افتراضي محض، وخارج نطاق الأمم المتحدة. وقال خليل إن الولايات المتحدة هي التي شجعت الملك حسين على العمل خارج إطار الأمم المتحدة[١٣].

ومع اندلاع حرب ١٩٧٣، تخلى الملك حسين عن مشروعه، واعترف بالكيان الفلسطيني المستقل. واعترف الملك للسفير البريطاني في الأردن بلفور ـ بول (H. G. Balfour-Paul) في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ أن العديد من المسؤولين الشرق الأردنيين يصرون عليه لإدارة ظهره لفلسطين. وقال له: هذه هرطقة انفصالية لا يؤمن بها. وأكد له عامر خماش، مستشار الملك، أن الأردن لا يمكن أن يفكر بالتهرب من مسؤولياته الدولية بضغط من أصحاب العقلية البدوية، والتخلي عن دوره القيادي في البحث عن تسوية للضفة الغربية. وأكد الملك للسفير البريطاني أن إقامة دولة فلسطينية ثورية بتشجيع من الروس قد تكون مدمرة لمصالح الغرب ولمصالحه شخصياً. وقد أوضح السفير للملك أن الحكومة البريطانية لن تتوسط في تجسير الهوة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[١٤].

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، بعث القائم بالأعمال البريطاني في الأردن، تيت (M. I. Tait)، بتقرير إلى وزارة الخارجية والكومنولث، ذكر فيه أن تكرار حديث إسرائيل وإصرارها على وجود دولة عربية واحدة بين إسرائيل والعراق، قد مرّ بدون تعليق في الأردن. وعزا ذلك إلى نظرة السلطات الأردنية

---

(١٣) تقرير من السفير في القاهرة ألان يوريوك إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٣، في: المصدر نفسه.

(١٤) تقرير من السفير بلفور ـ بول في الأردن إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٧٣، FCO. 93/221.

إلى الموضوع على أنه تأييد لفصل الضفة الغربية عن بقية الأردن، وأن الفكرة بحد ذاتها تعد دعماً للأردن. وذهب تيت في تحليله إلى أن إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية فكرة خطرة، لأنه إذا كانت هذه الدولة قوية، فإنها تشكل تهديداً للأردن أولاً ولإسرائيل ثانياً، وإذا كانت ضعيفة وعادت إلى الأردن، ونفذ الفلسطينيون انقلاباً في الأردن تصبح خطراً كبيراً على إسرائيل[١٥].

وعلى الرغم من المساعي والجهود الكثيفة التي بذلها الملك حسين وحكومته مع كيسنجر كي يضغط على إسرائيل لإجراء فصل بين القوات في الضفة الغربية خلال سنة ١٩٧٤، على غرار ما تم بين مصر وإسرائيل، فإن تلك المساعي والجهود باءت بالفشل، ولم تجدِ متابعة وزارة الخارجية البريطانية لها عن كثب نفعاً في محاولات مساعدة الملك حسين[١٦].

٣ ـ الجمهورية العربية الإسلامية (اتحاد تونس وليبيا) سنة ١٩٧٤

بعد فشل اتحاد الجمهوريات العربية، وفي أثناء مشاركة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة في احتفالات الذكرى الرابعة للثورة الليبية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، نصح بورقيبة للقذافي بالكف عن التوجه نحو المشرق العربي، وأخذ مكانه في المغرب العربي. وكان القذافي قد زار تونس قبل ذلك عن طريق البر، واستقبله بورقيبة في مدينة حمام الأنف[١٧]. وكانت العلاقات بين القطرين واسعة، وكذا حركة الهجرة منذ الغزو الإيطالي لليبيا سنة ١٩١١ حتى سنة ١٩٤٣؛ إذ هاجر نحو ٧٠ ألف ليبي إلى تونس واستقروا فيها. وبعد إعلان استقلال ليبيا سنة ١٩٥٢، أخذ تيار الهجرة الاتجاه المعاكس، ولا سيما بعد اكتشاف النفط في ليبيا. وتجاوز عدد العاملين التونسيين في ليبيا عشية قيام الثورة الليبية الـ ٣٠ ألف تونسي. وارتفعت صادرات تونس إلى ليبيا حتى وصلت قيمتها في سنة ١٩٦٨ إلى ٦,٥ ملايين دينار[١٨].

---

(١٥) تقرير تيت إلى وزارة الخارجية والكومنولث، عمّان بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٧٣، FCO. 93/224.

(١٦) تقرير من بلفور ـ بول إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ٨/ ٣/ ١٩٧٤، وبرقية من السفير البريطاني في تل أبيب ليدويج (W. B. Ledwidge) إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ٢٠/ ٣/ ١٩٧٤، وتقرير بلفور ـ بول من عمّان بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٤، FCO. 93/497.

(١٧) محمد مزالي، **نصيبي من الحقيقة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧)، ص ٥٥٦ ـ ٥٥٧.

(١٨) Zartman et Buendai, *La Politique étrangère libyenne, dans la libye nouvelle: Rupture et continuité*, pp. 121-122.

مهدت زيارة القذافي لتونس في أواخر سنة ١٩٧٢، وإبرام اتفاقيات للتعاون التقني بين القطرين، لتوجه القذافي نحو تونس في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، في محاولة لإقامة وحدة بينهما، بعد العزلة التي تعرض لها في إثر فشل الاتحاد الليبي - المصري. يذكر محمد مزالي، رئيس وزراء تونس الأسبق، في مذكراته، أن مهندس الوحدة هو وزير الخارجية التونسي محمد المصمودي، الذي اغتنم فرصة غياب الوزير الأول التونسي الهادي نويرة في زيارة لإيران، وغياب وسيلة، زوجة بورقيبة في زيارة لسورية والكويت، وقام في ١٢ كانون الثاني/يناير بترتيب اللقاء بين بورقيبة والقذافي في حومة السوق في جزيرة جربة التونسية. وكان برفقة بورقيبة كل من الحبيب الشطي مدير ديوانه، ومحمد الصياح مدير الحزب الدستوري الحاكم، والطاهر بلخوجة وزير الداخلية، وحسان بلخوجة مدير البنك الفلاحي، ومحمد الفيتوري وزير المالية. وبعد لقاء بين الرئيسين دام حوالى الساعة، أعلن قيام وحدة اندماجية بين القطرين، وتكوين حكومة موحدة. وأصبح الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية العربية الإسلامية، ومعمر القذافي نائباً للرئيس ووزيراً للدفاع. وغدا للدولة الجديدة دستور واحد، ورئيس واحد، وجيش واحد، ومجلس شعب واحد يضم ممثلين عن ولايات القطرين، ومؤسسات تنفيذية وتشريعية وقضائية موحدة، وعلم واحد بالألوان أبيض وأحمر وأسود، مع وجود هلال ونجمة. وأصبح لها ثلاث عواصم هي طرابلس في الشتاء، وقرطاج في الصيف، والقيروان عاصمة شرفية. وتقرر إجراء استفتاء على الوحدة في القطرين في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٤[19].

واجهت الوحدة الليبية - التونسية معارضة قوية من الداخل التونسي ومن الجزائر، التي نددت بـ «الوحدة المرتجلة المتسرعة المصطنعة»، وهو ما دفع بورقيبة إلى إرسال بلخوجة والشطي إلى الجزائر لتهدئة الخواطر. وأعلنت تونس في ١٦ آذار/مارس أن الوحدة مع ليبيا لن تتم بدون موافقة الجزائر والمغرب. وبذلك، انتهت الوحدة قبل إجراء الاستفتاء عليها. وتعزو ماري - جين ديب فشل الوحدة الاندماجية بين تونس وليبيا إلى تدخل الجزائر في اليوم الثاني من قيام «الجمهورية العربية الإسلامية»، وتهديد تونس بتدخل عسكري إذا واصلت الاتحاد مع ليبيا. وتستشهد بحديث أدلى به القذافي إلى صحيفة **السفير** اللبنانية في أيار/مايو ١٩٧٤، قال فيه: «هم (الجزائريون) شعب شقيق غريب. لا يقيمون

(١٩) مزالي، المصدر نفسه، ص ٥٥٧ - ٥٥٨.

وحدة ولا يسمحون للآخرين بإقامة الوحدة». وأكد هذه الحقيقة عمر المحيشي، العضو السابق في مجلس قيادة الثورة الليبي حتى سنة ١٩٧٥، وكان قد هرب من ليبيا بعد أن حاول إطاحة القذافي، وقال: «اعتبرت الجزائر الاتفاقية عملاً عدوانياً، وبدأت تجمع قواتها على حدودها مع تونس»[20].

أثارت الوحدة الليبية - التونسية اهتمام وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، وذكر السفير البريطاني في طرابلس جون براون، في تقرير إلى وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، أن السفير التونسي في العاصمة الليبية كان يعرف أن القذافي في زيارة خاصة لتونس، وأن بورقيبة ذهب لمقابلته في جربة، وجاء إعلان الوحدة مفاجئاً له. كما كانت إقالة محمد المصمودي بعد إعلان الوحدة بيومين دليلاً على رفض بورقيبة وبقية النخبة السياسية التونسية لها[21].

وبعث السفير البريطاني في باريس ريتشارد رينويك (R.W.Renwick) بتقرير إلى وزارة الخارجية والكومنولث في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ يتضمن رأي الحكومة الفرنسية في الوحدة الليبية - التونسية. وقد رأى الفرنسيون في الحدث كله مؤشراً على الوهن العقلي المتزايد لدى الرئيس بورقيبة؛ فقد قابل السفير الفرنسي في تونس الرئيس بورقيبة يوم ١٣ كانون الثاني/يناير، بحضور محمد المصمودي، فوجد الرئيس مضطرباً وفي حالة تشوش، مثل شخص استيقظ وهو في حالة سكر، ويبحث عن سبيل للتقليل ممّا وافق عليه مع القذافي. وقال إنه لم يتغير شيء، فتونس ستبقى تونس. وحاول المصمودي حثه بشيء من الحماسة للدفاع عن الوحدة قائلاً إنه ختم حياته به، وإنه سيكون رئيس دولة لديها موارد نفطية أعظم من موارد الجزائر، وإنها ستكون بلاداً تليق بعبقريته. ووجد السفير الفرنسي الأداء محزناً جداً مع المصمودي الذي كان يتلاعب بجنون العظمة لدى بورقيبة. ورأى الفرنسيون أن دور رئيس الوزراء الهادي نويرة سيكون حاسماً بعد عودته من طهران، وقد استطاع فعلاً إقناع بورقيبة بالأخطار

(٢٠) علي محافظة، **فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥ - ٢٠٠٠**، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ٢٧٧، و Mary-Jane Deeb, «Inter-Magharbi Relations since 1969: A Study of the Modalities of Unions and Mergers,» *Middle East Journal*, vol. 43, no. 1 (Winter 1989), pp. 24-25.

(٢١) تقرير السفير براون إلى وزارة الخارجية والكومنولث، طرابلس، بتاريخ ١٧/١/١٩٧٤، FCO. 93/361.

الناجمة عن الوحدة، وبالتخلي عنها. ولما سأل رينويك عن دور المصمودي ودوافعه، كان رأي وزارة الخارجية الفرنسية أن المصمودي شعر في أيامه الأخيرة بأن وضعه مهزوز في تونس، وأنه أخبر وزير الخارجية الفرنسي ميشيل جوبير (M. Jobert) بذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣. ولذلك، أقدم على هذه المغامرة، فإذا نجح أصبح حليفاً للقذافي، وإذا فشل يكون قد ترك الحكومة على قضية مبدئية تتصل بالوحدة العربية. أما القذافي، فقد كان بحاجة إلى نجاح لاستعادة سمعته الدولية، وربما لأسباب داخلية[٢٢].

وقدم السفير البريطاني في تونس جون مارنهام (J. Marnham) تقريراً إلى وزير الخارجية والكومنولث في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٤، تناول فيه بالتفصيل ما جرى. ولم يختلف تحليله للحدث عمّا ذهب إليه زميله في باريس. ولكنه بيّن كيف أن الهادي نويرة جمع الوزارة وقيادة الحزب الدستوري برئاسة بورقيبة في ١٥ كانون الثاني/يناير، وأصدر بياناً باعتبار إعلان جربة اتفاقية مبدئية. ولما غادر بورقيبة إلى سويسرا في ١٩ كانون الثاني/يناير، لحق به القذافي، فما كان من نويرة إلا أن زار بورقيبة مع وفد من القادة التونسيين، وأفشلوا مهمة القذافي.

يؤكد السفير مارنهام في ختام تقريره أن من مصلحة بريطانيا أن تبقى تونس متجهة نحو الغرب، وأن تدعم حكومة الهادي نويرة[٢٣]. وفي تقرير آخر للسفير نفسه في ٦ آذار/مارس، يذكر طرد التونسيين من ليبيا، ويذكر في الوقت نفسه إعجاب الشباب التونسي بالقذافي على أساس أنهم يرون في الاتحاد مع ليبيا إطلاقاً لرياح التغيير في المؤسسة التونسية البرجوازية المفككة الأوصال الفاسدة[٢٤].

٤ ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تُنسب فكرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى الكويت، التي بادرت إلى وضع تصور للتعاون بين هذه الدول لمواجهة الضغوط والمشاريع الغربية،

---

(٢٢) تقرير من السفير رينويك إلى وزارة الخارجية والكومنولث، باريس، بتاريخ ٢١/ ١/ ١٩٧٤، FCO. 93/361.

(٢٣) تقرير من السفير مارنهام إلى وزير الخارجية والكومنولث، تونس، بتاريخ ١٣/ ٢/ ١٩٧٤، في: المصدر نفسه.

(٢٤) تقرير من السفير مارنهام إلى وزارة الخارجية والكومنولث، تونس بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٧٤، في: المصدر نفسه.

وغيرها. وقد قام أمير الكويت جابر الأحمد الصباح في أيار/مايو ١٩٧٩ بجولة على دول الخليج لعرض الفكرة على قادتها. ثم قام وزير خارجية الكويت بجولة على دول الخليج الخمس والعراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ لعرض التصور الكويتي للتعاون بينها. وقُدم المشروع الكويتي إلى هذه الدول في كانون الثاني/يناير ١٩٨١، وساهم في قبول المشروع رغبةُ هذه الدول في تجنيب المنطقة التورط في الصراعات الدولية، ولا سيما بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، والتغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية الناجمة عن انتقال السيادة على النفط من الشركات ودول الاستهلاك الكبرى إلى الدول المنتجة، والتداعي والضعف العربيين وتلاشي وحدة الأمن العربي، بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية وانقسام العرب حولها، وإبرام معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في آذار/مارس ١٩٧٩ وخروج مصر من الصف العربي، ونشوب الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. وقد سعت القيادات الخليجية إلى البحث عن وسائل جديدة للتعاون والتضامن في ما بينها، في ظل الخوف على استقرار أقطارها وأمنها ومستقبلها.

تم الاتفاق على الاجتماع في الرياض في شباط/فبراير ١٩٨١ لمناقشة المشروع الكويتي. وفي اجتماع الرياض، قدمت العربية السعودية مشروعاً للتعاون الأمني بين هذه الدول، كما قدمت سلطنة عُمان مشروعاً لحماية الملاحة في مضيق هرمز. وكانت النتيجة قيام مجلس التعاون بين دول الخليج العربية الست (العربية السعودية والكويت وعُمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين). وعقد وزراء هذه الدول اجتماعاً في مسقط في ٩ آذار/مارس، واتفقوا فيه على الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون، ووضع النظام الأساسي الذي وقعوه بالأحرف الأولى. وعُقد اجتماع في أبو ظبي يومي ٢٦و٢٧ أيار/مايو، تمَ فيه التوقيع النهائي على النظام الأساسي للمجلس، وعُين السفير الكويتي السابق لدى الأمم المتحدة، عبد الله بشارة، أميناً عاماً للمجلس[٢٥].

---

(٢٥) عبد المهدي الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ٢٦ ـ ٢٨؛ عبد الله بشارة، **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**، سلسلة الحوارات العربية؛ ٥ (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٥)، ص ٣١ ـ ٣٣، و Joseph Wright Twinam, «Reflections on Gulf Cooperation with Focus on Bahrain, Qatar and Oman,» *American-Arab Affairs*, no. 18 (Fall 1986), pp. 14-16 and 23.

تتألف مؤسسات المجلس من:

ـ المجلس الأعلى، الذي يضم رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورتين عاديتين سنوياً، وهو الذي يرسم السياسة العليا لمجلس التعاون، ويناقش التوصيات ويقر القوانين واللوائح التي يعرضها عليه مجلس الوزراء والأمانة العامة.

ـ المجلس الوزاري، ويضم وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم، وهو الذي يضع النظام الأساسي للأمانة العامة، ويعد لاجتماعات المجلس الأعلى الدراسات والموضوعات والتوصيات واللوائح والقوانين التي تعرض عليه. كما يعد جداول اجتماعات المجلس المذكور. ويعقد المجلس الوزاري اجتماعاته مرة كل شهرين، ويتولى الفصل في الخلافات القائمة أو التي قد تنشأ بين الأعضاء في «هيئة فض المنازعات» التي تتبع المجلس الأعلى، وهي المرجع لتفسير النظام الأساسي لمجلس التعاون.

ـ الأمانة العامة، ولها أمين عام يعيّنه المجلس الأعلى، ويحدد مدة تعيينه من رعايا الدول الأعضاء. وهو مسؤول عن حسن سير العمل فيها. وتعد الأمانة العامة الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق، وتتابع تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، وتعد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الوزاري والتقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون[٢٦].

كانت رئيسة وزراء بريطانيا تاتشر قد زارت دول الخليج، بدءاً بالعربية السعودية، في ١٩ أيار/مايو ١٩٨١، وكانت زيارتها أول زيارة لرئيس وزراء بريطاني للمنطقة. وكانت علاقات بريطانيا بهذه الدول قوية؛ وقد عبّرت تاتشر عن أسفها لقرار حكومة إدوارد هيث بالموافقة على سحب القوات البريطانية من هذه المنطقة سنة ١٩٧١. وتقول في مذكراتها إن الأحداث أثبتت أن الغرب لا يستطيع انتهاج سياسة الانسحاب الكامل من هذه المنطقة الحيوية استراتيجياً. ولذا، استمرت بريطانيا في تزويد دولها بالتجهيزات والتدريب والمشورة. وكان الهدف الأول للزيارة المشار إليها طمأنة قادة دول الخليج في شأن «قوة الانتشار السريع» (RDF) التي ناقشها حلف الناتو للتدخل في منطقة الخليج عند

(٢٦) انظر: «النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،» في: بشارة، المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٢.

الضرورة، وأثارت قلق حكام دول الخليج. وقد أكدت تاتشر لهم أن أي تدخل لهذه القوة لن يحدث إلا بعلمهم وبموافقتهم. وحينما ناقشت معهم خطورة تهديد الأصولية الإسلامية، لم يكن أحد منهم يعرف مدى هذه الخطورة. ورأت تاتشر أن حضوراً غربياً قوياً في المنطقة قد يكون مبرراً لهذه الأصولية، وأن الحضور الضئيل للغرب قد يعطيها فرصة. ورحبت تاتشر بقيام مجلس التعاون ما دام يهدف إلى ضمان أمن دول الخليج. ورأت أن من الضروري أن يحصل على التجهيزات العسكرية والتدريب العسكري على استعمالها. وفي هذا المجال، «كانت صلات بريطانيا الدفاعية القديمة مع هذه الدول تعزز مصالحها التجارية، والطائرات العسكرية والدبابات البريطانية تناسب هذه المنطقة حتماً»[٢٧].

وفي ٢١ أيار/مايو، التقت تاتشر في أبو ظبي الشيخ زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية وأمير أبو ظبي، أكبر الإمارات السبع. وقد أثنت عليه وقالت إنه يتحدث إلى كل الناس كشاعر عربي وكرجل جذاب. وذكرت تاتشر أن بريطانيا زودت دولة الإمارات بتجهيزات عسكرية جيدة، وهي حريصة على بيع طائرات تدريب قتالية من نوع «هوك» (Hawk) لجميع دول الخليج. وفي اليوم التالي، زارت تاتشر إمارة دبي، التي استقبلها أميرها الشيخ راشد آل مكتوم. كما زارت سلطنة عُمان، واستقبلها السلطان قابوس، الذي تعده من أكثر أصدقاء بريطانيا إخلاصاً في الخليج، وبحثت معه في ما تحتاج عُمان إليه من الأسلحة. ولمّا انخفض سعر النفط، اقترحت بريطانيا على عُمان شراء طائرات «هوك» الأرخص ثمناً من طائرات «تورنيدو» (Tornado). ووجدت تاتشر أن السلطان قابوس مصدر ثمين للمعلومات حول الحرب العراقية ـ الإيرانية وحول الأوضاع في إيران. والتقت في نهاية جولتها هذه الشيخ خليفة آل ثاني، أمير قطر، حيث توجد الشركات البريطانية العاملة في إنتاج الغاز وفي ميادين اقتصادية أخرى. كانت جولة تاتشر هذه ذات أهداف تجارية وسياسية[٢٨].

كان دوغلاس هيرد، وزير الدولة للشؤون الخارجية، يرافق تاتشر في هذه الزيارة، وقد أخذ عليها وجود زوجها دنيس معها، واعتبره «هبة من الله»، ووجود ابنها مارك، بدون أن يذكر اسمه، في الوفد الرسمي. ويعلق على ذلك

(٢٧) Margaret Thatcher, *The Downing Street Years* (London: Harper Collins Publishers, 1993), pp. 162-163.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦٣ ـ ١٦٤.

بقوله: «لم يكن في الإمكان إقناع رئيسة الوزراء أن أطماع مارك التجارية كانت مستجابة لدى حكام الخليج لأنه ابنها»(٢٩).

٥ ـ اتحاد المغرب العربي

بدأ الاهتمام البريطاني باتحاد المغرب العربي وبالعلاقات بين دوله بداية مبكرة. ففي سنة ١٩٧٤، أعدت دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية والكومنولث دراسة حول هذا الموضوع، وبعثت بها إلى سفرائها في الجزائر وتونس والرباط وطرابلس وداكار، للتعليق عليها.

انطلقت الدراسة من إبراز أن لفكرة وحدة المغرب العربي جاذبية عاطفية قوية في جميع الأقطار المغربية، التي تعد في نظر المغاربة خطوة على طريق الوحدة العربية. وهي فكرة مثالية، أما مشاريع الاتحاد الفدرالي الإقليمية أو الاتحاد الاقتصادي، فالاتجاه أنها تتحقق بعملية تدريجية من خلال تطوير العلاقات الثنائية التي في الإمكان أن تكون الأساس لتعاون أوسع.

واستعرضت الدراسة توجه دول المغرب الثلاث منذ استقلالها نحو الوحدة، وأثبتت الأحداث صعوبة تحقيقها حتى في برامج متواضعة للتعاون الثنائي. وقد قسمت الدراسة تاريخ العلاقات بين الدول المغربية إلى أربع مراحل:

تبدأ **المرحلة الأولى** باستقلال المغرب وتونس سنة ١٩٥٦ وتنتهي باستقلال الجزائر سنة ١٩٦٢. وقد اتسمت هذه المرحلة بتأييد الثورة الجزائرية باسم وحدة المغرب. وتعززت العلاقات بين تونس والمغرب بمعاهدة أُبرمت بينهما سنة ١٩٥٧. وتم عقد مؤتمر وطني في طنجة في نيسان/أبريل ١٩٥٨، تمثلت فيه الأحزاب السياسية الرئيسية في الأقطار الثلاثة. واقترح المؤتمرون قيام اتحاد فدرالي مغربي، وإنشاء جمعية استشارية مغربية مؤلفة من أعضاء الجمعيات الوطنية القطرية. وللاتحاد أمانة عامة دائمة، كانت هي المؤسسة الوحيدة التي أبصرت النور. وأخذ مد الوحدة هذا بالانحسار، بعد الخلاف بين تونس والمغرب، حينما رفض الأخير تأييد تونس في نزاعها مع الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨، ورفضت تونس، في المقابل، دعم المغرب في مطالبته بضم موريتانيا إليه سنة ١٩٦٠. وتحسنت العلاقات سنة ١٩٦١ بزيارة الرئيس

(٢٩) Douglas Hurd, *Memoirs* (London: Little Brown Book, 2003), pp. 276-277.

التونسي الحبيب بورقيبة للمغرب، ومساعدة المغرب لتونس في أزمة بنزرت مع فرنسا. وتحسنت العلاقات، في أثناء ذلك بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والمغرب، وانتعشت الآمال بقيام مغرب عربي موحد. ثم توترت العلاقات بين تونس والجزائر بعد استقلال الجزائر، لمّا اكتشف بورقيبة أن الرئيس الجزائري أحمد بن بله يؤوي عناصر من المعارضة التونسية تتآمر على حياته. وفي هذا الوقت، تبيّن للأقطار المغربية أن الاتحاد السياسي الفدرالي غير عملي، وأن رابطة اقتصادية فضفاضة هي ما تتمناه في المستقبل المنظور.

وتمتد **المرحلة الثانية** بين سنتي ١٩٦٣ و١٩٦٧، وتبدأ بموافقة وزراء خارجية الدول الثلاث في اجتماعهم في الرباط في شباط/فبراير ١٩٦٣ على الامتناع عن أي نشاط يشكل خطراً على العلاقات بين دولهم، وعلى بناء «المغرب الكبير». وبحث الوزراء أيضاً إمكانات التعاون الاقتصادي، بما في ذلك تنسيق السياسات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وقد ساهم هذا الاجتماع في تنقية الأجواء بين الدول الثلاث؛ إذ زار الملك المغربي الحسن الثاني الجزائر في آذار/مارس ١٩٦٣، ووُقع في أثناء الزيارة عدد من الاتفاقيات حول التعاون القنصلي والثقافي والقضائي والزراعي. وأدت محادثات أخرى تمت في الرباط في نيسان/أبريل ١٩٦٣ إلى توقيع اتفاقيات بين القطرين حول التبادل الصناعي والتجاري. وعلى الرغم من رفض بن بله حضور اجتماع دول ميثاق الدار البيضاء في مدينة مراكش، فقد عقد مؤتمر في وجدة في تشرين الأول/أكتوبر وافق على تنفيذ الاتفاقيات السابقة الذكر. وغدت هذه الاتفاقيات في خطر باندلاع الحرب الجزائرية ـ المغربية التي دارت رحاها حول الحد الصحراوي بين الدولتين في تندوف. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها تونس للمصالحة ووقف إطلاق النار برعاية منظمة الوحدة الأفريقية، ظلت العلاقات بينهما هشة. وفشلت لجنة لتعيين الحدود بين الدولتين في إيجاد حل مرض لهما. واتهمت الجزائر المغرب بمساعدة المتمردين في منطقة القبايل الجزائرية، وطرد جزائريين مقيمين بالمغرب. واحتج المغرب على تأميم المناجم في الجزائر سنة ١٩٦٦، وأثار مسألة المِلْكية المشتركة لمناجم الزنك والرصاص المستغلة في منطقة العابد.

أما العلاقات بين الجزائر وتونس، فقد انتعشت بعد مؤتمر الرباط؛ إذ أبرمت حكومتا الدولتين خلال سنتي ١٩٦٣ و١٩٦٤ عدداً من الاتفاقيات التي شملت التعاون القنصلي والاقتصادي والتجاري. واستمرت العلاقات طيبة بينهما

حتى نشوء خلاف أثارته تونس حول الحد الجنوبي سنة ١٩٦٦. واستمر تعكير العلاقات بين الدولتين حتى سنة ١٩٧٠.

وظلت العلاقات بين تونس والمغرب طيبة، وزار الملك الحسن الثاني تونس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤، وتم خلال الزيارة إبرام عدد من الاتفاقيات بين البلدين.

على الرغم من هذه الخلافات والمنازعات بين الدول الثلاث، ظلت فكرة الوحدة المغربية حية طوال هذه المرحلة. وأوصى تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شباط/ فبراير ١٩٦٤ بأن تنسق بلدان المغرب سياساتها لتطوير الطاقة والمصادر المعدنية وصناعات الحديد والفولاذ والصناعات الهندسية، وبتأليف لجنة من الخبراء لدراسة هذه المقترحات، والمساعدة في عقد اتفاقيات لإنشاء مؤسسات مغاربية دائمة. ودرست كل من ليبيا وتونس والجزائر والمغرب التقرير في مؤتمر عُقد في طنجة في نيسان/ أبريل ١٩٦٤، وفي مؤتمر آخر عُقد في تونس في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، الأمر الذي أسفر عن إنشاء اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة. وعُقد مؤتمر آخر في طنجة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤ أسفر عن إنشاء مركز للدراسات الصناعية في طرابلس لتقديم المشورة في الخبرة. واجتمعت اللجنة الاستشارية بانتظام، وكونت عدداً من اللجان الفرعية لدراسة مختلف حقول التعاون. ولكن القليل تحقق منها، بخلاف مكتب للتنسيق لتسويق نبات الحلفا. وواصلت المنظمات الطلابية والنسائية والأطباء والمعلمين وخبراء المياه والأحزاب السياسية اجتماعاتها على المستوى المغاربي.

أما **المرحلة الثالثة** (١٩٦٧ ـ ١٩٧٠)، فقد بدأت بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وتركز العمل المغاربي فيها على التعاون الاقتصادي. وقد عُقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ اجتماع لوزراء الاقتصاد المغاربة في تونس، تقرر فيه التخلي عن سياسة التشاور التدريجية، وطُلب من اللجنة الاستشارية الدائمة إعداد مشروع لاتفاقية بين الحكومات المغاربية حول التعاون الاقتصادي، مع التركيز على تنسيق سياسات الجمارك، وتأسيس بنك تكامل مغربي. وتأجلت مناقشة اقتراحات اللجنة الاستشارية حتى سنة ١٩٧٠. وفي هذه المرحلة، انسحبت ليبيا، ورفضت الجزائر الموافقة على إدخال مؤسسات يملكها أجانب في المشاريع المغاربية، وبذلك استُبعد الكثير من المؤسسات الأجنبية أو المؤسسات ذات الملْكية المشتركة في تونس والمغرب. وأسفرت المحادثات

الثنائية بين الجزائر والمغرب بشأن المناجم والحدود، في قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٨، عن توقيع اتفاقيات تجارية، ولقاء بين رئيسي الدولتين في إفران في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، وتوقيع معاهدة أخوة وحسن جوار وتعاون مدتها ٢٠ سنة. وواصلت لجنة اقتصادية النقاش حول المسائل الاقتصادية والتقنية. وصادق المغرب في نيسان/ أبريل ١٩٦٩ على اتفاقيات وقّعت سنة ١٩٦٣. أما المشاكل العالقة، مثل الحد الصحراوي ومناجم تندوف، فقد سوَّاها الحسن الثاني وهواري بومدين خلال محادثاتهما في تلمسان في أيار/ مايو ١٩٧٠. وتنازل المغرب عن مطالبه في تندوف، مقابل الاتفاق على استغلال مشترك لخامات الحديد في مناجم تندوف، ووافقت الجزائر على التنازل عن مطالبها في الصحراء الغربية (الإسبانية)، وإنهاء دعمها للمتمردين المغاربة في الجزائر.

أما علاقات الجزائر بتونس، فقد هيمنت عليها مسألة الخلاف على الحدود، ووضع شركة التأمين التونسية (STAR) في الجزائر، والخلاف على استغلال الحقل النفطي (البورما) على الحدود بين البلدين. وتم الاتفاق في المحادثات بين الحكومتين في سنة ١٩٦٩ على صفقة تنازلت بموجبها تونس عن مطلبها في مقابل امتيازات اقتصادية في البورما. وتحسنت العلاقات بين الدولتين، ووقّعت معاهدة أخوة وحسن جوار وتعاون بينهما في تونس في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠. واقتصر التعاون بين تونس والمغرب على التعاون الثقافي والتجاري. وتم في نيسان/ أبريل ١٩٦٩ الربط بين الشبكتين الكهربائيتين المغربية والجزائرية.

في **المرحلة الرابعة** (١٩٧١ ـ ١٩٧٤)، استمرت اللجنة الاستشارية المغربية واللجان الفرعية التابعة لها في عملها منذ سنة ١٩٧٠، بدون تحقيق الكثير. وتحسنت العلاقات الجزائرية ـ المغربية، ووقّعت اتفاقية تجارية بين الدولتين في كانون الثاني/ يناير ١٩٧١. ووقعت اتفاقيات رسمية حول مسألة الحدود ومناجم تندوف في قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في الرباط في حزيران/ يونيو ١٩٧٢. صادقت الجزائر على اتفاقية الحدود في أيار/ مايو ١٩٧٢ وتأخر المغرب في المصادقة عليها، وهو ما أثار غضب القيادة الجزائرية.

وكان القذافي قد أيد محاولة أوفقير الانقلابية الفاشلة في المغرب في تموز/ يوليو ١٩٧١. وسعى المغرب والجزائر إلى عزل تونس عن ليبيا.

وتحسنت العلاقات الجزائرية ـ التونسية خلال سنتي ١٩٧٢ و١٩٧٣، ورفض بورقيبة اتحاداً بين البلدين عرضه عليه الرئيس بومدين، خوفاً من هيمنة الجزائر. وقد رفضت الجزائر والمغرب بشدة الوحدة التونسية ـ الليبية، كما جاءت في بيان جربة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، الأمر الذي أدى إلى تراجع بورقيبة، وعزل وزير خارجيته محمد المصمودي. وزار بومدين تونس في آذار/ مارس ١٩٧٤، وتم البحث في التعاون بين البلدين، وتأليف لجنة للتعاون. وتحسنت علاقات المغرب بتونس، وزار بورقيبة المغرب سنة ١٩٧٤، وأيدت تونس المغرب في مسألة الصحراء الغربية.

ذهب واضعو الدراسة البريطانية في استنتاجاتهم إلى أن على الرغم من عوامل الاتحاد التي تجمع الأقطار المغربية، من لغة مشتركة وثقافة مشتركة وتجربة استعمارية واحدة، فإن ما يحول دون الاتحاد في ما بينها هو الاختلاف في طبيعة الأنظمة الحاكمة في هذه الأقطار، وتعامل كل منها بصورة منفردة مع أوروبا، وفشل محاولاتها في الاتحاد، وعدم ثقتها بالمشرق العربي، والتوجهات السياسية الخارجية المتباينة لحكوماتها. وعلى الصعيد الاقتصادي، ينافس اقتصاد كل منها الاقتصادات الباقية، علاوة على التوجه الاشتراكي للاقتصاد الجزائري المتعارض مع الاقتصاد الرأسمالي في المغرب وتونس. وتضيف الدراسة أن حكام تونس والمغرب يرون في الاتحاد المغاربي ذريعة وأسلوباً من الجزائر للسيطرة على جارتيها، ولذا تتجه تونس دوماً إلى جارتها الشرقية، ليبيا، لإحداث شيء من التوازن. وتتطلع الجزائر إلى التعاون مع موريتانيا لمحاصرة المغرب. وترى تونس والمغرب في السعي الجزائري إلى إبرام اتفاقيات ثنائية اقتصادية وثقافية وسيلة للسيطرة على جميع الأقطار المغاربية اقتصادياً وسياسياً[٣٠].

والواقع أن النزاع بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية منذ سنة ١٩٧٥ زاد العلاقات بين الأقطار المغاربية تعقيداً؛ فالصحراء الغربية تقع بين المغرب وموريتانيا والجزائر، وتبلغ مساحتها ٢٦٦ ألف كم^2، ويقطنها مغاربة صحراويون. وقد وقعت تحت الاستعمار الإسباني في أواخر القرن التاسع عشر، وأرضها تحتوي على مخزون كبير من الفوسفات، وربما النفط والغاز، وفي مياهها ثروة سمكية كبيرة. وكانت «الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء

(٣٠) دراسة أعدتها دائرة الأبحاث وقدمتها إلى دائرة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية والكومنولث بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٧٤، FCO. 93/361, Inter-Maghreb Relations.

وريودورو» (وادي الذهب)، أي جبهة بوليساريو، قد أُسست في ١٠ أيار/ مايو١٩٧٣ لتحرير هذه المستعمرة الإسبانية. وأصدرت الأمم المتحدة بين سنتي ١٩٦٥ و١٩٧٣ عدة قرارات من أجل تصفية الاستعمار فيها، وإجراء استفتاء لسكانها من أجل تقرير مصيرها. وتم الاتفاق بين الحسن الثاني ومختار ولد داده، رئيس جمهورية موريتانيا، على اقتسام أراضي هذه المستعمرة، التي أصبحت تسمى الصحراء الغربية. وفي بداية سنة ١٩٧٥، طلبت الحكومة المغربية من محكمة العدل الدولية في لاهاي رأيها في حق المغرب في هذه الصحراء، وصدر عن المحكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر من السنة نفسها رأيها الذي يؤكد وجود علاقة ولاء بين سلطان المغرب وبعض القبائل القاطنة في الصحراء الغربية، ولكنها لم تشر إلى وجود سيادة مغربية عليها. وأعلن الحسن الثاني «المسيرة الخضراء» لاستعادة أرض الصحراء الغربية التي دخلتها مع القوات المسلحة المغربية في تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، وُقّعت في مدريد اتفاقية إسبانية ـ مغربية ـ موريتانية نصت على تسليم الصحراء الغربية إلى السلطات المغربية والموريتانية.

لم تقبل جبهة بوليساريو بهذا الحل، وقاومت القوات المغربية والموريتانية، وفتحت الجزائر حدودها لاستقبال اللاجئين الصحراويين بأعداد كبيرة، فاستقروا في مخيمات، وقدمت لهم الدعم المالي والعسكري والسياسي لمساندتهم في كفاحهم ضد المغرب وموريتانيا. وفي ٢٧ شباط/فبراير ١٩٧٦، أعلن المجلس الوطني الصحراوي، الذي تسيطر عليه جبهة بوليساريو، قيام «الجمهورية العربية الصحراوية»، وتألفت أول حكومة للجمهورية الجديدة في ٤ آذار/ مارس ١٩٧٦. واعترف بالجمهورية الصحراوية عدد من الدول الأفريقية، وعلى رأسها الجزائر. ووُقّعت بين المغرب وموريتانيا في ٤ نيسان/أبريل اتفاقية لاقتسام الصحراء الغربية، بحيث حصل المغرب على ثلثيها وموريتانيا على الثلث الباقي. وفي إثر الانقلاب العسكري على المختار ولد داده في تموز/ يوليو ١٩٧٨، تراجعت موريتانيا عن موقفها، ووقّعت في ٥ آب/ أغسطس ١٩٧٩ معاهدة سلام مع جبهة بوليساريو، نصت على تنازل موريتانيا عن المنطقة الجنوبية من الصحراء الغربية لجبهة بوليساريو. وعقب ذلك، قامت القوات المغربية باحتلال الأراضي التي انسحبت منها القوات الموريتانية. ودخل المغرب وبوليساريو في حرب طاحنة.

وتمهيداً لقيام «اتحاد المغرب العربي»، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة في

٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ أن المغرب وجبهة بوليساريو وافقا على إجراء استفتاء في الصحراء الغربية لتقرير مصيرها. واستقبل الحسن الثاني وفداً رسمياً من جبهة بوليساريو في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، وبدا كأن المسألة في طريقها إلى الحل، مع إبرام معاهدة اتحاد المغرب العربي في ١٧ شباط/ فبراير ١٩٨٩[٣١].

شهدت ثمانينيات القرن العشرين، على الرغم من التطورات التي رافقت قضية الصحراء الغربية، تحسناً في العلاقات بين الدول المغربية، وتقدماً في ميدان التعاون بينها؛ فقد وقّع الرئيس بورقيبة والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، الذي خلف الرئيس الراحل هواري بومدين سنة ١٩٧٨، معاهدة أخوة بين البلدين، ودُعيت دول أخرى للانضمام إلى المعاهدة، فانضمت موريتانيا في ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣، وقدمت ليبيا ترشيح نفسها لتوقيع المعاهدة، غير أن القادة الجزائريين ربطوا انضمام ليبيا بشرط حل مسألة الحدود مع جيرانها.

بعد الرفض الجزائري توجه القذافي نحو المغرب، وقام بزيارة رسمية للحسن الثاني في حزيران/ يونيو ١٩٨٣، واتفق الطرفان على إقامة اتحاد بينهما باسم «الاتحاد العربي ـ الأفريقي» في مدينة وجدة في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٨٤. وتضمنت المعاهدة التي وقّعها الطرفان مؤسسات هذا الاتحاد، وهي: الهيئة العليا للاتحاد، المؤلفة من رئيسي الدولتين، والأمانة العامة ومقرها في البلدين بالتبادل. أما الأمين العام، فيكون من جنسية الدولة التي يوجد على أرضها مقر الأمانة الدائمة. وللاتحاد مجلس سياسي، ومجلس دفاع، ومجلس اقتصادي، ومجلس ثقافي. وتتألف هذه المجالس من أعداد متساوية من كلتا الدولتين، وطبيعتها استشارية، ومهمتها دراسة المسائل التي تُعرض عليها من جانب الرئاسة، وإعداد المشاريع المفيدة بناء على طلب الرئاسة. وللاتحاد مجلس

(٣١) Bichara Khader, *Le Grand Magreb et l'Europe: Enjeux et Perspectives, horizons euro-arabes*, 2ème éd. (Paris: Publisud; Ottignies, Belgique: Quorum-Cermac, 1995), pp. 58-62; Deeb, «Inter-Magharbi Relations since 1969: A Study of the Modalities of Unions and Mergers,» pp. 29-30.

لمزيد من المعلومات عن هذه التحالفات المغربية بين سنتي ١٩٦٩ و١٩٨٥، انظر: William Zartman, *Ripe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa* (New York; Oxford: Oxford University Press, 1985); Richard B. Parker, *North Africa: Regional Tensions and Strategic Concerns* (New York: Praeger, 1984), and Mark Tessler, «Explaining the Surprise of King Hassan II: The Linkage Between Domestic and Foreign Policy of Morocco, Part II of the Series,» The Arab-African Union Between Morocco and Libya UFSI Reports; no. 39 (1986).

اتحادي مؤلف من عدد متساو من أعضاء مجلس نواب المغرب، ومن أعضاء المؤتمر العام للشعب في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ومهمته تقديم التوصيات إلى الرئاسة لتقوية الاتحاد وتحقيق أهدافه. وتتولى لجنة تنفيذية مؤلفة من مجلس الوزراء المغربي واللجنة الشعبية العامة الليبية، متابعة القرارات الصادرة عن رئاسة الاتحاد. والاتحاد أشبه بالاتحاد الكونفدرالي، لأنه يؤكد احترام سيادة الدولتين المتعاقدتين، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما، ويعتبر العدوان على أي منهما عدواناً على الأخرى.

لم يدم الاتحاد طويلاً؛ إذ قرر ملك المغرب إلغاءه في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٨٦ في إثر إدانة ليبيا وسورية للقاء الذي تم بين الحسن الثاني ورئيس وزراء إسرائيل شمعون بيرس. وساءت العلاقات بين ليبيا وتونس بين سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٦، فقد طردت ليبيا في آب/ أغسطس ١٩٨٥ أعداداً كبيرة من التونسيين العاملين فيها، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦. وفي الوقت نفسه، تحسنت العلاقات بين تونس والجزائر، ولا سيما بعد زيارة الشاذلي بن جديد لها في مطلع أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥. وعادت العلاقات التونسية ـ الليبية إلى التحسن جرّاء وساطة الرئيس الجزائري بن جديد والرئيس الموريتاني معاوية ولد طايع، بعد وصول زين العابدين بن علي إلى الحكم سنة ١٩٨٧[٣٢].

أما العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وموريتانيا، وكانت قد قُطعت في سنة ١٩٨١، فقد عادت إلى الحالة الطبيعية في سنة ١٩٨٥. واستمرت عملية المصالحة بين القيادات السياسية في المغرب العربي، بلقاء تم في الجزائر في نيسان/ أبريل ١٩٨٦، وضم قادة الحزب الدستوري الاشتراكي، وارث الحزب الدستوري الجديد التونسي، وحزب الاستقلال المغربي وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية المنشق عن حزب الاستقلال، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، للاحتفال بذكرى مؤتمر طنجة لسنة ١٩٥٨. وشهدت سنة ١٩٨٧ زيارات متبادلة بين كثير من المسؤولين في أقطار المغرب العربي؛ فقد التقى

(٣٢) «Maroc-Libye: L'Union arabo-africaine est née,» *France-pays Arabes*, no. 121 (septembre 1984), pp. 8-9; Deeb, «Inter-Magharbi Relations since 1969: A Study of the Modalities of Unions and Mergers,» p. 31, and Richard B. Parker, «Appointment in Oujda,» *Foreign Affairs*, vol. 63, no. 5 (Summer 1985), pp. 1095-1096.

الملك الحسن الثاني الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في ٤ أيار/مايو ١٩٨٧، وزار القذافي الجزائر في نهاية حزيران/يونيو ١٩٨٧، حاملاً مقترحات لاتحاد بين الدولتين. وزار بن جديد تونس في تموز/يوليو ١٩٨٧، متوسطاً بين بورقيبة والقذافي. وفي الشهر نفسه، استؤنفت حركة النقل الجوي والاتصالات الهاتفية بين البلدين. وكان وصول زين العابدين بن علي إلى رئاسة الجمهورية التونسية في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ قد أكمل تطبيع العلاقات التونسية مع ليبيا باستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما في السنة نفسها (٢٨ كانون الأول/ديسمبر)[٣٣].

وشهدت الأشهر الأولى من سنة ١٩٨٨ تسارعاً ملموساً في تطور العلاقات بين دول المغرب العربي؛ فقد زار بن جديد تونس وطرابلس في كانون الثاني/يناير، وأعلن في أثناء زيارته هذه ضرورة اجتياز مرحلة جديدة نحو بناء المغرب الكبير. وزار القذافي تونس والجزائر في بداية شباط/فبراير. وعُقدت في ٨ شباط/فبراير ١٩٨٨ قمة ثلاثية ضمت القذافي وبن جديد وبن علي في ساقية سيدي يوسف التونسية، وذلك في ذكرى قصف القوات الفرنسية للمدينة في سنة ١٩٥٨. وعادت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر في ١٦أيار/مايو ١٩٨٨. ولم يبق ما يحول دون اجتماع رؤساء دول المغرب العربي لإطلاق مشروع المغرب الكبير. والتقى هؤلاء على هامش مؤتمر القمة العربية، الذي عقد في الجزائر في حزيران/يونيو ١٩٨٨ للبحث في القضية الفلسطينية، في بلدة زيرالدا القريبة من العاصمة الجزائرية في ١٠حزيران/يونيو ١٩٨٨، فكان أول لقاء يضم رؤساء الدول المغربية الخمس (الحسن الثاني والقذافي وبن جديد وولد طايع وبن علي) منذ حصول هذه الدول على الاستقلال. وتقرر في هذا اللقاء تأليف لجنة عليا مغاربية، عقدت أول اجتماع لها في الجزائر في ١٣ تموز/يوليو، وتألفت لجان فرعية متخصصة اجتمعت في العواصم المغاربية خلال أيلول/سبتمبر. وعقدت اللجنة العليا المغاربية اجتماعاً في الرباط في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، وآخر في تونس في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، من أجل دراسة حصيلة عمل اللجان الفرعية، وصوغ معاهدة للاتحاد المغاربي. وقام بن جديد بزيارة رسمية للمغرب في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٩، وبذلك زالت آخر العقبات السياسية والنفسية من أجل

(٣٣) Khader, Ibid., p. 63.

إنشاء الاتحاد المغربي، لا سيما بعد استقبال الحسن الثاني وفداً رسمياً من جبهة بوليساريو في بداية كانون الثاني/يناير ١٩٨٩[٣٤].

● مسيرة اتحاد المغرب العربي

ولد اتحاد المغرب العربي في مدينة مراكش، بتوقيع رؤساء الدول المغربية الخمس المعاهدة التي نصت على إنشائه في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩، وحددت أهدافه في مادتها الثانية، وهي: توثيق علاقات الأخوة، التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها، وتحقيق التقدم والرخاء لمجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها، والمساهمة في حفظ السلام القائم على العدل والإنصاف، ورسم سياسة مشتركة في مختلف الميادين، والتسهيل التدريجي لمرور وتنقّل الأشخاص والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال. وحددت المادة الثالثة من المعاهدة السياسة المشتركة في الميادين الدولية والدفاعية والاقتصادية والثقافية.

للاتحاد مؤسسات تبدأ من المجلس الرئاسي، المؤلف من رؤساء الدول الخمس، وتناط رئاسته دورياً بكل منهم، ولمدة ستة أشهر. وقد تولى المغرب رئاسته الأولى. وإلى جانب المجلس الرئاسي، يوجد مجلس لوزراء الخارجية، ولجنة للمتابعة، وأمانة عامة، ومجلس استشاري (١٠ ممثلين لكل دولة)، وهيئة قضائية (قاضيان من كل دولة).

نصت المادة الثالثة من معاهدة الاتحاد على ضمانة استقلال كل دولة عضو فيه. ونصت المعاهدة على التزام الدول الأعضاء بالتضامن ضد كل معتد على أي منها، وبمنع كل معارض لنظام الحكم في كل منها.

عقدت القمة المغاربية الثانية في تونس بين ٢١ و٢٣ كانون الثاني/يناير١٩٩٠ بمشاركة أربعة من الرؤساء الخمسة؛ إذ غاب ولد طايع بسبب وفاة زوجته، ومثّله وزير خارجية موريتانيا. وانتقلت الرئاسة الثانية إلى تونس لمدة ستة أشهر. وصدر في ختام قمة تونس بيان مشترك اشتمل على تعديلات أُدخلت على مؤسسات الاتحاد، ومنها: زيادة عدد أعضاء المجلس الاستشاري من ١٠ أعضاء إلى ٢٠ عضواً لكل دولة، وتأليف ٤ لجان وزارية متخصصة، ومجلس

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٦٤؛ Deeb, Ibid., pp. 32-33, and Stephen Zunes, «Algeria, The Maghreb Union, and the Western Sahara Stalemate,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 17, no. 3 (Summer 1995), pp. 23-36.

لوزراء الداخلية، وتكوين أمانة عامة دائمة يحدد مكانها وصلاحياتها، وتعيين الأمين العام من قِبَل مجلس الرئاسة. ووافق الرؤساء في هذا الاجتماع على أن يقوم واحد منهم بتمثيلهم على الصعيد الدولي. وبدا أن التنسيق المغربي أصبح حقيقة ملموسة، ولكن قمة الجزائر التي عُقدت في تموز/يوليو ١٩٩٠ سجلت البداية لمرحلة تباطؤ في مسيرة الاتحاد؛ إذ لم يُتخذ قرار بشأن مقر الأمانة العامة للاتحاد. وكان لنجاح الإسلاميين في الانتخابات البلدية في الجزائر في حزيران/يونيو ١٩٩٠ أثره في مستقبل المغرب الكبير، وأشغلت نتائج الانتخابات هذه بال الحضور في قمة الجزائر. وتلتها بعد ذلك بأسابيع أزمة الخليج العربي، التي أفضت إلى احتلال العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وفي القمة العربية التي عُقدت في القاهرة للنظر في هذه الأزمة، اتخذت الدول المغربية الخمس مواقف متباينة في ما يتعلق بإدانة العراق؛ فقد تحفظت موريتانيا، بينما أيد المغرب قرار الإدانة، وامتنعت الجزائر عن التصويت، ولم تشارك تونس في القمة، واقترعت ليبيا ضد قرار الإدانة. وهكذا، تعثّر الاتحاد عند أول امتحان له[٣٥].

وعادت دول المغرب العربي في التسعينيات إلى التشنجات الداخلية والتوترات الإقليمية والدولية؛ فواجهت ليبيا تهمة التورط في الاعتداء على إحدى طائرات شركة «بان أمريكان» (Pan American) وإسقاطها فوق لوكربي الاسكتلندية في ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٨، وهو ما أدى إلى موت ٢٠٠ من ركابها. وطالبت الولايات المتحدة وبريطانيا بفرض عقوبات على ليبيا، وتسليم المسؤولين الليبيين عن الحادث. كما اتهمتها فرنسا بأنها كانت وراء إسقاط طائرة (DC 10) التابعة لشركة (UTA) فوق النيجر، ومقتل ١٧٠ من ركابها في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩. وقد رفضت ليبيا الاستجابة لمطالب الدول الغربية الثلاث بتسليم المتهمين بالمشاركة في العمليتين. ونالت في البداية دعماً من دول الاتحاد المغربي، ولا سيما من الجزائر والمغرب، ومن بلدان عربية وإسلامية كثيرة. واستمرت ليبيا تماطل والدول الغربية تصرعلى موقفها حتى نهاية القرن العشرين.

وظلت مسألة الصحراء الغربية موضوع خلاف بين الجزائر والمغرب،

---

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٦٦، و Zakia Daoud, «La Création de l'Union du Maghreb,» *Maghreb-Machrek*, no. 124, (avril-juin 1989), pp. 120-126.

وتأجل استفتاء سكانها بسبب الخلاف على الجهة التي ستقوم بعملية الاستفتاء.

ومع انهيار مجلس التعاون العربي، الذي ضم مصر والعراق واليمن والأردن، في أعقاب غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠، اتجهت مصر نحو اتحاد المغرب العربي في سنة ١٩٩٤، وطلبت الانضمام إليه، في وقت أصيب فيه الاتحاد بالشلل التام، بسبب انطواء الجزائر على نفسها، وهي العمود الفقري للاتحاد. وتعرضت ليبيا للحصار الدولي بسبب مسألة إسقاط الطائرتين وتهم أخرى، بدون أن تهبَّ دول الاتحاد إلى مساعدتها. ولذا اعتُبر طلب مصر للانضمام إلى الاتحاد محاولة لإحيائه[٣٦].

مع نهاية القرن العشرين، كان اتحاد المغرب العربي على حاله من الجمود والشلل. وسعت تونس إلى إحيائه في مطلع سنة ١٩٩٩، فقام وزير خارجيتها سعيد بن مصطفى بزيارات سرية للعواصم المغربية لتوفير الظروف الملائمة لعقد مؤتمر قمة لرؤساء دول الاتحاد. وشجعه على ذلك تأليف حكومة في المغرب برئاسة عبد الرحمن اليوسفي، زعيم الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٨. وكان اليوسفي قد اقترح في حديث له مع صحيفة **ليبراسيون** الفرنسية في ٢٤ حزيران/يونيو إعادة فتح الحدود فوراً بين المغرب والجزائر، وتنقية الأجواء، وإزالة الخلافات بين البلدين. وتأخرت الجزائر في الرد على المبادرة المغربية بسبب انشغالها بمشاكلها الداخلية. عندما زار اليوسفي تونس في ١٤ تموز/يوليو، وبحث مع المسؤولين التونسيين في مستقبل العلاقات بين البلدين. وبدعوة من الحسن الثاني، زار الرئيس التونسي زين العابدين بن علي المغرب في ١٥ ـ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٩، فكانت أول زيارة له للمغرب منذ وصوله إلى السلطة سنة ١٩٨٧، وأول لقاء مع العاهل المغربي منذ سبع سنوات. وفي مدينة مراكش، أعرب الزعيمان المغربيان عن رغبتيهما في إحياء اتحاد المغرب العربي. وبعث الرئيس التونسي بوزير خارجيته ومعه رسائل إلى معمر القذافي (٢٤ آذار/مارس) ومعاوية ولد طايع في (٣١ آذار/مارس) لتنشيط مؤسسات الاتحاد المذكور. وأخذ القادة الجزائريون والليبيون والموريتانيون علماً برغبة زملائهم التونسيين والمغاربة في بعث الحياة في الاتحاد. ولمّا قدمت ليبيا

---

(٣٦) «L'UMA dans l'oeil du cyclone,» *Arabies*, no. 64 (avril-juin 1992), pp. 26-28; «L'UMA, des hauts et des bas,» *Revolution Africaine* (Alger), no. 1604 ([n. d.]), p. 12, et Louis Blin, «L'Enjeux de la demande d'adhesion de l'Egpté L'UMA,» *March's Tropicaux* (9 decembre 1994).

العميلين المتورطين في تفجير طائرة «بان أمريكان»، شارك ممثلون من الأقطار المغربية الأربعة الأخرى في عملية التسليم في طرابلس، وتحسنت العلاقات بين هذه الأقطار. وجاء انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيساً للجمهورية الجزائرية في نيسان/أبريل مؤشراً على مرحلة جديدة في البلاد. وقام الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، محمد عمامو، بزيارة الجزائر يومي ٢٠ و٢١ نيسان/أبريل، من أجل البحث في وسائل تنشيط الاتحاد مع القيادة الجزائرية الجديدة[٣٧].

كان تقييم وزارة الخارجية البريطانية للعلاقات بين دول المغرب العربي سنة ١٩٧٤ واقعياً وصحيحاً. ولم تختلف طبيعة هذه العلاقات خلال ربع القرن الذي تلاها عما كانت عليه بين سنتي ١٩٦٢ و١٩٧٤. ولكن الشيء الجديد الذي اتسمت به علاقات بريطانيا بالمنطقة هو العداء الشديد تجاه نظام الحكم الليبي؛ فقد تبين للاستخبارات البريطانية أن نظام العقيد القذافي قدم في عهد حكومة تاتشر المحافظة الدعم المالي إلى قادة «الاتحاد الوطني لعمال المناجم» في بريطانيا لتشجيعهم على الإضراب، وأنه يزود الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA) بالأسلحة والمال والعتاد الحربي، ولا سيما المتفجرات من نوع «سيمتكس» (Semtex) التشيكية الصنع، التي كان يستعملها الجيش الجمهوري الإيرلندي سنة ١٩٨٦. وقد أكدت علاقة الراهب الكاثوليكي الإيرلندي الشمالي باتريك ريان، المتعاطف مع هذا الجيش، بليبيا هذا الدعم الذي جعل من ليبيا القذافي عدواً لدوداً لبريطانيا في عهد تاتشر[٣٨].

ولا عجب والحال هذه أن تقف حكومة تاتشر موقف الدعم والتأييد للعدوان الأمريكي على ليبيا في نيسان/أبريل ١٩٨٦، وأن تدافع عن هذا العدوان وتعده دفاعاً عن النفس. وقد كتبت تاتشر في مذكراتها أن نظام القذافي كان وراء تنظيم أبي نضال (فتح ـ المجلس الثوري) الذي أطلق عناصره النار على الركاب في مطاري فيينا وروما في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، وأن وسائل الإعلام الليبية وصفت ما قام به هؤلاء بأنها «أعمال بطولية». وكانت أجهزة الاستخبارات البريطانية والأمريكية تتعاون في جمع المعلومات عن الدعم

---

(٣٧) Pierre Weiss, «Triste Anniversaire pour l'union du Maghreb arabe,» *Jeune Afrique-Economie* (février 1999), pp. 120-121, Farid Zemmouri, «Les Vraies raisons de la panne de l'UMA,» *Le Nouvel Afrique-Asie* (avril 1996), p. 28, et Ridha Kéfi, «Tunis Capital du Maghreb,» *Jeune Afrique* (27 avril 1999), pp. 44-45.

(٣٨) Thatcher, *The Downing Street Years*, pp. 368-369, 384, 405-406, 411 and 413.

الليبي «الإرهابي». كما كانت الحكومتان البريطانية والأمريكية تدركان أن القذافي يرئس دولة إرهابية، ولكن المهم ما العمل؟ فاتخذت بريطانيا موقفاً من ليبيا أكثر تشدداً من مواقف بقية الدول الأوروبية منذ مقتل الشرطية البريطانية إيفون فلِتشر في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٤ في ميدان سانت جيمس برصاصة انطلقت من السفارة الليبية في لندن.

كان الأمريكيون في البداية يدعون إلى فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا، ومقاطعة النفط الليبي الذي تشتري أوروبا ٧٥ بالمئة منه. وفرضت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية من جانبها على ليبيا في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، بدون استشارة بريطانيا. ولم تكن تاتشر تعتقد بجدوى هذه العقوبات، ولذا تلقت لوماً من وزارة الخارجية الأمريكية، مع أنها فرضت حظراً على بيع الأسلحة لليبيا، وعلى إقراضها أموالاً، وعلى الهجرة، وأغلقت السفارة الليبية (مكتب الشعب الليبي) في لندن.

في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ١٩٨٦، اشتد التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة، وشرعت القوات البحرية الأمريكية في مناورات في خليج سرت الليبي، خارقة بذلك القانون الدولي، ومتحدية الرأي العام العالمي باعتبار هذا الخليج مياهاً إقليمية ليبية. وفي ٢٤ آذار/مارس، هوجمت الطائرات الأمريكية في الخليج بصواريخ ليبية أُطلقت من الشواطئ، فردّت القوات الأمريكية بضرب مواقع الصواريخ، وأغرقت زورقاً حربياً ليبياً.

كان يقيم بليبيا ٥ آلاف بريطاني، وهذا واقع أخذته تاتشر في الحسبان في حالة مساندتها للعدوان الأمريكي، فضلاً على إمكانية ضرب القاعدة العسكرية البريطانية في قبرص. وأبلغت تاتشر مجلس وزرائها المصغر بضرورة مساندة حق الولايات المتحدة في حرية الحركة في المياه الدولية والمجال الجوي، وحقها في الدفاع عن النفس وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وفي ساعات الصباح الأولى من يوم ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٦، انفجرت قنبلة في ملهى ليلي في برلين الغربية يتردد عليه الجنود الأمريكيون، فقُتل اثنان، وجُرح نحو ٢٠٠ من رواد الملهى. وقد أكدت الاستخبارات الأمريكية تورط ليبيا في الحادث. وفي ليلة ٨ نيسان/أبريل، تلقت تاتشر من الرئيس الأمريكي ريغان رسالة طالباً دعمها والسماح للطائرات الحربية الأمريكية من نوع FI-11s في القواعد العسكرية الأمريكية في بريطانيا بالمشاركة في الهجوم على ليبيا. وطلب

جواباً على طلبه قبل ظهر اليوم التالي. دعت تاتشر وزير الخارجية هاو ووزير الدفاع جورج يونغر (G. Younger) للبحث في الطلب الأمريكي. وردّت على طلب ريغان بضرورة التريث، وطلبت مزيداً من المعلومات عن الأهداف الليبية التي ستقصفها الطائرات الأمريكية، وأن لا يكون الهجوم الأمريكي بداية لسلسلة من أعمال انتقامية، وضرورة وجود مبرر صحيح علني للهجوم، وإلا أدى إلى دعم موقف القذافي. كما أن تاتشر كانت تخشى أن يصيب الرهائن البريطانية في لبنان أذى نتيجة ذلك، وكان هذا الرد البريطاني بمثابة رفض للطلب الأمريكي.

تقول تاتشر إنه كان لهذا الموقف البريطاني دافعان: **أولهما** شعورها بالميل إلى تعجيل العمل في الولايات المتحدة، وكان انعكس في أوروبا بالبطء، و**ثانيهما** الثمن السياسي للسماح باستعمال القواعد العسكرية الأمريكية لضرب ليبيا، وكانت ترى أنه سيكون ثمناً باهظاً. وقد التقت وزيري الخارجية والدفاع وعدداً من كبار المسؤولين البريطانيين في صباح ٩ نيسان/ أبريل. وكانت قد تسلمت رسالة من الرئيس الأمريكي يفيد بأن الجواب البريطاني على طلبه قد تمدد أجله، فاستغلّت تاتشر هذا الوقت لتحديد الأهداف التي سيضربها الأمريكيون. لقد جاء ردّ ريغان بأن العمل العسكري الأمريكي يستهدف مقار القذافي وقوات حرسه المباشر، ولن يستهدف الشعب الليبي أو تجمعات القوات العسكرية الليبية، وستكون أهدافه محدودة[٣٩].

كان شعور تاتشر أن مساندة بريطانيا للولايات المتحدة ضرورية ولا جدال فيها، سواء في استعمال القواعد العسكرية أو في تبرير هجومها، وكانت تعرف عاصفة الاحتجاج على ذلك في بريطانيا وفي أوروبا. وكان عليها أول الأمر أن تقنع زملاءها في الحكومة بما يجب عمله. كان هاو معارضاً للهجوم الأمريكي، ولكنه التزم برأي رئيسة الوزراء، مثلما كان يونغر مؤيداً لهذا الهجوم. وكتبت تاتشر رسالة إلى ريغان تبلغه بموافقتها على استعمال القواعد العسكرية ودعم الهجوم الأمريكي. وفي صباح يوم ١٢ نيسان/ أبريل ١٩٨٦ جاء الجنرال الأمريكي فيرنون والترز (V. Walters) لمقابلة تاتشر كي يوضح لها خطة الهجوم الأمريكي بالتفصيل.

كان موقف الأحزاب السياسية والرأي العام البريطاني معارضاً للغزو

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٤١ ـ ٤٤٤.

الأمريكي لليبيا؛ فحزب العمال وحزب الأحرار يصران على رفض السماح للأمريكيين باستعمال قواعدهم العسكرية في بريطانيا. وفي يوم ١٤ نيسان/ أبريل أحاطت تاتشر لجنة ما وراء البحار والدفاع بما جرى خلال تلك الأيام، مبررة الهجوم الأمريكي، وضرورة الوقوف مع الولايات المتحدة التي وقفت مع بريطانيا في حرب فولكلاند.

وفي ليلة ١٥ نيسان/ أبريل، تلقت تاتشر رسالة من الرئيس ريغان بأن الطائرات الأمريكية المنطلقة من القواعد الجوية في بريطانيا سوف تقصف ٥ أهداف في ليبيا. وقامت بعملية الغزو هذه ١٦ طائرة، ولمدة ٤٠ دقيقة. وقد ردّت عليها المدافع المضادة للطائرات والصواريخ الليبية، غير أن القوات الأمريكية استطاعت تعطيل الرادارات الليبية، ولم تسقط سوى طائرة أمريكية واحدة.

كان للعدوان الأمريكي تأثير قوي في الرأي العام البريطاني، بل أقوى كثيراً ممّا كانت تتوقعه تاتشر. وتلقى المقر الرئيسي لحزب المحافظين ورئاسة الوزراء البريطانية آلاف الاحتجاجات الهاتفية والبرقية. وكان مجلس العموم غاضباً على رئيسة الوزراء حينما ألقت بيانها أمامه بعد ظهر يوم ١٥ نيسان/ أبريل. وفي أثناء مناقشة مجلس العموم لموقف الحكومة في ١٦ نيسان/ أبريل، شن نيل كينوك (N. Kinnock)، من حزب العمال، هجوماً على الموقف البريطاني وقال: «قال الرئيس ريغان إن الهدف من قصف طرابلس وبنغازي يوم الاثنين هو الكشف عن حكم القذافي الإرهابي. أنا لا أعتقد أن أحداً يصدّق حقاً أن ذلك الهدف قد تحقق، أو يمكن أن يتحقق بالقصف الجوي»[٤٠].

وعارض إدوارد هيث، رئيس وزراء بريطانيا السابق من حزب المحافظين، سياسة تاتشر، وقال في هذه الجلسة لمجلس العموم: «لا أستطيع التوصل إلى الاستنتاج بأن هذا العمل الذي قامت به الولايات المتحدة سيدمر الإرهاب، ولا أعتقد أن قصف المدن هو السبيل السليم لمحاولة القضاء على الإرهاب. . . لم يقل قط بأن من الواجب علينا قصف معسكرات الجيش الجمهوري الإيرلندي في الساحل الغربي لإيرلندا. المشكلة الحقيقية هي كيف نتغلب على الإرهاب باستعمال نظامنا المخابراتي وقوات النظام والقانون، وعلى هذا يجب أن نركز. . . ويجب علينا أيضاً التعامل مع المشكلة الأساسية، وهي

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٨.

سبب الإرهاب في بلدان عديدة ـ النزاع بين إسرائيل والعالم العربي»[٤١].

رأت تاتشر أن الغارة الأمريكية على ليبيا كان لها ثلاث فوائد مباشرة: **أولها** أنها كانت ضربة حاسمة للإرهاب المدعوم من ليبيا، ولم تقم ليبيا بأي رد انتقامي على هذه الغارة. **وثانيها**: موجة الشكر من الولايات المتحدة التي تلقتها وكان لها نتائج طيبة على بريطانيا. **وثالثها** فائدة محلية وغير فورية، وهي اقتناع البريطانيين بأن الحكومة اتخذت موقفاً قيادياً حاسماً وقوياً[٤٢].

٦ ـ مجلس التعاون العربي

يختلف الباحثون حول أصل فكرة مجلس التعاون العربي، ويرى بعضهم أن الفكرة ولدت في العاصمة الأردنية في صيف ١٩٨٨، خلال المناقشات التي دارت في منتدى الفكر العربي الذي يرأسه الأمير حسن بن طلال، ولي عهد الأردن آنذاك. فقد قدمت ورقة عمل لإنشاء مجلس التعاون العربي بين الأردن ومصر والعراق واليمن، تضمنت الفوائد التي تجنيها الدول الثلاث من هذا المشروع، ومسوغات قيامه. كان الأردن بحاجة إلى قوة ردع عربية للصمود في وجه إسرائيل وتوفير الحماية له إزاء التآمر الإسرائيلي ـ الأمريكي الهادف إلى إقامة الوطن البديل للفلسطينيين على أرضه، كما جاء في الورقة المذكورة. كما أنه بحاجة إلى مجال حيوي أوسع، وفتح أسواق العراق ومصر واليمن لصادراته، واستيعاب الفائض من قوته العاملة في العراق واليمن، وتوظيف أمواله في العراق في فترة البناء والتعمير، والاستفادة من مياه نهر الفرات لإحياء باديته وتقوية مركزه المالي.

ويرى آخرون أن فكرة المجلس عراقية، تقدم بها الرئيس العراقي صدام حسين بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، لما لها من فوائد للعراق. فهو بحاجة إلى عمق استراتيجي وبشري في مواجهة إيران، وفتح منافذ جديدة له على العالم الخارجي، والحفاظ على مقدراته العسكرية، وتنمية إمكاناته العلمية والتكنولوجية، وتنظيم قدرته الاقتصادية وتطويرها، والحصول على وضع أفضل لحل المشكلة الكردية والتعامل مع تركيا.

---

(٤١) Edward Heath, *The Course of My Life: My Autobiography* (London: Hodder and Stoughton, 1998), p. 619.

(٤٢) Thatcher, Ibid., pp. 448-449.

أما مصر، فكانت بحاجة إلى الخروج من العزلة التي فرضتها عليها اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل، والتحرر من التبعية الاقتصادية للغرب، وحل مشكلة البطالة ومشكلة المديونية الخارجية، والاختلال في ميزان مدفوعاتها، علاوة على مشاكلها الداخلية (العنف والمخدرات)[٤٣].

وكانت العلاقات الثنائية بين الدول الأربع في الثمانينيات من القرن العشرين قد تطورت بصورة تشجع على إنشاء مجلس للتعاون بينها؛ فقد كان الأردن أول الدول العربية التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر سنة ١٩٨٤. وفي أعقاب هذه الخطوة المهمة على طريق عودة مصر إلى الصف العربي، تألفت لجنة أردنية ـ مصرية عليا مشتركة للتنسيق والتعاون بين الدولتين، وعُقد أول اجتماعاتها في القاهرة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، حيث وضعت أسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وتم الاتفاق أيضاً على ربط المشرق العربي بأفريقيا العربية بتأسيس شركة «الجسر العربي للملاحة» سنة ١٩٨٧ بين مصر والأردن والعراق. وأنجز الخط الملاحي بين نويبع والعقبة، وهو ما أدى إلى تنشيط حركة النقل والتبادل التجاري والسياحة بين البلدين، وبينهما وبين بقية الأقطار العربية. وارتفعت قيمة صادرات الأردن إلى مصر والعراق واليمن من ٩٤,٩ مليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ١٩٧,١ مليون دولار سنة ١٩٨٧، بينما بلغت قيمة وارداته من الأقطار الثلاثة في السنتين نفسيهما ٢٣,٥ مليون دولار و٣٠٩,٨ مليون دولار[٤٤].

ونمت العلاقات بين العراق والأردن بحيث بلغت صادرات العراق للأردن ٩٥ بالمئة من مجمل صادراته إلى الأقطار الثلاثة مجتمعة. وبلغت واردات العراق من الأقطار الثلاثة ٨٠ بالمئة من مجموع وارداته. وزادت واردات اليمن من الأردن من ٤ بالمئة سنة ١٩٨١ إلى ٥٣ بالمئة سنة ١٩٨٧[٤٥]. وتطورت علاقات مصر مع الأقطار الثلاثة الأخرى خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، فقد

---

(٤٣) محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٦٨ ـ ١٧٦، وسلمان زيدان النداوي وعصام محمد حسون، **مجلس التعاون العربي: المداخل وفلسفة العمل** (بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩)، ص ٣٠ ـ ٣٣.

(٤٤) رابح رتيب، «مجلس التعاون العربي وإمكانيات التكامل الاقتصادي،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ١٩٧ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٧٢ ـ ٨٨.

(٤٥) نسرين مرعي، «مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ١٩٦ (نيسان/أبريل ١٩٨٩)، ص ١٥٧.

زادت قيمة صادرات إلى هذه الأقطار من ٨,٦ مليون دولار سنة ١٩٨١ إلى ٥٦,٥٧ مليون دولار سنة ١٩٨٧، بينما ارتفعت قيمة وارداتها من الأقطار نفسها من ٣,٥ مليون دولار سنة ١٩٨١ إلى ٥٦,٢ مليون دولار سنة ١٩٨٧.

وعلى صعيد العلاقات المصرية ـ العراقية، عُقد في بغداد أول اجتماع للجنة العليا المصرية ـ العراقية المشتركة في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٨، وتلاه اجتماع في القاهرة في مستهل سنة ١٩٨٩. وأسفر الاجتماعان عن توقيع عدة اتفاقيات للتعاون المشترك في ميادين الصناعة والزراعة والسياحة والبحث العلمي والإسكان والإنشاءات والنقل والاتصالات. وكانت علاقات مصر قوية مع اليمن، وبلغت نسبة واردات اليمن من مصر ٨٦ بالمئة من وارداتها من الأقطار الثلاثة مجتمعة في بداية الثمانينيات، ثم أخذت تتناقص حتى بلغت ٣٦ بالمئة سنة ١٩٨٧، وذلك على حساب نموها مع الأردن.

وعلى الرغم من هذا النمو الواضح في العلاقات الاقتصادية بين الأقطار الأربعة، فقد كانت نسبة التجارة الخارجية بينها ضئيلة جداً، مقارنة بإجمالي تجارتها مع العالم الخارجي. فالصادرات البينية لم تزد على ٢,١٤ بالمئة من تجارة مصر الخارجية، و٠,٥ بالمئة من تجارة اليمن، و١٨ بالمئة من تجارة الأردن الخارجية سنة ١٩٨٦. وشكلت الواردات البينية حوالى ٠,٣٧ بالمئة بالنسبة إلى مصر، و٠,٣٦ بالمئة بالنسبة إلى اليمن، و١٢ بالمئة بالنسبة إلى الأردن في السنة نفسها.

• مسيرة المجلس

تألفت لجنة خبراء من الدول الأربع مصر والأردن والعراق واليمن، ووضعت تصوراتها لمجلس التعاون العربي وأهدافه وآلية عمله. وعقد رؤساء حكومات الدول الأربع اجتماعاً في عمان يومي ١٣ و١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩، راجعوا خلاله نصوص النظام الأساسي للمجلس، وأقروا مشروع الاتفاقية الأساسية لإنشاء المجلس. وفي ١٦ شباط/فبراير، انعقدت في بغداد قمة رباعية ضمت الملك حسين، والرئيس المصري حسني مبارك، والرئيس العراقي صدام حسين، والرئيس اليمني علي عبد الله صالح، حيث تمّ توقيع اتفاقية تأسيس المجلس[٤٦].

(٤٦) **الوثائق الأردنية ١٩٨٩** (عمّان: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٩)، ص ٦ ـ ١٠.

حددت اتفاقية المجلس أهدافه، وأهمها «تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء والارتقاء بها تدريجياً» في المجالات الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والنقل والاتصالات والتعليم والإعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا والشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية وتنظيم العمل والتنقل والإقامة. ومن هذه الأهداف «السعي إلى إقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولاً إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية».

ونصّت الاتفاقية على أن تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه، وتتم الموافقة على الانضمام إلى المجلس بإجماع الدول الأعضاء. أما تشكيلات المجلس فهي: الهيئة العليا، وتتألف من رؤساء الدول الأعضاء؛ الهيئة الوزارية، وتتألف من رؤساء حكومات الدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم؛ الأمانة العامة ومقرها عمان، ويرأسها أمين عام، وتضم عدداً من الموظفين حسب الحاجة[٤٧].

ضم المجلس دولاً ليس بينها تفاوت كبير من حيث الغنى والفقر، فهي من الدول النامية. واعتُبر المجلس عند قيامه تجمعاً للدول الفقيرة والمعسرة، ولا سيما بعد خروج العراق من حرب طاحنة دامت ٨ سنوات أنهكته مالياً واقتصادياً. واعتُبر أيضاً خطوة إلى الخلف وتخلياً عن فكرة وحدة الأمة العربية، واعترافاً بتقسيم الأمة إلى ثلاث مجموعات هي: مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، واتحاد المغرب العربي. وبقيت ٧ دول عربية خارج هذه التجمعات هي: سورية ولبنان واليمن الجنوبي والسودان والصومال وجيبوتي وفلسطين. وعدّه بعضهم رد فعل على قيام مجلس التعاون الخليجي. واعتبر قيام هذه التجمعات الثلاثة اعترافاً بإخفاق جامعة الدول العربية وعجزها عن القيام بمهامها وتحقيق أهدافها[٤٨].

بعد قيام المجلس بثلاثة أشهر ونيف، قرر مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عُقد في الدار البيضاء في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ عودة مصر إلى الصف

(٤٧) رتيب، «مجلس التعاون العربي وإمكانيات التكامل الاقتصادي،» ص ٧٩ ـ ٨٢، وفهد الفانك، «مجلس التعاون العربي والمديونية الخارجية الثقيلة،» **الرأي** (عمّان)، ٢١/٩/١٩٨٩، ص ١٨.

(٤٨) هيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، ص ١٦٥ ـ ١٦٩، و«نص اتفاقية تأسيس المجلس التعاون العربي،» في: النداوي وحسون، **مجلس التعاون العربي: المداخل وفلسفة العمل**، ص ١٣٩ ـ ١٤٦.

العربي عضواً كاملاً في جامعة الدول العربية. وعُقد اجتماع للهيئة العليا للمجلس في الإسكندرية يومي ١٥و١٦ حزيران/يونيو ١٩٨٩، أسفر عن توقيع اتفاقية حصانات وامتيازات الأمانة العامة للمجلس، واتفاقية التعاون القضائي والقانوني بين الدول الأعضاء، والموافقة على نظام انتقال وعمل مواطني دول المجلس، وتشكيل مجلس للطيران الموحد لدوله من رؤساء هيئات الطيران المدني، ومديري شركات الطيران الوطنية، وإقرار خطة لتنسيق التعاون بين وزارات الخارجية، والالتزام بنص وروح معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية. واعترافاً من الدول الأعضاء بوزن مصر السياسي والسكاني والاقتصادي، اقترح العراق أن يكون الأمين العام للمجلس مصرياً، ورغب في أن يكون صاحب المنصب د. يحيى الجمل، أستاذ القانون في جامعة القاهرة، المعروف بميوله القومية. غير أن الرئيس مبارك لم يقبل بترشيح العراق للجمل، ونسب تعيين حلمي نمّر لمنصب الأمين العام للمجلس[٤٩].

عقد وزراء خارجية دول المجلس اجتماعاً في عمان يومي ٢٠و٢١ تموز/يوليو، تقرر فيه عقد ٣ اجتماعات لوزراء الخارجية الأربعة، بحيث تتزامن مع اجتماعات الهيئة العليا والهيئة الوزارية، واجتماع رابع يعقد في أيلول/سبتمبر من كل سنة، وعقد اجتماعات نصف شهرية لكبار المسؤولين في وزارات الخارجية الأربع. وتمّ اجتماع الهيئة العليا الثالث في العاصمة اليمنية يومي ٢٥ و٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، حيث أقرت ١٢ اتفاقية بين الدول الأعضاء. وعقدت الهيئة العليا اجتماعها الرابع في عمّان في شباط/فبراير ١٩٩٠ لدراسة موضوع هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، وآثارها السلبية في فلسطين المحتلة والأردن[٥٠].

إننا لا نجد في مذكرات تاتشر ولا في مذكرات هيرد ما يشير إلى اهتمام الحكومة البريطانية بمجلس التعاون العربي، أو حتى مجرد ذكره. وربما كان عمره القصير والإنجازات المحدودة جداً التي حققها سبباً في ذلك؛ فقد انهار هذا المجلس مع غزو العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠.

(٤٩) علي محافظة، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٤٣.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٤.

٧ ـ الوحدة اليمنية

منذ أن حصل اليمن الجنوبي على استقلاله السياسي سنة ١٩٦٧، توترت العلاقات بينه وبين الجمهورية العربية اليمنية في الشمال، بسبب الاختلاف الأيديولوجي بين نظامي الحكم في جزأي اليمن؛ فقد نهج اليمن الجنوبي نهجاً يسارياً متطرفاً، وتبنّى النظرية الماركسية في الحكم وإدارة الدولة، بينما اتخذ اليمن الشمالي النهج الناصري في الحكم. ولما قامت محاولة انقلاب في اليمن الشمالي في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٦٨، ومنيت بالفشل، اتُّهم المتآمرون بالتعاون مع رئيس اليمن الجنوبي قحطان الشعبي، وحدثت مناوشات على الحدود بين البلدين، وعندها (٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩) حدث ما سمّي الحركة التصحيحية في الجنوب باستيلاء الجناح اليساري الاشتراكي في الجبهة القومية على السلطة، بقيادة عبد الفتاح إسماعيل، وسالم ربيع علي، وعلي ناصر محمد، ومحمد علي هيثم، وأُطيح الجناح اليميني بقيادة قحطان الشعبي، وفيصل عبد اللطيف، وزال التوتر بين شطري اليمن إلى حين، ليعود في إثر اعتراف السعودية والأردن وبريطانيا بالجمهورية العربية اليمنية. وعاد الصدام المسلح على الحدود بين الشطرين. وتم اتفاق تعز يومي ٢٥و٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٧٠ على إقامة اتحاد فدرالي بينهما، لم ير النور. وعاد الصدام على الحدود طوال سنة ١٩٧٢، على الرغم من إبرام اتفاق طرابلس الغرب في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، الذي نص على قيام الوحدة بين الشطرين. ولكن ذلك لم يزل التوتر بينهما سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٧٧. واغتيل رئيس مجلس القيادة في اليمن الشمالي إبراهيم الحمدي في ١١ تشرين الأول/أكتوبر١٩٧٧ في ظروف غامضة، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات من جديد، وتلاه اغتيال خليفته العقيد أحمد الغشمي في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٧٨، واتُّهم اليمن الجنوبي بتدبير الاغتيال. وتفجر الصراع بين اليمنين في آذار/مارس ١٩٧٩.

ولمّا وصل العقيد علي عبد الله صالح إلى رئاسة الجمهورية في اليمن الشمالي في ١٧ تموز/يوليو ١٩٧٨، بذل مساعيه مع عبد الفتاح إسماعيل في اليمن الجنوبي لتلافي التوتر والصدام المسلح[٥١]. وهدأت الحال بين الدولتين خلال السنوات الإحدى عشرة التالية. وكان اتفاق عدن الموقّع في ٣٠ تشرين

(٥١) عبد الملك المخلافي، «العلاقة بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ (دراسة سياسية وقانونية)،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٥ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨)، ص ١٤ ـ ٣١.

الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، القاضي بإعلان دولة الوحدة خلال عام واحد، نقطة تحول مهمة على طريق الوحدة. وتألفت لجان مختلفة لدراسة موضوع الوحدة. وجرى في صنعاء (٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩) لقاء بين الرئيس علي عبد الله صالح والأمين العام للحزب الاشتراكي في اليمن الجنوبي علي سالم البيض، واتفق الرجلان على تكليف لجان لدراسة مختلف جوانب الوحدة بين شطري اليمن. ومن هذه اللجان لجنة التنظيم السياسي، التي اجتمعت في عدن بين ٨ و١٠/١/١٩٩٠، وأقرت الاحتفاظ بالتنظيمين السياسيين في الشطرين، وهما: المؤتمر الشعبي العام في الشطر الشمالي، والحزب الاشتراكي في الشطر الجنوبي، وممارسة نشاطهما بحرية، وإقرار التعددية الحزبية في دولة الوحدة. وتم اجتماع آخر في عدن في ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٠ لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه في مختلف اللجان الثنائية. وصادق المجتمعون على ٤٦ مشروعاً لقوانين دولة الوحدة. وأُعلنت الوحدة بين شطرين اليمن في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، أي قبل الموعد المقرر لها بـ ٦ أشهر[٥٢].

صدر دستور دولة الوحدة، الذي نص على أن الشعب مصدر السلطات ويمارسها بصورة غير مباشرة عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، وعن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس المحلية المنتخبة. وتولى رئاسة السلطة التنفيذية خلال الفترة الانتقالية مجلس رئاسة الجمهورية المؤلف من خمسة أعضاء ينتخبون من بينهم رئيساً. وتم إعلان ٤٦ حزباً سياسياً في البلاد. وأُجريت أول انتخابات نيابية في ظل الوحدة في ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٣، وتألفت حكومة ائتلافية من الأحزاب الثلاثة الكبرى وهي: المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني. ولقد اشترط الحزب الاشتراكي اليمني تقاسم المواقع في مؤسسات الدولة بالتعادل مع حزب المؤتمر الشعبي العام، وذلك لفترة انتقالية مدتها ٥ سنوات، ثم اختُصرت إلى النصف. وامتد هذا التقاسم ٣٥ شهراً بدلاً من ٣٠ شهراً، ظهر خلالها الاختلاف واضحاً بين الحزبين المتقاسمين للسلطة؛ فقد كانت الدولتان غير متجانستين في فلسفة نظام الحكم وفي طريقته ومنهجه الاقتصادي. وكان قادة الدولتين مختلفين عقائدياً وفي ارتباطاتهم الخارجية. وبدأ التوجه نحو

(٥٢) حسن أبو طالب، «ورقة عمل ندوة «الوحدة اليمنية»،» **المستقبل العربي**، السنة ١٤، العدد ١٤٧ (أيار/ مايو ١٩٩١)، ص ٩٤ ـ ٩٩.

الانفصال في أذهان قادة الحزب الاشتراكي، الذين أشعلوا فتيل التمرد العسكري على دولة الوحدة في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤، وأعلنوا الانفصال رسمياً بعد ١٧ يوماً من نشوب القتال[٥٣]. وكان الملك حسين، عاهل الأردن، قد توسط بين الطرفين اللذين التقيا في العاصمة الأردنية، ووقّعا اتفاقاً بينهما في ٢١ شباط/ فبراير، غير أن الحزب الاشتراكي لم يلتزم بالاتفاق، وأعلن تمرده بعد شهرين ونيف، واستمر التمرد المسلح شهرين، ثم قضي عليه بتدخل القوات المسلحة اليمنية في ٧ تموز/ يوليو[٥٤]. وبذلك حافظ اليمن على وحدته حتى اليوم.

في سنة ١٩٩٢، حلّل سفير بريطانيا في اليمن الشمالي واليمن الموحد (١٩٨٨ ـ ١٩٩١)، تشارلز دونبار (Ch. Dunbar)، عملية التوحيد بمقال بعنوان: «توحيد اليمن: العملية والسياسات والتوقعات» في مجلة *Middle East Journal*، فذكر أن الموظفين في الوزارات كانوا منقسمين بين شماليين وجنوبيين، بدون محاولة الاندماج. وكان الانقسام حاداً في بعض الوزارات، مثل وزارات التربية والتعليم، حول المناهج المدرسية. وكان النجاح حقيقياً في وزارة الدفاع في دمج الوحدات العسكرية من الجنوب والشمال.

يسأل دونبار: لماذا استطاع القادة في صنعاء وعدن التغلب على ميراث من الشك المتبادل والخوف اللذين نشآ طوال ٢٢ سنة من الصراع السياسي ـ العسكري، وأن يوحدوا اليمن في أقل من ٦ أشهر؟ ويجيب: إن أول هذه الأسباب وأهمها هو التغير الواسع في المناخ السياسي الدولي، الذي نشأ عن قبول الاتحاد السوفياتي التغيير في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينيات؛ فقد شعرت القيادة اليمنية الجنوبية بأنها مجبرة على تغيير مسلكها السياسي بصورة جذرية، وعقد أفضل صفقة مع صنعاء بأسرع وقت ممكن. ومن هذه الأسباب تطور علاقة اليمن الشمالي مع المملكة العربية السعودية. ناهيكم عن تطور الأوضاع الداخلية في اليمن الجنوبي؛ فبعد مجزرة كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، التي أفضت إلى إطاحة الرئيس علي ناصر محمد والقضاء على جهوده في الانفتاح على الغرب، وانقسام الحزب الحاكم إلى فئات معاد بعضها للبعض

(٥٣) محمد سالم باسنودة، «حول الوحدة اليمنية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٨ (آب/ أغسطس ١٩٩٥)، ص ١٠٠ ـ ١٠٢، و Charles Dunbar, «The Unification of Yemen: Process, Politics and Prospects,» *Middle East Journal*, vol. 46, no. 1 (Summer 1992), pp. 456-476.

(٥٤) **عشرون عاماً من العطاء** (صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، ١٩٨٨)، ص ١٨ ـ ٣٨.

الآخر، وفقاً للانقسامات الجهوية والأيديولوجية، وحدّت هذه الانقسامات من قدرة نظام الحكم على تطوير اتجاه سياسي واضح. ويرى دونبار أن إفلاس نظام الحكم في اليمن الجنوبي اقتصادياً، ولا سيما في ميدان النفط، كان من أسباب اندفاعه نحو الوحدة. وساهم في نجاح محادثات الوحدة تنازل اليمن الجنوبي عن رئاسة الدولة وعن أكثرية في مجلس رئاسة الدولة لليمن الشمالي، مقابل قبول اليمن الشمالي باقتسام الوزارات والمواقع القيادية المشابهة في الحكومة الجديدة لصالح اليمنيين الجنوبيين، الذين يمثلون ٢٠ بالمئة من سكان دولة الوحدة. ورأت القيادة اليمنية الشمالية أن إدخال مليوني يمني جنوبي إلى الدولة يضعف من قوة القبائل اليمنية التي تنظر تقليدياً بعداء نحو السلطة المركزية. وقد تأتي الوحدة بجيش جنوبي منظم، لا ولاء لضباطه نحو القبائل، كما هي الحال في جيش اليمن الشمالي.

ويذكر دونبار أن العربية السعودية لم تعط أي إشارة علنية بمعارضتها للوحدة اليمنية، وهي التي ما انفكت تقدم الدعم المالي للقبائل اليمنية الشمالية، فضلاً على أنها المانح الرئيسي المستمر للمساعدات لحكومة اليمن الشمالي، ويعمل على أرضها مليون ونصف مليون يمني هم المصدر الرئيسي للعملات الصعبة لكل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي. وجاءت مباركة الملك السعودي فهد بن عبد العزيز في شباط/فبراير ١٩٩٠ لمبادرة الوحدة اليمنية لتطمئن القيادة اليمنية الشمالية. وزال القيدان المهمان للوحدة: الدعم السوفياتي للقيادة في اليمن الجنوبي، ومقدرة القبائل الشمالية على الوقوف في وجه المبادرات الوحدوية[٥٥].

تدهورت العلاقات اليمنية ـ السعودية بسبب موقف اليمن من غزو العراق للكويت، الذي اعتبرته السعودية مؤيداً للغزو العراقي. ولذا قررت الحكومة السعودية إنهاء إقامة اليمنيين والإعفاءات التي يتمتعون بها. وعاد في شتاء ١٩٩٠ نحو ٨٠٠ ألف يمني إلى بلادهم، وفقد نحو ٦٠ ألفاً منهم أي صلة لهم بوطنهم، فعاشوا في مخيمات أقيمت حول مدينة الحديدة على ساحل البحر الأحمر. وخسر اليمن نحو مليار دولار سنوياً من العملات الصعبة. وحذرت الحكومة السعودية شركات النفط التي تنقب في اليمن بأن تتجنب المناطق

(٥٥) Dunbar, Ibid., pp. 456-470.

المتنازع فيها بين اليمن والسعودية. ونشأ وضع اقتصادي سيئ جداً في اليمن، فارتفعت البطالة، وبلغ الانخفاض في دخل البلاد حداً يصعب تجسيره. واستبعد دونمار أن تؤدي هذه الأزمة الاقتصادية إلى حل الوحدة اليمنية، لأن الحزب الاشتراكي لا يتمتع بشعبية واسعة في البلاد بسبب تجربته الفاشلة في اليمن الجنوبي. كما أن التجمع اليمني للإصلاح لا يعارض الوحدة[٥٦].

ثانياً: موقف حكومة تاتشر من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ١٩٧٩ ـ ١٩٩٠

كتب هيرد في مذكراته أنه دُعي، بصفته وزير دولة للشؤون الخارجية، إلى تشكرز في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٠ للبحث في مسألة الشرق الأوسط مع رئيسة الوزراء تاتشر. وقال: «كنا نريد من رئيسة الوزراء أن تكون أكثر ميلاً نحو حق الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم، ولكنها رفضت ذلك، كما كان متوقعاً». كما أن بحث موضوع الشرق الأوسط معها لم يستغرق سوى ٢٠ دقيقة. واتخذ وزير الخارجية البريطاني بيتر كارنغتون (P. Carrington) موقف رئيسة الوزراء هذا في مناقشات وزراء خارجية المجموعة الاقتصادية الأوروبية في اجتماعهم في البندقية، وفي البيان الذي صدر عنهم في حزيران/يونيو ١٩٨٠[٥٧].

يعبّر هيرد عن نقده لإسرائيل ولمواقف الغرب منها في مذكراته، بعد أن خرج من السلطة. يقول: «لا أعرف متى بدأ العالم الغربي يتحول من الضيق باليهود كمرابين وقتلة للمسيح إلى الشعور بالذنب للمعاناة التي لحقت بهم من المسيحيين. ومع أن شكسبير يضع البلاغة الحقيقية في فم شايلوك، فما زال التأكيد مركزاً على ضيق المسيحيين بهم وليس الشعور بالذنب نحوهم». ويتناول موضوع المحرقة اليهودية بقوله: «رأيت وزوجتي أوشفيتز. ولا يجادل أحد الآن في شر المحرقة أو ضخامة المعاناة؛ فقد كان اليهود مرة أخرى، وبصورة أكثر رعباً، ضحايا للاضطهاد. ولكن هل تنشئ هذه الحقيقة وضعاً أخلاقياً لإسرائيل بين الأمم؟ وهل تخول إسرائيل رفض كل نقد لسلوكها أو تجنبه، بما في ذلك أعمال الاضطهاد التي تقوم بها والمدانة في الدول الأخرى؟... يقاد الزوار الرسميون في إسرائيل إلى متحف المحرقة في القدس في بداية زياراتهم. إنه

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٤٧١ ـ ٤٧٦.

(٥٧) Hurd, *Memoirs*, pp. 257-260.

متحف ممتاز برسالة مخيفة. هذه الرسالة يجب أن تكون للمعاناة عامة وليس لوضع خاص بإسرائيل».

ويتابع هيرد: «شاشات تلفزيوناتنا امتلأت بصور الدبابات الإسرائيلية وهي تسحق بطريقها مدن الضفة الغربية انتقاماً لهجمات انتحارية حديثة على إسرائيل. لا يوجد ما يبرر القيام بالقنابل الانتحارية، ومن خبرتي في إيرلندا الشمالية، أعترف أن مزيجاً من الغضب واليأس يشعر به أقرباء الضحايا الأبرياء. ولكن صور الدبابات الإسرائيلية وهي تواجه الفتيان الذين يرشقونها بالحجارة، هي من ذكريات صور الدبابات السوفياتية التي كانت تسحق المحتجين في برلين وبودابست وبراغ في سنوات ١٩٥٣ و١٩٥٦ و١٩٦٨. وقد ساهمت تلك الصور في تدمير التعاطف الذي كان لدى العديدين نحو الاتحاد السوفياتي آنذاك كحليف سابق وضحية للعدوان النازي. ولا شك أن صوراً مماثلة للاضطهاد الإسرائيلي للفلسطينيين يشوه ذكرى المعاناة اليهودية الماضية»(٥٨).

ولما أرادت جامعة الدول العربية إرسال وفد إلى العواصم الرئيسية في العالم لدفع مبادرتها السلمية التي أقرتها القمة العربية في فاس سنة ١٩٨٢، ورأت أن يضم هذا الوفد فلسطينياً من منظمة التحرير الفلسطينية، وأنه لا بد أن تستقبله رئيسة وزراء بريطانيا، رفضت تاتشر بشدة مقابلة الوفد بوجود ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعلنت ذلك، مع أن وزير الخارجية فرانسيس بيم (F. Pym) رجاها أن تقبل ذلك. وأتيحت لها في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ فرصة أن تقول حجتها علناً؛ فهي تعتبر رئيس وزراء إسرائيل بيغن ورئيس زيمبابوي موغابي إرهابيين مثلما تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية إرهابية. وهي متسعدة لمقابلة بيغن وموغابي لأنها لا تقابل إرهابياً إلا إذا كان رئيساً للوزراء. وفي ١٨ آذار/مارس ١٩٨٣، استقبلت تاتشر الوفد العربي الذي كان يقوده الملك حسين، وكان عضو الوفد الفلسطيني، على حد تعبير هيرد، «مهذباً وصبوراً» في حضرة رئيسة الوزراء التي دعت الوفد إلى تناول طعام الغداء على مائدتها(٥٩).

لم يحدث خلال تولّي تاتشر رئاسة الحكومة البريطانية تقدم يُذكر في

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٧ ـ ٢٧٠.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

المساعي لإيجاد حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وهي ترى ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، واستعادة كرامتهم «لإزالة سرطان الإرهاب في الشرق الأوسط»، وإعادة الأراضي العربية المحتلة مقابل السلام مع إسرائيل. ولما زارت الأردن في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، بحثت مع الملك حسين اقتراحه بعقد مؤتمر دولي للسلام يحضره وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وشكا لها الملك من الإدارة الأمريكية التي شجعته على تقديم الاقتراح ثم تخلت عن تأييده بسبب الضغط المحلي اليهودي. وأبدت تعاطفها معه بدون أن تفعل شيئاً. وزارت تاتشر إسرائيل في أيار/مايو ١٩٨٦. وأعربت في مذكراتها بهذه المناسبة عن إعجابها العظيم بالشعب اليهودي وباليهود في وزارتها والموظفين منهم في مكتبها. وقالت: «أؤمن بما يشار إليه كثيراً بـ «القيم اليهودية ـ المسيحية»، وكل فلسفتي السياسية مبنية عليها». ويبدو ممّا ورد في مذكراتها أن فهمها للصراع العربي ـ الإسرائيلي فهم سطحي، ولم تبذل جهداً لمعرفة جذور هذا الصراع ودوافعه. ولا تخلو الأفكار الواردة في مذكراتها حول هذا الصراع من تناقض وتشويش(٦٠).

ثالثاً: بريطانيا والحرب العراقية ـ الإيرانية، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨

اختلفت الحكومتان العراقية والإيرانية حول من بدأ الحرب بين الدولتين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. ولا شك أن محاولة حكومة إيران الإسلامية، في ظل مفجّر الثورة الإسلامية وولي الفقيه آية الله الخميني، تصدير ثورتها إلى العراق بدعم ومساندة المعارضة الإسلامية الشيعية لنظام حكم البعث العربي الاشتراكي في العراق بقيادة صدام حسين، التي تمثلت في حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والنشاط الإرهابي الذي قام به هذان التنظيمان في العراق، كانت من الدوافع الرئيسية لاندلاع الحرب بين العراق وإيران. ولم تخف إيران رغبتها في تصدير الثورة إلى العراق والعربية السعودية وبلدان الخليج العربية. ولم تتوقف حوادث العنف على الحدود بين العراق وإيران طوال سنة ١٩٧٩ والأشهر الثمانية الأولى من سنة ١٩٨٠.

منذ بدء القتال بين الدولتين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وحتى ربيع ١٩٨٢، حقق العراق انتصاراً ملموساً على القوات الإيرانية، واندفعت قواته داخل

(٦٠) Thatcher, *The Downing Street Years*, pp. 487 and 507-512.

الأراضي الإيرانية. وعلى الرغم من تفوق القوات العسكرية العراقية خلال هذه المدة، فقد ألحق سلاح الجو الإيراني تدميراً واسعاً في المنشآت النفطية العراقية في مدينة البصرة، بحيث لم يعد العراق قادراً على تصدير النفط من حقوله الجنوبية منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. لم يؤيد إيران من الدول العربية سوى سورية وليبيا، بينما أعلن الأردن ومصر دعمهما للعراق، أما بلدان الخليج العربية، فقد هبت إلى مساعدة العراق بالقروض المالية، بدون إعلان تأييدها له، وبقيت بقية الأقطار العربية على الحياد لأنها شعرت بأن لامبرر لها. وقد أغلقت سورية أنبوب النفط العراقي الواصل إليها في نيسان/أبريل ١٩٨٢[٦١].

بدأت القوات الإيرانية بدفع القوات العراقية إلى التراجع في أيلول/سبتمبر ١٩٨١، واستعادت عبادان. ولما طلب صدام حسين وقف القتال بمناسبة شهر رمضان، رفض الإيرانيون، واستعادوا خرمشهر (المحمرة) في أيار/مايو ١٩٨٢. وعندها طلب العراق إنهاء الحرب، إلا أن إيران رفضت ذلك. ولم يعد في أيدي القوات العراقية سوى مساحات ضيقة داخل الأراضي الإيرانية غربي ديزفول وحول قصر شيرين. ومع حلول خريف ١٩٨٢، تراجعت القوات العراقية إلى حدود بلادها. وفي تموز/يوليو ١٩٨٢ وصلت القوات الإيرانية إلى أطراف البصرة، ولكن القوات العراقية دفعتها إلى الوراء بعد خسائر بشرية فادحة من الطرفين. وبعد أن أصبح العراق يدافع عن حدوده أمام الغزو الإيراني، هب الاتحاد السوفياتي، الذي كان ممتعضاً من دخول العراق الحرب مع إيران بدون استشارته، إلى مساعدته، كما تنص على ذلك معاهدة الصداقة العراقية ـ السوفياتية لسنة ١٩٧٢، وإلى تزويد العراق بالأسلحة. واتجهت الولايات المتحدة إلى مساندة العراق، كي تستمر الحرب وتنهك الفريقين. وظلت القوات الإيرانية تحتل الشاطئ الغربي لشط العرب الحد الفاصل بين الدولتين. واستأنف العراق علاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤[٦٢].

استمر القتال بين الطرفين بدون تحقيق تقدم على جبهات القتال حتى مطلع سنة ١٩٨٦. واتخذ النزاع بين الدولتين طابعاً دولياً سنة ١٩٨٤، في إثر الهجوم

(٦١) Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship* (London; New York: I. B. Tauris and Co. Publishers, 1990), pp. 257-259.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

من الطرفين على حاملات النفط في منطقة الخليج، واستمر حتى سنة ١٩٨٧. وفي شباط/فبراير ١٩٨٦، شن الإيرانيون هجوماً في منطقة شط العرب واحتلوا الفاو. وفي ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٧، وبعد ضغط دولي كبير، اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار الرقم (٥٩٨)، الذي دعا إلى إنهاء الحرب بين العراق وإيران، ووعد بتأليف لجنة تحقيق لتقرير من هو المعتدي منهما. وقبِل العراق بالقرار بينما راوغت إيران. وفي ربيع ١٩٨٨، شنت القوات الإيرانية هجوماً في شمال العراق بمساعدة التنظيمين الكرديين الرئيسيين، حزب الاتحاد الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، واحتلوا مدينة حلبجة في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٨. وفي اليوم التالي قصفت الطائرات العراقية حلبجة بالقنابل الغازية السامة. وفعلت الشيء نفسه في قصفها الفاو ومهران في نيسان/أبريل وحزيران/يونيو ١٩٨٨. وانسحبت القوات الإيرانية من المواقع العراقية التي احتلتها مع تموز/يوليو ١٩٨٨، وضعفت المقاومة العسكرية الإيرانية، ولا سيما بعد قصف العاصمة الإيرانية بصواريخ «سكود» (Scud)، فأعلن الخميني في ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٨ قبول إيران بقرار مجلس الأمن الرقم (٥٩٨)[٦٣].

منذ بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية، اعتبرت رئيسة وزراء بريطانيا تاتشر أن العراق هو المعتدي. ولما جاء وزير الخارجية البريطاني كارنغتون للبحث في موضوع الحرب معها في مقرها الريفي تشكرز، كان كل ما يعنيها أن لا تمتد الحرب إلى بلدان الخليج العربية، المصدر الرئيسي لتزويد بريطانيا بالنفط الذي تستغله شركات نفطية بريطانية، بالاشتراك مع شركات أوروبية وأمريكية. وهي تدرك هشاشة قدرات هذه الدول الدفاعية. وقالت تاتشر لكارنغتون إنها لا تشارك الرأي الشائع بأن الإيرانيين سوف يُدحرون بسرعة، لأنهم محاربون متعصبون، ولديهم سلاح جوي فعال يستطيعون به تدمير المنشآت النفطية العراقية. ولما تعرض النقل البحري الغربي للنفط للتهديد، هيأت الدول الغربية حراسة عسكرية لحماية ناقلات النفط بما عُرف بـ «حراسة آرميلا» (Armilla Patrol)[٦٤].

قابل هيرد، وزيرُ الدولة للشؤون الخارجية في وزارة تاتشر، صدام حسين سنة ١٩٨١. وأكد أن الحكومة البريطانية، خلافاً للأسطورة التي شاعت في ما بعد، لم تأمل ولم تعمل من أجل نصر عراقي في هذه الحرب. وقال في هذا

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ و٢٧٠ ـ ٢٧٢.

(٦٤) Thatcher, Ibid., p. 91.

الصدد: «بالنسبة إلينا، إن كلاً من العراق وإيران يديره نظام خطر غير محبوب. والنصر الشامل لأي منهما يزيد من الخطر علينا. وقد تناقشت مع بيتر كارنغتون (وزير الخارجية) حول الحذر من تزويد كليهما بالأسلحة»[٦٥].

والواقع، أن الحكومة البريطانية لم تتردد في بداية الحرب في تزويد العراق وإيران بالأسلحة. ففي سنة ١٩٨١، وقّعت شركات أسلحة بريطانية عقوداً لتزويد العراق بما قيمته ٣١٢,٥ مليون جنيه استرليني. وكان أحد هذه العقود مع شركة Primary Medical Aid الموجودة في بلدة فيرهام في مقاطعة هامبشير. وزودت الشركات البريطانية العراق بـ ١٠٠٠ سيارة من نوع «لاندروفر» العسكرية، مع ٦٠سيارة أخرى مجهزة باتصالات لاسلكية، و٥٠ سيارة من نوع «رينج روفر» بقيمة ٢٨ مليون جنيه. وتم ذلك من خلال شركة (International Service Ltd.). واشترى العراقيون من شركة (Thorn EMI) كميات كبيرة من رادارات «سيمبلين» (Cymbeline) لتعيين مواقع مدافع الهاون.

واستمرت بريطانيا في تدريب العسكريين من العراق وإيران. فقد كان ٨٠ من طياري سلاح الجو العراقي يتدربون بواسطة شركة تجارية هي Specialist Flying Training في كارلسل (Carlisle)، بينما كان ١٠ من الضباط الإيرانيين يتدربون على استعمال نظام الدفاع الجوي «سكاي غارد» (Skyguard) من قبل الشركة الصانعة البريطانية (British Manufacture and Research Company)، ومقرها الرئيسي في القاعدة الجوية البريطانية فالدرينغورث، التي كانت لسلاح الجو الملكي البريطاني في لينكولنشير. واستمرت بريطانيا في تدريب العراقيين طوال مدة الحرب، وحُرم الإيرانيون من هذه التسهيلات مع نهاية سنة ١٩٨٢[٦٦].

ومن الجدير بالذكر، أن الحكومة البريطانية فرضت في سنة ١٩٨٤ حظراً على تصدير جميع التجهيزات العسكرية إلى العراق وإيران. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ صرح هاو، وزير الخارجية البريطاني، في مجلس العموم ما يلي: «كانت المملكة المتحدة غير منحازة تماماً في النزاع بين العراق وإيران. ورفضت السماح بتزويد تجهيزات دفاعية مدمرة لأي طرف. ومن أجل تعزيز

---

(٦٥) Hurd, *Memoirs*, p. 271.

(٦٦) Adel Darwish and Gregory Alexander, *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War* (London: Victor Gollancz Ltd., 1991), pp. 151, 172-173 and 176.

سياستنا في عمل كل شيء ممكن لرؤية نهاية قريبة ممكنة لهذا النزاع المأساوي، قررنا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ تطبيق مجموعة من الخطوط العريضة لجميع شحنات التجهيزات الدفاعية إلى إيران والعراق:

- يجب الإبقاء على رفضنا المستمر لشحن أي تجهيزات تدميرية لكلا الطرفين.

- ووفقاً لهذا الاعتبار الرئيسي، يجب أن نحاول الوفاء بالعقود والالتزامات القائمة.

- يجب أن لا نوافق في المستقبل على أي تجهيزات دفاعية قد تعزز بصورة قوية أي طرف على إطالة النزاع أو تفاقمه.

- والتزاماً بهذه السياسة، يجب علينا الاستمرار في النظر بدقة في معاملات شهادات التصدير للتجهيزات الدفاعية إلى إيران والعراق»[٦٧].

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ زار آلان كلارك (A. Clark)، وزير التجارة والصناعة البريطاني، بغداد لتشجيع التجارة البريطانية مع العراق، على الرغم من قرار الحظر المذكور. وبحث كلارك مع علي حسن المجيد زيادة القروض البريطانية للعراق إلى ٧٥٠ مليون جنيه استرليني.

وشجعت الحكومة البريطانية المصارف في بريطانيا على منح العراق قروضاً تجارية بمبالغ كبيرة. وقام مصرف Midland Bank بدور قيادي في هذا المجال، فأقرض العراق ٣٤٠ مليون جنيه استرليني في سنة ١٩٨٩. وقدم قرضاً آخر للعراق مقداره ٢٥٠ مليون جنيه في سنة ١٩٩٠.

ولما أرسلت مصر ٣ مجموعات صواريخ، بما فيها نموذج للصاروخ «كوندر ـ ٢» (Conder-2)، إلى العراق لتجريب استعماله في حربه ضد إيران سنة ١٩٨٧، اندفعت الحكومة البريطانية نحو إبرام اتفاقية تدعى «نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ» (Missile Technology Control Regime)، ووقّعتها، في محاولة للحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ البالستية إلى العالم الثالث.

وخلال زيارة الرئيس المصري حسني مبارك للندن في أيلول/سبتمبر

---

(٦٧) John Sweeney, *Trading with the Enemy: Britain's Arming of Iraq* (London; Sydney; Auckland: Pan Books, 1993), p. 28.

١٩٨٨، أثارت تاتشر معه برنامج الصواريخ في مصر، وبخاصة الصواريخ «كوندور ـ ٢». وقيل آنذاك أن الرئيس مبارك وعد تاتشر بانسحاب مصر من مشروع الصواريخ المشترك مع العراق. وحينما زار مبارك لندن في حزيران/يونيو ١٩٨٩، عبّرت تاتشر عن قلقها من تورط مصر المستمر في تطوير الصاروخ «كوندر ـ ٢»، فأكد مرافقو الرئيس المصري أن مصر قطعت علاقاتها بالمشروع المذكور[٦٨].

لم يعر العالم اهتماماً كبيراً لبرنامج العراق للصواريخ حتى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، حينما كشفت صحيفة *Independent* البريطانية تفاصيل التفجير الضخم الذي دمر مجمع الوقود الصلب للصواريخ في مدينة الحلة العراقية إلى الجنوب من بغداد، وقُتل فيه نحو ٧٠٠ شخص، بمن في ذلك العديد من الفنيين المصريين. وعلى الرغم من التغطية الصحفية الكثيفة للحادث، فلم تمارس الدول الغربية ضغوطاً على العراق[٦٩].

وقد كشف مستشار بريطاني يعمل لدى شركة طيران بريطانية عن مشروع «سعد ١٦» في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، في أثناء زيارته للعراق ليقدم مشورة حول الديناميكية الجوية المتقدمة. وبحث المشاكل التي تعرضت لها أنفاق الريح (Wind Tunnel) للصاروخ «سعد ـ ١٦» مع «جمعية البحث في صناعة الطائرات» (Aircraft Research Association) التي تستعمل مؤسسة الطيران الملكية التابعة لوزارة الدفاع لتجريب نماذجها. ثم أثار هذا المستشار المسألة مع شركة APEC، وهي مصلحة استشارية انشأها في سنة ١٩٨٣ ليو تاوند (L. Townend) الخبير بديناميات ما فوق الصوت. وقد أبلغت جمعية البحث في صناعة الطيران إلى وزارة الدفاع البريطانية المطالب العراقية بدون أن تتلقى قراراً منها. ولما عاد المستشاران البريطانيان من بغداد، نشر أحدهما تقريراً مفصلاً في صحيفة *Independent* في ٣ آذار/مارس ١٩٩٠ عن المتاعب التي تواجه العراقيين في صناعة الصواريخ وعجزهم عن تجربة منصات الإطلاق. وعزا مصاعبهم إلى التشققات في الـ «بلوكات» التي بناها الألمان للتجريب. وكان مطلب العراق من المستشارين البريطانيين تصحيح تدفق الهواء المتجاوز لسرعة الصوت في أنفاق الرياح. وفي أيار/مايو ١٩٩٠، اكتشف المهندسون

---

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ٩١.

العراقيون الحل من خلال تجارب أجروها في منطقة نائية في موريتانيا. وشد هذا النجاح اهتمام حكومات لندن وواشنطن وتل أبيب.

وأبدت شركات أوروبية اهتمامها بالموضوع، واتصلت بمؤسسة «المشاريع والتطورات العربية»، وكان من تلك الشركات ICI وBabcock and Wilox البريطانيتان، وMontedism الإيطالية، وFerro stahl الألمانية الغربية، للاشتراك في المشروع. وقامت شركة ICI ببناء مجمع لإنتاج الأسلحة الكيميائية، واشترت التجهيزات والمواد من شركات عدة بذريعة بناء مصنع لإنتاج مبيدات للحشرات. وكان أول مصنع في هذا الميدان قد أنتج في مطلع سنة ١٩٧٩ ألفي طن سنوياً، ومكانه قرب بلدة أكاشات في شمال غرب العراق، قرب الحدود مع سورية، وبلغت كلفته ٥٠ مليون دولار. ولمّا علمت الدول الغربية بذلك سنة ١٩٨٤، فرضت بريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا والدنمارك وإيرلندا وكندا وأستراليا واليابان رقابة على تصدير بعض المواد الكيميائية إلى العراق. ومع إنتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، غضت بريطانيا وألمانيا الغربية الطرف عن تزويد العراق بالمواد الكيميائية[٧٠].

وتلقى جهاز الاستخبارات السرية البريطانية (SIS) تقارير في سنة ١٩٨٧ عن أوامر من صدام حسين بتوجيه الجهود العراقية إلى إنتاج أسلحة نووية، وإعطاء هذه الجهود الأولوية العليا. وقدرت الاستخبارات البريطانية آنذاك أن القصد من إنتاج سلاح نووي هو استعماله ضد إيران لإنهاء الحرب، وأُمرت بالتعاون مع الاستخبارات الإسرائيلية (موساد) ووكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) لمنع العراق من تحقيق طموحاته النووية. وبناء على طلب من السلطات الأمريكية، فرضت الحكومة البريطانية حظراً على تصدير فرنين من صناعة شركة Consarc Engineering, Ltd. في مدينة غلاسكو. ونشرت صحيفة *The Sunday Times* اللندنية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ تقريراً زعمت فيه أن وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية (DIA) قدمت تقريراً جاء فيه أن العراق كان أكثر تقدماً في تطوير سلاح نووي ممّا قُدّر سابقاً[٧١].

---

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٨٨ ـ ٩٦ و١٠٤ ـ ١٠٨.

(٧١) المصدر نفسه، ص ١٢٨ ـ ١٣٣، لمزيد من المعلومات عن البرنامج النووي العراقي، انظر: جعفر ضياء جعفر ونعمان النعيمي، **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، وهمام عبد الخالق عبد الغفور وعبد الحليم إبراهيم الحجاج، **إستراتيجية البرنامج النووي في العراق في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩).

صدّرت بريطانيا إلى العراق في أواخر الثمانينيات كميات من التجهيزات الدفاعية، بما في ذلك مواد كيميائية، مثل سيانيد الصوديوم وسلفات الصوديوم. وحصل العراق على البلوتونيوم والزركونيوم وأوكسيد الثوريوم وأجهزة لقياس الطيف الغازي (Spectrometer) الضرورية للتكنولوجيا النووية والمتفجرات، وأجهزة الرقابة الإلكترونية، وأجهزة حل الشيفرات وتركيبها، وأجهزة قياس تردد الراديو، ومحولات التفجير، وأنظمة الراديو الطويلة، والمسدسات والبنادق والمدافع، ورقابة نيران المدفعية، وتجهيزات الرؤية الليلية، وأدوات للآلات من صنع «ماتريكس تشرشل» (Matrix Churchill) ضرورية لمصانع الأسلحة في العراق. وبين سنتي ١٩٨٠ و١٩٨٥ زودت بريطانيا العراق بمواد عسكرية قيمتها ٢٣٨٨ مليون جنيه استرليني كقروض، وزيد هذا الرقم حتى وصل في سنة ١٩٩٠ إلى ٣٥١٧ مليون جنيه (خلال العقد بين سنتي ١٩٨٠و١٩٩٠)[٧٢].

وفي مشروع بناء المدفع العملاق، الذي كُلف به الخبير الكندي جيرالد بول (Gerald Bull) في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، قامت الشركة البريطانية European Research and Design بتزويد المشروع بخبراء التصميم والرسامين من مركزيها في ويلز وبروكسل. وقد جيء بهم من بريطانيا ومن دول أوروبية أخرى. وعقد اجتماع في مطلع سنة ١٩٨٨ في مكاتب شركة المعادن البريطانية Walters Somers Ltd. في برمنغهام، وحضره ممثلون عن الحكومة العراقية والشركة البريطانية Forgemasters Engineering Ltd. في شفيلد، للسير في صناعة أنابيب المدفع. وكُلفت الشركة الأخيرة وكريستوفر كاولي (Christopher Cowley) بإنتاج ٥٢ أسطوانة من الفولاذ بطول ٦ أمتار وبقطر متر واحد. وبعد عدة اجتماعات، وقّع اتفاق مع وزارة النفط العراقية والشركة في شفيلد في آب/أغسطس ١٩٨٨. وأنتجت الشركة ٥٢ قطعة، حسب المواصفات المذكورة سابقاً. وتم استلام جميع القطع في بغداد في آذار/مارس ١٩٩٠. وكان اغتيال جيرالد بول أمام شقته في بروكسل في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ضربة للمشروع الذي حمل اسم «مشروع بابل» (Project Babylon). وفي ١٠ نيسان/أبريل١٩٩٠ منعت سلطات الجمارك البريطانية تصدير مزيد من الأنابيب إلى العراق. وكثر بعد ذلك الحديث في الصحف عن المدفع العملاق. واكتُشفت في

(٧٢) Sweeney, *Trading with the Enemy: Britain's Arming of Iraq*, pp. 29-31.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ مخططات مدفع عملاق يحمل الرقم الرمزي (Project 839) يصل مداه إلى ٧١٤ كم، ويحمل قنبلة وزنها ٥٢ كغ. ولا يُعرف ما إذا كان قد صُنع فعلاً في بغداد[٧٣].

يذكر جون ميجور في مذكراته أن مع بداية عمله وزيراً للخارجية في حكومة تاتشر سنة ١٩٨٩، نصح لـ «لجنة الدفاع وما وراء البحار» في مجلس الوزراء بعدم بيع العراق طائرات التدريب «هوك» بقيمة مليار جنيه استرليني، وقد تصل قيمة الصفقة في المستقبل إلى ٣ مليارات جنيه، ويستفيد منها ٢٣٠ متعهداً فرعياً. وكانت وزارة الدفاع البريطانية تؤيد الصفقة. وكانت حجة ميجور أن هذه الطائرات يمكن تحويلها بسهولة إلى طائرات حاملة لجميع أنواع الأسلحة. وقد أيدته تاتشر وأوقفت الصفقة[٧٤].

وتدهورت العلاقات بين بريطانيا والعراق بسبب قصة فارزاد بازوفت، الصحفي الإيراني الأصل والبريطاني الجنسية ومراسل صحيفة *Observer* البريطانية؛ فقد ألقت السلطات العراقية القبض عليه في ٩ آذار/مارس١٩٩٠ لدخوله منطقة عسكرية محظورة من المحتمل أنها تضم مجمعاً لصناعة الصواريخ. وأذاعت السلطات العراقية اعتراف بازوفت بعمله التجسسي، على شاشة التلفزيون العراقي. وشنت الصحف البريطانية والأمريكية حملة واسعة دفاعاً عن بازوفت، واتهمت العراق بتلفيق التهمة له. وجرت محاولات غربية للضغط على العراق للإفراج عنه، ولكن صدر الحكم عليه بالإعدام شنقاً، ونفذ الحكم في ١٥ آذار/مارس. وفي ٢٨/من الشهر نفسه، أعلنت سلطات الجمارك البريطانية مصادرة شحنات من أجهزة «الكريترون» (Krytron) التي تُستخدم في التفجيرات النووية، لأنها كانت متجهة إلى العراق. وفي اليوم نفسه، قال الرئيس صدام حسين في مؤتمر لمساندة العراق في بغداد، وقد وضع أمامه جهازاً صغيراً من «الكريترون»: إنها أجهزة بريئة تستعمل في بعض الصناعات البتروكيميائية، وأن العراق ينتجها فعلاً، ولا يحتاج إلى استيرادها من الخارج». وأضاف «إن القصة ملفقة بتنسيق من مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي (FBI) وإدارة المخابرات البريطانية، بهدف التشهير بالعراق»[٧٥].

(٧٣) Darwish and Alexander, *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War*, pp. 184-185 and 192.

(٧٤) John Major, *The Autobiography* (New York: Harper Collins Publishers, 1999), p. 117.

(٧٥) هيكل، **حرب الخليج: أوهام الثورة والنصر**، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.

رابعاً: بريطانيا وغزو العراق للكويت، ١٩٩٠ ـ ١٩٩١

١ ـ بداية الأزمة العراقية ـ الكويتية

خرج العراق من حربه مع إيران منهكاً ومثقلاً بالديون الخارجية، التي قُدرت بـ ٦٠ مليار دولار، وأمامه تحديات كبيرة لإعادة بناء اقتصاده ومجتمعه ووحدته الوطنية. وسعت قيادته إلى أن يكون له المقام الذي يليق به في المنطقة العربية والإسلامية. غير أن الولايات المتحدة وإسرائيل لم تتيحا للعراق وقيادته التقاط الأنفاس؛ ففي مطلع سنة ١٩٩٠، بدأت بوادر أزمة سياسية بالظهور بين واشنطن وبغداد. واقتصرت أول الأمر على الإعلام، ثم تحولت من حرب إعلامية إلى حرب أعصاب، ولا سيما بعد طرد دبلوماسي عراقي من بعثة العراق في الأمم المتحدة، وقرار الكونغرس الأمريكي بوقف مبيعات القمح للعراق في شباط/فبراير ١٩٩٠. وأُثيرت قصة المدفع العملاق للتشهير بالقيادة العراقية واتهامها بالسعي إلى تطوير أسلحة بيولوجية وكيميائية ونووية متقدمة. وشاركت في هذه الحملة بريطانيا وإسرائيل والدول الغربية بعامة.

في هذا المناخ الدولي المتوتر والضغوط التي مورست على قيادة العراق منذ مطلع سنة ١٩٨٩، اندلعت الأزمة بين العراق والكويت حول الخلاف على أسعار النفط؛ ففي لقاء بين الرئيس العراقي صدام حسين والملك فهد، عاهل السعودية، في حفر الباطن في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٠، شكا الأول من زيادة الكويت إنتاجها من النفط على الحصة المقررة لها وفقاً لقرارات منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC)، وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط. وأيده العاهل السعودي في شكواه. ولم تخف الحكومة الكويتية عزمها على زيادة إنتاجها من النفط؛ فقد أعلن وزير النفط الكويتي الشيخ علي خليفة الصباح نية حكومته زيادة إنتاجها من النفط في اجتماع منظمة أوبك في فيينا في حزيران/يونيو ١٩٨٩. وأدلى الوزير نفسه بتصريح إلى صحيفة *Wall Street Journal* الصادرة في نيويورك في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٨٩ قال فيه: «إن الكويت لا تنوي الالتزام بحصتها المقررة، وهي ١,٠٣٧,٠٠٠ برميل يومياً، وأنها سوف تصر على حصة مقدارها ١,٣٥٠,٠٠٠ برميل يومياً». وأضافت الصحيفة أن الكويت تنتج حالياً ١,٧٠٠,٠٠٠ برميل يومياً. وقد أدى ما فعلته الكويت إلى نقصان دخل العراق من النفط ٧ مليارات دولار سنة ١٩٨٩. وكان تخفيض سعر برميل

النفط الخام دولاراً واحداً يعني خسارة العراق مليار دولار سنوياً[٧٦].

اجتمعت منظمة أوبك ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وفي الاجتماع حذّر العراق من زيادة إنتاج النفط، وطالب بضرورة رفع سعر البرميل إلى ٢٥ دولاراً، وعدم السماح بهبوطه إلى ما دون ١٨ دولاراً. ثم عادت المنظمة إلى عقد اجتماع لوزراء النفط في آذار/مارس ١٩٩٠، وبعث الرئيس صدام حسين برسالة إلى أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح يطلب منه بذل مساعيه لإعادة سعر النفط الخام إلى حد معقول. ولم يستجب الأمير لطلب الرئيس العراقي. وحاول الملك فهد والملك حسين التوسط بين العراق والكويت بدون جدوى[٧٧].

ومنذ بداية سنة ١٩٨٩، بدأت الصحف العراقية تأكيد ملْكية العراق لجزيرتي بوبيان ووربه الواقعتين في فم خليج البصرة، إلى جانب أراض أخرى في الكويت، وأشارت إلى أن الكويت انتهزت فرصة الحرب العراقية ـ الإيرانية وانشغال العراق بها وغيرت خط الحدود لضم أراض عراقية إليها. وقام ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح بزيارة بغداد مرتين، الأولى في ٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ والثانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، كي يرتب زيارة أمير الكويت لبغداد. وقام سعدون حمادي، رئيس المجلس الوطني العراقي، بزيارة الكويت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ لطلب قرض مالي مقداره ١٠ مليارات دولار. وزار وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح بغداد للبحث في المساعدات المالية الكويتية للعراق والحدود بين البلدين وأسعار النفط. وأشار الوزير إلى ديون الكويت المتراكمة على العراق واستعداد بلاده لتقديم ٥٠٠ مليون دولار كقرض للعراق. وطلب تشكيل لجنة لترسيم الحدود بين البلدين[٧٨].

ولما عقدت القمة العربية في بغداد بين ٢٨و٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠، شكا صدام حسين إلى الملك فهد سوء تصرف الكويت، متهماً إياها برفض الالتزام بحصتها في إنتاج النفط، وترسيم الحدود، والأعمال التخريبية في العراق، والمضاربة على الدينار العراقي لخفض سعره، وشراء التحف والنفائس من

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٠ و٢٥٥ ـ ٢٥٦.
(٧٧) المصدر نفسه، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠.
(٧٨) المصدر نفسه، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣.

أسواق بغداد بطريقة مهينة، وإفساد «ماجدات العراق». ووعد الملك فهد بحل مسألة سعر النفط. وبحث الرئيس العراقي مع أمير الكويت في مسألتي الديون وسعر النفط، وهو في طريق توديعه إلى المطار، بدون الاتفاق على أي شيء[٧٩].

قام طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقي، بتسليم الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٠ تضمنت مسألتي الحدود العراقية ـ الكويتية والتآمر على الاقتصاد العراقي. وجاء في الرسالة أن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق بالحرب مع إيران لتنفيذ مخطط يستهدف الزحف التدريجي باتجاه أرض العراق وإقامة منشآت عسكرية وأمنية ونفطية ومزارع على أرض العراق. وأن الحكومة العراقية سكتت عن ذلك، مكتفية بالتلميح والإشارات حتى بلغت التجاوزات حداً لا يمكن السكوت عنه. وأما المسألة الثانية، فهي محاولتا الكويت والإمارات العربية المتحدة إغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتيهما المقررتين في الأوبك بمبررات واهية، وهو ما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط، وإلى خسارة العراق السنوية مليار دولار في كل نقص في سعر البرميل الواحد دولاراً واحداً. واتهم العراق الكويت بسحب النفط من الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي منذ سنة ١٩٨٠، وقدّر ثمن ما سحبته الكويت من هذا الحقل بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩٠ بحوالى ٢٤٠٠ مليون دولار[٨٠].

عرض الأمين العام للجامعة العربية الرسالة العراقية على مجلس وزراء الخارجية العرب، المجتمع آنذاك في تونس للبحث في هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل. ودار بين المجتمعين نقاش حول الموضوع بدون التوصل إلى قرار. وردّت حكومة الكويت على هذه الرسالة بمذكرة رسمية وجهتها إلى الأمانة العامة للجامعة العربية في ١٨ تموز/يولو١٩٩٠، أعربت فيها عن استيائها من لهجة الرسالة وما تضمنته من تُهم. واقترحت على الأمين العام تشكيل لجنة عربية يُتفق على أسماء أعضائها للقيام بالفصل في موضوع ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الدولتين. وادعت الحكومة الكويتية أن الجزء الجنوبي من حقل الرميلة هو

---

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٨ ـ ٣١٠.

(٨٠) انظر: نصّ الرسالة العراقية كاملاً في: **الرأي**، ٩/ ٧/ ١٩٩٠، ص ٢٤.

ضمن أراضيها، واتهمت العراق بالاعتداء على أراضيها وحفر آبار النفط فيها[٨١]. وأرسلت وزارة خارجية الإمارات العربية المتحدة مذكرة إلى الأمانة العامة للجامعة العربية مؤرخة في ٢٠ تموز/يوليو، ردت فيها على ما جاء في الرسالة العراقية من اتهامات[٨٢].

ردّت الحكومة العراقية على المذكرة الكويتية في اليوم التالي، واتهمت الكويت بالتملص وتسويف إعادة فتح الممر الجوي بين البصرة والكويت، بينما أعادت فتح الممر الجوي بين الكويت وإيران. وكررت اتهاماتها بالاعتداء على الأراضي العراقية. وأشارت المذكرة العراقية إلى عزم الكويت على تدويل الخلاف بين الحكومتين، بإبلاغ رئيس مجلس الأمن بذلك، وإلى التصريحات الأمريكية التي تقول «إن باستطاعة حكومة الكويت أن تستظل بالقوة الأمريكية». وعدّت المذكرة العراقية هذه التصريحات «تشجيعاً لا لبس فيه لحكومة الكويت التي تمضي في سياستها التي تتعمد العدوان على العراق والأمة العربية»[٨٣].

سعى الأردن ومصر والعربية السعودية إلى تطويق الأزمة بين الدولتين الشقيقتين. وقد تبيّن للملك حسين، في أثناء جولته التي شملت في النصف الثاني من تموز/يوليو ١٩٩٠ اليمن والعربية السعودية وعُمان، شكوى رؤساء الدول الثلاث من زيادة الكويت لإنتاجها من النفط الخام وعدم حاجتها إلى ذلك. ولمّا زار وزير خارجية الكويت الأردن لشرح موقف بلاده من الأزمة، عرض عليه مضر بدران، رئيس وزراء الأردن آنذاك، التوسط بين الكويت والعراق لترسيم الحدود، فرفض وزير خارجية الكويت ذلك. وسافر الملك حسين إلى الإسكندرية، والتقى الرئيسَ المصري حسني مبارك، ودعاه إلى التدخل لحل الأزمة بصفته رئيساً لمجلس التعاون العربي. ولم ير مبارك في الأزمة أي خطر، وصرح للصحفيين أن النزاع بين العراق والكويت مجرد سحابة صيف عابرة. وكان للملك حسين رأي مختلف، وأعلن أن الأزمة خطرة وتحتاج إلى تحرك سريع ومساع جدية. واتفق مع مبارك على أن يزور الملك بغداد أو الكويت للحيلولة دون انفجار الموقف. وزار الحسين ورئيس وزرائه مضر بدران بغداد في ٢٩ تموز/يوليو. وقد أبلغ نائب رئيس وزراء العراق طه ياسين

---

(٨١) انظر نص المذكرة الكويتية كاملاً في: **الرأي**، ٢٠/ ٧/ ١٩٩٠، ص ١٧.

(٨٢) انظر مذكرة دولة الإمارات العربية المتحدة في: **الرأي**، ٢١/ ٧/ ١٩٩٠، ص ٢٦.

(٨٣) انظر المذكرة العراقية كاملة في: **الرأي**، ٢٥/ ٧/ ١٩٩٠، ص ٢٣.

رمضان، مضر بدران أن الاستخبارات العسكرية العراقية أبلغت الرئيس العراقي أن الشيخ سعد العبد الله الصباح، ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها، قد جمع الضباط الكويتيين وطلب منهم أن يصمدوا ٢٤ ساعة فقط ريثما يأتيهم المدد من الخارج. وزار الملك الأردني وصحبه الكويت في ٣٠ تموز/يوليو، كان همّ المسؤولين الكويتيين أن يعرفوا ما إذا كان العراق ينوي دخول الكويت. وقد اعترف وزير خارجية الكويت لمضر بدران بأن الكويت أخذت من نفط العراق ما قيمته ١,٧ مليار دولار من حقل الرميلة. وقال له أيضاً: إذا هجم العراق، فالأمريكيون قادمون، ونخشى أن تتدخل إسرائيل فتفضحنا.

عقد اجتماع في جدة بين نائب رئيس الجمهورية العراقية عزة إبراهيم الدوري والشيخ سعد العبد الله الصباح، رئيس وزراء الكويت بدعوة من العربية السعودية، بدون التوصل إلى نتيجة بسبب تمسك كل طرف بموقفه[٨٤].

وجد العراقيون في مكتب أمير الكويت الرسالة التي وجهها الملك فهد إلى الأمير لحضور اجتماع جدة، وقد كتب الأمير في أسفلها ما يلي:

«الشيخ سعد:

نحضر الاجتماع بنفس شروطنا المتفق عليها. والأهم بالنسبة لنا مصالحنا الوطنية. ومهما ستسمعونه من السعوديين والعراقيين عن الأخوّة والتضامن العربي لا تصغوا إليه. كل واحد منهم له مصالحه: السعوديين (السعوديون) يريدون إضعافنا واستغلال تنازلنا للعراقيين لكي نتنازل مستقبلاً عن المنطقة المقصودة. والعراقيين (والعراقيون) يريدون تعويض حربهم من حساباتنا. لا هذا يحصل ولا ذاك. وهو رأي أصدقائنا في مصر وواشنطن ولندن. . . أصروا في مباحثاتكم. نحن أقوى مما يتصورون. تمنياتنا» (إمضاء جابر).

أما تعليمات صدام حسين لعزة الدوري فكانت بهذه الحدة:

«إذا أبدى الكويتيون عنادهم المعروف فقل لهم: إن لدينا صوراً فوتوغرافية لسور الطين القديم حول مدينة الكويت. وهذا هو خط الحدود الذي نحن على استعداد للاعتراف به»[٨٥].

---

(٨٤) محافظة، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩**، ص ٢٤٩ ـ ٢٥١.

(٨٥) هيكل، **حرب الخليج، أوهام القوة والنصر**، ص ٣٣٠ ـ ٣٣٢.

وعثر العراقيون أيضاً على تقرير يحمل الرقم ١٠٢/٩٠ تاريخ ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٠، من السفير الكويتي في بروكسل، أحمد الإبراهيم، جاء فيه أنه التقى ج.أ. ماكوين، أحد مساعدي وزير الخارجية الأمريكي، الذي كان يقوم بجولة أوروبية، وعلم منه ما يلي:

«١ ـ أن أساليب الضغط على العراق التي اقترحها سمو أمير البلاد المفدى، بما فيها السعي الأمريكي والغربي لتدمير الأسلحة العراقية المتطورة، وجدت حماساً لدى الولايات المتحدة، لأنه أول طلب عربي بهذا الخصوص.

٢ ـ تختلف الإدارة الأمريكية في النقطة الثانية ممّا ورد في رسالة سمو أمير البلاد المفدى التي يعتقد بها بأن الضغوط الاقتصادية لا تكفي وحدها في توقيف الصناعة العسكرية العراقية المتطورة، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن بإمكان هذه الضغوط أن تؤثر في نمو الصناعات العسكرية العراقية، إذا لعبت مصر والسعودية الدور المتفق عليه». (يفسر محمد حسنين هيكل أن المقصود بالدور المصري الانسحاب من مشروع الصواريخ «كوندور»، وبالدور السعودية سحب تمويلها لمشاريع الأسلحة العراقية)[٨٦].

وأكدت وثيقة سرية صادرة عن إدارة أمن الدولة الكويتية (المخابرات) في وزارة الداخلية تحمل الرقم (س/٥٤٠)، حصلت عليها السلطات العراقية، وهي تقرير أعده المدير العام للإدارة العميد فهد الأحمد الفهد حول زيارته لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) بين ١٢و١٨تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وتضمن أنه تم الاتفاق بين المسؤول الكويتي ومدير عام الوكالة وليام وبستر (W. Webster) على «أهمية الوضع الاقتصادي المتدهور في العراق للضغط على حكومته للعمل على ترسيم الحدود معها». وأضاف التقرير: «وقد زودتنا وكالة الاستخبارات المركزية بتصورها حول طرق الضغط المناسبة، بحيث يبدأ التعاون الواسع بيننا وبينهم على شرط أن يكون تنسيق هذه الفعاليات على مستوى عال». وقد أودع العراق هذه الوثيقة لدى الأمم المتحدة، التي قبلت الأمانة العامة بترجمتها وإيداعها[٨٧].

---

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٥.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

٢ ـ دخول القوات العراقية إلى الكويت

اجتازت القوات العراقية الحدود الكويتية في فجر الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠، واستولت على الإمارة خلال ساعات، تمكن خلالها الأمير وأفراد العائلة المالكة من الخروج من البلاد إلى العربية السعودية. فماذا كان موقف الحكومة البريطانية من هذا الغزو؟

كانت رئيسة الوزراء تاتشر يوم الغزو العراقي في أسبن (ولاية كولورادو الأمريكية) مع الرئيس الأمريكي جورج بوش، لافتتاح مؤتمر معهد أسبن. وقام هيرد وهاو بالإجراءات الضرورية بتجميد الأرصدة الكويتية، ووضع خطة عقوبات على العراق. وفي اليوم التالي، اتصل هيرد بتاتشر التي أثنت على ما قام به مع هاو. وفي أسبن، حثت تاتشر بوش على ضرورة الوقوف في وجه العراق بحزم. وقالت لهيرد: «هدفنا صد العدوان عن الكويت وليس إطاحة صدام حسين، ووضع حكومة جديدة في بغداد»[٨٨].

وحالما سمعت تاتشر بخبر الغزو، قررت إرسال البارجتين الحربيتين من بينانغ ومومباسا إلى الخليج العربي فوراً. وكان لبريطانيا المدمرة «يورك» (York) التي كانت تشارك في حراسة حاملات النفط في دبي. وبدعم بريطاني قوي، قرر مجلس الأمن الدولي إصدار القرار الرقم (٦٦٠) في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بإدانة العراق، وطلب سحب قواته، والتفاوض المباشر. وكانت تاتشر قد نبهت بوش إلى ضرورة فرض حظر تجاري شامل على العراق بقرار من مجلس الأمن، لكي تطبقه كل دولة عضو في الأمم المتحدة، ورأت أن من الضروري إغلاق أنابيب النفط العراقي عبر تركيا والعربية السعودية التي يصدر العراق معظم نفطه عبرها. ولا بد من حماية السعودية عسكرياً حتى تتخذ هذا القرار. وبعد أيام، طار وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني إلى العربية السعودية للحديث مع الملك فهد حول الموضوع. وأبلغ الرئيس بوش إلى رئيسة الوزراء تاتشر، في أثناء وجودها في أسبن، أن الرئيس التركي تورغوت أوزال قد وافق على وقف عمل أنبوب النفط العراقي. واتصلت تاتشر بالرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، الذي أبدى استعداد بلاده للمشاركة في الحملة العسكرية الدولية لتحرير الكويت.

وقالت تاتشر في خطابها الذي ألقته في معهد أسبن في ٣ آب/ أغسطس:

(٨٨) Hurd, *Memoirs*, pp. 390-392.

«يتحدى غزو العراق للكويت كل مبدأ تقف إلى جانبه الأمم المتحدة. إذا سمحنا له بالنجاح فلن تستطيع أي دولة صغيرة الشعور بالأمن ثانية. إن شريعة الغاب ستطغى على كل قانون. يجب أن تؤكد الأمم المتحدة سلطتها وتفرض حظراً اقتصادياً شاملاً، إلا إذا انسحب العراق بلا تأخير. تؤيد الولايات المتحدة وأوروبا هذا، ولكن حتى يكون فعالاً تماماً سيحتاج إلى دعم جماعي من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يجب أن تقف إلى جانبه، لأن مبدأً حيوياً هو في خطر: يجب أن لا يُسمح للمعتدي بالمرور بدون عقاب»[٨٩].

سعت تاتشر إلى إقناع دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتأييد فرض حظر اقتصادي وتجاري على العراق، ونجحت في ذلك. وأمرت وزارة الخارجية بإعداد خطط لفرض حصار بحري في شمال شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر وشمال الخليج العربي، لاعتراض حاملات النفط العراقي والكويتي[٩٠].

انتقلت تاتشر من أسبن إلى واشنطن لاستئناف محادثاتها مع الرئيس الأمريكي حول الوضع في الخليج العربي. والتقت في البيت الأبيض الرئيس بوش وبرنت سكوكروفت (B. Scowcroft) وتشارلز باول (Ch. Powell) ودان كويل (D. Quayle) وجيمس بيكر (J. Baker) وجون سنونو (J. Sununu) والسكرتير العام لحلف الناتو. تحدث بوش عن الوضع في الكويت، وعرض صوراً تبين أن الدبابات العراقية تحركت نحو حدود العربية السعودية. وفي أثناء الاجتماع، اتصل تشيني بالرئيس بوش هاتفياً من السعودية، وأخبره أن الملك فهد وافق على الخطة الأمريكية لنقل فرقة عسكرية محمولة مع ٤٨ طائرة مقاتلة إلى العربية السعودية، وشرط الملك الوحيد أن لا يعلن ذلك إلا بعد وصول القوات إلى الأرض السعودية. واتصلت تاتشر بالملك فهد وطلبت منه أن يقدم طلباً رسمياً لمرابطة الطائرات البريطانية على أرض السعودية[٩١].

شكلت تاتشر لجنة من وزير الخارجية هيرد، ووزير الدفاع توم كينغ (T. King)، ووزير الطاقة جون ويكهام (J. Wakeham)، ووزير العدل باتريك ميهيو (P. Mayhew)، ووزير الدولة للشؤون الخارجية وليام والدغريف

(٨٩) Thatcher, *The Downing Street Years*, pp. 816-819.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٨٢٠.

(٩١) المصدر نفسه، ص ٨٢٠ ـ ٨٢٢.

(W. Waldgrave)، ووزير الدولة للقوات المسلحة آرتشي هاملتون (A. Hamilton)، ورئيس هيئة أركان الدفاع، لتجتمع بانتظام، بدلاً من مجلس الوزراء، لاتخاذ القرار بشأن تحرير الكويت. وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ أعلن وزير الدفاع البريطاني إرسال سربين من الطائرات إلى العربية السعودية: سرب من الطائرات «تورنيدو ـ ٣» المقاتلة، وسرب من الطائرات «جاغوار» (Jaguar) الهجومية. وأُرسلت أيضاً طائرة استطلاع بحرية من طراز «نمرود» (Nimroud) وطائرات حاملة للوقود من طراز (VC 10). ولحق بها سرب ثالث من الطائرات «تورنيدو» إلى البحرين[٩٢].

ولتشجيع سورية على الاشتراك في عملية تحرير الكويت، سارعت تاتشر إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية معها، وتم إعلان ذلك رسمياً بعد خروج تاتشر من الحكم في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بأيام. ووفق المخطط الأنغلو ـ أمريكي، استمر مجلس الأمن الدولي في إصدار القرارات التي استهدفت حصار العراق وتقييد حركته، من القرار الرقم ٦٦٠ إلى القرار الرقم ٦٦٥، على التوالي.

وأبدت تاتشر أسفها، بل غضبها من موقف الملك حسين الذي رفض الانضمام إلى الائتلاف الدولي لتحرير الكويت. وفرضت الولايات المتحدة وبريطانيا حصاراً بحرياً على ميناء العقبة الأردني كوسيلة ضغط أو عقاب على الموقف الأردني. ولما جاء الملك حسين إلى لندن لمقابلة تاتشر في ٣١ آب/أغسطس، لم تستطع إخفاء مشاعرها بعد العرض الذي قدمه لها طوال ٤٠ دقيقة دفاعاً عن موقفه؛ إذ قالت له إنها مندهشة من عرضه، وهاجمت العراق بقولها إنه بلد استعمل الأسلحة الكيميائية في الحرب مع إيران وضد شعبه. ووصفت صدام بأنه «ليس قاطع طرق دولياً فحسب، وإنما هو أيضاً خاسر، أضر كثيراً بالقضية الفلسطينية، وأساء إلى العرب، وزج بموجة تلو الأخرى من الشباب العراقي، بصورة عبثية، في أتون الحرب ضد إيران لما يربو على ثماني سنوات». وقالت له أن عليه ألاّ يحاول التفاوض نيابة عن العراق، وإنما تطبيق العقوبات ضده. وعللت موقف الملك حسين في الوقوف إلى جانب صدام حسين، كما تزعم، بحسابات الملك الداخلية في الأردن[٩٣].

---

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٨٢٢ ـ ٨٢٣.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٨٢٣ ـ ٨٢٤.

أيّد البرلمان البريطاني موقف حكومة تاتشر في ٧ أيلول/سبتمبر بـ ٤٣٧ صوتاً مقابل ٣٥ صوتاً ضدها.

وعلى الصعيد العسكري، استجابت تاتشر للطلب الأمريكي بإرسال لواء من الدبابات من نوع «تشالنجر ـ ١» للانضمام إلى القوات الحليفة. واختارت لقيادة القوات البريطانية في الخليج الجنرال السير بيتر دولا بيليير (P. de la Billière) باعتباره جنرالاً مقاتلاً في حرب فولكلاند، ويعرف اللغة العربية. وبلغ عدد القوات البريطانية المشاركة في القوات الحليفة ٧٥٠٠ جندي (كتيبتا دبابات ـ ١٢٠ دبابة ـ وكتيبة مدفعية ميدان، وسرية مدرعة من المشاة، وطائرات هليكوبتر مضادة للدبابات، وقوات مساندة لها).

ولمّا قابلت تاتشر مبعوث الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيف، يفغيني بريماكوف في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر١٩٩٠، محاولاً ربط أزمة الخليج بالصراع العربي ـ الإسرائيلي وإيجاد مخرج لإنقاذ ماء وجه صدام حسين بسحب قواته من الكويت، رفضت هذا العرض. وفي يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، التقت تاتشر وزيري الدفاع والخارجية البريطانيين لتحديد الأهداف المشتركة للقوات الحليفة. وتقرر أن تكون هذه الأهداف: انسحاب القوات العراقية من الكويت، وعودة الحكومة الشرعية إليها، والإفراج عن جميع الرهائن، ودفع تعويضات من العراق، وتقديم المسؤولين العراقيين إلى محكمة دولية باعتبارهم مجرمي حرب، والقضاء على قدرات العراق النووية والبيولوجية والكيميائية، والتحالف مع الحكومات العربية ضد العراق، وتجنب تورط إسرائيل في عملية تحرير الكويت، وإقامة نظام أمني جديد في المنطقة للحد من قدرات العراق في المستقبل. وسعت تاتشر إلى إقناع الإدارة الأمريكية بشن الحرب قبل نهاية سنة ١٩٩٠. وكانت حجة الإدارة الأمريكية ضرورة الحصول على تفويض من مجلس الأمن الدولي بشن الحرب على العراق، بينما كانت تاتشر لا ترى مبرراً لذلك. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قررت الحكومة البريطانية مضاعفة عدد القوات البريطانية لإخراج العراق من الكويت إلى ٣٠ ألف مقاتل[٩٤].

واجهت الحكومة البريطانية مشكلة الرهائن الأجانب الذين جمعهم العراقيون من الكويت والعراق، ووزعوهم على نقاط استراتيجية في العراق

---

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٨٢٤ ـ ٨٢٨.

كدروع بشرية، وكان عدد البريطانيين بينهم يربو على ألف شخص. وقد تصدى لمهمة الإفراج عنهم رئيس الوزراء البريطاني المحافظ السابق إدوارد هيث، الذي أعلن منذ بداية احتلال العراق للكويت رأياً مخالفاً لرأي تاتشر، وذلك بحل الأزمة بالوسائل الدبلوماسية، وهو ما أثار نقد اليمين في حزب المحافظين لموقفه هذا، وغضب رئيسة الوزراء. وقد قال في مقابلة تلفزيونية مع عضو البرلمان العمالي بريان والدن في ١٦ أيلول/ سبتمبر:

«علينا أن نحاول إيجاد سبيل، من خلال الوسائل الدبلوماسية، للتوصل إلى حل للمشاكل، التي أدت في النهاية إلى إفساد الخليج لمدة طويلة... هذه عملية أمم متحدة، ومن الواضح أن الأمم المتحدة لا تريد القيام بحرب واسعة، وإنما تريد التوصل إلى تسوية دائمة... وأرى أنها اقتربت من خلال البلاد العربية».

رفض هيث مقارنة صدام حسين بهتلر، كما فعل كثيرون في بريطانيا وأوروبا، لأن صدام حسين ليس لديه قوة هتلر الصناعية ولا قدرته العسكرية، ولأن المجتمع الدولي كله ضده، وكان في الإمكان التفاوض معه من موقع قوة. وهذا التفاوض ليس استرضاء، لأن الاسترضاء يتضمن تضحية بمبدأ أخلاقي من أجل تجنب العدوان. تعرض هيث لهجوم من البريطاني اليميني نورمان ستون (N. Stone)، المؤرخ والأستاذ في جامعة أكسفورد، واتهمه بالانحياز إلى صدام حسين. تلقى هيث رسائل من أُسر الرهائن البريطانيين تطالب الحكومة بتأمين إطلاق سراحهم، فقام بتحويلها إلى الجهات المختصة في الحكومة. وفي ٢٨ أيلول/ سبتمبر، اتصل به هاتفياً وزير الدولة للشؤون الخارجية والدغريف لأخذ موافقته للذهاب إلى العراق في مهمة للإفراج عن الرهائن البريطانيين. قبِل هيث عرض الوزير، عندها أبلغه الوزير أنه تقرر ذهابه إلى العراق، وأن الحكومة البريطانية ستتخذ جميع الترتيبات الضرورية لزيارته، بما في ذلك توفير الأمن له وتغطية نفقات الزيارة. فقام هيث بإعلام أقارب الرهائن بمهمته. ولما أبلغ هيرد رئيسة الحكومة تاتشر باختيار هيث للمهمة المذكورة، رفضت ما فعلته وزارة الخارجية التي أبلغت هيث بعد يومين بتخليها عن توفير الحماية لرحلته وتغطية تكاليفها. لم يتراجع هيث عن مهتمه، واتصل بالسفير العراقي في لندن، واتفق معه على وصوله إلى بغداد في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر.

وأعلن هيث في مؤتمر حزب المحافظين، الذي كان منعقداً في بورنموث عن مهمته التي سيقوم بها على نفقته الخاصة في ١١ تشرين الأول/ أكتوبر. وقد هاجمه من حزب المحافظين هزلتاين، والصحف المحافظة مثل Daily Express وSun وDaily Star وSunday Times. وتأجل سفر هيث مدة أسبوع بطلب من الحكومة العراقية. سافر هيث إلى عمّان ومعه مدير مكتبه الخاص وطبيبه الشخصي، وفي صباح اليوم التالي توجه إلى بغداد بالطائرة العراقية. واستقبله في مطار بغداد السفير البريطاني هارولد ووكر. وقابل طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية وتناول معه طعام العشاء. وتم ترتيب اللقاء مع صدام حسين في صباح اليوم الثالث من وصول هيث إلى بغداد. بعد أن استمع هيث إلى شرح للموقف العراقي من الرئيس العراقي، قال له: «إذا لم تنسحب من الكويت، فالعمل الدولي ضدك لا مفر منه، وسيكون هذا مدمراً للعراق ولك شخصياً». وبعد ساعتين من الحديث، أثار هيث مسألة الرهائن البريطانيين، مبيناً لصدام أن احتفاظه بالرهائن كضيوف آذاه أكثر ممّا أفاده. وطلب عودة ٣٣ من المرضى البريطانيين. فقال له صدام: «خذهم معك». ونقلوا جميعاً (حوالى ١٠٠ رهينة بريطانية) عن طريق الجو من بغداد إلى غاتويك[٩٥].

٣ ـ تحرير الكويت

بعد استقالة تاتشر، ألّف جون ميجور الوزارة البريطانية في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، وأبقى هيرد في منصبه وزيراً للخارجية. مع هذا التغير الوزاري، لم يطرأ أي تغيير في السياسة البريطانية بشأن احتلال العراق للكويت. ولم يكن ميجور أقل تصميماً من تاتشر على استعمال القوة لإخراج العراقيين من الكويت. وكلف هيرد بالذهاب إلى الأردن في كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ لإقناع الملك حسين بالانضمام إلى التحالف. وقابل هيرد الملك، وولي عهده الأمير حسن، ووزير الخارجية طاهر المصري، ولم ينجح في مهمته. ثم زار العربية السعودية في ١٠ شباط/ فبراير ليطمئن الملك فهد، الذي كان قلقاً من نتائج حرب تنطلق من الأرض السعودية بقوات أمريكية في معظمها، ضد شعب عربي. وسعى في الوقت نفسه إلى نيل الدعم المالي لعملية تحرير الكويت العسكرية، فقدم له أمير الكويت، الذي كان يقيم في فندق شيراتون في

(٩٥) Heath, *The Course of My Life My Autobiography*, pp. 652-661.

الطائف، ٦٠٠ مليون جنيه استرليني. ووعده الملك فهد بتقديم العون. وحصل على ٨٠٠ مليون مارك من المستشار الألماني هلموت كول (H. Kohl)[٩٦].

وكان مجلس الأمن الدولي قد اتخذ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ القرار الرقم (٦٧٨)، الذي أباح فيه استعمال القوة لإخراج القوات العراقية من الكويت إذا لم تنسحب منها قبل ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١.

واجتمعت لجنة دفاع ما وراء البحار للخليج، التي سبق أن شكّلتها تاتشر برئاسة ميجور، في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، بعد أن ضم إليها عدداً من مستشاريه الشخصيين في رئاسة الوزراء. وعقدت هذه اللجنة منذ تأليفها حتى نهاية عملية تحرير الكويت ٢٦ اجتماعاً. يقول ميجور إن اللجنة كانت تخشى أمرين: **أولهما** قوة الجيش العراقي وخبرته القتالية، و**ثانيهما** استعمال القوات العراقية للأسلحة الكيميائية في القتال. وانتشرت شائعات عن استعمال قنابل بيولوجية مرعبة مثل: الجمرة الخبيثة (Anthrax)، والطاعون الدبلي (Bubonic Plague)[٩٧].

وخلال كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، أفرج العراق عن جميع الرهائن الغربيين. وحدث أن سُرقت من صندوق سيارة ٣ حقائب تحتوي على وثائق سرية جداً تتعلق بالخطط الحربية البريطانية في الخليج في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وكانت تلك السيارة في طريقها إلى مقر قيادة العمليات في وايكومب (Wycombe). وقد استعيدت الأوراق بسرعة، وعُثر على الكمبيوتر في مطلع سنة ١٩٩١، واجتاحت مشاعر الخوف ميجور والقيادة العسكرية البريطانية من وقوع هذه الوثائق في أيدي العراقيين[٩٨].

وقبيل عيد الميلاد سنة ١٩٩٠، زار ميجور الرئيس بوش ليبحث معه تفاصيل عملية إخراج العراقيين من الكويت، والتعاون الوثيق بين الدولتين دبلوماسياً وعسكرياً. وقام ميجور بجولة على الخليج، والتقى القوات البريطانية هناك في مطلع كانون الثاني/يناير ١٩٩١ لرفع معنوياتها مع اقتراب بداية الحرب. والتقى أميرَ الكويت في الطائف في ٦/كانون الثاني/يناير كي يطمئنه بتحرير بلاده. ثم قابل الملكَ فهد، الذي أكد له أن العربية السعودية ستتحمل

(٩٦) Hurd, *Memoirs*, pp. 406-411.

(٩٧) المصدر نفسه، ص ٤١١.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٥.

نفقات القوات المسلحة البريطانية المرابطة في الخليج. ثم زار سلطانَ عُمان الذي سأل ميجور عمّا بعد تحرير الكويت. وفي طريق عودته إلى لندن، نزل في القاهرة وقابل الرئيس مبارك الذي وجده متحمساً للحرب، وعدّه ميجور «متراس التحالف العربي»[٩٩].

اتصل غورباتشيف بميجور ليثنيه عن اللجوء إلى الحرب، غير أن ميجور لم يعبأ بنصيحته. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، قابل ميجور في باريس الرئيس الفرنسي ميتران الذي لم يكن محبذاً للحرب. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، طلب الرئيس بوش من ميجور الموافقة على استعمال سلاح الجو الأمريكي القاعدة الجوية البريطانية في دييغو غارسيا في المحيط الهندي، فوافق ميجور على طلبه، وأبلغ ميجور أيضاً ببدء القتال يوم ١٧ كانون الثاني/يناير[١٠٠].

على الصعيد العسكري، أطلق البريطانيون على عملية تحرير الكويت اسم «عملية غرانباي» (Operation Granby) بينما سمّاها الأمريكيون «عملية درع الصحراء» (Operation Desert Shield). وأصبح اسمها عند اندلاع الحرب «عملية عاصفة الصحراء» (Operation Desert Storm). وبعد ٤ أشهر من إقامة هذه القوات على أرض السعودية ودول الخليج العربية الأخرى والاستعداد للقتال، بدأت الحرب الجوية الساعة الثالثة من صباح يوم ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ حسب التوقيت المحلي، واستمرت ليل نهار بلا توقف على امتداد خمسة أسابيع، فتعرضت القوات الجوية العراقية خلالها للتدمير والتشتيت، وتقطعت مواصلاتها، ودُمرت مراكز قياداتها ومصانع الأسلحة والسلاح البحري. وفي الساعة الرابعة من صباح ٢٤ شباط/فبراير، بدأ الهجوم البري لقوات التحالف، وخلال ١٠٠ ساعة انتهت الحرب بخسائر ضئيلة من جانب قوات التحالف. وقد شاركت في القتال قوات عسكرية من ٣٤ دولة[١٠١].

انتشرت القوات البريطانية في منطقة شاسعة تمتد من تبوك في شمال غربي العربية السعودية إلى جنوب شرقها على الخليج، أي على امتداد ١٥٠٠ كم. وفي بريطانيا كان ماريشال الجو السير باتريك هاين القائد المشارك للقوات البريطانية

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ ـ ٢٣٣.

(١٠١) Peter De la Billière, *Looking for Trouble: SAS to Gulf Command: The Autobiography* (London: Harper Collins Publishers, 1994), pp. 396-397.

في هذه المنطقة، إلى جانب الجنرال السير دولا بيليير، فكان صلة الوصل بين دولا بيليير ووزير الدفاع توم كينغ. وتولى الجنرال الأمريكي نورمان شوارتزكوف (N. Schwarzkopf) القيادة العليا الميدانية لجميع قوات التحالف. وبلغ عدد القوات البريطانية التي شاركت في عمليات القتال نحو ٤٥ ألف جندي(١٠٢).

كان الهجوم الجوي على العراق الأكثر كثافة في تاريخ الحروب. وبلغت طلعات قوات التحالف الجوية ٣٠٠٠ طلعة يومياً (كل ٢٤ ساعة). وفي الوقت نفسه، أُطلقت من سفن حربية أمريكية في الخليج صواريخ كروز من طراز «توماهوك» (Tomahawk) على قلب بغداد بدقة أذهلت الصحفيين الغربيين في العاصمة العراقية. وقامت وحدات صغيرة (٨ أفراد) من القوات الخاصة البريطانية (SAS) في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ بالعمل وراء خطوط القوات العراقية، لتدمير مواقع الصواريخ العراقية. وشاركت طائرات الـ «تورنيدو» البريطانية بقصف المطارات العسكرية العراقية باستعمال القنابل البريطانية الجديدة JP233 لتدمير مدرجات المطارات. وفقد البريطانيون في هذه الحرب ست طائرات من هذا الطراز، و٤٧ قتيلاً(١٠٣).

وصل رئيس وزراء بريطانيا ميجور، الذي حل محل تاتشر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، إلى الكويت في ٦ آذار/ مارس ١٩٩١، فكان أول رئيس وزراء غربي يدخل إلى الكويت المحررة ويقابل ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح. وجاءت بعده لجنة الدفاع في مجلس العموم البريطاني المؤلفة من ٩ نواب(١٠٤).

وكما دافعت تاتشر، في خطبها وتصريحاتها في أثناء الإعداد لتحرير الكويت وفي مذكراتها، عن موقفها وموقف حكومتها الحماسي لإخراج القوات العراقية من الكويت، فعل ميجور في تصريحاته وخطبه ولقاءاته السرية مع قادة الدول وفي مذكراته. ولخص ميجور نتائج حرب تحرير الكويت بما يلي: **أولاً** حررت الكويت؛ **ثانياً** حمت دول الخليج العربي من خطر متنام؛ **ثالثاً** أضعفت

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٨ ـ ٤٠٥.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٦ ـ ٤١١ و Major, *The Autobiography*, pp. 234-240.
يذكر دولا بيليير في مذكراته أن عدد الطائرات التي أسقطها العراقيون ٥ من نوع «تورنيدو»، بينما يذكر ميجور في مذكراته أن عددها ٦ طائرات.

(١٠٤) De la Billière, Ibid., p. 820, and Major, Ibid., pp. 241-242.

نظام حكم صدام حسين؛ **رابعاً** وضعت نمطاً من حفظ السلام في العالم؛ **خامساً** أتاحت للأمم المتحدة البدء ببرنامج تفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق؛ **سادساً** عززت قوة الولايات المتحدة باعتبارها القوة العسكرية الأولى في العالم(١٠٥). والواقع أن هذا الاستنتاج سليم.

أما وسائل الإعلام البريطانية، فأيدت جميعها الحرب، باستثناء صحيفة *Guardian* والصحيفة الأسبوعية اليسارية *New Stateman and Society*، وبالغت وسائل الإعلام البريطانية في الحديث عن انتصارات القوات الحليفة، ودور القوات البريطانية، ودقة إصابات طائراتها والصواريخ الأمريكية، بينما بيّنت إحصاءات وزارة الدفاع الأمريكية في ما بعد أن ٩٣ بالمئة من القنابل التي أُلقيت في الحرب لم تكن قنابل موجهة، وأن ٧٥ بالمئة منها لم تصب أهدافها. وقدّر ميجور عدد الأسرى العراقيين بـ ٢٥ ألف أسير، بينما قدر آخرون عدد القتلى والجرحى من العراقيين بـ ٢٠٠ ألف قتيل وجريح.

يتضح ممّا سبق، أن الدور البريطاني في هذه الحرب كان منذ البداية تحريضياً وساعياً إلى دفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ الحرب الوسيلة الأولى لحل الأزمة. وقد سعت حكومتا المحافظين بقيادة تاتشر ثم ميجور إلى إقناع أعضاء مجلس الأمن الدولي باتخاذ قرارات صارمة لمعاقبة العراق وفرض حصار شامل عليه. وبذلت الحكومتان، بالتعاون مع إدارة الرئيس جورج بوش (الأب)، جهوداً دبلوماسية كبيرة لإقناع العديد من دول العالم، والدول العربية بخاصة، لتشكيل قوات تحالف دولي لتحرير الكويت، وكانت ثاني دولة بعد الولايات المتحدة في عدد قواتها التي شاركت في هذه الحرب. وقد اتفقت الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة (المحافظون والعمال والأحرار) على تأييد الحكومة في عملها. وكان معظم الرأي العام البريطاني مؤيداً لها أيضاً. ولا شك أن مصالح بريطانيا في البلاد العربية، وفي مقدمها تأمين وصول النفط إليها بسهولة وبأسعار معقولة، وفتح الأسواق العربية، ولا سيما أسواق الخليج، للمنتجات الصناعية البريطانية، وعلى رأسها الأسلحة والتجهيزات العسكرية، هي التي حركت الحكومة البريطانية والأحزاب السياسية والرأي

(١٠٥) Paul Rogers, «Bushbacking: Britian Goes to War,» in: Phyllis Bennis and Michael Moushabeck, *Beyond The Storm: A Gulf Crisis Reader* (London: Canogate Press PLC., 1992), pp. 278-279.

العام البريطاني لتبنّي فكرة الحرب وتقليص النفوذ العراقي في المنطقة[١٠٦].

خامساً: بريطانيا وفرض الحصار الشامل على العراق، ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٣

١ ـ قرارات مجلس الأمن بفرض الحصار الشامل على العراق

أصدر مجلس الأمن الدولي مجموعة من القرارات الجزائية على العراق، لم يفرض مثلها على أي دولة عضو في الأمم المتحدة منذ إنشائها سنة ١٩٤٥، حتى احتلال العراق للكويت سنة ١٩٩٠. فبعد ٤ أيام من صدور أول قراراته الرقم (٦٦٠) في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠، المستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، صدر في ٦ آب/أغسطس القرار الرقم (٦٦١) القاضي بفرض عقوبات دولية على العراق، قبل أن يتمكن العراق من الرد على القرار الرقم (٦٦٠) أو الاستجابة له. وكان للتدخل الأمريكي ـ البريطاني دوره في إصدار هذه القرارات، كما تشير إلى ذلك محاضر مجلس الأمن الدولي. وفوتت هذه القرارات المتتابعة جميع الفرص المتاحة لحل عربي إقليمي لسحب القوات العراقية من الكويت. وجاء في القرار الرقم (٦٦١) منع جميع الدول «من استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت»، و«من أي نشاطات يقوم بها رعايا أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، التصدير أو الشحن العابر لأي سلع أو منتجات من العراق أو الكويت» و«أي عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم من أقاليمها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها»، ومن جميع الدول من توفير أي أموال أو أي موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لأي مشاريع تجارية أو صناعية أو لأي مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت». وألّف المجلس بموجب هذا القرار لجنة من أعضائه لمتابعة تنفيذ القرار وتقديم تقارير إلى

(١٠٦) لمزيد من المعلومات عن حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت)، انظر: حليم بركات، **حرب الخليج، خطوط في الرمل والزمن: يوميات من جوف الآلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)؛ سعد البزاز، **حرب تلد أخرى: التاريخ السري لحرب الخليج**، ط ٢ (عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢)؛ سعد الدين الشاذلي، **الحرب الصليبية الثامنة: العدوان على العراق**، ٢ ج (الدار البيضاء: عيون المقالات، ١٩٩١)؛ بيتر سالنجر وإيريك لوران، **الملف السري لحرب الخليج**، ترجمة محمد مستجير (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١)، و**الغزو العراقي للكويت: المقدمات ـ الوقائع وردود الفعل ـ التداعيات، ندوة بحثية**، عالم المعرفة؛ ١٩٥، ط ٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥).

المجلس، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم التقرير الأول خلال ٣٠ يوماً عن التقدم في تنفيذ هذا القرار[١٠٧].

وكانت الحكومة البريطانية قد أصدرت في ٢ و٤ آب/أغسطس تعليمات تقضي بتجميد الأصول المالية العراقية. وأصدر بنك إنكلترا في ٧ آب/أغسطس قراراً بتجميد الأصول المالية العراقية. ومنعت السلطات البريطانية السفن التي تحمل بضائع من العراق وإليه، وفرضت عقوبات على استيراد وتصدير المواد الممنوعة تصل إلى السجن ٧ سنوات أو غرامة غير محدودة[١٠٨].

لم يكتف مجلس الأمن بالإجراءات الآنفة الذكر، وإنما لجأ إلى إجراءات عسكرية باصداره القرار الرقم (٦٦٥) في ٢٥ آب/أغسطس١٩٩٠، الذي منح قوات التحالف الأمريكية والبريطانية المرابطة في الخليج الحق في متابعة تطبيق القرار الرقم ٦٦١ بتفتيش السفن للتحقق من عدم شحنها مواد إلى العراق. وأكمل مجلس الأمن الحصار الجوي بإصداره القرار الرقم (٦٧٠) في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وبذلك تحولت العقوبات المفروضة على العراق إلى حصار بحري وجوي. وبعد انتهاء العمليات العسكرية وانسحاب القوات العراقية من الكويت في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩١ وإعلان وقف القتال في ٢٨ شباط/فبراير، كان من المفروض أن يلغي مجلس الأمن قراره الرقم (٦٦١) الذي كان الهدف منه جلاء القوات العراقية عن الكويت. ولكن مجلس الأمن أصدر القرار الرقم (٦٨٧) في ٣ نيسان/أبريل بفرض عقوبات أشد على العراق.

احتوت ديباجة القرار الجديد على ٢٦ فقرة، كما احتوى القرار على ٣٤ فقرة للعقوبات؛ إذ أكد عدم امتثال العراق لقرار مجلس الأمن الرقم (٦٦٠) لسنة ١٩٩٠. وقرر سريان العقوبات التي تضمنتها قراراته السابقة، مع استثناء حظر بيع أو توريد سلع أساسية أو منتجات غير الأدوية والإمدادات الصحية للعراق، وحظر المعاملات المالية المتصلة بها، وأن يعيد النظر في ذلك كل ٦٠ يوماً، في ضوء سياسات حكومة العراق وممارساتها، بما في ذلك تنفيذ

(١٠٧) باسيل يوسف بجك، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥): دراسة توثيقية تحليلية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٨٩ و١٤٣ ـ ١٤٤، وجيف سيمونز، **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(١٠٨) بجك، المصدر نفسه، ص ١٥١.

جميع قرارات المجلس. وبهذا القرار يخول المجلس «لجنة العقوبات» الموافقة على استثناءات لحظر استيراد السلع الأساسية والمنتجات التي مصدرها العراق، عندما تكون لازمة. وحظر القرار المطالبة بأي تعويض ناجم عن الأضرار التي نجمت عن تطبيق القرار الرقم (٦٦١)[١٠٩].

٢ ـ برنامج النفط مقابل الغذاء

كان مجلس الأمن قد شكل في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ثلاثة فرق: **الأول** لنزع أسلحة العراق، **والثاني** للحالة الإنسانية (حقوق الإنسان في العراق)، **والثالث** لبحث موضوع الأسرى الكويتيين. وقد أوضح الفريق الثاني في تقرير ٣٠ آذار/مارس بشأن الحالة الإنسانية في العراق أن النفط يشكل ٦٠ بالمئة من الدخل القومي الإجمالي في العراق، و٩٥ بالمئة من صادراته، وأن نسبة تصدير العراق لنفطه تساهم في تعديل الأسعار العالمية للنفط. وبضغط من الولايات المتحدة وبريطانيا، استهدفت قرارات مجلس الأمن تحويل النفط العراقي من وسيلة لضمان الموارد الكافية لتمتع شعبه بحقوق الإنسان الأساسية إلى وسيلة ابتزاز سياسية، ومصدر لتغطية نفقات الأمم المتحدة، وتغذية صندوق التعويضات التي فرضت على العراق. وبناء على ذلك، أصدر مجلس الأمن القرار الرقم (٧٠٦) في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ الذي أباح بيع العراق كميات من النفط لتمويل شراء المواد الغذائية والأدوية والمواد والإمدادات لتلبية الحاجات الإنسانية بحيث لا تتجاوز قيمة ما يباع منه ٦,١ مليار دولار. وأصدر المجلس في ١٩ أيلول/سبتمبر القرار الرقم (٧١٢) القاضي بأن يتمتع النفط الخاضع للقرار الرقم (٧٠٦) بالحصانة إزاء الإجراءات القانونية، وأن لا يكون خاضعاً لأي شكل من أشكال الحجز أو المصادرة أو الحراسة، وأن تكفل الدول عدم تحول حصيلة البيع عن الأغراض المحددة في القرار الرقم (٧٠٦).

استمرت الأوضاع الإنسانية في التدهور في العراق، بسبب عدم اتفاق حكومته والأمم المتحدة على تطبيق قراري مجلس الأمن الرقمين (٧٠٦) و(٧١٢)، واعتراض الحكومة العراقية على أن هذين القرارين يمسان حق العراق في السيطرة على موارده الطبيعية الذي يشكل جزءاً من سيادته على ثرواته. ولما كان العراق يشتري المواد الغذائية بموجب عقود تقبل الجهات

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ١٥٥ ـ ١٥٧، وسيمونز، المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٧٤.

المزودة لها باستيفاء قيمتها من أموال العراق المجمدة في مصارف خارج العراق، فقد عمدت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى إصدار قرار جديد من مجلس الأمن للحيلولة دون ذلك، فأصدر المجلس في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ قراره الرقم (٧٧٨) الذي طلب من الدول التي فيها أموال للحكومة العراقية بتحويل تلك الأموال إلى حساب الضمان المعلّق (Escrow Account) المنصوص عليه في القرارين الرقمين (٧٠٦) و(٧١٢) لسنة ١٩٩١. وبموجب ذلك، يحوَّل ٣٠ بالمئة من هذه الأموال إلى صندوق التعويضات، ويُستعمل الباقي لتغطية تكاليف نشاطات الأمم المتحدة في ما يتعلق بإزالة أسلحة الدمار الشامل، وتوفير الإغاثة الإنسانية في العراق.

وزاد مجلس الأمن في تشدده بأن أصدر في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ قراره الرقم (٩٨٦) القاضي بتطوير أحكام قراره الرقم (٧٠٦) لسنة ١٩٩١، بحيث يأذن للدول باستيراد النفط العراقي بمعدل سنوي لا تتجاوز قيمته ٤ مليارات دولار، تستخدم كما يلي:

- تمويل شراء الأدوية، واللوازم الصحية، والمواد الغذائية، والإمدادات اللازمة لحاجات العراق المدنية الأساسية.

- توفير ما بين ١٣٠ مليون دولار و١٥٠ مليون دولار كل ٩٠ يوماً لبرنامج الأمم المتحدة الإنساني في محافظات العراق الشمالية الثلاث.

- تحويل ٣٠ بالمئة إلى صندوق التعويضات بموجب قرار مجلس الأمن الرقم ٧٠٥ لسنة ١٩٩١.

- تغطية التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة للنشاطات المرتبطة بتنفيذ هذا القرار.

- تغطية التكاليف الجارية لعمل اللجنة الخاصة بتنفيذ القرار.

- تغطية أي نفقات معقولة تقرر لجنة العقوبات صرفها لشراء قطع غيار ومعدات.

- توفير مبلغ ١٠ ملايين دولار كل ٩٠ يوماً لتغطية ما جاء في قرار مجلس الأمن الرقم (٧٧٨) لسنة ١٩٩١[١١٠].

(١١٠) بجك، المصدر نفسه، ص ١٥٨، ١٧٨ ـ ١٧٩ و١٨٢ ـ ١٨٥.

تأخرت الحكومة العراقية في تنفيذ هذا القرار، حتى وقّعت مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٦، ولم يبدأ تنفيذها فعلياً إلا في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر. واستمر برنامج النفط مقابل الغذاء منذئذ وحتى الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق. وفي ما يلي تلخيص لما تم وفق هذا البرنامج بين ١٠/ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ و٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣:

أ ـ بلغت قيمة النفط العراقي المبيع طوال هذه المدة ٣٧,٣٣ مليار دولار و٢٨,٨ مليار يورو.

ب ـ بلغ مجموع ما رصد للمواد الإنسانية في العراق ١٩,٧ مليار دولار و١٦,٣٧ مليار يورو.

ج ـ حوّل إلى لجنة التعويضات مبلغ ١٧,٩ مليار دولار.

د ـ تمت تغطية نفقات الأمم المتحدة الإدارية والعملية بمبلغ ١١,١ مليار دولار.

هـ ـ تمت تغطية نفقات اللجنة الخاصة بالتفتيش عن الأسلحة ولجنة الرصد والتحقق التي خلفتها بمبلغ ٤٦٨,٩ مليون دولار.

و ـ حَول إلى الحساب المعلّق مبلغ ٢٠٩,٥ ملايين دولار.

ويتضح من هذه المعلومات أن ما أُنفق على لجنة التعويضات والنفقات الإدارية والعملية للجنة الخاصة بالتفتيش والأمم المتحدة قد بلغت ٣٩,٤٦٨ مليار دولار، أي حوالى المبلغ الذي رُصد للمواد الإنسانية في العراق، وتزيد على ٥٠ بالمئة من مبيعات النفط العراقي مقابل الغذاء[١١١].

٣ ـ قرارات مجلس الأمن بنزع أسلحة العراق

أصدر مجلس الأمن الدولي ٩ قرارات رئيسية تتصل بنزع أسلحة العراق، وعدداً من القرارات التي تدين العراق لعدم تعاون حكومته مع فرق التفتيش عن الأسلحة. كان أول هذه القرارات الرئيسية القرار الرقم (٦٨٧) لسنة ١٩٩١، الذي اعتُبر بمثابة معاهدة سلام فُرضت على العراق. وآخر هذه القرارات هو القرار الرقم (١٤٤١) لسنة ٢٠٠٢، الذي كشف عن النوايا الحقيقية للاحتلال الأمريكي للعراق.

(١١١) المصدر نفسه، ص ١٨٥ ـ ١٨٦ و١٩١.

جاء في القرار الرقم (٦٨٧) لسنة ١٩٩١: «يدعو (المجلس) العراق إلى أن يؤكد من جديد من دون أي شرط التزاماته المقررة بموجب بروتوكول جنيف لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية، الموقّع في جنيف في ١٧/ ٦/ ١٩٢٥. وأن يصدق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامة، وتدمير تلك الأسلحة المؤرخة في ١٠/ ٤/ ١٩٧٢».

وطلب المجلس في هذا القرار من العراق قبول القيام بتدمير الأسلحة التالية، تحت إشراف دولي: جميع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وجميع مخزونات العناصر الكيميائية وما يتصل بها من منظومات فرعية، وجميع مرافق البحث والتطوير والدعم والتصنيع، وجميع القذائف البالستية (الموجهة) التي يزيد مداها على ١٥٠ كم، وما يتصل بها من قِطَع ومرافق.

وعلى العراق أن يقدم في غضون ١٥ يوماً بياناً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بمواقع جميع المواد الآنفة الذكر، وبكمياتها وأنواعها، ويوافق على تفتيش عاجل في مواقعها.

ونص القرار أيضاً على أن يضع الأمين العام، بالتشاور مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في غضون ٤٥ يوماً، خطة تتضمن تشكيل لجنة خاصة للقيام بأعمال تفتيش مواقع الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وما يتعلق منها بالقذائف، بالتعاون مع السلطات العراقية.

كما نص القرار على تعهد العراق بعدم استعمال أو استحداث أو بناء أو حيازة المواد المذكورة سابقاً، والتزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في ١ تموز/ يوليو ١٩٦٨، وتعهده بعدم حيازة أو إنتاج أسلحة نووية أو مواد يمكن استعمالها للأسلحة النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع تتصل بها، وأن يقدم إلى الأمين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون ١٥ يوماً إعلاناً بمواقع هذه المواد وكمياتها وأنواعها، وأن يخضعها للرقابة الحصرية للوكالة، وأن يقبل القيام بتفتيش عاجل عن مواقعها. ويطلب القرار من المدير العام لوكالة الطاقة الذرية وضع خطة لتنفيذ ذلك في غضون ٤٥ يوماً[١١٢].

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٥ و٢٨٢ ـ ٢٨٤.

ولتنفيذ القرار الرقم (٦٨٧) لسنة ١٩٩١، أصدر مجلس الأمن القرار الرقم (٦٩٩) في ١٧ حزيران/يونيو ١٩٩١ الذي وافق فيه على خطتي الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى أن تغطي الحكومة العراقية تكاليف تنفيذ هذه الخطة. ثم أصدر المجلس قراره الرقم (٧٠٧) في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ الذي طالب العراق بالكشف عن برامجه لتطوير أسلحة الدمار الشامل والقذائف الموجهة، والسماح بتفتيش المناطق والمنشآت والسجلات والمعدات ووسائط النقل. وأتبع ذلك بإصدار قراره الرقم (٧١٥) في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ بالموافقة على خطة الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للرصد والتحقق المستمرين. وأصدر المجلس في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦ القرار الرقم (١٠٥١)، الذي تضمن الموافقة على آلية رصد صادرات العراق ووارداته من الأصناف المشمولة بخطط الرصد والتحقق المستمرين، الواردة في القرار الرقم (٧١٥) لسنة ١٩٩١.

ولما طلبت اللجنة الخاصة تفتيش المواقع الرئاسية في العراق في شباط/فبراير ١٩٩٨، رفضت الحكومة العراقية ذلك. عندها زار الأمين العام للأمم المتحدة بغداد، ووقّع في ٢٣ شباط/فبراير مذكرة تفاهم مع طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء العراقي. وأصدر مجلس الأمن القرار في ٢ آذار/مارس القرار الرقم (١١٥٤) الذي أقر مذكرة التفاهم الآنفة الذكر. ثم أصدر المجلس القرار الرقم (١٢٨٤) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بإبدال «لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش»، أو «أنموفيك» (UNMOVIC)، باللجنة الخاصة بالتفتيش. وكانت اللجنة الخاصة قد قدمت ٢٦ تقريراً إلى مجلس الأمن الدولي حول الأسلحة في العراق، وأصدر المجلس القرارات الـ ٦ التالية بإدانة العراق لعدم تعاونه مع اللجنة الخاصة: القرار الرقم (١٠٦٠) الصادر في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٩٦؛ القرار الرقم (١١١٥) الصادر في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٩٧؛ القرار الرقم (١١٣٤) الصادر في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧؛ القرار الرقم (١١٣٧) الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ القرار الرقم (١١٩٤) الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨؛ القرار (١٢٠٥) الصادر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨[١١٣].

وبناء على قرار مجلس الأمن الرقم (١٢٨٤) لسنة ١٩٩٩، تألفت لجنة

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٨ ـ ٣٠١.

الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش برئيس تنفيذي هو السويدي هانس بليكس (H. Blix). وبقي بليكس رئيساً للجنة من ١ آذار/مارس ٢٠٠٠ حتى سنة ٢٠٠٣. وقدم ١٠ تقارير حتى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وفي ٨/تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أصدر مجلس الأمن القرار الرقم (١٤٤١). وقدم بليكس بعده تقريرين: الأول في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والثاني في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣[١١٤].

لم تكتف الولايات المتحدة وبريطانيا بقرارات مجلس الأمن السابقة الذكر، والحصار الذي فرضتاه على العراق، بل أعلنتا مع فرنسا في حزيران/يونيو ١٩٩١ منطقة حظر جوي تشمل الأراضي الواقعة شمال خط العرض ٣٦. وفي ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ فرضت منطقة حظر الطيران في جنوب العراق جنوبي خط العرض ٣٢، وزعمت الدول الثلاث أن هذا الحظر يدخل في إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم (٦٨٨) لسنة ١٩٩١. هذا وقد تخلت فرنسا عن المشاركة في فرض منطقة الحظر الجوي، وقررت عدم المشاركة في طلعات طائراتها الحربية سنة ١٩٩٦. ومن الجدير بالذكر أن مجلس الأمن لم يصدر قراراً في هذا الصدد، ولم يخول أي حكومة القيام بأي إجراء عسكري من هذا القبيل.

ولم تكتف الدول الثلاث أيضاً بفرض الحظر الجوي، وإنما قامت بقصف جنوب العراق في ١٩ كانون الثاني/يناير١٩٩٣. وقبل ١٠ أيام من حفل تنصيب جورج بوش الابن رئيساً للولايات المتحدة، أي في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، نزل الرئيس المنتخب ومعه تشيني ودونالد رامسفيلد وكوندوليزا رايس وكولن باول إلى قاعة العمليات في البنتاغون، وسمعوا عرضاً للوضع في منطقة الحظر الجوي الشمالية في العراق، لحماية الأقلية الكردية، والمنطقة الجنوبية لحماية الطائفة الشيعية. وجاء في العرض أن ٥٠ طائرة أمريكية وبريطانية كانت تحرس المنطقة المحظورة الشمالية لمدة ١٦٤ يوماً في سنة ١٩٩٧. أما في المنطقة الجنوبية، فقد نفذت الطائرات الأمريكية والبريطانية ١٥٠ ألف طلعة بين سنتي ١٩٩١و١٩٩٨، وحوالى ١٠ آلاف طلعة سنة ١٩٩٧. وقصفت هذه الطائرات في ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨ عشرين راداراً ومراكز قيادية عسكرية في العراق. كما قصفت ٣ مواقع دفاعية عراقية في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٨. وتكرر

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٣١١ ـ ٣١٧.

هذا العدوان على يد سلاحي الجو البريطاني والأمريكي في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ في عملية «ثعلب الصحراء»، التي استهدفت مواقع عسكرية ومدنية خاضعة للرصد من قبل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة. وتعرضت بغداد لغارة جوية أمريكية ـ بريطانية في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، وقصفت إحدى المنشآت النفطية العراقية في شمال العراق في ١ آذار/مارس ١٩٩٩. وتعرضت بغداد مساء ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ لغارة جوية أمريكية ـ بريطانية، وقصفت مواقع صواريخ عراقية مضادة للطائرات في جنوبي بغداد، وأعلن الرئيس بوش بعدها أنها عملية روتينية. وظهرت الأمم المتحدة عاجزة عن حماية دولة عضو فيها[115].

أرسلت وزارة الخارجية العراقية منذ سنة ١٩٩١ مذكرات كثيرة احتجت فيها على القرار الأمريكي والبريطاني بفرض الحظرالجوي على أجزاء من العراق، كان آخرها في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠١. وقد رد عليها الأمين العام للأمم المتحدة محاولاً التملص من المسؤولية[116].

كان للسياسة العدوانية الأمريكية والبريطانية نحو العراق، منذ غزوه الكويت وحتى احتلال أراضيه على يد القوات الأمريكية والبريطانية في ربيع ٢٠٠٣، آثار مدمرة في العراق وشعبه. ويقدّر جيف سيمونز عنف الهجوم الجوي على العراق في عملية تحرير الكويت بما يعادل قنبلة ذرية واحدة كل أسبوع. وقد أطلقت الدبابات الأمريكية بين ٥ آلاف و٦ آلاف قنبلة يورانيوم منضب. وأطلقت الطائرات عشرات الآلاف من هذه القذائف، التي سببت موت نحو ٥٠ ألف طفل عراقي في الأشهر الثمانية الأولى من سنة ١٩٩١، نتيجة الإصابة بأمراض مختلفة، مثل السرطان والفشل الكلوي. واستُعمل النابالم لحرق الجنود العراقيين في الخنادق، والقنابل العنقودية التي تحتوي الواحدة منها على ٢٤٧ قنبيلة تنفجر إلى ألفي شظية عالية السرعة، ومتفجرات الوقود ـ الهواء (FAEs) التي هي كرات نارية ضخمة ذات قوة تدميرية فائقة. وقد استعمل البريطانيون راجمات صواريخ (MLRS) في كل صاروخ ٨ آلاف

---

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٩٥، ٣٠٣ و٣٦٦؛ Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York; London; Toronto; Sydney: Simon and Schuster, 2004), pp. 10, 14 and 24, and Tony Blair, *A Journey: My Political Life* (New York; Toronto: Alfred A. Knopf, 2010), p.222.

(١١٦) بجك، المصدر نفسه، ص ٣٧٧ ـ ٣٨٢، وسيمونز، المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٤٠.

قنيبلة مضادة للأفراد تنتشر عند انفجارها على مساحة ٦٠ فداناً[117].

استهدف القصف الأمريكي والبريطاني محطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق، ومنشآت تنقية المياه والخزانات ونظم توزيع المياه، والمنشآت الهاتفية واللاسلكية ومحطات البث، ومصانع إنتاج الغذاء ومعامل الحليب المجفف ومعامل المشروبات، ومضخات الري، والحافلات والقطارات والسكك الحديدية، والجسور والطرق، وآبار النفط ونظم ضخه وأنابيبه ومصافيه وخزاناته ومحطات الوقود، ومصانع النسيج، ومصانع تجميع السيارات، والجامعات والمعاهد والمدارس والمواقع الأثرية. وكان الهدف تدمير معنويات العراقيين وتماسكهم الاجتماعي؛ كما جرى تدمير ٦٨ مصرفاً، و٦٤٦ مدرسة ابتدائية وثانوية، و١٦ جامعة وكلية، و٢٨ مستشفى، و٤٥ مركزاً صحياً. وخلفت قوات التحالف في ميادين المعارك ٤٠ طناً من اليورانيوم المنضب، وهذا يدمر البيئة والسكان[118].

أما الحصار الاقتصادي الذي فُرض على العراق، فكانت نتائجه مريعة؛ فقد قلّت المواد الغذائية الأساسية ولم تعد تكفي السكان، لأن الحرب استمرت بطرق أخرى. وتدهور الوضع بسوء التغذية والوضع الصحي الخطِر، وماء الشرب الملوث، والاقتصاد المنهار. ومات ١١ ألف إنسان جوعاً، و١٤ ألف طفل بسبب شح الأدوية في سنة ١٩٩١ وحدها. وقد صُمم نظام دولي متشدد لمنع تدفق السلع إلى العراق، وتطور هذا النظام، الذي استند إلى قرارات مجلس الأمن، ليصبح أداة إبادة جماعية تديره لجنة العقوبات على العراق التابعة للأمم المتحدة. ففي ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، رفضت هذه اللجنة، التي يسيطر عليها الأمريكيون والبريطانيون، تزويد العراق بمواد كيميائية لتعقيم المياه، ورفضت في ٢٤ تموز/يوليو تزويده بالقطن المعقَّم للأغراض الطبية، والأمثلة على ذلك لا تُحصى[119].

---

(١١٧) سيمونز، المصدر نفسه، ص ٣١ ـ ٣٨.

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٤٢ ـ ٥٦.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٥٨، و١٤٤ ـ ١٤٩. انظر أيضاً: صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال؛ منظمة العمل الطبي للأمن العالمي وجامعة هارفرد في الولايات المتحدة، **آثار حرب الخليج على أطفال ونساء العراق** (لندن: جمعية الغد، ١٩٩٣)، وفاضل الجلبي، «الآثار الاقتصادية لغزو العراق،» في: **الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة** (عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٦)، ص ٧٩ ـ ١٣٨.

سادساً: الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥

١ ـ التمهيد للاحتلال

مهدت الإدارة الأمريكية في عهد بيل كلينتون (١٩٩٣ ـ ٢٠٠١) لغزو العراق بإصدار عدد من القوانين المحلية؛ إذ أصدر الكونغرس قانون تحرير العراق (Iraq Liberation Act 1998) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. واستهدف هذا القانون تغيير نظام الحكم في العراق برئاسة صدام حسين، وقيام حكم ديمقراطي يحل محله، ونص على تخصيص مساعدة إعلامية ودعائية مقدارها مليونا دولار لسنة ١٩٩٩، ومساعدة عسكرية خصص لها ٩٧ مليون دولار. والمبلغ الأخير يُدفع لقوى المعارضة العراقية التي ستساهم في تحقيق الهدف من هذا القانون. ونص توجيه الرئيس بوش إلى وزير الدفاع تخصيص ٩٢ مليون دولار للمنظمات العراقية التالية: الوفاق الوطني العراقي؛ المؤتمر الوطني العراقي؛ الحزب الديمقراطي الكردستاني؛ الحركة الملكية الدستورية؛ الاتحاد الوطني الكردستاني؛ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. ويوزَّع مليونا دولار سنوياً على المنظمات العراقية التالية: حركة الأشوريين الديمقراطيين؛ حركة الضباط والمدنيين الأحرار؛ الجبهة الوطنية العراقية؛ الحركة الوطنية العراقية؛ الجبهة التركمانية؛ التوافق الإسلامي للعراق[١٢٠].

وكان جورج بوش (الأب) قد وقّع بعد تحرير الكويت أمراً بتفويض وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A) العمل على إطاحة نظام حكم صدام حسين. ولم تتوان هذه الوكالة عن الاتصال بكل معارض لنظام البعث في العراق، سواء أكان مقيماً بأوروبا أم بأمريكا أم بالبلاد العربية والعراق. واتصلت ببعض الأسرى من الجيش العراقي في حرب تحرير الكويت الذين عادوا إلى العراق. وقد كشفت المخابرات العراقية سنة ١٩٩٦ مؤامرة من الضباط العراقيين أُعدم في إثرها ١٢٠ ضابطاً[١٢١].

وفي بريطانيا بقي ميجور في الحكم عقب الانتخابات العامة التي أجريت

(١٢٠) بجك، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥): دراسة توثيقية تحليلية،** ص ٣٩٠ ـ ٣٩١ و٣٩٣ ـ ٣٩٤؛ Woodward, *Plan of Attack*, p. 10, and Blair, *A Journey: My Political Life*, p. 385.

(١٢١) Woodward, Ibid., p. 70.

في ربيع ١٩٩٢، وحصل حزب المحافظين فيها على ٣٧٦ مقعداً في مجلس العموم، بينما حصل حزب العمال على ٢٢٩ مقعداً، وحصل الأحرار الديمقراطيون على ٢٢ مقعداً. واستمر ميجور رئيساً للحكومة البريطانية حتى الانتخابات العامة التي أُجريت في أيار/مايو ١٩٩٧، وهزم فيها حزب المحافظين، وحصل حزب العمال على أكثرية المقاعد بقيادة توني بلير، الذي أصبح رئيساً للحكومة، وعين روبين كوك (R. Cook) وزيراً للخارجية[١٢٢].

زار بلير الولايات المتحدة في أواخر نيسان/أبريل ١٩٩٩، وأجرى محادثات مع الرئيس كلينتون. وألقى خطاباً في شيكاغو قال فيه: «في الماضي كانت الحرب الملجأ الأخير للرد على التهديدات المباشرة لأمن أمة أو سيادتها. ولم يعد لهذه السياسة مفعول، في وقت تواجه الديمقراطيات تحدي مجابهة رجلين خطرين وقاسيين ـ صدام حسين وسلوبودان ميليسوفيتش، فمن واجب العالم، وليس من حقه فقط، أن يتصدى لهما»[١٢٣].

منذ تولّي جورج بوش (الابن) رئاسة الولايات المتحدة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، كان وزير الدفاع في إدارته دونالد رامسفيلد أول من طلب منه احتلال العراق وليس قتال القاعدة فقط، وذلك في اجتماع لمجلس الأمن القومي في اليوم التالي للعدوان على مبنيي المركز التجاري العالمي (World Trade Center) في نيويورك ووزارة الدفاع (البنتاغون) في واشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وكان تشيني، نائب الرئيس، يرى أن وجود أبي مصعب الزرقاوي في العراق في حماية صدام حسين، وأن محمد عطا، أحد أعضاء القاعدة في عملية ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كان على اتصال مع ضابط مخابرات عراقي، وقد التقى به أربع مرات. وكان من المحرضين على غزو العراق سفير العربية السعودية في واشنطن الأمير بندر بن سلطان آل سعود، الذي جاء لمقابلة الرئيس بوش الابن في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١، أي في اليوم الثالث والخمسين من رئاسته، ومعه مساعده رحاب مسعود، في البيت الأبيض. وحضر اللقاء كوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي. شكا بندر من أن تطبيق الحظر الجوي على مناطق معيّنة في العراق مكلف عسكرياً ومالياً وسياسياً،

(١٢٢) Peter Mandelson, *The Third Man: Life at the Heart of New Labour* (London: Harper Press, 2010), pp. 133 and 215.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

ولا يؤذي صدام حسين. وقال الرئيس بوش: «إذا كان لا بد من عمل عسكري، فيجب أن يكون حاسماً. فالمعارضة العراقية لا فائدة منها وغير فعالة»[١٢٤]. وتكوّن لدى الرئيس بوش اقتناع بضرورة شن حرب على العراق والقضاء على قدراته العسكرية، لأنها تشكل خطراً على إسرائيل وعلى بلدان الخليج العربية، المصدر الرئيسي للنفط الذي تستورده أوروبا الغربية والعالم الغربي.

وفي هذه الأثناء (أيار/مايو ٢٠٠١)، أُجريت في بريطانيا انتخابات عامة أسفرت عن فوز حزب العمال بأغلبية مقاعد مجلس العموم. وأُعيد انتخاب بلير رئيساً للوزراء، وعُين جاك سترو (J. Straw) وزيراً للخارجية خلفاً لكوك[١٢٥].

خصص بلير في مذكراته ١٠٥ صفحات للعراق ولتبرير مشاركة حكومته في غزوه. وهو يقول إنه توصل، عند لقائه جورج بوش (الابن) أول مرة في شباط/فبراير ٢٠٠١، إلى حاجة منطقة الشرق الأوسط إلى تغيير جذري، وإنه توصل إلى هذا الاستنتاج من موقف تقدمي، بينما توصل إليه بوش من موقف محافظ. والتغيير الذي أراده ذو طابع مختلف: «دع قيم الديمقراطية تلقي جذورها، دع التنمية الممولة من الغرب تساعد الشعب على الرخاء، وأن يرى الشعب في قلب العالم العربي فوائد المقاربة الحديثة في العمل والمتعة والحياة. وستنهار قصة الغرب، العدو الكافر، من ذاتها»[١٢٦]. وأثير موضوع العراق في هذا اللقاء بدون اتخاذ قرار بشأنه. وظل التركيز على محاولة إقناع فرنسا وألمانيا وروسيا بفرض نظام عقوبات جديد لإجبار العراق على السماح لمفتشي الأمم المتحدة عن أسلحة الدمار الشامل بالعودة إلى العراق، والعمل بحرّية مطلقة فيه[١٢٧].

وتغير كل شيء مع الهجوم على نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول/سبتمبر، وتغيرت طبيعة التهديد الأمني ليصبح مباشراً وملحاً وضاغطاً ومهيمناً على عقول المسؤولين في الإدارة الأمريكية. وتكوّن لديهم اقتناع بضرورة إعادة صوغ العالم. ولكن بلير، الذي كان يشارك الإدارة الأمريكية آراءها،

---

(١٢٤) Bob Woodward, *A State of Denial* (New York; London; Toronto; Sydney: Simon and Schuster, 2006), pp. 24-25 and 77.

(١٢٥) Mandelson, Ibid., p. 336.

(١٢٦) Blair, *A Journey: My Political Life*, p. 388.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ٣٩٢ و٣٩٤.

يتساءل: «كيف نغيّر العالم؟». واتجه بوش إلى العراق، فوجّه إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تحذيراً للتوقف عن تطوير أسلحة الدمار الشامل. وكان قد اتخذ قرار إطاحة صدام حسين ونظام حكمه في نهاية سنة ٢٠٠١. وكان بلير على اتصال دائم ببوش ويتحدث معه عن ضرورة العمل ضد العراق. يقول بلير: «المرة الأولى التي قررنا فيها خيار الحرب كانت في أثناء زيارتي لبوش في مزرعته في كروفورد بولاية تكساس في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. من وجهة نظري، كنت مقرراً في ذهني، في هذا الوقت، أن إزالة صدام ستقدم خدمة للعالم وللشعب العراقي بخاصة.. وكنت متحمساً للتغيير ولا أخشاه». ويبرر بلير تعاونه مع الولايات المتحدة بقوله: «كان على بريطانيا أن تبقى متكاتفة مع أمريكا. وهذه ليست سياسة بدائية أو خالية من التفكير. ولم تعن أننا ضحينا بمصلحتنا للآخرين، أو قمنا بدور المقاول في سياستنا الخارجية لمصلحة الآخرين. هذا يعني أن التحالف بين أمتينا مصلحة استراتيجية حيوية. وبالنسبة إلي رصيد استراتيجي حيوي لبريطانيا. إنها تعني أننا رأينا أن الهجمات على الولايات المتحدة هجمات علينا. واعتقدت آنذاك، كما أعتقد الآن، أن ليس باستطاعة الولايات المتحدة أن تتحمل الهزيمة في هذه المعركة، وأن واجبنا، كحليف واجه تهديداً مشتركاً، أن نكون معها عند الحاجة». واتفق بلير مع بوش، وفي ذاك اللقاء، وافق بلير الرئيس بوش بشأن تحليل طبيعة نظام الحكم في العراق وخطورته على أمن المنطقة، والاشتراك في الخطط العسكرية لغزو العراق[١٢٨].

وبعث بلير إلى بوش بمذكرة شخصية خاصة في أواخر تموز/يوليو ٢٠٠٢ يطلب منه السعي إلى الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي يبيح استعمال القوة ضد العراق. وللغرض نفسه، بعث بديفيد مانِنغ (D. Manning)، المستشار للسياسة الخارجية في رئاسة الوزراء البريطانية، إلى واشنطن، والتقى رايس وبوش. ولمّا عاد بلير من إجازته الصيفية، عقد مؤتمراً صحفياً في سيدجفيلد، وقال، رداً على الصحفيين الذين ألحوا عليه بالسؤال عمّ إذا كان لديه دليل على وجود أسلحة دمار شامل في العراق؟: «الدليل تحتويه معلومات استخبارية». وقرر الكشف عنها في ما عرف بـ «الملف» (Dossier).

وقبل نشر الملف، التقى بلير الرئيس بوش في كامب ديفيد في ٧ أيلول/

---

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٣٩٢ و٣٩٤.

سبتمبر ٢٠٠٢، بقصد إقناعه بالسير على طريق الأمم المتحدة للحصول على قرار من مجلس الأمن يبيح استعمال القوة ضد العراق؛ إذ كانت الإدارة الأمريكية تعارض اللجوء إلى الأمم المتحدة لهذا الغرض. وأخيراً استجاب بوش لطلب بلير من أجل تكوين ائتلاف دولي مؤيد للغزو[١٢٩].

كان بلير يواجه مصاعب محلية؛ فمن الصعب على حزب العمال المسالم والمعارض مبدئياً للحروب أن يسير في هذا الاتجاه. كما أن الرأي العام في بريطانيا يحبذ محاولة تفعيل المؤسسات الدولية قبل اللجوء إلى القوة. واللجوء إلى الأمم المتحدة حاجة ملحة. وفي اللقاء الصحفي الذي ضم بوش وبلير في كامب ديفيد، أكدا كلاهما الالتزام بإنهاء تهديد صدام حسين مرة واحدة وإلى الأبد، لكنهما لم يقولا كيف ومتى. أكد بوش بجلاء أن صدام حسين يملك أسلحة الدمار الشامل. واجتمع الاثنان إلى تشيني في حديث خاص، ولم يكن هنالك تخطيط للحرب، وإنما كان الحديث حول استراتيجيا سياسية.

طلب بلير بذل محاولة الحصول على قرار من الأمم المتحدة لشن الحرب على العراق، ولم يكن بوش متحمساً لذلك. وما لبث أن شعر بالارتياح عندما قَبِل بوش الذهاب إلى الأمم المتحدة. كان بوش يقول لبلير: صدام تهديد لنا ويجب أن نعمل معاً للتعامل مع هذا التهديد، وسيكون العالم أفضل بدونه. ويردّ بلير عليه بوعد منه بالمشاركة في الحرب ضد صدام، وهذا ما كان يسعى إليه بوش. وفي صباح اليوم التالي، ٨ أيلول/سبتمبر، صدرت صحيفة *The New York Times* وعلى صفحتها الأولى: «صدام حسين يقول الولايات المتحدة تضخم مسألة أجزاء القنبلة الذرية». وفي ذلك اليوم، ظهر على شاشة التلفزيون كلٌّ من تشيني ورامسفيلد ووزير الخارجية كولن باول ورايس، وأوضحوا الخطر الذي يشكله صدام حسين على منطقة الشرق الأوسط وعلى العالم، وكان تشيني أكثرهم تشدداً في موقفه[١٣٠].

كان على بوش أن يلقي خطاباً في الأمم المتحدة في ١٢ أيلول/سبتمبر. وكان ميالاً إلى الطلب من مجلس الأمن إصدار قرار للسماح بقتال العراق، وكان بلير يشجعه على ذلك. كما شجعه في هذا الاتجاه رئيس وزراء أستراليا

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٤٠٤ ـ ٤١٠.

(١٣٠) Woodward, *Plan of Attack*, pp. 161 and 177-178.

جون هوارد ورئيس وزراء إسبانيا خوزيه ماريا أزنار. قال بوش في خطابه هذا: «إن دولتي سوف تعمل مع مجلس الأمن الدولي لمجابهة تحدينا المشترك. وسوف نعمل مع مجلس الأمن الدولي لقرارات ضرورية»[١٣١].

وكرر بوش هجومه على صدام حسين في لقائه بوزرائه في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وقال: «صدام حسين رجل مخيف يتعاون مع القاعدة. إنه يعذب شعبه ويكره إسرائيل». وأضاف: «يملك النظام العراقي أسلحة بيولوجية وكيميائية، وهو يبني الخدمات الضرورية لعمل المزيد». واستشهد بمعلومات من الحكومة البريطانية بقوله: «ووفقاً للحكومة البريطانية، باستطاعة النظام العراقي أن يشن هجوماً بيولوجياً وكيميائياً في مدى خمس وأربعين دقيقة بعد صدور الأمر بذلك». وكان جورج تينيت (G. Tenet)، مدير CIA قد حذَّر البريطانيين من هذا الزعم المبني على مصدر مشكوك فيه. وفي مسعى من بوش لنيل دعم الكونغرس والشعب الأمريكي، ألقى خطاباً في سنسناتي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر اتهم فيه صدامَ حسين بصنع قنبلة نووية. وأساس هذه التهمة تقرير غير مؤكد من المخابرات البريطانية بأن العراق حاول مؤخراً شراء أوكسيد اليورانيوم المعروف بـ «الكعكة الصفراء» من النيجر. لم تكن الـ CIA متأكدة من هذه المعلومة، ولذا أرسلت سفيراً أمريكياً سابقاً، هو جوزيف ويلسون الرابع، إلى النيجر للتأكد من صحة التقرير. لم يجد السفير شيئاً يؤكد المعلومة. وبناء على ذلك اقترحت الـ CIA على الرئيس بوش حذف هذه المعلومة من خطابه في سنسناتي. ولكن الرئيس لم يعر بالاً لهذه النصيحة[١٣٢].

في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، قرر مجلس النواب الأمريكي تفويض الرئيس بوش باستعمال القوات المسلحة الأمريكية لغزو العراق. وسعى السيناتور إدوارد كنيدي بكل ما لديه من حجج لرفض القرار في مجلس الشيوخ، بيد أن المجلس الأخير وافق على قرار مجلس النواب[١٣٣].

وبمساع أمريكية وبريطانية، صدر قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (١٤٤١) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي تضمن الطلب من الحكومة

(١٣١) المصدر نفسه، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ١٨٨، ١٩٠ و٢٠١ ـ ٢٠٢.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

العراقية أن تقدم إلى لجنة الرصد والتحقيق والتفتيش («أنموفيك») والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى مجلس الأمن، في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تاريخ هذا القرار، بياناً دقيقاً وافياً وكاملاً عن الحالة الراهنة لجميع جوانب برامجها الرامية إلى تطوير أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية وقذائف بالستية (موجهة)، وغيرها من نظم الاتصال، وأن توفر لـ «أنموفيك» والوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول فوراً، وبدون أي عوائق أو شروط أو قيود، إلى أيٍّ من المناطق والمرافق والمباني والمعدات والسجلات ووسائل النقل التي تود أن تفتشها. ونص القرار على تمتع «أنموفيك» والوكالة بالحق غير المقيد في دخول العراق والخروج منه، والحق في حرية التنقل بحرية وبدون قيد إلى مواقع التفتيش ومنها. وقد وافق العراق على هذا القرار برسالة من وزير خارجيته، محمد ناجي صبري، إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢[١٣٤].

وفي جلسة مجلس الأمن الدولي التي عُقدت في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، جاء في مداخلة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية: «وختاماً، فإننا لم نجد حتى الآن أي دليل على أن العراق أحيا برنامجه للأسلحة النووية منذ القضاء على هذا البرنامج في التسعينيات»[١٣٥].

كان من المقرر أن يلتقي بلير وبوش في كامب ديفيد في ٣١ كانون الثاني/ يناير، غير أن الثلوج حالت دون ذلك، فالتقيا في البيت الأبيض. وقال بلير لبوش إنه يحتاج إلى قرار ثان من مجلس الأمن الدولي لإقناع حزبه بالموافقة على المشاركة في غزو العراق. وأكد له أنه واثق من قدرتهما على كسب تأييد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. كان بلير يشعر بالعزلة السياسية داخل مجلس الوزراء، وفي المجموعة البرلمانية من حزب العمال، ولدى الصحافة والرأي العام البريطاني، كما يعترف في مذكراته. وكان الرئيس بوش مصمماً على عدم طلب قرار ثان من مجلس الأمن، ويؤيده في ذلك نائبه تشيني ووزير خارجيته باول. وكان القرار الأول قد صدر قبل ٧ أسابيع، ومن الصعب صدور قرار ثان. وإزاء إلحاح بلير على ذلك، قال بوش: «إذا كان ذلك ما

(١٣٤) بجك، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ - ٢٠٠٥): دراسة توثيقية تحليلية**، ص ٣٩٩-٤٠٢.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٠٨.

تحتاج إليه، فاننا سوف نحاول ونساعدك في الحصول عليه». لم يكن بوش راغباً في الانفراد في شن الحرب على العراق. وكان حلفاؤه الرئيسيون بلير وهوارد وأزنار، وجميعهم يواجهون معارضة داخلية في بلادهم (بريطانيا وأستراليا وإسبانيا). وقد استقبل الرئيس بوش أزنار في مزرعته في كروفورد، وأجريا اتصالات مع بلير ورئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو بيرلسكوني. ووافق الجميع على العمل على إصدار قرار ثان من مجلس الأمن بغزو العراق، بحجة عدم استجابته لقرار مجلس الأمن الرقم (١٤٤١)[١٣٦].

بحثت رايس مع الرئيس بوش وضع بلير الصعب في بريطانيا. وسألها بوش: هل تعتقدين أنه سيخسر حكومته؟ أجابته بنعم. وسألها ثانية: وهل سيفعل البريطانيون ذلك؟ قالت له: تذكر تشرشل الذي خسر الحكم بعد أن ربح الحرب العالمية الثانية. خشي بوش فقدان حليف رئيسي وتقوية مكانة صدام، وكان قلقاً جداً، فاتصل هاتفياً ببلير وتناقشا بشأن الدول التي قد تدعمها في طلب قرار ثان من مجلس الأمن. وقال بوش لبلير: أفضل أن أذهب وحيداً إلى الحرب ولا أود إسقاط حكومتك. وقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا مشروع القرار إلى مجلس الأمن في ١٤ شباط/فبراير. واتصل بوش برؤساء الدول الأعضاء في مجلس الأمن لتأييد مشروع القرار، الذي لم يحظ بموافقة أكثرية أعضاء المجلس[١٣٧].

وفي تظاهرة لا سابق لها في بريطانيا في ١٥ شباط/فبراير، احتج مليون شخص في لندن ضد الحرب على العراق، الأمر الذي ذكّر بلير بعزلته وبمسؤوليته عن القرار الذي كان على وشك اتخاذه. وظهر الانقسام واضحاً في الرأي العام البريطاني. وكان الرأي العام في معظم دول أوروبا معارضاً للحرب بشدة. يقول بلير: «قال لي خوزيه ماريا أزنار أن مؤيدي الحرب في إسبانيا يشكلون ٤ بالمئة»[١٣٨].

أبدى الرئيس بوش الرغبة في لقاء بلير في ١٣ آذار/مارس، غير أن بلير لم يرغب في لقاء بوش أو في أن يوجه بوش خطاباً أو إنذاراً للعراق قبل اجتماع مجلس العموم البريطاني في يوم ١٧ من الشهر نفسه؛ فأعلن بوش

(١٣٦) Woodward, Ibid., pp. 296-297 and 319-320, and Blair, *A Journey: My Political Life*, p. 411.

(١٣٧) Woodward, Ibid., pp. 338-339 and 342-345.

(١٣٨) Blair, Ibid., pp. 412 and 423-426.

خريطة طريق للسلام في الشرق الأوسط، بما يمثّل تنازلاً من أجل بلير. وأعلن البيت الأبيض عقد قمة بين بلير وأزنار وبوش في جزر الآزور لمراجعة الخطة الدبلوماسية. وتقرر في لقاء القمة ١٦ آذار/مارس أن يوجه الرئيس بوش إنذاراً إلى صدام حسين لمغادرة العراق[١٣٩].

سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا في ١٧ آذار/مارس مشروع القرار الذي تقدمتا به إلى مجلس الأمن، ووجّه بوش إنذاراً إلى صدام حسين مدته ٧٢ ساعة لنزع سلاح القوات العراقية فوراً. وأبلغ بوش حلفاءه بذلك، مضيفاً إليهم رؤساء بلغاريا وروسيا وإسرائيل[١٤٠]. وفي ١٨ آذار/مارس، اقترع مجلس العموم البريطاني لصالح حكومة بلير، أي المشاركة في غزو العراق، بأغلبية ٤١٢ صوتاً مقابل ١٤٩ صوتاً ضد المشاركة في الحرب. وبذلك قاد بلير بلاده إلى الحرب، وفي هذا الصدد، قال في حديث هاتفي مع بوش في ١٩ آذار/مارس: «إن القرارات التي ستُتخذ في الأسابيع القليلة القادمة سوف تقرر مصير بقية العالم لسنين قادمة. وكلاعبين أساسيين، لدينا فرصة لتشكيل القضايا المبحوث فيها. كلانا سيكون له رأس مال ضخم، وكثير من الناس سيكونون معنا»[١٤١].

حاول الرجل الثالث في حزب العمال البريطاني بيتر ماندلسون (P. Mandelson) أن يحلل، في مذكراته التي صدرت سنة ٢٠١٠، الدوافع التي حركت بلير للسير في الخط السياسي للرئيس بوش، فذكر أنه كان في زيارة لإندونيسيا وماليزيا وتايلاند وسنغافورة في صيف ٢٠٠٢، حيث ألقى خلالها باسم «بيت آسيا» (Asia House) في لندن خطباً عن العلاقات بين العالم الغربي والإسلام، وأن غايته منها تحدي ما بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر لدحر الإرهاب لا للعمل على الصدام بين الحضارات. وأكد في خطبه أن أسامة بن لادن، زعيم تنظيم القاعدة، ليس تجسيداً للاسلام وإنما هو تحريف له، وأن جميع الأديان الإبراهيمية تشترك في الالتزام بقيم معيّنة، وأن الغربيين والمسلمين بحاجة إلى استعمال هذه القاعدة المشتركة من القيم لإيجاد لغة مشتركة وقضية مشتركة.

---

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٠، و Woodward, Ibid., pp. 346-347.

(١٤٠) Woodward, Ibid., p. 365.

(١٤١) المصدر نفسه، ص ٣٣٥ و Blair, Ibid., pp. 434-437.
يخالف وودورد بلير في عدد المؤيدين للمشاركة في الحرب على العراق من أعضاء مجلس العموم البريطاني فيذكر أنه ٣٩٦ نائباً وليس ٤١٢، وأن عدد المعارضين ٢١٧ نائباً وليس ١٤٩، كما جاء في مذكرات بلير.

يقول ماندلسون إن جمهور المسلمين في تلك البلاد استقبل كلماته استقبالاً حسناً. ولكن عند السؤال والجواب، تحول التركيز إلى استعداد بريطانيا والولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري ضد العراق، وهذا يناقض ما ذهب إليه المحاضر في دعوته إلى التفاهم والمصالحة. وكان العديد من المسلمين الذين قابلهم في آسيا يرون في سعي بوش وبلير إلى تجريد صدام حسين من السلاح كجزء مهم لهزيمة الإرهاب، حملة صليبية على دولة عربية ذات ثقافة سياسية معادية لإسرائيل ولا تثق بأمريكا، وهم يشاركونها هذه الثقافة. وقد أثارت هذه الأسئلة والتعليقات قلق ماندلسون[١٤٢].

لمّا عاد ماندلسون إلى بريطانيا، ذهب إلى بلير لينقل إليه مشاعر المسلمين الذين قابلهم، وليقنعه بالتخلي عن فكرة الحرب على العراق. وقد شجعه على ذلك زيارة بلير لكامب ديفيد، حيث أقنع بوش بضرورة العمل من خلال الأمم المتحدة بدلاً من العمل العسكري المفاجئ ضد العراق. هكذا، كان يرى ماندلسون الغاية من زيارة بلير لبوش. وقال إنه تأكد له عزم بلير على ممارسة ضغط دبلوماسي قد ينجح في تجريد العراق من السلاح. وإذا فشل في ذلك فإن الحجة لشن الحرب على العراق ستكون أصعب ممّا كان عليه الحال في أفغانستان بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وقد بيّن ماندلسون لبلير عند لقائه به أن المسلمين الذين قابلهم يشعرون بأن الحرب على العراق لا صلة لها بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وكان رد فعل بلير أن «ابتسم وقلب عينيه وقال: بالله عليك، هل قضيت وقتك كله مع جورج غالاوي (النائب البريطاني في مجلس العموم والمؤيد للقضايا العربية)؟ كان جوابه لا صلة له بوجهة نظري ولا بوجهة نظر جورج غالاوي وإنما بوجهة نظره».

يرى ماندلسون أن بلير حصر تفكيره في الحملة على صدام وضرورة القضاء عليه بما سمّاه «رؤية النفق» (Tunnel Vision)، التي بموجبها اعتبر كل من أبدى ملاحظات أو تحفظات على سياسته فهو ليس معه مئة بالمئة. ولما عقد مؤتمر حزب العمال في خريف ٢٠٠٢، كان الخلاف حول حرب العراق القادمة أكثر المعارك السياسية مرارة. وكان واضحاً وجود معارضة قوية لبرنامجه، وأصبح أشد تمسكاً بوضعه كرئيس للوزراء، وفاقداً للصبر وفي حالة يرثى لها، لا سيما قبيل إلقاء خطابه في مؤتمر الحزب. وكان متضايقاً جداً من

---

(١٤٢) Mandelson, *The Third Man: Life at the Heart of New Labour*, pp. 352-353.

منافسة غوردون براون على قيادة الحزب، وسعيه إلى التخلص من بلير والحلول محله في رئاسة الحكومة[١٤٣].

يقول ماندلسون إنه كان يلتقي فيليب وبستر (Ph. Webster) وألاستير كامبل (A. Campbell) في رئاسة الوزراء كل أربعاء للحديث في الاستراتيجيا السياسية، وأنهم كانوا ينضمون بعد ذلك إلى بلير في مكتبه. ويذكر أن قضية العراق كانت أكثر ما كانت تؤرقه من بين جميع القضايا السياسية المحلية والدولية، وأنه سأل بلير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ عمّ إذا كان في إمكانه الذهاب إلى العراق وإخراج صدام حسين؟ وما هي خطته بعد ذلك؟ ومن سيدير البلاد؟ أجاب بلير: هذه مسؤولية الأمريكيين، هذه مهمتهم. ومع اقتراب موعد الغزو، التقى ماندلسون بلير وسأله: «لا يعرف أحد بدقة لماذا تفعل هذا، لا بدّ من دافع قوي لذلك. هل هو أسلحة الدمار الشامل؟ أم هو قتل صدام حسين للأكراد؟ أم استعماله الأسلحة الكيميائية؟ أم أنه رجل سيئ؟ أم أنه تهديد إقليمي؟ أم أنه حاكم شمولي؟ أعني ما هو الدافع المحرك للغزو؟». لم يجب بلير وإنما صرف ماندلسون بفظاظة واعتبره من المحتجين على الحرب. عندها كتب إليه ماندلسون: «إذا لم تكن أنت واضحاً، فلن يكون أي إنسان آخر واضحاً»، فردّ بلير أن لغزو العراق دوافع ثلاثة هي: وجود أسلحة دمار شامل في العراق، وتحدي صدام حسين للمجتمع الدولي قبل ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وبعده بنوع جديد من الإرهاب، وأن العالم لا يستطيع تحمل اللامبالاة نحوه. وقد كرر هذه الحجج في خطبه وتصريحاته في مطلع آذار/مارس ٢٠٠٣ بعد تعثّر الجهود الدبلوماسية[١٤٤].

ومن الجدير بالذكر أن الوثائق البريطانية التي ظهرت سنة ٢٠٠٥ بعنوان «مذكرات داوننغ ستريت» (Downing Street Memos) تشير إلى أن بيتر ريكتس (P. Ricketts)، مدير الدائرة السياسية في وزارة الخارجية البريطانية، بعث بمذكرة إلى وزير الخارجية سترو في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ يؤكد فيها أن أفضل الدراسات المسحية لبرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية لا تبيّن تقدماً ملموساً

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

جورج غالاوي نائب عمالي في مجلس العموم، عارض بشدّة الحرب على العراق، وهاجم بلير والسياسة الأمريكية نحو العراق وفلسطين.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

في ميادين الصواريخ النووية أو الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وأكد ريكتس في هذه المذكرة «أن محاولات الولايات المتحدة المحمومة لإيجاد صلة بين العراق والقاعدة غير مقنعة». وأنهى مذكرته بهذه العبارة: «ما زلنا نواجه مشكلة إقناع الرأي العام بقبول الخطر علينا من العراق»[١٤٥].

لقد كشفت الوثائق السالفة الذكر الدور البريطاني، ودور بلير في تهيئة الرأي العام البريطاني والأمريكي والعالمي لقبول فكرة غزو العراق؛ ففي لقاء بلير والرئيس بوش في ٧و٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قال بوش إن تقريراً من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكد في سنة ١٩٩٨، حينما غادر مفتشو الأمم المتحدة العراق، أن لدى نظام صدام حسين ٦ أشهر لإنتاج سلاح نووي، وأن تقريراً حديثاً للوكالة نفسها أظهر أن العراق يعيد بناء مواقعه النووية. وكان ما قاله بوش يناقض البيان الذي صدر عن الوكالة آنذاك وأكد أن تقرير سنة ١٩٩٨ تضمن تدمير العراق لبرنامج الأسلحة النووية. وعاد البيت الأبيض يؤكد أن تقارير صحفية من سنة ١٩٩١ أكدت ما قاله بوش. وردّت الوكالة بأنها لم تصدر أي تقرير يحذّر من بناء مواقع نووية في العراق[١٤٦].

وكان بلير قد عقد قبل ذلك (٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٢) اجتماعاً مع كبار أعضاء حكومته في للبحث في موضوع العراق. وفي الاجتماع، عرض ريتشارد ديرلَف (R. Dearlove)، مدير المخابرات البريطانية، على المجتمعين نتائج محادثاته الأخيرة في واشنطن مع مدير الـ CIA تينيت. وجاء في تقرير ديرلَف: «يبدو الآن أن العمل العسكري لا مفر منه. يريد بوش إزالة صدام بعمل عسكري مبرر بالربط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. ولكن المخابرات والحقائق قد ثبتت حول السياسة. ومجلس الأمن القومي لا صبر لديه مع طريق الأمم المتحدة، ولا حماسة عنده لنشر مواد عن سجل النظام العراقي». وفي هذا الاجتماع، سأل وزير الخارجية سترو: بدا واضحاً أن بوش اتخذ قراره للقيام بعمل عسكري، حتى وإن لم يكن الموعد قد تقرر بعد. ولكن القضية ضعيفة، فصدام لا يهدد جيرانه، وتهمة الأسلحة الشاملة أقل من التهمة الموجهة إلى ليبيا وكوريا الشمالية وإيران». أما وزير الدفاع البريطاني جيف هون

(١٤٥) Michael Isikoff and David Corn, *Hubris: The Inside Story of Spin, Scandal and the Selling of the Iraq War* (New York: Three Rivers Press, 2007), p. 27.

(١٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٣٤.

(G. Hoon)، فقال إن العسكريين الأمريكيين أعدّوا عدة عمليات للحرب القادمة، ومن المحتمل أن تبدأ في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣[١٤٧].

وقبل أن يلقي بوش خطابه في الأمم المتحدة، الذي تضمن ذكر برنامج العراق النووي وقصة شراء اليورانيوم من النيجر، جاءه العون من حكومة بلير التي نشرت في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ كتابها الأبيض عن العراق وأسلحة الدمار الشامل، وهو ما يُعرف بـ «الملف»؛ إذ جاء في هذه الوثيقة أن حكومة بلير تمتلك معلومات استخبارية سرية تفيد بأن صدام أحرز تقدماً في برامجه لأسلحة الدمار الشامل، وأنه أصبح مستعداً لاستعمالها، وأنه أنتج أسلحة كيميائية وبيولوجية، ولديه مختبرات متحركة متطورة لإنتاج هذه الأسلحة، والقدرة على إطلاقها خلال ٤٥ دقيقة. وجاء في الكتاب الأبيض أيضاً أن صدام سعى إلى الحصول على اليورانيوم في أفريقيا. وقال بوش في خطابه في البيت الأبيض: «كل يوم يمر يستطيع النظام العراقي أن يطلق الجمرة الخبيثة وغاز الأعصاب (VX)، وربما يطلق في يوم ما سلاحاً نووياً لحليف إرهابي»[١٤٨]. وكرر هذه الأقوال كلٌّ من تشيني ورايس ورامسفيلد.

سعى بلير في مذكراته إلى تبرير الحرب على العراق بمختلف الحجج، لما كان لهذه الحرب من آثار سلبية، بل ومؤذية جداً لشخصه ولحزبه. يقول بلير: «لما فكرت في كيفية الإجابة عن السؤال الذي طُرح عليَّ في نهاية شهادتي أمام لجنة تحقيق تشيلكوت (Chilcot Inquiry) بشأن الحرب على العراق في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، وهو: هل تأسف على ما فعلت؟ شعرت بالمرض وبمزيج من الغضب والكرب».

ويجيب، بعد عرض لمشاعر المرض والغضب والكرب: «لا أستطيع الاعتذار عن قرار الذهاب إلى الحرب للسبب الذي سأعطيه». ويعجب بلير من معارضة أقرب الناس إليه للحرب على العراق، مثل سترو، وزير الخارجية، الذي قدم استقالته بعد أن صمم بلير على المشاركة في غزو العراق، وصديقه السياسي الأقدم جيف غالوب (G. Gallop)[١٤٩].

(١٤٧) المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣.
(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٠.
(١٤٩) Blair, *A Journey: My Political Life*, pp. 371-373.

لجأ بلير إلى حجة عدم انصياع العراق لقرارات مجلس الأمن الدولي بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل، مستشهداً بتقارير مفتشي الأمم المتحدة عن هذه الأسلحة في العراق، التي تشكك في نوايا الحكومة العراقية وعدم استجابتها التامة لما يطلبه فريق المفتشين. كما استشهد بتقارير المخابرات البريطانية التي أشارت إلى نوايا العراق في إنتاج هذه الأسلحة. واعتمد على تقرير أعدته مجموعة مسح العراق (Iraq Survey Group) سنة ٢٠٠٤ حول الموضوع، التي ذكرت أن العراق أخفى عن المفتشين الدوليين الأدلة المتعلقة ببرامجه للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية[١٥٠].

وساق حججاً أخرى تبين خطورة صدام حسين على العراق وشعبه وعلى المنطقة بأسرها. وذكر أن صدام حسين شن حرباً على إيران أسفرت عن سقوط مليون قتيل من الطرفين. وأرسل حملة الأنفال على الأكراد فقتلت مئة ألف كردي، وغزا الكويت فكانت الحصيلة ٧٥ ألف قتيل، وأخضع الشيعة سنة ١٩٩١ وقتل ٥٠ ألفاً منهم، واغتال من السياسيين العراقيين طوال حكمه مئة ألف. كما أنه أفقر العراق، واضطهد شعبه وجوّعه.

ومن الحجج التي ذكرها سماح صدام للقاعدة بالعمل في العراق في أواخر سنة ٢٠٠٢، وإساءته استعمال برنامج النفط من أجل الغذاء، ومعارضة العراق لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي بالطرق السلمية، ومساندته لحركة حماس في فلسطين المحتلة[١٥١]، وهي حجج واهية تتعارض مع أبسط مبادئ القانون الدولي وسيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٢ ـ العمليات الحربية والدور البريطاني فيها

استهدف الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق تحقيق ما يلي:

أ ـ تدمير الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها الدولة العراقية الحديثة، وبناء دولة جديدة على أنقاضها لا صلة لها بالدولة التي قامت بين سنتي ١٩٢١و٢٠٠٣. وكان في الإدارة الأمريكية اتجاهان للتعامل مع العراق، **أولهما** اتجاه المحافظين الجدد، وعلى رأسهم وزير الدفاع رامسفيلد ونائبه بول

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٧٤ ـ ٣٧٨.
(١٥١) المصدر نفسه، ص ٣٧٨ ـ ٣٨٧.

وولفويتز ووكيل وزارته دوغلاس فيث، الذين يرون تدمير الدولة العراقية تدميراً تاماً، وإقامة دولة جديدة وفقاً للتجربة الأمريكية في ألمانيا واليابان سنة ١٩٤٥.

وثانيهما اتجاه براغماتي يرى التخلص من صدام حسين وحاشيته، وتأمين الوصول إلى النفط، وإصلاح البنية التحتية، وإجراء انتخابات نيابية سريعة، والتركيز على تأمين قواعد عسكرية أمريكية على غرار القواعد العسكرية الأمريكية في الفليبين. ويمثل هذا الاتجاهَ وزيرُ الخارجية باول وخبراء وزارته. وفي المقابل وجد اتجاهان مماثلان لذينك الاتجاهين في أوساط المعارضة العراقية في المنفى: اتجاه براغماتي يمثله إياد علاوي، عميل الـ CIA، واتجاه «السنة الصفر» بقيادة أحمد الجلبي الساعي إلى إزالة البعث كلياً، وتدمير الدولة. وقد تحالف المحافظون الجدد مع اتجاه «السنة الصفر»، ونجحوا في السيطرة على العراق بعد احتلاله[١٥٢].

ب ـ حل مؤسسات الدولة العراقية، التي تعبّر عن القوة والسيادة، وترك المجال للفوضى الخلاقة لتأخذ مداها تمهيداً لبناء عراق جديد.

ج ـ إعادة رسم خريطة العلاقات الاجتماعية، التي حافظت على تماسك المجتمع العراقي، وتفتيت الكتلة العربية التي تؤلف ما يربو على ٨٠ بالمئة من سكان العراق.

د ـ إشاعة الثقافة الأمريكية القائمة على الفردية والمبادرة الذاتية.

هـ ـ العمل على دفع قضية حرية الشعب العراقي، وتحرير اقتصاده وفقاً لمبدأي الخصخصة وحرية السوق.

و ـ إشغال الشعب العراقي بعدو جديد، بدلاً من إسرائيل، وهو الإرهاب الآتي من الأصولية الإسلامية المتطرفة وممثلته «القاعدة» التي يقودها أسامة بن لادن[١٥٣].

---

(١٥٢) نعومي كلاين، «بغداد: السنة الصفر: نهب العراق سعياً إلى «يوتوبيا» المحافظين الجدد،» في: أنتوني كوردسمان [وآخرون]، **مناهضة احتلال العراق: دراسات ووثائق أمريكية وعالمية**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٧ ـ ١٨، وقد نُشر هذا البحث في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ٢٥ ـ ٤٧.

(١٥٣) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، **احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠.

ز ـ السيطرة على الثروة النفطية العراقية.

ح ـ فتح السوق العراقية أمام المنتجات والسلع والخدمات الأمريكية والغربية.

أُوكلت مهمة احتلال العراق إلى الجنرال تومي فرانكس (T. Franks)، قائد القيادة المركزية الأمريكية (UNSENTCOM)، ومركزها تامبا في ولاية فلوريدا، ورئيس أركانه الجنرال فيكتور رينوار (V. Renoir). وأُطلق على العملية العسكرية اسم «حرية العراق» (Iraqi Freedom Operation)، وقامت خطة هذه العملية على التحشد بكثافة نوعية قادرة على القيام بالمهمة، والمرونة التامة، والمناورة الواسعة النطاق، والكثافة العالية للنيران ذات الدقة المتناهية، والمعلومات الدقيقة، وإرباك القوات العراقية خلف خطوطها بالاعتماد على القوات الخاصة، والسيطرة على مراكز إسناد القوة في العراق كالمطارات وغيرها، ومنع العراقيين من تدمير آبار النفط، والاعتماد على الحرب الإلكترونية، واللجوء إلى الاقتراب غير المباشر في عمليات القتال لضمان سرعة الحسم والوصول إلى الهدف، والابتعاد عن حرب المدن، وجر القوات العراقية إلى المناطق المفتوحة لتدميرها، والتعويل على العملاء المتعاونين العراقيين في تهيئة الرأي العام العراقي لقبول الاحتلال واعتباره تحريراً.

تم تحشيد ٢٢٠ ألف جندي أمريكي، و٤٠ ألف جندي بريطاني من القوات البرية، وحوالى ٥٠ قطعة بحرية، وما يربو على ١٠٠٠ طائرة من أحدث الأنواع. وحشد البريطانيون لواءين هما اللواء المدرع ٧ ولواء آلياً، واللواء المظلي ١٦، والفوج الثاني من القوات الخاصة، والفوج الأول مشاة بحرية، و١٠٠ طائرة «تورنيدو» و«هاريير» (Harrier)، وحاملة الطائرات «آرك رويال» (Ark Royal)، وحاملة طائرات الهليكوبتر «أوشِن» (Ocean)[١٥٤].

بدأت الحرب قبل موعدها بيوم واحد، ففي صباح ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، انطلقت طائرات «الشبح» (FI 17) وصواريخ «توماهوك» الأمريكية إلى مزرعة رغدة بنت صدام حسين، حيث توقعت الاستخبارات الأمريكية وجود الرئيس العراقي وأفراد أسرته في المزرعة المذكورة. وسمّت هذه العملية «قطع

---

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ٢١٤ ـ ٢١٥ و٢٢٩ ـ ٢٣٣.

الرأس» (Decapitation). ولكن العملية باءت بالفشل، وظهر صدام حسين على التلفزيون العراقي ليعلن بدء الحرب والعدوان على العراق.

باشرت القوات الغازية عملياتها العسكرية في ٢١ آذار/مارس بما دعته «ضربة الصدمة والرعب» (Shock and Awe)، بتوجيه قصف جوي وصاروخي إلى أهداف مختارة في بغداد بما لا يقل عن ١٥٠٠ قذيفة وصاروخ. واتجهت الفرقة الآلية الثالثة الأمريكية نحو بغداد عبر الناصرية، تاركة مسؤولية البصرة للقوات البريطانية. ولما وصلت القوات المتحالفة إلى كربلاء، توقفت لإراحة القطع العسكرية وتأمين الإسناد والتموين. وتجنبت دخول المدن، وانطلقت نحو بغداد، قلب الاستراتيجية الدفاعية العراقية، التي كان قصي صدام حسين يقود معركتها الدفاعية[١٥٥].

كان يوم ٢ نيسان/أبريل بداية سقوط بغداد، وكان آخر ظهور علني للرئيس صدام حسين في حي الأعظمية في بغداد يوم ٨ نيسان/أبريل، اختفى بعده ليقود «جيش محمد» لمقاومة الاحتلال. وفي اليوم التالي أكملت القوات الأمريكية احتلال العاصمة العراقية.

وفي القاطع الجنوبي، اندفعت الفرقة المدرعة البريطانية الأولى على محور البصرة ـ العمارة ـ الكوت لتحقيق الاتصال بقوة مشاة البحرية (المارينز) الأمريكية على محور الناصرية ـ الكوت. وتمكنت القوات البريطانية من السيطرة على البصرة في ٧ نيسان/أبريل، أي بعد ١٨ يوماً من بدء القتال. وأعلن الرئيس بوش انتهاء الأعمال القتالية في ٣ أيار/مايو، بدون إعلان انتصار القوات الأمريكية. ولم يوقّع العراقيون وثيقة استسلام، وإنما تمت تفاهمات مع الفيلق العراقي الخامس على وقف إطلاق النار.

وقد خاضت القوات المسلحة العراقية خلال هذه الحرب القصيرة ست معارك، ألحقت فيها بقوات الغزو خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد، وهي: معركة أم قصر ـ البصرة، التي خاضتها الفرقة ٥١ من الفيلق الثالث، ومعركة تل اللحم في الناصرية، التي خاضتها الفرقة الآلية ١١ من الفيلق الثالث، ومعركة النجف، التي خاضها الفيلق الثاني من الحرس الجمهوري، ومعركة كربلاء ـ جرف الصخر، التي خاضها الفيلق الثاني من الحرس الجمهوري،

(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٧.

ومعركة المطار الأولى، التي خاضها الحرس الجمهوري الخاص وفدائيو صدام، وقيام الفدائيين والقوات الخاصة بضرب خطوط مواصلات القوات الغازية[١٥٦].

يُعزى الإخفاق في الدفاع عن العراق إلى العوامل التالية:

ـ فشل القيادة العراقية في إدراك متغيرات الوضع الدولي الجديد، بسبب النزعة الفردية المطلقة في التعامل مع حقائق الأمور المتجددة على صعيد العالم وعلى صعيد الإقليم.

ـ محاولة القيادة العراقية الاحتيال على القوى الكبرى، وصم الآذان عمّا يجري خارج حدود العراق.

ـ لم تأخذ القيادة العراقية العِبَر من التمرد الشعبي على نظام الحكم في ١٤ محافظة من محافظات العراق الـ ١٨ سنة ١٩٩١، ولا سيما استحواذ العناصر الشيعية السياسية الموالية لإيران على الرأي العام العربي الشيعي.

ـ محاولة نظام الحكم العراقي خداع شعبه بإعلان انتصاره على الولايات المتحدة في «أم المعارك»، أي حرب تحرير الكويت.

ـ أعطى نظام الحكم بتصرفاته مبرراً للمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية للتركيز على ضرورة غزو العراق والقضاء على صدام حسين. والأمثلة على ذلك: تأييد العراق لميليسوفيتش في صربيا، ولكوريا الشمالية، وللرئيس شافيز في فنزويلا[١٥٧].

ـ استمرار مناطق حظر الطيران، التي فرضتها الولايات المتحدة وبريطانيا في شمال العراق وجنوبه بعد حرب تحرير الكويت سنة ١٩٩١، حتى غزو العراق سنة ٢٠٠٣.

ـ خسارة القوات العراقية خبرة كوادرها القيادية والتخطيطية منذ سنة ١٩٩١، ولذا كان المستوى القتالي في حرب ٢٠٠٣ أدنى من المستوى المعروف للقوات العراقية.

(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٢.

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٦.

ـ غياب القوة الجوية العراقية عن الخطة الدفاعية عن البلاد بسبب الحصار الذي فُرض على العراق (١٩٩١ ـ ٢٠٠٣).

ـ الحرص الشديد على السيطرة على الوضع الداخلي خشية تكرار تمرد سنة ١٩٩١[(١٥٨)].

٣ ـ إدارة العراق في ظل الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني

في يومي ٧ و٨ نيسان/أبريل، دخل إلى بغداد نحو ١٠ آلاف من العراقيين الذين كانوا مقيمين بالخارج، وكان قد تم تدريبهم في معسكرات الجيش الأمريكي في هنغاريا خلال الشهور الستة التي سبقت الغزو. كانوا يهتفون للتحرير والديمقراطية ويمارسون النهب والسلب. وكان مع هؤلاء جنود كويتيون وعناصر من ميليشيات «منظمة بدر» التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وأخرى تابعة لحزب الدعوة الإسلامية، وأكراد، وبعض عناصر المخابرات (الموساد) الإسرائيلية. وقد قامت هذه العناصر، وبتشجيع من قوات الاحتلال الأمريكية، بنهب وزارات الدولة، وحرق ملفاتها، والاستيلاء على خزانة الدولة والبنك المركزي العراقي، ونهب المستشفيات والمدارس ومعسكرات الجيش والمعامل والمصانع الحربية، ونهب الآثار والقطع النقدية الذهبية والفضية النادرة والحلي والقلائد الذهبية والفضية الأثرية.

واستمرت عمليات العبث والنهب والحرق والتدمير في مؤسسات الدولة عدة أشهر بدون أن تبدي قوات الاحتلال اهتماماً، مخالفة بذلك أحكام القانون الدولي. ونُقل عن أحد مساعدي أحمد الجلبي، زعيم المؤتمر الوطني العراقي، أن الجلبي استولى على مليار دولار من البنك المركزي العراقي، فور سقوط بغداد[(١٥٩)].

في الشهر الأول من الاحتلال، تسلّم الجنرال الأمريكي جي غارنر (J. Garner) إدارة العراق. وكان غارنر هذا أقرب إلى البراغماتيين في الإدارة

---

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٨.

(١٥٩) فاضل الربيعي، «الاحتلال الأمريكي للعراق: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الأوسط الجديد: نتائج وتداعيات،» في: آدم روبرتس [وآخرون]، **الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره**، تقديم عبد الإله بلقزيز، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٣٤ ـ ١٣٨.

الأمريكية، ويتبنى موقف وزير الخارجية باول في تصوره لإدارة العراق، ولذا سارع المحافظون الجدد في وزارة الدفاع إلى استدعائه إلى واشنطن وتعيين السفير بول بريمر (P. Bremer)، الذي يتبنى وجهة نظرهم في الفوضى الخلاقة وتدمير العراق وإعادة بنائه من جديد.

في ٦ أيار/مايو، أعلن الرئيس بوش تعيين بريمر ممثلاً له في العراق. وفي ٩ أيار/مايو صدر قرار التعيين خطيّاً بتوقيع بوش. وبعد تعيينه، حاول دوغلاس فيث، وكيل وزارة الدفاع، أن يعطيه مسودة قانون «اجتثاث البعث» قبل الذهاب إلى بغداد، فقال له بريمر: «انتظر حتى أذهب إلى بغداد». وبدأ بريمر عمله في بغداد في ١٣ أيار/مايو، واعتمد في إدارته نموذج الاحتلالين الأمريكيين الدائمين في اليابان وألمانيا سنة ١٩٤٥. وقد جاء في مذكراته: «كان علينا أن نضع قاعدة لبناء تجربة ناجحة هنا بحيث إنها، على غرار ألمانيا واليابان، ما تزال تبدو جيدة بعد خمسين سنة»[(١٦٠)].

وكان المندوبان الأمريكي والبريطاني لدى الأمم المتحدة قد وجّها في ٨ أيار/مايو مذكرة مشتركة أكدا فيها أن حكومتيهما مستمرتان في العمل معاً لـ «تأمين النزع التام لأسلحة الدمار الشامل العراقية ووسائل إطلاقها، طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي. وستفي الدول المشاركة في التحالف التزاماً دقيقاً بالتزاماتها بمقتضى القانون، بما فيها تلك المتعلقة بالحاجات الجوهرية ذات الطابع الإنساني لشعب العراق. وسوف نعمل لضمان أن تتم حماية نفط العراق واستخدامه لما فيه فائدة الشعب العراقي». وجاء في المذكرة إنشاء «سلطة الائتلاف المؤقتة»، ومن ضمنها مكتب الإعمار والمساعدات الإنسانية[(١٦١)].

وتأكدت حقيقة الاحتلال العسكري في العراق بصدور قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (١٤٨٣) في ٢٢ أيار/مايو، وهو القرار الذي اعترف

---

(١٦٠) جورج فريدمان، «مستقبل العراق: البحث عن توازن تجاه إيران،» في: المصدر نفسه، ص ١٧٦، وجوناثان ستيل، «العراق: طريق الخروج،» في: أنتوني كوردسمان [وآخرون]، **العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص ١٠٢.

(١٦١) آدم روبرتس، «نهاية الاحتلال في العراق، ٢٠٠٤،» في: روبرتس [وآخرون]، **الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره**، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

بـ «السلطات والمسؤوليات المحددة بمقتضى القانون الدولي المنطبق هنا، لهذه الدول كدول محتلة تحت قيادة موحدة هي السلطة». وقد أعيد تأكيده في قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (١٥١١) الصادر في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. وأشار هذا القرار إلى قرار مجلس الحكم العراقي بأن يتخذ الخطوات الأولى لصوغ دستور للعراق. وتناول «الجوانب الشكلية للكيفية التي تقوم بها سلطة الائتلاف المؤقتة بإعادة السلطات والمسؤوليات إلى شعب العراق بأسرع ما هو ممكن عملياً». وقد خَول هذا القرار «قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة اتخاذ كل الإجراءات الضرورية للمساهمة في صيانة الأمن والاستقرار في العراق». وتشير الأدلة كلها إلى حقيقة أن سلطة الائتلاف المؤقتة كانت تحت سلطة حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا، مع وجود البنتاغون ووزارة الدفاع البريطانية باعتبارهما المسؤولتين عنها، وبقيام البنتاغون بالدور القيادي[١٦٢].

بدأ بريمر تنفيذ مخطط المحافظين الجدد في البنتاغون، فأصدر في ١٦ أيار/مايو أول أمر له باجتثاث البعث، وشرعت ميليشيا أحمد الجلبي، «فرقة أحرار العراق»، وفيلق بدر بتنفيذه فوراً. وسقط المئات من البعثيين في الشوارع صرعى رصاص الاغتيال في مدن البصرة والعمارة وبغداد. وأحرقت قوات بدر عائلات داخل منازلها، تحت سمع قوات الاحتلال وبصرها[١٦٣].

واقتضى اجتثاث البعث عزل جميع البعثيين من الرتب الأربع العليا من وظائفهم، ومنعهم من تولّي وظائف حكومية.

وأصدر بريمر الأمر الرقم (٢) في ٢٣ أيار/مايو بحل الجيش العراقي، ووزارة الدفاع، وجهاز المخابرات العامة، ومكتب الأمن القومي، ومديرية الأمن العام، وجهاز الأمن الخاص، وسلاح الجو، وسلاح البحرية، وقوة الدفاع الجوي، والحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري الخاص، ومديرية المخابرات العسكرية، وجيش القدس، وقوات الطوارئ، وفدائيي صدام، وميليشيات حزب البعث، وأشبال صدام، وأصدقاء صدام. وهذا يعني فصل نحو

(١٦٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨ و١٨٣.

(١٦٣) إيان دوغلاس، «الولايات المتحدة في العراق: جريمة إبادة جماعية،» في: كوردسمان [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٦٣؛ الربيعي، «الاحتلال الأمريكي للعراق: تكتيك الهروب من كابوس الشرق الأوسط الجديد: نتائج وتداعيات،» ص ١٤٤، و Woodward, *A State of Denial*, p. 193.

نصف مليون جندي وموظف حكومي، أصبحوا هم وأُسرهم بلا مورد للعيش. وتضمن الأمر نفسه حل وزارة الإعلام، وديوان رئاسة الجمهورية، وسكرتارية الرئاسة، ومجلس قيادة الثورة، والمجلس الوطني العراقي، وتنظيم الفتوة، واللجنة الوطنية للألعاب الأولمبية، والمحاكم الثورية، والمحاكم الخاصة، ومحاكم الأمن الوطني. وبدأت موجة من الاغتيالات استهدفت الطيارين العسكريين والمهندسين والعلماء والضباط، وساهمت المخابرات الإسرائيلية (الموساد) والمخابرات الإيرانية في تلك الاغتيالات[١٦٤].

وأصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة في ١٣ تموز/يوليو اللائحة التنظيمية الرقم (٦)، التي نصت على إنشاء «مجلس الحكم في العراق» (Governing Council of Iraq). وأصدر مجلس الأمن الدولي القرار الرقم (١٥٠٠)، الذي رحب بإنشاء المجلس المذكور في العراق، وإنشاء بعثة للأمم المتحدة لمساعدة العراق[١٦٥].

وأصدر بريمر الأمر الرقم (١٢) بإلغاء جميع الرسوم الجمركية والضرائب بمختلف أنواعها، ورسوم الاستيراد والتصدير والترخيص المفروضة على السلع الواردة إلى العراق والخارجة منه. كما قام بخصخصة ما يربو على ٢٠٠ مؤسسة تملكها الدولة[١٦٦]. وأدت الإجراءات والتدابير الاقتصادية التي اتخذها بريمر إلى تدمير النظام الزراعي والصناعات في العراق، وغدا الاقتصاد العراقي قائماً على الواردات، وعلى النفط الذي يغطي ٩٥ بالمئة من واردات الحكومة.

كان العراق في بداية الثمانينيات من القرن الماضي ينتج ثلاثة أرباع إنتاج العالم من التمور، ويزرع ٦٢٩ نوعاً منها، إلا أن إنتاجه منها تراجع في ظل الاحتلال إلى أقل من نصف ما كان ينتجه قبل الاحتلال. وتراجع عدد المعامل التي تعد التمور وتصنفها من ١٥٠ معملاً قبل الغزو إلى ٦ معامل فقط. وغدت التمور العراقية تحضر في صناديق في الإمارات العربية المتحدة التي تبعد عن العراق ١٤٠٠ كم[١٦٧]. وسمح بريمر، بموجب الأمر الرقم

(١٦٤) دوغلاس، المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧، وبجك، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥): دراسة توثيقية تحليلية**، ص ٤٧٠.

(١٦٥) بجك، المصدر نفسه، ص ٤٧٢.

(١٦٦) دوغلاس، المصدر نفسه، ص ٥٨.

(١٦٧) Noam Chamsky, *Hopes and Prospects* (London: Hamish and Hamilton, 2010), p. 127.

(٣٩)، للمستثمرين الأجانب بإخراج أرباحهم من البلد بدون أي عائق[١٦٨].

وكان قد أصدر في ١٧ حزيران/يونيو الأمر الرقم (١٧)، الذي تضمّن حماية بعثات الارتباط الأجنبية وموظفيها والمقاولين معها. ونصت الفقرة الخامسة من القسم الأول منه على تعريف مصطلح «مقاولي الائتلاف» بأنه الكيانات التجارية غير العراقية، أو رجال الأعمال غير العراقيين الذين لا يقيمون بالعراق عادة، ويقومون بتوزيع السلع أو الخدمات لقوات الائتلاف أو لسلطة الائتلاف المؤقتة، أو نيابة عنهما بموجب ترتيبات تعاقدية. ونصت الفقرة الثانية من القسم الثالث من الأمر نفسه على منح مقاولي الائتلاف الحصانة من الإجراءات القانونية العراقية بالنسبة إلى الأعمال التي يؤدونها في إطار نشاطاتهم الرسمية، وفقاً لأحكام وشروط عقد مبرم بين أحد المقاولين وقوات الائتلاف أو سلطة الائتلاف المؤقتة، أو وفقاً لشروط عقد من الباطن[١٦٩].

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اتفقت سلطة الائتلاف المؤقتة ومجلس الحكم العراقي على جدول زمني لإقامة حكومة عراقية ذات سيادة، على أن ينتهي الاحتلال بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، بحيث يتعين على مجلس الحكم أن يوافق على قانون إداري انتقالي ليؤدي دور دستور مؤقت يتضمن الحقوق الأساسية، ويحدد هيكل الحكومة الانتقالية، ويعيّن الإجراءات لاختيار المندوبين لمؤتمر دستوري. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، يتعيّن على الحكومة الانتقالية أن تتولى سيادة كاملة على العراق. وفي هذا الوقت يكون قد تم حل مجلس الحكم وسلطة الائتلاف المؤقتة، وتنتهي بذلك مسؤوليات الائتلاف كسلطة احتلال على النحو الذي حددته قرارات مجلس الأمن الدولي[١٧٠].

وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، أُقر القانون الإداري الموقت. وفي ١ حزيران/يونيو تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، بعد انتخاب مجلس الحكم

(١٦٨) كلاين، «بغداد: السنة الصفر: نهب العراق سعياً إلى «يوتوبيا» المحافظين الجدد،» ص ١٤.

(١٦٩) باسيل يوسف بجك، «الشركات الأمنية المرتزقة في العراق في مواجهة القانون الدولي،» في: أنتوني كوردسمان [وآخرون]، **الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨.

(١٧٠) روبرتس، «نهاية الاحتلال في العراق، ٢٠٠٤،» ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

العراقي اثنين من أعضائه هما: د. إياد علاوي رئيساً للوزراء في الحكومة المؤقتة، والشيخ غازي الياور رئيساً لدولة العراق. وفي ٢٨ حزيران/يونيو، سلمت سلطة الائتلاف المؤقتة رسمياً السلطة إلى حكومة علاوي، وأعلنت نهاية الاحتلال، مع بقاء قوات الائتلاف الدولي على أرض العراق، بدون انسحاب أي جندي منها. ووافق مجلس الأمن الدولي في ٨ حزيران/يونيو بقراره الرقم (١٥٤٦) على الإجراءات الآنفة الذكر، ورحب ببداية مرحلة جديدة في الانتقال بالعراق إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً، والتطلع قدماً إلى نهاية الاحتلال، وتولي المسؤولية والسلطة كاملتين من قِبَل حكومة عراقية ذات سيادة كاملة ومستقلة تماماً بحلول ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٤. ونص القرار على أن تُجرى قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ انتخابات نيابية لجمعية وطنية انتقالية[١٧١].

وأصدر بريمر في ٢٤ حزيران/يونيو المذكرة الرقم (١٧) التي تضمنت تفاصيل الترخيص للشركات الأمنية الخاصة. وباشرت الشركات الأمنية نشاطها في العراق بعد ذلك، وتكونت «جمعية الشركات الأمنية الخاصة في العراق»، التي ضمت ١٤٠ شركة حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ في بغداد، و٣٧ شركة في إقليم كردستان. ومن أبرز هذه الشركات، الشركات البريطانية التالية:

- BLP Middle East-Blue Hackle Group. Brit AM Defence-Castlegate-CSS-Iraq.
- Control Risks Group-Crescent Security Group Inc-Dyn Corp International LLC-Edinburgh.
- Janusian Security Group، التي حصلت على ما يربو على ٨٠٠ مليون جنيه استرليني خلال سنة واحدة فقط.
- Kellog Brown Wart، التي تعمل في صيانة الثكن، وإعداد الطعام، ونقل التجهيزات وخدمات الماء والكهرباء.
- Sandline International لخدمات التنسيق الأمني. وقد تعاقدت بمبلغ ٢٩٣ مليون دولار في حزيران/يونيو ٢٠٠٤.

(١٧١) المصدر نفسه، ص ١٨٥ ـ ١٨٧.

- Global Risks Strategies، التي قامت بحماية مطار بغداد الدولي، ولديها ٥٠٠ مرتزق من نيبال و٥٠٠ مرتزق من جزر فيجي.
- Aegis Defence Services، ولديها ٢٠٠ مرتزق في العراق. وقد حققت أرباحاً بلغت ٦ ملايين جنيه استرليني سنة ٢٠٠٣ و١٥ مليون جنيه سنة ٢٠٠٤. وقامت بمهام التنسيق العسكري والمدني، وحماية القوات الأمريكية، وتدريب قوات عراقية.
- Control Risks Group، التي قدمت الاستشارات الأمنية وخدمات حراسة مدنية، وحققت أرباحاً بلغت ٤٣ مليون جنيه سنة ٢٠٠٣ و٨٠ مليون جنيه سنة ٢٠٠٤. ونشر الصحفيان روبرت فيسك وسيفرين كاريل مقالاً بعنوان «تحالف المرتزقة» في صحيفة *Independent* البريطانية في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٤ أكدا فيه وجود آلاف المرتزقة في معظم المدن العراقية، وفيهم جنود أمريكيون وبريطانيون سابقون استأجرتهم السلطات البريطانية والأمريكية والشركات التي تخاف على حياة مستخدميها. وأبرمت سلطات الاحتلال في سنة ٢٠٠٤ عقوداً قيمتها ١٠٠ مليون دولار لحماية المنطقة الخضراء، حيث توجد الوزارات وقيادة قوات الائتلاف[(١٧٢)].

ومن الجدير بالذكر ان الحكومة البريطانية أعلنت باستمرار أنها ضد عمل المرتزقة. ومع ذلك، تسربت أعداد من جنودها إلى تلك الشركات الأمنية الخاصة. ولكن صعوبة الوضع الأمني في العراق، ولا سيما مع بدء المقاومة الوطنية لقوات الاحتلال بعد سقوط بغداد بيوم واحد، أي في ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وتصاعد هذه المقاومة بعد ذلك، جعلت الحكومة البريطانية تتخذ قراراً بالاعتماد على إحدى الشركات الأمنية لحماية سفارتها في بغداد مقابل ١٥ مليون جنيه. وقدرت صحيفة *Independent* البريطانية مجموع هذه القوات المرتزقة بـ ٤١ ألف مرتزق. ويعود ذلك إلى فشل حكومة بلير في تجنيد ما يسد حاجة قواتها المسلحة من الجنود النظاميين. ووصل عدد القتلى من قوات المرتزقة هذه حتى ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ إلى ٢٤٠ مرتزقاً[(١٧٣)].

(١٧٢) بجك، «الشركات الأمنية المرتزقة في العراق في مواجهة القانون الدولي،» ص ٣٩ ـ ٤٢، ورائد الحامد، «المرتزقة في العراق: ميليشيات وفرق موت،» في: كوردسمان [وآخرون]، **الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير**، ص ٦٤ و٨٢ ـ ٨٣.

(١٧٣) الحامد، المصدر نفسه، ص ٦٤ ـ ٦٥ و٧٢.

بينما كانت أعمال التدمير والقتل والنهب والسلب تعم مدن العراق وقراه على يد فرق الموت من ميليشيات فيلق بدر وأحمد الجلبي وحزب الدعوة وشركات الأمن والحماية الخاصة، قام بلير، الحليف المخلص للرئيس بوش، بزيارة خاطفة الى واشنطن في ١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، ألقى خلالها خطاباً في الكونغرس الأمريكي برر فيه غزو العراق بقوله: «دعنا نقل شيئاً واحداً: وإن كنا على خطأ، فقد أزلنا تهديداً مسؤولاً عن مجازر ومآس غير إنسانية. هذا شيء أنا واثق من أن التاريخ سيسامحنا فيه»[(١٧٤)].

كان بلير متأكداً من أن غزو العراق أساء إلى حزب العمال، وانعكس بصورة سلبية على الانتخابات المحلية الفرعية. وقد أنقذ الموقف حدوث انفجارات في حافلات وقاطرات سكك حديد في لندن في ٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ أسفرت عن قتل ٥٢ شخصاً. وكان ذلك عملاً إرهابياً جعل الرأي العام البريطاني يتعاطف مع حكومة بلير، وعزز موقف حزب العمال بتأييد شعبي. وفاز حزب العمال في انتخابات ٢٠٠٥. وأعاد بلير تأليف الحكومة، وعيّن مارغريت بيكيت (M. Beckett) وزيرة للخارجية بدلاً من سترو[(١٧٥)].

وفي العراق، أعدّت الجمعية الوطنية دستوراً دائماً تم الاقتراع عليه بشكل صوري، وحدد يوم ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٥ موعداً للاستفتاء العام عليه. وتم الاستفتاء في الموعد المقرر، وعلى الرغم من تصويت ثلثي الأصوات ضده في محافظات الموصل والرمادي وديالى وصلاح الدين، فقد اعتُبر لصالح إقرار الدستور الجديد الذي ووُجه وما زال يواجَه باعتراضات كثيرة.

وأُجريت في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر الانتخابات العامة، التي شارك فيها بعض السنّة، مثل «الحزب الإسلامي العراقي» و«جبهة التوافق» و«جبهة الحوار الوطني»[(١٧٦)].

(١٧٤) Isikoff and Corn, *Hubris: The Inside Story of Spin, Scandal and the Selling of the Iraq War*, p. 293.

(١٧٥) Mandelson, *The Third Man: Life at the Heart of New Labour*, pp. 410 and 416.

(١٧٦) هيثم غالب الناهي، «المحددات الدولية والإقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية،» في: كوردسمان [وآخرون]، **العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى**، ص ٣٢٣ و٣٢٥، وخير الدين حسيب، **العراق من الاحتلال إلى التحرير**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٣٦٤.

وكان وزير خارجية العراق هوشار زيباري قد طلب في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ تمديد بقاء القوات المتعددة الجنسيات، وعرض الأمر على مجلس الوزراء العراقي برئاسة إبراهيم الجعفري، فوافق المجلس على الطلب. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر طلب الجعفري من وزيرة الخارجية الأمريكية رايس الموافقة على التمديد، فوافقت عليه في اليوم نفسه. وبناء على ذلك، اجتمع مجلس الأمن الدولي، وأصدر قراره الرقم (١٦٣٧) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وجاء فيه أن الحكومة العراقية ستتألف بعد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وأن المجلس يرحب بتمديد بقاء قوات الائتلاف الدولي، ويشجع الحوار والمصالحة بين العراقيين[(١٧٧)].

٤ ـ المقاومة الوطنية العراقية للاحتلال، والموقف البريطاني منها

كان رد الفعل العراقي الفوري على الاحتلال إطلاق المقاومة في اليوم التالي لسقوط بغداد في أيدي قوات الغزو الأمريكية. وقد أخذت المقاومة تتصاعد تدريجياً، من العمليات الفردية والجماعات الصغيرة إلى مستوى أوسع يقوم على التخطيط المنظم. واتضحت المرجعيات السياسية لهذه المقاومة، وسعت فصائل المقاومة في سنة ٢٠٠٤ إلى تنسيق عملياتها، والقيام بعمليات تعرضية واسعة تجاوزت حرب العصابات، التي تبادر إلى الهجمات الفجائية الصاعقة ثم الاختفاء. واتسعت القاعدة الشعبية لها، بحيث قدّرت المصادر الأمريكية عدد رجال المقاومة في نهاية سنة ٢٠٠٣ بـ ٥ آلاف شخص، وقدّر مدير المخابرات في الحكومة العراقية في مطلع سنة ٢٠٠٥، عدد المقاومين بـ ٢٠٠ ألف رجل وامرأة. وكان للمقاومة الوطنية العراقية تأثيرها في الدول المشاركة في قوات الائتلاف الدولي، التي راحت ١٢ دولة منها تسحب قواتها من العراق حتى انخفض عدد دول الائتلاف من ٣٣ دولة إلى ٢١ دولة. وقد استعملت المقاومة الصواريخ في ضرب الأهداف الجوية، ولا سيما طائرات الهليكوبتر وطائرات النقل الكبيرة[(١٧٨)].

---

(١٧٧) بجك، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥): دراسة توثيقية تحليلية**، ص ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(١٧٨) نصير محمد، «المقاومة العراقية: الواقع والمشاهد المستقبلية،» في: روبرتس [وآخرون]، **الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره**، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٧ و٢١١.

لقد ساعد على سرعة انطلاق المقاومة الوطنية للاحتلال واتساع مداها وجودُ أعداد كبيرة من المقاتلين المدربين على السلاح وذوي المهارات القتالية العالية من الجيش العراقي، الذي حُل بموجب أمر بريمر الثاني الصادر في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكان لسوء تصرف القوات الغازية والميليشيات التي رافقتها، وأعمال النهب والسلب والقتل والتدمير التي مارستها في مدن العراق وقراه منذ دخول قوات الاحتلال إلى هذه المدن والقرى، أثرها في إثارة مشاعر السكان واندفاعهم للدفاع عن أنفسهم وعن أعراضهم وأموالهم. وكان للوعي السياسي الوطني والقومي لدى العراقيين أثره في انضمامهم إلى صفوف المقاومة الوطنية للاحتلال.

وعلى الرغم من ممارسة سلطات الاحتلال سياسة الإقصاء الطائفي، فقد كان رد الفعل الوطني العراقي انضمام العراقيين من مختلف الطوائف الدينية إلى المقاومة. وساهم قرار اجتثاث البعث وقتل القيادات البعثية وملاحقتها في انضمام كثير من أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق إلى صفوف المقاومة. واستطاع رجال الدين المسلمون من السنّة والشيعة تجديد الالتزام الديني بالجهاد ضد المحتلين، وظهر ذلك جلياً في شعارات المقاومة. وساعد انفتاح حدود العراق مع البلدان العربية على تسهيل الاتصال بين العراقيين في الداخل والخارج، وتزويد الداخل بالإمدادات المطلوبة. ولا شك أن توافر الأسلحة والعتاد والإمدادات في أماكن يعرفها المقاومون ساهم في توسيع نطاق المقاومة وزيادة فعاليتها.

انتشرت المقاومة في جميع مناطق العراق، إلا أنها تركزت في وسطه وغربه وشمال غربه، بين خط وهمي من شمالي الحلة على نهر الفرات إلى الشرق باتجاه الصويرة، ويشمل محافظات بغداد والأنبار وديالى وصلاح الدين ونينوى[(١٧٩)].

أما فصائل المقاومة العراقية فهي:

ـ الجيش الإسلامي: ويضم ضباطاً وجنوداً من الجيش العراقي المنحل، يقدّر عددهم بـ ١٠ آلاف رجل. ويسمّي نفسه أحياناً «الجيش العراقي

---

(١٧٩) القصاب، **احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق**، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٥.

الإسلامي» أو «الجيش الوطني العراقي». وقد امتد نشاطه جنوباً إلى الديوانية والناصرية والعمارة.

ـ جيش محمد: ويضم ضباطاً وجنوداً ومدنيين من حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق.

ـ جماعة أنصار السنّة: ويتبعون بأسلوب عملهم تنظيم «القاعدة»، بدون أن يكون لهم صلة بهذا التنظيم، بسبب اختلافهم عنه فكرياً واجتهادياً. ويقدّر عدد هذه الجماعة بـ ٤ آلاف مقاوم.

ـ جماعة أنصار الإسلام: تدرب أفرادها في أفغانستان، وانتقلوا إلى شمال العراق قبل الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني. وخاضوا معارك ضد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني. ومعظم أفراد الجماعة من الأكراد، ومعهم بعض العرب من الكويت والعربية السعودية، ويقودهم الملا غريغار، ويتجاوز عددهم ٥ آلاف مقاوم بقليل. ولم يقتصر نشاط الجماعة على إقليم كردستان، وانما امتد إلى وسط العراق وجنوبه.

ـ كتائب ثورة العشرين: لها صلة بهيئة علماء المسلمين في العراق، وعدد أفرادها قليل، يتراوح بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ مقاوم. وهي تتلقى الدعم المالي من جهات عربية ودولية. وقد انطلقت من مدينتي الفلوجة والرمادي، وبلغت في نشاطها بغداد والموصل وديالى.

ـ جيش المجاهدين: ومعظمه من القوميين العرب والناصريين. وهو ذو إمكانات متواضعة وعمليات متفرقة، ويبلغ عدد أفراده نحو ٣ آلاف مقاوم.

ـ مجلس شورى المجاهدين: يضم عدداً من المجموعات المقاومة على شكل ائتلاف بينها.

ـ المقاومة المسلحة للمسلمين الصوفيين: وهي جماعة صغيرة العدد ومحدودة الفعالية.

ـ المقاومة الإسلامية الأصولية (الوهابية): تولى قيادتها الشيخ مهدي الصميدعي، الذي اعتُقل في ربيع ٢٠٠٥. وهي جماعة صغيرة الحجم.

ـ مجموعات عائلية، أو مجموعات تنتمي إلى منطقة معيّنة ومنتشرة

في جميع مناطق العراق، وليس لها صلة ببقية فصائل المقاومة[١٨٠].

هذا وقد وصل عدد هجمات المقاومة العراقية على القوات الأمريكية في العراق حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى ٣ آلاف هجمة، ثم هبط إلى ٢١٠٠ هجمة في تشرين الثاني/نوفمبر، ثم ارتفع إلى ٢٥٠٠ هجمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥[١٨١]. وتكبدت القوات البريطانية حتى ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ خسائر بشرية بلغت ٧٥ قتيلاً و٧٩٠ جريحاً[١٨٢].

أدت المقاومة الوطنية العراقية بنشاطها الواسع وبالخسائر التي ألحقتها بالقوات الأمريكية والبريطانية والمتحالفة معهما إلى قيام دعوات في الغرب وفي العالم بعامة إلى ضرورة جلاء هذه القوات عن العراق في أقرب وقت ممكن. وهذا ما دفع بعض الشخصيات العراقية إلى تقديم مشاريع لبناء الدولة الوطنية في العراق في مرحلة ما بعد الجلاء. وكان أبرز هذه المشاريع «مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية»، الذي أعلنه د. خير الدين حسيب، الأمين العام للمؤتمر القومي العربي، في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وهو يحتوي على ٢٢ بنداً، يبدأ بإعلان من الولايات المتحدة عن قرار سحب قواتها كلياً من العراق، بدون أي شروط، ووفق جدول زمني لا يتجاوز السنة. وبعد هذا الإعلان، تعلن المقاومة العراقية وقف إطلاق النار، مع الإبقاء على سلاحها إلى حين انتهاء انسحاب جميع قوات الائتلاف من العراق. ويتولى مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة الإشراف على هذه العملية وعلى الاتفاق مع المقاومة الوطنية والقوى السياسية الوطنية على اختيار رئيس للوزراء لفترة انتقالية لا تزيد على سنتين، وتكون حكومة تكنوقراط غير حزبية. ويتم في هذا الأثناء إعادة بناء الجيش العراقي وقوات الأمن العراقية، والبدء بتعمير العراق، واختيار مجلس استشاري لوضع دستور للعراق وقانون للانتخابات وقانون للأحزاب السياسية، وانتخاب مجلسين للنواب والشيوخ.

---

(١٨٠) محمد السعيد إدريس، «تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة،» في: باسيل يوسف بجك [وآخرون]، **استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية ـ الهوية الوطنية ـ السياسات الاقتصادية)**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٧٧، وخير الدين حسيب، «حول التطورات في العراق: المقاومة تقوى وتنتشر والقوات الأمريكية تضعف،» في: روبرتس [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٥.

(١٨١) Woodward, *A State of Denial*, p. 437.

(١٨٢) حسيب، المصدر نفسه، ص ٢٢٦.

وبعد أيام (وبالتحديد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر)، أعلن د. حارث الضاري، القيادي في «هيئة علماء المسلمين» في العراق، مبادرة تحتوي على أربعة بنود هي:

أ ـ إعلان قوات الاحتلال عزمها على الانسحاب وفق جدول زمني معقول ومكفول بضمانة دولية.

ب ـ إحلال قوات دولية بديلة من قوات الاحتلال، تعمل على سد الفراغ الأمني الناشئ عن انسحاب قوات الاحتلال.

ج ـ تشكيل حكومة عراقية مستقلة بإشراف الأمم المتحدة لمدة ٦ أشهر، تتولى التحضير لإجراء انتخابات عامة تشارك فيها جميع المكونات والقوى العراقية، بإشراف دولي كامل ومباشر.

د ـ تفرز الانتخابات العامة حكومة عراقية تقوم بإنهاء جميع آثار الاحتلال، وإعادة بناء المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية بناءً وطنياً متكاملاً[١٨٣].

والواقع أن سلطات الاحتلال الأمريكية ـ البريطانية لم تعر بالاً لهاتين المبادرتين، واستمرت في مخططها التدميري في العراق.

٥ ـ رؤية توني بلير لاحتلال العراق

يسوغ بلير الفوضى التي رافقت الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني للعراق، والقتل والتدمير اللذين تليا دخول قوات الاحتلال إلى مدنه وقراه، باعتبارها حتمية. وهو يعزوها إلى نظام الحكم السابق بقوله: «إنها تحدث في أي وضع، حيث كانت دولة بوليسية وحشية لمدة ثلاثين سنة، أرعبت السكان، وفجأة تدمرت، هناك بعض النهب موجّه نحو أهداف نظام الحكم، بما في ذلك المستشفيات التي كانت حكراً على استعمال النظام». وهو ينسب إلى نظام الحكم السابق إطلاق سراح المجرمين في سجن أبو غريب وليس إلى قوات الاحتلال، ويزعم أن الشعب العراقي استقبل قوات الاحتلال كقوات تحرير[١٨٤].

---

(١٨٣) إدريس، «تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة،» ص ٨٠ ـ ٨١.

(١٨٤) Blair, *A Journey: My Political Life*, pp. 444-446.

ويرى بلير أن الحرب على العراق كانت سهلة، وأن القوات البريطانية لم تفقد من جنودها إلا ٣٠ جندياً. وقد بلغ عدد قتلى قوات الائتلاف نحو ٥٠٠ قتيل، منهم ٤٠٠ قتيل أمريكي. أما خسائر القوات العراقية، فكانت ٨ آلاف قتيل.

زار بلير القوات البريطانية في البصرة في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، وقابل جيري بريمر (J. Bremer) الذي تولى رئاسة مكتب إعادة الاعمار لمساعدة الإنسانية في العراق حديثاً، وأخبره أن لا يتردد في طلب أي شيء من بريطانيا. وبعث بمستشاره السابق للشؤون الخارجية جون سورز (J. Sawers) إلى بغداد بعد عودته إلى لندن.

ويفخر بلير بأنه أقنع الأمريكيين وكوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بإرسال مندوب سام لحقوق الإنسان إلى بغداد. وعُيّن الأمين العام سيرجيو فييرا دو ميلو مندوباً سامياً لحقوق الإنسان في العراق، غير أنه لقي حتفه مع ٢٠ من موظفي الأمم المتحدة في تفجير تم في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

يرى بلير أن المقاومة الوطنية العراقية مؤلفة من «عناصر من القبائل والطوائف الدينية، ومجموعات من المجرمين، هدفها إجهاض الديمقراطية الوليدة والوصول إلى السلطة». وقد استطاعت أن تقيم صلة مع منظمة «القاعدة» ومع إيران. ويستشهد بما جاء في كتاب المؤرخة العسكرية الأمريكية كمبرلي كاغان *The Surge* (**الجَيَشان**) الصادر سنة ٢٠٠٧، بأن إيران تدرب عناصر منظمة القاعدة، بالإضافة إلى ميليشيات شيعية في العراق، وتمولها.

ويذكر أن القوات البريطانية في العراق قامت بدور مهم، بالتعاون مع القوات الأمريكية، في مكافحة «القاعدة». ووافق بلير على وضع كتيبة «بلاك وتش» (Black Watch) في مهمة لمساعدة القوات الأمريكية في عملية «دوغود» (Dogwood) في شمال بابل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ويسوّغ بلير قانون اجتثاث البعث بالقول إن «حزب البعث كان تجسيداً لنظام حكم صدام المكروه، والذي يُخشى جانبه، واستمرار وجوده يشكل عقبة في سبيل التحرير»، وإن الذين طاولهم القانون هم حوالى ٢٥ ألف بعثي من مجموع أعضاء الحزب، البالغ مليوني عضو.

ويزعم عدم وجود جهاز مدني في العراق عند احتلاله، وأن الإدارة المدنية كانت عاجزة تماماً عن إدارة البلاد.

ثم يختم بلير دفاعه عن اشتراك حكومته في غزو العراق بهذه العبارات:

«كل ما أعرف هو أنني فعلت ما رأيت أنه صحيح. وقفت إلى جانب أمريكا حينما احتاجت إلى الوقوف معها. معاً أنقذنا العالم من طاغية، ومعاً حاربنا للحفاظ على حق العراقيين في حكومة ديمقراطية». لكنه لم يذكر النفط والأطماع البريطانية والأمريكية في ثروات العراق، وحماية إسرائيل، والأهداف الحقيقية الأخرى لغزو العراق وتدمير مؤسساته وبنيته التحتية[١٨٥].

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٤٦٢ ـ ٤٧٥.

خاتمــة

انطلقت السياسة البريطانية نحو الوحدة العربية والتضامن العربي، خلال العقود الزمنية الستة الممتدة بين سنتي ١٩٤٥ و٢٠٠٥، من الأسس والاعتبارات التالية:

أولاً: الحفاظ على المصالح البريطانية في الوطن العربي، وهي المصالح التي كانت تشمل القواعد العسكرية البريطانية في مصر وليبيا والسودان والأردن والعراق وعدن وعُمان وساحل عُمان المتصالح وقطر والبحرين والكويت، وشركات النفط البريطانية المشاركة في عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه وتسويقه إلى جانب الشركات الأمريكية والأوروبية الأخرى، والأسواق العربية المفتوحة للسلع والبضائع البريطانية، ولا سيما تجارة الأسلحة والعتاد والتجهيزات العسكرية.

ثانياً: تأمين تزويد بريطانيا بحاجتها من النفط العربي بسهولة ويسر وبأسعار منخفضة.

ثالثاً: إبعاد الاتحاد السوفياتي عن هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية، والحيلولة دون التغلغل الشيوعي فيها، والسعي إلى إدخال الأقطار العربية في أحلاف عسكرية غربية للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي ومنع نفوذه إلى المنطقة.

رابعاً: توفير الأمن والاستقرار في المنطقة بما يضمن نجاح الخطط البريطانية والغربية، بدون إحداث أي تغيير يمس المصالح البريطانية والغربية فيها.

خامساً: الحفاظ على الكيان الصهيوني في فلسطين، بحدوده التي توصل إليها بموجب اتفاقيات الهدنة مع الأقطار العربية المجاورة سنة ١٩٤٩، والسعي لدى البلدان العربية إلى الاعتراف بهذا الكيان، والسماح له باستعمال الممرات المائية العربية، مثل قناة السويس ومضائق تيران وباب المندب، ومحاولات التصدي لإجراءات المقاطعة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل.

سادساً: التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق السياسة البريطانية في الوطن العربي، والتنسيق المتواصل بين الدولتين في جميع الميادين.

وتجسدت السياسة البريطانية خلال هذه الفترة في مواقفها من جامعة الدول العربية، ومفاوضات جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان، والمشاريع الغربية للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، والعدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦، ومشاريع الوحدة العربية والاتحاد العربي، والصراع العربي - الإسرائيلي، والحرب العراقية - الإيرانية، وغزو العراق للكويت، وفرض الحصار الشامل على العراق واحتلاله.

ظهر في الحكومة الائتلافية البريطانية، في نهاية الحرب العالمية الثانية، اتجاهان رئيسيان حول مستقبل بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط بعامة، والمشرق العربي بخاصة. افترض الاتجاه **الأول** أن الإمبراطورية البريطانية غير قابلة للمساس أو التغيير، وأن الحربين العالميتين أكدتا أهمية خطوط مواصلاتها عبر البحر المتوسط، وأن منطقة الشرق الأوسط ملتقى لثلاث قارات، ومن أهم المناطق الاستراتيجية في العالم. وبريطانيا ملزمة بإعطائها أولوية عالية، وليس في إمكانها التخلي عن وضعها الخاص فيها، ولا سيما قناة السويس، ووجود النفط، المصدر الرئيسي لبريطانيا. وتبنى هذا الاتجاه حزبُ المحافظين بقيادة تشرشل وإيدن.

أما الاتجاه **الثاني**، فقد رأى أن الحرب العالمية الثانية والأسلحة الحديثة التي استُعملت فيها جعلت البريطانيين يعيشون في وضع عالمي جديد، تغيرت معه الأوضاع للمناطق الاستراتيجية القديمة بسبب التطور العظيم في القوات الجوية. وبسبب الوضع الاقتصادي والمالي البريطاني السيىء، فلا بد من إعادة النظر في السياسة الدفاعية، وإشراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في

الدفاع عن قناة السويس والممرات المائية الأخرى في العالم. وتبنّى هذا الاتجاهَ كليمنت أتلي، رئيس حزب العمال.

واشتد الخلاف بين هذين الاتجاهين بعد فوز حزب العمال في الانتخابات النيابية التي أجريت في تموز/يوليو ١٩٤٥، وتأليف أتلي الحكومة؛ فقد تبنت وزارة الخارجية البريطانية وهيئة أركان حرب الجيوش الاتجاه الأول، وأصر أتلي على تبنّي الاتجاه الثاني حتى غيّر موقفه في ربيع ١٩٤٧، بعد سحب القوات البريطانية من اليونان، وقرار استقلال الهند وباكستان، وتبنّى موقف وزارة الخارجية.

وتجلى الموقف البريطاني من الوحدة العربية في هذه الفترة في المتابعة الحثيثة لنشاطات جامعة الدول العربية؛ فقد حصرت الحكومة البريطانية اتصالها بالجامعة من خلال سفارتها في القاهرة والمكتب البريطاني للشرق الأوسط، في السنة الأولى من قيامها. وبضغط من الحكومة المصرية، قبلت بريطانيا بالاتصال رسمياً بالأمين العام للجامعة باعتباره مفوضاً من قبل مجلس الجامعة بتبادل الرسائل الرسمية مع الممثلين الدبلوماسيين. وفي بداية سنة ١٩٤٨، أجمع سفراء بريطانيا لدى الأقطار العربية على ضرورة بقاء الجامعة، وعدم السعي إلى تمزيقها، ونصحوا بعقد اتفاقية دفاعية عامة معها، بدلاً من الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأعضاء، وأكدوا النفوذ المصري القوي فيها، والموقف الرسمي والشعبي العربي المعادي للشيوعية والاتحاد السوفياتي. وتجاهلت تقارير السفراء هذه حركة التحرر والاستقلال العربية ودورها في مستقبل العلاقات البريطانية - العربية. كما افترضت بقاء أنظمة الحكم العربية واستمرارها بدون تبديل أو تغيير. وفي مؤتمر ممثلي بريطانيا الدبلوماسيين في العواصم العربية الذي عقد سنة ١٩٤٩، تم التركيز على فكرة الوحدة العربية، واعتبار الجامعة العربية قاعدة مشتركة لأعضائها في النضال ضد الصهيونية وإزالة السيطرة الأجنبية، وتعبيراً عن إرادة العرب في الوحدة. ولا شك أن نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨ وردود الفعل العربية أوصلت هؤلاء الدبلوماسيين إلى هذه النتيجة. واتخذ المؤتمرون موقفاً حيادياً من مشروع اتحاد أقطار الهلال الخصيب ومشروع سورية الكبرى. وبعد موافقة وزارة الخارجية الأمريكية على قبول الجامعة العربية كمنظمة إقليمية في الأمم

المتحدة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٥٠، سارعت وزارة الخارجية البريطانية إلى اتخاذ موقف مماثل بعد ذلك بأسبوع.

وسعت بريطانيا إلى عزل ليبيا، والمحميات البريطانية الواقعة على سواحل شبه جزيرة العرب الجنوبية، والخليج العربي، عن الجامعة العربية ونشاطاتها. وتدخلت للحيلولة دون انضمام ليبيا إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربية سنة ١٩٥٣. وأبقت على محمياتها في جنوب اليمن والخليج العربي في حالة من التفكك التي وجدتها عليها، وعزلتها عن بقية البلاد العربية. وساهمت الشركات البريطانية للتنقيب عن النفط مع الشركات الأمريكية في التنقيب عن النفط واستخراجه في هذه المحميات. وأبدت قلقها، وتدخلت حينما حاول بعض حكام هذه المحميات مقاطعة الشركات البريطانية التي تتعامل مع إسرائيل.

وقد أدركت الحكومة البريطانية الضعف، الذي بلغ أحياناً مرحلة العجز، لدى الجامعة العربية بين سنتي ١٩٦١ و١٩٦٧، في ظل الانقسام بين الدول الأعضاء فيها: بين دول ثورية أو تقدمية ودول تقليدية معتدلة، الذي اتخذ شكلاً جديداً مع حلول سنة ١٩٦٧ بظهور تجمع دول المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب وليبيا)، وتجمع الدول المنتجة للنفط (العراق والكويت وليبيا والعربية السعودية)، وتجمع الدول التي لا تملك النفط.

أما القضية التي شغلت اهتمام الساسة البريطانيين من حزبي العمال والمحافظين، فهي قضية جلاء القوات البريطانية عن مصر. وكان هؤلاء يرون ضرورة بقاء قاعدة فايد التي أنشأتها بريطانيا في قناة السويس ووسعتها خلال الحرب العالمية الثانية لاستيعاب نحو ٨٠ ألف جندي، باعتبارها المقر العام لقيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال انضمام مصر إلى حلف دفاعي غربي يبقي على القاعدة تحت سيطرته. وقد رفضت مصر الملَكية ومصر الثورة هذا المطلب البريطاني، وأصرت على الجلاء الكامل للقوات البريطانية عن كل التراب المصري، ووحدة مصر والسودان. وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية على بريطانيا لقبول وحدة مصر والسودان، أصرت بريطانيا على رفضها وعلى استقلال السودان عن مصر. وبعد أن أبرمت اتفاقية مع قيادة الثورة المصرية على منح السودان حق تقرير المصير سنة ١٩٥٣، توصلت مصر

الثورة وبريطانيا إلى اتفاقية الجلاء في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤.

ومنذ سنة ١٩٤٧ فكرت حكومة أتلي بمشروع معاهدة دفاعية متعددة الأطراف بين بريطانيا والجامعة العربية، بقصد ربط الدول العربية بترتيبات دفاعية للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي، والتصدي للشيوعية وحماية المصالح البريطانية والغربية في المنطقة. ولمّا أقرت اللجنة السياسية للجامعة العربية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩ ميثاق الضمان الجماعي العربي، الذي تطور إلى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٥٠، شككت الحكومة البريطانية في جدواهما، وقدمت، مع الحكومات الأمريكية والفرنسية والتركية، بديلاً منهما هو مشروع القيادة العليا للشرق الأوسط، الذي لم تقبل به مصر، ولم تجرؤ بقية الأقطار العربية على القبول به.

وبعد أربع سنوات (في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤)، قدم رئيس وزراء العراق د. محمد فاضل الجمالي مشروعه للوحدة العربية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية، وكان قبل ذلك بأسبوع قد قدم نسخة من المشروع إلى السفير البريطاني في بغداد. غير أن وزارة الخارجية البريطانية اعتبرته مشروعاً غير واقعي، وأبدت تحفظها في شأنه. وفي المقابل شجعت الحكومة البريطانية تركيا وباكستان على إبرام حلف بينهما في ١٩ شباط/فبراير، واندفع نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، إلى الانضمام إلى الحلف الجديد، وسعى إلى إقناع جمال عبد الناصر، رئيس وزراء مصر، بضم بلاده إلى الحلف المذكور، غير أن عبد الناصر رفض ذلك، فما كان من نوري إلا أن وقّع حلفاً عسكرياً مع تركيا في بغداد في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥، حمل منذئذ اسم «حلف بغداد»، الذي انضمت إليه بريطانيا في ٥ نيسان/أبريل ١٩٥٥، بينما اكتفت الولايات المتحدة بأن تكون في الحلف بصفة مراقب.

وواجهت السياسة البريطانية في المشرق العربي نكسات تمثّلت في عجزها عن ضم أي دولة عربية إلى حلف بغداد سوى العراق، وفي إعفاء الفريق جون غلوب، رئيس هيئة أركان الجيش الأردني، وعدد من كبار الضباط البريطانيين من مناصبهم في قيادة الجيش المذكور في ١ آذار/مارس ١٩٥٦. وقد شعر أنتوني إيدن، رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، أن عبد الناصر وراء جميع هذه

النكسات، ولذا بذل جهداً للحيلولة دون منح مصر قرضاً من البنك الدولي وآخر من الحكومة الأمريكية، إلا إذا خضع للشروط الغربية، وعلى رأسها القبول بالمخططات الغربية، والتوقف عن مناهضة حلف بغداد. ولما أبلغت الولايات المتحدة والبنك الدولي مصر بامتناعهما عن منح مصر القرضين المطلوبين، أمم عبد الناصر شركة قناة السويس، فكان رد فعل بريطانيا التآمر مع فرنسا وإسرائيل على العدوان عسكرياً على مصر في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦. ولم يحقق العدوان أهدافه بسبب وقوف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ضده، بل أسفر عن سقوط حكومة إيدن وهزيمة الدول المعتدية، وانسحاب قواتها من الأراضي المصرية، وتدنّي مكانة بريطانيا في الوطن العربي.

خلف هارولد مكميلان إيدن في رئاسة الحكومة، وواجه قيام الوحدة بين مصر وسورية سنة ١٩٥٨، وقيام الاتحاد العربي بين الأردن والعراق، الحليفين للغرب، فاعتبر قيام الجمهورية العربية المتحدة «حادث شؤم»، ورفض انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي، وأصر على بقائها تحت الحماية البريطانية. ولمّا اندلعت الأزمة اللبنانية والأزمة الأردنية بسبب قبول نظامي الحكم في لبنان والأردن مبدأ أيزنهاور، لم يتردد مكميلان في دعمهما وإرسال قوات بريطانية إلى عمّان لحماية الملك حسين بعد انقلاب ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق. ورحبت حكومة مكميلان بانضمام المغرب وتونس إلى الجامعة العربية سنة ١٩٥٨ لأنهما يزيدان من عدد الدول المعتدلة المتعاونة مع الغرب، ويضعفان من تطرف مصر. وأبدت الحكومة البريطانية ارتياحها بانفصال سورية عن مصر سنة ١٩٦١.

وحينما قام انقلاب عسكري في العراق في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ على يد البعثيين والناصريين، وتلاه انقلاب في سورية في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ على يد العناصر نفسها في سورية، ثم تبعتهما محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية انتهت بالميثاق الثلاثي في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣، راجعت الحكومة البريطانية سياستها في البلاد العربية وموقفها من عبد الناصر والناصرية والقومية العربية. وقد لخص وزير الخارجية البريطاني المبادئ التي تقوم عليها سياسة حكومته في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣ بما يلي:

- التعامل مع أي حكومة عربية على أساس المصالح المشتركة بينها وبين بريطانيا.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية وفي المنازعات بينها.
- القبول بالقومية العربية وبالناصرية كحقيقة، والتعاطف معها.
- تجنب أي موقف مناهض لعبد الناصر أو للقومية العربية.
- القيام بالمسؤوليات الخاصة ببريطانيا بحزم وفعالية.
- التنسيق مع الحكومة الأمريكية في العالم العربي.

ولما أصبح دوغلاس ـ هيوم رئيساً للوزراء في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، واصل هذه السياسة، وأولى اهتماماً للخلاف بين عبد الناصر وحزبي البعث في سورية والعراق خلال سنوات ١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧. وفي الوقت نفسه، أسفرت المفاوضات التي تمت مع الجبهة القومية في اليمن الجنوبي عن استقلاله وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ وانضمامها إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة بعد ذلك بأيام. وفي الوقت نفسه وقفت بريطانيا إلى جانب سلطان عُمان في تصديه لثورة ظفار اليسارية حتى تم القضاء عليها سنة ١٩٧٥.

وبذلت الحكومة البريطانية جهوداً كبيرة لإنشاء اتحاد يضم مشيخات ساحل عُمان المتصالح (أبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان والفجيرة وأم القيوين) وقطر والبحرين بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٧١. وقد أثمرت جهودها بقيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي ضمت الإمارات السبع، بينما استقلت البحرين وقطر سنة ١٩٧١. وكان دافع بريطانيا إلى ذلك الخشية من سيطرة العراق أو العربية السعودية على الثروة النفطية الضخمة في الإمارات التسع.

أما موقف بريطانيا من الاتحادات العربية التي نشأت بين سنتي ١٩٧١ و١٩٩١، وأولها «اتحاد الجمهوريات العربية» الذي ضم ليبيا ومصر وسورية في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٧١، فقد قام على التشكيك في فرص نجاحه، واعتبرته خطراً على إسرائيل. ووقفت موقف المتفرج من مشروع «المملكة العربية المتحدة» بين الأردن والضفة الغربية، الذي أعلنه الملك حسين في ١٥ آذار/

مارس ١٩٧٢، واضطر الملك إلى التخلي عن مشروعه هذا بسبب رفضه من منظمة التحرير الفلسطينية ومصر والعراق وسورية وليبيا والجزائر. ووقفت بريطانيا موقفاً سلبياً من اتحاد تونس وليبيا في «الجمهورية العربية الإسلامية»، الذي أُعلن في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، وسعت إلى دعم الحكومة التونسية التي أفشلت الاتحاد، وكانت وقتذاك برئاسة الهادي نويرة.

أما موقفها من مجلس التعاون الخليجي الذي أنشئ سنة ١٩٨١، وضم العربية السعودية والكويت وعُمان والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، فكان مختلفاً عن مواقفها التقليدية السابقة؛ إذ رحبت رئيسة الوزراء مارغريت تاتشر بالمجلس في زيارتها لدوله في الشهر الذي أنشئ فيه، واعتبرته عاملاً مهماً من عوامل الحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها.

والواقع أن الاهتمام البريطاني باتحاد المغرب العربي كان مبكراً (منذ سنة ١٩٧٤، أي قبل قيام الاتحاد بـ ١٥ سنة). وقد أعدت دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية البريطانية دراسة حول الموضوع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤، أكدت فيها أن فكرة الوحدة المغربية ظلت حية في أذهان القيادات السياسية في الأقطار المغربية الخمسة (تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا)، وفي ضمائر شعوب هذه الأقطار. وبيّنت الدراسة العوامل الداخلية والخارجية التي حالت دون قيام هذا الاتحاد. وأظهرت بريطانيا عداءها لنظام معمر القذافي في ليبيا، واتهمته بتقديم الدعم المالي للاتحاد الوطني لعمال المناجم البريطانية، وتشجيعهم على الإضراب في عهد حكومة تاتشر، وتزويد الجيش الجمهوري الإيرلندي بالمال والسلاح. ولذا أيدت تاتشر العدوان العسكري الأمريكي على ليبيا في نيسان/أبريل ١٩٨٦، على الرغم من معارضة الرأي العام البريطاني ومجلس العموم للعدوان المذكور وشجبه. ولكن تاتشر وحكومتها لم تتخذ أي موقف من مجلس التعاون العربي الذي أنشئ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ وضم مصر والعراق واليمن والأردن. واكتفت بالهجوم على صدام حسين، وباتهامه بإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وبكونه خطراً يهدد المصالح البريطانية والغربية في الخليج العربي.

وقد عبّر سفير بريطانيا السابق في اليمن الشمالي، تشارلز دونبار (١٩٨٨ - ١٩٩١)، بصورة غير مباشرة، عن موقف بلاده من وحدة شطري اليمن التي

أعلنت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، بمقال نشر في مجلة *Middle East Journal* سنة ١٩٩٢. وقد بيّن فيه العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على قيام الوحدة، ثم ذكر العقبات التي اعترضت مسيرتها، وأكد أنها ستدوم، على الرغم من هذه العقبات.

وتطور الموقف البريطاني من الصراع العربي ـ الإسرائيلي تطوراً كبيراً منذ الحرب العالمية الثانية؛ فأتلي لم يكن متحمساً لفكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ولا مقتنعاً بالمشروع الصهيوني، وكذلك كان إرنست بيفن وزير خارجيته. وهما يختلفان كلياً في موقفهما هذا عن موقف حزبهما (العمال) الحاكم الميال إلى الحركة الصهيونية. وتحت ضغط الرئيس الأمريكي هاري ترومان وإدارته، قبِل أتلي بتقرير اللجنة الأنغلو ـ أمريكية المؤرخ في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٤٦ المتضمن إدخال ١٠٠ ألف يهودي أوروبي إلى فلسطين. وإزاء عجز حكومة أتلي عن التوفيق بين العرب واليهود، أحالت القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٤٧. وبضغط من الإدارة الأمريكية على الدول الأعضاء، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بتقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ إلى دولتين: يهودية وعربية، ومنطقة القدس الدولية.

رفض العرب قرار التقسيم، واندلعت الحرب العربية ـ اليهودية في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ واستمرت حتى نيسان/أبريل ١٩٤٩. وقد فرضت بريطانيا حظراً على تزويد الأطراف المشاركة في الحرب بالأسلحة والعتاد، فأسفرت الحرب عن قيام دولة إسرائيل التي احتلت ٧٨ بالمئة من مساحة فلسطين، أي بزيادة مقدارها ٢٣ بالمئة من مساحة فلسطين على المساحة المقررة لها بموجب قرار التقسيم. وتعرضت الحكومة البريطانية لضغوط أمريكية قوية للاعتراف بإسرائيل. وبعد ممانعة استمرت عدة شهور، اعترفت بإسرائيل اعترافاً واقعياً في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ مقابل اعتراف الولايات المتحدة بالأردن في اليوم التالي. واشتركت بريطانيا مع الولايات المتحدة وفرنسا في إصدار البيان الثلاثي في ٢٥ أيار/مايو ١٩٥٠ الذي نظم بيع الأسلحة للدول العربية وإسرائيل على أساس مبدأ توازن القوى، وحمى الحدود القائمة بين دول المنطقة، بما فيها إسرائيل. وقد ردّت الدول العربية على هذا البيان بإصدار ميثاق التضامن العربي.

واعترفت بريطانيا بوحدة ضفتي الأردن سنة ١٩٥٠. وتصدت الحكومات البريطانية المتعاقبة للمقاطعة الاقتصادية العربية للشركات والمؤسسات البريطانية التي تتعامل مع إسرائيل، بدون أن تحقق نجاحاً ملموساً.

ولما حولت إسرائيل مياه نهر الأردن وروافده إلى النقب في مطلع ستينيات القرن العشرين، وأعلنت الأقطار العربية المحيطة بفلسطين عزمها على تحويل روافد نهر الأردن التي تنبع من أراضيها، بعد انعقاد مؤتمري القمة العربية الأول والثاني سنة ١٩٦٤، كان رأي الحكومة البريطانية أن مشاريع التحويل العربية المنوي القيام بها لا تؤثر في حصة إسرائيل من هذه المياه حسب مشروع الخبير الأمريكي إريك جونستون لسنة ١٩٥٣، ولذا لا مبرر لإسرائيل كي تقوم بعمل عسكري استباقي ضد العرب، بذريعة تحويلهم مياه روافد الأردن.

وقد أثار امتلاك إسرائيل أسلحة نووية قلق وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩٦٥، فسعت لدى الإدارة الأمريكية لمنع إسرائيل من القيام بضربة عسكرية استباقية ضد العرب.

وحينما شنت إسرائيل عدوانها على مصر في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، كانت حكومة هارولد ويلسون العمالية في السلطة. ويلاحظ من قراءة مذكرات ويلسون تبنّيه وجهة النظر الإسرائيلية في تبرير الحرب وعدوان إسرائيل على مصر. وقام مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة، اللورد كارادون، بدور أساسي في صوغ قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٢٤٢) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، المتضمن انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض عربية محتلة مقابل السلام بين إسرائيل والعرب. وبذلت حكومة ويلسون بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٠ جهوداً من أجل التوصل إلى تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل. واعترفت، في الوقت نفسه، بمحدودية قدرتها على التأثير في كل من إسرائيل والولايات المتحدة في هذا الصدد. ووصفت الحكومة البريطانية المقاومة الفلسطينية والعمل الفدائي بالعمل الإرهابي، مثلما وصفت الموقف الإسرائيلي من التسوية بالمتعنت.

وبعد الانتخابات العامة البريطانية في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٧٠، حلت حكومة إدوارد هيث المحافظة محل حكومة ويلسون العمالية. وبعد ثلاثة أشهر ونيف، توفي الرئيس عبد الناصر وخلفه الرئيس أنور السادات، الذي قبل بفكرة

التفاوض بشأن ترتيب محدود أو اتفاقية منفصلة بين مصر وإسرائيل من أجل فتح قناة السويس. وقد أثار هذا التوجه في مصر مخاوف حكومة هيث التي تكوّن اقتناع لديها بأن العرب قدموا أقصى حدود تنازلاتهم، وأن الإسرائيليين في وضع مريح ولا يرون سبباً لتقديم أي تنازلات للعرب. وجاء قرار الرئيس السادات بطرد الخبراء العسكريين السوفيات مفاجئاً للحكومة البريطانية. كما كانت حرب رمضان (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣) مفاجئة لها. وقد أقلق هيث الحظر النفطي الذي فرضته البلدان النفطية العربية في أثناء القتال، واستمر عدة أشهر. وسعى لدى الدول الأوروبية إلى إصدار بيان مشترك يتضمن دعوة إسرائيل إلى سحب قواتها من الأراضي العربية، واحترام حقوق الشعب الفلسطيني. وواصلت حكومة هيث جهودها لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بلا جدوى خلال سنة ١٩٧٣ وسنة ١٩٧٤.

واصلت حكومة هارولد ويلسون العمالية، التي خلفت حكومة هيث في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، الجهود البريطانية للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولكن هنري كيسنجر، الذي تولى وزارة الخارجية الأمريكية، لم يتح لزميله البريطاني جيمس كالاهان القيام بدور فاعل في المفاوضات التي أجراها مع الأطراف العربية والإسرائيلية. وأقنع كيسنجر الرئيس السادات بإبرام اتفاقية مستقلة مع مصر للفصل بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية على مراحل. ونجح في عزل مصر عن سورية. وذهبت حكومة العمال الجديدة إلى أبعد ممّا ذهبت إليه حكومة هيث المحافظة في مسألة حقوق الفلسطينيين؛ فقد أشارت حكومة المحافظين إلى الأماني المشروعة للفلسطينيين، بينما أشارت حكومة العمال إلى الفلسطينيين كـ «شعب» وإلى «حقوقهم السياسية المشروعة». واتخذت في المقابل موقفاً متحفظاً من منظمة التحرير الفلسطينية. واقترعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ضد قرار في الأمم المتحدة يمنح المنظمة صفة مراقب في المنظمة الدولية. وامتنع مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة عن التصويت على مشروع قرار عربي قدم إلى مجلس الأمن لتفسير قراري المجلس الرقمين (٢٤٢) و(٣٣٨)، في مطلع سنة ١٩٧٦.

بذلت حكومة جيمس كالاهان، التي خلفت حكومة ويلسون في نيسان/

أبريل ١٩٧٦، نشاطاً كثيفاً لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط. ودعمت الرئيس السادات في توجهه نحو الحل السلمي. وظل كالاهان على اتصال دائم بالرئيس السادات، وبمناحيم بيغن، رئيس وزراء إسرائيل، طوال مفاوضاتهما في كامب ديفيد، يحثهما على التوصل إلى تسوية سلمية.

لقد حرصت جميع الحكومات البريطانية، المحافظة والعمالية، بين سنتي ١٩٦٧و ١٩٧٩ على أن تكون على اطلاع تام على ما كان يجري على الساحة الشرق الأوسطية، من خلال سفاراتها في المنطقة، ومن خلال الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين البريطانيين وأقرانهم في دول المنطقة. واتخذت هذه الحكومات موقف الحذر الشديد، والامتناع عن الإقدام على أي مقترحات أو مبادرات قد يعتبرها العرب أو الإسرائيليون في غير صالحهم، أو قد تعرقل المساعي الأمريكية للتسوية.

تابعت الحكومة البريطانية الحرب الأهلية اللبنانية منذ بدايتها، والمخططات الإسرائيلية للتدخل فيها، إلى أن جاءت إلى السلطة حكومة مارغريت تاتشر في أيار/مايو ١٩٧٩. ولم يكن لحكومة العمال التي سبقتها موقف معيّن من الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في آذار/مارس ١٩٧٨، سوى موافقة مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٤٢٥) الخاص بسحب القوات الإسرائيلية من لبنان. ولما اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢، متذرعة بمحاولة منظمة فلسطينية اغتيال سفيرها في لندن، لم تشر تاتشر في مذكراتها إلى هذا الغزو الخطير وحصار بيروت، واكتفت بذكر الضغوط الأمريكية واللبنانية عليها لإرسال قوات بريطانية للمشاركة مع القوات الدولية لمساعدة حكومة لبنان وجيشه في فرض سلطتهما على الوضع الداخلي، بعد المذابح التي جرت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في ضواحي بيروت، فوافقت على إرسال ١٠٠ جندي فقط لهذه الغاية، ثم ما لبثت أن سحبتهم في آذار/مارس ١٩٨٤.

لم تحبذ تاتشر سياسة حكومة العمال التي سبقتها في تأييدها لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، كما يذكر وزير خارجيتها دوغلاس هيرد في مذكراته. وكان هيرد يخالف رئيسته في موقفها الممالئ لإسرائيل بدون أن يجرؤ على إظهاره أمامها. وقد رفضت استقبال وفد عربي رفيع المستوى لوجود ممثل

لمنظمة التحرير الفلسطينية فيه. وأعربت في مذكراتها عن إعجابها الشديد بالشعب اليهودي وبالأعضاء والموظفين اليهود في وزارتها ومكتبها.

أما موقف بريطانيا من الحرب العراقية ـ الإيرانية، فكان موقفاً عجيباً تداخلت فيه الأحقاد ضد العرب بالمنافع التجارية، والرغبة القوية في إنهاك الدولتين وتدميرهما. فمنذ بداية الحرب، اعتبرت تاتشر العراق دولة معتدية. وكان كل ما يهمها أن لا تمتد الحرب إلى دول الخليج العربية، المصدر الرئيسي لتزويد بريطانيا بالنفط. ولما أصبح النقل البحري الغربي لنفط الخليج في خطر، شاركت الحكومة البريطانية في حراسة ناقلات النفط. ولم تتردد في تزويد العراق وإيران بالأسلحة في البداية، ثم ركزت مبيعاتها على العراق، وقدمت له تسهيلات مالية كبيرة لهذه الغاية. وقد أعلن جفري هاو، وزير الخارجية البريطاني، في مجلس العموم في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ أن سياسة حكومته تقوم على عدم الانحياز إلي طرف من طرفي النزاع، وعلى الامتناع عن تزويدهما بالأسلحة المدمرة. ولم تلتزم الحكومة البريطانية بهذه السياسة. فقد أوفدت وزير التجارة والصناعة، ألان كلارك، إلى بغداد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، لتشجيع العراق على طلب المزيد من التجهيزات العسكرية والمواد الكيميائية التي تستعمل في الأسلحة الكيميائية. وبلغت قيمة هذه التجهيزات والمواد التي استوردها العراق من بريطانيا بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩٠ مبلغ ٣٥١٧ مليون جنيه استرليني.

وساءت العلاقات بين بريطانيا والعراق في بداية آذار/مارس ١٩٩٠، بسبب إعدام الصحفي البريطاني الجنسية، الإيراني الأصل، فارزاد بازوفت، لاتهامه بالتجسس لصالح إسرائيل. وبلغت هذه العلاقات أدنى مستوياتها بعد غزو العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠. وقامت تاتشر بدور تحريضي لدفع الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) إلى حشد القوات الأمريكية على أرض العربية السعودية وبلدان الخليج العربية الأخرى، وتكوين ائتلاف دولي من خلال مجلس الأمن الدولي لتحرير الكويت. وتعاونت حكومة تاتشر وخليفتها حكومة جون ميجور مع الإدارة الأمريكية في عملية «عاصفة الصحراء»، التي أدت إلى اخراج القوات العراقية من الكويت في آذار/مارس ١٩٩١. وبلغ عدد القوات البريطانية التي شاركت في هذه الحرب ٤٥ ألف

جندي، وبلغت خسائرها فيها ٦ طائرات «تورنيدو» و٤٧ قتيلاً.

وعلى صعيد علاقات بريطانيا مع العراق، جمدت الحكومة البريطانية الأصول المالية العراقية في المصارف البريطانية، وفرضت عقوبات شديدة على استيراد وتصدير البضائع من العراق وإليه. وساهمت مع الإدارة الأمريكية في فرض حصار بحري وجوي على العراق. واستمر هذا الحصار بموجب قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٦٨٧) تاريخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١. وكان لبريطانيا دور رئيسي في إصدار قرارات عديدة من مجلس الأمن لفرض عقوبات قاسية على العراق. وأعلنت مع الولايات المتحدة عن منطقتي حظر جوي في شمال العراق وجنوبه. وواصلتا قصف المواقع العسكرية والمدنية العراقية بين سنة ١٩٩١ وسنة ٢٠٠٣، وكان لذلك آثار مدمرة في العراق وشعبه.

بقي جون ميجور رئيساً للحكومه حتى الانتخابات العامة التي أجريت في أيار/مايو ١٩٩٧، وحصل فيها حزب العمال على أكثرية المقاعد في مجلس العموم؛ فألف توني بلير الحكومة، وعيّن روبين كوك وزيراً للخارجية. ولم يتوان بلير، في أثناء زيارته لواشنطن في نيسان/أبريل ١٩٩٩، عن تحريض الرئيس الأمريكي جورج بوش (الابن) على إطاحة صدام حسين في العراق. واتفقت مساعي بلير مع عزم المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية بقيادة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه ولفوويتز ووكيل وزارته فيث على غزو العراق وتدميره، وإعادة بنائه من جديد بما يحقق الهيمنة الأمريكية على ثروته النفطية، وإعادة إعماره بعد تدميره، والقضاء على لحمته الاجتماعية وتماسك شعبه.

واصل بلير مساعيه في هذا الاتجاه من خلال اتصالاته وزياراته للرئيس بوش والقيادة الأمريكية. ولما قرر بوش غزو العراق، وجد بلير نفسه في مأزق أمام حزبه وأمام مجلس العموم؛ إذ شك في إمكان موافقتهما على المشاركة في حرب على العراق بدون مسوغات مقنعة. ولذا طلب من بوش السعي إلى الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي بالسماح بغزو العراق بحجة عدم التزامه بتنفيذ قرارات المجلس المذكور الخاصة بتجريده من أسلحة الدمار الشامل. وبعد تردد، استجاب بوش لطلب بلير. ولكن المساعي الأمريكية والبريطانية في هذا الصدد قدمتاه للمجلس في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وحصل بلير في اليوم التالي على موافقة مجلس العموم على مشاركة بريطانيا في غزو

العراق. وكان بلير قد زود بوش بمعلومات غير صحيحة عن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل (كيميائية وبيولوجية ونووية) تضمنها كتاب أبيض أصدرته حكومة بلير في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، فاستخدمها الرئيس بوش في إقناع الكونغرس الأمريكي، وفي خطابه الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بدأ العدوان الأمريكي ـ البريطاني في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣، وتحركت القوات البرية صباح اليوم التالي. ودام القتال ٢٠ يوماً سقطت في نهايته بغداد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وبلغ عدد القوات البريطانية التي شاركت في عملية الغزو والاحتلال ٤٠ ألف جندي. وسعت الحكومتان البريطانية والأمريكية إلى إقرار مجلس الأمن الدولي بالاحتلال وبـ «سلطة الائتلاف المؤقتة» التي أنشآها، فأصدر قراره الرقم (١٤٨٣) في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ الذي اعترف بهذه السلطة التي أنشأت «مجلس الحكم في العراق» في ١٣ تموز/يوليو ٢٠٠٣. وأقر مجلس الأمن الدولي هذا المجلس بقراره الرقم (١٥٠٠).

وشاركت بريطانيا في سنة ٢٠٠٤ في السماح للكثير من الشركات الأمنية البريطانية بالعمل في العراق، فحققت أرباحاً طائلة، وساهمت في عملية تدمير العراق وبث الفوضى والقتل والسلب في مدنه وقراه. وتكبدت القوات البريطانية خسائر في الأرواح على يد المقاومة الوطنية العراقية بين ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ و١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ بلغت ٧٥ قتيلاً و٧٩٠ جريحاً.

أساءت مشاركة حكومة بلير في غزو العراق إلى حزب العمال، وظهر ذلك واضحاً في الانتخابات المحلية الفرعية، غير أن انفجارات طاولت حافلات وقاطرات سكك حديد في لندن في ٧ تموز/يونيو ٢٠٠٥ حولت اتجاه الرأي العام البريطاني إلى التعاطف مع حكومته، وفاز حزب العمال بأكثرية المقاعد في مجلس العموم في انتخابات سنة ٢٠٠٥. وأعاد بلير تأليف الحكومة، وعين مارغريت بيكيت وزيرة للخارجية بدلاً من جاك سترو. لقد برر بلير مشاركته في غزو العراق بقوله: «وإن كنا على خطأ، فقد أزلنا تهديداً مسؤولاً عن مجازر ومآس غير إنسانية. هذا شيء أنا واثق من أن التاريخ سيسامحنا فيه».

كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تؤكد العلاقة الخاصة التي تربطها بالولايات المتحدة الأمريكية. وكانت تسعى بكل ما لديها من جهد إلى تعزيز هذه العلاقة، من خلال الدعوة المستمرة إلى التنسيق

بين سياسة الدولتين في مختلف الميادين، ولا سيما في السياسة الخارجية نحو الشرق الأوسط. ولم تجد الحكومات البريطانية استجابة من الإدارات الأمريكية، سواء الجمهورية منها أو الديمقراطية. ولذا امتلأت مذكرات رؤساء الحكومات البريطانية ووزراء خارجيتها، أمثال تشرشل وأتلي وإيدن ومكميلان ودوغلاس - هيوم وسلوين لويد وإدوارد هيث وهارولد ويلسون وكالاهان وجورج براون ودوغلاس هيرد، بالشكوى المُرّة من تصرفات القادة الأمريكيين، وتجاهل الإدارة الأمريكية المساعي البريطانية لتفهم السياسة البريطانية في الشرق الأوسط بعامة، وفي الوطن العربي بخاصة. وظهر ذلك جلياً في ملفات وزارة الخارجية البريطانية.

لقد تناول هذه العلاقة الخاصة هنري كيسنجر في مذكراته ومؤلفاته، وحاول تحليلها، وبيان أسباب سوء فهم هذه العلاقة من الطرفين الأمريكي والبريطاني. وهو يرى أن هذه العلاقة لا تعتمد على ترتيبات رسمية، وإنما تعود إلى ذاكرة الجهد الحربي البريطاني البطولي، وتعكس اللغة المشتركة والثقافة المشتركة لشعبين شقيقين، ولا تُعزى إلى ضبط النفس المتميز الذي نجحت بريطانيا به في الإبقاء على نفوذها السياسي بعد أن تلاشت قوتها المادية. فقد خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية ضعيفة جداً، وابتدع قادتها فكرة «العلاقة الخاصة» مع الولايات المتحدة، باعتبارها نمطاً من المشاورات ذا طابع حميمي، وطوروا اللقاءات المنتظمة بينهم وبين القادة الأمريكيين، بحيث بدا لهم أن العمل الأمريكي المستقل خرق للقواعد التي تقوم عليها هذه العلاقة الخاصة. واستعمل القادة البريطانيون كثيراً من الحكمة والكياسة بحيث رأى القادة الأمريكيون المتعاقبون أن من مصلحتهم الاصغاء إلى النصيحة البريطانية قبل اتخاذ القرارات الكبرى[1]. يعترف كيسنجر بأن لبريطانيا الخبرة والموارد الفكرية لدولة عظمى، لدى قادتها نوايا طيبة نحو الولايات المتحدة. ولكن مع مرور السنين، لم يعد لعملهم أهمية، ومع ذلك كانوا راضين عن عملهم كمستشارين فخريين في محادثاتهم مع القادة الأمريكيين[2].

(١) Henry Kissinger, *White House Years* (Boston, MA: Toronto; Little, Brown and Co., 1979), p. 90.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٢١.

كانت أمريكا، بالنسبة إلى معظم القادة البريطانيين، أقرب إليهم من أوروبا. وربما يعود ذلك إلى الشعور البريطاني في عهد الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، بأن أوروبا هي مصدر الخطر. وكانت بريطانيا مفلسة بعد الحرب العالمية الثانية، فاتجهت نحو الولايات المتحدة لتأمين القروض اللازمة لإنعاش الاقتصاد البريطاني والحفاظ على الإمبراطورية الواسعة. ولمّا قال الساسة الأمريكيون أمثال فرانكلين روزفلت وأيزنهاور ودلاس إن عهد الاستعمار ولّى، ولا بد من صيغة جديدة للتعامل مع شعوب آسيا وأفريقيا، غضب القادة البريطانيون، ولم يفهموا الضغوط الأمريكية للجلاء عن مصر وتحقيق وحدة مصر والسودان تحت تاج الملك فاروق، واعتبروا المساعدة الأمريكية لقادة الثورة في مصر غباءً أمريكياً، واعتقدوا أن الموقف الأمريكي من العدوان الثلاثي على مصر خيانة أمريكية للتحالف الغربي. وكان هذا رأي تشرشل وإيدن وسلوين لويد. وتغير الحال في عهد مكميلان، الذي عالج العلاقات مع الولايات المتحدة بمهارة، وتجنب أي تحد مكشوف للسياسة الأمريكية، وسهّل الأمور على الإدارة الأمريكية لطلب النصيحة والآراء البريطانية[3].

يذكر كيسنجر أن الرئيس الأمريكي نيكسون لم يثق بهارولد ويلسون ولا بحزب العمال، الذي تختلف فلسفته في الحكم عن فلسفة الحزب الجمهوري الأمريكي. وكان نيكسون معجباً بحزب المحافظين البريطاني، ويعتبره بمثابة حزب شقيق للحزب الجمهوري. وكان حزب المحافظين يشعر بأن مكانة بريطانيا في العالم ودورها في تقرير أحداثه مرتبطين به وبتاريخه، وينظر بغضب إلى عملية تصفية الاستعمار، من فرانكلين روزفلت في أثناء الحرب العالمية الثانية إلى دوايت أيزنهاور في أزمة السويس.

ولما جاء إدوارد هيث رئيساً للحكومة، بعد ويلسون، رحب به الرئيس نيكسون، وقدم له المكانة المفضلة في المشاورات التي كان أسلافه يناضلون بصبر وإصرار للحصول عليها. ولم يغتنم هيث الفرصة، واتجه إلى أوروبا من أجل الحصول على العضوية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ويذكر كيسنجر

(٣) Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York; London; Toronto; Sydney; Tokyo; Singapore: Simon and Schuster 1994), p. 598.

أنه كان يحث سفير بريطانيا في واشنطن جون فريمان على السعي إلى تأمين اتصال أوثق بين هيث ونيكسون، غير أن هيث حرص على جعل علاقاته بالولايات المتحدة رسمية جداً[٤].

وفي عهد حكومة مارغريت تاتشر، تطورت العلاقة الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة حتى غدت تاتشر الرفيق الروحي للرئيس الأمريكي رونالد ريغان. ويرى جيمس بيكر، وزير الخارجية في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش (الاب)، في مذكراته، أنه لولا حديث تاتشر الصريح وموقفها الحازم من غزو العراق للكويت، وبدون حرب تحرير الكويت، لما كان في الإمكان إبرام معاهدة سلام مع الأردن والفلسطينيين. ويرى بيكر أيضاً أن العلاقة الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة «أعطت البريطانيين إجازة في ليّ ذراعنا أحياناً»[٥].

وشهدت العلاقة الأنغلو ـ أمريكية تطوراً جذرياً في عهد حكومة العمال برئاسة توني بلير (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٧)؛ فقد حرص بلير على التعاون التام مع إدارة الرئيس بوش (الابن)، وتنسيق سياسة الدولتين في الشرق الأوسط بعامة وفي الموقف من العراق بخاصة. وتكاتفت الحكومتان في فرض أقسى العقوبات الاقتصادية والعسكرية على العراق بين سنتي ١٩٩١ و٢٠٠٣، وفرض الحظر الجوي على ثلثي مساحته، والتفتيش عن برامج أسلحة الدمار الشامل، بدون العثور على ما يؤكد فعالية هذه البرامج طوال هذه المدة. وتعاونت الحكومتان في التخطيط العسكري لغزو العراق، وفي تكوين ائتلاف دولي للمشاركة في غزوه واحتلاله في ربيع ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من المعارضة الشديدة لهذه الحرب داخل الوزارة البريطانية، وفي صفوف حزب العمال الحاكم، وفي الرأي العام البريطاني والأوروبي، فقد أصر توني بلير على المضي قدماً مع إدارة بوش في احتلال العراق. وكان لهذا القرار آثاره السيئة في بلير نفسه وفي حزبه؛ فقد تمادى في عناده وصلفه، واعتبر الاحتلال تحريراً للعراق ولشعبه وسبيلاً إلى الديمقراطية، وتجاهل

(٤) Henry Kissinger: *Years of Renewal* (New York: Simon and Schuster, 1999), pp. 602-603, and *White House Years*, pp. 932-934.

(٥) James A. Baker and Thomas M. Defrank, *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989-1992* (New York: G. P. Putman's Sons, 1995), pp. 86 and 277.

الدوافع الحقيقية للاحتلال، وحدد النتائج «الإيجابية» للاحتلال بما يلي:

ـ بدء ليبيا التفاوض من أجل التخلص من برامجها النووية والكيميائية، وتدميرها فعلاً.

ـ قدوم إيران إلى مائدة التفاوض في تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٣، حول برنامجها النووي.

ـ قبول كوريا الشمالية بالمحادثات السداسية التي طالب بها الرئيس بوش (الابن).

ـ وقف نشاطات العالِم النووي الباكستاني عبد القادر خان.

ـ تراجع تجار ومروجي مواد أسلحة الدمار الشامل في العالم.

ـ موافقة قادة الدول العربيَة بصمت على ما قامت به الإدارة الأمريكية في العراق[٦].

(٦) Tony Blair, *A Journey: My Political Life* (New York; Toronto: Alfred A. Knopf, 2010), p. 391.

المراجـــع

١ ـ العربية

كتب

أبو عز الدين، حليم. **تلك الأيام: مذكرات وذكريات: سيرة إنسان ومسيرة دولة ومسار أمة**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٢. ٢ ج.

إسكندر، أمير. **صدام حسين: مناضلاً ومفكراً وإنساناً**. باريس: هاشيت، ١٩٨٠.

أكاديمية العلوم السوفييتية. **تاريخ الأقطار العربية المعاصر**. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٥. ٢ ج.

بجك، باسيل يوسف. **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠ ـ ٢٠٠٥): دراسة توثيقية تحليلية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

ـــــ [وآخرون]. **استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية ـ الهوية الوطنية ـ السياسات الاقتصادية)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٩)

البردوني، عبد الله. **اليمن الجمهوري**. دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٣.

البزاز، سعد. **حرب تلد أخرى: التاريخ السري لحرب الخليج**. ط ٢ عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

بشارة، عبد الله. **تجربة مجلس التعاون الخليجي: خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية**. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٥. (سلسلة الحوارات العربية؛ ٥)

بركات، حليم. **حرب الخليج، خطوط في الرمل والزمن: يوميات من جوف الآلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

التل، عبد الله. **كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس**. ط ٢. القاهرة: دار القلم، ١٩٥٩.

جعفر، جعفر ضياء ونعمان النعيمي. **الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

الجمعاني، ضافي. **من الحزب إلى السجن، ١٩٤٨ ـ ١٩٩٤**. بيروت: رياض الريس للكتب، ٢٠٠٧.

حسيب، خير الدين. **العراق من الاحتلال إلى التحرير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥١)

الحسين بن طلال (ملك الأردن). **مجموعة وثائق رسمية من الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧**. عمّان: [د. ن.]، ١٩٥٧.

حميدي، جعفر عباس، طارق نافع الحمداني وصادق ياسين الحلو. **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**. بغداد: جامعة بغداد، ١٩٩١.

الدوري، عبد العزيز (محرّر). **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني**. القاهرة: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ١٩٨٩. ٢ ج.

دياب، أحمد إبراهيم. **تطور الحركة الوطنية في السودان، ١٩٣٨ ـ ١٩٥٣**. بغداد: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٤.

الرافعي، عبد الرحمن. **في أعقاب الثورة المصرية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١. ٣ ج.

رزق، رزق. **رشيد كرامي: السياسي ورجل الدولة**. بيروت: مختارات، ١٩٨٧.

روبرتس، آدم [وآخرون]. **الاحتلال الأمريكي للعراق: صوره ومصائره**. تقديم عبد الإله بلقزيز. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٣)

رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض، ١٩٨٤ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**. ط ٢. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

سالم، لطيفة محمد. **فاروق وسقوط الملكية في مصر، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩.

سالنجر، بيتر وإيريك لوران. **الملف السري لحرب الخليج**. ترجمة محمد مستجير. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١.

سنو، عبد الرؤوف. **حرب لبنان ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠: تفكك الدولة وتصدع المجتمع**. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠٠٨. ٢ ج.

سيمونز، جيف. **التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

الشاذلي، سعد الدين. **الحرب الصليبية الثامنة: العدوان على العراق**. الدار البيضاء: عيون المقالات، ١٩٩١. ٢ ج.

الشريدة، عبد المهدي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

الشلبي، سهيلا سليمان. **العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ١٩٥١ ـ ١٩٦٧**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٧)

صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال؛ منظمة العمل الطبي للأمن العالمي وجامعة هارفرد في الولايات المتحدة. **آثار حرب الخليج على أطفال ونساء العراق**. لندن: جمعية الغد، ١٩٩٣.

طه، رياض. **قصة الوحدة والانفصال: تجربة إنسان عربي خلال أحداث ١٩٥٥ ـ ١٩٦١**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٤.

عبد الغفور، همام عبد الخالق وعبد الحليم إبراهيم الحجاج. **إستراتيجية البرنامج النووي في العراق في إطار سياسات العلم والتكنولوجيا**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

عبد الناصر، جمال. **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر**. القاهرة: وزارة الإرشاد القومي، ١٩٦؟. ٣ ج.

ج ١: **٢٣ يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨**.

العزي، خالد يحيى. **الواقع التاريخي والحضاري لسلطنة عمان: دراسة ومشاهدات**. بغداد: الدار القومية للكتاب العربي، ١٩٨٦.

عشرون عاماً من العطاء. صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، ١٩٨٨.

العظم، خالد. **مذكرات خالد العظم**. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢. ٢ ج.

العلس، أسمهان عقلان. **مفاوضات إستقلال جنوب اليمن: الوثائق الأصلية، دراسة وثائقية وتحقيق**. عمّان: دار البشير، ١٩٩٧.

الغزو العراقي للكويت: الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة. عمّان: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٦.

الغزو العراقي للكويت: المقدمات ـ الوقائع وردود الفعل ـ التداعيات: ندوة بحثية. ط ٢. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٥. (عالم المعرفة؛ ١٩٥)

فيشر، هربرت ألبرت لورنس. **تاريخ أوروبا في العصر الحديث، ١٧٨٩ ـ ١٩٥٠**. ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع. ط ٣. القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٨.

القصاب، عبد الوهاب عبد الستار. **احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

كوردسمان، أنتوني [وآخرون]. **الاحتلال الأمريكي للعراق: المشهد الأخير**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٥٦)

ـــــ . **العراق تحت الاحتلال: تدمير الدولة وتكريس الفوضى**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٦٠)

ـــــ . **مناهضة احتلال العراق: دراسات ووثائق أمريكية وعالمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٢)

لوتسكي، فلاديمير بوريسوفيتش. **تاريخ الأقطار العربية الحديث**. موسكو: دار التقدم، ١٩٧١.

مانغولد، بيتر. **تدخل الدول العظمى في الشرق الأوسط**. ترجمة أديب شيش. دمشق: دار طلاس، ١٩٨٥.

المجالي، هزاع. **مذكراتي**. عمّان، [د. ن.]، ١٩٦٠.

ـــــ . **هذا بيان للناس**. عمّان: [د. ن.]، ١٩٥٥.

محافظة، علي. **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ ـ ١٩٩٩**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

ـــــ . **العلاقات الأردنية ـ البريطانية، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧**. بيروت: دار النهار، ١٩٧٣.

ـــــ . **فرنسا والوحدة العربية، ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٠**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ٥)

مزالي، محمد. **نصيبي من الحقيقة**. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٧.

المشاريع الوحدوية العربية، ١٩١٣ ـ ١٩٨٩: دراسة توثيقية. إعداد يوسف خوري. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠.

موسى، سليمان. **تاريخ الأردن في القرن العشرين ١٩٥٨ ـ ١٩٩٥**. عمّان: منشورات مكتبة المحتسب، ١٩٩٦. ٢ ج.

النداوي، سلمان زيدان وعصام محمد حسون. **مجلس التعاون العربي: المداخل وفلسفة العمل**. بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩.

النقيب، خلدون حسن. **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية: من منظور مختلف**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»)

هيكل، محمد حسنين. **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

ـــــــ . **ملفات السويس: حرب الثلاثين سنة**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة، ١٩٨٦.

الوثائق الأردنية ١٩٨٩. عمّان: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٩.

دوريات

أبو شحوت، شاهر. «الجيش والسياسة في الأردن: ذكريات عن حركة الضباط الأردنيين الأحرار.» **القبس** (الكويت): ١٩٨٥.

أبو طالب، حسن. «ورقة عمل ندوة «الوحدة اليمنية».» **المستقبل العربي**: السنة ١٤، العدد ١٤٧، أيار/مايو ١٩٩١.

باسنودة، محمد سالم. «حول الوحدة اليمنية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ١٩٨، آب/أغسطس ١٩٩٥.

الرأي: ٩/٧/١٩٩٠؛ ٢٠ ـ ٢١/٧/١٩٩٠، و٢٥/٧/١٩٩٠.

رتيب، رابح. «مجلس التعاون العربي وإمكانيات التكامل الاقتصادي.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ١٩٧، تموز/يوليو ١٩٨٩.

الفانك، فهد. «مجلس التعاون العربي والمديونية الخارجية الثقيلة.» **الرأي** (عمّان): ٢١/٩/١٩٨٩.

كلاين، نعومي. «بغداد: السنة الصفر: نهب العراق سعياً إلى «يوتوبيا» المحافظين الجدد.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٧، العدد ٣٠٨، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

المخلافي، عبد الملك. «العلاقة بين دولتي اليمن في إطار الصراع والوحدة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ (دراسة سياسية وقانونية).» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٥، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

مرعي، نسرين. «مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ١٩٦، نيسان/أبريل ١٩٨٩.

ناجي، سلطان. «نشوء الدعوة إلى الوحدة اليمنية.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٥٩، كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

وثائق

وثائق وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية (١٩٤٥ ـ ١٩٧٦) وتشمل:

1- The Arab League: British Documentary Sources 1943-1963, vols. 4-10.

2- Arab Nationalism.

3- Arab-Israeli Dispute and United Kingdom Policy.

4- The United Kingdom and Egypt.

5- The United Kingdom and Syria.

6- British Policy in the Gulf and South Arabia.

7- British Policy and the Maghreb (North Africa).

8- NATO-US-France and Germany Talks on the Middle East.

9- The Soviets and the Middle East.

10- The United Kingdom and Israel.

11- US and Peace Process.

12- October War and Peace Process.

٢ ـ الأجنبية

Books

Allen, Calvin H. *Oman: The Modernization of the Sultanate*. Boulder, CO: Westview; London; Sydney: Croom Helm, 1987.

Baker, James A. and Thomas M. Defrank. *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989-1992*. New York: G. P. Putman's Sons, 1995.

Ben Gourion, David. *Années de Lutte*. Traduit par Yves Massip. Paris: Flammarion, 1964.

Bennis, Phyllis and Michael Moushabeck. *Beyond the Storm: A Gulf Crisis Reader*. London: Canongate Press PLC., 1992.

Bessis, Juliette. *La Libye contempraine*. Paris: Editions L'Harmattan, 1986.

Blair, Tony. *A Journey: My Political Life*. New York; Toronto: Alfred A. Knopf, 2010.

Burridge, George R. *International Politics: States, Power and Conflict Since 1945*. New York: Brighton Sussex Wheatsheaf Books, 1987.

Burridge, Trevor. *Clement Attlee: A Political Biography*. 2nd ed. London: Johathan Cape Ltd., 1987.

Callaghan, James. *Time and Change*. London: Politico's Publishing, 2006.

Chomsky, Noam. *Hopes and Prospects*. London: Hamish and Hamilton, 2010.

Colombe, Marcel. *Orient Arab et Non-engagement*. Paris: Publications Orientalister de France, 1973. 2 vols.

Darwish, Adel and Gregory Alexander. *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War*. London: Victor Gollancz Ltd., 1991.

Dayan, Moshe. *Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israel Peace Negotiations*. New York: Alfred Knopf, 1981.

De la Billière, Peter. *Looking for Trouble: SAS to Gulf Command: The Autobiography*. London: Harper Collins Publishers, 1994.

Dulles, John Foster. *The Last Year*. New York: Harcourt Brace, 1963.

Dutton, David. *Douglas-Home*. London: Haus Publishing Ltd., 2006.

Eden, Anthony. *The Memoirs of Sir Anthony Eden, Full Circle*. London: Cassel and Co. Ltd., 1960.

Eisenhower, Dwight. *The White House Years: Waging Peace, 1956-1961*. London; New York: Heineman 1966.

Fahmi, Ismail. *Negotiating For Peace in the Middle East*. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1983.

Farouk-Sluglett, Marion and Peter Sluglett. *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*. London; New York: I. B. Tauris and Co. Publishers, 1990.

Fisk, Robert. *Pity the Nation: Lebanon at War*. Oxford: Oxford University Press, 1991.

Glubb, John Bagot. *A Soldier with the Arabs*. London: Hodder and Stoughton, 1957.

Heard-Bey, Frauke. *From Trucial States to United Arab Emirates: A Society in Transition*. 2nd ed. London: Longman Group Ltd., 1984.

Heath, Edward. *The Course of My Life: My Autobiography*. London: Hodder and Stoughton, 1998.

Hurd, Douglas. *Memoirs*. London: Little Brown Book, 2003.

Hurewitz, J. C. *Middle East Politics: The Military Dimension*. Boulder, CO: Westview Press, 1982.

Isikoff, Michael and David Corn. *Hubris: The Inside Story of Spin, Scandal and the Selling of the Iraq War*. New York: Three Rivers Press, 2007.

Khader, Bichara. *Le Grand Magreb et l'europe: Enjeux et Perspectives, horizons euro-arabes*. 2ème ed. Paris: Publisud; Ottignies, Belgique: Quorum-Cermac, 1995.

Khalidi, Walid. *Conflict and Violence: Confrontation in the Middle East*. Cambridge, MA: Centre for International Affairs-Harvard University, 1983.

King Hussein. *Uneasy Lies the Head*. London: Heinemann, 1962.

Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York; London; Toronto; Sydney; Tokyo; Singapore: Simon and Schuster 1994.

_____ . *White House Years*. Boston, MA: Toronto; Little, Brown and Co., 1979.

_____ . *Years of Renewal*. New York: Simon and Schester, 1999.

Korn, David A. *Stalemate: The War of Attrition and Great Power Diplomacy in the Middle East, 1967-1970*. Boulder, CO: Westview Press, 1992.

Lloyd, Selwyn. *Suez 1956: A Personal Account*. London: Jonathan Cape Ltd., 1978.

Macmillan, Harold. *Pointing the Way, 1951-1961*. New York: Harper and Row Publishers, 1972.

_____ . *Riding the Storm, 1956-1959*. London: Macmillan, 1971.

Major, John. The Autobiography. New York: Harper Collins Publishers, 1999.

Mandelson, Peter. *The Third Man: Life at the Heart of New Labour*. London: Harper Press, 2010.

Monroe, Elizabeth. *British Moment in the Middle East, 1914-1956*. London: Chatts and Windus, 1963.

Neff, Donald. *Warriors at Suez*. New York: Simon and Schuster, 1981.

Parker, Richard B. *North Africa: Regional Tensions and Strategic Concerns*. New York: Praeger, 1984.

Quant, William. *Camp David: Peacemaking and Politics*. Washington, DC: Brookings Institution, 1986.

Robinson, Jeffrey. *Yamani: The Inside Story*. London; New York: Simon and Shuster, 1988.

Rush, Alan. *Al-Sabah: History and Genealogy of Kuwait Ruling Family 1752-1987*. London; Highlands: Ithaca Press, 1987.

El-Sadat, Anwar. *In Search of Identify: An Autobiography*. New York; Hogerstown; San Francisco; London: Happer Colophon Books, 1978.

Sahliyeh, Emile. *The PLO after the Lebanon War*. Boulder, CO; London: Westview Press, 1986.

Sampson, Anthony. *Macmillan: A Study in Ambiguity*. Middlesex, England: Penguin Books, 1967.

Saville, John. *The Politics of Continuity: British Foreign Policy and the Labour Government, 1945-1946*. London; New York: Verso, 1993.

Shwadran, Benjamin. *The Middle East: Oil and Great Powers*. Boulder, CO; London: Westview Encore Edition, 1985.

Sweeney, John. *Trading with the Enemy: Britain's Arming of Iraq*. London; Sydney; Aucland: Pan Books, 1993.

Thatcher, Margaret. *The Downing Street Years*. London: Harper Collins Publishers, 1993.

Torrey, Gordon H. *Syrian Politics and the Military, 1945-1958*. Ohio: Ohio State University Press, 1964.

Tsur, Jacob. *Prélude à Suez: Journal d'une ambassade 1953-1956*. Paris: Presses de la Cité, 1968.

Wilson, Harold. *The Labour Government 1964-1970: A Personal Record*. London: Weidenfeld and Nicholson and Michael Joseph, 1971.

Woodward, Bob. *Plan of Attack*. New York; London; Toronto; Sydney: Simon and Schuster, 2004.

_____ . *A State of Denial*. New York; London; Toronto; Sydney: Simon and Schuster, 2006.

Yaniv, Avner. *Dilemmans of Security: Politics, Strategy and the Israeli Experience in Lebanon*. New York; Oxford: Oxford University, Press, 1987.

Zartman, William. *Ripe for Resolution: Conflict and Intervention in Africa*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1985.

Zemmouri, Farid. «Les Vraies raisons de la panne de l'UMA.» *Le Nouvel Afrique-Asie*: avril 1996.

Zunes, Stephen. «Algeria, The Maghreb Union, and the Western Sahara Stalemate.» *Arab Studies Quarterly*: vol. 17, no. 3, Summer 1995.

Reports

Tessler, Mark. «Explaining the Surprise of King Hassan II: The Linkage Between Domestic and Foreign Policy of Morocco, Part II of the Series.» The Arab-African Union Between Morocco and Libya UFSI Reports; no. 39: 1986.

_____ et Aureliano Buendai. *La Politique étrangère libyenne, dans la libye nouvelle: Rupture et Continuité*. Paris: Editions du Centre National de la Recherche Scientifique, 1975.

Periodicals

Blin, Louis. «L'Enjeux de la demande d'adhesion de l'Egpte à L'UMA.» *Marchés Tropicaux*: 9 decembre 1994.

Daoud, Zakia. «La Création de l'Union du Maghreb.» *Maghreb-Machrek*: no. 124, avril-juin 1989.

Deeb, Mary-Jane. «Inter-Magharbi Relations since 1969: A Study of the Modalities of Unions and Mergers.» *Middle East Journal*: vol. 43, no. 1, Winter 1989.

Economist: 16/1/1954.

Dunbar, Charles. «The Unification of Yemen: Process, Politics and Prospects.» *Middle East Journal*: vol. 46, no. 1, Summer 1992.

Kéfi, Ridha. «Tunis Capital du Maghreb.» *Jeune afrique*: 27 avril 1999.

«Maroc-Libye: L'Union arabo-africaine est née.» *France-pays Arabes*: no. 121, septembre 1984.

Parker, Richard B. «Appointment in Oujda.» *Foreign Affairs*: vol. 63, no. 5, Summer 1985.

Pattison, W. Keith. «The Delayed British Recognition of Israel.» *Middle East Journal*: vol. 37, no. 3, Summer 1983.

Slonim, Shlomo. «Origins of the 1950 Tripartite Declaration on the Middle East.» *Middle Eastern Studies*: vol. 5, no. 34, February 1987.

Twinam, Joseph Wright. «Reflections on Gulf Cooperation with Focus on Bahrain, Qatar and Oman.» *American-Arab affairs*: no. 18, Fall 1986.

«L'UMA dans l'oeil du cyclone.» *Arabies*: no. 64, avvil-juin 1992.

«L'UMA, des hauts et des bas.» *Revolution africaine* (Alger): no. 1604, [n. d.].

Weiss, Pierre. «Triste Anniversaire pour l'union du Maghreb arabe.» *Jeune afrique-économie*: février 1999.

فهــرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ض -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -

هذا الكتاب

يندرج هذا الكتاب في إطار مشروع مركز دراسات الوحدة العربية الهادف إلى دراسة مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية.

وقد عُني المؤرِّخ الدكتور علي محافظة، في دراسته هذه، ببيان الموقف البريطاني من الوحدة العربية منذ ١٩٤٥ إلى العام ٢٠٠٥. معتمداً في ذلك على وثائق أرشيف وزارة الخارجية البريطانية، وعلى المذكرات الشخصية للساسة البريطانيين والأمريكيين، إضافة إلى العديد من الوثائق الرسمية العربية والمذكرات الشخصية للعديد من القادة السياسيين العرب، والمؤلَّفات والأبحاث المنشورة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية المتصلة بالموضوع.

ويرى المؤلِّف أن السياسة البريطانية نحو الوحدة العربية والتضامن العربي في السنوات ١٩٤٥ ـ ٢٠٠٥، كانت تنطلق من عدة أسس واعتبارات، أبرزها: (١) الحفاظ على المصالح البريطانية التي كانت تشمل القواعد العسكرية البريطانية المنتشرة في أرجاء الوطن العربي، وكذلك حماية شركات النفط وتأمين سلامة تسويقه، وإبقاء الأسواق العربية مفتوحة للسلع والبضائع البريطانية؛ (٢) تأمين تزويد بريطانيا بحاجتها من النفط بسهولة ويسر وبأسعار منخفضة؛ (٣) إبعاد الاتحاد السوفياتي عن هذه المنطقة الحيوية والاستراتيجية، والحيلولة دون التغلغل الشيوعي فيها، والسعي إلى إدخال الدول العربية في أحلاف عسكرية غربية للوقوف في وجه الاتحاد السوفياتي؛ (٤) توفير الأمن والاستقرار في المنطقة بما يضمن نجاح الخطط البريطانية والغربية؛ (٥) الحفاظ على الكيان الصهيوني في فلسطين، والتصدي لإجراءات المقاطعة الاقتصادية والثقافية لإسرائيل.



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb